الغضب والأمل

مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الإحتلال

مذكرات المحامية
فيليتسيا لانغر



مؤسسة الدراسات الفلسطينية

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164, Beirut, Lebanon
Telex: MADAF 23317 LE
Cable: DIRASAT. Tel.: 868387

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة اي ارتباط حكومي او تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة او وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١. بيروت ـ لبنان
برقيا: دراسات. تلكس: ماداف ٢٣٣١٧
هاتف: ٨٦٨٣٨٧

يَسُرُّ مؤسَّسَة الدِّرَاسَات الفلَسطينيَّة
أن تعربَ عَن تقديرهَا وَشكرهَا
لِلسَّيد عُمَر عَبد الفتَّاح العقَّاد
على تقديمه زمَالة أتَاحَت تمويل
إصدَار هذا الكِتَاب .

الغضَبُ والأمل
مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال

Al-ghaḍab wa-al-amal, masīrat al-shaʿb al-filasṭīnī taḥta al-iḥtilāl: mudhakkarāt al-muḥāmiyah Felicia Langer
Tarjamahu ʿan al-ʿibrīyah: Aḥmad Khalīfah, Khālid ʿĀyid, Samīr Ṣarrāṣ

Fury and Hope, the March of the Palestinian People Under Occupation: The Memoires of the advocate Felicia Langer.
Translated from Hebrew by: Ahmad Khalifah, Khalid Ayid, Samir Sarras

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع

القاهرة .

شركة الخدمات النشرية المستقلة / المحدودة
Independent Publication Services Ltd.
ص ب ٥٦٥٨، نيقوسيا ـ قبرص
الطبعة الأولى، كانون الثاني / يناير ١٩٩٣

الغضب والأمل

مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال

مذكرات المحامية فيليتسيا لانغر

ترجمة عن العبرية:
أحمد خليفة
خالد عايد
سمير صراص

راجع الترجمة
صبري جريس

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

المحتويات

تقديم

أنهيت مهمّة الكتابة الشاقة، ونظفت الطاولة، وجمعت الملفات الكثيرة ورتبتها أكواما. أنوي السفر إلى الولايات المتحدة لإلقاء سلسلة من المحاضرات في موضوع حقوق الإنسان. زوجي، كعادته دائما، يتفحّص أدقّ التفصيلات، ويملأ استمارة «مواطن مقيم عائد»، ويحرص على ألّا أنسى أيّ شيء. ويتساءل متعجبا هذه المرة أيضا، كيف سأعبر العالم كله مع مثل هذا الشرود الذهني، ويقول إن الربّ يحمي بسطاء العقول. ضمّة الوداع والقبلة زادي للأيام السبعة التي تنتظرني فيها وراء البحار.

في الطائرة أتنفس الصعداء لأنني نجحت في إنجاز المخطوطة، لكن سرعان ما تبدأ بنهشي كل الشكوك الممكنة: هل يوصل ما خطّه قلمي، ولو قليلا، ما خَبِرتُه على مَرّ السنين، أم أنني أخفقت، مثل كثيرين قبلي؟ هل يُستقبل ما كتبته بحسب مقصدي من ورائه، أم تُـراه يخطىء الهدف؟ وأفكر في قول بورحيس إنّ كل النيات المسبقة المتصلة بالنتاج الأدبي قائمة على فرضية مغلوط فيها: بحسب رأيه، كل قصد أو مخطط لا أهمية له. وأصرخ مناجية نفسي، لماذا كل هذا التفلسف؟ لماذا لا أفرح ببساطة فرح أيّ إنسان عندما ينجز عمله؟ مخطوطة هذا الكتاب عصيّة تقريبا على القراءة، لأنني كرهت وسائل الكتابة الفنية الرائجة اليوم، وكتبتها بخطّ يدي. ما زلت أحبّ، لسوء الحظ، التطلع إلى الحروف المكتوبة على الورق، لا إلى تلك المتقافزة على الشاشة. الطائرة تهوي فجأة. ربما حدث خلل، ربما تناثرتْ حطاما، من يدري؟ ماذا إذن، ماذا سيبقى من كلّ ما فعلته، إذا لم يجد طريقه إلى النور؟ ويقلقني هذا السؤال حتى تضع المضيفة أمامي صينيّة الطعام، وأعفي نفسي من التزام الريجيم. حتى الزبدة الشهية الرائحة، المدهونة على رغيف الخبز، تتحول في الطائرة من محرَّم مطلق إلى أمر مشروع.

في الرحلات الجوية عبر القارّات، بين السماء والأرض، ثمة وقت طويل للتفكير. أمرّ بما يشبه عملية تنظيف للرأس، أرتبّ الأفكار، أرسم برامج العمل. أشـرع في إعداد المحاضرات التي سألقيها في جامعات شيكاغو وماديسون ووسكونسن، وأقرأ لهذا الغرض قصاصات من الصحف. بجانب مقطع في [صحيفة] «زوهديرخ» أُمعن النظر في صورة شخص ما: لا يظهر وجهه، فقط رأسه الملفوف بضمادة من الخلف وظهره، خطوط خطوط، على طول الظهر وعرضه. وتحت الصورة مكتوب: «ظهر أحد الجرحى في المستشفى الأهلي الخاص.» وأخفي قصاصة الصحيفة بعيدا بين الأوراق.

في شيكاغو شتاء حقيقي، ريح قارسة تجلّد وجهي. دينا لورنس وريتشارد وآخرون يستقبلونني كأصدقاء قدامى. زوج دينا، كميل، فلسطيني ولد في لبنان وعاش جلّ عمره في الولايات المتحدة، دليلي هنا. منه عرفت أنّ البيت الذي سأقيم فيه، على شاطىء بحيرة متشيغان، غمرته المياه عدة مرات، إلى أن رفعوا مستوى الشاطىء خصيصا لحمايته. وقد اشتهر هذا البيت أيضا بمن سكنوه، ومنهم رئيس بلدية شيكاغو قبل أعوام وأميركي آخر، مشهور في جميع أنحاء العالم، آل كابوني. عجيب هذا البلد، الذي يتمتع فيه حتى رجال العصابات بمكانة الأشخاص المهمّين للغاية.

يذكّرني هدير الموج في بحيرة شيكاغو ليلا ببحر تل أبيب. الشارع والكورنيش على امتداد البحيرة، الأشجار التي ما زالت عارية والغارقة كلّها في الضباب، تبعث في النفس مشاعر رومانسية غامضة. وأجد في المباني المشرئبّة نحو السماء وفي الإسمنت والزجاج، جلالا وجمالا يمتاز هذا البلد وحده بهما.

يسافرون بـي إلى المحاضرة في جامعة نورث ويسترن في وقت قريب من الموعد المحدد، وأنا نافدة الصبر، توّاقة إلى لقاء سامي. لقد وعدني بالقدوم برفقة زوجته، ريم، وابنتهما ـ حفيدتي التي لم ألتقِها بعد. وها هما الزوج والزوجة يقبلان لملاقاتي، ومعهما جنين ـ فيليتسيا الصغيرة. أرفعها بين ذراعيّ، وسامي وريم يترقّبان كيف سيكون اللقاء. وتلتصق بـي الصغيرة السمراء الحلوة، وعلى شفتيها ابتسامة ساحرة، وتستسلم لمعانقتي وقبلاتي وكأنها لاقتني مرات كثيرة في الماضي. جمل متقطعة، ابتسامة سامي، ودفء مشاعر ريم، التي تبدو أجمل منها في صورها. «الجميع في انتظارك، القاعة مزدحمة»، يقول سامي برضى، وأنا أجد صعوبة كبيرة في الانفصال عن هذه الطفلة، وعن دفء جسدها، وعن اليدين الصغيرتين الملتفّتين حول عنقي.

أرى بين الأشخاص الواقفين في الردهة صديقي القديم، الأستاذ إبراهيم أبو لغد، الذي جاء على الرغم من مرضه للاستماع إلى محاضرتي، وأخبرني لاحقا أن طلّابه أيضا كانوا بين الجمهور، وأن الموضوع مسّ شغاف قلوبهم.

الأستاذة غادة تلحمي تقدّمني للجمهور. وإضافة إلى احمرار وجنتيّ من انفعالات اللقاء مع سامي وعائلته، علا وجهي احمرار آخر من جراء المديح الذي غمرتني به. أصعد المنصّة الصغيرة. يستقبلني الجمهور بحرارة، وأتأمل وجوه الحشد وصور الانتفاضة الكبيرة المعلّقة على الجدران.

لمن سَيقرأ هذا الكتاب: لا ضرورة للحديث مطولا عن مضمون محاضرتي. أشركت الجمهور في قضايا موت خضر طرزي وآخرين ومحاكمات الذين قتلوهم، وفي معاناة النساء المبعدات في



فيليتسيا لانغر مع جنين ــ فيليتسيا
(شيكاغو/الولايات المتحدة الأميركية، آذار/مارس ١٩٩٠)

عتمة الليل، وفي حياة آلاف السجناء في معسكرات أنصار على اختلاف أنواعها، وفي بشارة أن جنودنا رفضوا القمع وأن نفوس أمهاتنا وآبائنا عافت تسليم أبنائهم للقيود أو تعريضهم لفقدان إنسانيتهم. وحاولت أن أوصل إلى الجمهور في القاعة نقمتي على زعمائنا الأشرار والحمقى، وعلى تأييد الإدارة الأميركية المتواصل والخالي من التحفظات لسياستهم. وهبّ الجمهور واقفا، ومعه سامي أيضا.

وبعد توقّف قصير جاء دور الأسئلة. وفجأة، ومن دون سابق إنذار، وجّه إليّ سؤال من وسط الحشد. يقدّم السائل نفسه بصفته قاضيا عسكريا في إسرائيل، وميّزته بعد فترة فقط، واحدا من أقسى القضاة وأكثرهم تشددا.

«أنا قاض عسكري»، بدأ حديثه، «السيدة لانغر تعرفني. منذ فترة طويلة لم أسمع خلال ساعة واحدة مثل هذه الكمية الكبيرة من الأكاذيب وأنصاف الحقائق. ألا نملك الحق في الدفاع عن أنفسنا ضد الإرهاب؟ ضدّ آلاف الزجاجات الحارقة القاتلة؟ لماذا لا تتحدّث عن ذلك، لماذا لا تتطرّق إلى وحشية العرب الذين يقتلون إخوانهم...»

الصمت يخيّم على القاعة، وأنا أسجّل كلماته بدقّة. وتتزاحم الأفكار في ذهني تزاحما محموما. لم يحدث من قبل أن حظيت بشرف قدوم ممثل لهذه العدالة، وعلى هذا المستوى الرفيع، للاستماع إلى إحدى محاضراتي. سمعت أنهم صاروا يرسلونهم مؤخرا إلى الخارج، وخاصة إلى الولايات المتحدة، كاحتياطيّ إعلاميّ، لتطهير ما لا يمكن تطهيره، ويبدو أنّ

صاحبنا موجود هنا لأداء مثل هذه المهمة. وتدفقت من الحشد أسئلة إضافية، سجّلتها جميعا. لكن هذا، السؤال الأول، الذي قصد منه التشهير بي، هو الأهم في نظري. منذ أعوام لم أهاجم في محاضراتي المحاكم العسكرية، من ناحية لأنه على الرغم من كل شيء كان في الإمكان من حين لآخر الحصول على شيء ما لموكّلي، ومن ناحية أُخرى لأنه كان يتعينّ عليّ أن أحافظ على قواعد اللعبة ما دمت أترافع فيها. والآن، بعد أن مضت شهور على مقاطعتي إياها، أصبح في وسعي أن أُفصح عن مكنون قلبي. أنا الآن حرّة. ومن لم تكبّله أبدا قيود المحاماة، وذلك لضرورة الحرص على ألّا تفسر أقواله وكأنما هي تحقير للمحكمة، ومن لم يراقب أبدا كلماته من أجل أن يستطيع مواصلة العمل ضمن هذا النظام [القضائي]، سيصعب عليه أن يفهم معنى التحرر من كل ذلك. ومع ذلك، هل أستمر في مراعاة قواعد اللعبة الآن أيضا وأجيب بلغة [اليهود] متنصِّري إسبانيا، الذين ظلّوا أعواما طويلة أيضا بعد محاكم التفتيش يتحدّثون بلغة مزدوجة، أسرى خوفها؟ أم أكون ذاتي، للمرة الأولى بعد ثلاثة وعشرين عاما تقريبا؟ وأدرك أن لا رجوع عن طريقي وأقرّر عبور الروبيكون*.

بدءا، أعبِّر عن دهشتي لأنّ الشخص، الذي هو قاضٍ معروف، لا يحاول أن يدحض شيئا من أقوالي ويختار تعميمات لها. إنه ينهش أقوالي. وفي سَوْرة غضبي أقهر تردّدي وأقول: «على الأقل هنا لست ملزمة بأن أخاطبك بلقبك: ‹يا حضرة القاضي›؛ ولن أخاطبك بهذا اللقب أيضا في المحكمة، لأنني لن أترافع ثانية أمامك أو أمام أية محكمة في المناطق المحتلة. لقد أصبحت المحاكم هناك سخرية العدالة، ولن أكون ورقة تين تستر عورتها. أنت تعرف جيدا أنني لم أترافع أبدا عن أشخاص اعتدوا على مدنيّين، وعلى مرّ الأعوام عارضت هذه الوسيلة للكفاح. لكن مع شجبي أعمالهم، لا أنسى ولو مرة واحدة أننا نحن الذين ندفعهم إلى ذلك عندما نرفض، بغطرسة، يدهم الممدودة للسلام، وبالتالي فإنّ المسؤولية الكاملة عن كل قطرة دم مسفوكة، دمهم ودمنا، نتحمّل نحن وزرها. لا توجد ذرّة من الحقيقة في الادّعاء أنّ هناك أساسا شرعيا في القانون الدولي لإخماد الانتفاضة، لأن هذه هي هبّة من أجل الدفاع عن النفس. لنا حق واحد فقط: أن نعيش بسلام مع الفلسطينيين، وأن نحترم حقوقهم وأن نحافظ على حقوقنا. هل يقلقك أمر المتعاونين مع السلطات؟ إنكم ترسلونهم لأداء العمل القذر وبعد ذلك تذرفون دموع التماسيح لأن السكان يقتلونهم. لقد قرأت أنت أيضا، بالتأكيد، المقالات التي نشرت مؤخرا عن قتل المتعاونين مع الإنكليز على يد المنظمات السرية اليهودية في فترة الانتداب. وقرأت عن تصفية المتعاونين اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية.

* روبيكون: نهر صغير في شمالي إيطاليا. كان قديما يفصل إيطاليا عبر بلاد الغال. كان عبوره محرّما على القوّاد مع جيوشهم فلم يعبأ يوليوس قيصر بالنهي وقطعه قائلا: «لقد أُطلق السهم». فذهب القول مثلا لكل قرار جريء حازم. (المترجم)

وأنا نفسي سمعت شهادات بهذا الخصوص من زوجي. إني أشجب كل قتل من دون محاكمة، لكن اهتمامكم بالمتعاونين يذكرني بالمثل العربي: «يقتل القتيل ويمشي في جنازته.» وهل سمعت عن منديلا؟ بعد سبعة وعشرين عاما خرج من السجن، زعيم شاب أفتى من كثير من الشبان ويواصل كفاحه. كم شخصا أرسلت إلى السجن بتهمة حيازة أدب ممنوع، أنت، ابن شعب الكتاب [لقب يطلقه. . . اليهود على أنفسهم] ألا تدرك أن لا شيء يمكنه أن يكسر شعبا يناضل من أجل حرّيته، التي هي أغلى عليه من روحه؟»

أصغى إليّ، رغم أنفه، ولم يكن في وسعه أن يقول: «إجلسي!» أو «كلمة أخرى وأُخرجك من القاعة!». واضطر أن يكون شاهدا على نفور هذا الحشد الكبير في شيكاغو البعيدة، من كلامه والتصفيق الذي قاطع أقوالي مرّة بعد مرّة.

لقد بدأت في سنة ١٩٦٧ لأول مرة فترة الدفاع عن متّهمين في المحاكم العسكرية. واليوم، بعد ثلاثة وعشرين عاما، في شيكاغو، أنهيتها لأول مرة علنا، وشعرت كأسير تحرّر من قيوده.

الأيام اللاحقة حافلة بلقاءات مع طلاّب ومحامين وأحاديث في الخطّ المفتوح في الإذاعات. وقد دلّت هذه على تغيّر في الرأي العام، الذي بات مستعدًا للإصغاء ولعدم قبول الإعلام الإسرائيلي الرسمي وكأنه توراة من سيناء. تعبيرات محبّة وودّ من طلاب يهود في ماديسون، وتعبيرات اشمئزاز من أفعال حكومتنا في المناطق [المحتلة]؛ ولقاء مع سعاد وزوجها، اللذين أصغيا بشوق إلى أخبار القدس، التي وُلدتْ فيها، ولم تزرها منذ ثلاثين عاما.

مهرجان شارَكَ فيه مئات من النساء الفلسطينيات احتفالا بيوم المرأة العالمي، وجرى الحديث فيه عن دور المرأة المهمّ في الانتفاضة. الكل مستعد لإطراء المرأة. وأنا اتخوّف، ربما بعد أن تقوم الدولة الفلسطينية يريد الرجل أن يعيدها إلى المطبخ حيث، كما يعتقد كثيرون، مكانها الطبيعي. وأحظى بتصفيق فاتر من الرجال في الحشد وهتافات تأييد من النسوة. ويقوم رجل ويعلن أنّ ذلك لن يحدث. وأقول: «إن شاء الله».

يحين وقت الفراق. الساعات الأخيرة قبل المغادرة أقضيها في حديث ودّي صادق مع إبراهيم أبو لغد. لكنّي قبل ذلك أريد أن أودّع البحيرة، التي سامرتني في الليالي. على الإفريز القريب من الفندق يتمشّى القاطنون في الجوار متنزهين مع كلابهم. يوم جميل، صاف ودافىء، بعد أسابيع من البرد القارس. نثارات من الثلج تتلألأ في ضوء الشمس. وعلى مقعد على الإفريز تجلس سيدة تقصّ شعر كلبتها البودل البيضاء. أتوقف، وأتأملها وهي تمشط أولا شعر الذنب، تقصّه قليلا ثم تنتقل بيد مدرّبة إلى شعر الفروة. الكلبة لا تتحرك، وكأنها دمية. أشعر برغبة قوية في مداعبتها، لكني أتذكر أنّي لم أكن أحب في الماضي أن

يداعب أحد كلبتي، تيمي. وأواصل المراقبة، ويخيل إليّ أن الكلبة تستمتع بالعملية. وأقول ذلك للسيدة وتقول إن العملية تؤلم قليلا، لكنّ الكلبة معتادة على الأمر. وتبدو لي صاحبة الكلبة وكأنّها تخصص من الوقت لتجميل شعر الكلبة أكثر مما تخصص لشعرها. لا بأس، ليست كل سيدة مع كلبة تشابه تلك الجميلة الروسية في قصة أنطون تشيخوف.

السيدة المشغولة بقصّ الفروة تعالج الآن جانب الكلبة الآخر، منهمكة تماما في عملها. قصاصات الفروة تتطاير إلى الأعلى في الريح الخفيفة كنتف الثلج وتترامى ببطء على الأرض. وأتساءل، ألا يعترض مراقبو البلدية على قيامها بهذا العمل هنا، وأندم على الفور لهذا السؤال، النابع من هوسي بالنظافة، الذي يطاردني حتى هنا في شيكاغو.

وترمقني المرأة بنظرة مزيج من الدهشة والإشفاق، لجهلي أنماط الحياة هنا، وتجيب: «بالتأكيد لا. وبالإضافة إلى ذلك لا أعرف مدى حُبّ العصافير هذا الشعر لبناء أعشاشها.» آن وقت العودة.

والدي

تحتفظ ذاكرتي من طفولتي المبكّرة بصور معيّنة. ويتراءى لي في معظمها أبي، يبتسم برقّة، ويقطّب جبينه في أثناء قراءة الجريدة، ويتحدّث مع أمي، وينحني فوق سريري. يأخذني معه للنزهة في الشارع الرئيسي لمدينتنا، مرتديا ملابسه بعناية شديدة. وأنا أرتدي فستانا سماويّ اللون من الساتان مع شريط من المخمل الأزرق حول خصري. ويلتقي أبي، الذي كان شخصيّة معروفة في مدينتنا، معارفه ويقدّمني إليهم، وعليّ أن أقول اسمي الخاص كاملا، فيليتسيا إميليا، واسم عائلتي. ولا أخيّب أمله، وبعد ذلك أسمعه في البيت يمتدح سلوكي أمام أمّي.

ذاك الفستان السماويّ اللون الصغير الموغِل في القِدم كان بداية الحقبة الزرقاء التي طبعتْ بطابعها كل ملابسي تقريبا. لقد قرّرت أمي أن هذا هو اللون الأنسب لعينيّ الزرقاوين وبشرة وجهي وشعري الأشقر. ومضت أعوام طويلة حتى اكتشفت أن الأحمر أيضا لون جميل ومثله باقي الألوان، إلى أن وصل وقت الأسود والأبيض اللذين فَرضتْهما مهنتي عليّ.

من مشاهد بيتنا في مدينة تارونوف [في بولونيا] محفورة في ذاكرتي نجفة الكريستال الكبيرة الثقيلة التي كانت معلّقة في الصالون. وفي كل مرة كانت الشغّالة، إنيالا، تنظّفها، كانت تقول لأمي أنها لم تشاهد مثلها من قبل. وكانت أمي تؤكد أنه، كما يبدو، لا يوجد كثير من نوعها في مدينتنا، هذا إنْ وُجِد. لكن فخر والديّ كان منصبًا على الحمّام، الذي أوصى والدي بتجهيزه خصيصا على غرار نموذج شاهده في الخارج. ومن بين ما كان فيه، مغطس (بانيو) مبنيّ داخل الأرضيّة، وجهاز لتنظيف الأسنان يشبه قليلا الأجهزة الموجودة في عيادات الأسنان، وبلاط صيني أسود ــ أبيض، ومرآة كبيرة. [في البيت] أثاث من خشب الجوز، وأدوات من الخزف الصيني، وسجّاد فارسي، وما شابه ذلك من كماليات تنتهي حدودها عند باب غرفة إنيالا الضيقة. وأتساءل: لولا الحرب وكلّ ما خبرته من بلاء فيها، متى وكيف كنت سأتوصل إلى الاستنتاج أنه يحق لإميليا أيضا سكن لائق؟

أجل، الحرب.

اليوم يبدو لي ما جرى قصة بسيطة وعادية من قصص تلك الأيام. في طريقنا إلى الأورال في الاتحاد السوفياتي، بناء على أوامر من السلطات السوفياتية، انفصلنا مصادفة عن والدي. كان القطار على وشك الانطلاق، وبحثت عن أبي، غارقة في الدموع، وسط آلاف

الأشخاص الذين كانوا هناك. لم أكن مستعدّة للتسليم بغيابه، ولم تُجْدِ أية تسرية نفعا. وأذاع أناس في الحشد الخبر عن مكان وجودنا، وأننا نبحث عنه. وبعد ساعات من التأرجح بين الأمل واليأس، ظهر أمامنا. وسقطتُ بين ذراعيه، وكل جسمي يرتجف من الانفعال والسعادة. وضمّني إليه بقوة وقلت له: «أبي، حبيبي، لن نفترق أبدا مرة أُخرى.» وقد وصفت ما حدث في ذلك اليوم في يومياتي، وعندما قرأها أبي، قال أني أجدتُ وصف عمق مشاعري نحوه، مع أني كنت لا أزال وقتها في الحادية عشرة من العمر. وقد احتفظنا بدفتر اليوميات أعواما طويلة، إلى أن جرّدنا الفقر المدقع من كل شيء.

في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، عندما نشبت الحرب العالمية الثانية، لم أكن بلغت التاسعة من العمر. وانقطعت طفولتي في ذلك العام إلى الأبد. أصبحت جدّية أكثر كثيرا من أبناء جيلي، وأكثرت من الجلوس مع الكبار في السن، الذين أثاروا اهتمامي أكثر من الأولاد الذين هم في مثل سني. وأدركت فقط بعد أعوام أنه يجب عدم الانزلاق فوق فترة من العمر. فالطفولة المسروقة تثأر لنفسها، والطفلة التي نضجت قبل الأوان بقيت مختبئة في شخصيتي.

أحببت أكثر من كل شيء البقاء في صحبة أبي. في الصيف، في كازاخستان، عندما كان في الإمكان المشي حافين، كنا نخرج للنزهة بعد الظهر في الشوارع المغبرة، التي كانت تتحول في الشتاء إلى برك من الطين. وكانت أمّي تنشغل في بحثها اللانهائي عن الطعام. وكثيرا ما سألته ونحن نتنزّه: «أبي، هل ستنتهي الحرب ونرجع إلى بيتنا؟». «نعم، يا حبيبتي، بالتأكيد، وسوف تستأنفين تعليمك ويصبح في وسع أمّك البطلة أن تعيش حياة طبيعية.» «وأنتَ ستستردّ صحتك؟»، «نعم. سأصمد» ــ وعدني أبي.

الشعور المخيف بالانقطاع عن البيت، وعن الحياة التي عرفتُ فقط في الغربة كيف أُثمّن جمالها الكامل، لازمني في كل شيء. ولم أكن أعرف بعد أننا سنرجع إلى مقبرة كبرى لعائلتنا.

في الاتحاد السوفياتي أحببت الناس لطيبة قلوبهم واستعدادهم للتضحية، لأنّهم لم يتردّدوا في اقتسام كسرة خبزهم الأخيرة معنا. أحببت اللغة الروسية، الأدب والشعر، لكنّي كنت لاجئة. وقد رسخت حياة اللجوء عميقا في وعيي، وعندما قابلت أول مرة لاجئين فلسطينيين، شعرت بألمهم. إن ألم اللجوء أمر لا ينساه المرء أبدا.

بعد أعوام كثيرة، في سنة ١٩٧٥، عندما زرت مع وفد من المحامين مدينة سمرقند في أيام الصيف اللاهبة، استولى عليّ مرة أخرى شعور رهيب بالبعد والانقطاع. وخبرت إحساسا مشابها بعد ذلك في اليابان. لكن وقتئذ، في أيام الصيف خلال الحرب، كان الخروج للنزهة بعد الظهر بمثابة حدث اجتماعي فريد في نوعه. وعندما كنت أشكو لوالدي سوء حال



فيليتسيا بين ذراعيّ أمها
(تارونوف/بولونيا، ١٩٣٠)

ملابسي، وأني لستُ إلاّ بطة عجفاء قبيحة المنظر، كانت ينتهرني قائلا: «الذهب يلمع في الوحل أيضا.»

فجأة حدث أمر أنذر بإحباط كل مشاريعنا للعودة ــ أو على الأقل هكذا اعتقدنا. قرّرت السلطات إصدار جوازات سفر سوفياتية لجميع اللاجئين بادّعاء أننا نعيش في الاتحاد السوفياتي كأصحاب حقوق متساوية، ويجب أن تكون علينا أيضا واجبات متساوية. ووعدتْ ألا يعرقل هذا الأمر عودتنا إلى بولونيا عندما يحين الوقت الملائم. لكننا لم نصدّق ذلك. ولم يمضِ وقت طويل قبل أن تتأكد مخاوفنا: أولئك الذين رفضوا تسلّم الجوازات، ومعظمهم من شريحة الإنتلجنسيا، ألقوا في السجن. وكان أبـي واحدا منهم.



والد فيليتسيا لانغر (١٩٣٧)

والآن، بدلا من النزهات الهنيّة بعد الظهر، صرت أسلك طريقي إلى السجن على دروب مملوءة بحجارة صغيرة كانت تجرح قدميّ الحافيتين. وكانت الحرارة تجلدني من دون شفقة. وكنت أحمل الطعام لوالدي، من دون أن أسمح لنفسي بتذوّقه. وفي أوقات الانتظار في ساحة السجن، كنت ألتقي أولاد المساجين الآخرين. ولم أكن قادرة على الانضمام إليهم لمعرفتي أن والدي سجين هناك. لقد مرّت أعوام كثيرة منذ ذلك الوقت، وها هي السجون تسلبني مرّة أخرى كل إحساس بالفرح، وأشعر وسط أيّ جمع مبتهج بعزلة مصدرها الحزن. وأحيانا أمتنع من المشاركة في المناسبات السعيدة، وأُتّهم بالزهد. لكنّ الأمر أبسط من ذلك

كثيرا. لقد جفّ شيء ما في داخلي.

آنذاك، في ساحة السجن، كنت أنتظر ساعات طويلة أتوسل في كل مرّة كي يسمحوا لي برؤية أبي. وعندما كان الحظّ يبتسم لي ويستجيب الحارس لتوسّلي، ألتقيه لقاءات خاطفة. وروّعني منظر وجهه الشاحب، ونحول بدنه. فقط الابتسامة التي كنت مشغوفة بها ظلّت كما كانت، من أجلي. «هل تجد السجن صعبا، يا أبي؟»، سألته. «صعب، لكن لا تقلقي، سأصمد. لماذا لا تلعبين مع الأولاد؟». «لا أشعر برغبة في ذلك»، أجبت، «لأنك هنا». وكنت أنقل إليه في محادثاتنا القصيرة أخبارا لزملائه في السجن.

وطالت فترة الاعتقال، وتزايدت معها خشيتنا على صحة أبي. ومع ذلك، خفنا أنه إذا انهار ووافق على تسلّم جواز السفر، فستغلق أمامنا طريق العودة إلى الوطن عندما يحين أوان ذلك. وبعد شهر لم أرَ خلاله أبي وصلنا خبر أن المعتقلين يطلبون منّا، نحن الموجودين في الخارج، أن نقرّر ماذا نعمل، وأن نطلب إذنا في زيارة خاصة. ووُعدنا بالزيارة الخاصة شرط أن نقنعهم بإيقاف التمرد وتسلّم جوازات السفر. وكان رأي الموجودين في الخارج مختلفا، وطلبوا أن نخبر المعتقلين بالاستمرار في الكفاح.

عندما أفكّر في الأمر اليوم، لا أفهم لماذا جرى اختياري لنقل هذا الخبر، ولا أتذكر من الذي اختارني. وكانت الخطّة أن أتحدث مع أبي بالروسية، وأقول له أن رأينا هو أنه ينبغي له أن يتسلّم جواز السفر، وأهمس في أُذنه باليديش كلمتين: «بالعكس تماما». وهكذا كان. تعانقنا وتبادلنا القبلات، وشرعت في إقناعه بتسلّم جواز السفر. وتطلّع إليّ باستغراب إلى أن أدخلت كلمة السر في سياق الحديث. وشعرت على الفور بأنه التقطها، وابتسم لي، لكن ابتسامته كانت حزينة. ويا ليتني عرفت آنذاك أنّ كل هذه المعاناة كانت من دون جدوى. وقد عجّلت هذه المعاناة بالتأكيد في تدهور صحّة أبي، التي كانت واهنة حتى من دون ذلك.

بعد أن خرج جميع زملائه في الاعتقال من السجن، وبقي وحده، روى لي أحدهم أن والدي دخل وقتئذ الزنزانة التي كانوا جميعا محتجزين فيها، وقال: «إذا كانت ابنتي الأغلى عندي من كل شيء، والتي تحبني جدّا، تقول أننا يجب أن نستمر في الرفض، فمعنى ذلك أنّ هذا ما يجب أن يحدث وهذا ما سيحدث.»

وبعد فترة وصلت تعليمات من المؤسسات البولونية في الاتحاد السوفياتي بتسلّم جوازات السفر، مع وعد بألا يؤثّر الأمر في شيء في عودتنا إلى بولونيا عندما يحين الوقت الملائم. وهكذا خرج الجميع من السجن ما عدا أبي الذي اختار، بصفته رجل قانون، إجراء قانونيا: كتب استدعاء بليغا منمقا إلى السلطات، استنادا إلى الدستور السوفياتي، من أجل الإفراج عنه.

وقد مضى شهران آخران أهلكا صحته قبل أن تجتاز أوراقه الأقسام البيروقراطية كافة.

ولم يمضِ وقت طويل قبل أن تهوي علينا ضربة جديدة، هي ما أطلقوا عليه اسم «جيش العمل». كانوا يجنّدون في هذا الجيش كلّ الرجال الذين كانوا خارج الخدمة العسكرية، وخاصة من اللاجئين. كانت تلك أعواما قاسية، وثمة نقص كبير في الأيدي العاملة، والمناطق الأكثر خصوبة في الاتحاد السوفياتي، مثل أوكرانيا، تحت الاحتلال، وقررت السلطات أن تجنّد في جيش العمل كلّ من في الإمكان تجنيده. وكان هناك مهرّبون كثيرون، وسماسرة، وكل من يحبّ الكسب السهل، كما هو الحال دائما في زمن الكوارث. وانتشرت وقتئذ حكايات مرعبة عن الظروف الصعبة في كتائب العمل. وكان ثمة نقص كبير في جميع المجالات، والوحيدون القادرون على البقاء أحياء هم من كانوا أقوياء وصحتهم جيدة.

وكانت صحة والدي في تلك الفترة في تدهور مستمر. وشعر بآلام في قلبه. وعلى الرغم من الوهن الذي اعتراه بسبب الجوع، ظلّ يجاهد بكل ما تبقّى له من رمق كي لا يظهر ضعفه الجسدي أمام الآخرين. وربما اكتسبت منه في تلك الأعوام القاسية الإصرار على المظهر المرتّب والنظيف، تحت كل الظروف، الذي أصبح جزءا من شخصيتي. وفي فترة لاحقة، مع اشتداد المرض عليه، حصل والدي على إعفاء مطلق من الجيش ومن أيّ عمل، بواسطة بطاقة أُطلق عليها اسم «البطاقة البيضاء». لكن في فترات التجنيد الأولى المتكررة للخدمة في جيش العمل لم تكن في حوزته بَعدُ أية وثيقة لإعفائه من هذا الواجب.

وذات يوم حدث تجنيد مفاجىء لجيش العمل. أُخذ الرجال من الشوارع، ووضعوا في عربات القطار، ليُرسلوا إلى أماكن نائية. وكان أبي بينهم أيضا. وركضنا، أمي وأنا، إلى حيث كان القطار متوقفا وانتقلنا من عربة إلى أخرى كأنّ بنا مسًّا من الجنون. ورأيناه واقفا في مدخل إحدى العربات، شاحبا قلقا، محاطا بالناس. وكان القطار على وشك المغادرة بعد فترة وجيزة. وقال أنه أوضح أنه مريض، وطلب إعفاءه من التجنيد، لكنّ أحدا لم يستجب لطلبه. فقد حاول كثيرون التهرب من الخدمة وهذا ما جعل قلوب المسؤولين أقسى. ورمقني بنظرة حزينة وقال ببساطة: «أنتِ شعاع الشمس في حياتي. أنتِ وحدك القادرة على إنقاذي.» وابتسم الرجال الذين سمعوا كلماته متشككين؛ ما الذي تستطيع طفلة صغيرة كهذه أن تفعله فيما القطار على وشك الانطلاق؟ لكنّني فهمت قصد أبي وركضت بكلّ قواي إلى مبنى القيادة.

ولن أنسى أبدا ما حييت رحابة صدر جميع الذين نجحت بفضلهم في الوصول، عبر كلّ المكاتب، وغرف الضباط والموظفين، إلى غرفة القائد.

«ماذا تريدين أن تقولي لي، أيتها الطفلة؟» سألني القائد. «أريد أن أتوسّل إليك من أجل أبي»، قلت. «إنه مريض وسيموت. وبالتأكيد لا يستطيع أن يعمل.» وتفحّص قائمة الأسماء وقال: «لقد روى ما تروينه الآن، لكنّه مرّ بجميع مراحل التدقيق قبل أن يصل إلى

عربة القطـار». «كلا»، قلت، «لم يكن في وسعه أن يخبر عن ذلك مثلي، لأن لغته الروسية ليست جيدة، وليس لديه وثائق وتقارير تؤكّد مرضه. إنه سيموت، صدّقني إنه سيموت. أنت الوحيد الذي تستطيـع مساعدته. من دونه لا يوجد لي شيء أعيش من أجله. أنت أيضا بالتأكيد أب»، نجحت أن أضيف، قبل أن تنهمر الدموع من عينيّ. وظهرت قطرات من العرق على وجهه. ونهض، ونادى الضابط وقال له: «اذهب إلى العربة وأنزل والدها من هناك.»

وكانت الطريق من مكتب الضابط إلى القطار الانتصار الأول في حياتي. وصلنا إلى العربة التي كان والدي ما زال واقفا في مدخلها، وأمام أعين الأشخاص المشدوهين الذين كانوا محشورين فيها صدَر الأمر بإنزاله. نزل ببطء، وضمّني وأمي بشدّة، وبدا كأنه عـاد من مكان لا رجعة منه.

حياتنا في غابات الأورال، قبل ما ذكرته أعلاه، كان فيها لنا، للأطفال، شيء من السحر. لقد كان والدي يعمل آنذاك في الغابة بصفته مديرا للفيلق المشكّل من الإنتلجنسيا. وفي أيّام البرد القارس، عندما تكون درجة الحرارة ٤٠ تحت الصفر، لم يكونوا يخرجون للعمل، وتتوقّف الدراسة. وكان والدي يتمتع بخفّة روح مشهورة عند معارفه وأصدقائه، لم تفارقه حتى في أحلك الظروف. وكانت خفة الروح هذه سمة مميّزة لعلاقاته مع المسؤولين عن العمل من قِبلَ السلطات. وكانت منزلتنا، بترجمة حرفية عن الروسية، «المرحّلون المتميّزون». ولم نكن أحرارا في تنقّلاتنا وفرضت علينا أيضا تقييدات أخرى لم أعد أتذكّرها. وكنا نقيم في أكواخ خشبية، عائلتين أو ثلاثا في كلّ بيت، من دون كهرباء أو مياه جارية. وكانت هناك مناوبة في التدفئة، حظينا بفضلها بنار في المدفأة ٢٤ ساعة يوميا. وفي أيام العواصف الثلجية، كان الثلج يغمر تقريبا كليا بيوتنا الصغيرة. وكنا نشقّ لأنفسنا دروبا في الثلج، الذي كان ارتفاعه يصل أحيانا إلى ما يقارب المترين. وأذكر أنّ رجلا وامرأته كانا يسكنان الغرفة المجاورة لنا. وكانت المرأة مصابة بالسلّ. وأُتيحت لي الفرصة لأوّل مرة للتعرّف إلى الحب والوفاء بين زوجين. فلقد اعتنى الزوج، الذي كان مسيحيا ورعا بولونيا، بزوجته وسنَدها في ظروف بالغة السوء.

الطلعات من أجل الحصول على الطعام كانت من نصيب أمي، الطافحة بالحيوية، والمرحة والمدبرة. ولم تبد أية رغبة في تعلّم اللغة الروسية وفق الأصول، وكانت ترتجل كلامها بهذه اللغة على قدر طاقتها، وابتدعت تعابير أصبحت جزءا ثابتا من الفولكلور العائلي. فمثلا، عندما كانت تتضايق من عجزها عن معرفة اسم الديك بالروسية كانت تسمّيه ببساطة «زوج الدجاجة». ولا شكّ في أن الفلاحات في الكولخوزات المجاورة، التي كانت تقصدها

لاستبدال الطعام بالملابس والذهب والفضة الموجودة في حوزتنا، ظللن يذكرن التعريفات المبتكرة لتلك المرأة البولونية المليئة بالحيوية.

والدي أيضا رفض تعلّم اللغة الروسية. وكان في ذلك شيء من رفضه التكيف والاعتراف بأن إقامتنا لن تكون لفترة قصيرة. أمّا أنا فقد أثارت اللغة الروسية فضولي، وكان وقعها عذبا في أذني. وأردت أن أتحدث بها بلهجة صحيحة وليس بلكنة لاجئين. وتنبّهت المعلمة، التي كانت شابّة حمراء الشعر، إلى ذلك على الفور وكانت تمكث معي بعد انتهاء الدروس وتجلب لي كتبا للمطالعة. وبفضل الكوّة التي فتحتها آنذاك أمامي، أصبحت الروسية اللغة الوحيدة، باستثناء لغتي الأم، التي أتحدّث بها بلهجة صحيحة.

كان عمري عشرة أعوام، ولكن لأسفي الشديد كنت أبدو وكأنني في الثامنة، قصيرة القامة ونحيلة جدا. وعلى حين غرّة وقعت عليّ مسؤولية ثقيلة، بسبب انشغال أبي في العمل وأمّي في الحصول على الطعام، واضطررت أحيانا إلى التغيّب عن المدرسة أيّاما كاملة. ورتّبتُ زاويتنا في البيت كربّة منزل جيّدة، وبدأت أطبخ بحماسة. ولاحظت أنّ والدي مسرور من عملي، ويشرك أصدقاءه في ثِمار إنجازاتي، وزادني ذلك حماسة.

ما كنت أطبخ آنذاك، رغم النقص في المواد الغذائية، أمر نسيته منذ زمن بعيد. وعلى أية حال، كانت تلك هي الفترة الوحيدة في حياتي التي طبخت فيها عن رغبة ورأيت في ذلك إبداعا من نوع ما. وقد اختفت نظرتي الإيجابية إلى الطبخ في نهاية الحرب وكأنها لم تكن، ومنذ ذلك الوقت وأنا أراه عملا ينبغي إنجازه بالسرعة الممكنة، لأنّ ذلك إضاعة للوقت. وفي الحقيقة، يمتدح أفراد عائلتي وأصدقاؤنا الأطعمة التي أُعِدّها، لكني إلى اليوم أحسد من يستمتع بهذا العمل. ومن الغريب في الأمر أني أحب من الطعام الجانب المتعلّق بمنظره وأجمع وصفات الطبخ؛ وربما كان السبب في ذلك هو أني لم أحقق بَعدُ ذاتي في هذا المجال، وربّما يحدث لي مع الطبخ ما حدث لي مع الرسم، عندما بدأت فجأة ومن دون مقدمات أرسم بهوس شديد.

بعد اندلاع الحرب بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي سُمح لنا بالانتقال من مكان إقامتنا. وقرّر الجميع السفر إلى الجنوب، طلبا لدفء الشمس، والفواكه التي لم نتذوّقها، تقريبا، هنا. وكانت كازاخستان وأوزبكستان الهدفين المفضّلين، في نظر اللاجئين، الذين كانت غالبيتهم الساحقة من اليهود. ولم يكن في وسعنا أن نعرف أنّ هذه ستكون في زمن الحرب منطقة موبوءة بالأمراض وأن كثيرين سيلاقون فيها حتفهم نتيجة إصابتهم بالهيضة (الدوسنطاريا) وغيرها من الأمراض. وبدأ التدفق من مناطق الجليد إلى المناطق المشمسة، ووصلنا إلى كازاخستان.

وبما أني اعتبرت طفلة موهوبة، تلقيت في المكان الجديد منذ البداية دروسا خاصة على حساب مؤسسات اللاجئين البولونية. وبعد ذلك، عندما افتتحت مدرسة بولونية لأولاد اللاجئين، بدأت بدراسة منتظمة. والتصق بي بسرعة لقب «عِثّة» كتب عن جدارة. وكان يتملكني شوق عارم للتعلّم، شوق زرعه أبي فيّ من دون وعظ.

وأدخل نجاحي في الدراسة السرور إلى قلب والديّ، واعتاد أبي أن يُطلع أصدقاءه على كتاباتي، التي حظيت بالتقدير وعُلِّقت على لوحة الحائط في المدرسة. وفيما بعد، عندما توجّه إليّ ابني بعد أن انهى سنته الأولى في فرع التمثيل في جامعة تل أبيب وقال أنه لا يرغب في التقدم للامتحانات، أصابني الذهول. وسألته: «لماذا؟ الأمر لن يكون صعبا بالنسبة إليك.» وأجاب أنه ببساطة لا يرغب في ذلك، وأنه لا يرى الأمر مهمّا. «أنا لا أنظر إلى الأمر مثل نظرتك»، قال، فيما كان ذلك بالنسبة إليّ في الحقيقة كفرا بالجوهر. وأعترف أنّ هذه كانت المرّة الأولى، وآمل أن تكون الأخيرة، التي شعرت فيها تجاهه ليس بالغضب فحسب، بل بالغربة عنه. وقد عوّضني عن ذلك بشهادة امتياز في نهاية دراسته في الخارج، لكنني لم أنسَ بعد الإحساس بالضيق الذي شعرت به وقتئذ. ويحدث لي شعور مشابه عندما أرى شخصا يرمي الخبز.

عندما كنت في الحادية عشرة والثانية عشرة من العمر بدا لي أن كل البنات حولي جميلات وقد تكورت أجسامهن، ولا أكاد أتذكر شكلي في تلك الفترة. وكان الفتيان ينظرون إليّ بصفتي فتاة جديّة «هناك دائما ما يمكن التحدّث عنه معها.» أو بعبارة أبسط، ليست جميلة. وتجذّرت هذه النظرة في أعماقي وسلّمت بِقَدَري. لكن بمجرد أن تحررت من هذه النظرة إلى الذات، لم أُهمِل ولو للحظة واحدة الاهتمام بمظهري، وما زلت كذلك إلى الآن.

تدهور وضعنا الاقتصادي من سيّىء إلى أسوأ. وكان والدي يتحدّث عن بطولة أمّي في سعيها للحصول على لقمة العيش، ولم أسأل عن التفصيلات. وبعد أعوام فقط عرفت أنّ الكلاب نهشتها غير مرة. واختفت أشياء يوميا من البيت، الذي لم يكن سوى نصف غرفة بائسة صغيرة عند فلاحة محلية. واضطررنا بعد فترة حتى إلى الانتقال من هناك إلى مكان أشبه بإسطبل منه بغرفة تصلح لإقامة البشر. وبدأ الجوع يعضّنا بنابه. وظهر أنّ أبي مريض في القلب، وحصل بسبب ذلك، كما ذكرت أعلاه، على «بطاقة بيضاء».

كانت المدرسة في ذلك الوقت هي ما أعانني على مواجهة الصعوبات. كانت ملابسي متواضعة بالمقارنة مع ملابس الأولاد الآخرين، لكن الوضع كان محتملا في أيام الصيف. وكان مصدر فخري الخاص حذاء حصلت عليه من اللجنة المحلية للاّجئين البولونيين. وكان حذاء مرتفع الجوانب بنيّ اللون، من الولايات المتحدة على ما يبدو، ولم يكن حتى وحل الشتاء

العميق قادرا على اختراقه. وَنَمَتْ في أعماقي في الحقيقة تجاهه مشاعر شخصية. وعندما بيع كل شيء في البيت تقريبا، سمعت ذات يوم والديّ يتحدثان عن الحذاء. «إلاّ هذا»، فكرت برعب. لكن كما قال نكراسوف، شاعري الروسي المفضّل، «لا يوجد في العالم ما هو أعظم جبروتا من القيصر الذي اسمه الجوع.» وفي ذات صباح التفتت أمي إليّ وقالت مباشرة: «أنا أعرف ماذا يعني أبوك بالنسبة إليك، وماذا تعنين أنت بالنسبة إليه. لم يبق لدينا شيء سوى هذا الحذاء، وربما إذا بعناه، نستطيع أن نساعده.» وعندما رأت التعاسة المرتسمة على وجهي، أضافت: «أنا أعرف، عندما يبدأ البرد لن تستطيعي الذهاب إلى المدرسة، لكن ما العمل؟ هل هناك ما هو أهمّ من أبيك؟» كلا، لم يكن هناك شيء في نظري أهم من أبي. وتم تلميع الحذاء بعناية شديدة ومن ثمَّ بيعه. وعندما سئلت في المدرسة عن الحذاء أجبت: «باعوه. لا يزال الطقس دافئا، وأستطيع المشي حافية.»

واقترب الشتاء يوما بعد يوم. وعرفت أنّ اليوم الذي سيبدأ البرد فيه سيكون يومي الأخير في المدرسة. وكنت أخطو على الأرض وأصلّي كي لا يجيء البرد، حتى لا يفصلني عن المهرب الوحيد لي من الجوع والفقر. لكن هذا اليوم وصل. كان يوما مشمسا صافيا، باردا وجافا، يوما كسا الجليد فيه الأرض. وعرفت أنّ هذا سيكون يوم الوداع. وأردته أن يكون يوما بهيجا. ومشيت، كالعادة، في الشارع العريض، وملمس الأرض المكسوّة بالجليد يلسع باطن قدميّ ويبعث الرّعدة في أوصالي كلّها. ومنذ ذلك الوقت لم أشعر ببرد لاسع في باطن قدمي كذاك البرد، لكنّي حتى الآن، عندما أسترجع في ذاكرتي درب الآلام ذاك، تسري الرعدة في عروقي.

الحصة الأولى كانت حصة أدب، واختارني المعلم لتلاوة قصيدة تحية للمدير الذي حضر إلى الصف. واستدعيت إلى جهة اللوح، وأُوقفت في مواجهة الصف، حافية القدمين، وألقيت قصيدة لميتسكفيتش بانفعال وحسب أصول الإلقاء. ولم يكن إلقاء الشعر أمام الجمهور يسبّب لي أي إرباك، وكنت حصلت في السابق على جوائز إلقاء لإنشادي قصائد من شعر يوليان طوفيم وآخرين. وأنهيت الإلقاء، وحصلت على علامة عالية وعدت إلى مكاني. وكان هناك في اليوم نفسه درس أدب روسي، نهضت في نهايته وقلت:

«أريد أن أودّعكم، هذا يومي الأخير في المدرسة. لقد جاء البرد وليس لديّ حذاء.»

وتطلّع الجميع إليّ، لكن لم يكن في وسعهم المساعدة. لم يكن لدى أحد منهم حذاء زائد وكنت أعرف ذلك. وقالت معلمة الأدب الروسي، التي كانت تحبّني جدا، أنه خسارة أن تضطر تلميذة موهوبة مثلي، يمكن أن تقطع شوطا كبيرا، إلى التوقف عن الدراسة. وبذلت مجهودا كبيرا كي لا أنفجر باكية، حفاظا على كرامتي. وكانت معجزة أنْ نجحتُ في ذلك، لأن حبس دموعي كان دائما وأبدا أمرا فوق طاقتي. ولم أطلب حتى أن يحضروا لي

دروسا إلى البيت، إذ خجلت أن يروا ما لم يعد ممكنا اعتباره بيتا.

وعندما عدت إلى البيت وقعت فورا بين ذراعي أبـي. كان مُضجَعا على الأريكة التي كانت بمثابة سرير لنا نحن الثلاثة. لم يكن بقي لديه ما يرتديه في يوم قارس البرد كهذا ولم يكن في وسعه الخروج. وهنا أطلقت العنان لدموعي التي انهمرت على رسلها، حارّة ومالحة. وداعب شعري، وقبّل وجنتيّ المبلولتين، وقال: «سترين بعد، يا كنزي، أن هذه ليست النهاية. أنا فخور بك الآن. وسوف تتعلّمين في المستقبل وأصبح فخورا بك أكثر، وفي هذه الأثناء، سأتولّى تعليمك.» وهكذا كان. في شهور الشتاء التالية كان أبـي يستلقي متلفّعا بحرام عتيق من الصوف وأجلس أنا بجانبه متدثّرة بكل ما تبقّى لدينا لحماية أنفسنا من البرد. وأخذني إلى البلدان التي زارها شخصيا، وعلّمني دروسا في الجغرافيا، وروى لي الحكايات التي قرأها. وشجّعه إصغائي باهتمام شديد، وقادني إلى حقول الأدب والشعر، وأهم من ذلك كله، غمرني بحبه. وكانت أحيانا تساورني المخاوف من أن تتلاشى قواه، ويتوقف كل شيء، ويبقى الفقر والقبح. لكنّ أبـي واصل تعليمي، وعندما لاحظ اهتمامي باللغات، علّمني صِيَـغ الكلمات واشتقاقاتها وأصولها، وقرّر تعليمي اللغة اللاتينية أيضا. فبدأ بأمثال مشهورة، أحببتها جدّا وانحفرت عميقا في ذاكرتي.

وكان أحد الأمثال التي ردّدتها بعده: «أنا إنسان ولا شيء إنسانيا غريب عني.» وشرح لي معنى هذا القول وخُيّل إليّ أنني فهمته جيّدا. وقد أصبح هذا القول نبراسا لي في حياتي، ومعيارا أحكم بحسبه على أعمالي وأعمال الآخرين، القريبين منّي والبعيدين.

وقد أصبحت مع الوقت أمّا وجدّة، وخبرت نجاحات وإخفاقات في تربية ابني. وفي مقابلة صحافية أُجريت معه، وجرى التطرق فيها إلى حياته كإنسان وفنّان، قال: «أروع القيم التي اكتسبتها من والديّ هي الإنسانية ومحبة الإنسان.»

وصلتنا بسرعة الأخبار عن جرائم النازيين في المناطق التي احتلتها جيوشهم، بما في ذلـك بولونيا، لكن جهاز كبت غذّته المشاعر المعادية للسوفيات، بدأ يقول: «الأمر مبالغ فيه، لا يمكن أن يحدث شيء كهذا، ما هذا إلاّ دعاية من أجل زيادة المجهود الحربـي.» وفي الحقيقة، كان كل شيء وقتئذ مكرسا للمجهود الحربـي. ولقد سمعنا من ناحية جيراننا عويل الثكالى عندما كان يصلهن خبر موت أحبائهن في الجبهة. ولم نكن نشاهد تقريبا شبانا في الجوار؛ وتركت الأمراض والجوع بصماتها أيضا على السكان المحليين، مع أن حال قسم منهم كان أفضل قليلا، بفضل قطع صغيرة من الأرض، وأحيانا بفضل مواشٍ كانت في حوزتهم أيضا.

الإعلان الضخم، الذي يظهر فيه شخص يشير بإصبعه ويسأل: «ماذا فعلت من أجل

الجبهة؟» نفذ عميقا في وعينا. وكنا نحن، مئات الآلاف من اللاجئين الهاربين من المناطق المحتلة في الاتحاد السوفياتي، بمثابة المؤخرة، وكانت كل الوسائل لتجنيدنا من أجل مساعدة الجبهة مشروعة. ولم تكن هناك حاجة إلى دعاية كاذبة أو خداع بشأن جرائم العدوّ، التي كانت معروفة في البلدان الغربية أيضا، لإقناعنا بالتضامن لتحقيق الهدف الواحد، النصر.

ولم يكن والدي واحدا من أولئك الذين حاولوا كبت الواقع، وذلك كما يبدو لي انطلاقا من حسّ سليم أكثر مما هو عن أيّ هوى سياسي. ولم يكن، بناء على آرائه، شخصا يساريًا على الإطلاق. وبعد أعوام كانت أمي تعيد على مسامعي وتذكّرني: «لو كان أبوك، الذي كان معجبا بك، على قيد الحياة، لما كان وافق على الطريق الذي تسلكينه. لقد كان مرهف الذوق ومتكبّرا، ولما كان سمح لك بمصادقة أبناء الخادمة في منزلنا، كي لا تفسد تربيتك. وعلى وجه العموم، كان يحبّ السلوك الأرستقراطي ولم يكن يحتمل دخولي المطبخ عندما كانت الطباخة تطهو الطعام، كي لا تعلق بـي رائحة الطبخ.» وكان هناك بالتأكيد شيء من الحقيقة في هذه الأقوال، مع أنها كانت متأثرة إلى حدّ ليس بالقليل من كونها لم توافق أبدا على الطريق الذي سلكته* والذي لم يكن، بعبارة مخفّفة، يتمتع بشعبية في أوساط معارفها. لكن ما حملته في ذاكرتي هو أبـي بابتسامته الرائعة وهو ينزل من عربة القطار، أو يلاقيني في ساحة السجن، أو ينكبّ على تلقيني المعرفة بما تبقّى لديه من قوة، وليس الشخص الجميل، المتأنق بعناية، المحظور إزعاجه أثناء قراءته الصحيفة والذي كان لقبه بين معارفه المحقق الظريف (arbiter elegantiarum). وعندما حاولت الإمساك بشيء ما يمكن أن يدلّ على آرائه، تذكرت أنه قال مرة لشخص ما، إنّ الماركسية حسنة نظريا، لكنّ تطبيقها مخيّب للأمل. كما سمعت الشخص يردّ عليه قائلا إن هذا البلد الهائل هو في حالة حرب منهكة وقاتلة ولا يجوز النظر إلى الوضع باعتباره معيارا لتطبيق النظرية. ولم أسمعه يتحدّث مرة أخرى عن الموضوع، كما لم أسأله عنه، لأني كنت في ذلك الوقت مهتمّة بالأدب أكثر بكثير. ومن الأدب الذي كنت قرأته حتى ذلك الوقت، البولوني والروسي باللغة الأصلية والإنكليزي من خلال الترجمة، تعلّمت أنه لا يوجد ما هو أسمى من النضال ضد استغلال الضعيف من جانب القويّ. وكنت معجبة بالأبطال الذين كانوا مستعدّين للتضحية بأرواحهم: من أجل الحرية أو من أجل هدف إنساني سام آخر.

كان أحبّ كتاب إلى قلبـي في تلك الفترة، والمادة الوحيدة التي انصرفتُ إلى قراءتها عندما لم يعد أبـي قادرا على تعليمي، من تأليف نيكولاي نكراسوف. وكان كتابا سميكا، ذا غلاف بنيّ صلب، يجمع بين دفتيه الأعمال الكاملة للشاعر. ولا أذكر من أعطانيه، وكل

* إشارة إلى دفاعها عن المعتقلين العرب، وربما عضويتها ونشاطها في الحزب الشيوعي الإسرائيلي. (المترجم)

ما أتذكّره هو أن قصائد هذا الشاعر الروسي العظيم، ابن القرن التاسع عشر، كانت بالنسبة إليّ ليست فقط ملاذا من آلام الجوع، بل أملا أنّ في استطاعة الإنسان أن يقهر الصعوبات. القصائد عن الشهامة، وعن الجود بالنفس، وعن الفلاحين والمضطهدين في الإمبراطورية الروسية وعن أولئك الذين ناضلوا ضد الاضطهاد، ألهبت خيالي وانحفرت عميقا في ذاكرتي. ويخيل إليّ أنها أثّرت في شخصيتي أكثر من كل ما تعلّمته لاحقا في إطار منظّم.

في نهاية الحرب، وكنت لا أزال طالبة في مدرسة ثانوية في بولونيا، انفتح أمامي عالم أدبي غنيّ، لكن مكانة نكراسوف الخاصة ما زالت تحتل في ذاكرتي مكانة ذكريات الحب الأول. وعندما تجسّد هذا في هيئة شابّ وحيد عائد من الجحيم، جعلته يحفظ عن ظهر قلب قصيدته «من يحسن به العيش في روسيا» التي تصف شقاء الناس البسطاء ومعاناتهم، والتي ما زال يحفظها إلى اليوم. لقد بسطت قصائد نكراسوف أمامي بلدا فسيح الأرجاء، «لا يوجد فيه مكان ما لا يئنّ فيه الفلاح الروسي المعذّب؛ بلدا فقيرا وخصبا في آن. منكوبا وأقوى من كل شيء في آن»، على حدّ قول الشاعر؛ بلدا الثورة فيه ضد الاضطهاد لا مهرب منها. ومن القصائد التي ما زلت أحفظ كلماتها إلى الآن قصيدة بعنوان «القطار». والمقصود بذلك هو القطار الذي كان يصل موسكو ببطرسبورغ، وكان يلقّب بقطار نيكولاي. ويعتبر الأمير كلاينمكل، السيّء الصيت بسبب قسوته، المسؤول رسميا عن إنشاء هذا الخط الحديد. وقد لاقى كثير من العمّال مصرعهم أثناء عملية الإنشاء. وتصف القصيدة رحلة للقطار في ليلة يكلّل القمر فيها المنظر الروسي الخريفي البادي من الشباك بهالة من نوره الجميل. ويشهد الشاعر المسافر في إحدى العربات حوارا بين فانيا الصغير ووالده. يسأل الصغير عن اسم الشخص الذي بنى سكة الحديد هذه، ويجيبه أبوه: «الأمير بيوتر أندرييفتش، يا عزيزي.» ويطلب الشاعر أن يخبر الطفل الحقيقة ويروي له أنه «يوجد قيصر جبّار عديم الشفقة في العالم، اسمه الجوع، وهذا هو من جلب الجموع إلى هنا. وقد لاقى كثيرون ممّن أحيوا هذه الأرض البور حتفهم عليها. وتوجد على جانبي سكة الحديد قبور مليئة بالعظام، فانيا، عظام روسية؛ كم عددها؟ هل تعرف؟».

وفي هذه اللحظة تظهر جموع من الموتى: «نحن، الذين كدحنا حتى الموت، نريد أن نشاهد في هذه الليلة المقمرة ثمار عملنا. يا إخوتنا، الذين يتمتعون الآن بما صنعته أيدينا، هل تذكروننا بالخير؟» أجسادهم منخورة بالجوع والمرض، وأقدامهم منتفخة. ويروون كيف خُدعوا وكم عانوا من ظلم رجال السلطة؛ كيف جُلدوا بالسوط وقُمعوا، لكنّهم صمدوا كجنود الرب، أبناء العمل الوادعين.

«فانيا، لا تخف منهم، لا تخش نشيدهم المرعب، لا تتردد في تسديد بصرك نحوهم، لا تهرب من مواجهة الحقيقة»، يقول الشاعر، «هؤلاء هم إخوانك، الفلاحون.» وهنا تأتي

كلمات البشارة، الموجّهة إلى فانيا الصغير، عن قوة الاحتمال الهائلة المختزنة في الشعب الروسي الذي قاسى الكثير وتغلّب عليه، والذي سيتجاوز محنة هذا القطار وكل ما سيفرضه عليه الرب من عناء، ويتغلّب عليه، ويشقّ لنفسه، بصدره، طريقا رحبا ومضيئا إلى المستقبل (مقاطع من القصيدة ــ ترجمتها المؤلفة بتصرف).

كم أمدّتني هذه الكلمات بالقوة والعزيمة! وكم ردّدتها لنفسي مرارا وتكرارا! وعرفت آنذاك أني إذا بقيت على قيد الحياة، فسأظل أبدا إلى جانب المكافحين ضد الظلم، وإلى جانب الضعفاء ضد الأقوياء.

وعرفت أيضا آنذاك أن آلام الفقر لا حدّ لها، وأننا لم نصل بعد إلى قاع الهوة. ولم يحدث ذلك دفعة واحدة. اضطُرت أمّي إلى تمزيق صفحة بعد صفحة من الكتاب، لإيقاد النار، وجاء أخيرا دور الغلاف السميك أيضا. لم أقل شيئا، لكن أبـي كان يعرف ما يعتمل في داخلي. ورأى من الضروري أن يطيّب خاطري مستعينا بقول الشاعر أنه «عندما تحترق الغابات، فليس ذاك هو الوقت المناسب لحماية الزنابق.» ولم أجد هذه المرة عزاء لي في قوله. وعندما توقفت عن الإحساس بالأسى على كل صفحة مع انتزاعها، عرفت أنّ شيئا حيويا مات في داخلي.

وبدأت سحابة ثقيلة تنذر بكارثة وشيكة تخيّم فوقنا، وأنستنا كل ما عداها. أُصيب والدي بجلطة في القلب.

لا أذكر كيف وصلنا إلى محطتنا التالية، التي كانت مبنى مدرسة. وبدأت أمي تعمل عاملة تنظيف. وسمح لنا بالنوم ليلا على الأرض في أحد المكاتب، بشرط أن نجمع في النهار كل أغراضنا ونجلس في الممرات أو نذهب إلى خارج المبنى. وحصلت أمي على القليل من الثياب، وفجأة ظهر أيضا طعام على الطاولة وانتعشت صحة أبـي قليلا. «ساعدنا أشخاص طيّبون»، قالت أمي، «وأدعو الله أن لا يكون الوقت قد فات بالنسبة إلى أبيك.»

«اعرفي دائما كيف تقدّرين أمك»، كان يقول لي، وهو يرمقها بنظرات الإعجاب. وفي الحقيقة كنت أجد فيها نوعا من القوة المتجدّدة التي تتغذى من محبتها أبـي، من دون ذرّة من الأنانية. وفي الوقت الذي كنت أتبادل فيه وأبـي أحاديثنا الساحرة، كانت هي تكدح للحصول على الطعام. ولا أعرف إلى اليوم كلّ ما اضطُرت إلى التضحية به في محاولتها إنقاذه. قسمات وجهها، فقط، الذي ظهرت فيه تجاعيد الأسى قبل الأوان، كانت تشي بما كانت تعانيه. وحتى بعد أعوام كثيرة، عندما كنا معا، قريبتين إحدانا من الأخرى، رفضت أمي أن تروي لي أية تفصيلات عن درب الآلام الطويل الذي سلكتـه من أجل البقاء على قيد الحياة.

لقد رُبّيت في جو من المحبة بين والديّ وبينهما وبيني، على الرغم من الانزعاج ونوبات

الغضب أحيانا، التي نجمت عن الوضع، ولم تتخطّني أنا أيضا عندما كنت أُغضبها لسبب أو لآخر. وكان ذلك بمثابة مستنبت مشاعري الذي كوّن طابع شخصيتي وتوقعاتي من الحياة في المستقبل، إنْ لخير أو لشرّ. وما زلت حتى اليوم أجد من الصعب عليّ أن أعمل في إطار علاقات باردة، يتعامل بعض الناس من خلالها مع بعضهم الآخر كالغرباء، سواء أكان ذلك في العمل أو في حقل النشاطات العامّة، ومن باب أَوْلى وسط عائلتي. وفي أحيان كثيرة، عندما لا تتحقق توقّعاتي، وتكون خيبة الأمل قاسية ومُرّة، أحاول بكل قوّتي أن أتحصن داخل نفسي، لكن، بصورة عامة، عبثا.

وفي أعوام كفاحي، عندما وُسمت من دون ذَنْب، بصورة غير رسمية، بالطبع، بأنني «عدوة الشعب رقم ١»، سألني كثيرون ممن أجروا مقابلات معي، كيف يمكن أن يحيا المرء وسط كراهية كهذه؟ لم أتظاهر بأنّ الأمر سهل، لكنّي لم أعترف أمامهم كم تجرحني هذه الكراهية، باستثناء كراهية الأنذال بالطبع. وكيف عشت رغم ذلك، وأواصل العيش، فيما نظرات العداء تكوي جلدي والابتسامة تختفي من وجوه كثيرين ممن يلتقونني. . . إنّ محبة أفراد عائلتي والآخرين الذي يتفهمون ما أقوم به وأولئك الذين أفعل ما أفعله من أجلهم، ومحبة أصدقائي وزملائي في البلد والعالم، هما، فقط، الأكسجين الذي يساعدني على التنفس.

عندما جلس ابني لأول مرة على مقعد الدراسة، سأل معلمته: «هل تحبينني؟» وأدركت وقتئذ أن الجيل الثاني أيضا في عائلتنا لم يسلم من ذاك الضعف الضروري حقا للبقاء، وهو أن تكون محبوبا. ولحسن الحظ، حَظِيَ ابني بذلك أكثر من أمّه.

بعد فترة ما اتضح أن مخاوف أمي كانت في محلّها: الغذاء الإضافي الذي وُفّر لأبي لم يكن في مقدوره أن يحسِّن حالته الصحية. لقد جاء متأخرا أكثر من اللازم. في الأيام المشمسة اعتاد أن يجلس في الساحة، وأنا بجانبه، لكنّه لم يعد بعد ذلك الأب اليقظ والمليء بالحيوية الذي عرفته. ورغم ذلك كان في الإمكان أحيانا إثارته بأخبار طيّبة من الجبهة. كان ذلك سنة ١٩٤٤، وحُرِّرت مدينة إثر أخرى على يد الجنود السوفيات. وأفعم فتح الجبهة الثانية الموجهة ضد النازيين قلب أبي بالسرور. وقلنا له: «لو أنك فقط تصمد. عما قريب سنرجع إلى وطننا.» وكان ردّه ابتسامة باهتة، لم تعد كافية لإضاءة وجهه الهزيل وعينيه الكابيتين. كان عمره وقتئذ خمسين عاما فقط. وكانت حالته في حاجة ملحّة إلى المساعدة، لكن من أين كان يمكن الحصول عليها، عندما لم يكن هناك مجال حتى للحلم بسرير في المستشفى أو سرير على الإطلاق؟

حدث ذلك ذات صباح شتائي، قبيل حلول عيد ميلاد أمّي، في الثالث من كانون

الأول/ديسمبر. استيقظت من النوم، ضممت والدي لكنّه لم يتحرك، وكان جسده باردا. وبكت أمي بصوت مرتفع ونطقت الكلمات التي كنت أخشاها أكثر من أيّ شيء آخر: «أبوك لم يعد موجودا.» لم أستوعب معنى الكلمات «لم يعد موجودا»، لأن أبـي الحبيب كان مستلقيا إلى جانبـي، كعهده دائما، والتصقت به، كما لو أن في مقدور دفء جسدي أن يعيد الدفء إلى جسده، وقبّلت رأسه البارد: «ينبغي إنقاذه»، قلت صارخة، إلى أن حضر أشخاص، فصلوني عنه بالقوة وأبعدوني من المكان. وعندما رجعت، لم يكن هناك. وذهب جزء مني معه.

في عشرات من الجنائز الأخرى بكيت موته على مر السنين، لكنني لم أشيّعه في رحلته الأخيرة. وما زلت حتى اليوم لا أعرف أيّ طريق تماما سلكوها به، لأنّ أمي حجبت عني التفصيلات. روت لي فقط أنهم نقلوه في عربة، كانت أصغر من أن تتسع لجثمانه. ورفضت الأرض المتجمدة الاستجابة لضربات المعول، وكان من الضروري إيقاد نار لتليينها. وتم حفر القبر ودُفن فيه. وبمرور الوقت، لكثرة ما فكّرت في رحلة أبـي الأخيرة، بات يخيّل إليّ أنني كنت هناك.

بعد غياب أبـي، واصلت حبّي له في حبـي للعلم، في طموحي للتفوق في كلّ ما فعلته، وبعد ذلك بقيت وفيّة له في تفضيلي ذاك النمط من الجمال في الرجولة الذي يشابهه. لقد انقطعت علاقتنا الرائعة وأنا ما زلت بعد في الرابعة عشرة من عمري، لكنّ حبي له استمر في إشاعة الدفء في حياتي على امتدادها. وقد أجاد رومان غاري، في كتابه «وعد مع الفجر»، وصف ذلك في حديثه عن أمّه: «حب الأمّ هو وعد في الفجر، لا تفي الحياة به... بعد ذلك، أنت تتناول طعاما باردا وكلّما أخذتك امرأة بين ذراعيها وضمّتك إلى قلبها، لا يعدو ذلك كونه نوعا من السلوى. وتعود لتبكي على قبر الأمّ ككلب مهجور، لن تعود الأمور مثلما كانت أبدا. أبدا... أبدا...» لقد عاملتني الحياة برقّة، ومنذ أن بلغت السابعة عشرة وأنا أشقّ طريقي مع من يعرف كيف يبرّ بالوعد الذي وُعدته في الفجر.

بعد وفاة أبـي خسرت أمي مكان عملها في المدرسة. وعدنا إلى التنقل، إلى أن استقر بنا المقام في ساحة منزل كازاخي. وشعرت بفراغ رهيب. ظاهريا، لم يحدث أيّ شيء خارج عن المألوف، لا في الطبيعة ولا في بيئتي المباشرة، واستمرت الحياة تتدفق في مجاريها المعتادة. وتدثّرت بغطاء حزني العميق في وجه عالم لامبـال لم يتغير شيء فيه. وكانت هناك أوقات فقدت فيها التواصل حتى مع أمّي. وفي وقت لاحق، عندما رأيت صديقتي سالا في حدادها، كنت كأنما شاهدت نفسي وقتئذ. كان هناك شيء من النضج وحتى الكبر في حزني. وفقدتُ إرادة الكفاح من أجل العيش.

وحاولت أمّي إنعاشي بأيّ ثمن. ومع الوقت فقط قدّرت عظمتها في تلك الفترة، حين كان عليها أن تواجه فقدان من أحبّته بكل جوارحها، وفي الوقت نفسه أن تحاول إنقاذ الابنة التي كانت تذبل تحت بصرها. بسبب الجوع والقذارة ازداد هزالي وغطّت جسمي قروح متقيّحة. وبدَوْتُ في الرابعة عشرة وكأنما عمري عشرة أعوام. وكنت واعية ذلك وكرهت جسدي الذي استسلم للمرض، بعد أن فقدت الرغبة في الحياة.

لم يكن هناك في الكوخ سوى أريكة كنا ننام عليها، وأربعة جدران عارية وأرضية مكسوّة بالزفت. وكانت وطأة البرد على أشدّها في الليالي، حيث لم يكن الغطاء يكفي لأكثر من نصف جسمي. وبعد بضعة أسابيع من الحرمان من النوم، بدت أعواما، حصلت امّي على غطاء صوفي كبير أسود، تبرّع به منفي من القوقاز. وقد بعث الغطاء الدفء في أعطافنا كلتينا، لكن سرعان ما اكتشفنا أنه مليء بالبقّ الذي وجد مرتعا خصبا في قروحي. وذات يوم أحضرت أمي لي قلم رصاص وبضع أوراق، لا أعرف من أين حصلت عليها، وقالت: «اكتبي شيئا ما، فربما أعادك ذلك إلى الحياة، لقد كتبت في السابق أشعارا.» ولم أقل لها إن اللحظة التي كنت أقرأ فيها أشعاري لأبي، كي أسمع رأيه فيها، والفرح الذي كان ينتابني عندما يعبّر عن رضاه عنها، هما اللذان أضفيا معنى على كتابتي، وكل هذا فقدته الآن. ورغم ذلك أمسكت بالقلم وبدأت أكتب. وما نتج كان قصيدة رثاء لأبي. وقرأتها لأمي وانفجرنا بالبكاء. لكنها قالت لي عندئذ بحرارة إني كل ما تبقّى لها ولن تسمح لي بالموت هكذا دون معنى، وسوف تقيم الدنيا وتقعدها كي ينقلوني إلى المستشفى ويشفوا جروحي. وأصبح المستشفى محطّ أحلامنا، كما كان في فترة مرض والدي. ويبدو أنه استيقظ داخلي شيء ما شدّني إلى الحياة، وكان ذلك بصفة خاصة الرغبة في التخلص من قروحي، التي بدأت تتفشى أيضا في وجهي وتسبب لي الألم. لم يكن لديّ مراة، لكنني كنت أتحسس القروح في وجهي بهلع، وأعُدّ في كل يوم قروحا جديدة. وذات يوم حضرت أمّي إلى البيت وعلى شفتيها ابتسامة نصر: «حصلت على تصريح بنقلك إلى مستشفى للأمراض الجلدية. سيشفونك هناك. وأيضا ستحصلين على الطعام.» وبدا الأمر ضربا من الخيال، لكن عندما طلبت منّي الاستعداد للخروج، أدركت أن الأمر حقيقي. وكان نقلي إلى المستشفى بمثابة عملية لوجستية معقّدة، من ناحية لأنه لم تكن لديّ ملابس لائقة، ومن ناحية اخرى، لأنني كنت ضعيفة جدا. ووجدت أمّي عربة ما، وغطتني بخرقة من القماش ونقلتني إلى المستشفى. وعندما فتحت البوابة وأُدخلت إلى هناك، ودّعتني بانفعال شديد، وقالت إن هذه هي المرة الأولى التي نفترق فيها منذ أن نشبت الحرب وإنها واثقة من أنني سأخرج من هنا بصحة جيدة.

مكثت وحدي. أجلسوني على مقعد في غرفة الانتظار، وسألوا عن عمري وعندما سمعوا إجابتي هزّوا رؤوسهم بدهشة. وحصلت على رغيف من الخبز وكأس من الحليب،

كانا من ملذات الحياة بالنسبة إليّ. وكانت العملية الأولى حلق شعر رأسي الذي كان يعجّ بالقمل. ومازحتني الممرضة: «انظروا، من يمكنه أن يظن أنّ هذه فتاة؟ إنها تبدو ولدا صغيرا.» كنت أعرف أني لست جميلة، لكن حلق شعر رأسي أربكني، كما لو أنهم أخذوا مني شيئا من خصوصياتي الحميمة. واكتشفت بعد ذلك أنّ جميع المرضى تقريبا كانوا حليقي الرؤوس، ووجدت في ذلك شيئا من السلوى. ومن خلال الفحص الطبي اتضح أنني أشكو مرضا جلديا شديد التلوث. وقال الطبيب: «نأمل، يا طفلتي، أن نستطيع شفاءك. لقد أتيت إلينا متأخرة جدا.»

ووضعت في سرير واحد مع طفلة روسية، مصابة بالشلل في ساقيها بسبب مرضها بحمّى التيفوس. وأخلت متعتي بالنوم في سرير مغطى بالشراشف مكانها بسرعة لعدم ارتياح وخوف من أن أنقل العدوى إلى الطفلة المسكينة التي كانت تقاسي الأوجاع. وكنت أتكوّر في مكاني كي أقلّص قدر الإمكان امتداد جسدي، لكن أثناء النوم كانت أعضائي تسترخي ومن ثمّ أستيقظ على صراخ جارتي التعيسة. كانت طيّبة القلب ومراعية لمشاعري وتعتذر إليّ في الصباح، مع أني كنت أحسّ بالذنب تجاهها. وفي المساء اعتادت مريضة عجوز أن تقرأ لنا فصولا من «الحرب والسلام». وعندئذ كنت أذهل عن كل ما حولي وأحيا حياة أبطال الرواية. واستولى عليّ سحر ناتاشا وبيير بزروخوف، بحبّهما وخيبات أملهما، ووصف الحرب في رواية الكاتب العظيم، ومع نهاية كل فصل، كنت أترقب الفصل التالي بشوق.

عندما تحسّنت حالتي، ساعدت المرضى الآخرين، وفي الوقت نفسه انفتحت على الأشخاص الموجودين حولي. وسرني أن أخفّف من معاناتهم، وخفّ ألمي قليلا عندما حكيت لهم عما قاسيته.

وبعد شهر شفيت. وجاءت أمي، وربّتت على رأسي المحلوق، وأريتها الندوب التي كست جسدي ووجهي. وحسبت وقتها أني لن أتخلص منها مدى الحياة، لكن بعد عام تلاشت قليلا وبعد عدد من الأعوام اختفت تماما. «سننتقل للسكنى في ميتم، حيث سأعمل»، زفّت لي أمي البشارة المدهشة، التي كان معناها أننا لن نعود إلى الكوخ الكئيب. فقط من اجتاز أعوام الجوع وشعر ماذا يعني أن يؤجل ويؤجّل إدخال كسرة الخبز الأخيرة إلى فمه، يستطيع أن يفهم المعنى الرائع لأن يكون قريبا من العمل في المطبخ. وهناك، في ميتم أبناء اللاجئين البولونيين، قابلت لأول مرة، بعد فترة طويلة، أولادا آخرين. وكانت نتائج المقارنة بيني وبينهم كئيبة جدا. مع رأسي الذي كان لا يزال أقرع، وقامتي القصيرة، وهزالي وشحوب بشرتي، شعرت بالبؤس بجانب بنات جيلي، اللواتي بدأت تظهر عليهن علامات التفتح الأولى. ولم يكن في تفوّقي في الدراسة، ومكانتي الراسخة في المجتمع وكوني محبوبة من الناس حولي، ما يكفي لتعويضي عن مظهري. ولم تقنعني كلمات التشجيع من أمي، بأنّ

المستقبل مفتوح أمامي وأنّي سأتغيّر إلى الأفضل.

وفي هذه الأثناء اقترب الجيش من برلين وعرفنا أن نهاية الحرب باتت مسألة أيام. وكانت بولونيا بأكملها قد حُرّرت. وسمعنا روايات مرعبة عن الكارثة التي حلّت بيهود أوروبا، وأن الجنود السوفيات يحرّرون من تبقى منهم من المعتقلات. وحلّ اليوم المرتقب.

كان ذلك يوم ٨ أيار/مايو ١٩٤٥، يوما لن أنساه أبدا ولن ينساه العالم أيضا؛ يوما كان حريا بهذا البلد [تقصد إسرائيل] أن يحيي ذكراه على مستوى جماهيري وبإخلاص شديد. لكنه يمر، كما نعلم، من دون تنويه رسميّ (باستثناء الذكرى الخامسة والأربعين لتحقيق النصر، التي حظيت بذلك). وحافظت حركة الصداقة الإسرائيلية ــ السوفياتية، فقط، على مرّ السنين على الجمرة مشتعلة بإحياء ذكرى الضحايا وبنزهة جماعية في «غابة الجيش السوفياتي» في جبال القدس.

وبعد أعوام كثيرة، تلقّيت في ذكرى النصر أجمل هدية. حفيدي الأول، دانيال، ولد في ذكرى هذا اليوم، وأضاف إليه مزيدا من المسرّة والبهجة.

سمعنا الكلمات المرجوّة أنّ الحرب قد انتهت من خلال مكبّرات الصوت المعلّقة في الشوارع. وخرج كل من كان قادرا على الخروج إلى الشارع. وضحك الناس، وبكوا، وتعانقوا ورقصوا. وانجرفتُ مع الفرح الشامل، وعانقتُ أمي ثم كثيرين لا أعرفهم. وتبادل الناس التهاني والمباركة. وبعد ذلك، عندما عدنا إلى البيت صمتنا فجأة. وانفجر الألم المكبوت، الذي حاولت خلال الشهور المنصرمة منذ وفاة أبي أن أروّضه، خارجا بكل قوّته.

منذ وقت ليس ببعيد، قبل أن أجلس لكتابة هذه الصفحات، جلست مقابلي في المكتب امرأة فلسطينية شابّة، قتل جنودنا زوجها. كانت ترتدي ثوبا بدويا، لا يظهر من خلاله سوى وجهها الجميل فقط. وتحدّثت المرأة عن حبها لزوجها المتوفّى بنوع من الصراحة والجرأة لم أعهده في النساء الفلسطينيات. وفي سياق الكلام تحدثنا عن الأطفال الذين بقوا لها، وعن الوضع الصعب الذي يعيشه السكان، وعن المعاناة بسبب النقص في الماء والكهرباء، وعن بطولة النساء والأطفال وعن شجاعة زوجها الذي كنت أعرفه. وقلت لها: «في النهاية سوف تنتصرون، لأن قضيتكم عادلة، وستقوم في المناطق [المحتلة] دولة فلسطينية.»

نظرت إليّ بعينيها السوداوين وقالت: «ستكون هنالك دولة، ولكنه هو لن يكون.» وبكلماتها هذه أعادتني مرة واحدة إلى مشاعري في ٨ أيار/مايو ١٩٤٥، عندما مزّقني، في لحظة ما، في قمة الفرح، الشعور بأن الحرب انتهت، لكن والدي لم يعد موجودا.

العودة

مضت ستة أعوام منذ أيلول / سبتمبر ١٩٣٩، عندما حملت على عربة، ثم على شاحنة، للنجاة بأنفسنا من هول الحرب في الجزء الشرقي من بولونيا. وكانت العودة إلى الوطن، بعد المذابح والدّمار الذي سمعنا عنه، من نواحٍ كثيرة عودة إلى المجهول.

وأوردت أمي، التي ظلّت طوال أعوام الحرب تفكر في أخيها وأخواتها وأولادهم الذين بقوا في بولونيا، على أمل نجاتهم، ذكر النقاشات العاصفة التي أجراها أبـي مع أولئك الذين تشبّثوا ببيوتهم وممتلكاتهم، واضعين ثقتهم في شعب غوته وشيلر. قال لهم إن الفاشيّة عنصرية ولاسـاميّة، وإن علينا نحن اليهود، بصفة خاصة، أن نحذرها. وكان شعوره بالانتماء اليهودي مماثلا لشعور كثيرين من المثقفين اليهود في هذا الجزء من بولونيا، الذين تشرّبوا الثقافة البولونية وأحبوها، وتخاطبوا فيما بينهم باللغة البولونية، ومع أنهم كانوا يعرفون البيديش بحكم نشأتهم، إلّا إنهم لم يكونوا يتخاطبون بها تقريبا. وقد اكتسب أبـي تعليمه العالي في النمسا، وكان مطّلعا جيّدا على الثقافة الألمانية، وكانت اللغة الألمانية لغته الثانية. وهكذا كانت أمي أيضا.

في عيد الفصح، وفي رأس السنة العبرية وفي يوم الغفران اعتاد أبـي أن يذهب إلى الكنيس وكانت أمي تأخذني معها أيضا، لكن فيما عدا ذلك كان نمط حياتنا علمانيا في جميع النواحي، وروت لي أمي أن أبـي، مثله مثل كثيرين من أصدقائه، كان معجبا بالصهيونية. وكانت أمّي متمسّكة بفروض الدين أكثر من أبـي. وروت أنها عندما كانت تصرّ على مراعاة الطقوس الدينية بحسب الأصول، كان أبـي يؤنّبها، نصف جادّ نصف مازح، قائلا: «ها هو العيد يقترب، وها أنت مرّة أُخرى تصابين بهَوَسِك الديني.»

في تلك الفترة، بعد انتهاء الحرب، كثيرا ما تحدّثنا عن الماضي وكنا نخشى التفكير في المستقبل. وقلت لها وقتئذ أنني ربما كنت شحيحة في الماضي في حبّي لها وأني سأفعل كل ما في وسعي لأعوّضها من المشقات التي عانتها.

المدينة التي ولدت فيها، وارتبطتْ بها ذكريات الطفولة والحرب، لم يمسّها سوء تقريبا. بقيت المباني على حالها، وعبرت الحرب الحدائق العامّة الجميلة التي لهوتُ فيها من دون أن تمسّها بأذى. لكن لم يبقَ من عائلتنا الكبيرة أيّ شخص في بولونيا، لا في هذه المدينة ولا في أية مدينة أخرى. لقد أُبيد يهود بولونيا بقضّهم وقضيضهم. وكان معظم الناجين الذين عادوا من

أولئك الذين لجأوا خلال الحرب إلى الاتحاد السوفياتي، وبينهم معارف عائلتنا وأصدقاؤها أو أولئك الذين نجحوا في الاختباء من الألمان. وكان هول الإبادة ماثلا للعيان في كل شيء، لكن سمعنا أيضا حكايات عن بطولة اليهود في غيتو وارسو وفيلنا، وفي أوساط الأنصار المقاومين، وسمعنا أيضا تفصيلات مرعبة عن معاناة البولونيين لم يصل خبرها إلينا من قبل.

كانت تلك عودة حزينة. وتجوّلت في شوارع مدينتي ولم أجدها. وتمرّد شيء ما في داخلي. فكّرت في أنه لو كان هناك إله حقا، فكيف يَسمح بحدوث مثل هذه الفظاعة؟ واستمرت عملية صحوي من غفوة الإيمان الساذج، الذي كان ملاذي في أعوام المصائب، وتعاظمت مع التعلم والقراءة.

وبدأت في بولونيا عملية البناء. وكان الهدف إقامة نظام اشتراكي ـ مجتمع قائم على المساواة، خال من استغلال الإنسان للإنسان، وخال من العنصرية والتمييز. وقد ناسب هذا النظام الاجتماعي ميلي إلى التماثل مع الضعفاء، وشوقي إلى العدل، وخصوصا بعد مجزرة الحرب.

وانهمكت في الدراسة. ولمّا كنت قد خسرت عاما واحدا، فقد عرفت أنني سأنهي المدرسة الثانوية في التاسعة عشرة من عمري ووضعي لا يزال أفضل كثيرا من وضع أغلبية زملائي.

وتحسّن وضعنا بعد أن بدأت أمي العمل موظفة. كما تحسّن مظهري، وبدأت أرتدي ثيابا جميلة، لكن لم يكن في ذلك ما يكفي للشعور بالرضى. وعندما أخبرت صديقة لي عن شعوري بالإحباط، نظرت إليّ طولا وعرضا وقالت بإيجاز: «الحقّ معك». وحملت حكمها عليّ على محمل الجدّ، وأدركت أنه لم يتبقّ لي إلاّ أن أحافظ على صورتي كتلميذة متفوقة، ذات لسان حادّ، وما شابه ذلك من صفات لا تتمتع بشعبية لدى الشبان. وضحكت أمّي من الاستنتاج الذي توصّلت إليه، وقالت أن صديقتي شرّيرة. وفي الحقيقة، كان الشبان في حفلات الرقص يخطبون ودّي، لكن بما أنني كنت دائما برفقة صديقات لي، لم أرَ في ذلك أكثر من المجاملات المعتادة.

أمّا أمي فكان رأيها مختلفا، أو على الأقلّ هكذا أوحت لها غريزة الأمومة، كما شرحت لي في وقت لاحق. وبدا لها المتودّدون إليّ من غير اليهود أكثر جدّية، وخشيتْ أن أتأثر بإغرائهم. وتساءلتُ بيني وبين نفسي غير مرّة، ماذا يحدث لو أحببت بولونيا غير يهودي؟ بالتأكيد كنت سأستجيب لحبّه، لكن ذلك كان من شأنه أن يصيب أمي بصدمة قويّة. كانت مستعدة للاعتراف بأنّ أخاها الأكبر نجا في فرنسا من الإبادة بفضل زوجته الفرنسية، التي خاطرت بنفسها لتحميه. وقد قدّرتها أمي لذلك، لكنها رفضت أيّ احتمال لأن تخرج ابنتها عن الإجماع وتتزوج شخصا غير يهودي.

أمّا أنا فكنت متحرّرة تماما من الشوفينية والعنصرية. وفي كازاخستان، وقبل ذلك في الأورال، التقيب أناسا من قوميات مختلفة ولم ألحظ توتّرات بينهم. وتعلّمنا من الكتب نفسها، التي كانت تشجب العنصرية والتمييز العنصري شجبا تامّا. ولم تشكّل يهوديّتي عقبة أمامي في أيّ مكان. وأذكر على سبيل التندّر أنّ جارة لنا قُدِّمت إلى المحاكمة لأنها أهانت يهوديا لمجرّد كونه كذلك، وأنها قصدتنا كي نقدّم استرحاما من أجلها، وأن تأخذ السلطات في الاعتبار أن ابنها وزوجها يخدمان في الجبهة، وادّعت أنّ ما بدر عنها كان زلّة لسان. وقد وافق أبـي وكتب رسالة للسلطات يرجوها العفو عنها.

لقد عزّز كل ما قرأته وتعلّمته وقتئذ إيماني بأنّ أيّ تمييز بين إنسان وآخر بسبب العرق أو لون البشرة أو الأصل الإثني، هو جريمة. وزادتني الكارثة التي حلّت باليهود ومصرع ملايين من أبناء الشعوب الأخرى بسبب النظرية العرقية إيمانا على إيمان. وفكّرت في أننا نحن اليهود، بالذات، الذين كنّا الضحية الرئيسية لهذه النظرية، يجب أن نشكّل نموذجا لاحترام الإنسان بصفته إنسانا.

رتّبت أمي في هذه الأثناء أمر نقلي إلى كراكوف، وهي مدينة جميلة، كانت مركزا للفن والثقافة، وكان فيها وقتئذ تجمّع كبير جدا من الناجين اليهود. وقالت أن من الأفضل أن أتعلم في مدرسة ثانوية جيدة في المدينة وأقيم في القسم الداخلي، لكنني أدركت أنه يكمن خلف السرعة التي تم فيها ترتيب الأمر رغبة أمي في إبعادي عما اعتقدت أنه يشكّل خطرا على يهوديتي. ومن ناحيتي، لم يبق هناك ما يربطني بمسقط رأسي، الذي تحوّل إلى مدينة غريبة عني، بل حتى سررت بمغادرته. مفارقة أمي فقط بعثت فيّ شعورا بالأسف. وكنت في تلك الفترة أصبحت قريبة جدّا منها، وتماثلت معها. ويرجع إلى تلك الفترة أيضا تعطّشي الكبير إلى ابنة. وقد وجدت بين أوراق أمي، بعد وفاتها، رسالة بعثت بها إليها من المدرسة الداخلية سنة ١٩٤٧ بمناسبة عيد ميلادها. أوراق حائلة اللون، وحروف مرصوصة:

«... في الغرفة يستمعون إلى الموسيقى، ولذا انتقلت إلى النادي، لأني أريد بشدّة الاقتراب منك، يا حبيبتي. أريد، يا أغلى الناس عندي، أن أعبّر لك عن المشاعر التي تفيض روحي بها، لكنني لا أعرف إن كنت سأنجح في ذلك. أريد أن أدفئك بحبي، وأن أقبّل الدموع الجارية من عينيك، وأن أعوّضك من كل مكروه أصابك أو سيصيبك. أريد أن أقف سدّا بينك وبينه، وأن أراك باسمة، متمتعة بالحياة. لا يوجد لديّ في العالم سواك، ولتعرفي أنه لا يوجد قلب في الدنيا يخفق لك مثل قلبي. وستأتي أيام جميلة، أنت جديرة بها، تستحقّينها بمعاناتك وتضحيتك من أجلي، التي لم أقدّرها حقّ قدرها كما كان يجب، واغفري لي ذلك.

«ولعلك في ذكرى عيد ميلادك، المقترنة دائما بالذكرى الأشد إيلاما في حياتنا، تشعرين

بأفكاري المأخوذة بك، بكلمات المحبة التي تهمسها شفتاي لأجلك، يا أمي الأغلى عليّ من كل شيء.»

أمامي صورة أمي على بطاقة هويّة يرجع تاريخها إلى سنة ١٩٤٦. مقارنة بـي، وأنا الآن في التاسعة والخمسين من العمر، كانت آنذاك صغيرة، في الثالثة والأربعين، لا أكثر. لكن التجاعيد في وجهها والحزن في عينيها أكسباها مظهر امرأة طاعنة في السن. شفتان مطبقتان بإحكام، لا أثر لابتسامة فيهما، في وجه ظَلَمته الحياة.

لم أواجه أية صعوبات في الاندماج في المدرسة الداخلية. وساعد على ذلك بالتأكيد ظهور أمير الأحلام. وأنا مدينة لهذا الأمير بقبلتي الأولى وكثير من المناجيات الحميمة، والأشعار وصداقة رائعة. وبأمر آخر أيضا: موت الضفدعة القبيحة.

عندما هجر الأمير صديقته وأبدى مشاعره نحوي، تردّدت في البداية، ولم أستوعب حقّا أني المقصودة، وبعد ذلك استجبت بسرور. ولم تفهم صديقاتي الجديدات خجلي، وعندما تساءلت بصوت مرتفع عمّا وجده فيّ، انفجرت إحداهن في وجهي متّهمة إيّاي بالتواضع الكاذب وأعلنت بغضب: «لا تتوقّعي أن نصدّق أنك لا تعرفين أنك جميلة.» وقد انطبعت هذه الكلمات، التي كانت بمثابة اكتشاف مهم بالنسبة إليّ، بوضوح في ذاكرتي، شأن كل تفصيلات ذلك الموقف، بما في ذلك حمرة الخجل التي غطّت وجهي. وكأنما كان ذلك علاجا بالصدمة، بدأت بعدّه أتنبّه أكثر إلى النظرات المصوّبة نحوي.

وقد حفظت رسائل صديقي الأول في علبة حلوى، مرسوم عليها صورة فتاة يابانية تحمل مظلّة، على أرضية مذهبة، مزخرفة برسومات أزهار وعصافير. حروف منمنمة على أوراق أصفرّ لونها مع الوقت. كنا روحين شابّتين تعاهدتا على الصداقة والحب. وكنا نحبّ أن نلتقي ونتحادث عن الأبطال الذين أُعجبنا بهم، ونرسم خططا للمستقبل، ونحلم سوية بعالم أفضل. وكان يتوخى الحذر جدا في رسائله، المفعمة بمشاعر الصداقة هذه: عندما تذكر القبلة فيها، فالمقصود بها قبلة متبادلة بين صديقين؛ ويطلب فيها مشورتي، ويشتاق لقربـي كي أخفف من انقباض صدره، ويقدّر سداد رأيـي، ويدخل، على استحياء، هنا وهناك عبارة تـشي باختلاجات قلبه نحوي كفتاة.

«الصداقة أقل ارتباطا بالمنفعة من الحب»، كتب في إحدى رسائله، مستشهدا بالشاعر الغروزيني شوطا روستافلي، لكنه يعـرف أن صداقة كهذه يمكن أن تُنبت حبا كبيرا، وأنا أيضا أعرف ذلك. لكنها لم تنبت مثل هذا الحب، وانتهت بشكل لم نتوقعه كلانا، مخلّفة وراءها الشذى العذب للأوراق الباقية.

كانت تلك فترة السعادة الأولى في حياتي منذ وفاة أبـي. في المدرسة الداخلية قدّموني

لمجموعة من الشبان. شابّ هزيل الجسم، أسمر البشرة فاحم الشعر، ضحك عندما سمع اسمي، بولا. «يا له من اسم غريب»، قال. ابتسمت بتهذيب، وقلت له إن أمي تدعوني تحببا «بُسيْنَة» [قطيطة، قطة صغيرة]، وهكذا يفعل أصدقائي أيضا. وأخبرني أصدقاؤه أن مياتك من الناجين من معسكرات الاعتقال، وهو الوحيد المتبقي من أفراد عائلته، ويتمتّع بخفة الروح وله قلب من ذهب. ولم يواصل دراسته وعمل حدّادا.

اعتاد مياتك وأصدقاؤه أن يزورونا في قسم البنات. وبسرعة كشفت صديقاتي لي عن أن عددا من الشبان يريدون مصادقتي، لكن مياتك غارق في حبي حتى أذنيه وأنهم، إنصافا له، مستعدون لمنحه الأولوية. وقد دغدغت هذه الكلمات مشاعري. لكني قلت لهن إنّ لديّ صديقا، وعلى الرغم من أنّ ما بيننا هو صداقة فقط، إلاّ إنني لست معنية بأحد غيره. كان هناك فرق بين صديقي وبين المقيمين في المدرسة الداخلية: ففيما كان هو ابنا لعائلة ميسورة ومتعلّمة، نجت لوجودها في الاتحاد السوفياتي خلال الحرب واستأنفت بعد الحرب حياتها برفاهية، كان معظمهم من عائلات دمّرت الحرب وضعها الاقتصادي. وكان مياتك مضطرا إلى شقّ طريقه في الحياة بقواه الذاتية وتعاطف معه المقيمون في المدرسة الداخليّة، وقرّروا مساعدته في جهوده للفوز بقلبي.

وأعترف أنني في البداية لم ألحظ جدّية ما كان يجري حولي بخصوص ذلك. كنت غارقة في الدراسة، وفي تجربة الصداقة الجديدة، إلى أن التقطت هوائياتي رسائل حب مياتك الواضحة. كان أكبر مني بثلاثة أعوام ونصف فقط، لكن المصائب التي حلّت به واضطراره إلى الاعتماد على نفسه في سنّ مبكرة حوّلاه إلى إنسان جدّي وناضج أكثر بكثير من أبناء جيله. وقد عبّر عن حرصه عليّ، من دون مقابل، على نحو ذكّرني بحرص أبي عليّ. وأثار ذلك انفعالي، وتعجّبت من كون شابّ في مثل عمره متصفا بصفات كهذه.

وذات مرة، وقبل أن أجتاز عتبة القسم الداخلي في المدرسة برفقة صديقي، سُكب عليه سطل من الماء من غرفة النشاط الثقافي في الطابق الأعلى. وارتفع صراخي، لكنّ الجميع تظاهروا بعدم معرفة أي شيء عن الأمر. واتجهت شكوكي نحو مياتك، لكن أصدقاءه أقسموا أنه لم يسكب سطل الماء هذا. وقد زادتني هذه الفعلة تشدّدا، ولم أكن مستعدة لأن يحاولوا المساس، بالقوة، باستقلاليتي، وبحقي في الاختيار. ومع ذلك، كان هناك شيء ما في قوة حبّ مياتشو (هكذا بدأت أسمّيه) لي لامَسَ قلبي، وبدأ بالتغلغل في أعماقي، مع شيء من الخوف أيضا. ولم أكن آنذاك واعية لذلك، لكنّ حبّه بدأ ينمو في أعماقي شيئا فشيئا.

وذات يوم، طلب مياتشو أن يتحدث معي. وأذكر أننا وقفنا في زاوية من الغرفة الكبيرة. وسدّد بصره إليّ وقال ببساطة، من دون أن يخفيَ مشاعره: «أحبك جدا وسأحبك دائما. أطلب الزواج منك.» كان في كلماته البسيطة، العملية تقريبا، شيء جدّي وحاسم،

لا عودة عنه. وجمدت للحظة في مكاني، وعندما أفقت من ذهولي، قلت له: «أنا أشعر تجاهك بمودّة كبيرة، لكن ليس أكثر من ذلك. عمري لا يزال سبعة عشر عاما، ولم أمرّ بعد بأية تجارب. كيف تتوقع أن أوافق على الزواج منك، وأنا ما زلت بعد فتاة صغيرة، صدقْني.» وبالفعل كنت طالبة مدرسة ثانوية، تطمح إلى مواصلة التعلم، وإلى التعرف إلى الناس، وأن تكون عصفورة طليقة. لم أقل له كل ذلك، وأضفت فقط سببا صاعقا: «ولديّ أيضا صديق، كما تعرف.» وكان جوابه: «صديقك ما زال صغيرا جدا، يفكر في دراسته ومستقبله. وهذا ليس رباطا دائما. بالنسبة إليّ هذا أمر يتعلق بحياتي كلّها.»

وشعرت كمن حُمّل ثقلا لا طاقة له به. وقالت لي صديقاتي إن حبا من هذا النوع لا يصادفه المرء إلّا مرة واحدة في العمر. واليوم، بعد اثنين وأربعين عاما، أستطيع أن أدرك كم كنّ محقّات في هذا القول، لكن وقتئذ تمزّقت بين مشاعر متناقضة من المحبة، وربما أكثر من ذلك، تجاه مثقّفي الشاب، وبين انجذابي لمياتشو. «افعلي ما يمليه عليك قلبك»، كتبت لي أمي. لكنّي لم أفلح تماما في حل لغز ما كان يقوله لي قلبي.

ولم يخفّف مياتشو من ضغطه عليّ وفعل أمرا أغضبني جدا، لكنه برهن بعد فترة على جدواه. كان صديقي في تلك الفترة منهمكا في دراسته وقلّت لقاءاتنا بسبب ذلك. وعندما التقينا، لاحظت على الفور أن أمرا ما قد حدث. وأجاب ردا على سؤالي أنه التقى على كأس من البيرة شخصا يحبّني جدا، اسمه مياتك لانغر، بناء على طلبه. «تحدّثنا حديث رجال»، قال، «وطلب مني بتهذيب، لكن بحزم لا يصدر إلّا عن عاشق ولهان، أن أوقف أية صلة لي بك، لأنه ينوي الزواج منك، وهذا بالنسبة إليه أمر مصيريّ. وقلت له إنني في الحقيقة لا أفكر في الزواج، وإن لديّ مشاريع للدراسة، وإذا كان يعتقد أنني عقبة في طريقه فإنني مستعد للانسحاب. وسألته أيضا عن رأيك في المسألة، لكني لم أحصل على جواب منه.»

ولم أخفِ عنه غضبي من أنهما يتناقشان بشأني وكأني شيءٌ ما، ومن أنهما أيضا يرتّبان الأمر فيما بينهما من وراء ظهري. وردّ صديقي قائلا: «أنت في النهاية هي التي ستقرر ما هو الأنسب لك. انطباعي هو أنه صادق في كلامه. ويبدو لي في منتهى الجدّية.»

وفي تلك اللحظة أدركت أن صديقي يخشى أخذ المسؤولية على عاتقه، وأنه ينبغي عليّ أن أعفيه منها، وفورا. ولمعت في ذهني الفكرة بأنني على الرغم من كل شيء لا أريد أن أخسر مياتشو. وقلت إني أريد أن أمنح مياتشو فرصة، من دون أن أعده بشيء، وبالتأكيد لن أعده بالزواج، لكن ما العمل؟ إذ لا أشعر باللامبالاة تجاه حبه لي. وأضفت أن ما بيننا كان رائعا وسيبقى رائعا في ذاكرتنا. ووافقني على كلامي وغرقنا للحظة في ذاك النوع من الصمت الذي يحلّ بعد أن ينتهي كل ما يمكن أن يقال. وإذا كان في الإمكان أن يكون الوداع جميلا، فإنّ

وداعنا كان كذلك. كنا حزينين، كما لو أننا كبرنا فجأة. وأدركنا أننا لن نحظى مرة أخرى في حياتنا بارتباط ساحر كهذا.

وبدأت أخرج مع مياتشو في مناسبات مختلفة، وسألت نفسي مرات كثيرة، إن كان هذا حبا حقيقيا. ولم يكن لديّ جواب واضح بعد. وفي هذه الأثناء التقته أمي وأعجبها كثيرا. ترك في نفسها انطباعا بأنه طيب القلب ومهذّب، ونشأ بينهما ودّ كبير.

في إعجابه بي لم أجد ما يشبه الحب الأعمى. كان فيه ما هو مزيج من الحب والاحترام. وأشعر اليوم بأني مدينة له بالشكر على أنه ثابر على ذلك. لم يحاول أبدا أن يعيقني عن بسط جناحي كما شئت ومع ذلك كان دائما معي ليضمن أنه في حال حدوث هبوط اضطراري، فليكن ذلك على الأقل بهدوء.

في تلك الفترة تعرّفت أمي على شخص قرّرت الزواج منه. كان أرمل، توفيت زوجته في الكارثة. وكانت أمي لا تزال صغيرة نسبيا وأرادت أن تنشىء بيتا لنفسها ومن أجلي أيضا. وقرّرت الانتقال إلى فوروتسلاف، حيث كان المقرّر أن أدرس.

وعندما سمع مياتشو عن ذلك لم يتردد لحظة وقال إنه سيلحق بي، ومثلما وجد عملا هنا، سيجد عملا هناك. وقلت له إنني سأسافر وأمكث هناك شهرا وطلبت منه ألا يلحق بي إلّا بعد أن أخبره بذلك. كانت هذه فرصة ممتازة لاختبار عواطفي نحوه. إذا اشتقت إليه، فهذه علامة على أني أحبّه فعلا ولن نفترق بعدها ثانية. وهكذا كان. لم ينقض أكثر من أسبوعين ووجدتني مشتاقة جدا إليه. وشعرت أمّي بذلك وقالت: «لقد انتصر، يا عزيزتي. أنت عاشقة، أخبريه بأن يأتي.»

واتخذ القرار بالزواج، لكن قرّرنا تأجيل عقد القران عامين، ريثما أنهي دراستي. وفي هذه الأثناء قرّر زوج أمي، الذي كان له ابن في إسرائيل، الهجرة إلى هناك مع أمي. وكانت هناك وقتئذ كتابات كثيرة عن إسرائيل. وكان هناك تعاطف مع الدولة الفتيّة التي قامت لتوّها، من أجل استيعاب الناجين [من الكارثة]، خلافا لإرادة الاستعمار البريطاني. وفجأة تحوّلت إسرائيل البعيدة إلى مكان قريب جدا، بعد أن قررت أمي الهجرة إليها. وكنت ما زلت أرى مستقبلي في بولونيا، وكذلك مياتشو، الذي وجد، لسرورنا، عملا جذابا في التخطيط وأنهى دورة تعليمية تكميلية بنجاح.

أنهيت العام الدراسيّ بامتياز وصمّمت على الاستمرار في ذلك في الصف الأخير أيضا. وأشار عليّ أساتذتي بمواصلة دراسة القانون أو الأدب ونويت اختيار أحدهما. لكنّ أمّي رغبت جدا في أن نتزوج قبل سفرها. ونشأة مشكلة، لأنه لم يكن مسموحا للمتزوجين أن يتعلموا في المدرسة التي كنت أتعلم فيها، وكان يجري نقلهم إلى مدرسة خاصة بهم، ولم يكن هذا مريحا

بالنسبة إليّ، حيث كنت في عامي الدراسي الأخير. وتغلّبنا على هذه المشكلة، بعد أن شرحت للمدير والمشرف على الصف الظروف الاستثنائية المتعلقة بزواجنا.

وتزوّجت زواجا مدنيًا في احتفال بسيط ومتواضع بدا جميلا في نظري. وقال الموظف ينبغي لهذه الفتاة أن تكون ما زالت تلعب بلعبها. وكانت مراسم الزواج مرضية تماما بالنسبة إلينا، لكن أمي أصرّت على إجراء مراسم زواج ديني، مع أنه من الناحية القانونية لم يكن له لزوم. وكانت هذه هي المرة الأولى، لكن ليست الأخيرة، التي خضعنا فيها لإرادة أمّي رغم معتقداتنا. وقدّرنا لها صمودها في وجه الانتقادات التي صدرت عن معارفها ـ الذين ظلوا يعتبرون أنفسهم جزءا من النخبة في المجتمع ـ بأنّ ابنة «فلان»، مع إضافة لقب دكتور الذي كان يحمله أبـي، تزوجت من عامل فقير. وكان ردّي عليهم التنزه في شوارع المدينة مع مياتشو، وهو مرتد بذلة الورشة، لإظهار استخفافي بهم. وفيما بعد، عندما تعرّفوا عليه عن كثب في إسرائيل، تحوّلوا إلى معجَبين به متحمسين له. وستبقى مراسم الزواج الديني مطبوعة في ذاكرتي بفضل الروحية المرحة والنكات اللاذعة من جانب زوجي وأصدقائه. وقد نفعني الثوب الصوفي الطويل الأزرق اللون الذي ارتديته وقتئذ في البرد القارس الذي خيّم على شوارع مدينة فوروتسلاف الموحشة في عيد الميلاد الثلجي الأبيض في سنة ١٩٤٩. وقد أقمنا في الفترة القصيرة التي سبقت هجرة أمي وزوجها إلى إسرائيل معهما في منزلهما. ولم أكن مرتاحة لنمط شخصيته ونظرته إلى الحياة. وقالت أمي التي أحزنها ذلك جدا أن حكمي على زوجها متأثر بإعجابي بأبـي. «من الواضح أن لا مجال للمقارنة بينهما»، قالت، «ولا يمكنني أن أحب شخصا آخر حبا حقيقيا، لكن على الرغم من ذلك فأنت تبالغين في الأمر وهذا لا يليق بك.» وبعد عشرة أعوام من العيش التعيس، ومن الألم والمرارة، كادت أمي خلالها تتحطم، تم الطلاق بينهما. وعندما خرجنا من المحكمة الحاخامية بعد إتمام الطلاق، عانقتني بفرح غامر وقالت: «منذ وقت طويل لم أشعر بمثل هذه السعادة.» ـ إلى هذا الحدّ كانت قيود الزواج مَقيتة في نظرها.

الشهور الأولى بعد الزواج أتذكرها بالأساس بسبب ساعات الدراسة الطويلة استعدادا لامتحان الشهادة الثانوية. أردت أن أنهيها بامتياز، وبالإضافة إلى ذلك أشرفت على برنامج لتقوية الطلاب الضعفاء في الصف استعدادا للامتحان. وكان ذلك صعبا، لكن عندما اتّضح لي أن نتيجتهم كانت جيدة، شعرت برضى عميق. كان مياتشو يتناول طعامه في المطعم الخاص بمكان عمله. واكتفيت بوجبات خفيفة وبسيطة. وكل مواهبـي في الطبـخ التي اكتشفتها أثناء عيشي في الأورال اختفت، وكأنها لم تكن، ولم يشغلني ذلك البتة.

كنت اليهودية الوحيدة في المدرسة. وكانت أعز صديقاتي مسيحية اسمها فانكا. وكنّا زوجا معروفا في المدرسة. وحيث إنني كنت مطابقة للصورة النمطية للفتاة البولونية في كل

شيء، فيما هي ذات بشرة باهتة اللون وأقرب إلى الصورة النمطية للعرق السامي، فقد كان الأمر يختلط على الآخرين فيحسبون أنها اليهودية بيننا.

وشغلنا مصير يهود بولونيا جدا في المدرسة أيضا. كان التعليم منسجما مع روح الأخوّة، واللاسامية مُدانة، لكنّي لاحظت أن كثيرين من التلاميذ متأثرون بها في المنزل ويحاولون الآن كبتها. وروى لي كثيرون قصصا عن إنقاذ يهود، وبدا لي الأمر وقتئذٍ مبالغا فيه أكثر من اللازم بل وأبديت مرة ملاحظة أنه لو أُنقذ يهود بهذا المقدار، لما كان مات الملايين من اليهود على يد النازيين. لكن في محادثات مع أشخاص بالغين سمعت هنا وهناك عن أعمال بطولية مقترنة بإنقاذ يهود، في وقت كانت فيه كل مساعدة من هذا النوع تحمل في طيّاتها خطر الموت. وسألت نفسي مرارا، كم كان عددهم في الحقيقة، أولئك المنقذين؟ في كتاب «بولونيون ويهود»، الصادر في سنة ١٩٧١، يطرح المؤلف هذا السؤال. والجواب عنه كان أن من الصعب جدا تقدير عدد الذين قدّموا مساعدة لليهود، لأن كثيرين منهم دفعوا حياتهم ثمنا لذلك، ولا يستطيع أحد أن يشهد على بطولتهم. والتقدير هو أن هذه المساعدة أدّت إلى إنقاذ مئة وعشرين ألف يهودي. وهناك شهادات في الكتاب عن مئات البولونيين، بينهم عائلات بكاملها، قتلت على أيدي النازيين عقابا على تقديمها مساعدة لليهود، حتى لو كان ذلك مجرّد استضافتهم لليلة واحدة أو تقديم رغيف واحد من الخبز.

وعرفت أيضا بعض الشيء عن موقف المحامين البولونيين إزاء زملائهم اليهود في بداية الاحتلال النازي: في بداية سنة ١٩٤٠ طلب النازيون من المؤسسات العليا لمجلس المحامين ورئاسته في وارسو الموافقة على شطب أسماء الذين هم من أصل يهودي من لائحة المحامين. ودعت مؤسسات المحامين إلى جلسة استثنائية وقرّرت رفض الطلب، لأنه بالنسبة إلى العمل في المهنة، لا يجيز الدستور البولوني التمييز على أساس قوميّ. وردًا على ذلك شطب النازيون من اللائحة أسماء جميع الذين شاركوا في الجلسة. وفيما بين ١٠ و٢٠ تموز/يوليو من تلك السنة ألقي القبض على نحو ثمانين محاميا، أرسلوا إلى أوشفتس ونجا منهم بضعة أشخاص فقط. وأنا أدرك أنّ هناك أمورا غير قابلة للمقارنة بها، والكارثة بالتأكيد من ضمنها. لكن لا أستطيع الامتناع عن أن أذكر في هذا السياق صمت محامينا على مرّ الأعوام، وأيضا خلال فترة الانتفاضة، إزاء القمع الوحشي في المناطق [المحتلة] وتجاهل اعتقال المحامين الفلسطينيين.

كانت علاقاتي بالطالبات في المدرسة ممتازة. وبالنسبة إلى الأساتذة، جرت لي مرة واحدة حادثة مع المدير، تعلمت منها الكثير. ذات صباح، علا فيه ضجيجنا في الصف أكثر من المعتاد؛ دخل المدير. وهببنا واقفين وقال بغضب: «سلوككم الأهوج مثل الكرباج اليهودي!» وصمت الطلاب وسمعت صوتي، المشروخ من الانفعال: «أرجو عدم إبداء ملاحظات مهينة

تجاه اليهود.» وساد صمت مطبق، وخرج المدير مسرعا وقد كست الحمرة وجهه. وتقدم بعض التلاميذ إليّ وقالوا أن الحقّ معي. وقلت لهم أن تأييدهم لي غير كاف، وأني أريد تقديم شكوى ضدّه للمفتش، لأن هذا الأمر لا يخصني وحدي. وقدّمت الشكوى واعتذر المدير وبرّر تصرّفه قائلا أنه استخدم تعبيرا شائعا، من دون أن يقصد الإساءة أو الإهانة. وشعرت أني اجتزت اختبارا لا يجوز لي السقوط فيه.

اجتزت امتحان الشهادة الثانوية بتفوّق. وفي حفل تسلّم الشهادات، بدلا من الوالدين، حضر الزوج وكذلك أيضا في حفلة انتهاء الدراسة. والتقطت لي صور مع جميع المتخرجين للذكرى. ولا أعرف أين هم الآن. افترقت سبلنا، وبالنسبة إليّ انتهت حقبة الدراسة لأعوام كثيرة لاحقة.

كانت الرسائل التي بدأت في الوصول من أمي في إسرائيل مشبعة بالحزن والشوق إليّ. وكان فيها أيضا شيء لم أعهده فيها من قبل: يأس. كتبت إليّ عن عزلتها الشديدة وصاغت رجاءها ببساطة: «لا أستطيع أن أعيش من دونك.» وكتبت أيضا إلى زوجي بانفعال شديد راجية عدم التخلي عنها. وأدركنا أن وضعها النفسي سيّىء جدا، وعلى الرغم من أنه لم يكن لدينا أي تطلّع للعيش في إسرائيل، فإننا قرّرنا الهجرة. كان زوجي وقتئذ مسرورا في عمله، ويحظى بتقدير كبير. وتطلعت بحسرة إلى رسالة القبول التي وصلتني من الجامعة. وكنا نحب العيش في بولونيا، والرومانسية المتمثلة في بناء مجتمع جديد، كنت أتماثل معه، مع أني لم أكن نشيطة سياسيا. ولم يكن في وسعي أن أعرف سلفا ماذا سيحدث لهذه الرومانسية في المستقبل.

وعندما زرت بولونيا في سنة ١٩٧٧، كي أُريَ ابني جذوره، لم أجد شيئا منها. الصدق والبراءة اللذان عهدتهما في الناس عندما تركت هذا البلد، أخليا مكانهما للسخرية المريرة والاغتراب. وقد انتهى الفصل البولوني في حياتي ما بعد الحرب في وجبة عشاء فاخرة في مطعم راق في وارسو، كي نبدّد ما تبقّى لدينا من نقد بولوني كان إخراجه من البلد محظورا.

واقع جديد

ركوب البحر إلى إسرائيل في شهر تشرين الأول/أكتوبر من سنة ١٩٥٠ تحوّل بالنسبة إليّ إلى صدمة لم أُشفَ منها بعد. ومنذ ذلك الوقت لم أسافر بحرا أبدا باستثناء رحلة قصيرة في نهر لا بلاتا ما بين الأرجنتين وأوروغواي. وعلى النّقيض مني، استمتع زوجي جدا برحلته البحرية الأولى، التي استغرقت أسبوعين، وأكل عشرات من حصص طعام المسافرين الراقدين منهكين على أسرّتهم. فبسبب أعوام الجوع في معسكرات الاعتقال، كان زوجي قادرا آنذاك على التهام كميات هائلة من الطعام في كل ساعة من النهار، الأمر الذي أحرجني غير مرّة، وبقي، مع ذلك، نحيلا كالعود.

وصلنا إلى حيفا مع الغروب وسباني سحرها على الفور: أنوار الكرمل المتصاعدة إلى الأعلى، والسفن الراسية في الميناء والأضواء المنعكسة على الماء. وكان لقاء أمّي مؤثّرا، والتصقت بي، وهي تجهش بالبكاء من فرط السعادة.

وفيما كنا نتأمل المشهد الخلّاب بانفعال، بدأ كفاحنا الأوّل في البلد الجديد: المحافظة [من المصادرة] على المقانق، وعلى الدهن وأطايب المأكولات التي أحضرناها معنا. وكانت رائحة المقانق المدخّنة رائعة فعلا، وما زلت إلى اليوم قادرة على أن أصف لأصحاب الذوق الرفيع في الطعام طيب رائحتها الخاصة. لقد نجحت في حينه في إنزال أبي من عربة القطار، ونجحت في إقناع حرّاس سجنه بفتح أبواب السجن أمامي، لكني اصطدمت هنا بسلطات قاسية من نوع جديد لم أكن أعرف لغتها. واضطررت، بالتالي، إلى استخدام شيء مما يسمونه دهاء النساء، فيما وقف زوجي جانبا متطلّعا بفضول مشوب بالتوتر. وفي النهاية، خرجت منتصرة.

«سنسمّيك داليا. فيليتسيا أو بولا ليسا اسمين عبريين»، قالت لي عاملة شابة أصلها من رومانيا كانت جالسة بجانبي. كان ذلك في مستودع عسكري كبير في يافا عملت فيه مع عشرات من النسوة في خياطة ملابس عسكرية عتيقة. «داليا اسم جميل جدا»، تدخّلت في الحديث شابة من أصل عراقي. وكانت المحادثة تجري بلغة عبرية لمبتدئين في تعلم اللغة. لقد أحببت الزهور طوال عمري ولم يكن لديّ اعتراض على أن يسموني داليا [بالعبرية: أضاليا، وهي نبتة ذات زهرات كبيرة جميلة]، أو على وجه العموم، أن يسموني ما يشاؤون. لكنّ الاسم الجديد لم يلصق بي وبقيت فيليتسيا، أنا نفسي، بكل المعاني، إلى اليوم. وما ضايقني

وقتئذ كان الرائحة النتنة التي فاحت من الملابس القذرة التي كنت أخيطها، والغبار المتصاعد من القَصّ، وأكثر من كل شيء، الأوجاع الناجمة عن استعمالي المقصّ لساعات طويلة. ومع ذلك، كان من المفروض أن أكون مسرورة لحصولي على العمل، الذي حصلت عليه بالواسطة، بفضل ابن زوج أمي. جلست، وقصصت القماش، واستمعت إلى حكايات الأشخاص حولي، ولم أتحدث عن نفسي. وفي الحقيقة، ماذا كان لديّ لأحكيه؟ كيف هبطتُ هنا، في أرض غريبة، مباشرة من على مقعد الدراسة، وأنه ينبغي علي أن أكون شاكرة لقدري الذي أتاح لي عملا كهذا؟ لم أكن أريد أن أشرك أحدا في أفكاري المريرة هذه، ولا في خيبة أملي من ظروف عمل زوجي، الذي كان هو أيضا من المفروض أن يشكر ربه عليه. كان يعمل في ورشة رطبة قذرة لِقطع غيار السيارات، على شاطىء البحر في تل أبيب، وحرارة الجو فيها خانقة. وخشيت على صحة زوجي، الذي مر بخمسة معسكرات للمعتقلين.

كان عملي التالي في مصنع للنسيج في رامات غان، وهنا ترقيت درجة. لم تكن هناك قذارة ولا رائحة نتنة، لكن عملي هنا أيضا لم يكن سهلا بالنسبة إلي، وتسبّب الغبار في التهابات شديدة في بشرة وجهي.

حتى مجيئي إلى إسرائيل لم أكن قد صادفت صاحب مصنع. وبحسب الكتب والروايات، ارتسمت في مخيلتي له صورة رجل بارز الكرش أنيق الملبس، مع سيجار في زاوية الفم، وسيارة فاخرة. كان ذلك قبل وقت طويل من العصر الذي أصبح فيه كل رجل غنيّ يحترم نفسه يحافظ على الريجيم، ويلعب التنس كي يحافظ على رشاقته، بل وحتى يحاول الامتناع عن التدخين. وبصورة عامة، حاولت لاحقا أن أتفادى الاعتقاد بالصور النمطية، لكن في تلك الفترة كنت ما زلت أسيرتها أيضا بالنسبة إلى الطبقة البورجوازية. وشاءت المصادفة أن يكون صاحب المصنع الذي عملت فيه رجلا كبيرا في السن، ذا كرش، مع سيجار أبديّ في زاوية فمه. وكان يأتي مع المراقب إلى المصنع في سيارة أميركية بدت لي فاخرة جدا. وكان الاثنان وسلوكهما، في نظر الفتيات اللواتي كن يعشن في المعْبَروت [مَعْبَروت: جمع معْبَراه، وهي مساكن موقتة من الخشب والمخيمات أقيمت في إسرائيل أوائل قيام الدولة لاستيعاب المهاجرين الجدد]، وفي نظري، أنا التي كان راتبها بالكاد يكفي لدفع أجرة المنزل، تجسيدا للظلم الاجتماعي. وقد دفعني هذا الظلم، على الرغم من أنني لم أكن عضوا في اللجنة، إلى التدخل ذات مرة لصالح إحدى زميلاتي في مواجهة مدير العمل، الأمر الذي كاد يتسبب في فصلي من العمل. وشاهدت الظلم أيضا في كل مكان: في أوساط العاطلين عن العمل، وفي أوساط المقيمين في المعْبَروت، وفي مكان عمل زوجي، ولاحقا في المناطق العربية في إسرائيل، التي قيل لي إنها مغلقة بأوامر عسكرية.

كان زوجي يعمل في نوبات ليلية، وكان يغادر المنزل قبل فترة وجيزة من عودتي من

العمل. وما زلت أذكر رسائل الحب القصيرة التي كنا نتبادلها على صفحات منتزعة من دفاتر الكتابة، مع شرح بخصوص ما ينبغي تسخينه وأكله. وكانت صاحبة المنزل، التي أحبت زوجي حقيقة، تقول له بين حين وآخر: «تعلّم من زوجتك. إنها تعرف كيف ترتاح. وأنت أيضا يحق لك ذلك.»

لم تتح لي الفرصة لتعلّم اللغة العبرية في معهد. وكان عليّ أن أشق طريقي لمعرفة خفايا اللغة بمجهودي الذاتي. وكتب لي زوجي الأبجدية، وبعد ذلك تعلّمت القراءة بنفسي. وفي أوقات الفراغ كنت أقرأ في الصحف وأنسخ منها مقالات كاملة. وخلاصة القول، شعرت بأني نبتة غريبة، مقتلعة، أكثر بكثير من زوجي، الذي رغم تألمه من وضعنا، أبدى قدرة على التكيّف. وشعرت بالحنين إلى الحياة الثقافية التي اعتدنا عليها في بولونيا، وإلى القراءة والتعلم اللذين خيّل إليّ الآن أنهما ضرب من المستحيل. وشعرت بالاختناق، وعلى الرغم من كل محبتي لأمي، لو كان في وسعي العودة إلى بولونيا وقتئذ، لكنت فعلت. وأثرت حالتي النفسية تأثيرا مباشرا في حالتي الصحية. وتوقفت تقريبا عن الأكل وهزل بدني هزالا شديدا، إلى حدّ أن الطبيب حذرني من أنه إذا لم أعد إلى زيادة وزني، فسوف أصاب بمرض ذات الرئة. وحصل زوجي على أطعمة من السوق السوداء، وحاول إقناعي بتناول الطعام. وأتذكر أيام السبت على الشرفة المفتوحة، التي تنفث حرارة، في الطابق الأول، في شارع بياليك في رامات غان، التي أمر أحيانا تحتها حتى في هذه الأيام. وكان زوجي يبسط أمامي، وعلى محيّاه علامات النصر، الكنوز التي حصل عليها في السوق السوداء ـ مقانق، سردين، جبنة صفراء ـ «من أجل طفلتي كي تأكل ولا تنهار.» واعترافا مني بالجميل كنت أذوق لقيمات، لكن لم يكن في مقدوري أن آكل بشكل حقيقيّ.

كان عمري عشرين عاما، وساءلت نفسي ما الذي حدث لي، وكيف عرفت وأنا بعد ما زلت طفلة صغيرة أن أجد مخرجا من وضعيات أصعب، وها أنا الآن هنا أقف تائهة، غريبة عن كل ما حولي. لقد وجدت في موطني الجديد تمييزا عنصريا بين اليهود الغربيين والشرقيين، وبين اليهود والعرب، وتعلقا بالمادة واستخفافا بالآخرين. وكل ذلك كان مناقضا للقيم التي آمنت بها. وأردت أن يحدث تغيير وكنت مقتنعة أن هذا البلد يستطيع أيضا أن يتغير لكن كي أكون منسجمة مع نفسي، كان يتعينّ عليّ أن أكون وسط أولئك العاملين من أجل التغيير. ولمست سرور زوجي عندما لاحظ أنني بدأت أتحدث عن أمور عملية، يمكن أيضا أن تنتشلني من الكآبة. وهكذا قررنا الانضمام إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي أصبحت بمرور الوقت عضوا في لجنته المركزية. وعندما ذهبنا إلى أحد نوادي الحزب، وشرحنا مرادنا، حدثت ضجة ـ فجأة يظهر شاب وفتاة، يرتديان ملابس على أحدث طراز بولوني، ومن دون اتصال سابق مع أي عضو في الحزب، يريدان الانضمام إليه. وقد أحدث انضمامنا

إلى الحزب تغييرا كبيرا في حياتنا. لم نعد شخصين منعزلين يراقبان ما يحدث عن بعد، غريبين عن كل ما يجري حولها. وبدأنا نشارك في نشاطات الحزب، التي اشتملت في تلك الفترة، بالاشتراك مع حزب مابام، على توقيع عريضة ستوكهولم لحظر الأسلحة النووية. وشكّل النشاط حافزا لنا لتعلّم اللغة على نحو أكثر جذرية. وقمنا بجولات في البلد، وتعرفنا على مشاهده الطبيعية. وزرنا القرى العربية الي كانت خاضعة للحكم العسكري، ويعاني سكانها الاضطهاد والتمييز ضدهم. واطلعت على مأساة اللاجئين، التي عشت تجربتها شخصيا. وعزّز مشاركتي الشخصية وعيي بأن في الإمكان فعل الكثير لتغيير الأمور وأن في مقدورنا تحقيق ذلك.

وعندما نتحدث اليوم عن تلك الفترة، التي كنا نشكو فيها الفقر، لكنْ مفعمين بالأمل، ونتفحص الأضرار الجسيمة التي ألحقتها جميع الحكومات المتعاقبة على الحكم بالبلد، تساورني الشكوك بخصوص جدوى الأعوام الأربعين من النضال. لكن لم يكن في وسعي أن أفعل غير ما فعلته، واليوم أيضا لا أستطيع أن أكون غير ما أنا عليه، لأن والدي كان هو الذي علّمني أني إنسانة، ولا شيء إنسانيا غريب عني.

كانت تلك فترة مباركة تعرفت فيها على أشخاص جدد، واكتسبت أصدقاء جاؤوا من أمكنة بعيدة، واتسمت بنقاشات امتدت إلى الهزيع الأخير من الليل، وبشعور بالفخر لأعمال قمنا بها دون أن نتوقع الحصول على أية مكافآت، رومانسية لن ترجع أبدا. وفي الأعوام اللاحقة مررنا بسعود الحياة ونحوسها، وكانت هناك خيبات أمل موجعة من أصدقاء قريبين وبعيدين، وأحداث صعبة، وحملات تشهير ومقاطعة، لكني مدينة لبقائي في هذا البلد، الذي تبنيتُه بالآلام وطنا لي، إلى تلك الأعوام.

حياة جديدة

«لقد وضعتِ ولدا!»، بشّرتني الطبيبة المولدة، وغمرتني السعادة. كان زوجي يتوق إلى ولد، ولم أرَ في ذلك شوفينية ذَكَرِيّة، ربما لأن وعيي الأنثوي لم يكن متطوّرا بما فيه الكفاية، وربما لأني أنا أيضا كنت أريد ذلك.

وأتذكر شهور حملي بالأساس بسبب قلق زوجي المبالغ فيه. حظر عليّ فعل أمور كثيرة جدا، مثل أن أرفع ذراعي إلى الأعلى، لأن ذلك يحتمل أن يسبّب إجهاضا. هكذا قيل له... وبعد بضعة أعوام، عندما أردت أن أجهض نفسي وقمت بتمارين شاقة من أجل التسبّب في ذلك، شرح لي الطبيب أنه أحيانا تقع امرأة من الطابق الخامس ولا يحدث شيء للجنين، وأحيانا يحدث الإجهاض نتيجة زلّة قدم بسيطة.

لن أنسى أبدا الشعور بالمهانة في المنزل المستأجر في رامات غان، عندما اشترطت علينا صاحبة المنزل ألّا ننجب طفلا. ولاحظتها وهي تتفحصني في كل شهر كي تتأكد أني لم أحمل بالمصادفة. وما زلت أذكر وجهها الجافّ، وابتسامتها الفاحصة التي فاقمت إحساسي بالإحباط. كان قد مضى على زواجنا عامان ولم يكن في وسعنا أن ننجب طفلا، لمجرد أنه لم يكن لدينا مكان ينام فيه. وبما أننا انتقلنا من السفينة إلى السكنى عند أمي وزوجها، فإنه لم يكن يحق لنا الحصول على سكن من الوكالة اليهودية.

وكان توق زوجي لأن يصبح أبا أكبر من توقي لأن أصبح أمّا، ربما بسبب الكآبة التي كنت أشكو منها في ذلك الوقت. وقرّرنا أن نقوم بجهد جبّار للحصول على مسكن مهما كان؛ وبعنا من أجل ذلك كل شيء كان لدينا، حتى آلة الخياطة. وحصلنا على قروض، وفعل ذلك أيضا أصدقاؤنا من أجلنا. وأخيرا نجحنا في شراء قبو صغير لقاء بدل خلوّ في غفعتايم، كان سكان المنزل يستخدمونه ملجأ في وقت الطوارىء، وسجّل في البلدية على أنه مستودع. وكان مدخله عبارة عن غرفة مغطّاة بالأسبست، متصلة بالقبو، وفيها زاوية للطبخ صغيرة لدرجة أنني خلال فترة حملي لم أكن أستطيع الوقوف فيها، وزاوية للاستحمام اضطررت في شهور حملي المتقدمة أن أفتّش عن بديل لها.

كان زوجي يخدم في الجيش، الذي تم تجنيده فيه بعد عامين من وصولنا إلى البلد. ولم أكن أتقن أية صنعة، واضطررت إلى العمل فوق طاقتي من أجل تسديد ديوننا، التي ابتلعت كل دخلي.

وحرصت أمي الطيبة على تزويدي بالطعام وربّت من أجل ذلك أوزّا في مسكنها في

رامات هاحيال. وساعدت وزّات أمي في المحافظة على صحة ابني وسلامته وما زلت إلى الآن أحسّ بمشاعر دافئة تجاه هذه الدواجن.

وباستثناء مرة واحدة أغمي عليّ فيها في الشارع، بسبب فقر الدم كما شُرح لي، مرت فترة حملي من دون مشاكل صحية. وأعلنت أمي أنني أبدو جميلة، ولذلك سيكون المولود ولدا.

وقبيل الولادة أعفي زوجي من نوبته، كلفتة كريمة، وصدر أمر بتزويده بسيارة عندما يصبح من الضروري نقلي إلى المستشفى. وبالفعل نقلت إلى المستشفى في سيارة تموين عسكرية. وخلال ساعات المخاض الطويلة كان يتقدم لفحصي طوال الوقت متدربون وأطباء. وأحسست كأنني فأر تجارب، وأكثر من ذلك شعرت بالخجل. وكانت أمي قد قالت لي قبل الولادة أنني عندما أكفّ عن الشعور بالخجل من فرط الألم، فمعنى ذلك أن الوضع قد اقترب. وكانت محقّة في ذلك.

بعد انتهاء الولادة حظيت من زوجي بابتسامة تتوهّج سعادة. وكانت هذه للأسف الابتسامة الوحيدة من نوعها في حياتنا المشتركة. واستنادا إلى الأنظمة المتشددة التي كانت مطبّقة وقتئذ لم يسمحوا له برؤية ابنه لمدة أسبوع كامل. وكان في الإمكان منذ ولادته تقريبا تمييز عينيه الزرقاوين الواسعتين وملامح وجهه التي كانت واضحة تماما. وأجرى عملية الختان طبيب، بناء على طلبي، ومن دون طقوس، بحضور طرف واحد، كما يقولون. وفي اليوم الذي عرفت أن الأمر سيتم فيه، بكى قلب الأم فيّ حزنا للألم الأول الذي سيشعر به طفلي. كان ضئيلا وقت ولادته، لكن وزنه بدأ يزداد بسرعة. وبدا أن فعل الأوز هو للمدى البعيد وكنت مترعة بالحليب بما يكفي لإشباع نهمه.

عندما تحدّث حكماؤنا رحمهم الله عن همّ تربية الأولاد، لم يكن قصدهم بالتأكيد فترة الرضاعة. لكن همّ تربية الأولاد بدأ بالنسبة إليّ فور اجتيازي عتبة القبو، مع طفل بين ذراعيّ، وباقة زهور وزوج مختال كالطاووس. ماذا يفعل المرء بكل هذه السعادة في أيام الشتاء، عندما يغطّي العفن الجدران، وتتلفّت ممرضة من مركز رعاية الأم والطفل حواليها بشكّ وتقول متنهّدة أنه ستكون معجزة إذا لم يُصَب الرضيع هنا بالحمى.

في ذلك اليوم الشتائي، عندما حملنا طفلنا إلى البيت وغيّرت له أقمطته، اكتشفت أن جسمه مغطى بالقروح، لأنهم في المستشفى لم يغيروها له بالوتيرة المطلوبة. وشعرت بالعجز، لأنه كان من الضروري تغيير الأقمطة على فترات متقاربة ولم يكفّ المطر عن الهطول. وأنقذنا حِس الابتكار لدى زوجي من المأزق: أشعلنا موقدا تحت وعاء واسع، ووضعنا الأقمطة فوق الصفيحة الساخنة كي تجف. وتصاعدت سحب من البخار في الغرفة، وبما أنه لا يغني شيء عن الطبيعة، فقد غطّى البخار الجدران وزاد الرطوبة والعفن. لكنّ الأمر الأهم تحقق: جفّت

أقمطة الابن وصارت صالحة للاستبدال.

ولد ابننا في اليوم التالي لمناسبة ذكرى عيد ميلاد أمي. «هذه أجمل هديّة قدمتها لي»، قالت، وتذكّرنا كلتانا التاريخ المحزن المرتبط بذكرى عيد ميلادها ــ يوم وفاة أبـي. وسمينا الطفل ميخائيل حاييم، على اسم أبـي، وعندما كبر، وحدّثته عن جده الذي لم يحظَ برؤيته، فهم لماذا أُلحق به اسم غير شائع هذه الأيام، بل شرع يستخدمه اسما فنيا له.

وأثارت ولادة الحفيد لدى أمي مشاعر حنين لأيام ولادتي أنا. كان أبـي، الذي كان ابنا لعائلة غنية، عازبا مرغوبا فيه، في السادسة والثلاثين من عمره، يحمل لقب دكتور في القانون والاقتصاد. وكانت أمي في السادسة والعشرين عندما تزوّجا. وكان يريد ابنا، لكنه فرح بما حصل عليه. وروت أمي أن غرفتها في المستشفى كانت مليئة بالزهور وكانت تنتظرها في البيت غرفة أطفال مفروشة بأثاث حديث ومريحة. وظلت محتفظة بصورة تبدو فيها وهي تحملني بين ذراعيها، وتبتسم بسعادة، وأنا طفلة عمري بضعة أسابيـع.

عندما مرّت فترة الكآبة الأولى، شعرت بالسعادة حتى في هذه الغرفة العفنة. كان الجميـع يقولون أن ميخائيل يشبهني كثيرا من ناحية الشكل. واسترجعت تفاؤلي الطبيعي عندما كان طفلا صغيرا أجرّه في عربة الأطفال. وفي أيام الصيف، عندما كبر قليلا، كنت أجلسه على الثلاجة، حيث كان في وسعه الإطلال على جزء من الساحة؛ لم أرد أن يتعرف ابني إلى الناس من الأسفل، من أقدامهم المكسوّة بالأحذية. وكنت أيضا أخرجه إلى الساحة، وأجلسه في قفص للأطفال، حيث كان في وسعنا أن نراقب بناء بيت كبير وجميل في مقابلنا، مع غرف فسيحة، بدت لنا، نحن ساكني القبو، شيئا لا يمكن الحصول عليه. وخلال نزهاتي معه كنت أتقدم إلى موقع البناء وأوزّع منشورات على العمال.

وغطّت قروح الأكزيما يديّ من كثرة الغسيل وتحوّلت إلى قرح كبير واحد. وكانت السكينة البادية على الطفل، فيما هو يراقب الشارع عبر النافذة أو يبتسم في القفص لعمال البناء، بمثابة تعويض لي عن المشقة. وعندما كنت أحصل على قليل من الوقت، كنت أنسخ مقالات من الصحف العبرية، كي أتعلم اللغة، أو أحسّن معرفتي باللغة الإنكليزية. وكنت مفعمة بالأمل فيما يخصّ المستقبل، وكثيرا ما ردّدت بثقة أنه عندما يكبر ابني، فسوف تكون الحروب قد انتهت. وعندما كان زوجي يسمع أقوالي المتفائلة كان يقتبس القول المأثور الساخر، إن المتفائل هو متشائم معرفته ناقصة. وقد صدق على الأقلّ في ذلك.

بعد أربعة أعوام من السكنى في القبو جاء الخلاص. «طوبـى لي، لأني يتيم»، يقول موتل بن بايسي، حكيم الكاتب شالوم عليخم. لقد قتل النازيون جدّ ابني وجدّته، ومر أبوه بطبقات جهنّم السبـع [في الأساطير الشعبية اليهودية أن الخاطئين ينتقلون سبـع طبقات في جهنم كي يتلقوا أنواع العذاب على خطاياهم]. وحان الوقت الآن لتلقّي التعويضات [من

ألمانيا] ولو كانت قليلة. وأصبح الخروج من القبو فجأة إمكانا قريبا وملموسا. ونجحنا في شراء منزل صغير في حي رامات يتسحاق في رامات غان لقاء بدل خلوّ: غرفتان، ومطبخ وغرفة منافع بارتفاع نصف طابق. وكان ذلك بالنسبة إلينا قفزة جبّارة، وبدا نصف الطابق في نظرنا ناطحة سحاب. وعندما دخل ابننا الصغير المنزل الجديد لأول مرة، بدا مذهولا من اتساعه وصاح: «ماما، بابا، إني أركض من غرفة إلى أخرى.» وأصبحت صيحته هذه جزءا من ذكريات العائلة الراسخة.

سموها عملية

كانت حرب سيناء في سنة ١٩٥٦ الحرب الأولى، لكن ليست الأخيرة، التي عارض الشيوعيون شنها في وجه إجماع المتحمّسين لها. وأذكر أن حزب مابام عارضها في البداية، لكنّه غيّر رأيه فورا بعد أن نشبت، بحجة أن الواقعة قد وقعت. . . ومرّت فترة قبل أن تنشر الحقائق المتصلة بها. وأكّدت هذه الحقائق صحة الموقف أن هذه الحرب كانت مؤامرة بين فرنسا وإنكلترا وإسرائيل، من أجل إحباط انتقال قناة السويس من أيدي البريطانيين إلى أيدٍ مصرية، وباختصار، للحؤول دون حصول مصر على استقلالها.

فاجأتني صفّارة الإنذار وأنا في الطريق إلى البيت، أجُرّ عربة الطفل وأحمل بعض الحاجيات. ودخلت بسرعة إلى الملجأ المشترك في المنزل المجاور. كان الوقت ظهرا، وكان هناك في الملجأ نساء وأطفال فقط. أما الأزواج، فكانوا في الجيش، أو يقومون بأعمال حيوية.

وكانت آرائي ونشاطاتي معروفة للجيران لأني حاولت أكثر من مرّة التأثير فيهم قدر استطاعتي. وعندما دخلت الملجأ ساد صمت لا شكّ في مغزاه. وضممت طفلي إلى صدري، محاولة تهدئته من فزع صفارة الإنذار والجري. وبدأت إحدى الجارات في شتم العرب الذين يريدون أن يلحقوا الأذى بنا من دون ذنب جنته أيدينا، وفي شتم أولئك اليهود الذين يعترضون على قرار الحكومة، التي كانت محقّة في عدم استعدادها للقبول بهجمات الفدائيين. وقلت لها أنه لا يحق لها احتكار هذا الملجأ ولا حبّ الوطن، وأن مَن بدأ بشنّ هذه الحرب أساء إلينا جدا وأنه يعرّضنا للخطر، وأني سوف أخرج من هنا فقط بعد سماع صفارة الأمان، وليس قبل ذلك حتى بثانية واحدة. ولم تدافع أية واحدة عنّي، ولم تبدِ أية واحدة ملاحظة أن من أمامهن هي سيدة مع طفلها، لكنهن أيضا لم يجرؤن على إخراجي من الملجأ. وتعلّمت بمرور الوقت أن ردّ فعل خاليا من الخوف يردع الأخرين أحيانا. وعندما سمعت صوت صفارة الأمان خرجت مع الطفل إلى ضوء الشمس، نافضة عني روح الكراهية التي كتمت أنفاسي في القبو.

واحتفل زعماؤنا بالنصر. وهنأ بن ـ غوريون في خطاب له أمام الكنيست الجيش الذي حرّر سيناء وأوصلنا إلى المكان الذي تلقّى فيه أجدادنا الوصايا العشر وأُمروا بأن يكونوا شعب الله المختار. واقتبس من التوراة الفقرات بأنه لنسل إبراهيم ستُعطى الأرض كلها وأعلن عن قيام «مملكة إسرائيل الثالثة». وكما هو معروف، فإنه بفضل موقف الاتحاد السوفياتي، ودول

أُخرى، بينها الولايات المتحدة، اضطُرت إسرائيل إلى الانسحاب، وبعد ثلاثة شهور انتهت «مملكة إسرائيل الثالثة».

انسحب الجيش، وعاد زوجي من سيناء، بعد أن كان الاتصال بيننا مقطوعا طوال الفترة. وكان اقتناعي أنه كان من الواجب القول إن هذا هو الحدّ ورفض المشاركة في حرب ليست دفاعية، وباختصار رفض الخدمة خارج حدود الهدنة. وكان هذا موقفي حتى قبل أن أسمع من صديقنا، شميلك، عما حدث في غزة في سنة ١٩٥٦.

ولم أكن أعرف أيضا أنه في اليوم الذي بدأت فيه الحرب ارتكب حرس الحدود مجزرة في كفر قاسم [القرية العربية] في المثلث [في المنطقة المحتلة سنة ١٩٤٨]، قتل فيها واحد وخمسون رجلا وامرأة وطفلا بدم بارد، وأصيب ثلاثة عشر آخرون بجروح. وكانت الرقابة المشدّدة التي فُرضت لمنع نشر الخبر فعّالة، لكن رغم ذلك تسرّبت إلى الخارج تفصيلات عن المجزرة. وقابل عضو الكنيست توفيق طوبي، ولطيف دوري ومحرّر «هاعولام هازيه»، أوري أفنيري، الجرحى في المستشفيات وسمعوا منهم شهادات عمّا جرى. وزار عضوا الكنيست توفيق طوبي و[مئير] فيلنر القرية أيضا، ومع توافر التفصيلات وجّه طوبي مذكرة إلى عدد من الشخصيات العامة. وقد ساهمتُ في إرسالها مع صديقتي، فيرا. وفي النهاية، لم يعد هناك مفرّ من الإعلان عن القضية في الكنيست وبعد ذلك في الصحف.

وكتب ناتان ألترمان آنذاك في زاويته «العمود السابع» [في صحيفة «دافار»] ما يلي: «... لا يمكن أن يحدث في مجتمع إنساني حدث شنيع كهذا/إلا وتسري في أوصاله الرعدة وتثور نقمته/نقمة الجمهور وغضبه/نقمته الإنسانية والخاصة رجالا ونساء/لا يقدر مجتمع إنساني، لا يقدر جمهور سليم العقل، / إلا أن يهزّه الحزن لمثل هذا الحدث، وإلّا أن يسأل (من دون أن ينضمّ إلى أصحاب المواعظ) / كيف جرى ما جرى؟ وكيف أمكن أن يجري ما جرى؟ / وكيف، وماذا يجب عليه أن يفعل كي لا يتكرر أمر كهذا غدا؟...»

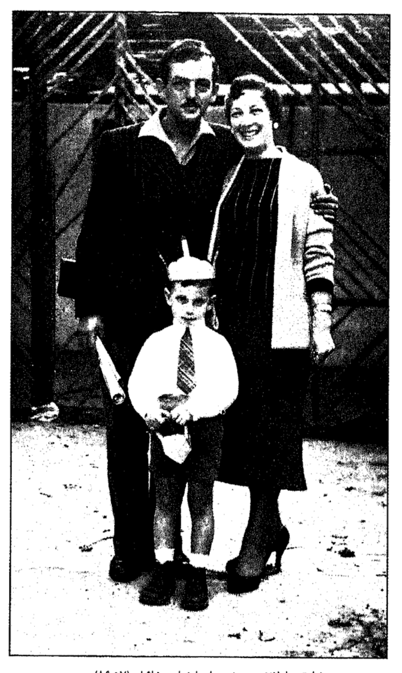
وادّعى القَتَلة، الذين قُدّموا للمحاكمة، أنهم لم يفعلوا أكثر من تنفيذ الأوامر وأنهم ليسوا مذنبين. وقررت المحكمة أن الأمر لم يكن قانونيا بوضوح وأنه كان من المحظور تنفيذه. وللمرة الأولى وصف أمر [عسكري] بأن عدم شرعيته كان كعلم أسود يخفق فوقه، أي، عدم شرعيته كان واضحا وضوح الشمس. ولم تكن العقوبات التي فرضت على القتلة متناسبة أبدا مع خطورة الجرم، وخفضت بعد ذلك نتيجة الاستئناف ثم العفو، فخصم ثلث مدة السجن. وتم الإفراج عن غبرئيل دايان، الذي أدين بتهمة قتل ٤٣ مواطنا عربيا خلال ساعة واحدة، في سنة ١٩٦٠، أي بعد ثلاثة أعوام ونصف فقط من ارتكاب المجزرة. وفي أيلول/سبتمبر من ذلك العام أعلنت بلدية الرملة قبوله لوظيفة المسؤول عن شؤون العرب في المدينة. أما العقيد يسيسخار شدمي، الذي أمر مرؤوسيه بالتصرف من دون مشاعر تجاه كل من

يخرق حظر التجول، وقال إنّ كل من يخرقه «الله يرحمه»، مرفقا كلامه بإشارة اليد المناسبة، فقد وجّه إليه توبيخ وحكم عليه بغرامة «أغوراه» [قرش] واحدة. . . وبعد ثلاثين عاما أجريت مقابلات مع القتلة، ولم يبدِ أيّ واحد منهم ندما، ولم يشجب المجتمع فعلهم.

وفي كفر قاسم نشأت أجيال جديدة. وجلس على مقاعد المتهمين عدد منهم في المحكمة العسكرية في اللد، وفي ٨٦/٥/٥ قالوا كلمتهم الأخيرة. أدين عادل عيسى وأحمد عيسى بتهمة الانتماء إلى وحدة في منظمة فتح، وحيازة أسلحة، والقيام باعتداءات مختلفة والتدرب على استخدام السلاح؛ وفقط لأنهم لم يتسبّبوا في موت أحد، قبلتُ الدفاع عنهم. وأدين المتهم الثالث، صبحي عامر، بتهمة حيازة أسلحة ومساعدة المتهمين الأوّلين. وكانت الجلسات في المحكمة العسكرية مشبعة بالتوتر من البداية إلى النهاية، وخاصة لأني أثرت موضوع مجزرة كفر قاسم كخلفية لماضي المتهمين. وسألت ابن القرية، السيد عزيز عيسى، الذي كان شاهد دفاع في قضية المتهمين الأوّلين، عن المذبحة وتأثيرها في سكان القرية. وأثار سؤالي اعتراض المدّعي العام، الذي كان شابًا في العشرينات من عمره، وقال: «أنا أعترض. هذان شابان، ولم يكونا مولودين في تلك الفترة.» وقلت له: «وأنت أيضا لم تكن مولودا بعد في فترة الكارثة، ومع ذلك تحيي ذكراها.» وقال الشاهد أنه كان للمجزرة بالتأكيد تأثير في من لم يكونوا ولدوا بعد، في عادل، الذي كان جدّه بين القتلى.

وذكّرت الحاضرين بما جرى، وبأن المتهمين في هذه المحاكمة يعيشون مع الذكريات ومع الروايات عن المجزرة. وقلت إن مرتكبيها لم يُجازوا على فعلتهم بما يستحقّونه، وذكرت في هذا السياق الأحكام الخفيفة التي صدرت بحقّ متّهمي المنظمة الإرهابية اليهودية، وخاصة بحقّ نوفيك وسيغل ونتزون، الذين كانوا قد أطلق سراحهم في اليوم السابق. وقاطع المدّعي العام والقضاة أقوالي قائلين إن هناك قرارا صادرا عن المحكمة العسكرية للاستئناف بعدم التطرق في المحاكم العسكرية للأحكام المتعلّقة بالمنظمة الإرهابية. وعاندت، وسألت، لماذا؟ وأجاب القاضي: «هناك لا يريدون تدمير دولة إسرائيل كما يريد هؤلاء.» وأجبت إن الإرهابيين اليهود حقا أرادوا أن «يقتلوا» عربا فقط، بل وحتى شرعوا في ذلك. لكنّ هناك من يقول أنهم في الأعمال التي خططوا لتنفيذها، مثل نسف المسجد الأقصى، كان من المحتمل أن يجلبوا الكوارث لنا ويتسبّبوا أيضا في دمار الدولة. ولم أجد أذنا صاغية لادّعاءاتي.

وبعد ساعة عاد القضاة الثلاثة من مداولاتهم وقرأوا الحكم: واحد وعشرون عاما بالسجن فعليا لإثنين من المتهمين، وثمانية أعوام للمتهم الثالث. هذه هي العدالة التي كنت أعمل في إطارها!



فيليتسيا لانغر مع زوجها وإبنها ميخائيل (١٩٥٧)

سالا وشميلك

أثار انتباهي في أحد الاجتماعات العامّة زوجان شابّان، الرجل أسمر البشرة، وسيم، والمرأة سوداء الشعر ذات عينين صافيتين ووجنتين بارزتين. الجمال دائما يسحرني ولم أنجح في إبعاد نظري عنهما. وعندما خرجنا في نهاية الاجتماع التفتت المرأة نحوي وعندئذ رأيت عن كثب أجمل عينين زرقاوين شاهدتهما في حياتي. زرقة سماوية صافية، كما لو كانت مضاءة بنور خفيّ. وتعرفت بسرعة إلى سالا وشميلك، واتضح أنّهما يقطنان في الشارع نفسه، وأصبحنا أصدقاء. وكثيرا ما دخلنا في نقاشات مع شميلك، الذي كان ينظر إلى كفاحنا بشكّ مثير للغضب، ويقول شبه مازح، شبه جادّ: «ماذا نجم عن كل ذلك؟» لكن في الحقيقة كانت آراؤنا متشابهة وكان يؤيّدنا. وتوثقت عرى الصداقة بيننا ــ كان شميلك بمثابة أخ لزوجي، وارتبطتُ، تدريجا وبحذر أكبر، بوشائـج محبّة مع سالا. وقد اعتدت على امتداد الأعوام أن أقدّمها بصفتها أختي، لأن كلمة صديقة تصلح لوصف صلة يمكن المرء أن يقيمها مع عشرات الأشخاص، لكن ليس فيها خصوصية العلاقة التي كانت بيني وبين سالا. وقد عقد الصمت لسان كثيرين من الزملاء والأصدقاء عندما ظهر أول مقال في الصحافة، وُصفت فيه بأنني «فيليتسيا المخربين». ولا أزال أذكر الأعراس التي لم أُدعَ إليها، حتى أعراس أقرباء بعيدين لنا، وإشاحة أشخاص بوجوههم عني عندما كنت أمرّ بهم رافعة رأسي عمدا. وتخلّى عني، مع الوقت، غير مرة، أشخاص كانوا يشاركونني الرأي. وتعلّمت أن الاستقامة الشخصية، والنزاهة والإنسانية في العلاقات بين البشر هي الضمانة الأقوى لصلات لا تستطيع نوائب الدهر أن تنال منها. وسمعت عن قيمة مثل هذه الصلات بعد أعوام كثيرة من تعرّفي إلى سالا. كان الشيخ أبو عدنان، وهو درزي من الجولان، واحدا من أشخاص كثيرين عقدت معهم صلات صداقة بعد أن دافعت عنهم أمام القانون. وبعد فترة طويلة لم أزره فيها، قال لي ذات مرة: «أنت أختي، وهناك مغزى خاص لكونك لست أختي بالدم، وإنما من خلال الاختيار.»

لقد حارب شميلك، الذي كان أكبر في السن من زوجي، في صفوف الجيش السوفياتي في الحرب العالمية الثانية. وكان يحدّثنا عن ذكريات المعارك، وعن الجثث المتجمدة بالآلاف في ستالينغراد، وعن الموت الذي كان كامنا في كل الزوايا. وقال لي ذات يوم انه لا يحمل في مخيّلته مشاهد تلك الحرب فقط، وأنه يريد أن يحدثني عن حرب سيناء. ولم أكن سمعت شيئا عن أعمال الجيش الخاصة في هذه الحرب، حيث جرى كل شيء بعيدا عن وسائط الإعلام.

الجثث المتفحمة، وأكوام الأحذية، وطوابير الأسرى المصريين، وهياكل الدبابات والعربات المصفّحة ـ كل هذا سيميز الحرب التالية الناجحة التي صدرت عنها ألبومات صور كثيرة.

كانت رواية شميلك عن غزة متقطعة: «رأيت كيف يطلق جنودنا النار على المدنيِّين ويقتلونهم. وقالوا لي أيضا أن أطلق النار، لكنني لم أكن قادرا على فعل ذلك. آه لو تعرفين مقدار ما سفكوا من الدماء هناك! شاهدت طفلة تركض نحو أبيها لتعطيه رغيفا من الخبز. ولم يسمحوا لها بالاقتراب منه. كان هناك دم كثير جدا، بركة فعلا. وشاهدت الأوزّ يشرب الدم كالماء.» لم يحاول شميلك أن يترك وقعا في نفسي، وكان يتحدّث بشكل جافّ، بصوت رتيب ومشروخ، لكنّه رسم في مخيلتي المشهد بألوان صارخة. وسألته: «أليس من الواجب الكشف عما جرى وتنبيه الجمهور؟» وكست قسمات وجهه مرة أخرى مسحة ساخرة، وضحك من حماستي وأجاب: «يا لك من طفلة، هل تعتقدين حقا أن ذلك يمكن أن يساعد؟»

وبعد عشرة أعوام، عندما سمعت صيحات الفرح تتعالى من منازل الجيران: «احتللنا غزة، القطاع كله بيدنا»، تراءت لي الطفلة تحمل رغيف الخبز والأوزّ الذي يشرب دم إنسان.

توفّي شميلك في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٨ بعد أن عانى آلاما شديدة قبل يوم واحد من اغتيال مارتن لوثر كينغ، وبعد عام من اندلاع حرب الأيام الستة. أصيب بحروق شديدة في حادثة عمل بينما كان يصلح فرنا للخبز في أحد المشاريع. وخلال الأحد عشر يوما التي كان يكافح فيها للبقاء على قيد الحياة، لم يعرف كيف يشرح، حتى في لحظات صفاء ذهنه، كيف وقعت الحادثة. بعد صدمة الحرب الأخيرة، التي أصابته بانقباض نفسيّ وكأنما أبعدته عني، عاد وفتح قلبه لي. وفي لحظات اليقظة والانفعال، وكما يبدو تحت تأثير الأدوية، كان يتحدث إليّ كسابق عهدي به، إلى أن تعود حواسّه إلى التبلّد. وما زلت أذكر ابتسامته التي كانت ابتسامته السابقة نفسها، ووجه سالا، الذي بدا وكأنّ الحياة تنسلّ منه شيئا فشيئا، وأبقاه الألم فقط حيّا. ولم أرَ موت شميلك الوشيك فيه، بل في عينيها. وفي هذيانه في الليلة السابقة لوفاته خاض معركة كلاميّة مع النازيين، المعركة الأخيرة التي انتصر فيها.

«فقدت أخا»، قال زوجي، الذي كان فقد أخاه الوحيد في الكارثة. وأخذ شميلك معه إلى الأبد فرح زوجته بالحياة، وابتسامتها المتوهّجة، وأنوثتها المحببة. وخلال شهور كثيرة شاهدتها تذوي أمام عينيّ، وحاولنا بقوّة محبتنا لها أن نعيدها إلى الحياة. وعادت إلى أولادها وإلينا، لكنها لم تعد أبدا كما كانت من قبل. سالا، امرأة حبّ واحد، قويّ إلى حدّ كاد أن يدمّرها تماما. وحبّ كهذا يموت فقط عندما يموت صاحبه.

حلم تحقق

بعد فترة قصيرة نسبيًا وغير ناجحة من حياتي كعاملة، لم أكن قويّة بما فيه الكفاية للاستمرار فيها، قرّرت الانتقال إلى الأعمال المكتبية. تعلّمت الطباعة على الآلة الكاتبة، لكنّ الوقت داهمني، إذ كان من الضروري أن أجد عملا، ولم أتمكن من إتقانها كما يجب، ولا يزال الأمر ظاهرا في طباعتي إلى اليوم. وعملت في مكاتب مختلفة، وقاسيت أحيانا من عدم معرفتي مهنة السكرتارية، لكنّي قاسيت بالأساس من عدم شعوري بالرضى عن هذا العمل، وسيطر عليّ شعور بفوات الفرصة والفشل. وكان مكان عملي الأخير قسم الاشتراكات في صحيفة «هآرتس». ولم يكن في وسع علاقات الزمالة الطيبة في العمل وانتخابي عضوا في لجنة الموظفين في الصحيفة أن يخفّفا من حدّة شعوري أنه في هذا المجال لن أستطيع أبدا أن أحقق أية إنجازات.

أردت أكثر من أي شيء آخر أن أستأنف التعلم وأن أعمل في مهنة أستطيع أن أعبّر فيها عن قدراتي. لقد نجحت زميلاتي، من بنات جيلي، اللواتي أتين إلى البلد بعدي، في إنهاء الدراسة الأكاديمية في بولونيا وكان وضعهن الاقتصادي حسنا، ويعشن في منازل في شمال تل أبيب، كانت بمثابة قصور آنذاك. وقالت واحدة منهن، زارتني في القبو الذي كنّا نسكنه، بعد أن جالت ببصرها متفحّصة المكان، قولا أصبح من الأقوال المأثورة في سجل عائلتنا: «حسن أنه يوجد سقف فوق رؤوسكم.»

وغيّر زوجي أخيرا مكان عمله ومهنته. وبدأ يعمل في شركة تجاريّة في مجال الطباعة. وكان راتبه لا يزال قليلا، ودخلي من عملي ضروريا لسدّ احتياجاتنا. ومع ذلك سرّني التغيير جدا، لأنه حرّرني من الخوف على صحّته الجسدية. وفي أثناء عمله في المشروع السابق اكتشفت جانبا آخر في شخصيته: القدرة على الكفاح. كان أمين سر لجنة العمّال وعمل بشجاعة لتحسين شروط العمل. وفي المستوى الشخصي، قرّر عدم استغلال الإجازة السنوية التي كانت من حقّه. وبعد فترة فقط عرفت السبب الحقيقي لذلك: في مناسبة عيد ميلادي أخرج من محفظته علبة صغيرة ملفوفة بورقة وقدّمها إليّ. وكانت فيها ساعة يد جميلة. «لم أحصل على الإجازة كي آخذ بدلا نقديا عنها، لأني أحببت جدا أن أقدّم لك هذه الهديّة»، قال لي. واليوم، وأنا أكتب هذه الكلمات، بعد مرور أربعين عاما تقريبا على زواجنا واثنين وأربعين عاما على تعارفنا، أجدني أرتعش وأنا أتذكر تلك اللحظة. لبست الساعة، وعانقته بقوّة ولبثت صامتة إلى أن وجدت الكلمات المناسبة لشكره. وبدت هذه مبتذلة أمام كلّ لحظة

في الأسبوعين اللذين استيقظ خلالهما في الساعة الخامسة صباحا ووقف طوال اليوم في الرطوبة والقذارة، إلى جانب المخرطة، كي يستطيع أن يقدّم لي هذه الهدية. وقدّم لي بعد ذلك هدايا كثيرة، كلّها بمحبّة، لكن هذه كانت أثمنها قيمة عندي. وأذكر ردّة فعل أمّي: «فلتعرفي كيف تقدّرين شخصا يحبك بهذا المقدار ومستعدًا للتضحية من أجلك.»

اقترب ابني من سن السادسة، العمر الذي يذهب فيه إلى المدرسة. ولازمتني باستمرار الفكرة التي كانت تقلق راحتي: متى أستطيع أن أحقق حلم استئناف الدراسة، وهل سيكون لديّ يوما وقت لذلك؟ وفي النهاية قرّرت بيني وبين نفسي أن أسارع إلى البدء في الدراسة قبل أن أفقد القدرة والإرادة والحيوية لفعل ذلك. وأشركت زوجي في قراري. وعرفت أن هذا اختبار مهمّ لقدرته على فهم نفسيتي وأني من دون موافقته الكاملة ودعمه لا أستطيع فعل شيء. وقد جرى الحديث الحاسم عن الموضوع في صالون منزلنا في رامات يتسحاق، في غرفة صغيرة متواضعة، كانت تستخدم للنوم أيضا. وبعد عشرة أعوام جلس فيها صحافي من «يديعوت أحرونوت» (لن أذكر اسمه لأنه توفي في هذه الأثناء)، ومن فرط حماسته لمناكفتي وتصويري كمن يغتني من عمله ويعيش حياة رفاهية، وصف الغرفة بأنها «صالون فسيح في منزل فيليتسيا لانغر.»

قلت لزوجي أنه مضت عشرة أعوام منذ أن أنهيت دراستي في المدرسة الثانوية، وبعد بضعة شهور سأبلغ الثلاثين من عمري، ولديّ شعور بأني إذا لم أستأنف الدراسة الآن، فسوف تفوتني الفرصة. وقلت له أيضا: «إن استئناف الدراسة وصية أبي لي.»

وشدّد متسائلا فيما إذا كنت أستطيع المواظبة على الدراسة مدة خمسة أعوام، بعد عشرة أعوام من الانقطاع عنها، ولغتي العبرية مكتسبة من التعلم بنفسي. وأجبته بالإيجاب، لكني عرفت أن الأمر سيكون صعبا جدا.

ووافق زوجي وبدأنا فورا في التخطيط للأمر. وكانت الصعوبات كثيرة، وعلى رأسها العمل والاعتناء بالطفل بعد الظهر، لأن ساعات الدراسة كانت بين الخامسة بعد الظهر والعاشرة ليلا.

الطالبات الأمّهات لم يعدن اليوم ظاهرة استثنائية، لكن في تلك الأيام كنت الأم الوحيدة في الكلية. فحقوق المرأة لم تكن قد نفذت بعد إلى وعي الرجال. ولم يكن أحد يعتبر الرجل، الأب لأولاد، الطالب، ظاهرة خارجة عن المألوف، لكن امرأة... وأنا شخصيا اعتقدت خلال جميع أعوام دراستي أنه ينبغي عليّ أن أرضي الجميع حولي جزاء لي على قراري التعلّم، كي لا يعاني أحد، لا سمح الله، بسبب غيابي وتركيزي على الدرس. وكنت امتلىء بالإحساس بالذنب كلما سأل أحد أو أبدى ملاحظة، كيف أستطيع أن أخرج وأترك

الطفل عند الجارة. وكان عليّ أن أجد المبررات، وأن أثبت للعالم كله أني قادرة على القيام بكل الأمور، وإرضاء رغبات الجميع.

وفجأة حدث أمر هدّد بإفشال كل مشاريعي. اتضح أني حامل. وكان من الواضح أني بوجود ولدين لن أستطيع العمل والدراسة. فالدراسة بوجود ولد واحد كانت بمثابة مجازفة اقتصادية، فكيف باثنين؟! وأعترف أنه رغم كل الأسف الذي شعرت به، لم أتردد في الإقدام على الإجهاض. وكان رأي زوجي متفقا مع رأيي، واعتاد أن يقول، بشيء من الافتخار: «إني أرسل طفليّ إلى الصف الأول.» لكن الإجهاض كان يتطلبّ مالا كثيرا، لم يكن لدينا شيء منه. وحاولت أن أنفذ الأمر بأسلوب «افعل ذلك بنفسك»، لكني فشلت وقرّرنا التوجه إلى طبيب.

لو كنت أومن بالخرافات، لكان عليّ أن أصل إلى الاستنتاج بأنّ قوى خارقة أرادت معاقبتي على ما كنت أنوي فعله: سيارة الأجرة التي ركبناها تعرّضت لحادث اصطدام في الطريق، لم نُصَب من جرّائه بأيّ أذى، لكنه أصابنا بذعر شديد. وكان هذا هو الإجهاض الوحيد في حياتي. وخلّف وراءه شعورا غريبا بالحزن والخواء. كنا نعرف أن ميخائيل يريد أخا له. وطلب غير مرة منّا «أخا كبيرا يركب دراجة نارية.» وفي العام الثاني من دراستي كنت على وشك أن أتلقى زوجا من الكلاب. وتفاخر ابني أمام الجيران: «غدا سأحتضن جروا».

ورويت له ذات يوم قصة الإجهاض هذه، عندما كان في العشرين من عمره. وأحزنني جوابه. «كيف أمكنك أن تفعلي بي أمرا كهذا؟»، صاح في وجهي، «لقد قتلت أخا أو أختا كنت أتوق إليها.» «اسمع جيدا»، قلت له، «لماذا كان عليّ أن أضحيّ بمستقبلي؟ هل لمجرد أنني امرأة كان ينبغي أن أعاقَب وأن أُحرم من إشباع رغبتي، وكأني لست إنسانة متساوية في الحقوق؟» ومرت فترة قبل أن يتفهم ميخائيل ذلك، بل وقال لي ذات مرّة: «أمّي، أنا احترمك جدا لأنك لم تخضعي وقتئذ.» لم أرزق بأولاد آخرين، ويبدو أن مشاعر الأمومة غير المشبعة لديّ وجدت تعويضا في محبتي لكثير من الأطفال. وفيما أقبل من الأيام، تبنّيت معتقلا شابا بصورة رمزية كابن لي ورزق بفتاة حملت اسمي. وحظي ابني بأصدقاء كثيرين أحبّوه كأخ، وأنشأ عائلة ورزق ثلاثة أولاد.

كان التحاقي بجامعة تل أبيب، التي كانت آنذاك تابعة للجامعة العبرية في القدس، بالنسبة إليّ حدثا احتفاليا. وكانت المحاضرات الليلية مخصصة للعاملين والجنود، باستثناء بضعة رجال كانوا جميعا شبانا أصغر مني بعشرة أعوام.

وظهرت الصعوبات على الفور. عملي في مكتب محاماة، وقيامي بأعمال البيت والدراسة

أنهكت قواي، واضطررت بعد عام إلى التوقف عن العمل كي أستطيع مواصلة الاعتناء بابني. وأثّر الأمر في ميزانية العائلة واضطررنا أن نقتصد أكثر في المصاريف. ولمّا كنت لا أستطيع السماح لنفسي بشراء كتب، فقد قضيت ساعات كثيرة في المكتبة العامة. وكان مستوى اللغة العبرية المطلوب أعلى من المستوى الذي كنت أحتاجه في عملي سابقا، وقررت إجادة اللغة وعدم التخلّف وراء زملائي. وشرعت في قراءة قرارات محاكم، وكتب ومقالات، وبهذا حقّقت تقدما من يوم ليوم.

الموضوع الأول الذي كتبته في امتحان كان حول كتاب رائج جدا. وامتدحت المدرسة مبناه ووضوح اللغة، وسألتني كيف كنت في الأدب عندما كنت تلميذة. «كنت تلميذة متفوقة»، أجبتها، وقالت إنّ هذا واضح. ومع كل الرضى الذي شعرت به من جراء كلمات الإطراء، عرفت أني لن أستطيع الاستمرار في أن أكون تلميذة متفوقة شأني سابقا. كان البيت والولد يشغلان حيّزا كبيرا من وقتي، ولم أكن أنوي التخلّي عن نشاطي السياسي. وتوصلت عن وعي إلى حلّ وسط مع نفسي، مع طموحي للإنجاز الرفيع؛ توصلت إلى نتيجة بأنني إذا أردت أن أكون إنسانة سليمة، فلا أستطيع أن أعزل نفسي في برج عاجيّ مع الدراسة فقط. وكان لذلك ثمن، عندما فتشت عن عمل بعد انتهاء دراستي، أغلقت في وجهي جميع الأبواب. وبعد خمسة عشر عاما من ذلك أُغلقت أبواب الكيبوتسات في وجه ابني كمخرج مسرحي، على الرغم من نجاحه في هذا المجال. وقال أحد أعضاء كيبوتس عين حارود إن استخدام ابن فيليتسيا لانغر مثله مثل استخدام ابن ياسر عرفات.

في الجامعة رشّحت نفسي لأكون ممثّلة الصف وانتخبت لذلك. وقد رشّح نفسه في مقابلي عضو في حزب ماباي [الحزب الحاكم آنذاك]، ومع أنه كانت بيننا نقاشات حادّة، وحتى خصومات، فإنه لم يكن فيها خبث. وبعد أعوام، عندما كنا نتقابل في المحاكم، كان دائما يجد كلمة طيبة يقولها لي. وفي لقائنا الأخير تبادلنا الذكريات، ومن بينها ذكريات عن إريك شارون، الذي كان يغشّ في الامتحانات من دون حياء.

كان تمثيل الصف مقترنا بنضالات من أجل تحسين شروط الدراسة، ومراعاة ظروف الطلاب وما شابه ذلك. وأعلنّا الإضراب مرة احتجاجا على أنظمة صارمة بشكل خاصّ فيما يتعلق بمادة أصول المحاكمات المدنية، وتمّ تعديلها في تلك الفترة. كان مدرّس هذه المادة قاضي المحكمة العليا، يوئيل زوسمان، خبيرا معروفا جيّدا في هذا المجال، وكان الممرّن [المساعد] قاضي المحكمة العليا حاليا، شلومو ليفين. وخلافا لما كان عليه الأمر في كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس، وضع القاضي زوسمان أنظمة يتعيّن بموجبها على الطالب أن يحصّل عددا معيّنا من النقاط في كل فصل دراسيّ كي يحقّ له التقدم لامتحانات

نهاية السنة. وقد تضرر من هذه الأنظمة بشكل خاص الطلاب العاملون الذين لم يكن في استطاعتهم تلبية متطلباتها.

وقابلت القاضي زوسمان وعرضت أمامه وجهة نظر الطلاب؛ قلت إن هناك أشخاصا كبارا في السن لن يتمكّنوا من مواصلة الدراسة بسبب هذه الأنظمة وطلبت إلغاءها أو إدخال تسهيلات عليها. وضربت مثلا طالبا كبير السن، يعمل، ويصل يوميا على دراجته مباشرة من مكان عمله، وقلت أنه يجب مساعدة مثل هذا الشخص على استكمال دراسته. وأصرّ القاضي زوسمان على رأيه ورفض جميع المطالب بحجة أنه ملزم بالمحافظة على المستوى. وكان مقتنعا أنه لن تحدث كارثة إذا سقط شخص ما في الامتحان وأعاده، حتى ولو خسر عاما. وحاولت عبثا أن أقنعه مكررة أن المعنيّين أناس إمكاناتهم المادية ضئيلة، وأن عاما آخر بالنسبة إليهم يُعرّض استمرارهم في الدراسة للخطر. إني لم أتخلَّ إلى الآن عن إيماني بأنه من الممكن الوصول إلى قلوب البشر كي لا يبقوا غير مبالين بضائقة الآخرين، لكن في تلك المقابلة فشلت فشلا ذريعا.

وعندما أخبرت الطلاب رفض القاضي زوسمان المطلق الاستجابة لمطلبهم ثارت ثائرتهم جميعا وأعلنوا الإضراب عن الدراسة. وقد ترك القاضي، الذي أحسّ بجرح عميق نفذ إلى غور أعماقه، الجامعة غاضبا قبل نهاية العام الدراسي. ومازحني الجميع قائلين أنه إذا حدث وترافعت ذات يوم أمامه في المحكمة العليا، فسوف تكون في سجلّي عنده نقطة سوداء.

هل أدّى إعلان الإضراب إلى تسجيل نقطة سوداء في سجلّي لديه؟ ذلك ما لن أعرفه إلى الأبد. وعلى أية حال، كان ظهوري في المحكمة العليا أمام المرحوم القاضي يوئيل زوسمان دائما بالنسبة إليّ أمرا مرهقا نفسيا. كنت أقف في الأسفل، أتلقى ملاحظاته اللاذعة، فيما هو جالس في الأعلى [على المنصة] مع زملائه. ونظرا لكوني إنسانة شديدة الحساسية، لاحظت غير مرّة على وجوه زملائي المحامين ابتسامة الشماتة، عندما كنت أعجز عن الردّ على حضرة القاضي، خوفا من أن يتهمني بتحقير المحكمة.

لم يكن اختياري دراسة المحاماة مصادفة، كما لم ينبع ذلك فقط من كون المحاماة مهنة أبي وجرى إعدادي لها في بولونيا. فقد كنت أحبّ الأدب أيضا وأُعددت له. وإنما نبع اختياري من التفكير في أني في هذه المهنة أستطيع تحقيق رغبتي في مساعدة الآخرين، والدفاع عن الضعفاء والمضطهدين والفقراء. وعندما تحدّثت عن ذلك مع زملائي ابتسموا متشككين، لكني عرفت أنّ هذه المهنة لن تكون أبدا بالنسبة اليّ وسيلة لتحقيق منفعة خاصة.

هذا الحسّ الداخلي ساعدني وتعلمت بفضله الاستغناء عن كثير من التسليات والمناسبات الاجتماعية. ولم يكن لديّ الحماسة التي اتسمت بها دراستي الثانوية. لم يكن ذلك

سوى عمل شاقّ تقوم به امرأة منهكة، ما يعزّيها هو أن كل فصل دراسي آخر يقرّبها من النهاية المنشودة.

ومع ذلك، كانت هناك دروس استمتعت بها بشكل خاص، مثل دروس د. بوعاز شخيبيتص في التعبير في الكتابة. وقد أكسبني معرفة باللغة العبرية، وأنا شاكرة له ذلك، مع أني لم أنجح دائما في التمسك بقواعدها العامة المتشدّدة. كما وجدت في د. أفنير شاكي، الذي تثير اليوم نشاطاته السياسية غضبي، معلما ممتازا واستمتعت بدروسه في القانون الدولي الخاص. وسحرتني محاضرات القاضي المرحوم زئيف تسلتنر في قوانين العقود، التي امتازت بحسّ الفكاهة وتوقّد الذهن. وقد اعتاد هذا القاضي أن يقول لنا إنّ المحكمة العليا، بصفتها المحكمة العليا للعدل، هي الزاوية المضيئة في القانون الإسرائيلي. ولم أعرف وقتئذ أني سأكون من الأوائل، وربما الأولى، في توجيه المشتكين الحائرين والضعفاء من المناطق [المحتلة] إليها، وأنها في معظم الحالات ردّتهم خائبين.

الثغرة الكبرى في ثقافتي كانت في القانون العبري، حيث إني لم أدرس التوراة أبدا. لكن هنا وضعت نصب عيني تحدّيا: هذه المادة بالذات سأدرسها جيدا. وسجلت اسمي في حلقة دراسية للقانون العبري وحصلت على علامة جيّدة. وهكذا سدَدْت قليلا من الفجوة في هذا المجال، الذي ما زال يفتنني إلى اليوم. وكنت من الطلبة القلائل الذين درسوا اللغة اللاتينية مادة اختيارية. وسرّ ذلك المعلمة، التي كانت سيّدة كبيرة في السن، من إيطاليا، واستمتعنا معا بتفحص قواعد هذه اللغة. وذكّرتني هذه الدروس بأبـي المحبوب، الذي أدين له بحبّ هذه اللغة. واعتدت في أعوام لاحقة أن أقتبس في المحكمة العليا أقوالا لاتينية مأثورة في حقل القانون. وكنت أفعل ذلك فقط أمام ممثلي الادّعاء العام الذين اتسموا بموقف غير ودّي تجاهي. وجنّبت الآخرين ذلك، لأنهم كلّهم تقريبا لم يكونوا ليفهموا معناها.

من المادتين اللتين كان عليّ الاختيار بينهما ــ الطب الشرعي والقانون العسكري ــ اخترت الأولى. ولم أكن أعرف أنني سأحتاج في المستقبل إلى القانون العسكري أكثر من أي شيء آخر. وبالنسبة إلى الطب الشرعي، أدركت بسرعة أني لست قادرة على النظر إلى الشرائح المجهرية والجثث في مختلف الوضعيات والحالات، واستعنت من أجل اجتياز الامتحان بدفاتر زملائي. كما لم أكن أعرف ما ينتظرني بهذا الخصوص، وأن مع بداية الانتفاضة في المناطق [المحتلة] سيتوجب عليّ التخصص في تفحّص ظروف موت أشخاص على يد قوّاتنا.

في العام الدراسي الخامس بدأت التخصص في مكتب المحامي متسغر. ولأول مرة مارست أعمالا قانونية فعلية، في جميع المجالات تقريبا، ما عدا القانون الجنائيّ، الذي كان بالذات يهمّني جدا. تعرفت إلى المحكمة الحاخامية وإلى دعاوى الطلاق، وأعددت مرافعات

نهائية وسررت بالتقدير الذي حظيت به على مقدرتي. لكن المسحوقين والمضطهدين الذين تشوّقت للدفاع عنهم لم أشاهدهم في مكتبه. وقد تعرّفت إليهم في العام الثاني لتخصصي في مكتب المحامي روديتي: متظاهرين عرب، وسكان عرب مقيمين [في غير مكان سكنهم] من دون إذن من الحكم العسكري، وفتيان دُفعوا إلى الجريمة بسبب ظروفهم. وبدأت أكتب قصصا عن هؤلاء الناس، ومن خلال ذلك تعزّز اقتناعي بأن رسالتي هي الدفاع عنهم. ومن بينهم تولّيت قضية صبي له عدة ملفات في الشرطة، وكان جرمه هذه المرة أنه سرق قطعة حلوى من حانوت. ولا أزال أذكر عينيه، وخوفه من أبيه، وقامته المحنية أمام القاضي. وجفل مني أيضا، على عادة جميع الأولاد التعساء. وحاولت أن أتحدث مع أبيه وأن أهدئه قليلا، مقلّلة من خطورة الجرم. وقد رأيت الولد خائفا من أبيه أكثر من خوفه من القاضي. ولا أعرف إن كنت نجحت في ذلك، وما أعرفه فقط هو أن هذا الولد فتح أمامي نافذة على عالم من التعاسة في البلد، عالم لم أكن أعرفه من قبل. «لو كنت طبيبة لكنت متّ مع كل مريض»، اعتاد زوجي أن يقول لي. لقد كتب رومان غاري عن نفسه في كتابه «الكلب الأبيض»، إنه أنانيّ لدرجة أنه قادر على التماثل مع الإنسانية المعذّبة بأسرها وأن جراح الآخرين تؤلمه. ولا أعتقد أن هذا الوصف ينطبق عليّ، ويبدو لي أن غاري صوّر نفسه هكذا من قبيل التواضع. وما يشغلني بالذات هو الجانب العملي، كيف أخفف من معاناة التعساء، وعندما أنجح في ذلك، يتعزّز لديّ الوعي بأنّ الكفاح يعطي ثمرته. وربما كنت أشبه، قليلا، صياد همنغواي العجوز في «الشيخ والبحر»، الذي اصطاد سمكة حياته وخسرها في المعركة مع سمك القرش. لقد بقي من السمكة هيكلها العظمي فقط، لكنّ الصياد عرف أنه أثبت لسمك القرش أن قوّته ما زالت في متنه، وأن خسارة معركة ليست خسارة الحرب وسوف يعاود الخروج إلى البحر.

أبواب مغلقة

انقضت خمسة أعوام وانقضت معها فترة من حياتي. الشهادة داخل إطار وصورة طلاب الصف أيضا. في الصورة خرّيجون، أصبح عدد منهم محامين مشهورين وأغنياء. ولم يتحقق هذا المزيج في حالتي، لكن كما هو شأن الناس دائما، كثيرون لا يُصدّقون ذلك.

في نهاية عامين من التخصص حان وقت الامتحان. جلست أمام الممتحنين، وانهمرت عليّ الأسئلة واحدا تلو الآخر، وعلى الرغم من مخاوفي، لم أرتبك. وفي المساء عندما أعلنت النتائج، اتضح أن أحد زملائي في المجموعة الدراسية رسب في الامتحان. وتشاورت مع زملائي بخصوص ما يمكن عمله، واقترحت أن أدخل إلى القاعة بصفتي ممثلة الصف وزميلة الطالب في المجموعة، وأحاول استعطاف الممتحنين. وقال أحدهم إن هذا ليس أمرا معقولا، كما أنه لن يفيد، فيما قال آخرون، مثلي، إننا لن نخسر شيئا. لاحقا فقط أسرّوا في أذني متسائلين بدهشة، كيف تجرّأت على فعل ذلك، وقالوا أنهم كانوا متأكدين من أن الممتحنين سيلقون بي إلى خارج القاعة. كلا، إنهم لم يُلقوا بي خارجا، لكن دخولي سبّب لهم صدمة معيّنة، وكذلك محاولتي أن أشرح لهم أننا درسنا سوية، وأن الطالب متمكن من المادة ومن المحتمل ببساطة أنه انفعل أكثر من اللازم. واستمعوا إليّ بتهذيب، لكنّهم أعلنوا أنهم لن يغيروا قرارهم. واجتاز الزميل الامتحان بنجاح في المرة التالية، وأصبح فيما بعد محاميا مشهورا.

في البيت، انتظرني زوجي، وأمّي والابن، وعلى الباب لافتة معلقة مكتوب عليها: «مبروك!» تبادلنا الأنخاب، وشعرت كما لو أني نجحت في إزاحة الحجر الأخير، الأثقل، من طريقي إلى الهدف. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر تمت الإجراءات المعتادة لقبولي في نقابة المحامين، وارتديت ثوب المحاماة لأول مرة. وخُتم ذلك بوجبة احتفالية في مطعم.

مسلّحة بالشهادة، تشنجّعني مباركة الزملاء والأصدقاء، شرعت في البحث عن عمل. شاركت في اختبارات وفي مسابقات للحصول على عمل، لكنني لم أُقبل في أي مكان. وشيئا فشيئا أدركت أنه حتى في مهنة حرّة كالمحاماة، فإن المكارثية موجودة. وكان أوضح مثال على ذلك في سلطة الموانىء، بعد كل الغربلة التي قام بها الجهاز الإداري اجتزت امتحان القبول كمستشارة قانونية. وما أن مضت بضعة أيام حتى تلقيت رسالة مهذبة، جاء فيها أن شخصا آخر غيري، فاز في المسابقة قبلي، حصل على الوظيفة. وبعد واحد وعشرين عاما عندما كنت في مكتب المستشار القانوني في غزّة، توجّه إلي أحد المدّعين العامّين، وهو ضابط احتياط

وقال: «أنا أعرفك منذ فترة طويلة، لكنك بالتأكيد لا تتذكريني.» وأضاف: «في سنة ١٩٦٥ كنتُ وإياك بين الذين أُجريت المقابلة معهم في سلطة الموانىء. لقد فزت أنت وقتئذ بالوظيفة، لكني أنا الذي حصلت عليها. ألمحوا إليّ أنه توجد مشكلة ما بالنسبة إليك.» وسألته: «كيف شعرت في وظيفة سلبوها من شخص آخر؟» وأجاب أنه أراد غير مرة خلال هذه الأعوام أن يخابرني هاتفيا. وقلت له إن سلطة الموانىء صنعت لي معروفا. لقد علّمتني درسا صارخا في نمط الديمقراطية في بلدنا.

وبدأت في البحث عن وظيفة في مكاتب المحاماة الخاصة، هنا أيضا لم يكن حظي أفضل. ومرّت عليّ لحظات كنت أفقد فيها صوابي، كما لو كنت أقف أمام حائط مسدود. ولم يكن زوجي يشاركني الرأي في أن السبب في رفضي يعود لأسباب سياسية، وكان يعتقد أن السبب راجع للانكماش الاقتصادي وأنه يجب عليّ مواصلة البحث.

وأنا مدينة بالشكر لمحام معروف في تل أبيب طلبت عملا عنده، أولا لصراحته، وثانيا لأنه قدّم لي الدليل على أن إحساسي لم يخدعني. فقد قال لي بمنتهى الصراحة أن سبب رفضه طلبي ليس مهنيا وليس اقتصاديا، فقد سمع عنّي كلاما حسنا، لكن آرائي السياسية ونشاطاتي يحتمل أن تنفّر زبائنه ـ الكيبوتسات وغيرها. وقال أنه متأكد من أن المحامين الآخرين رفضوا طلبي أيضا للسبب نفسه، إنّما لم يكن مريحا لهم أن يقولوا ذلك.

وهكذا اتضح لي نهائيا أني لن أُقبل في هذه النقابة المغلقة كمحامية مأجورة وأنه ينبغي عليّ أن أغيّر اتجاهي وعلى الفور. وبعد أعوام كثيرة اكتملت هذه الدائرة أيضا، عندما أخبرني مدير أحد السجون أنه عمل في سنة ١٩٦٥ في الاستخبارات المدنية، وأنه كلف بجمع معلومات عن فيليتسيا لانغر.

وفي الطريق إلى مكتب مستقل ـ نوع من الشراكة مع المحاميين آلون وفوغل، اللذين سأذكرهما دائما كزميلين مخلصين ـ مررت بتجربة واحدة على الأقل جديرة بالذكر. وعززت هذه التجربة اقتناعي بأني لا أستطيع أن أتولى الدفاع عمّن يبدو مدانا في نظري. كنت موافقة على المبدأ العام، أنه من حق أي إنسان أن يمثّله محام في المحكمة، لكني عرفت أني لا أستطيع القيام بواجبي، من دون أن أكون مقتنعة بما أفعله. كنت أتعاون وقتها مع محام لم يفرض على نفسه الالتزام بذلك، شأنه شأن معظم زملائي. وأحال إليّ قضية كان يتعين عليّ فيها أن أمثل شخصا رفض أن يدفع نفقة لزوجته، لأسباب مختلفة، عجيبة، لم يبدُ لي واحد منها معقولا. ورفضت تولّي القضية، لدهشة المحامي، الذي كان يعرف كم كنت محتاجة إلى كل قرش. وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير في تعاوني هذا قضية قوّاد كان يتعينّ علي أن أمثّله. أخذت الملف إلى المنزل، ودرست الشهادات، وتبينّ لي أنه نمط إنسان

حقير يعيش من أرباح المومسات، يضربهن ويستغلهن استغلالا فاضحا. وعندما قلت لزميلي إنني لا أستطيع أن أمثل هذا الشخص، تطلع إليّ بدهشة وقال من أجل أن يطيّب خاطري: «إنه إنسان طيب، وتقدُّمي جدا في آرائه، رجل يساري حقا.» وقلت له باختصار وفي منتهى الوضوح ما هو رأيي في زبونه «التقدمي» وفيمن هو مستعد للدفاع عنه أيضا.

وفي وقت لاحق، في المنزل، شرحت لزوجي أنه على الرغم من أعوام الدراسة الطويلة والجهود التي بذلتها لأجد مكانا مناسبا لي لا أستطيع أن أكذب على نفسي. وعندئذ قررنا في النهاية البحث عن مكتب مع شريك، لأنه في ضوء وضعي لم يكن في وسعي تحمّل المصاريف وحدي. وهكذا وجدنا المحامين من تل أبيب اللذين ورد ذكرهما أعلاه. وأوصينا على لافتتين أنيقتين، علقنا إحداهما على المدخل والثانية على واجهة المبنى. وهنا استخدمت للمرة الأولى اسمي، كما يظهر في بطاقة الهوية الشخصية: فيليتسيا لا بولا، كما اعتاد أقربائي ومعارفي أن يدعوني. وتمكّنت في العامين التاليين، على الأقل من حين لآخر، من الدفاع عن أشخاص ضعفاء: عن متظاهرين ضد الحكم العسكري، وعن عاطلين عن العمل، وعن مشاركين في «تجمعات غير قانونية»، وعن نساء هضمت حقوقهن.

كانت تلك الفترة فترة ركود اقتصادي وكان دخلي متواضعا جدا، لكني كنت سعيدة لاستطاعتي تسديد نفقات المكتب. وكانت مراعاتي لزبائني، فيما يتعلق بأتعابي، مبالغا فيها آنذاك، وظلت كذلك. ومن الواضح أنه كان دائما هناك من استغل هذا. وأذكر أنه في أعوام عملي الأولى، عندما مثلت متظاهرين من إحدى قرى المثلث، تقدم مني واحد منهم وقال بعد انتهاء المحاكمة أنه لم يبق في جيبه قرش واحد وأنه يتوجّب عليه شراء طعام لأولاده. وطلب مني قرضا، ووعد بردّه خلال أسبوع. وأخرجت من محفظتي عشر ليرات وقدّمتها له. ومرت عشرة أيام، ولم يظهر الرجل، وجاء إلى مكتبي بدلا منه أحد وجهاء القرية ومعه النقود. واعتذر لي وقال أنه كان ينبغي علي ألاّ أقرضه شيئا، لأنه بدّد النقود على أوراق اليانصيب. «أرجو المعذرة»، قال، «أنت محامية، ويجب ألاّ تصدقي كل ما يقال لك.» لكنّي لم أنجح أبدا في اتّباع هذا المبدأ.

في تلك الفترة، أدركت أيضا أن قدراتي المهنية، ومواهبي العقلية وحتى قواي الجسدية، تخونني عندما أتولى أمرا ليس لديّ دافع للقيام به. وذكّرني زوجي غير مرّة أني كنت أرفض، بسبب تعبي، أن أنجز في ساعات المساء عقدا أو وصيّة، فيما اعتدت أن أعمل في أعوام لاحقة ثماني عشرة ساعة في اليوم. وفي كل مرة كنا نصعد فيها إلى الطائرة لقضاء إجازة في الخارج، كانت تخونني قواي الجسدية. وحدث غير مرّة أن شعرت في أثناء تجوّلنا في مدن أوروبا بالانهيار من فرط التعب، وعندئذ كنت أسمع زوجي يقول: «اصمدي بضع خطوات أُخرى، تخيلي أننا سنجد هناك، في أعلى الشارع، سجنا ينبغي عليك الوصول إليه.» وعندما

كنت لا أجيب، كان يقول: «أنا أيضا لي حق عليك، وليس الفلسطينيون فقط.» ودلّت ردات فعله المريرة هذه على أنه، على الرغم من كل حبّه لي، كان من الصعب عليه أن يفهمني ومن الأصعب أكثر أن يقبل نمط حياتي. وفي الحقيقة، ما العجب في أنه كان يضيق ذرعا بهذه التضحية المستمرة بكل ما هو شخصي وخاص على مذبح عملي؟

ستار أحمر

أُطلق على الأسابيع التي سبقت يوم ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ اسم فترة الانتظار. انتظار إشارة بدء المعركة.

لقد استُغل إغلاق مضائق تيران، الممر الدولي، من قِبَل المصريين حجّة لبدء الحرب، بل اعتبر ذريعة حرب أيضا. وانضافت إليه التبجحات الحربية للقادة العرب، التي خدمت الخطط الحربية للحكومة عندنا. وما وعد بن ــ غوريون الشعب به في السابق، كان على وشك أن ينفذ الآن، إنما هذه المرة، خلافا للسابق، كان الأميركيون معنا، وقد أملوا في إسقاط النظامين في مصر وسوريا، وتحويلهما إلى بلدين مؤيّدين لأميركا. وإفادة المتهم هي بمثابة مئة شاهد. وقد كتب حاييم هيرتسوغ، رئيس الدولة حاليا، وكان وقتئذ معلقا عسكريا في الإذاعة، وبعد ذلك أول حاكم للضفة الغربية، في تقديمه لألبوم النصر: «لقد تغيّرت خريطة الشرق الأوسط بين عشية وضحاها تغيّرا جذريا بمساعدة الجيش الإسرائيلي، فيما كانت الثروات النفطية في الخليج الفارسي قبل ذلك معرّضة للخطر، والاتحاد السوفياتي حاصلا على موطىء قدم في سوريا واليمن ومصر، والغرب واقفا من دون خطة واضحة تدلّ على فكر بعيد المدى. ولولا أن الجيش الإسرائيلي شن الحرب في حزيران/يونيو ١٩٦٧، لكان الشرق الأوسط بأسره، وآسيا الغربية والجزء الأكبر من القارة الأميركية أيضا وقعت تحت النفوذ السوفياتي. اللعبة لم تكن متعلقة بإسرائيل، إنما بالسيطرة على الجزء المهمّ من العالم.» ومعنى ذلك، بالنسبة إلى الامّهات والآباء الذين ثكلوا أبناءهم، أنه ينبغي عليهم أن يجدوا العزاء في أن أبناءهم قدّموا ضحايا على مذبح تغيير خريطة العالم.

في فترة الانتظار كان هناك إجماع قوميّ [على الحرب]، باستثناء حزب راكح، الذي حذّر من أن الحرب ستكون كارثة على إسرائيل. وتألفت عشية الحرب حكومة وحدة وطنية. وفي الخامس من حزيران/يونيو سمعت في غرفة العمليات كلمة السر «ستار أحمر»، وتحرّكت الجيوش. وبدأت الحرب المسماة «حرب الأيام الستة»، ولم تنتهِ حتى يومنا هذا. في ٦/٥ جرى نقاش في الكنيست بشأن تمويل الحرب. ودعا أعضاء الكنيست من جميع الكتل، باستثناء الشيوعيين، إلى القتال حتى النصر. وقوطع خطاب مئير فيلنر الذي كان المتحدث الوحيد ضد الحرب، وسانده توفيق طوبي بصيحات التأييد، من قبل أعضاء الكنيست مرارا وتكرارا. واستند الخطاب إلى التجربة التاريخية، بأنه ليس في مقدور الحرب أن تحل مسألة مختلفا عليها، وأن الحل يمكن التوصل إليه فقط بطرق سلمية، على أساس الاعتراف المتبادل

بحقوق الشعب الإسرائيلي والشعب العربي الفلسطيني. ووردت في خطابه عبارة أكدت الأعوام صحتها بقوّة محكمة: «لا يستطيع أيّ عدوّ أن يلحق ضررا بدولة إسرائيل أكثر من الحكومة الحاليّة التي قررت شن الحرب.»

فاجأني الإعلان عن بدء الحرب وأنا في طريقي إلى مكتبي في تل أبيب. كنت أجلس في السيارة بجانب زوجي، عندما بثّت الإذاعة بيان الناطق العسكري الخطير. وبعد ذلك مباشرة بدأ بث الأناشيد الحماسية، كما كان عليه الحال في سنة ١٩٥٦. وفي فورة غضب صرخت قائلة إننا بدأنا حربا مرّة أُخرى، وإن هذه جريمة سوف ندفع ثمنها. وذعر زوجي من ردّة فعلي، وحاول تهدئتي ونجح تقريبا، عندما سمعنا فجأة على موجات الأثير الأغنية عن المدمرات التي ستنقل تفاحا غدا.

وأعقب ذلك أيام الحرب المصوّرة، وشاهدنا في الصحف صور الجنود المصريين الذين كان يجرّون أقدامهم في سيناء، بعد أن صدر الأمر بعدم أسرهم؛ وشاهدنا جثث الميتين عَطَشا وسط الرمال، والتي أصبحت هدفا مرغوبا للسيّاح.

والتحق زوجي وشميلك بالجيش. ومرضت سالا في تلك الفترة، وشلّها القلق على شميلك. قالت أنه بعد أن نجا بسلام من ستالينغراد ومن حرب سيناء، فإنها تخشى الآن الأسوأ. وحاولت أن أرفع معنوياتها، وأن أساعدها في الطبخ، لكنّي في داخلي كنت أخشى من أنه إذا حدث شيء لشميلك، فإنها لن تستطيع تحمّل ذلك.

وكان ميخائيل، الذي أصبح عمره أربعة عشر عاما يتجوّل حاملا راديو ترانزستور، مصغيا إلى كل خبر وتعليق. وسررت بأنه كان لا يزال صغيرا، ولم أكن أعرف أن نصيبه لن يكون أفضل عندما ستنشب الحرب الصاعقة التالية. وتعالت من منازل الجيران أصوات الفرح لاحتلال غزة، واحتلال القدس، وشرم الشيخ، والهضبة السورية. وحتى «هاعولام هازيه» نشرت مقالا يدعو إلى احتلال دمشق. وجرف سيل النشوة الجميع، ورافق الابتهاج ببيرل هاربور المصرية وصف سلاح الجو، الذي لم يوفّر هذه المرة ضواحي القاهرة، وكان أشبه بثور هائج في فيلم «كيف احتُلّ الغرب»، يدوس على كل شيء ويخرّب كل شيء. وولّدت أغنية «أورشليم الذهبية» نشوة جماعية.

وعاد زوجي إلى البيت. لم يكن في الجبهة المصرية لكنه مرَّ بتجارب النصر الكبير، عندما أخبره عدد من الجنود، الذين كانوا قبل ذلك يرتجفون خوفا، أنهم يترقبون بشوق مجيء الأسرى، لكي «يجعلوهم فُرجة». وقال لهم زوجي أنهم قذرون وجبناء، وأيّده قائده في ذلك. وعاد شميلك من الجبهة في سيناء غارقا في كآبة عميقة. وامّحت ابتسامته الطيبة، الساخرة قليلا، عن شفتيه. وفي لحظات الانفتاح القليلة، حدثني عن جحيم سيناء، وعن الجنود المصريين الذين كانوا يتوسلون للحصول على قطرة ماء، وعن الجثث المحروقة. وكان

التغير الذي طرأ عليه مخيفا، وعندما قلت له أنه محظور علينا أن نيأس، وأنه يجب أن نفكر كيف نشرح للناس أن ما جرى هو كارثة علينا، صرفني بنفاد صبر: «هذا لن يفيد، خسارة أن تبذلي أيّ مجهود.» بعد أن فقدناه فقط، قالت لي سالا إن هذه الحرب حطمت روحه تماما. قال لها بجزم أنه لم يعد يستطيع العيش في هذا البلد. ولم يقل لنا ذلك، لأنه كان يعرف أن رأينا هو أن مكاننا هنا، إن لخير أو لشر، وأنّ علينا أن نكافح من أجل التغيير.

وأنا أيضا طرأ عليّ تغيير. أصبحت أشكو من توتّر دائم، وكما كان الأمر بالنسبة إلي دائما، عندما كان الأمر يتعلق بأعمال تتسم بالقسوة، وبمعاناة وعذاب، لم أكن أستطيع الفصل بين العام والخاص. بعد انتهاء المعارك هدم الجيش قرى يالو وبيت نوبا وعمواس في منطقة اللطرون، وطرد سكانها من دون أن يسمح لهم بأخذ ممتلكاتهم. ولم يبقَ في هذه القرى حجر على حجر. وقد أدركت معنى ذلك حقيقة عندما شاهدت الموقع الذي كانت تقوم عليه القرى؛ تدمير شامل لم يقدم عليه حتى الرومانيون، الذين تركوا لنا على الأقل جدارا واحدا... وكان ينتظر قلقيلية مصير مشابه، لكن الهدم أُوقف بفضل ضغط الرأي العام. اللاجئون الذين حاولوا العودة إلى بيوتهم دفعوا حياتهم ثمنا لذلك. اصطبغت مياه نهر الأردن بدمائهم. كلمات برونوس من بلاد الغال، فاتح روما، في القرن السادس قبل الميلاد، الذي قال: «ويل للمهزومين»، رنّت أصداؤها في أذني. وكتبت في الكتاب الأول الذي صدر لي، بعد صدمة حرب يوم الغفران، مستوحية قول برونوس، «ويل للمنتصرين».

وظهرت مشاهد الأسرى المهانين وسكرة المنتشين بالنصر أيضا على شاشات السينما في الفقرات الأخبارية التي تسبق العرض الرئيسي. وحدث غير مرة أن فقدت السيطرة على أعصابي وانفجرت صائحة: «يا للعار!» «يا للقذارة!» وكان زوجي يتذمّر شاكيا: «ماذا تريدين؟ أن يعتدوا علينا؟ أم أنك تريدين امتحان رجولتي؟» وفي النهاية توقفت عن الذهاب إلى السينما، لأنه لم يكن مستعدا للتنازل عن الفقرات الأخبارية، وأنا لم أكن قادرة على تحمّلها.

لقد وصف ليفي إشكول المناطق [المحتلة] بأنها «مهر مدهش» لكن العروس الكارهة، سكان المناطق، رفضت عقد القران وكان من الضروري ترويضها بأي ثمن. ومن أجل ذلك تذرّعت سلطات الاحتلال بثوب القانون، في هيئة مناشير وأوامر وتعيينات في جميع المجالات. وسمعنا عن ساعات منع تجوّل طويلة، وعن محاكمات عسكرية بدأت لتوها. وروى لنا أصدقاء، كان لهم أقارب في المناطق [المحتلة]، عن اعتقالات عشوائية واعتداءات على السكان. وواصلت عملي في مكتبي في تل أبيب، لكن أفكاري سرحت إلى هناك. وأعلن المحامون العرب الإضراب عن العمل، وقاطعوا المحاكم العسكرية، ولم يوجد من يمثّل المتهمين الفلسطينيين أو أنه عُيِّن لهم محامون من قبل المحكمة. وحكى لي ميخائيل أن هناك

شابا يتجوّل في الحي مع كلب وُولف كبير يطلقه على القطط، وخاصة على صغارها العاجزة عن التصرف. وتذكرت «الفاشيّ»، بطل رواية ألبرتو مورافيا، الذي بدأ في صغره بإتلاف الزهور بعصاه، ثم صار يقتل السحالي بتلذّذ ساديّ، وبعد ذلك قتل قطا. وذات يوم، بينها كنت في طريقي إلى البقال، صادفت الشاب وشاهدته بأمّ عيني وهو يحرض الكلب على مهاجمة القطط. وبدأت أصرخ عليه. وتمتم بكلام غير مفهوم وأسرع بمغادرة المكان. وعدت إلى المنزل وأنا أشعر بشيء من الانفراج النفسي. وإن كان في الإمكان تحديد نقطة زمنية لقراري بأنه ينبغي عليّ القيام بشيء فِعليّ، فإنها تقع في ذلك المساء في خريف ١٩٦٧.

قبل عامين وجّه إليّ سؤال قصير ومباشر في مقابلة هاتفية أجرتها معي صحيفة «حداشوت» بمناسبة عيد الاستقلال: «ما هو حب الوطن بالنسبة إليك، فيليتسيا لانغر؟» ومن دون أن أفكر ولو لثانية واحدة، أجبت «حب الوطن بالنسبة إليّ هو كره الاحتلال.»

«القلب الذي تعب من الكره/لن يتعلّم المحبة.» كتب نكراسوف.

خطوات أولى

كان شتاء سنة ١٩٦٧ قاسيا، وكأنما أرادت الطبيعة أن تزيد في وطأة الكارثة التي حلت بسكان المناطق المحتلة.

كانت الحياة بين رامات غان والقدس، حيث فتحت مكتبي الجديد، مقترنة بسفرات يومية تقريبا. وقد اعتقدت وقتئذ، مثل كثيرين غيري، أن فترة الاحتلال لن تطول أكثر من فترة قيام «مملكة إسرائيل الثالثة». ولم يكن في ضم القدس أيضا، خلافا للقانون الدولي الذي يحظر بوضوح اكتساب الأراضي بالقوة، ما هزّ تفاؤلي بخصوص الأمر. وأخبرني أحد معارفي الجدد في القدس، في تلك الفترة، وهو وزير سابق في الحكومة الأردنية [من أصل فلسطيني] طرد في هذه الأثناء، أنه في حديث له مع أحد المسؤولين في الحكم الجديد قال للمسؤول إن الوضع لا يمكن أن يستمرّ فترة طويلة، لأن إسرائيل أشبه بحيّة صغيرة بلعت حيّة كبيرة. وقد ابتسم المسؤول الإسرائيلي بتهذيب، لكنّه قال إنّ هذا الوصف لا ينطبق على الموصوف. وقد برهنت الأعوام التي انقضت منذ ذلك الوقت أن الفلسطيني صدق في كلامه، لكنّه لم يقدّر الوقت اللازم لحدوث ذلك بشكل صحيح.

ويحقّ لي الآن أن أسأل نفسي، ماذا كنت سأفعل لو عرفت المدّة التي حكم عليّ بها آنذاك، في خريفي الأول في القدس، وفي الخليل، وفي رام الله، وفي نابلس وغزّة؛ هل كنت سألتمس عفوا، أو على الأقلّ إعفائي من ثلث المدّة؟... وعندما أتطلع إلى الماضي بمرآة الحاضر، أعرف اليوم أيضا أنني كنت سأختار ثانية الطريق نفسه الذي اخترت في سنة ١٩٦٧.

بداية كان عليّ أن أبرهن لكل ضعاف الإيمان، الشوفينيين من الذكور على اختلاف أنواعهم، الذين تنبأوا بأنه سيكون من الصعب إقناع العرب بالتوجّه إليّ: امرأة، يهودية، إسرائيلية لا تعرف اللغة العربية، خطأ اعتقادهم. وقد حذّروني من أنه في ضوء الآراء المسبقة في هذا المجتمع، فإن النيات الحسنة وحدها ليست كافية.

كان أول من قصدني في الحقيقة إمام، من الأعيان، يلبس طربوشا أحمر. جاء برفقة زوجته، التي جلست بجانبه دون أن تنبس ببنت شفة. ولم يكن علي رافع، الذي كان يتدرب في مكتب المحامي حنا نقارة ويساعدني في تلك الفترة، موجودا في المكتب. وحكى لي الرجل، بالإنكليزية، أن ابنه متهم بأنه عضو في إحدى المنظمات الفلسطينية، وموجود في سجن في الخليل. وفجأة امتلأت عيناه بالدموع. وابتسم ابتسامة باهتة، محاولا التغلب على

مشاعر ضعفه، وقال أن القميص الذي تسلمه من السجن لغسله كان ملوّثا ببقع كبيرة من الدم. وانفجرت الأم بالبكاء. وساد الصمت، ولم أعرف ماذا أقول للوالدين اللذين تسلّما رسالة كهذه عن ابنهما. كنت في تلك اللحظة أمّا فحسب، أمّ ميخائيل. وحدث ما خشيت أن يحدث: انهمرت الدموع غصبا عني من عينيّ، وبدلا من أن أوحي بالثقة وبالقوة والعزم، بكيت معهما. وهكذا جلسنا، ثلاثة أشخاص بالغين، وبكينا على الابن المعذَّب.

عندما رويت لأصدقائي ما حدث في لقائي غير المهني أبدا مع أول زبائن لي، ضحكوا بروحية طيبة. لكن الحقيقة هي أن طريقتي هذه في التصرف مع الناس أزالت الحواجز، كما في اللقاء الأول، وأوجدت الثقة والتقارب الإنساني الضروريّين للطرفين.

نظام الحكم في المناطق [المحتلة] والادعاء العسكري، والسجون، والسلطات والقضاة العسكريون أيضا، والجهات المماثلة في إسرائيل الموكل إليها معالجة شؤون سكان المناطق [المحتلة] ـ كانت مغلقة ومعادية تجاهي، باستثناء بضعة أفراد سميتهم محبّي الشعب اليهودي. وتحسّن الموقف تجاهي مع الوقت أيضا في الجهاز القضائي، لكن في الأعوام الأولى احتجت إلى تعبئة كل قواي النفسية للصمود.

عندما ظهرتُ في الساحة اعتُبرت ظاهرة غريبة ومصدر إزعاج، مع شكاوى لا نهاية لها ومطالبة بفرض رقابة على معاملة الموقوفين، ومع ادعاءات مستقاة من القانون الدولي وإبداء معارضة للاحتلال وأساليبه القمعية. وما هو أخطر من ذلك، حاولت أن أكشف عبر وسائط الإعلام كل ما بدا لي باطلا وغير قانوني. ومن نافل القول إن ذلك كان كالشوكة في حلق الجهاز.

واستخدم ضدي أسلوب لا أعتقد أنه كان منسقا، لكنه كان معتمدا في كل مكان: عرقلة نشاطاتي القانونية قدر الإمكان. وكانت لدى السلطة إمكانيات متنوعة وواسعة في هذا الخصوص. وهكذا، مثلا، كانت مقابلاتي مع الموقوفين في السجون لا يُسمَح بها إلّا بعد طلبات متكرّرة ومعادة، وتأخيرات وجرجرات. ووجّه المدّعون العامّون العسكريون إليّ ملاحظات جارحة، وصعّبوا عليّ مهمة نسخ المادّة المتعلقة بالشهادات. وكدّر عيشي بصفة خاصة واحد منهم، عاد إلى الاختفاء من الحياة العامة بعد خدمته في الخليل. وبالطبع، رددت بحرب شعواء، لكن كل ذلك أنهكني. كان المدّعي العام يحظى بشكل عام بتأييد القاضي. وكان على المتهم أن يفهم التلميح الفجّ بأن محامية الجميعُ ضدّها لا تستطيع أن تفيده في شيء. وكان محققو الشِّين بيت يهمسون في أذنه، «حرصا على مصلحته»، أن فيليتسيا لانغر لن تفعل أكثر من جلب المشاكل له. وذات مرة، عندما أخرجني المدّعي العام المشار إليه أعلاه عن طوري، قلت له: «إنك تتعب نفسك سدى. لديّ نفَس طويل وقوة وإرادة، وأنت وأمثالك سيحلّ غيركم محلكم، أما أنا، فسوف أستمر في البقاء هنا.»

في أعوام الاحتلال الأولى كان هناك قاض في الخليل وفي رام الله، فعل كل ما في وسعه ليجعل ظهوري أمامه عملا شاقا بشكل خاص. وذات مرة، كان البرد في القاعة قارسا، ولم أخلع معطفي، ولبست ثوب المحاماة فوقه. وعلى الرغم من أنني شرحت له أني لا أستطيع القيام بعملي في مثل هذا البرد، فإنه اتخذ قرارا ضدي وأرسله، مرفقا بشكوى، إلى نقابة المحامين. وادّعى قاض آخر، في كلّ مرة وجهت فيها نقدا للنظام، أو لقانون معيّن، أني أتحدث في السياسة وهدّد بإخراجي من القاعة. ومع أنه لم ينفّذ تهديده، فإنه من السهل تخيّل كيف يشعر موقوف، يتصرفون مع محاميه على هذا النحو. وكان هناك قاض في هضبة الجولان هدّد بوضعي رهن الاعتقال، عندما أصررت على موقفي في الدفاع عن زبوني، ضد قسوة الجنود. ومددت معصمي وطلبت منه أن يحيطهما بالقيد إذا شاء ذلك، قائلة: «تفضل، قدّم لي هذه الخدمة.»

وفي إحدى القضايا، عندما تميّز الحكم الذي صدر بقسوته المفرطة ولم ينجح المدّعي العام في إخفاء سروره بذلك، قلت إن «هذا ليس حكما ضد المتهم فقط، بل وضد محاميته.» وطلب القاضي مني أن أسحب كلامي، لكني رفضت، ولم يصرّ على طلبه. وكنت مستعدّة لأن أحاكَم بتهمة تحقير المحكمة ولا أُحرم من قول الحقيقة عن هذه العدالة المشوّهة.

ولا أستطيع إلا أن أذكر، للأسف، أن بعضا من أولئك المحامين الإسرائيليين، الذين رفعهم الاحتلال إلى سدّة القضاء العسكري ـــ والمقصود بذلك مدنيون، ومجنّدون احتياطيون ومحامون في الجيش النظامي ـــ بدا مسرورا جدا بالقيام بهذه المهمة. وكان بينهم من رأى فيّ فريسة سهلة وأراد أن يستعرض من علياء منصته رفعة مقامه. وقد مضت أعوام طويلة منذ ذلك الوقت وما زلت غير قادرة على نسيان ما فعلوه بي. وبمرور الوقت عُيّن أيضا قضاة اتّصفوا بسموّ الروح وبالإنسانية. ومن هؤلاء بركاي، وليفين، وأحيانا داني غواتي أيضا، وفي البداية أمنون سطرنشوف كذلك، الذي عيّن فيها بعد في منصب المدّعي العام العسكري. وأمام هؤلاء وأولئك، كانت الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذا الجهاز هي التسلح بكفاءة مهنية عالية تجعل من الصعب على الذين يريدون إيذائي النجاح في مسعاهم، وكنت أُعِدّ نفسي بدقّة متناهية، وعلى الأقلّ حظيت على ذلك بإطراء في المحاكم.

في أثناء زياراتي للسجون ومكوثي الطويل فيها، اكتسبت عادة التمشي جيئة وذهابا في مساحة ضيقة. واعتدت على فعل ذلك في المنزل أيضا، وخاصة في الأوقات التي لم يكن في وسعي فيها التنزه في العتمة، حرصا على سلامتي الشخصية. وكان زوجي يقول لي: «ها أنت تقومين بنزهة سجنك.» لم يكن يريدني أن أكفّ عن ذلك، إنما كان فقط يشير إلى حقيقة.

زيارتي الأولى للسجن كانت لمقابلة ابن الإمام المذكور أعلاه. كان الطريق المفضي إلى

السجن في الخليل مغطّى بالثلج، وكان هناك ضباب كثيف والسفر في الطريق المتعرج خطرا جدا. وكان قلق الوالدين على ابنهما هو فقط ما حدا بي إلى عدم تأجيل الزيارة. وعندما وصلت، أخيرا، مع شلومو، الموظف في مكتبي، بدأ المدعي العام العسكري يكوّم عقبات أمامي، ولم يتراجع إلّا بعد أن قلت له إني لن أعود من دون أن أرى الموقوف وإني سأتّهمه بإفشال إعداد الزبون للمحاكمة. كان البرد القارس واللامبالاة يلفّان المكان. وكان مصباح نفط صغير يضيء ممر السجن، وعُزي انقطاع الكهرباء والماء إلى العاصفة الثلجية. وأضْفَت عتمة الغَسَق على المكان مظهرا أشدّ كدرا.

وشعرت بنظرات السجانين تدبق بي، وسمعت كلمات «الإطراء» التي وجّهوها لي. كان قدومي إلى السجن يبدو غريبا جدا في نظرهم، إلى حدّ أن أحدهم لم يتمالك نفسه وسأل: «ماذا تفعلين هنا في هذا الثلج؟» وقبل أن أتمكن من الإجابة، قال زميله: «ماذا يمكن ألّا يفعلوا من أجل النقود؟» وقد سمعت ملاحظات كثيرة من هذا النوع بمضي الوقت. فبناء على سلّم القيم التي ثُقّفوا بها، كان التفسير الوحيد لموافقتي على تمثيل الفلسطينيين عموما، وقدومي إلى هذا المكان، بصفة خاصة، الجري وراء المال. وبعد ذلك بستة أعوام سألني سجّان في سجن الرملة، رأى مدى صدمتي من إخراج سليمان النجّاب من السجن تمهيدا لطرده: «هل لا يزال مدينا لك بنقود؟»

مع بدئي العمل شعرت بحاجة ماسّة إلى تسجيل كل ما كان يجري أمام بصري كوثائق. وتحوّل الأمر مع الوقت إلى وجه آخر من وجوه نشاطي المهني. كنت أكتب خلال فترات الاستراحة من المناقشات في المحاكم وفي سيارات الأجرة، وفي ساعات الليل في منزلي. وأصبحت المدوّنات مجلّدات. واستنادا إلى رومان غاري، عندما يكتب المرء عن فظائع الحرب، يتخلّص منها. ولا أستطيع القول إن الكتابة حررتني من الفظائع، لكن منذ لحظة تحوّلها إلى كلمة مكتوبة، يملكها الجميع، وتحيا حياتها الخاصة، كنت أحسّ بانفراج نفسي ما.

«يا لهذا الزمن/الذي أصبح الحديث فيه عن الأشجار جريمة تقريبا/لأنه يعني السكوت عن هذا القدر الكبير من الفظائع!»، كتب برتولت بريخت في قصيدته «إلى الأحفاد» (في ترجمة مردخاي آفي ــ شاؤول). وأنا، التي كنت أحب الأشجار كثيرا، كواقع وكرمز، كنت أرجع دائما إلى الفظائع.

وأشركت أيضا في هذه الفظائع أصدقائي، مع أني شعرت أحيانا أن انشغالي بهذا الموضوع يثقل عليهم فقط. وكان زوجي هو من أبدى دائما اهتماما برواياتي، وبذلك خفف من العبء النفسي الذي كان يثقل عليّ. وبنظرة إلى الخلف بعد كل هذه الأعوام التي تعرفت فيها إلى أشخاص كثيرين، أقدّره اليوم أكثر بسبب ذلك أيضا.

ليس بالزهور

لقد نُسفَ آلاف البيوت منذ أن وقفت في ذلك اليوم من سنة ١٩٦٨ على التلة المشرفة على نابلس بجانب أنقاض منزل حمزة طوقان. كان منزلا جميلا ورحبا، تزيّنه أحواض من الزهور على جانبي الدرج المفضي إليه. وأشار حمزة، الطاعن في السن، إلى أنقاض ما كان قبل بضعة أيام بيته. كانت أحواض الزهور مسحوقة تحت كتل الإسمنت، وهنا وهناك فقط تبرز زهرات لم تذبل بعد. وناح على ما فعلوه به. وحدّقت وصديقي وزميلي المرحوم حنا نقارة غاضبيْن، عاجزيْن، في هذه العقوبة القاسية، على أعمال مخالِفة للقانون نسبتها السلطات إلى ابن طوقان. ولم نتخيل أن المحكمة العليا ستضفي عليها مع الوقت طابعا رسميا.

ولم يكن غضب حنا كغضبي وأسفه كأسفي، لأن الأيدي المخربة كانت أيدي أبناء شعبي. وكنت أشعر بحاجة ماسّة إلى أن أظهر لطوقان أن وجه المخرّبين ليس الوجه الوحيد لشعبي. وهكذا ولد المقال الأول «من يومياتي»، الذي نشر في «زوهديرخ» و«الاتحاد»، تحت العنوان: «إلى أخي، حمزة طوقان». كتبت فيه أنه سيأتي يوم يُبنى فيه لطوقان بيت جديد وستزرع على جانبيه مرة أُخرى زهورا مزدهرة بفيض من الألوان.

وبعد أيام من نشر المقال، فيما كنت عائدة إلى المنزل قبيل المساء، سمعت فجأة صراخا صادرا عن البيت المقابل، ارتفعت حدّته عندما دخلت إلى المنزل: «انظروا إلى هذه النذلة، هذه الخائنة! هذا العربي القذر هو أخ لها! فلتذهبْ إليه في نابلس، نحن لسنا بحاجة إليها هنا!» وخرج الجيران حولنا على صوت الصراخ إلى الشرفات، ومن لم يكن يعرف ما المقصود بكلام الجارة، تلقّى تقريرا منها، وقد علا صراخها، ومن زوجها الذي ساعدها: «إنها تكتب أن هذا المُخرّب من نابلس هو أخوها، ولا تزال تعتبر نفسها يهوديّة!» وخرجت إلى الشرفة مع ميخائيل، الذي كان وجهه أبيض كالكلس. لم أرَ نفسي. لكن وجوه جيراني بدت مشوّهة بكراهية لم أر لها مثيلا من قبل. وحاولت أن أردّ عليهما، لكن كلماتي غُرقت في جوقة اللعنات والصرخات الهستيريّة. «ارحلي عن هذا البيت»، صرّخا، «لن نتحمّل أن تعيشي هنا. ستزرعين لهذا العربي زهـورا؟ ستنمو على قبرك زهور مثل هذه الزهور»، وأشار إلى أحواض الزهور النامية في ساحة منزلي الصغيرة. وكان هناك جيران شاركوا في لعني، وآخرون اكتفوا بالفرجة والاستماع. ولم يتدخل أحد في صالحي.

وفكرت مليّا وتوصلت إلى تقدير للموقف. كان زوجي خارج البلد، وكان عليّ أن أردعهم، وأن أتوجه بسرعة إلى الشرطة، لتقديم شكوى، وطلب الحماية. «كيف سنخرج،

يا أمي؟» سأل ميخائيل، «إنهم سيعتدون عليك». وقلت له: «إنهم لن يجرؤوا على ذلك»، وخرجنا. وكان المرور بين البيوت إلى الشارع أشبه بمرور الجندي المعاقَب في جيش القيصر بين صفّين من الجنود فيها كل واحد يجلده بالسوط. ورافقتنا اللعنات والصرخات حتى وصولنا إلى الشارع.



غزة في السبعينات:
فيليتسيا لانغر واقفة أمام بيت مهدم مع مالكيه

وعدنا من مركز الشرطة برفقة عدد من رجال الشرطة، زاروا الجيران وحذّروهم من إزعاجي ومن التعرّض لي. وبعد ذلك عادوا إليّ وأخبروني أن الجيران قالوا لهم أنهم عاجلا أم آجلا سوف يقتلونني، وكي لا يحدث ذلك، يطلبون مني أن أرحل عن المكان. واستمعت إليهم وهم يتحدثون إليّ بلهجة موضوعية باردة، وأنا أخنق إحساسي بالإهانة، ثم فقدت السيطرة على أعصابي وانفجرت فيهم إلى أن جفَّ حلقي. قلت لهم أنهم حراس القانون، وأن من واجبهم الدفاع عن سلامتي وأمني بصفتي مواطنة، وأنني لن أخرج من هنا، وأن من

مسؤوليتهم ألّا يصيبني أيّ سوء. وعلمت فيما بعد أنه بالفعل جرى تحذير الجيران مرّة أُخرى، بحزم. ولم يتكرر الشغب، لكن هذا لم يكن نهاية القضية. وقّع الجيران على عريضة تطالب برحيلي عن البيت؛ كما طلبوا أيضا من صاحب البقالية المجاورة ألّا يبيعني شيئا، لكنه رفض طلبهم، وانصرفوا مخزيّين. وكانت النتيجة العملية الوحيدة التي استخلصتها من القضية هي ألّا أعود إلى تنمية زهور في ساحة المنزل.

ورافقت كل تحركاتي على امتداد الأعوام نظرات تتوقّد بالكراهية، وكنت أسمع أحيانا فحيح لعناتهم ينساب من بين أسنانهم. وكنت أسير شامخة الرأس بشكل تظاهريّ، على الرغم من أن شيئا في داخلي كان دائما ينقبض. وعندما لم أكن أصادف مجموعة الصبيان المحددة، التي كانت تبصق في اتجاهي كلّما مررت بها، كنت أعتبر أن الحظ يبتسم لي.

وكان الأسوأ من ذلك وضعي مع سائقي سيارات الأجرة في القدس. كان بعضهم يرفض أن ينقلني في سيّارته بأعذار مختلفة. واضطررت لأن أنصب كمائن لهم، كي أثبت أنهم يكذبون بقولهم إن الأمكنة جميعا محجوزة وأقدّم شكوى ضدهم إلى وزارة المواصلات. وظل الأمر كذلك حتى سنة ١٩٧٩، عندما أصبحت قادرة على شراء سيارة.

في سنة ١٩٨٦، اضطررت بسبب ضائقة مالية، إلى بيع سيارتي والعودة إلى استخدام المواصلات العامة. لكن الأمور في هذه الأثناء كانت قد تغيّرت، ولم أعد أقابل بهذا الشكل الفجّ من إظهار العداء من جانب السائقين، وكان أكثر ما تعرضت له ملاحظات جارحة. وعلى أيّ حال، لم أسمح لنفسي في أي وقت من الأوقات بالشعور بالشفقة على الذات.

لقد كانت هذه المشقات وغيرها، مهما كانت صعبة ومؤلمة، في المحصلة أهون بكثير من المعاناة الرهيبة التي يعانيها الناس الذين قابلتهم في مخيمات اللاجئين في أنحاء الضفة والقطاع. لقد رأيت لأول مرة بأمّ عيني الظروف غير الإنسانية التي يعيشها أناس اضطروا إلى ترك أراضيهم، وبيوتهم وممتلكاتهم. لم تكن مشكلة اللاجئين غريبة عنّي. في زياراتي للقرى العربية في البلد تعرّفت إلى ظاهرة فريدة من نوعها أيضا ـ أناس يعيشون لاجئين في وطنهم. إنهم أولئك السكان الذين هُدمت قراهم خلال حرب ١٩٤٨ وبعدها ـ ثلاثمئة وخمس وسبعون قرية ـ ومن لم يهرب أو يُدفَع إلى الهرب إلى خارج الحدود، اضطر إلى العيش في القرى التي بقيت. وواحد منهم هو الشاعر محمود درويش، الذي كتب في الستينات في قصيدته الشهيرة، «بطاقة هوية»:

سجّل
أنا عربي
سلبتَ كروم أجدادي

وأرضا كنت أفلحها
أنا وجميع أولادي
ولم تترك لنا . . ولكلّ أحفادي
سوى هذي الصخور . .
فهل ستأخذها
حكومتكم . . كما قيلا؟!
إذن!
سجل . . برأس الصفحة الأولى
أنا لا أكره الناسَ
ولا أسطو على أحدِ
ولكني إذا ما جعتُ
آكلُ لحم مغتصبي
حذارِ . . حذارِ . . من جوعي
ومن غضبي!!

وبعد ذلك جاءت الحرب، والاحتلال، والنضال ضد الاحتلال، والانتفاضة التي دحضت كل تنبّؤات السلطات. ولا عجب في أن قصيدة محمود درويش أصبحت بمثابة نشيد قومي فلسطيني، وأنه هو نفسه أصبح شاعر الوطن.

إن مأساة اللاجئين في سنة ١٩٤٨ كانت مرتبطة في وعيي بمجزرة دير ياسين في نيسان / أبريل. وعندما سمعت بها كان معروفا لدى الجميع أن القصد من المجزرة كان إلقاء الرعب في قلوب العرب ودفعهم إلى الفرار، كي تبقى الأراضي خالية لتوطين المهاجرين اليهود. ويمكن القول إن المجزرة برهنت على فعاليتها وتسببت في فرار ثلاثة أرباع مليون عربي.

بعد سنوات تبنّيت صبيا فلسطينيا اسمه سامي، ولد في الولايات المتحدة لأم نجت من مجزرة دير ياسين. وقد دعاني سامي «أمّي اليهودية»، ودعاها «أمي التي من دير ياسين.» وفي أثناء وجودي في نيويورك قابلت الأم، وروت لي في حديث معها ذات مساء:

«فجأة سمعنا صوت طلقات رصاص وقذائف مدافع. كانت الساعة الرابعة فجرا. رأيت جارتي، صالحية، التي كانت في الشهر السابع من حملها. أوقفوها مع عدد كبير من الأشخاص بجانب الجدار، وقتلوها وقتلوا الجنين الذي كان في بطنها. أطلقوا النار أيضا على جميع الآخرين الذين كانوا بجانب الجدار وقتلوهم. لم أعدّهم. فقط امرأة عجوز، عمرها ثمانية وخمسون عاما، لم يقتلوها وقالوا أنه خسارة أن يبددوا عليها رصاصة، وطلبوا منها أن تذهب إلى الملك عبد الله وتثير له مشاكل. جارنا قيّدوه بحبل وجرّوه، ثم علّقوه من رقبته وشنقوه به إلى أن مات. استلقيت طوال الوقت على الأرض وخفت أن يقتلوني أنا أيضا.

ونجحت مع آخرين في الهرب إلى عين كارم، حيث التقيت بمن نجا من أفراد عائلتي. وعرفت أن خمسة وخمسين من أقربائنا قد قتلوا. وسمعنا من الناجين وصفا مرعبا لشاب وضعوا رأسه على حضن أمه وذبحوه. واقتلعوا أسنانا ذهبية من فم عجوز، لكنهم لم يقتلوها. انظري، إصبعي هذه ناقصة قطعة. أُصِبت بها وأنا أزحف هاربة.» وكان عمرها وقتئذ اثني عشر عاما.

«من يتخيل أنه كانت هناك ذات يوم [قرية اسمها] خربة خزعة، التي طردنا أهلها وورثناها؟ جئنا، وأطلقنا النار، وأحرقنا، ونسفنا، وصددنا ودفعنا وأجلينا»، يقول بطل كتاب س. يزهار. في «خربة خزعة» عيَّر الجنودُ المطرودين لأنهم لم يقاتلوا. «نذالة، قال شموليك، ليس فيهم دم ليقاتلوا. ليس لديهم قدرة على الصمود، أضاف زميله.»

الجيل الثاني من اللاجئين، الذي ترافعتُ دفاعا عنه، كانت لديه القدرة على الصمود، وكان أيضا مستعدا لمقاومة الاحتلال ببسالة. كان لا بد [له كي يصبح كذلك] من القمع الوحشي على يد [لابسي] القبعات الحمر والخضر والرجل المتعطش للدم، أريئيل شارون.

وأتذكر بشكل خاص سنة ١٩٧١ الدامية في غزة. لقد جمعت رابطة حقوق الإنسان والمواطن، التي عملت في إطارها، أخبارا عن إطلاق النار على السكان، وعن ضربهم بالهراوات وجلدهم بالسياط. وفي ذلك الوقت أيضا كسروا عظام السكان. وأنشأوا معسكر اعتقال في منطقة أبو رودس لعائلات المطلوبين. وطرد مئات من الأشخاص من دون أية إجراءات قانونية على الإطلاق. وهدمت البولدوزرات مخيّمات اللاجئين، في عملية وصفت بأنها عملية تخفيف للكثافة السكانية.

وقد شارك الكاتب الشيخ مردخاي آفي ـ شاؤول، الذي كان رئيس الرابطة، في تظاهرة احتجاج أمام الكنيست وأمام وزارة الدفاع. لكن عددنا كان ضئيلا جدا. واستمر الجيش وحرس الحدود في النسف، والطرد، وإطلاق النار. وفي زياراتي الأولى لمخيم جباليا، وبعد ذلك لمخيمي البريج والشاطىء، شاهدت حياة العائلات البائسة في المخيم، بعد أن هدمت بيوتها. وحكى لي سكان جباليا عن بركة ماء، كان الرجال يؤمرون بالوقوف في مياهها ساعات طويلة.

وقابلت في مخيم الدهيشة للاجئين في الضفة الغربية لاجئين لم يترددوا في الكفاح دفاعا عن شرفهم ضد المستوطنين والجيش، بعد أن أحيط المخيم بسياج من الأسلاك الشائكة أيضا، وسُدّت مداخله وأحيطت مدرسته بسور كما لو كان سجنا. «ارفعوا أيديكم عن الدهيشة!» تقول كلمات لافتة معلقة في مكتبي، مع كلمات تقدير حارة لعملي. لقد التقيت في هذا المخيم بأشخاص كثيرين كانوا، على الرغم من معاناتهم، مستعدّين لمدّ يدهم للسلام معنا.

في مخيم بلاطة للاّجئين في نابلس كانت هناك حتى قبل الانتفاضة نسبة عالية من القتلى، ومن الأطفال الموقوفين، ومن أبناء العائلات المعتقلين رهائن حتى يُسلم الابن المطلوب نفسه. وفي معظم الشكاوى التي قدّمتها باسم سكان هذا المخيم كان يتردّد اسم رجل الشين بيت، أبو شوقي، الذي كان يضرب، ويعتقل، ويشتم ويعتدي على الناس بأشكال مختلفة. ولم يجر إبعاده. إن أشخاصا على شاكلته هم الذين تسبّبوا في التعجيل بنشوب الانتفاضة. وقد كان أول التماس قدّمته باسم سكان هذا المخيم، في بداية الانتفاضة، ضد حرس الحدود لارتكابهم أعمال قتل وإلحاق أذى بالناس والممتلكات.

«الحرية أكبر بما لا يقاس من الأفراد الذين يكرّسون أنفسهم لرفع لوائها»، يقول أندريه برينك الكاتب من جنوب إفريقيا في «إشاعات عن المطر». إنّ سكان المخيمات المحشورين في غرفهم الصغيرة الرطبة وأطفالهم اللاهين في الأزقة الطافحة بمياه المجارير ليسوا أصغر من الحرية التي يكرّسون أنفسهم لها.

أبناء مدللون

إنهم مثل زرع غريب في المشهد الطبيعي. في البداية كانت لهم مقطورات، ثم بيوت جاهزة، واليوم منازل ريفية من طابقين، محاطة بالأسلاك الشائكة وأبراج الحراسة. وهم يشكّلون تهديدا لما حولهم بنهمهم الدائم للأرض، التي يريدون سلبها من أصحابها الشرعيين. والمؤسسة الحاكمة دائما تحميهم، سواء أكان على رأسها حزب العمل أم حزب الليكود؛ إنها مستعدة لأن تغلق من أجلهم مناطق وأن تفرض حظر التجول على قرى بكاملها، لكي تتيح لهم بنزهاتهم إظهار ملكيتهم لأرض إسرائيل من دون أن يضايقهم أحد؛ إنها مستعدة لأن تجلب من أجلهم حتى «قاذفات الحصى» من إنتاج كيبوتس بيت ألفا، هذا الوحش الذي يبصق الحجارة الصغيرة على المتظاهرين من سكّان المكان، لكنه يقذف الملبس إلى أولاد المستوطنين. إنه يصلح لغرضين مختلفين، «قاذف الحصى» هذا، مثل الكلاب: للفلسطينيين واللبنانيين ترسل كلاب ملغومة، «انتحارية»، مربوط إلى جسدها شحنات متفجرة؛ وترسل الكلاب الطيبة، التي تستطيع أن تحدد مكان العالقين بين الأنقاض، لمساعدة منكوبي الهزة الأرضية في أرمينيا.

كان رباح غانم، الضحية الأولى للانتفاضة في قرية بيتين، ابن سبعة عشر عاما، عندما قتله مستوطن، وليس مجرد مستوطن إنما سكرتير مجلس مستوطنات متيه بنيامين، يتسحاق فالرشتاين، من سكان عوفرا. كان ذلك في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. وتوجد على قبر رباح المتواضع في وسط القرية زهور، جفت أوراقها، وبجانبها كوفية وعلم فلسطين. وروى لي الأب العجوز: «قتله المستوطن في وسط القرية، بعد أن طارده إلى هنا. لقد أراد ببساطة أن يقتل عربيا. وكانت زوجتي مصابة بمرض خطير. وعندما سمعت أن رباح مات، توفيت. بقيت على قيد الحياة يوما واحدا بعد موته.» ودلّني سكان من القرية على المكان الذي قتل فيه رباح، بعيدا عن الطريق الرئيسي، حيث تعرّض المستوطن بحسب ادعائه إلى قذف بالحجارة. وأطلق الرصاص أيضا على زياد ابن عم رباح، بالقرب من المكان وأصيب بجروح.

بعد الحادث مباشرة وافق اللواء عمرام متسناع على إجراء مقابلة معه في الموقع. وأعرب عن رأيه في أن فالرشتاين تصرف وفقا للقانون، بصورة منسجمة مع أوامر إطلاق النار، وأنه لم يحدث هنا أي خرق للقانون. وهكذا أصبح متسناع، الذي اعتبر في البداية قائدا إنسانيا

ومعتدلا، حبيب المستوطنين. وقد قال لي شخص حضر محاكمة فالرشتاين واستمع إلى شهادة متسناع، أنه أيضا من على منصة الشهود دافع عنه بالإخلاص نفسه الذي أبداه بعد وقوع الحادث. وفي الواقع، لماذا الشكوى من متسناع، عضو الكيبوتس، ورجل حركة العمل، ومستوطنة عوفرا، مكان إقامة فالرشتاين، هي ربيبة قادته؟ في كتابه «هنا وهناك في أرض إسرائيل» يقتبس عاموس عوز عن فالرشتاين أقوالا مذهلة عن إنشاء هذه المستوطنة:

«كان هناك غضّ نظر من جانب أعلى المستويات. موقف حكومة رابين تجاهنا كان، على الأقل، يحتمل الوجهين. وفي الحقيقة، عندما ذهبنا إلى لقاء مع رابين قال لنا مدير مكتبه، إيلي مزراحي، إننا 'طفل بيرس المدلل'، ولذلك يجب ألّا نتوقع مساعدة من رابين. لكن رابين أيضا لم يضايقنا بصفة خاصة. ساعدنا الجيش في الموقع كثيرا. شمعون بيرس ساعدنا جدا. وكان يأتينا مرة على الأقل في الشهر، ليطمئن علينا بنفسه. ربما كان ذلك جزءا من صراعه مع رابين. وبعد بضعة شهور جاء لزيارتنا أعضاء لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، برئاسة يتسحاق نافون، وصُدموا لرؤية الظروف التي نعيش فيها، من دون سياج، ومن دون مياه جارية، ومن دون طرق، ومن دون مجارير. وشعرنا أن قلوب الغالبية معنا. تذكر أنّنا كنا في شهر أيار/مايو ١٩٧٥ المستوطنة الوحيدة في كل السامرة. قضية سبسطية، التي انتهت بإنشاء كدوميم، حدثت لاحقا. وشيئا فشيئا تدفّق إلينا مختلف أنواع اليهود الطيبين. وتذكر أنّ كل هذا حدث تحت حكم المعراخ، من خلال صمت قابل للتأويل من جانب آلون وغاليلي ورابين وتأييد هادىء لكن مصيري من ناحية شمعون بيرس. لقد كان هؤلاء الأشخاص، قادة المعراخ، يشعرون على الرغم من كل شيء برهبة مقدّسة تجاه الطلائعيين الذين يجسّدون الحلم. كان ذلك في دمهم...»

وعدت من قرية بيتين إلى المكتب، وبناء على الشهادات، التي كانت في نظري قاطعة بخصوص مسؤولية فالرشتاين الجرمية، قدّمت شكوى إلى وزير الشرطة والمستشار القضائي. وعندما لم يجد أيّ من المحترَمين اللّذين قدّمت الشكوى إليهما أنه من المناسب أن يردّ عليّ بهذا الخصوص، قدّمت التماسا إلى المحكمة العليا طلبت فيه أن يفسّر وزير الشرطة لماذا لا يقدّم فالرشتاين إلى المحاكمة بتهمة القتل المتعمَّد.

وذكرت في الالتماس أن فالرشتاين كان مسافرا في السيارة مع شخص آخر من ناحية الغرب باتجاه القرية وصادف فتيانا أشعلوا إطارا من المطاط؛ وخرج من السيارة وشرع في إطلاق النار عليهم. وهرب اثنان، رباح وزياد، إلى داخل القرية. وطاردهم فالرشتاين وهو يطلق النار بشكل متواصل، رشقات رشقات. وقد قال زياد في شهادته إن فالرشتاين أصاب في البداية رباح، الذي سقط على الأرض. وطلب رباح المساعدة واستدار زياد إلى الخلف ليرفعه، لكنّه في تلك اللحظة أصيب بطلقة من فالرشتاين في وركه الأيسر. وواصل هروبه،

وأصابته طلقة أخرى من الخلف، في الجزء الأعلى من وركه الأيمن. ونجح زياد بما تبقّى له من قوة، فيما الرصاص ينهمر في اتجاهه، في الدخول إلى أحد البيوت، ومن هناك نقل إلى المستشفى في رام الله.

وقد ذكر جميع الشهود أنه لم تقذف في مكان الحادث أية أحجار. وقال زياد في شهادته أنه قابل رباح في أثناء ذهابه لشراء سجاير من الحانوت القريب من مكان الحادث وأن رباح قال له أنه كان يجلب حبوب قمح لأبيه. وقد شهد عوني، أخو زياد، أنه رأى فالرشتاين يتقدم من رباح الملقى على الأرض، ويجسّ نبضه ويخلع عنه بنطاله ليرى مكان إصابته؛ ولم يحاول أن يقدّم له أية مساعدة على الإطلاق. وعندما غادر فالرشتاين المكان، تقدّم عوني نفسه من رباح، الذي كان لا يزال على قيد الحياة. وطلب من الجنود، الذين استدعاهم فالرشتاين، أن ينقلوا رباح فورا إلى المستشفى، لكن هؤلاء تباطؤوا، وحتى بعدما سمحوا أخيرا بنقله، أوقفوه عند الحاجز، ومات رباح في الطريق إلى المستشفى.

وذكرت في الفقرة الختامية أنه واضح مما ورد أعلاه أن فالرشتاين تسبّب عن سابق تصميم وإصرار في موت رباح، ويؤكد ذلك سلوكُه نحوه. ويمكن الجزم، بالتالي، أنه توجد هنا الأسباب الموجبة لاتهامه بالقتل المتعمّد بناء على البند ٣٠٠(٢) من قانون العقوبات لسنة ١٩٧٧؛ وبالنسبة إلى زياد، يرقى الاعتداء عليه إلى مستوى محاولة القتل المتعمّد تقريبا، لكن بالتأكيد يشتمل على أسس لاتهام فالرشتاين بإلحاق أذى خطير متعمّد، بموجب البند ٣٢٩ من القانون.

وأثار الالتماس أصداء في الصحافة، وردّت الدولة عليّ بأن فالرشتاين سيقدّم للمحاكمة. ونشرت أيضا تفصيلات تباطؤ الشرطة والمستشار القضائي فيما يتعلق بالقضية، وكيف عومل فالرشتاين بقفافيز من حرير. لم يقدَّم الرجل إلى المحاكمة بتهمة القتل المتعمّد إنّما بتهمة القتل دون قصد، لأن العرب لا يمكن أبدا أن يُقتلوا عمدا من قبل المستوطنين. وكان الاستثناء الوحيد لذلك حادث التنظيم الإرهابي اليهودي، الذي تآمر أعضاؤه وقتلوا ثلاثة طلاب من الكلية الإسلامية في الخليل واعترفوا بذلك في مخفر الشرطة بفخر شديد.

كان يوم ٨٨/٤/٦ يوما داميا في قرية بيتا.

خرج روميم الدوبي، من سكان إيلون موريه، الذي كان يكثر من التحرش بالفلسطينيين القاطنين في الجوار، في نزهة مع فتية من المستوطنات، اشتملت على دخول إلى القرى. وكان القصد من النزهة التحرش بالسكان، وحتى لم ينسّق الأمر مع الجيش. وبحسب شهادات سكان القرية، وخلافا لشهادات فتيان إيلون موريه، بدأ الدوبي بإطلاق النار في اتّجاه السكان، وحدث هرج ومرج، وعندئذ فقط بدأ هؤلاء بقذف الحجارة على المتنزهين.

وأصاب الدوبي أحد سكان القرية برصاصة قاتلة وجرح آخر. وجرح حجر قذفته منيرة داود، أخت القتيل، الدوبي جراحا خطيرة، وقتلت رصاصة انطلقت من سلاحه الفتاة ترتسا بورات.

ومن أجل استرضاء المستوطنين، نسف الجيش بأمر من اللواء متسناع، ستة عشر منزلا في القرية، وطرد ستة من سكانها . كما نسف منزل الشخص الذي مدّ يد المساعدة إلى المستوطنين بطريق الخطأ. لكن في هذه المرّة، خلافا لما حدث قبل أعوام عندما نسف منزل حمزة طوقان، قام أشخاص من أصحاب الضمير الحيّ في إسرائيل بنشاطات تضامنية كثيرة مع السكان المنكوبين، وحتى أنشئت لجنة من أجل مساعدة قرية بيتا.

وطُلب مني، بالتعاون مع المحامي نعامنه، تمثيل منيرة، التي نسف منزل عائلتها وحرمت من طفلها الرضيع وهي حامل، وما زالت في حالة حداد على أخيها. ولم يفرج عن منيرة بكفالة وبقي الرضيع مع أبيه. لم يكن لديها وسطاء، كما يبدو، مثل فالرشتاين. لم تتكلم تقريبا، ولم أنجح في جعلها تبتسم. وعندما قمت بمحاولة أُخرى للافراج عنها بكفالة ـ لم تنجح أيضا ـ حاولت رفع معنوياتها بإحضار طفلها الرضيع إليها، لكنّها ظلت بعيدة ومنغلقة على ذاتها.

هكذا وصفت هذا المشهد في يومياتي:

«. . . الشمس تجلدنا من دون رحمة وأنا أُغطّي رأس الصغير بذراعيّ. وبعد مجادلة مع الحارس سمح لي بالدخول إلى البراكيّة المجاورة، حيث يجب أن أنتظر القرار، إن كان سيسمح لي بالدخول مع الرضيع إلى قاعة المحكمة. الجنود يدخلون إلى البراكيّة، يردّون بصوت عال، وأنا أخشى أن يستيقظ الطفل، وأنحني فوقه وأربّت على رأسه. 'لو كنت أرتدي قبعة لكنت خلعتها أمامك احتراما لك'، أسمع شخصا ما يقول، ويبدو مثل هذا القول هنا وكأنه من غير هذا العالم، ويحضر المدّعي العام العسكري، وبلفتة كريمة يسمح لي بالدخول مع الطفل.

«. . . أسحب من حقيبتي شهادة طبية تتحدث بالتفصيل عن أمراض الأطفال في غياب أمّهم، أتحدث عن ثكل منيرة، وعن حملها، وعن الطفل الرضيع، وعن أمور كثيرة أُخرى، لكن القاضي يبدو نافد الصبر وغير مبال. ويردّ علي المدعي العام، برياء، أن أمراض الأطفال المذكورة بحسب شهادة الطبيب، والشكر لله، ليست خطيرة، وأنه لا يوجد مانع من إبقاء منيرة رهن الاعتقال، وأنه من المحتمل جدا أن يمرض أطفالها حتى ولو كانوا في رعايتها. . .

«ويقرّر القاضي إبقاء منيرة رهن الاعتقال حتى انتهاء محاكمتها بتهمة إلقاء حجر على روميم الدوبي، الذي قتل أخاها، وكل ذلك رغم أنه مضى على وجودها في السجن أربعة شهور. هذا أمر مرعب، يقول أحد الإسرائيليين الذي جاؤوا إلى هنا لإظهار تعاطفهم مع

منيرة. هل الأمر دائما هكذا؟ يسألني، وأجيب أنه أحيانا حتى أسوأ من ذلك.»

كانت هذه إحدى الحالات التي أقنعتني أنه لم يعد لديّ ما أفعله في هذه المحاكم، ليس فقط عند هذا القاضي، الذي كانوا ينادونه تحببا، شوكي، وليس عند زملائه أيضا، الذين شاهت وجوههم حتى لم يعد في الإمكان التعرف عليها في فترة الانتفاضة. وقد كانت قضية منيرة في المحكمة العسكرية في نابلس من القضايا الأخيرة التي تولّيتها: بعد ذلك ظهرت أيضا في بضع قضايا في رام الله، حيث أظهر الرئيس، العقيد غواتي، إنسانية نسبية في الظروف السائدة. لكن الوضع الذي نشأ في فترة الانتفاضة هو الذي حدّد شكل النظر في القضايا هناك: كان الجنود يتجولون بالهراوات، وعندما أعلنت مرة أنني لن أظهر في المحكمة في مثل هذا الوضع، قيل لي إن الجنود وقّعوا في الجيش على تسلّم الهراوات، وإذا كنت أريد أن يودعوها بيد هيئة الدفاع فسيفعلون. . . وكانت المحاكمات تؤجل مرّة بعد مرّة، لأنه إمّا كان الشهود، وإمّا المتهمون لا يحضرون.

وعندما لم يكن المتهم يعترف بالتهمة، لم يكن يفرج عنه بكفالة، كما هو المعتاد في كل نظام قضائي مستنير، أو كما هو متّبع في إسرائيل إزاء المشبوهين بقتل عرب، مثلا، بل كان يبقى رهن الاعتقال في انتظار انتهاء محاكمته. وكان من المحتمل أن يستغرق ذلك عاما، لأن الأمر كان متعلقا بجلب شهود النيابة العامة، الذين لم يكونوا يحضرون في معظم الأحيان. والأسوأ من ذلك أن عدم إحضار الموقوف إلى المحكمة أصبح بمثابة روتين. ومن الواضح أنه في وضع محاكمات جماعية كهذا، فقدت المحاكم حتى أضأل إمكانية لتحقيق أي نوع من العدل. وما كان يتمّ، وبالجملة، كان صفقات بين هيئة الادّعاء وهيئة الدفاع، يعترف بموجبها مرارا متّهمون بما لم يرتكبوه، كي لا يبقوا موقوفين مدّة يحتمل أن تكون أطول من مدّة العقوبة التي سيحكم عليهم بها. وفي الواقع، كان المحامي يحتاج إلى مواهب تاجر متمرّس كي يعرف كيف يساوم المدّعي العام ويحصل على أفضل نتيجة ممكنة للمتهم. وهذا أمر لم أكن أجيده أبدا.

القتيل التالي على يد مستوطن، جودة عبد الله تيّم، كان راعيا من قرية ترمس عيّا في قضاء رام الله. كان ذلك في ٥ أيّار/مايو ١٩٨٨. كان وزميله، رزق نعيم، يرعيان قطيعهما بالقرب من مستوطنة شيلا. ولم يعجب ذلك يسرائيل زئيف، من سكان المستوطنة، وسدّد سلاحه نحو الراعي، رغم أنه كان يعرفه. وطلب منه نعيم، الذي كان يعرف زئيف أيضا، ألاّ يطلق النار، لكن زئيف أطلق النار على رأس تيم بأعصاب باردة وبعد ذلك جرح نعيم.

وجاءت الأرملة إلى مكتبي، متّشحة بالسواد، ومعها أخو المرحوم. وقالت أنها حامل وأن هناك في البيت أطفالا صغارا، وتساءت لماذا فعل هذا اليهودي ذلك بزوجها الذي كان

يعرفه؟ . . . ومرّة أخرى قدّمت شكوى، وطلبتُ محاكمة يسرائيل زئيف بتهمة القتل العمد.

وفي هذه الحالة كان الردّ أسرع وقُدم يسرائيل زئيف إلى المحاكمة. وأثارت القضية أصداء لدى الجمهور. وكان من الصعب هذه المرّة تجاهل الشهادات القاطعة، لكن في هذه الحالة أيضا أدين الرجل بتهمة القتل من دون قصد وليس القتل عمدا. وحكم عليه بالسجن خمسة أعوام، ثلاثة منها سجنا فعليا ــ عقوبة شديدة نسبيا على قتل عربي ــ وبغرامة مقدارها ٣٠,٠٠٠ شيكل جديد لورثة المرحوم.

وقدم استئناف ضد الحكم، انكشفت من خلاله المعايير المشوّهة لمؤيدي المجرم، ومن أين جاؤوا ومن أين يتوقعون المساعدة. في إطار لجنة العمل وقع الحاخامون ألحانان بن نون، ويونا دبيرت، ويئير دريفوس، وثلاثتهم من رجالات الاستيطان، على بيان موجّه إلى الجمهور، دُعي فيه إلى المساهمة في تغطية نفقات المحاكمة. وذُكر في البيان، لا أقل ولا أكثر، أن زئيف «عمل في إطار الحراسة اليومية في المستوطنة، لمنع اقتراب العرب من ساحة اللعب في المستوطنة. وكلنا مدعوّون للمساهمة عن طيب خاطر (كي نستطيع أن نوكّل محامين من الصف الأول، لتغطية النفقات الناجمة عن الوضع أيضا). ومن خلال أداء فريضة 'وأحببْ لأخيك ما تحبّ لنفسك'، قولا، وعملا، سنحظى بإظهار الرب محبته لشعبه وبالخلاص الكامل بسرعة.»

وتأتي بعد ذلك التواقيع وملاحظة تشير إلى «أن النقود يمكن دفعها أيضا إلى (Associated Financial Consultants, Inc.) بواسطة أحد أصحاب الشركة.»

وفي نداء آخر ذكر أنّ «زميلكم وزميلنا بحاجة إلى المساعدة. إحدى الفرائض الكبرى التي يمكن تأديتها هي فريضة فداء الأسرى. . . لقد كان في السابق عضوا في [منظمة] بني عكيفا في شيكاغو، وتلميذا في المدرسة الدينية العبرية، وكان نشيطا في وسط الجالية اليهودية الصغيرة في شيكاغو. إنه بحاجة إلى دفع نفقات المحاكمة الكبيرة. ساعدوه بإرسال شيك، سيخصم كإنفاق معترف به من ضريبة الدخل، من خلال مجمع الطائفة، نحلات دودي، لحساب، 'صندوق مساعدة شيلا'.»

بين دنديس وليفنغر

من أجل فهم ظاهرة قتل الفلسطينيين المتكررة على يد المستوطنين، يجب إعادة لفّ شريط الأحداث رجوعا إلى بداية الاستيطان في الضفة.

عندما وصلت أول مرة إلى سجن الخليل، لاحظت في الساحة الواسعة امرأة مع طفل صغير من غير سكان المكان مع عدد من الشبان [الواضح من لباسهم أنهم] من المتديّنين المتزمتين. وكانت هناك إلى جانبهم حاجيات منزلية مختلفة. وأجاب أحد الجنود، ردا على سؤالي عن ماذا يفعلون هنا، قائلا: «هؤلاء هم مستوطنو الخليل. إنهم لا يعملون لكن من الواضح أنهم يتلقون أموالا كثيرة.»

كان ذلك لقائي الأول مع ممثلي الاستيطان الجديد في «مدينة الأجداد». ولاحقا شاهدتهم على فترات متقاربة في قاعة المحكمة العسكرية في المكان نفسه، يصغون إلى المناقشات. ولم يخفوا سرورهم بالأحكام الصادرة في حق «السكان المحليين»، الذين كانوا يقيمون في زنزانات السجن، على بعد خطوات فقط من غرف «مستوطنتهم». وشاهدت مرة منظرا انطبع عميقا في ذاكرتي: في ساحة السجن كانت هناك موائد عامرة بكل ما لذّ وطاب من الطعام، يتحلّق حولها المستوطنون. وشققت طريقا وسط الوجوه السعيدة. وشرح لي أحد حراس السجن أنهم يحتفلون بعرس أحدهم، ولذلك هم مسرورون. ونفذت أصوات المحتفلين إلى ما وراء القضبان وتعجّبت، كيف يمكنهم الشعور بالفرح هنا، داخل أسوار السجن، وماذا يحسّ أبناء الخليل، المحشورون في زنازينهم المظلمة لدى سماع أغاني المبتهجين؟ وتعجبت أيضا، كيف يعيش المستوطنون مرتاحين تحت حماية مصفّحات الجيش، وقوة الحكم العسكرية هي الضمانة لوجودهم في المكان. وكيف تشرح مربّيات الأطفال والمعلمات للأولاد قصة جيرانهم، السجناء، ذوي الوجوه الشاحبة، الذين يحظون بفسحة يومية مدّتها ربع ساعة فقط؛ وماذا تقول المعلمات عندما يُصادفن، مع تلاميذهن، جموع النساء والأطفال القادمين لزيارة أحبابهم. وكيف يعلّمون الأولاد معنى الخير والشر، كي يكون لهم دليل في متاهات الحياة. وفي الحقيقة، أية مدرسة هذه، التي تشكّل ساحةُ السجن ملعبها.

وبمضيّ الوقت، بنيت للمستوطنين بلدة، سجنوا أنفسهم فيها خوفا من أصحاب الأرض الذين سلبوا منهم أراضيهم. لكن البداية الطلائعية في ساحة السجن ستظل معبّرة إلى

الأبد عن طابع هذا الاستيطان.

عندما جرى الحديث عن تجديد الاستيطان اليهودي في مدينة الخليل، رد رئيس البلدية وقتئذ، فهد القواسمة ـ الذي طرد لاحقا تحت جنح الظلام ومات في الغربة ـ أن مثل هذا الاستيطان لا يجوز أن يكون حكرا على طرف واحد؛ وتساءل، لماذا لا يمنح الحق في استرداد منزله في القدس الغربية، الذي كان مسموحا له أن يتطلع إليه فقط؟ لكن، بالطبع، في كل ما يتعلّق بحقوق من هذا النوع لا يوجد عندنا تناسب، والدليل: أين القواسمة؟ وأين الحاخام ليفنغر، الذي بُرّىء في يوم كتابة هذه السطور، في ٨٩/١٢/٤، من تهمة الاعتداء على عائلة عربية في الخليل؟ فقد قرر قاضي محكمة الصلح في القدس التالي: «إنني أثق بأقوال المتهم، وأعتبرها صادقة، بأنه ما كان له، لاعتبارات دينيّة، أن يتجرأ على رفع يده على امرأة، ناهيك بطفلة.»

لقد اصطدمت بأعمال الحاخام ليفنغر في بداية ١٩٨١. كان ذلك على خلفية اجتياح مستوطني كريات أربع بيت هداسا في نهاية نيسان / أبريل ١٩٧٩؛ لقد نغّصوا على جيرانهم عيشهم، وذلك كي يدفعوهم إلى هجر المكان والتخلي عن أماكن رزقهم.

وكان فهد القواسمة قد طرد. وقرّر المشتكون، أعضاء مجلس البلدية، وبينهم القائم بأعمال رئيس البلدية مصطفى النتشة، والجيران، تقديم التماس إلى محكمة العدل العليا. وجلستُ معهم، برفقة المحامي عبد العسلي، وحكوا لي عن معاناتهم من تصرفات المستوطنين. لقد ادّعى المستوطنون، رسميًا، أنّ يهودا كانوا يسكنون هذا المبنى في الماضي، أو أنه كان مسكنهم ومن حقّهم أن يُسكِنوا يهودا فيه. ومن أجل الدقة، كان بيت هداسا في عهد الأتراك مخفر شرطة ومعتقلا، ومن هنا اسمه بالعربية، «الدبويه». واستخدم جزء من المبنى في فترة الانتداب مستوصفا للطائفة اليهودية وكان ملكا لها أو في حيازتها.

وفي ٨١/٣/٢٦ قدمت التماسا إلى وزير الدفاع طلبت فيه منه ومن قائد المنطقة أن يشرحا لماذا لا يتم فورا إجلاء المستوطنين الذين اجتاحوا مبنى هداسا، والذين يعتدون باستمرار على المشتكين ويكدّرون عيشهم؟ ولماذا لا يفسحون المجال أمام المشتكين للعمل، بصفتهم منتخبين من الجمهور، لصالح ناخبيهم، ولإدارة شؤون معيشتهم في مدينتهم وفي أماكن عملهم؛ وذكرت أنّ الهدف واحد من إلحاق الأذى بالمشتكين، وهو: إبعادهم من المكان.

وأرفقت بالالتماس رسالة الاحتجاج التي أرسلها فهد القواسمة باسم البلدية إلى قائد المنطقة في ٧٩/٥/٧، وحذّر فيها من الأخطاء الكامنة في اجتياحات المستوطنين وتحرّشهم بالسكان. وأعرب عن خوفه من أن يؤدّي كلّ ذلك إلى انفجار. وبالفعل، هذا ما حدث في ١٩٨٠/٥/٢، عندما هاجمت مجموعة فلسطينية مستوطنين بالقرب من بيت هداسا وقتلت

ثمانية منهم.

واقتبست لاحقا عبارات من أقوال الوزير عيزر وايزمن، ورئيس الحكومة مناحم بيغن، اللذين وعدا بأن يتم إخلاء المبنى؛ بل وحتى ناشد بيغن نساء هداسا إخلاء المبنى طوعا، وإلّا جرى أجلاؤهن بالقوة، مع التشديد على أن أسلوب الاستيلاء على البيوت ليس مقبولا في إسرائيل، سواء أكان ذلك في تل أبيب أو في الخليل، ومن يستولي بالقوة على مكان، لا بد من إخلائه. وحذا الوزير موشيه نسيم حذوهما، وكان هذا رأي الوزير بار ــ ليف أيضا. وعلى الرغم من كل ذلك، كان المستوطنون هم الذين انتصروا، فيما دعمهم الوزير شارون. وانضم إلى النساء القلائل اللواتي سكنَّ في البداية في بيت هداسا نساء أخريات ولحق بالجميع أزواجهن. وتتويجا للانتصار، أُجلي الجنود من المبنى.

وشرحت في الالتماس شكاوى السكان: عزمي غزاوي، صاحب محل ألبسة مقابل بيت هداسا، اشتكى من أن المستوطنين يبعدون بتصرفاتهم الهمجية وتهديداتهم زبائنه وزبائن التجار الآخرين؛ وأولادهم يقذفون المارة بالأحجار من نوافذ المبنى، والبالغون يكثرون من إغلاق طرق الوصول برقصاتهم الجماعية.

واشتكى محمد عادل، القاطن مع أولاده التسعة في منزل إلى الناحية الشرقية من المبنى، أن أولاد المستوطنين يقذفون منزله بالحجارة من بيت هداسا، وأنهم كسروا زجاج النوافذ، وتسببت الشظايا بإصابة أحد أولاده بجروح. ولذلك يحاول أفراد العائلة عدم المكوث في الغرفة المطلة على المبنى. وادّعى أن المستوطنين يحدثون ضجة كبيرة ويصرخون بوحشية، كي يخيفوا أفراد عائلته ويقلقوا راحتهم. وقد حظر عليه المستوطنون الصعود إلى سطح منزله، بأمر من الحاخام ليفنغر. بل وحتى دخل الحاخام مع أتباعه إلى منزله، وكسروا أدوات منزلية مختلفة. وقد صادق الجنود على قرار حظر صعوده إلى سطح منزله. وقد اشتكى الرجل إلى الحاكم العسكري، فنصحه هذا بعدم تقديم شكوى، كي لا يسبّب له المستوطنون ضررا أكبر مما حصل حتى الآن.

وكان بين مقدّمي الالتماس إبراهيم دنديس، الذي شاء سوء حظه أن يكون حانوت بيع الملابس، الذي يديره مع والده، واقعا في الطابق الأرضي من مبنى هداسا. ولم تُفدهما حقيقة أنه في سنة ١٩٦٧، عندما وضع العقار بتصرف القيّم على أملاك الغائبين الإسرائيلي، اعترف هذا بحق استئجارهم له منذ ٣٠ عاما.

عندما فتح دنديس ووالده الحانوت في صباح ١٩٨١/٣/٢١، فوجئوا بفتحة طولها متر ونصف وعرضها متر واحد في السقف، الذي هو أرضية الطابق العلوي في المبنى. واشتكى مقدّم الالتماس ذلك إلى السلطات المختصة وأبلغ الشرطة. وكان ردّ السلطات أن المستوطنين أقاموا في ليلة السبت حفلة رقص احتفالا بعيد المساخر، وانهارت الأرضية تحت أقدامهم.

ورفض دنديس هذا التفسير من أساسه، وقال إن المقصود هو سقف من الإسمنت المسلح بقضبان حديدية؛ ولفت نظر الجندي إلى أنه توجد في المكان آثار هدم بمعول، مما يدحض بشكل مطلق تفسيرات المستوطنين الخيالية. وعندما صعد مقدّم الالتماس مع الجندي إلى الطابق العلوي، رأى أن المستوطنين سدّوا الفتحة فوق حانوته بألواح خشبية، ووضعوا طاولة فوقها.

وفي اليوم نفسه بدأ دنديس ووالده بإصلاح السقف، بعد أن حصل على إذن بذلك من الحاكم. لكن عندما صعد الاثنان السلم، اعتدى عليهما الحاخام ليفنغر بالضرب الشديد. وأصيب والد دنديس بجروح في وجهه ويديه من جراء رفسات ليفنغر. وكانت حجة ليفنغر أن ذاك كان يوم سبت، ومن المحظور القيام بأي عمل فيه. وأقفل الابن والأب الحانوت واشتكيا للشرطة التي قالت لهما أنه لن ينقص من البضاعة في الحانوت ولو دبوس واحد، وإنهما يستطيعان الاستمرار في إصلاح السقف في اليوم التالي من دون إزعاج. لكن في اليوم التالي، عندما وصلا إلى الحانوت، شاهدا قضبان الحديد، التي كانا سيدعمان السقف بها، ملقاة في الشارع. وكان مستوطنون مسلّحون يتجولون في المكان، والحانوت مقفل من الداخل. واتضح أنّ السكان الجدد هدموا السقف كله، وبنوا درجا مفضيا إلى غرفتهم، وكانت هناك فرشات موضوعة على أرض الحانوت. واختفت بضاعة عائلة دنديس وكأنها لم تكن، وكان جهاز التلفون مكسورا. وأخطرهما المستوطنون ومن ضمنهم ليفنغر أيضا، أن لا مجال لعودتهما وأنهم مستعدون لشراء الحانوت منهما. ورفض الاثنان عرضهم السخيّ.

وجلس الأب على الدرج، لكن المستوطنين بدأوا بضربه والدوس على قدميه وأخرجوه بالقوة مهزوما ومصابا بالكدمات. وبالنسبة إلى البضاعة، قاد المستوطنون صاحبي الحانوت إلى غرفة في المبنى، حيث وجدا الأقمشة متسخة، ومتناثرة ومختلطة بأكياس النايلون. ووعد الحاكم الذي زار المكان بإصلاح الضرر، لكنّ شيئا لم يحدث .

وذكرت أيضا في الالتماس شكاوى أصحاب أعمال وتجار آخرين، مع وصف الأضرار، والإهانات والاعتداءات التي يتعرّضون لها من ناحية المستوطنين.

وقبيل الجلسة في ٨١/٤/٢٩ قدمت هيئة الادّعاء العام ردا من طرف المشتكى عليهم، اتضح منه أن المستوطنين يقيمون الآن في المكان بمصادقة من الحكومة، ليست مصادقة واضحة حقا، لكن بموافقتها. وادّعت هيئة الادّعاء العام والحاكم العسكري أنهما يقومان بتفحّص شكاوى السكان وأنهما سيفعلان ذلك بنشاط أكثر في المستقبل. وفي بداية النقاش، الذي جرى أمام القاضية مريام بن بورات (رئيسة) ودوف ليفين وأهرون براك، سألت القاضية ممثلة الدولة، السيدة باينيش، لماذا كان هناك تأخير في معالجة الشكوى الخطيرة التي قدّمها دنديس ولماذا، في شكوى أخرى بشأن تعدّ في عيادة طبيب أسنان، أدين متّهم واحد فقط وحكم عليه

بغرامة مقدارها ٥٠٠ ليرة فقط؟ وفي الجواب المتلعثم، الذي قدمته المدعية العامة خطّيا، ذُكر أنه في الحالة الأولى حدث تأخير في معالجة الشكوى من أجل تهدئة الخواطر، وفي الحالة الثانية لا تعرف الجواب.

وتوقّفت في مرافعتي عند الوضع الصعب الذي يقاسي منه المشتكون منذ عامين، حيث يصعب العيش بسبب الاعتداءات المتواصلة. وهنا تدخّل القاضي ليفين وقال إن في الإمكان بالتأكيد إصلاح الوضع «وهذا هو إنجازك بتقديم الالتماس، من دون شك.» وبحسب رأيه، في الإمكان تحقيق ذلك من دون إجلاء المستوطنين، عن طريق إنشاء هيئة خاصة تتولى معالجة شكاوى السكان ويكون فيها ممثلون عن الادّعاء العام أيضا. ورفضت الاقتراح، الذي كان أشبه بقرص أسبرين لمعالجة مريض بالسرطان. وقلت إن المستوطنين الذين اجتاحوا المكان يصرّحون علنا بأن هدفهم هو سلب المشتكين، وفي مثل هذا الوضع فإن استمرار بقائهم فيه سيحوّل السكان إلى مشتكين دائمين. والأسوأ من ذلك هو أنه في جو الإرهاب الذي فرضه المستوطنون يوجد أشخاص لا يتجرأون على الشكوى، لأن رجال الحكم [العسكري] ينصحونهم بالصبر. وبالنسبة إلى الادعاء المفاجىء بأن المستوطنين يقيمون في المكان بموافقة الحكومة، رغم أن رئيس تلك الحكومة ووزراءها أعلنوا سابقا، رسميا، أن المستوطنين محتلون يجب أجلاؤهم، فإن هذا أمر في منتهى الخطورة. وبالنسبة إلى الادعاء بأن التحقيق في حالة دنديس أوقف «من أجل تهدئة الخواطر»، قلت إنّ من حطموا الحانوت، هم من يراد تهدئة خواطرهم، وليس خواطر ضحايا الجريمة. وفي هذه النقطة حظيت أقوالي بموافقة القضاة.

وبخصوص ادّعاء ممثلة الدولة بأنّ المكان حول بيت هداسا تحوّل إلى معسكر حربي بسبب ضرورة حماية أرواح المواطنين بعد الهجوم الدموي في ١٩٨٠/٥/٢، أجبت بأن هذا الهجوم لم يكن ليحدث، وهذا بحسب أقوال عضو الكنيست حاييم بار ـ ليف، لو أن المستوطنين كانوا أخلوا المكان، وأن فهد القواسمة حذّر السلطات بهذا الخصوص. وأنهيت كلامي بالقول: «إن نقل سكان مدنيّين تابعين لدولة محتلة إلى منطقة محتلة، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي، ومن ثم، من أجل حمايتهم، بحسب الظاهر، تحويل المكان إلى منشأة عسكرية، لهو استهزاء بمبادىء العدالة والمنطق؛ إن المحتلّ ملزم، وفقا لمعاهدة جنيف الرابعة، بحماية السكان من التعسف والاعتداء عليهم، وهذه مبادىء مقدّسة في القانون والعرف الدوليين، ومعترف بها من جميع الأمم المتحضّرة.»

وقد لُمس خلال النقاش بأسره الموقف الإيجابي للقاضيين بن بورات وليفين تجاه المستوطنين في بيت هداسا ونيتهما إيجاد حلّ بديل كي لا يجري إجلاؤهم من هناك، ومن خلال هذه الروحية ذكرا أنه «لا يوجد بعد لمقدمي الالتماس وضع قانوني من ناحية السكن في المكان يعلو على وضع المستوطنين، وأنه ليس من شأن مقدّمي الالتماس إن كان سكن هؤلاء

قانونيا. إنّ من حق مقدمي الالتماس العيش بهدوء، والحماية من الاعتداءات عليهم، وهذا يمكن ضمانه عن طريق فرض عقوبات شديدة على من يعتدي عليهم.» وقال القاضي براك إن من واجب السلطة التحقيق في الأمور حتى ولو لم تقدّم شكاوى. وذكر في القرار أنه في ضوء إعلان ممثّلة الدولة أن السلطة تعد بالمحافظة على القانون والنظام في المكان وأن شكاوى السكان سوف تجري معالجتها كما ينبغي، فإنّ الالتماس مرفوض.

لقد وجهت محكمة العدل العليا نقدا شديدا لتقصير الشرطة مرارا في التحقيق في الشكاوى وتعهّدت الدولة أمامها بالعمل بشدة لمنع خرق القانون والنظام العام وبالتحقيق بصورة جذرية في أية شكاوى جديدة في هذا المجال. وفي سياق النقاش وفي قرار القضاة شُدّد على أنهم يرفضون التماس المشتكين بناء على ثقتهم بالمستشار القضائي للحكومة، وبممثليها وبالسلطات العسكرية، وبأن هؤلاء سيعملون للمحافظة على القانون والنظام في الخليل، وأنه سيكون هناك: «(أ) تحقيق جذري وحقيقي في جميع الشكاوى التي ستقدّم. (ب) تنبّه لما يجري في المناطق الحساسة لمنع أية أعمال غير قانونية قدر الإمكان.»

إن القرار بشأن معالجة شكاوى السكان بشكل مناسب لم يثمر في الساحة سوى تجاهل الشكاوى، وموقف متساهل من جانب الشرطة تجاه جرائم المستوطنين؛ والوساطات لإغلاق الملفات ضد المستوطنين أصبحت متكررة لدرجة أن السكان، حتى أولئك الذين لا يخشون التهديد، أصبحوا يرفضون تقديم شكاوى، لأنهم كانوا متأكدين أن لا فائدة من ذلك.

إن الفشل في التوصّل إلى إجلاء المستوطنين أدّى إلى تفاقم سلوكهم الاستفزازي والعنيف، وبعد خمسة أعوام طلب مني العودة لمساعدة جيرانهم العرب. وكان دنديس مرة أخرى إحدى الضحايا، ومرّة أخرى قطعنا معا شوطا في المعركة القانونية. وفشلت في هذه المرة أيضا، لكن، كما كان الأمر دائما، استخلصت من هذا الفشل أكثر ما كان يمكن استخلاصه.

في اليوم الذي نوقش فيه الالتماس في محكمة العدل العليا ألّف المستشار القانوني للحكومة، الأستاذ يتسحاق زامير، بسريّة شديدة، لجنة متابعة لـ «التحقيق في شبهات ضد إسرائيليين في يهودا والسامرة.» وكان من بين أعضاء اللجنة مدّعي عام لواء القدس، والمستشار القانوني للضفة، ورئيس قسم الدعاوى في هيئة الأركان القطرية للشرطة ومساعدة المستشار القانوني للحكومة، المحامية يهوديت كارب.

وكانت الخلفية لتشكيل لجنة المتابعة هذه رسالة أساتذة القانون في الجامعة العبرية وفي جامعة تل أبيب، التي أعربوا فيها عن قلقهم بشأن تطبيق سلطة القانون في المناطق [المحتلة]. وقد كتبوا فيها عن نشاطات ضبط الأمن الخصوصية للمستوطنين في الضفة، وأوردوا تفصيلات عن سلسلة من الأحداث التي مروا بها، فرادى أو في مجموعات، وعن تجاوزات

ضد السكان، وكيف أنه في حالات كثيرة لم يجر أيّ تحقيق من جانب الشرطة، أو أغلقت الملفات في مراحل التحقيق الأولى. وأعرب موجّهو الرسالة عن شكّهم في أن هذا يحدث بسبب الوساطات المحلية لصالح المستوطنين لدى ممثلي الشرطة والحكم العسكري أو من جانب المستويات الأعلى وطالبوا بإجراء تحقيق جذري في الأمر.

وفي ٨٢/٥/٢٣ قدّمت لجنة المتابعة الوثيقة، التي عرفت باسم «تقرير كارب». وقد سلّم التقرير إلى لجان الكنيست، لكنه قبر فيها وسمح بنشره فقط في ٨٤/٢/٧، بعد ضغوط ممّن علموا بوجوده. واتهم أعضاء غوش إيمونيم المحامية كارب بأن تقريرها سياسيّ، وذلك لأنها كشفت عن مآخذ في التحقيقات، إذا استخدمنا تعبيرا مخفّفا، فيما يتعلق بشكاوى الفلسطينيين ضد المستوطنين. وذكرت أن عدم حل لغز خمس عشرة جريمة خطيرة ضد فلسطينيين يدلّ على ما هو أكثر من عجز بيروقراطي.

والمقطع التالي في التقرير غنيّ عن التعليق: «...والأخطر من ذلك هو الصورة المرتسمة بخصوص هذا الموضوع في حالة حادثي وفاة في قريتي سنجيل وبني نعيم. ففي الحالتين شكا المتّهمون بالقتل من استدعائهم للمثول أمام الشرطة وأعلنوا أنهم لن يحضروا وأنهم سيتفاهمون فقط مع الحكم [العسكري]. ولم تفعل الشرطة شيئا لجلب المتهمين إلى مخفر الشرطة، على رغم الشبهة الشديدة، ولم ينفّذ أمر التوقيف الصادر بحق المشتبه به بارتكاب حادث بني نعيم، في ظروف تستدعي تحقيقا. ففي حادث بني نعيم، حضر إلى مخفر الشرطة بعد ثلاثة أيام من الحادث وفد تمثيلي، يضمّ رئيس مجلس كريات أربع وممثّلا عن مجلس غوش عتسيون، وأخطر الشرطة، بحسب قول المقدم كليج، أنه استنادا إلى سلطات الحكم [العسكري]، لن يكون هناك تعاون وأنّ الشرطة ومدّعي عام لواء القدس هما هيئتان معاديتان. وأعلن الوفد أنه لن يقدّم رواية [للحادث] إلاّ بعد الحصول على تعليمات من المستوى السياسي. ومن الجدير بالذكر أن الوفد ضمّ أحد المشبوهين ولم يجرِ التحقيق معه وقتئذ. وكانت النتيجة أن المشبوهين لم يعثر عليهم وفقط بعد ستة أيام من وقوع الحادث استطاعت الشرطة أن تحصل على شهادات (وذلك بتهمة القتل من دون قصد أو شبهة القتل العمد، مع أن المشتبه بهم كانوا معروفين جيدا). وكان لذلك بالطبع انعكاسات مباشرة على التحقيق نفسه. ومن الصعب الافتراض أن التحقيق في حادث وفاة يتمّ على هذا النحو.»

وفي سياق التقرير وردت أمثلة على إغلاق ملفّات تحقيق بأمر من السلطات؛ وهكذا، مثلا، عندما ترافعت في محكمة العدل العليا في قضية بيت هداسا، لم أكن أعرف ما كانت تعرفه مديرة قسم شؤون قضايا العدل العليا [في وزارة العدل]، المحامية باينيش، من أن «... شكوى (دنديس) بخصوص السقف لم يجرِ التحقيق فيها كما ينبغي، لأن الحاكم السابق أصدر أمرا بعدم التحقيق في الحادث»، كما ورد في تقرير كارب.

وفي النهاية قررت المحامية كارب، بموافقة اللجنة، أن «مفتاح الحلّ لا يكمن في متابعة تقنية للتحقيقات، ولا في مقاييس أساليب التحقيق ولا في زاوية الرؤية القانونية، وإنما في إعادة النظر في مفاهيم حكم القانون بمعناه الواسع والعميق.»

وبعد نشر التقرير عُلم أن يهوديت كارب طلبت إعفاءها من رئاسة اللجنة، كتعبير عن عجزها عن تغيير المعايير الرديئة في مجال التحقيقات في المناطق [المحتلة]. وفي بداية شهر حزيران / يونيو ١٩٨٨، أجرى المستشار القانوني، يوسف حريش، مشاورات في مكتبه بخصوص المعالجة السقيمة والمستمرة لشكاوى العرب ضد مواطنين يهود في المناطق. وكما ورد في سفر الجامعة، لا جديد تحت الشمس.

بعد عامين فقط من إعداد تقرير كارب أُلقي القبض على التنظيم الإرهابي السري اليهودي، الذي استطاع أن ينشط من دون مضايقات وأن ينفذ جرائمه على امتداد فترة طويلة في جوّ ودّي ومتعاطف مع انعدام سلطة القانون في كل ما يتعلق بأعمال المستوطنين. وأتذكر تأكيد عضو الكنيست يوسي ساريد أنه في كريات أربع، وفي مستوطنات أخرى يوجد تنظيم إرهابي سري يهودي، وأتذكر أيضا جواب موشيه نسيم، وزير العدل، وقتئذ: «التنظيم السرّي موجود فقط في مخيلتك.»

عندما كُشف أمر التنظيم السري، الذي سمّى بعض رجالات المؤسسة الحاكمة أعضاءه «أبناءنا الأعزاء»، صادفت الحاخام موشيه ليفنغر مرة أخرى: في أيلول / سبتمبر ١٩٨٤، في اجتماع نظمته في ناتانيا عائلة تمام، التي قتل ابنها الجندي وعثر على جثته في الضفة. وبرر ليفنغر علنا أعمال التنظيم الإرهابي بقوله: «بسام الشكعة وكريم خلف الشريران حرّضا [الناس] ولا يزالان يحرضانهم. لقد قطعوا أرجلهما لكنهم لم يقطعوا لسانيهما. لقد هبّ خمسة وعشرون شابا وقطعوا أرجلهما، ولولا ذلك، من يدري إلى أين كنا سنصل؟ لذلك ينبغي إطلاق سراح هؤلاء الشبان، حتى لا يصبح الدم اليهودي مباحا. يجب القول للحكومة، لقد فعلوا ما كان ينبغي عليكِ، أنت الحكومة، أن تفعليه. لقد دافعوا عن الدم اليهودي.»

وأرسلتُ برقية للمستشار القانوني [للحكومة] باسم رئيسي البلديتين، طلبت فيها محاكمة الحاخام ليفنغر بتهمة التهديد بالقتل، والتحريض والتشويش على سير القضية. ورُفض طلبي. وفي نهاية سنة ١٩٨٩، قدّم ليفنغر للمحاكمة بتهمة قتل كايد صالح، تاجر أحذية في الخليل. وبالطبع، لم يوضع رهن الاعتقال، وسمح لنفسه أيضا بالتأخر عن موعد جلسات المحكمة. وقد وصف أحد عناوين الصحف بدء المحاكمة على النحو التالي: «يا حضرة القاضي، حضرة الحاخام وصل.» وفي ٨٩/١٢/٥ شهد شهود عرب كيف كانوا

يقفون مع المرحوم بجانب الحانوت عندما استدار ليفنغر وأطلق النار عليهم. لقد كان ليفنغر Persona grata (شخصا محبّبا) في المحكمة. طلب تأجيل استجواب مضادّ لأحد الشهود، لأنّ ابنته تحتفل بتدشين بيت، واستجيب طلبه، على الرغم من اعتراض النيابة العامة. وربما تنكشف هذه المرة أكاذيب ليفنغر، لأنه اتضح في هذه الأيام، في النصف الثاني من شباط/ فبراير ١٩٩٠، أنه أدلى بتفصيلات كاذبة للشرطة بخصوص مكان إطلاق النار وكيفيته، وأنه كانت له روايتان، واحدة صحيحة والأخرى كاذبة وأنه روى الكاذبة للشرطة.

في شباط / فبراير ١٩٨٦ عدت إلى بيت هداسا، هذه المرة بطلب من المحامي سليمه، محامي أصحاب الحوانيت العرب، الذين طلب إليهم مغادرة المكان بأمر من السلطات. وقد صدر الأمر ضد الأشخاص، «لأسباب أمنية»، بعد أن تمّ ترميم المبنى وتدشينه من قبل وزير البناء والإسكان، دافيد ليفي، وإسكان ثلاث عشرة عائلة من المستوطنين فيه. وكان المقصود بالأمر ثلاثة حوانيت في الطابق الأرضي وستة أخرى على جانبيه. ورفض التجار إخلاء الحوانيت. وردّا على ذلك أحاطها الجيش بسياج مشبك على امتدادها، مدعوم ببراميل مليئة بالأحجار. وأصبح الدخول إليها ممكنا فقط من خلال فتحة ضيقة بعرض متر واحد، يقف على جانبيها جنود. وكان بين أصحاب الحوانيت أيضا أحد معارفنا، إبراهيم دنديس، ضحية ليفنغر في سنة ١٩٨١.

وخلال زيارتي للمكان، برفقة المحاميين سليمه ونزال، تساءلت إن كان هذا المشهد يثير لدى إسرائيليين آخرين ذكريات مرتبطة بأمكنة أخرى [تقصد معسكرات الاعتقال النازية]

ساد المكان توتر شديد. وكان أفراد الجيش وحرس الحدود يعيقون حركة كل سيارة في الشارع، ويتكلمون بإصرار بالعبرية ويصرخون في وجه السائقين عندما لم يكونوا يفهمونهم. وتدخلت، عندما ميّزت درزيا رفض التحدث بالعربية من أجل إثارة الغضب. كان الجميع يتحدثون عن د. مبارك عوّاد وعن رئيس بلدية الخليل اللذين ظهرت صورتهما على شاشة التلفزيون عندما أُمرا بخلع حذائيهما لتفحصهما قبل السماح لهما بدخول الحوانيت. وسأل الجنود عن سبب قدومنا وهل نحن ضد السياج المشبك، ولماذا رفضت في البداية عن قصد الرد على الأسئلة. وعندما قررت التبرع بالإجابة وقلت إني أشعر بالخجل أمام هذا المشهد المقرف، ابتسم أحد الجنود وقال: «إنه في الحقيقة جميل.» وتطلع أصحاب الحوانيت المجاورة إليّ، وميّزني عدد منهم. «هذه فيليتسيا، لقد جاءت من أجل أن يزيلوا الشبك»، سمعت أحدهم يشرح لزميله وللمرة التي لا أعرف عددها، شعرت بالمسؤولية الجسيمة الجاثمة على كاهلي. وكان حلمي أن يقاسمني إياها شخص ما يعمل معي ويشعر هو أيضا بهذا الألم، ألم يحرمه النوم ويرغمه على فعل شيء بهذا الخصوص.

وروى أصحاب الحوانيت كيف يضايقهم الجنود: يفتشونهم عدّة مرات في اليوم تفتيشا جسديا ويفتشون الحوانيت، بصورة استفزازية، مع إلحاق الأذى بالبضاعة والمشترين. ولا يسمحون لأصحاب الحوانيت حتى بالاستماع إلى الإذاعة على هواهم. ولم يكن هناك مناص من تقديم التماس مرة أخرى لمحكمة العدل العليا، قائم على الالتماس نفسه الذي قدم في سنة ١٩٨١. وكان النقاش بشأنه صعبا ومتعبا بشكل ليس أقلّ من السابق، وكانت النتيجة مخيّبة للأمل أيضا. وكان العزاء الوحيد هو أنه في هذه المرة نشأت مشاعر تضامن لدى إسرائيليين ذوي ضمائر حيّة. لكن في هذه المرة أُمر المشتكون بدفع مصاريف الدعوى للدولة، وبذلك جرى سلبهم وتغريمهم جزاء الاعتراض.

وقد كتبت وقتها في يومياتي:

«بعد أن يعود الأبناء إلى داخل حدودهم، ماذا يحدث للمناطق المحيطة بهم؟ الجواب، رأيته على الطبيعة وها هو باختصار شديد لمن يعنيه الأمر: الأمر يتعلق بما هو حواليهم. إذا كان تلالا وعرة عاد إليها الأبناء بشوق ــ بعد أن أُعلنت هي وما حواليها في الوقت المناسب أراضي تابعة للدولة ــ تهتم الدولة بألّا يكون «المحليون» (الاسم المرادف للفلسطينيين) في الجوار، لاهم ولا قطعانهم ولا أشجار زيتونهم ولا ما شابه ذلك من منغصات، باستثناء العمال الذين هم بحاجة إلى خدماتهم.

«أما إذا كانت العودة إلى مكان داخل مدينة، والمحليون، لسوء حظهم، يقطنون في حيّ يرمز إلى أثر تاريخي، فإن الأبناء عندئذ يجسّدون حقهم الإلهي أو أي حق آخر دائما بمساعدة القوة المادية، المتمثلة بتحالفات سياسية مختلفة. وعندها توجد أمام المحليين إمكانيتان: إذا كانوا يتمتعون بحس واقعي سليم ويتّسمون بما يدعى باللغة الأجنبية 'realpolitik' (سياسة واقعية)، فإنّ عليهم الابتعاد عن المكان والنجاة بجلدهم؛ وإذا كانوا مستعدين للمخاطرة والتشبث بالمكان، ولْيحدث ما يحدث، فإنه عندئذ يحدث لهم ما يحدث لمن لم تعد له حظوة في عين الملك. وهنا يجب ألّا نتعلق بحبال الوهم، فالملوك جميعا متشابهون، سواء كانوا من سلالة المعراخ، أو من سلالة الليكود. ويبرهن على ذلك فعل المرحوم يغآل آلون في إنشاء كريات أربع...»

وبعد ذلك رويت قصة التجار الذين رفضوا إخلاء المكان أيضا بعد أن حبسوهم خلف السياج، إلى نهاية القصة، عندما «... توجّه التجار، بعد أن ضاقت بهم السبل، إلى محكمة العدل العليا لتخلّصهم، وهنا كانت في انتظارهم مفاجأة: الدولة مستعدة، بعد فترة، لاستبدال السياج المصنوع من الشبك بشيء آخر أجمل منظرا؛ ومن يحسب أن هذا هو خيالي المشوّش أو خيال 'المحليين' الشرقي، عليه أن يعرف أنّ هذا هو ما قيل، لا أكثر ولا أقل، في ردّ الدولة على الالتماس.

«ولو كان لدى التجار حسّ جمالي، لربما كانوا وافقوا على أن يتحول سجنهم إلى حديقة غنّاء، والسياج المشبك إلى سياج حيّ مزدهر بالأزهار الجميلة؛ لكن ما للتعساء وللجمال، إنهم يتشبثون بعنادهم ويقولون أنهم لن يتحركوا من مكانهم. ويستشهدون بالقانون الدولي الذي يحميهم، وبحق الملكية وما يشبه ذلك من أعراف قانونية وسوابق، لكن عبثا.

«واللحن النهائي هو الأشدّ إثارة للحزن، أيضا بالنسبة إليّ، مع أني لم أعدهم أبدا بنهاية سعيدة. رفض الالتماس، وبقي السياج، والحقّ مع الدولة، مجسّدة في شخص الحاكم العسكري. ومن الواضح أن للّحن الأخير أهمية حاسمة. إنه يستدعي فيضا من الأفكار في مجال ضمان أمن المستوطنين بصفتهم كذلك، كالتجريد من السلاح، وإنشاء حزام أمنيّ وبالطبع بناء السياجات التي ستتحول إلى موضة شائعة.

«وكلّما أكثر الأبناء من العودة إلى حدودهم، تكاثرت السياجات وغطّت البلد.»

تهديد لم ينفذ

يتذكّر الجميع السنوات ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٠ بصفتها سنوات حرب الاستنزاف. وقد بعثت الإطارات السوداء المنشورة في الصحف الكدر في نفس كل من لم تتبلد أحاسيسه. وانتشرت في أوساط خريجي المدارس الثانوية النكت السوداء، مثل «سنتلاقى في أسفل اللوحة التذكارية» أو «سنرى الزهور من ناحية جذورها.» وعلى الرغم من أننا تحوّلنا منذ ذلك الوقت إلى بلد يقبر الآباءُ فيه الأبناء، إلا إن الاحتجاج ظل ضئيلا. طردوا القادة تحت جنح الظلام من القدس والضفة الغربية إلى الأردن؛ اشتكى زبائني من التعذيب في التحقيق، ولأول مرة في حياتي شاهدت جروحا على أجساد أناس بعد التحقيق معهم؛ تظاهر الطلاب الفلسطينيون في القدس وفي أنحاء الضفة ضد الاحتلال. «يجب إطلاق النار عليهم، قتيل واحد ويرتدعون»، قال لي محام في الخدمة الاحتياطية شغل منصب قاض عسكري في الخليل في تلك الفترة، بعد موجة تظاهرات طالبية كبيرة. «كيف يمكنك أن تتحدث هكذا؟!»، سألت الشخص، الذي كنت أعرفه من قبل، ولكن بدا الآن وكأني أراه لأول مرة.

في جوّ الكآبة الذي ساد في أعقاب أكبر انتصار في تاريخنا، عرضت في مسرح الكامري مسرحية حانوخ ليفين، «ملكة الحمّام». وكانت تعبيرا فنيا بليغا وجريئا عن سفك الدماء، ونبذ القيم، والنفاق والشعور بالرضى عن الذات وسط الإجماع «الجيّد، النتن والساخن» في «المملكة الكاملة».

وقد كانت هذه المسرحية بالنسبة إليّ بمثابة مطهّر للأجواء، وبما أني شديدة الإيمان بقوة الكلمة، فقد أملت في أن تفتح العيون، وتحفز الناس على التفكير. لقد تحدّى ليفين أخلاقيات إسبارطة، وثقافة تكبيل الأبناء المستكينة. وكانت كلمات الأغنية «أبي العزيز، عندما تقف على قبري / منتصب القامة، متعبا، كمن لم يخلّف ولدا / وترى كيف يوارون جسدي في التراب / اطلب مني المغفرة عندئذ، يا أبي»، بمثابة لائحة اتهام شديدة اللهجة ضد من رأوا في الموت، وفي الحرب وفي الثكل جزءا حتميا من حاضرنا القومي وثقفوا أبناءهم على ذلك. وأنا كنت أشهد يوميا وقتئذ كيف كنا نُخرج من أنفسنا في المناطق الأوبئة العشرة، وباء بعد وباء، كما كتب ليفين.

وقد دلّت التهديدات بإيقاف عرض المسرحية، والمشاغبات العنيفة داخل القاعة وهجمات الصحافة اليمينية على خوف دعاة الإجماع القومي من قول الحقيقة. «أعدكم بالدم والدموع، وكلمتي هي كلمة»— ينبىء الزعيم أتباعه في مسرحية ليفين. وفعلا، بعد

ثلاثة أعوام سالت الدماء كالماء ولم يتوقف سفك الدماء إلى الآن. وقد استمر ليفين في توجيه سهامه اللاّذعة إلى أن توقّف عن كتابة المسرحيات السياسية الساخرة، وانصرف إلى معالجة عيوب الطبع الإنساني فحسب، وخسارة أنه فعل ذلك. لكن من يستطيع أن ينسى له عهد صباه مع «ملكة الحمّام»؟

وكان ميخائيل من المعجبين الصغار بالمسرحية. وقد شاهدها مرّتين، إحداهما عندما حضرها أيضا موشيه دايان، «قيصر المناطق»، وثارت ضجة في أوساط الجمهور. وقد عاد منفعلا إلى البيت وحكى لي عن ذلك. وكنت أعرف أنه بعد عامين سيمر باختبار الخدمة العسكرية وسيضطر إلى مواجهة مسألة الخدمة في المناطق [المحتلة].

لقد رافقت ظاهرة رفض الخدمة لأسباب ضميرية منذ بدايتها، في سنة ١٩٦٨، وبعد ذلك في محاكمة غيورا نيومان، الذي حوكم أمام محكمة عسكرية في سنة ١٩٧٢ لرفضه الخدمة في الجيش. وقد أعلن عشرات كثيرة من الشبان أنهم لن يكونوا مستعدين للمشاركة في القمع، ولذلك لن يخدموا في المناطق. وقد توليت قضايا عدد منهم، أعضاء في الشبيبة الشيوعية وغيرهم. وقد برّروا رفضهم الخدمة بقولهم إن الاحتفاظ بالمناطق [المحتلة] هو كارثة على الدولة وإن فعل الرفض لا يضرّ بالأمن، بل بالعكس، يقرّب السلام. وكان من الصعب جدّا من الناحية الاجتماعية على مثل هذا الجندي أن يواجه المزاج القومي العنيف السائد في الوحدات، وكان بحاجة إلى عزم شديد واقتناع داخلي عميق حتى يستطيع الثبات على رفضه، وحيدا أمام الكثرة. وكان واحدا ممن رفضوا القمع وتمتّع بمثل هذه الصفات، وفضّل المثول أمام محكمة عسكرية والذهاب إلى السجن على أن يخون ضميره، غادي الغازي، الذي شكّل قدوة لكثيرين اقتفوا أثره في الأعوام اللاحقة.

لقد كان رفض الخدمة في نظري الظاهرة الأجمل في أوساط الشبان عندنا وأكثرت من الحديث عنها مع الفلسطينيين. لكن يجب ألاّ ننسى أن هذه كانت ظاهرة هامشية. بعد حرب لبنان، ومع الهزة القوية التي أحدثتها في المجتمع الإسرائيلي، فقط، بدأ رفض الخدمة يكتسب شرعية في أوساط المثقفين. وقد كتب الأستاذ آسا كيشر في سنة ١٩٨٥: «في إطار المبادىء العامة الصارمة لنشاطات الاحتجاج المدني باسم الدفاع عن أسس العدالة، هناك اليوم مبرّر أخلاقي لأعمال احتجاج غير عنيفة في المجالات التي تعمل فيها أذرع الإدارة الإسرائيلية في الضفة الغربية بصورة مناقضة للقانون الدولي. ومجال الاستيطان مثال بارز على ذلك. ومع انتهاء حرب لبنان سيكون هذا هو المكان الذي ينبغي أن توضع فيه لافتات 'هناك حدّ'؛ الأفعال لن تكون هي الأفعال نفسها، والأشخاص لن يكونوا هم الأشخاص أنفسهم، لكن المعركة ستكون هي المعركة نفسها، معركة الخير ضد الشر.»

وفعلا، وضعت اللافتات، وهي مُضاءة بشكل خاص في فترة الانتفاضة، إلى حدّ باتت

المؤسسة العسكرية لا تشعر معه بالارتياح. وعندما شاهدت آدم كيللر، بعد إطلاق سراحه من السجن، وإعفائه من الخدمة في الجيش أيضا، مع بروفيل ٢١، أي، لأسباب نفسية، رحمتك اللهم، تذكرت الأعوام الأولى، التي كانت غالبية الجمهور فيها تعتقد أن «كل شيء على ما يرام»، وغارقة في سبات عميق من الرضى عن الذات، فيما كنا نحن، القلة الضئيلة، قادرين على رؤية ما سيحدث. ولا شك لديّ في أن هذه القلّة هي التي شقّت الطريق أمام الحركة الواسعة التي نراها اليوم.

شعرت بالقلق على ميخائيل، وعرفت أنهم سيحاولون الانتقام مني على نشاطاتي بمعاقبته. ولم تسبّب لي مكالمة هاتفية من مجهول، تهدّد بخطفه إذا لم أتوقف عن عملي، ذعرا، لكن كان فيها شيء يبعث على الخوف. لقد قلقت على سلامته، لكن قلقي على صورته الأخلاقية لم يكن أقلّ من ذلك، وتمنيت ألاّ أراه أبدا بين الجنود في المناطق [المحتلة]. وعرفت أن القرار بشأن سلوكه يجب أن يكون قراره، هو فقط. كان بيننا ارتباط نفسي عميق. وكان يقدّر عملي، رغم أنّ هذا سرقني منه في أوقات متقاربة كثيرا، جسديا ونفسيا. وأذكر أنّي قلت له مرة: «يصادف أن الأولاد الذين يعانون كثيرا في المناطق يحتاجون إليّ أكثر منك.» كيف وثقت أنه سيتقبّل ذلك، وأنه لن يتمرد ولن يحمل ضغينة عليّ في نفسه؟! ما كان أخطر ذلك الرهان! وكم أنا ممتنة له على أنه أظهر نضجا وتفهُّما، وعندما ما توجّب عليه أن يمر بالاختبار أبدى قدرة على الصمود فاجأتني أنا أيضا. لقد صدّرت كتابي الأول «بأمّ عيني» بالإهداء التالي: «إلى ابني ميخائيل». وكان ذلك بمثابة هدية رمزية، وربما تعويضا رمزيا عن المعاناة التي سبّبها له عملي.

واحدة من المجنّدات الأوائل برتبة ضابط في المحكمة العسكرية في اللد، التي كانت تعرف أن ابني على وشك الالتحاق بالجيش لأداء الخدمة الإلزامية، قالت لي وهي تغمز بعينها: «اعلمي يا فيليتسيا، أننا سنفعل كل ما في وسعنا لكي يجنّد ابنك في الشرطة العسكرية ويجلب لك الزبائن مقيّدين بالأصفاد إلى قاعة المحكمة.» وأجبتها أنها لن تحظى برؤية ذلك أبدا. ومن بين جميع اللعنات، والشتائم والإهانات التي انصبّت عليّ في تلك الأيام، كانت هذه أكثرها إيلاما. وعندما رويت لميخائيل ما حدث، أجاب مبتسما: «صدقيني يا أمي، لن تحظى برؤية ذلك أبدا في حياتها.»

قبل تجنيده كتب ميخائيل إلى مكتب التجنيد، كما فعل ذلك كثيرون غيره، أنه يريد أن يخدم داخل نطاق الخط الأخضر وأنه يرفض الخدمة في المناطق المحتلة لأسباب ضميرية. وأضاف أنه يأمل الاستجابة لطلبه، وبذلك يستطيع أن يؤدي مهمة إنسانية في فترة خدمته العسكرية.

ولم نكن سعداء بالفكرة أنه من شبه المؤكد سيتعين عليه أن يمضي فترة التدريب في المناطق [المحتلة]، ورافقته بقلب ثقيل في صباح ٨٢/٨/٨ إلى مكتب التجنيد. لقد تسلّم الجيشُ، الذي كنت أشجب أفعال جنوده وقادته في المناطق [المحتلة]، ابني. ولم أتمكّن من نسيان كلام تلك الضابطة في اللد ولا العبارات الغاضبة التي صدرت عن ضباط آخرين في أثناء محاكمة غيورا نيومان لقد كانت لديّ القوة للدفاع عن أبناء الآخرين، لكن هل سأجد القوة للدفاع عن ابني؟ لم أتحدث عن الأفكار المزعجة التي كانت تشغل بالي لأحد، ولا حتى لزوجي. ذلك أنه كان يؤمن إيمانا شديدا بقوة حدسي، وخشيت أن يفسر شكوكي كنبوءة تنذر بالمصائب.

في تلك الفترة أصيبت أمي بمرض لم نعرف في البداية كنهه. كانت تقف بصعوبة على قدميها وبعد فحص دقيق، فقط، اتضح أنها مصابة بمرض السكر. كانت تعتني كثيرا بميخائيل، حفيدها الوحيد، واليوم فقط، عندما أصبح ميخائيل نفسه أبا ويرى محبتنا لأبنائه، يتذكر بحنان حبها له.

ومضت عدّة أيام مشوبة بالتوتر، إلى أن رن جرس الهاتف وكان ميخائيل على الطرف الآخر من الخط، في قاعدة الاستيعاب والفرز: «أمّي، لقد فرزوني للشرطة العسكرية»، قال، وأضاف أنهم فعلوا به ذلك بالذات بعد أن قال لهم أن هذا هو السلاح الوحيد غير الوارد في اعتباره، وأنه لا يستطيع أن يقدم أية مساهمة في إطاره. ورفضوا حتى مجرّد الاستماع إلى رغبته بالالتحاق بدورة في سلاح التمريض. وختم كلامه بالقول: «أمي، إنهم يريدون الانتقام منك عن طريقي.» وشعرت بغصة كبيرة في حلقي. وخرج صوتي مبحوحا ومرتجفا، رغم المجهود اليائس الذي بذلته للتحكّم فيه، عندما قلت: «هكذا إذن، يا حياتي، لقد فعلوا بك هذا، لكن لا تقلق، سيكون كل شيء على ما يرام.» «ما الذي سيكون على ما يرام، يا أمي؟!»، صرخ، «لن يكون أي شيء على ما يرام، وها أنت ترين ما هم قادرون على فعله. لن أصعد إلى سيارة النقل، وسوف أذهب إلى السجن من الآن.» إلحاح زوجي، فقط، الذي أخذ مني سماعة الهاتف، أقنعه بالبدء في التدريب في إطار السلاح على أن يرفض فقط في نهايته الموافقة على الخدمة في المناطق [المحتلة].

وأنهى ميخائيل التدريب بامتياز وعندئذ بدأت حملة الإقناع من ناحية قادته؛ قالوا له أنه موهوب، وذكي، لذلك ينبغي عليه أن يذهب لدورة قادة فصائل؛ قالوا له أنه يجب ألّا يكون متأثرا بهذا المقدار بآراء والديه، وخاصة بآراء أمه، وأنه ينبغي أن يتمتع بالاستقلال الفكري وأن تكون له آراؤه الخاصة. وعاد فكرر مرة بعد مرة أنه ليس مستعدا للخدمة في المناطق [المحتلة] وأنه لن يذهب لدورة قادة فصائل يرسل بعدها إلى المناطق. «أنت تغلق أمام نفسك أبواب مستقبل مثير ومليء بالتحديات، وستندم على ذلك. نحن واثقون أنك تريد إرضاء

والديك وخاصة أمك. ونحن ندرك أنه ليس مريحا لك أن تخالف والديك، لكن أنت حرّ في تصرفاتك. نحن نقول ذلك لمصلحتك، وربما عملت في مجهود إنساني في المناطق»، قال قادته محاولين استمالته إلى رأيهم. «من الأفضل لي أن أكون شرطيا يقف في محطة انتظار للجنود المسافرين مجانا في سيارات خصوصية من أن أذهب إلى المناطق وأشارك في القمع. إن مجرد وجودي هناك مرفوض في نظري. وهذا قراري الشخصي، وأنا فقط اتخذته»، قال لهم الابن.

وعندئذ جاء دور الانتقام: «إذا كنت ترفض اقتراحاتنا، فسوف توضع في المكان الوحيد الممكن والمفتوح أمامك، في مهمة شرطي في السجن، داخل نطاق الخط الأخضر»، قيل له. واحتج ميخائيل، وقال أن هذا مناقض تماما لشخصيته، لكنهم لم يتركوا له خيارا. وحاولت أن أتحدث مع أحد الضباط المسؤولين، لربما أعادوا النظر في المسألة. وقال لي هذا ببساطة: «سيدة لانغر، ابنك لديه مشكلة. كما تعرفين، رفض أن يخدم في المناطق وبسبب ذلك رفض وظيفة مهمة في الجيش. لذلك لا يوجد له مكان آخر غير المكان الذي وضع فيه.» وسكتَ. فهمت كل شيء. في تلك الفترة لم يفرز رافضون آخرون للخدمة في الشرطة العسكرية أو في السجون. احترمتُ رغبتهم وخدموا كممرضين. شعرت بالجرح، لكن الشجاعة التي تقبّل بها ميخائيل الحكم وموقفه المثابر بشأن الخدمة في المناطق ملآني بالفخر. وفي الزيارات والاتصالات بواسطة الرسائل في فترة التدريب ملأ قلبي بالدفء بوصف حياته في المعسكر، وبحسّ الفكاهة لديه، وبتصميمه، وبمحبته لنا واهتمامه بعملي.

وبعد أن وُضع في الخدمة في السجن، طلبوا منه العمل بمهمات حراسة وحفظ النظام. ورفض. قالوا له أنه توجد هناك سجون في جميع أنحاء العالم، وهنا ليس المناطق. «صحيح»، قال، «في كل مكان هناك سجون وفي كل مكان كنت سأرفض مهمة حراسة المساجين. لست مؤهلا لذلك، لأني أحب الناس أكثر من اللازم.» وفي النهاية كلّف بمهمات إدارية مختلفة، وبعد ذلك استخدم سائقا. «أوقعوك في مقلب، فيليتسيا، ابنك الآن شرطي عسكري!»، سخروا منّي في المحاكم. «لكن إليكم، إلى هنا، لن يجيء، ولن يشترك في أفعالكم»، كنت أجيبهم. وكنت سعيدة لأن ابني أتاح لي أن أقول لهم ذلك، إنه في المحصلة قام بواجب إنساني في معركة الخيّرين ضد الأشرار، على حدّ قول الأستاذ آسا كيشر في خطابه بعد ذلك بثلاثة عشر عاما. وخلال أعوام عملي كنت أقابل زملاء ميخائيل في السجون وفي المحاكم في المناطق. وكانوا يسلّمون عليّ، وكنت دائما أذكر أمامهم رفض ميخائيل المشاركة في القمع. وقابلت ذات مرة صديقا حميما له، كنت استضفته في منزلنا، في أحد السجون السيئة الصيت، حيث كان يعذّب السجناء. ووجدت صعوبة في التعرف على الشاب، ليس لأن مظهره تغيّر، وإنما لأني وجدت أمامي بدلا من الشاب الخجول، المهذب والطيب القلب،

ضابطا فظًا لاذع القول، يتحدث بلهجة استعلائية عن أولئك الخاضعين لسلطته. وفي أثناء فترة الانتفاضة، فيما كان رمل الصحراء الناعم في معسكر الاعتقال أنصار ٣ يعمي عيني، تقدّم مني أحد الحراس وقدم نفسه بصفته زميلا لابني في فترة خدمته العسكرية، وقاد إليّ موقوفين فلسطينيين. وفكرت بيني وبين نفسي، كم أنا سعيدة لأن نصيب ابني لم يكن مثل نصيبهما ولأن تهديد الضابطة في المحكمة في اللد ظل بمثابة أمنية فقط.

وجه المستشار

سنة ١٩٧٢، اغتيل رياضيون إسرائيليون في ميونيخ. ومع صدمة الألم والغضب، كان هناك قليلون أدركوا أنه ينبغي كسر هذه الحلقة الدامية المجنونة. وكان هناك كثيرون قالوا في فورة نزعة الانتقام أنه ينبغي قتل العرب، جميعهم. وراحت الأحكام تصدر في المحاكم وكأن الشارع هو من يمليها.

كان قد مضت خمسة أعوام على بدء الاحتلال، وأنا أواصل الانتقال من سجن إلى سجن، ومن محكمة إلى أخرى، وأعدّ البيوت المهدومة في مخيمات اللاجئين وفي المساء أحاول، من دون نجاح، التخلص من مشاهد النهار. وعندما كان يجنّ الليل، كانت المشاهد تعاودني، وكأنما لم يكفني مشاهدتها مرة واحدة. ولم أفلح في ابتكار جهاز لطمسها وما زلت حتى الآن، في لحظة الكتابة، أرى صورا من الماضي بوضوح، كما لو أن الأعوام السبعة عشر التي مضت منذ ذلك الوقت ليست إلاّ طرفة عين، ولا مهرب لي من عذابات الذكرى.

أرى الآن بوضوح أيضا جمعة حمايل، الذي تشوّه جسده بفعل مادّة ناسفة. جاء إلى نتانيا ليضع عبوة ناسفة في المحطة المركزية، لكن عندما رأى الجمهرة الغفيرة من الناس هناك، غيّر رأيه وذهب إلى المرحاض لتفكيكها. وفيما هو يفعل ذلك، انفجرت بين يديه. وجرت المحاكمة، التي لم أكن ممثلته فيها، في الأجواء الصعبة التي خلّفتها المذبحة في ميونيخ وراءها. وتبرع القضاة بإنزال عقوبة الإعدام به من دون أن يطلب المدعي العام ذلك. وطلب مني الأب أن أترافع دفاعا عنه في الاستئناف ضد الحكم. وقضيت ساعات طويلة في المكتبة وأعددت مرافعة شاملة قدر الإمكان. وكان ينبغي عليّ أن أقابل الشخص في السجن. وقال والده أنه ميّزه فقط من صوته، وأنا، حتى الصوت سمعته بصعوبة من الفتحة الضيقة التي بقيت في فمه. كانت يداه محروقتين ومعوجّتين، ووجهه كقناع. وحاولت تفادي النظر إليه قدر الإمكان، لكنه طلب أن أطيل زيارتي، وجلست متشنّجة كلي.

لا يحتاج المرء إلى خيال واسع ليتصور شعور من يكلف نفسه عناء الدفاع عن زبون محكوم عليه بالإعدام. وأوردت حججا كثيرة، على قدر استطاعتي، من المصادر الأصلية، من القانون العبري، ومن القانون الدولي ومن القانون الإسرائيلي، لأبين سوء العقوبة. وبدلا من أن أحظى بالإصغاء، وجدت نفسي على مقعد المتهمين، وتحوّل القاضي من محاكمة المتهم إلى محاكمتي. هكذا تصرف تجاهي القاضي العسكري، يوسف حريش؛ وقد نبع موقفه هذا من إقدامي على مهاجمة المرحلة القضائية الأولى وقوانين الطوارىء الصادرة في سنة ١٩٤٥؛ ومن

أني استشهدت بمقال من صحيفة «هبركليط» (المحامي)، منشور في سنة ١٩٤٥، تحت عنوان «في ظل المشنقة». هاجم فيه المحامون اليهود الإنكليز لشنقهم اثنين من رجال «الإيتسل» [الإرغون تسفائي ليئومي]؛ من أني تجرأت أصلا على المقارنة بين الحالتين، بينما يعتبر القاضي حريش أنّ رجلي الإيتسل كانا محاربين طاهرين لم يعتديا على المدنيين. وازدادت نقمته عندما ذكّرته بنسف فندق الملك داود، مع التشديد على أني لا أقصد من وراء ذلك تبرير الأعمال الموجّهة ضد المدنيين الأبرياء، التي أشجبها شخصيا. لكن حمايل، موكّلي، لم يؤذ أحدا، باستثناء نفسه. ولم يكن ذلك كافيا لتهدئة القاضي حريش، الذي استمر في مقاطعتي من حين إلى آخر بغضب وبلهجة لاذعة.

كانت تلك المعركة الأولى. أمّا المعركة الثانية فقد حدثت في أثناء تلاوة نص الحكم بخصوص الاستئناف، الذي كان مليئا بالإهانات الموجهة إليّ. ومن ذلك الوقت وحتى الآن لم يمر عليّ مثله ولم أقرأ ما يشابهه ضد أيّ محام يقوم بواجبه كما ينبغي. وقد وُصفْت حججي بأنها بغيضة وقيل أن الاستئناف قُبِل ليس بفضل حججي وإنما على الرغم منها. وكنت مهمومة، لأني لا أستطيع الرد، وطلبت ترجمة نص الحكم إلى العربية. وردّ علي حريش بغضب شديد وهدد بإخراجي من القاعة وصاح: «عندي هذا لن يمرّ.»

وفي وقت لاحق عينّ القاضي حريش في منصب المستشار القانوني للحكومة، بناء على توصية من الوزير موداعي. وهكذا أصبح من الأسهل على النظام الحاكم التغطية على قضية [فضيحة] الشين بيت، قدر الإمكان، وهو أمر ما كان المستشار القانوني السابق، الأستاذ زامير، ليسمح به. وقد سخرت الصحافة في حينه من قدرات المستشار القانوني الجديد، وأشارت إلى تردّده وجبنه. وتذكرت الشجاعة التي أبداها في مواجهتي عندما هدّد بإخراجي من قاعة المحكمة.

وجاء يوم التقينا فيه مرة أخرى، كل في جانب من المتراس. وكان ذلك في المحكمة العليا، عندما ردّ على استدعاءات قدّمت بخصوص قضية الشين بيت، المسماة أيضا قضية الباص على الخط ٣٠٠، التي سأتطرق إليها لاحقا. وقد مثلت في هذه القضية عائلات القتلى. جلست في القاعة وكنت شاهدة على ضعف المستشار، الذي أثار لدى عدد من زملائي مزيجا من الشفقة والسخرية. ولم أشمت به، لكن شعرت بالرضى لانكشاف صورته الحقيقية أمام الملأ. ومع الرضى، شعرت بالألم لأن هذا أصبح وجه أحد أجهزة السلطة المهمة جدا في الدولة.

حراس على البوابة

هذا الخريف الثاني منذ بدء الانتفاضة كان ربيعيا، عذبا لمن يحب الجو الدافىء، لكن نكبة على من تؤذيه الشمس مثلي. كنت وعدت بزيارة يعقوب بن ـ إفرات وأساف أديب، من «ديرخ هنيتسوتس» [المتهمين بالتجسس لصالح سوريا]، في سجن أشمورت. وسيبقى هذا السجن بالنسبة إليّ دائما سجن «كفار يونا»، الذي كثيرا ما سافرت إليه بصفة خاصة في سنة ١٩٧٨، عندما كان من بين زبائني الكثيرين ابني بالتبني، سامي. ومثل كثيرين آخرين، تحوّل أيضا يعقوب وأساف من مجرد موكلين إلى صديقين. ولولا أنهما اضطُهدا من قِبَل الشين بيت وسجنا، لما كنت تعرفت إليهما بالتأكيد.

قبل فترة وجيزة من سفري أغمي عليّ تقريبا بسبب تسمّم من طعام تناولته، وتحركت للسفر مباشرة من مركز إسعاف تابع لنجمة داود في القدس. لقد وعدتهما بالقدوم وكنت أعرف أنهما في انتظاري.

وعربد الحارس على البوابة مرة أخرى. أخّرني واخترع أعذارا واهية مختلفة لمنعي من الدخول. في نصف العام الأخير، الذي كنت أزور فيه السجن بانتظام، كان يستمتع برؤيتي غاضبة. «لن أسمح لك بالمرور من دون تفويض من موكّليك»، قال بإصرار. «التفويض من موكّلي، يا سيّدي، موجود في ملفهما الشخصي في السجن. خابرهما هاتفيا من فضلك، وسيؤكدان لك ذلك»، أجبته. «كلّا، لن أخابرهما، لماذا أفعل ذلك؟ هذا ليس من مهماتي.» وفي هذه الأثناء بحثت في ملفي عن استمارة التفويض ولم أجدها، فقد ظلت كما يبدو في أحد الملفات السميكة المتعلقة بقضية «ديرخ هنيتسوتس»، التي انتهت الإجراءات القضائية بشأنها منذ فترة. ورفعت رأسي والتقت نظرتانا. كان هذا الحارس مستمتعا بذلك، مستمتعا حقا. والتفت إلى حارس بجانبه، وقال: «انظر إليها، محامية قديمة مثلها، تعرف القانون، وتجادل في أني يجب أن أعرف أنها تمثلهما، كما لو أن العالم كله يعرف ذلك.» وشعرت بألم، قرص الكورتيزون الذي تناولته، والتوتر وألم المعدة فعلت مفعولها. وعرفت أنه لا يجوز أن أتحدث عن ذلك، وأن ذلك لن يفيد، وسيتسبب فقط في تأخير إضافيّ. وقد تعلمت ذلك عندما حاولت أن أطلب ذات مرة إدخالي بسرعة، لأني شعرت بوعكة صحية. وكانت النتيجة تعمُّد تأخير دخولي، فيما راح الحراس يسدّدون نظراتهم إليّ، ويتفحّصون قوّة احتمالي. وأقسمت وقتئذ ألّا أمنحهم هذه المتعة مرة أخرى. واستعنت الآن بالدواء المعجز الذي كان ينقذني دائما في الأوضاع الصعبة، ومع أن صوتي كان يرتجف قليلا أحيانا، إلا أني كنت أبدو قوية ـ ألا وهو

سلاح الغضب. وشعرت به هذه المرة أيضا يغمرني ويعتم هوائيّ. وقلت للحارس، من دون أن أنتقي كلماتي: «إنني أشفق عليك، أنا أفهم مشاعرك، أن تقف هنا أعواما، في الشتاء والصيف، تفتح البوابة وتغلقها، هذا عمل مملّ جدا لدرجة تدفعك إلى التفتيش عن شيء تتسلّى به. في حالتي أخطأت ولن تفيدك كل المناورات. سأدخل.» وفار غضبه، لكن كان أسهل علي أن أتعامل مع هذا الوضع، من تعاملي مع التعذيب المقترن بابتسامة ساخرة. وتدخل أحد الحاضرين: «لماذا تسيئين إليه، هذا ليس حسنا.» وعليّ أن أعترف أني لم أسيء في حياتي على هذا النحو لموظف صغير، لكني هذه المرة لم أقدر على التصرف بشكل آخر. وهدأ غضبه، وسمح لي بالدخول. وهكذا، بعد تأخير استمر خمسا وأربعين دقيقة، وصلت إلى ساحة السجن، ضعيفة ومنهكة، لكني قدّمت شكوى ضد تصرّف الحارس. وخرج يعقوب وأساف للقائي، مسرورين بقدومي. وحكيت لهما كيف تعمدوا إزعاجي، لكننا انتقلنا على الفور إلى مواضيع أخرى، لأنه من العار شغل أشخاص، كلّ يوم وكلّ ساعة من وقتهم عبارة عن كفاح عنيد للمحافظة على كرامتهم كبشر، بمتاعب شخص يتمتع بحريته في الخارج.

قبل بضعة أعوام قابلت حارسا في سجن الرملة بعد أعوام كثيرة لم أكن رأيته فيها. وتطلّع إليّ بذهول وقال ردا على تحيّتي له: «أمر يدعو للدهشة، حسبت أنك أصبحت تتوكّئين على عصا، وها أنت تتجوّلين هنا وهناك كما في السابق...» وكانت هناك إهانات أخرى أيضا: حارس في سجن ما أخذ بطاقتي الشخصية قبل دخولي، تفحص الصورة، وأبقى البطاقة بيده، وقاسني بنظراته طولا وعرضا وقال: «أنظري ماذا فعلت بك الأعوام! كم كنت جميلة ذات يوم وكيف تبدين اليوم!» وبدلا من تجاهل ملاحظات من هذا النوع، كنت أبدّل صوري على الوثائق بصور أحدث. وفي المرة الأخيرة، بعد أن فقدت الوثيقة الأصلية وألصقت على الوثيقة الجديدة صورة بولارويد [غشاء مستقطب] التقطت لي قبل أسبوعين من ذلك، أجرى حارس في وسط البلد مرة أخرى مقارنة وقال، وهو يُري الصورة لزميله، بلهجة أسف كاذب: «أنظري يا فيليتسيا ماذا يفعل الزمن بك.»... وهز زميله رأسه موافقا. «هذا ليس مستغربا، فقد مر أسبوعان منذ أن تصورت»، قلت، وقد سرّني منظر وجهيهما المرتبكين. وعلى أية حال، أسجّل لهذا الحارس أنه شفاني من حساسيتي، وأدركت أخيرا الحماقة التي تنطوي عليها.

«الشعب الفلسطينيّ ليس أقل بطولة من الشعب الروماني، واحتلال اثنين وعشرين عاما ليس أقل طغيانا من النظام في رومانيا»، قلت لـ «كول يسرائيل» [إذاعة «صوت إسرائيل»] التي طلبت معرفة ردّة فعلي تجاه الثورة في رومانيا. وأضفت: «لقد خدعت لأعوام طويلة بخصوص

ما كان يجري في الدول الاشتراكية وأشعر بالغضب الشديد لذلك، لكن الآن حان الوقت لأن تهبّ الروح الجديدة أيضا عندنا وأن نكسر الحلقة الدامية.» وأصررت على أن يذيعوا كل ما قلته، لكنهم حذفوا حديثي عن الاحتلال، لأن شجب جرائم الآخرين مسموح ومرغوب فيه، جرائمنا فقط يجب الحذر من ذكرها. وأتذكر برنامجا إذاعيا، قبل اندلاع الانتفاضة بنحو عامين، عن موضوع حقوق الإنسان في العالم؛ وقد وضع التشديد فيه على القمع في تشيلي، وفي جنوب إفريقيا، وفي غواتيمالا، وتم التطرق إلى شيء قليل فقط مما يجري هنا ــ ما يكفي لتفادي القول إن الأمر هنا قد تجوهل، لكن مع الحرص أيضا على عدم إثارة الغضب. وصيغت المحصلة على النحو التالي تقريبا: في ضوء كل ما أوردناه، لا نبدو سيئين بهذا المقدار. وأنا كثيرا ما ردّدت قول برتولت بريخت: «فليتكلّم الآخرون عن عارهم، أما أنا فسوف أتكلم عن عاري.» ولم أكن أعرف وقتئذ بعد عن عار دول أخرى، قريبة من قلبي، مثل الاتحاد السوفياتي، في مجال حقوق الإنسان. ولم أكن أصدق شهادات الأعداء الألدّاء لهذا البلد وبلدان أوروبا الشرقية. ولو كنت عرفت، لما كنت سكتّ. لكن لا أشك في أنني كنت سأرى واجبي الأول أيضا هو النهوض ضد العار الذي تنطوي عليه أفعال شعبي.

وقد رأيت جزءا من هذا العار في معسكرات الاعتقال: مثلا، في أنصار ٢ في غزة، الذي حظي بهذا الاسم بسبب الظروف التي ذكّرت الجميع في البداية بالظروف التي كانت سائدة في معسكر أنصار السيىء الصيت في لبنان. وقبل أن تطأ قدمي هذا المعسكر، الذي كان يديره الجيش، كنت توليت شكاوى المعتقلين من الضرب، والإهانات، والطعام الرديء، والازدحام الشديد وفقدان العلاج الطبي المناسب. وعندما وصلت إلى هناك، شاهدت على أحد المباني لافتة مضاءة: «الإنسان هو نموذج صورة بلده.» وخطرت ببالي خاطرة أن الشاعر شاؤول تشرنيخوفسكي لم يكن ليحبّ بالتأكيد أن يرى كلماته تتلألأ على منشأة عسكرية، جنودها موجودون في وطن شعب آخر بصفة سجّانين. وكان مكتوبا على البوّابة: «أهلا وسهلا بالقادمين إلى منشأة الشاطىء»، كما لو كان الأمر يتعلق بخدمات للمتنزهين. لكن بالقرب من الموقع كان هناك على الأقل البحر ومخيّم اللاجئين، جزء من المشاعر البيتية للمعتقلين.

إنما عندما وصلت في يوم من أيام الصيف اللاهبة في سنة ١٩٨٨ إلى معسكر أنصار ٣ في النقب، وجدت حولي الرمال فقط، من دون أيّ شريط من الخضار. مئات من الخيام المحاطة بسياجات من الأسلاك الشائكة ومبان جاهزة للمكاتب والإدارة. وآلاف من الرجال يستنشقون رمل الصحراء، ويجفّون من قيظ الحر في النهار ويرتعدون من البرد القارس في الليل، بعيدا عن بيوتهم وعائلاتهم.

الشمس تلفح رأسي، وعينيّ تكويهما حبّات الرمل الدقيقة الناعمة التي تسللت من

خلال جفوني. بعد لحظة سيأتون بالمعتقلين، ويجب عليّ أن أتمالك نفسي. وقد سلّمني زملاء زاروا المكان قبلي قوائم بأسماء معتقلين يريدون مقابلتهم، بينهم أطباء، ومحامون، وشعراء، وصحافيون، وقادة عمّال، وشبان. جميعهم يرتدون أفرولات*، ووجوههم سفعتها الشمس. وقد حملت لهم سلامات وعبارات محبة على قصاصات ورق صغيرة أعطتها لي عائلاتهم.

في سنة ١٩٨٠، عندما بنوا في النقب سجن نفحة ــ الذي يبدو نعمة بالمقارنة مع هذا المعسكر ــ قلت لحراس السجن إن عقلا شيطانيا فقط يستطيع أن يبني سجنا في مثل هذا المكان. وكان ردّهم: «هذه هي وسيلتنا لإعمار الصحراء وهذه هي الحضارة.» حضارة معسكرات الاعتقال. كلا، محظور أن نقول معسكرات تجميع، بسبب التداعيات القاسية المقترنة بالاسم، ولا ضرورة أيضا لذلك. الواقع يتكلم. وربما تكلم في زيارتي الأولى تلك لمعسكر أنصار ٣ من خلال نظرات المعتقلين المعذّبة، ومن خلال مجهودهم الجبّار للمحافظة على مظهر مرتّب ولإخفاء ترقرق الدمع في عيونهم لدى سماعهم التحيات المرسلة من عائلاتهم.

بعد وصولي مباشرة بدأ ضباط يتوافدون إلى العريشة التي كانت مخصصة للمحامين. تحدثوا إليّ بلطف وحاولت أن أعالج عددا من شؤون المعتقلين، وبالأساس للمرضى منهم. وبسطت أمام الضباط شكاواهم عن المعاملة الفظة والمهينة، وعن العقوبات الوحشية. وقلت لهم إن هذا المكان في نظري هو عار. وأجابني ضابط أن هذه هي الديمقراطية، لأنه في الإمكان حقا فعل شيء آخر بالمعتقلين. وصمت ولم يشرح قصده.

«أعطيتم المعتقلين أرقاما، وكأنما ليس لهم أسماء. ألا يذكّركم هذا بشيء ما ينتمي إلى ماضينا؟» [تقصد معاملة اليهود في معسكرات الاعتقال النازية]، ناقشتهم قائلة. «لو تعرفين كم أحمدا وكم محمدا يوجد هنا، ومدى ما يثيره هذا من بلبلة»، أجابني القائد. «لو تعرف كم برنشتاين وكم روبنشتاين كانوا هناك. في فترة الأرقام تلك»، قلت. «كيف يمكن المقارنة؟» أجابوا بدفعة واحدة. «والاسم مهم أيضا»، قال أحد الضباط. «هذا المكان ليس أبدا أنصار ٣، هذا وصف تحقير، إن اسمه كتسيعوت.» «غسل الأسماء»، هكذا وصف دافيد غروسمان هذه الظاهرة. وفي زيارة أخرى للمعسكر، لاحظ المدير أنه كتب على أحد ملفاتي «أنصار ٣». فتناول قلما وشطب الاسم بغضب، أخفاه بابتسامة مفتعلة وبقوله: «لا يوجد أنصار ٣، يوجد كتسيعوت، وعليك أن تفهمي ذلك أخيرا.» «يوجد 'أنصار'، مهما بدا لك ذلك سيئا، ومعك حق في أن تراه سيئا»، أجبته، «ولن تكفي كل الأقلام في العالم لشطبه،

---

* الأفرول: الرّداء السروالي: بنطلون فضفاض ذو حمالتين يلبسه العامل أو الميكانيكي فوق بنطلونه العادي وقاية له من الاتساخ. (المترجم)

إلى أن تصفّوا المعسكر. وهذا الملف، مع خربشاتك، سوف أحتفظ به كشهادة على أنكم تخجلون من الاسم. لكن متى ستخجلون من المحتوى؟» ولم يجب وغيّر موضوع الحديث.

إحدى زياراتي لهذا السجن كانت مباشرة إثر إعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام الدولة الفلسطينية، الذي كان حدثا عظيم الأهمية بالنسبة إلينا جميعا. نعم، كان ذلك أيضا بالنسبة إلينا، نحن الإسرائيليين، سببا جيّدا لأن نفرح بأن الفلسطينيين مدّوا لنا يد السلام، هذه المرة بمصادقة سياسية واضحة تماما على حق إسرائيل في الوجود، وإقامة دولة فلسطينية إلى جانبها.

كان الجو في المعسكر صعبا. رافقنا جنود من الشرطة العسكرية بأسلحتهم في كل خطوة خطوناها. فقد قررت قيادة السجن أن تمنع بأيّ ثمن كل تعبير عن الفرح في إثر الإعلان. ويبدو أن هذا كان جزءا من التعليمات، التي بموجبها قطعت الكهرباء في المناطق المحتلة وحظر على السكان إبداء أيّ مظهر من مظاهر الفرح، تحت طائلة السجن والغرامة لكل من يخرق الأوامر.

قدّمت حلوى للمعتقلين، وتحدّثنا عن المستقبل. كما قدّمت الحلوى للضابط الذي دخل إلى العريشة. قلت له أن أمامه يجلس أفراد النواة التي ستقود الدولة الفلسطينية العتيدة، ومن الأفضل أن تقوم بسرعة، كي لا يضطر هو وزملاؤه أن يؤدوا خدمتهم الاحتياطية في هذا المكان المرعب. ولم يرد عليّ، وبما أن المعارضين دائما يردّون، أملت أن يكون هو على الأقل من أولئك الذين لديهم تساؤلات تعذّبهم.

وفي هذه الأثناء أحضروا إليّ الشاعر سامي كيلاني، من قرية يعبد، المحاضر في جامعة بيرزيت. وكان قد ذاق طعم سجون كثيرة، لأنه في ذلك الوقت لم يكن هناك أخطر من الأديب والشاعر. وأعربت له عن مشاركتي إياه حزنه لمقتل أخيه على يد الجنود في أثناء القبض عليه.

إن لسامي، الذي دعا دائما للسلام، أصدقاء إسرائيليين كثيرين. وطلب إذنا بأن يسلّمني قصيدة كتبها، لكن رجال الشرطة لم يسمحوا له بذلك. وقلت لهم إن القصيدة، بشكل أو بآخر، سوف ترى النور، لأن من طبيعة القصائد أن تجد دائما طريقها إليه. وبعد أن أُفرج عن سامي، نشرت قصيدته هذه في «الاتحاد»، مع ملاحظة أنها كتبت في معسكر أنصار ٣. وقد كتب سامي في قصيدته، التي تحمل عنوان: «أحمد عز الدين اليعبداوي الذي قبّل الأرض واستراح»:

يستحيل الدمع في نهر جرحك ماء زلال
يحار الموت على خطوة من محياك،
يستحيل

تحل يعبد الخضراء والحمراء جدائل
عرسها
يعرش شعرها المنثور على وجهك
المرتاح، تقول:
هذا العريس غريب الوجه ما كان عني ولا
حاذر الشعرة التي تفصل
العرس الجميل...
عن العرس الذي ندعوه أجمل

كان المعتقلون في حاجة ماسّة إلى النجدة والمساعدة، التي كان ينبغي أن يكون جوهرها تصفية المعسكر. ذلك أنه بموجب القانون الدولي، لا يحق لدولة محتلّة أن تنقل من تعتقلهم إلى أراضيها. وقد قدّمت مع محامين آخرين التماسا بخصوص الموضوع إلى محكمة العدل العليا، وشكوت فيه أيضا من الظروف اللاإنسانية في هذا المعسكر. وقد رفض المطلب الرئيسي ـ تصفية المعسكر ونقل المعتقلين إلى المناطق [المحتلة] ـ لكن القضاة كانوا مستعدين للبحث في ظروف الاعتقال. وقاموا بزيارة المكان، وشاهدوا وكوّنوا انطباعات، وبعد ذلك وجّهوا انتقادا شديدا للازدحام في الخيام ولأساليب المعاقبة وأوصوا بتحسينها. لكنّ تحسين الظروف تأخر، وجزءا من التوصيات لم ينفّذ على الإطلاق، والقليل الذي تم تنفيذه لم يكن فيه أيضا ما يكفي للتغلب على ظروف الصحراء، التي سجن في قرارة قلبها أناس بمعزل عن كل ما هو عزيز على قلوبهم.

عندما انتشرت أنباء فظائع المعسكر، خفّ كثيرون من ذوي الضمائر الحية للمساعدة. وكانت ذروة أعمال الاحتجاج معسكرا رمزيا أقيم على مسافة قريبة من أنصار٣، أقام فيه عدد من رجال الفكر الإسرائيليين. وكان هناك أيضا جنود احتياطيون رفضوا الخدمة سجّانين. وفي نقاش جرى في الكنيست، في الفترة العاصفة التي انهار فيها الطغيان في رومانيا، اتهمت شولاميت ألوني عضو الكنيست، المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، التي ادّعت الحرص على حقوق الإنسان، بِدَوْس حقوق الإنسان تحت سمعنا وبصرنا، في معسكرات التجميع للسكان الفلسطينيين، فيما حاول المدّعي العام العسكري، الذي مرّ عليّ وقت اعتقدت فيه باستقامته، تبرير موقفه الشاذ بآلاف الحجج الواهية، وقال إننا لا نزال نشكّل نموذجا للمحافظة على حقوق الإنسان.

إني أنظر إلى قلادة مصنوعة من قطع حجرية صغيرة تلقيتها من معتقلي أنصار٣. لا أعرف كيف صقلوا القطع الحجرية التي نقشوا عليها الاسم «فيليتسيا»، ومطرقة وسندانا والكلمات «يا عمّال العالم اتّحدوا».

الحق في الخبز والشمس

«كل سجن يبنيه البنّاؤون / هو عار على من بناه / لأنّ الإنسان يُخزي فيه أخاه / ويزدري عيوبه / وامتنع الله عن المجيء / لرؤية معذّبيه»؛ كتب أوسكار وايلد («أغنية من سجن ريدنغ» ترجمة يعقوب أورلاند).

مضى عشرون عاما على زيارتي الأولى لسجن الخليل. ومنذ ذلك الوقت انتشرت شبكة متشعبة من المعتقلات ـ مستشفى في جنيد حُوِّل إلى سجن، وقاعدة عسكرية أردنية في النبي صالح وإسطبلات خيول في الفارعة حُوِّلت إلى معسكرات اعتقال.

في بداية سنة ١٩٨٠ أُحضر إلى المحكمة في نابلس معتقلون من سجن طولكرم، الذي تولى الجيش إدارته لفترة ما بصفته مكانا للتوقيف. وكانوا على استعداد للاعتراف بتهم أكبر وأكثر مما ارتكبوه، وبكل ما ورد في لائحة الاتهام، فقط في مقابل أن يحكم عليهم وينقلوا إلى مكان آخر.

وبعد سلسلة من المماطلات من جانب الإدارة وتحذيرات متوالية بالتوجّه إلى محكمة العدل العليا من جانبي، توصلت إلى القيام بزيارة السجن. في زياراتي السابقة رأيت فيه سجنا اعتياديا، شروط الحياة فيه صعبة بسبب طبيعة المبنى المخصص للمساجين المحكومين. لكن في هذه المرة بدا كل شيء مختلفا: الجنود المتجهّمون الذين أحضروا إليّ المعتقلين لم يخففوا قليلا من ضغطهم على المعتقلين، كي لا يحكوا لي شيئا عما كان يجري في السجن، إلا بعد أن رفعت صوتي احتجاجا. وكان عليّ أن أخوض معركة معهم كي يفكّوا القيود عن المعتقلين في أثناء حديثهم معي ـ وهو أمر بديهي في السجون الأخرى ـ وكي لا ينصتوا إلى الحديث. وحكى لي المعتقلون عن الضرب والإهانات، وعن المعاقبة بالحبس في الزنازين على كلمة تقال بصوت عال، وعن الظروف الصحية السيئة. في زيارتي هذه فقط وصلت إلى أصل جذور معنى كلمات أوسكار وايلد: «أعرف هذا فقط، أن جدار سجني قاس وصلب / وأن يوما فيه مثله مثل عام، أبد شيطاني.»

وبدأت بمعركة لإغلاق السجن أو تحويله إلى سجن مماثل لما كان عليه سابقا، تنطبق عليه معايير السجون في إسرائيل. وبالفعل تم إغلاق السجن بصفته القائمة وأعيد فتحه من جديد، لكن ليس كسجن عسكري.

نظم أول إضراب قطري للمساجين في ٢٨/٤/١٩٧٠ بشكل جيد. ففي جميع السجون،

البعيدة مئات الكيلومترات عن بعضها البعض، أعلن في اليوم نفسه إضراب عن الطعام، كانت أهدافه: إطلاق سراح السجناء الإداريين أو محاكمتهم، ووقْف التعذيب وضمان الحقوق الأساسية للمساجين السياسيين. وكان هناك في ذلك الوقت معتقلون إداريون مضى على وجودهم في السجن أكثر من ثلاثين شهرا من دون توجيه تهمة أو محاكمة. وذهبت من سجن إلى سجن للوقوف على أحوال موكليّ، خشية أن يحاولوا إطعامهم بالقوة فيعرّضوا بذلك حياتهم للخطر.

وأرسلتْ شخصيات عامة، في ذلك الوقت، برقيات احتجاج على الاعتقال الإداري، وتظاهر عشرات من الأشخاص أمام السجون. كما أثار الإضراب صدى في [دول] العالم، التي يعتبر الاعتقال الإداري فيها أداة للاضطهاد الجماعي.

لقد حدثت على مر الأعوام إضرابات كثيرة، من بينها إضرابات في سجون كفار يونا، والرملة والدامون. وأتذكر أكثر من أيّ إضراب آخر الإضراب الذي حدثَ في سجن عسقلان في سنة ١٩٧٧، إلى حد كبير، ربما، بفضل شخصية أحد قادته، مهدي بسيسو. لقد زرت هذا السجن أول مرة في سنة ١٩٦٩. في البداية بدا لي مثل أيّ سجن آخر، محروس جيّدا. لكن أوجه الشبه اختفت لحظة أن اجتزت عتبته. كان التدقيق الذي تعرّضت له، وخاصة فيما يتعلق بالتفويضات التي كنت أحملها معي، استفزازيا منذ البداية. وقد بدأ الأمر عند بوابة الدخول. وبعد ذلك أُذن لي بالدخول. كان يتجوّل في الساحة كلبان كبيران. ونبحت كلاب أخرى، كانت موجودة في مكان مسيّج، نباحا رهيبا. ورافقني الكلبان الطليقان كحارسي شرف إلى المكتب. ولم يتركني أحدهما، وكان أثيرا إلى قلب المدير، وشأني، وعلّق نائب المدير قائلا: «إنه معجب بك».

وبعد قليل من كلمات المجاملة قرّر المعاون سيلع أنه لا يحق رؤية الأشخاص الذين وكّلوني لأن محاكمتهم قد انتهت. وبدأت أشرح له ما ورد في التوكيل من أنه ينبغي عليّ أن أمثل الزبون في كل الإجراءات وأمام جميع المؤسسات، إلى أن يلغيه هو نفسه. وبدأ في تفحص الأمر. وها أنا أنجح الآن في استخراج ملامح وجهه من تلافيف ذاكرتي، المسكونة بكثافة بآلاف مؤلفة من لابسي البزات العسكرية؛ ابتسامته اللزجة نوعا ما، ولمعة الابتهاج في عينيه الضيقتين عندما كان يخطرني بأني لا أستطيع رؤية المعتقلين، أو عندما كان يخترع حجّة سخيفة تنمّ عن الدهاء ليحول بيني وبين ذلك، على سبيل المثال: ضرورة الحصول مجدّدا على توقيع بالتفويض قبل كل زيارة. وبعد أن قدّمت شكوى والتماسا، وبعد بحث الموضوع مع السلطات، ألغي هذا الشرط، لكن سيلع بدا مسرورا جدا لأنه نجح في إزعاجي.

ومن محادثاتي مع المعتقلين اتّضح لي أن ما يميز هذا السجن هو أنه بعد الإدانة يرسل إليه أشخاص معينون تكون السلطات معنية بشكل خاص بتحطيم روحهم المعنوية. والسجين

ملزم هنا كلما خاطب الحارس بأن يضيف كلمة «سيّدي». ولا يسمح بإدخال كتب. والأقسى من ذلك كله: الازدحام الشديد الوطأة في الغرف، التي يقضي الأشخاص فيها ٢٣ ساعة في اليوم.

قبل سبعة أعوام من تاريخ زيارتي في تموز/يوليو ١٩٧٠، أعلن خمسمئة وأربعون سجينا في هذا السجن إضرابا عن الطعام استمر أربعة عشر يوما، توفي خلالها عبد القادر أبو الفهيم. وادُّعي وقتئذ أنه مات ميتة طبيعية. واليوم، بعد تجربتي الكئيبة بهذا الخصوص، من الممكن الشك في هذا الإعلان، كما شك فيه زملاؤه في السجن. وكان بين المشتكين في تلك الفترة عمر قاسم، الذي وضع في زنزانة مدة خمسة وعشرين يوما، مقيد اليدين والقدمين. وادّعوا أنه كان ينوي تنظيم إضراب عن الطعام. وقد توفي عمر قاسم، الذي كان قد عرف جميع السجون من دون أن يتنازل عن كفاحه من أجل السجناء، وكان السجانون أيضا يحترمون شجاعته، في فترة الانتفاضة وهو لا يزال في السجن. واتهمت سلطات مصلحة السجون بإهمال معالجة مرضه. وقد قال زخريا باومل، والد الجندي المفقود في حرب لبنان، والذي حاولت مساعدته قدر استطاعتي المتواضعة في البحث عن ابنه، في مقابلة تلفزيونية في برنامج موضوعهُ خطة مبادلة عمر قاسم بجثة ابنه: «لقد كان هذا الرجل حقا بطلا.»

في ٧١/٩/٣٠، في المساء، اندلع تمرد في سجن عسقلان. وكان السبب المباشر أن سجينا أعمى لم يقم في أثناء عدّ السجناء ضرب بقسوة؛ وهبّ السجناء بشكل عفوي لحمايته، وردّ الحراس بقوة همجية، وكسروا أسنان سجناء كثيرين وأيديهم. وكتبت الصحف عن التمرد بتوسّع. وقررت لجنة تحقيق عيّنتها مصلحة السجون، لتقصّي ما جرى في السجن، أن كل شيء لا غبار عليه. وهذا ما يحدث عندما يحقّق المتّهم فيما ارتكبه، ويكون هو القاضي أيضا.

لقد قابلت مهدي بسيسو، المذكور أعلاه، أول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ في سجن الرملة. كان يمشي وقتها بصعوبة، وعلى رأسه المحلوق آثار جرح كبير من ضربة هراوة. وكانت ذراعه موضوعة في الجبس، إذ كان تعرّض لضرب وحشيّ على جميع أنحاء جسمه على يد عشرين حارسا، بعد أن حاول الدفاع عن نفسه إزاء تطاولهم عليه. وتُرك مرضوضا ومجروحا جراحا بليغة في الزنزانة. وتأخروا جدا في تقديم العلاج له، كما لو أنهم أملوا في ألّا يستطيع الصمود. واعتقد بسيسو أن أجله قد حان، لكن جسده لم يخنه وكانت لا تزال أمامه محن جديدة.

بعد يوم من انتهاء الإضراب عن الطعام في سجن عسقلان، في ٧٧/١/٢٨، ذهبت لمقابلته هناك. بدا هزيلا، شاحبا، وحدّثني عن الإطعام بالقوة، وعن الحراس غير المدربين

الذين تسبّبوا في إلحاق الأذى بالسجناء. وكان هو نفسه يشكو مرضا في المعدة. ووُعد السجناء بإجراء مفاوضات معهم بخصوص مطالبهم، لكن الوعد لم يُحترم. وفي ٢٣ شباط/فبراير أخبرني أن السجناء سيجدّدون الإضراب عن الطعام، وطلب مني التوجه إلى الرأي العام الديمقراطي في إسرائيل. لقد كان بسيسو يتمتع بشخصية قوية، تشع بالسلطة، ولذلك كرهته سلطات السجون وأحبه زملاؤه. كان من ذاك النمط من الرجال، الذين لم يكن حتى السجن قادرا على الانتقاص من مهابتهم. وقد قال لي في الإضراب الأخير: «أخبري كل أصحاب الضمائر الحية عندكم أن مطالبنا متواضعة، بسيطة وبديهية لمن لا يزال إنسانا. إننا نطالب بحصتنا من الخبز والشمس.»

لقد كانت أعمال التضامن مع المضربين، بما في ذلك تظاهرة يهودية ـ عربية، نُظّمت بمبادرة من رابطة حقوق الإنسان والمواطن ومنظمة المحامين الديمقراطيين أمام سجن عسقلان، كقطرة ماء في بحر اللامبالاة بمصير السجناء العرب، ومع ذلك باركناها. ونُشر في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ٧٧/٣/١١ إعلان وقّعهُ عشرات من الشخصيات اليهودية والعربية، يتضح منه إلى أيّ حدّ كانت مطالب المضربين متواضعة:

«لا لعشرين سجينا محشورين في غرفة مساحتها عشرون(!) مترا مربعا؛ لا للنوم على فُرُش إسفنجية سمكها سنتمتر واحد، في الصيف وفي الشتاء، على مر الأعوام؛ لا لوجبات تجويع، أقل نوعا وكمّا من الوجبات التي تقدم لسجناء سجن الرملة، مثلا. لا لعلاج طبي، يستغرق في المعدّل نصف دقيقة وينتهي إجمالا بقرص أسبرين؛ لا لسَجن السجناء في غرف غير مهوّاة وغير مضاءة ٢٢ ساعة في اليوم؛ لا لمنع إدخال كتب وصحف؛ لا لتحديد الزيارات بمرة واحدة في الشهر، فيما يحق للسجناء الجنائيين ضعف هذا العدد.»

وفي النقاش الذي جرى في الكنيست بشأن الموضوع، الذي أثاره في إطار اقتراح لجدول الأعمال عضو الكنيست، توفيق طوبي، أظهرت المؤسسة الحاكمة انغلاقا كاملا أمام وضع السجناء ومطالبهم.

وتظاهر طلاب في رام الله والبيرة. ولم يطلق حرس الحدود النار عليهم بكثافة، لكن التظاهرة فُرقت بالقوة، وسقط جرحى احتاجوا إلى معالجة، وحكم على آخرين بغرامات.

وشاهدت بسيسو مرة أخرى في آذار/مارس سوية مع المحامي عبد العسلي. وكان منظره مخيفا. وأخبرنا بصوت واهن أنه جُلب للمقابلة قبل فترة وجيزة من مكان مجهول لديه، حيث قضى خمسة عشر يوما، مع جابر عمار، زميله في لجنة الإضراب. ووصف المكان بأنه غرفة قذرة، مليئة بالغبار الذي كان يغطي كل شيء، ومضاءة بالكهرباء عشرين ساعة في اليوم. ويوجد في المكان مرحاض، لكن الحنفية تالفة والماء يتدفق محدثا ضجة طوال الوقت. ولم يسمح له خلال الفترة كلها بالاستحمام. ولم يُعط ثيابا للاستبدال ولا ورق «تواليت». وكان

البرد في الغرفة قارسا. ولم يقدّم لبسيسو، الذي كان يشكو مرضا في المعدة ويشكو الروماتيزم، أي علاج طبيّ. ولم يسمح له بالتمشي يوميا، ولا بزيارة من عائلته، ولا بقراءة صحيفة. وقال أن لديه شعورا بأن المفوض العام للسجون يريد تحطيمه نفسيا وجسديا، للتخلص منه. وأضاف: «من المريح لهم القضاء عليّ بهذه الطريقة، كي لا يقال أنهم قتلوني.»

وسجّلت كلماته بسرعة محمومة، كي أقدّم تقريرا للرابطة [ــ حقوق الإنسان والمواطن] والتماسا. وقدّمت الالتماس وأملت في أن يساهم في إنقاذ حياته. وانتهى الإضراب، لكن بسيسو، الذي كان قد نقل في هذه الأثناء إلى سجن الرملة، لم يعرف بذلك. وطلبت مني عائلته أن أبذل كل ما في وسعي لإقناعه بالتوقّف عن الإضراب عن الطعام. وقيل لي في مصلحة السجون إنّ بسيسو موجود في سجن شطة. وكان ذلك في يوم الجمعة، وسافرت إلى هناك مع أخته، رجا. وقيل لنا هناك أنه ليس موجودا عندهم، وإنّما في سجن الرملة. وظهر اليأس على وجه أخته. وقلت لها: «ليس مهمّا، سنطير إلى هناك.» كان الوقت قد أصبح متأخرا، وخشيت ألا يتيحوا لي رؤيته، بحجة شكلية وهي أني وصلت بعد انتهاء وقت الزيارة. ولحسن حظنا، نجحنا في الوصول في اللحظة الأخيرة، وأدخلنا إلى السجن بناء على ترتيب مع المدير. ونُقل إلينا بسيسو من مستشفى السجن، مسنودا من الجانبين. وبدا هيكل إنسان، ولم يستطع الكلام وهمس فقط ببضع كلمات، وبين حين وآخر كان وجهه يتغضّن من الألم. كنت أقف أمام إنسان تفارقه الحياة رويدا رويدا، وكأنما شعرت بشكل مكثف بآلام جوعي وجوع أبي في نهاية طريقه، ورأيت في وجهه الضامر كل الهياكل البشرية التي شاهدتها في الصور عن الكارثة [النازية]، بدا وكأن جسده، معقله الأخير، لم يعد يطيعه، وأنه يعرف ذلك، لكنه لا يبالي بالموت. وقد أصابني هذا الاستعداد الذي قرأته في عينيه بالصدمة، وصمّمت على أن أهزّه وأخرجه من حالة التسليم بالنهاية. «مهدي»، صرخت فيه، «يجب أن تنصت إليّ وإلى رجا! يجب أن توقف الإضراب، محظور عليك أن تموت، فموتك لن يفيد أحدا!»

وأوقف بسيسو الإضراب فقط بعد أن اقتنع نهائيا أن قادة الإضراب الآخرين فعلوا ذلك أيضا. ونجا بحياته. وبعد أن عاد إلينا، بدأ مرض قرحة المعدة يفتك به وأصيب بمرض في الكلى أيضا. وزرته في السجون التي كان ينقل إليها وحاولت التخفيف عنه.

وقد أطلق سراح بسيسو من السجن في سنة ١٩٨٠، في إطار تبادل الأسرى. والتقينا بعد ذلك مرتين، في صوفيا وفي بروكسل. وفي لقائي الأوّل معه، بعد الإفراج عنه، في صوفيا شاهدت بسيسو الآخر، المنفتح والودّي. وكان ذلك لقاء مع صديق. وأدركت أنه وإن كان جسديا صار خارج السجن، إلا إنه ترك روحه هناك؛ تحدث فقط عن مصير زملائه، واهتم بأحوالهم، وطلب مني أن أبلّغهم سلامه. وفي وقت لاحق، في لقاءات لي مع آخرين أطلق

سراحهم، عرفت أنهم يظلون دائما قلقين على زملائهم الذين تركوهم في السجن.

افتتح سجن نفحة الموجود في النقب، ما بين بئر السبع وإيلات، في أيار/مايو ١٩٨٠، ونقل إليه ثمانية وسبعون فلسطينيا من سجون مختلفة. وفي زيارتي الأولى له في حزيران/يونيو من تلك السنة، كان الحرّ شديدا وبلغت درجة الحرارة ٤٠ درجة [مئوية] في الظل، سوى أنه لم يكن يبدو هناك ظل في هذا المدى الهائل من الرمل والحجارة، اللذين صبغا السماء أيضا بلونهما. وكان السجن مكوّنا من عدة مبان جاهزة، محاطة بسور. ولم تكن هناك حاجة إلى سور خارجي، إذ كان هو الصحراء نفسها والكلاب النابحة من دون توقّف. وكان سقف الغرف منخفضا والنوافذ أشبه بثقوب ضيقة. وفي زاوية الغرفة حنفية ماء ومرحاض تركي مكشوف. «لا يوجد لدينا ضوء ولا هواء للتنفس»، قال السجناء، الذين أمضوا أعواما كثيرة في السجن. وكان لهذه الكلمات مغزى خاص في هذا المدى الشاسع من الضوء الباهر والهواء النقي. كما شكوا من فقدان الكتب والصحف، ومن حظر أي نشاط رياضي، وقالوا أنهم يخشون ألّا يستطيعوا، وخاصة المرضى منهم، الصمود في هذه الظروف.

وفي النهاية لم يعد أمام السجناء خيار آخر، ففي ١٤ تموز/يوليو أعلنوا الإضراب عن الطعام، السلاح الأخير بيد السجين. ولم يحددوا موعدا لانتهائه، وبلغة السجناء — «إضراب مفتوح». وكتبوا في نداء أوصلوه إلى الخارج: «... نقول نعم لآلام الجوع، لكننا نقول لا للاستسلام للأمر الواقع.»

وفي زيارتي للمكان بعد أربعة أيام بدا السجن قاعدة عسكرية، ممنوع الدخول إليها بأمر من رجال حرس الحدود. وبعد أن أُذن لي بالدخول، سمح لي برؤية واحد فقط من موكليّ، واخترت يعقوب دواني، الذي كنت أعرفه منذ أحد عشر عاما، وأُحضِر إليّ مقيد اليدين والقدمين، رغم أنه من دون ذلك كان يتحرك بصعوبة. وروى لي دواني أن السجناء قدّموا مطالبهم للمفوض ليفي، لكنه رفضها. وكنت أعرف ليفي، رجلا عسكريا قاسيا وفظا، ومعتادا على التفاخر بماضيه العسكري. وهنا، في السجن، بدا وكأنما يواصل القتال ضد أشخاص مكبّلين بالأصفاد.

وروى دواني أن ممثلي السجناء في حديث لهم مع ليفي قالوا له أنهم لا يريدون ظروفا أفضل من ظروف بقر في مزرعة، وذكّروه بأنه هو نفسه وصف وضع السجناء اليهود بأنه مأساوي وكارثة. وقالوا أنهم يريدون ظروفا مماثلة لظروف السجناء اليهود، ولن يقبلوا بأقلّ من ذلك. وطالبوا بمرحاض مغلق، وبتخفيف الازدحام، وبالنوم على أسرّة، وبحقّ ممارسة الرياضة، وإدخال الكتب، وبطعام معقول أكثر؛ وطالبوا ببناء عريشة من أجل العائلات القادمة من مسافات بعيدة وبأن يسمح بالزيارة مرة كل أسبوعين — وهو مطلب إنساني واضح.

في ٢٠ تموز/يوليو عقدت رابطة حقوق الإنسان والمواطن مؤتمرا صحافيا في بيت أغرون في القدس. وشارك فيه الأستاذ يسرائيل شاحك، رئيس الرابطة، ويوسي الغازي، أمين سرّ الرابطة، وأنا بصفتي نائبة للرئيس وعائلات المضربين أيضا. وقرأ بيان السجناء الصحافي زياد أبو زياد، من صحيفة «الفجر»، وهو أخو أحد المضربين. واتسمت ردّة فعل السلطات هذه المرّة بالذعر. عقدت وزارة الداخلية مؤتمرا صحافيا، رفضت فيه جميع الاتهامات المتعلقة بظروف السجن وقالت إن الإضراب جاء استجابة لتوجيهات من الخارج.

وخلال الأيام الأربعة والثلاثين التي تواصل فيها الإضراب حدثت إضرابات تضامن في معظم السجون في إسرائيل والمناطق [المحتلة] وكان أطولها الإضرابات في سجون بئر السبع وعسقلان وطولكرم. وأضربت عائلات السجناء عن الطعام طوال أيام الإضراب واعتصمت في مقر الصليب الأحمر في القدس العربية، وحدثت في إسرائيل نشاطات تضامن كثيرة مع المضربين. وفي ٢١ تموز/يوليو نقل ستة وعشرون سجينا من سجن نفحة إلى سجن الرملة، للفصل بينهم وبين السجناء الآخرين. وفي ليل اليوم التالي أعلن المفوّض أن السجين علي الجعبري توفي في مستشفى الطبيب أساف بسبب التهاب رئوي وأنّ السجينين بسّام حلاوة وإسحق مرارة يعالجان من التهابات رئوية. وبعد يومين أعلنت مصلحة السجون أن حلاوة توفي بسبب التهاب رئوي. وفي اليوم نفسه رفضت السلطات الادّعاء بأن السجينين تعرّضا للضرب عندما وصلا إلى سجن الرملة، وأن مياها مالحة أدخلت إلى أمعائهما بواسطة أنبوب تغذية.

وفي ٢٨ تموز/يوليو قابلت في سجن الرملة يعقوب دواني وزميليه محمد علي حسن ورفعت نجار. واشتكى الثلاثة من تعرضهم للضرب على جميع أجزاء بدنهم؛ وبعد ذلك، عندما عرضوا عليهم طعاما ورفضوه، ضربوا مرة أُخرى بوحشية من قبل حراس، كانوا يصرخون قائلين: «هنا الرملة، وليس نفحة.» ورأيت آثار الضرب على أجسام الثلاثة. وقالوا أنهم سمعوا صراخ الاثنين اللذين توفيا بعد ذلك، وأضافوا أن موتهما نجم عن الضرب وإدخال أنبوب التغذية بوحشية. وتسلّمت منهم أسماء الذين أقدموا على ضربهم. وكان أحدهم أليكس ريمون، وبين البقية كان أيضا ممرّض وطبيب. وأرسلت شكوى إلى وزير الداخلية وإلى لجنة تحقيق، عيّنها في اليوم نفسه. وطلبت إجراء فحص طبي فوري لموكّلي كي تتأكد اللجنة هي أيضا من وجود آثار العنف على أجسادهم. وبما أن موكليّ قالوا أنهم فُحِصُوا من قبل طبيب بعد تعرّضهم للضرب، طلبت أيضا تفحّص ما إذا كانت سُجِّلت في التقارير الآثار التي شاهدتها في اليوم نفسه، والتي قلت إني مستعدّة للشهادة تحت القَسَم بخصوصها أمام أية هيئة.

عدت إلى سجن نفحة في ٢٧ تموز/يوليو، بعد يوم من زيارة أعضاء لجنة التحقيق

المشكّلة من جهاز الشرطة، والذين تفحصوا ظروف الاعتقال وقابلوا عددا من المضربين. وعلى خلفية جوّ الإرهاب الذي فرضه الحراس، برز تفاؤل السجناء الذين قابلتهم. وقال بسّام السائح، ونجاح عليان وزهير معلبة أن الانطباع الذي تكوّن لديهم هو أن أعضاء اللجنة اقتنعوا حقا بأنّ مطالبهم عادلة.

وفي ٥ / ٨ / ٨٠ أدليت بشهادتي أمام اللجنة في جلسة عقدتها في سجن الرملة. وبدأت أقوالي بالحديث عن موقع السجن في الظروف الصحراوية القاسية. وردّوا عليّ بأنّ السجن بعيد حقا عن وسط البلد، لكن موقعه ممتاز. وبالنسبة إلى ادعاءات السجناء، فقد وصفها أعضاء اللجنة بأنها حجة للإضراب، الذي خلفيته وسببه سياسيّان. وأعربت عن دهشتي لهذا القول، وأعدت على مسامعهم أقوال موكليّ، الذين كانوا ممتلئين تفاؤلا. ولاحظت أن بعضهم ارتبك من ذلك؛ وكان هناك حتى مَن طلب مني أن أخبر السجناء بألّا يتوقعوا الكثير، لكنّي لم أوافق على فعل ذلك.

وفيها يتعلق بالضرب وموت السجينين وجدت نفسي أمام حائط أصمّ. واتضح أن اللجنة لم تكن حتى تلك اللحظة حققت مع أي واحد من المشتكين وأنه لم يرد في ملفاتهم الطبية أيّ ذكر لما شاهدته بأمّ عيني على أجسادهم. وقال أعضاء اللجنة أنهم يصدّقون الحراس، الذين قالوا أنهم لم يضربوا السجناء. وبالنسبة إلى الآثار، بحسب رأيهم، فهناك احتمال معقول جدا بأن يكون السجناء أنفسهم تسببوا في إحداث الكدمات في أجسادهم، أو أن تكون ناجمة عن السفرات الطويلة في سيارات الشرطة، أو عن أيّ سبب آخر. . . وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاثنين اللذين توفيا، واللذين لم يمسهما أحد بأذى. «وليس سرا أنّ هؤلاء السجناء يحبّون تشويه سمعة الدولة، لذلك فلن يترددوا في إلحاق الأذى بأنفسهم، كي يستطيعوا اتهام السلطات بذلك»، قال لي أعضاء اللجنة. وفي تلك اللحظة تبخرّت أية أوهام في أنه يمكن أن تصدر من هنا أية استنتاجات نزيهة.

ومرّة أخرى خرجت الشرطة من الأمر سليمة بعد أن حققت مع نفسها على هذا النحو. وعندما أعود الآن إلى تفحّص تقريرها، بعد موت مئات الأشخاص بطلقات «روعيت بشأنها قواعد إطلاق النار»، بعد موت المصري، ومطور، والطفل ضياء الحاج، الذين لم يحاسب المسؤولون عن موتهم أبدا، يبرز بوضوح أشدّ الأسلوبُ الذي تمّ تطويره على امتداد أعوام كثيرة. وقد ازداد هذا الأسلوب إحكاما في فترة الانتفاضة بإصدار أوامر مخالفة للقانون بشكل واضح للمستوى التنفيذي، وبعد ذلك بحماية المستوى السياسي لمنفذيها.

«لا يوجد شيء في العالم، لا توجد مادة تعقيم تستطيع أن تطهّر من يبني سجونا في الصحراء ويرغم المسجونين فيها على تجويع أنفسهم، من أجل أن يحصلوا على حقّهم في استنشاق الهواء ورؤية نور شمس الصحراء»، كتبت وقتئذ في ختام مقالي عن تلك اللجنة.

غاز في السجن

طوال هذه الأعوام اهتممت، مع النشيطين من رابطة حقوق الإنسان والمواطن، بمعالجة معاناة نزلاء السجون.

في سنة ١٩٨٢ أُنشىء سجن الفارعة، بناء على اقتراح من رئيس الأركان عندئذ، رفائيل إيتان، على بعد عشرين كيلومترا شمال شرقي نابلس، بالقرب من مخيم اللاجئين الذي يحمل الاسم نفسه. واستخدمت إسطبلات المبنى من قبل جنود الخيّالة البريطانيين في حينه. وأقامت فيها بعد الاحتلال الإسرائيلي وحدة من رجال حرس الحدود. وتحوّل السجن، الذي خصص للجيل الثاني من معارضي الاحتلال، بمرور الوقت إلى مصنع للاعتراف بالتهم التي انتزعت من المستجوَبين تحت التعذيب. وكان المعتقلون يؤمرون بوضع أيديهم خلف ظهورهم وبالتحدث همسا. وحتى أنا، كمحامية، حظيت بـ«المعاملة الخاصة» من قبل الجنود، التي عُبّر عنها بالإزعاج من أجل الإزعاج، وبالفظاظة وبإبداء الكراهية.

وبدأت مع الرابطة معركة ضد ما كان يجري. قدمت التماسا باسم معتقلين جرى تعذيبهم، أثمر بخصوص أحدهم، وليد العردة، عن نتيجة طيبة. وقُدّم عدد من الجنود ـ السجانين إلى المحاكمة لإقدامهم على ضرب معتقلين. ولم ينقض عام حتى عاد الوضع إلى التدهور. وبدأ جنود احتياطيون يشهدون، وإن يكن دون الإعلان عن أسمائهم، على حدوث اعتداءات على المعتقلين، وطلبنا تشكيل لجنة تحقيق. واضطرت سلطات السجن إلى السماح للصحافيين بالقيام بجولة في المكان، لكن لم يسمح لهم بالتحدث إلى المعتقلين.

على خريطة السجون الخاصة بي هناك دائرة سوداء مرسومة حول هذا السجن، أولا بسبب ظروف الحياة الشاقة فيه، وثانيا بسبب الصعوبات التي كانت تُكوّم في وجهي في أثناء زياراتي له.

في ٨٤/٧/٢ افتُتح في المبنى، الذي كان يستخدم في السابق مستشفى، السجن المركزي ليهودا والسامرة، باللغة الرسمية، وسجن جنيد، بلغة السجناء، على اسم المكان. وتحوّل هذا السجن، الذي كان مريحا ورحبا للحراس، إلى مكان جديد لتعذيب السجناء. وحشروا فيه بكثافة شديدة، وبالقرب من النوافذ، على بعد خمسين سنتمترا، وضعت ألواح من الأسبست، المعروف بأنه مادة تسبّب السرطان.

وطالب السجناء بمعاملة إنسانية، بعد أن هوجموا بالغاز المسيل للدموع لأنهم احتجوا

على الاعتداءات عليهم؛ وطالبوا بصحف وكتب، وبالسماح لهم باقتناء جهاز راديو ترانزستور، وبمعالجة طبيّة مناسبة. وفي ٨٤/٩/٢٦ بدأ الستمئة والثلاثة والسبعون سجينا في السجن الجديد إضرابا مفتوحا عن الطعام لتحسين ظروف اعتقالهم. وزار أعضاء الكنيست مئير فيلنر، وتوفيق طوبي وتوفيق زيّاد، من كتلة حداش، السجن وتناقشوا في إطار جهودهم مع وزير الشرطة حاييم بار - ليف.

وتوجّه السجناء إلى الوزير، واعترف هذا، في رسالة سلّمها إليهم مدير السجن، بأن جزءا من مطالبهم، مثل السماح لهم باقتناء جهاز راديو ترانزستور، مبرّر وفي الإمكان الاستجابة له فورا؛ وبالنسبة إلى الجزء الآخر، مثل إزالة ألواح الأسبست، فهذا غير ممكن لأسباب أمنية؛ وبالنسبة إلى مطالب معيّنة، قال الوزير أنها ستناقش كلاّ على حدة بعد انتهاء الإضراب. وفي الفقرة الختامية أعرب عن أمله في تحسين ظروف معيشة السجناء. وأوقف السجناء إضرابهم وحدث تحسّن معيّن في ظروف الاعتقال وفي موقف سلطات السجن منهم. وتحققت من ذلك في زياراتي للمكان.

لكن ازدياد التطرف السياسي بخصوص المناطق [المحتلة] في جميع المجالات ظهر بمرور الوقت في مصلحة السجون أيضا: رئيس مصلحة السجون رافي سوسه، الذي اتسم بموقفه الإنساني تجاه السجناء اليهود، والذي كان مستعدا أيضا لمناقشة سجناء الاحتلال بهدف تحسين ظروف اعتقالهم، استبدل، وعين بدلا منه دافيد ميمون، الذي كان سابقا حاكم غزة.

وبحسب شهادة السجناء في جنيد، تغير الجو من النقيض إلى النقيض ، وهذا ما آل إليه الحال في بقية السجون بحسب الأخبار الواردة منها. فمن سجن الخليل وردت في آذار/مارس ١٩٨٧ أخبار عن الضرب، وعن عقوبات قاسية لأقل ذنب، وعن مصادرة حاجيات السجناء، وعن تفتيشات مهينة واستفزازية، وخلط الشاي مع القهوة، وتمزيق الفُرُش وما شابه ذلك؛ وقدّمت شكاوى عن نقص خطير في المياه، وعن نوعية سيئة من الطعام وبالأساس عن ازدحام خانق.

وتوجّه السجناء في سجن جنيد بطلب إلى الإدارة لمقابلة مفوّض السجون، لكن من دون جدوى. وشعروا بأنهم خدعوا، وبأن هناك محاولة لإلغاء جميع إنجازاتهم، بما في ذلك الاعتراف بممثّليهم. وذلك على خلفية تصريح المفوّض الجديد بأنه لن يسمح بأن تتحول السجون إلى «مدارس للمخربين»، وانتقاده العنيف سياسة سلفه الليبرالية.

وفي ٨٧/٣/٢٥، عندما استنفدت كل الوسائل، بدأ سجناء سجن جنيد إضرابا عن الطعام. وانضمّ إلى الإضراب، بالتتابع، سجناء فلسطينيون في جميع السجون الأخرى. وبلغ عدد المضربين عن الطعام في ذروة الإضراب نحو ثلاثة آلاف سجين. وبالإضافة إلى المطالبة بتحسين ظروف الاعتقال والاحتجاج على التدهور الذي حصل فيها مع شغل المفوّض

الجديد منصبه، طالب السجناء بالكفّ عن العقوبات الجماعيّة، وعن مصادرة كتابات السجناء، وبأن يتاح لهم العمل في أشغال مرتبطة بحياتهم في السجن. وبالاشتراك مع محامي السجناء الآخرين وجّهنا رسالة بهذا الخصوص إلى وزير الداخلية بار ـ ليف، ومناشدة للجمهور.

ونشرت الصحف مقالات عن رئيس مصلحة السجون الجديد، أبرزت فيه ماضيه القتاليّ وخدمته في غزة. واقتبست عنه قوله أنه قرّر «إحلال النظام في السجون وعدم الخضوع للسجناء.» واعتقدت أنه ربما كان من المفيد المبادرة إلى طلب مقابلة مع وزير الشرطة. وتحدث عضو الكنيست توفيق طوبي مع الوزير ووافق هذا على ذلك. وقررنا أن يمثل المضربين في اللقاء مع الوزير المحامون نعامنه وغوزلان وأنا.

ولم يكن في الحديث الذي جرى في مكتب الوزير، في المبنى الفخم التابع لهيئة الأركان القطرية [للشرطة] في راس العمود في القدس العربية، ما ينطوي على عبرة، سوى حضور المفوّض ميمون المتوتّر والاستفزازي. وقد أيد الوزير المفوّض طوال الحديث وقال إن الصليب الأحمر يمتدح في تقاريره مصلحة السجون. ورددتُ على ذلك بأنه «لا أحد غيركم يطّلع عليها.» وأيد زميلاي أقوالي ووصفا أيضا وضع المساجين الصعب. وأتذكر أني قلت لهم: «تذكروا أنّنا نتحدث عن جمهرة من الشبان هي جزء لا يتجزأ من مجتمع يتماثل معها في كل شيء ولن يهملها.»

وبدا الوزير، والمفوض والحاشية في ذاك اللقاء كمن لم يستوعبوا أنه مضى عشرون عاما على بدء الاحتلال، وأن أيّ ماض قتالي أو سجل قمعيّ لن يفيد هنا. لكنّهم لم يريدوا أن يفهموا، لأنهم لو أرادوا لكانت لديهم مناسبات كثيرة من أجل ذلك. وإحدى هذه المناسبات كانت كفاح السجينات الفلسطينيات الطويل في سجن نفيه ترتسه في سنتي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ من أجل عدم طهو الطعام للسجّانات. لقد حرمن من كل حقوقهن، واستخدم الغاز المسيل للدموع ضدهن، لكنهن لم يخضعن وتُوّج كفاحهن بالنجاح. وفي آذار/مارس ١٩٨٧ كافحن من أجل الفصل بينهن وبين السجينات الجنائيات (وتوّج هذا الكفاح أيضا بالنجاح)، من أجل تحسين الطعام، والحصول على الصحف والكتب بانتظام وإيقاف الاستفزازات في أثناء زيارة عائلاتهن لهن.

وفي إثر الاستخدام الوحشيّ للغاز ضد السجينات، الذي رُشّ عليهن من خلال الفتحات التي أملن باستنشاق شيء من الهواء عَبْرها، حدثت أعمال احتجاج وتضامن من جانب مجموعة «نساء ضد الاحتلال»، ورابطة حقوق الإنسان والمواطن وحداش. ولم تحدث أعمال احتجاج جماهيرية.

في زيارتيْ للسجن، بعد أسبوع من رشّ الغاز، كانت رائحة الغاز لا تزال عابقة في

الغرفة التي قابلت فيها السجينات، وكان المنديل الورق لإحداهن مبلّلا به. وروين لي كيف تمرّغن على الأرض وصرخن طلبا للنجدة، وقد اعتقدن أن هذه هي نهاية حياتهن، وتمنّين فقط أن تبقى شاهدة واحدة على قيد الحياة لتروي ما جرى. وصرخ الذين رشّوا الغاز في وجه موقوفة بدوية: «مُوتي، مُوتي».

ورأيت نفسي كأني قادمة من كوكب آخر، محمية جيدا، إلى مكان، حياة نساء مثلي فيه مباحة. وبقرار من وحي اللحظة استنشقت بقية الغاز، بوسائل أجد من الصعب عليّ اليوم أيضا أن أكتب عنها. وقد اعتقدت أنّ هذه هي الوسيلة الوحيدة لفحص تأثيره من قبل طبيب من خارج السجن وربما لفحص نوع الغاز نفسه مما يتبقى على المنديل أيضا. وكنت واعية حقيقة أنه قد انقضى أسبوع على رش الغاز، لكني أملت في أن يكون إجراء الفحص لا يزال ممكنا. وفيما كنت في السيارة في طريق عودتي إلى القدس شعرت بتوعّك، وبدأت أسعل، ودمعت عيناي. ووجدت صعوبة في العثور على طبيب بعد أن صرّحت بأني سأعلن عن نتائج الفحص. ولو كان الأمر حدث هذه الأيام، حيث تنشط الآن جمعية أطباء إسرائيلية ــ فلسطينية، لكنت استطعت بالتأكيد أن أحصل على شهادة طبية أقوى من الشهادة التي حصلت عليها في مساء ذلك اليوم. فقد فحصني الطبيب، وسمع روايتي وكتب في الشهادة عن ظاهرة ضيق في التنفس، وسعال وتهيّج في العينين.

في مساء ذلك اليوم عدت إلى تل أبيب منهوكة القوى. وعرفت أن زوجي لن يكون راضيا عن فعلتي، لكنّي لم أتخيل أنه سيغضب إلى هذا الحدّ. قلت له إن الحافز لي على فعل ذلك جاء بعد أن قبّلت السجينة سهام برغوثي، التي كانت محكومة بجرم الانتماء إلى منظمة غير قانونية. كان وجهها محمرًا ويداها ترتعدان. وشعرت بالحرقة في داخلي بعد القبلة واستولت عليّ رغبة شديدة في أن أفعل من أجلها شيئا لم أفعله من قبل، وخاصة بعد أن قالت لي: «يوجد بينكم أشخاص طيبون، أصحاب ضمير حيّ. توجّهي إليهم باسمنا.» وصرخ زوجي في وجهي: «ماذا تنوين أن تفعلي بعد، لماذا لا تفكرين فيّ أيضا؟ لن يهتم أحد بك إن تأذّيتِ. انظري ماذا فعلت بنفسك!»

وتحسنّت حالتي بعد أيام. وأعلنت في تصريح تشخيص الطبيب ورويت ما شعرت به. وشدّدت على القول أنه إذا كان هذا ما حدث لي بعد أسبوع من الرش، فمن السهل تخيّل ما شعرت به السجينات في غرفهن المقفلة. ولا يزال يؤرقني السؤال، ماذا كان هناك أيضا في هذا الغاز، الذي لم يكن فقط مسيلا للدموع؟ وللأسف، لم يكن هناك في البلد مختبر في وسعنا أن نفحص فيه نوعه، من النموذج الذي كان بين يديّ.

وقد واظبت السجينات طوال الأعوام على الكفاح من أجل حقوقهن. وتساندهن منذ بدء الانتفاضة لجنة باسم «نساء من أجل [حقوق] السجينات السياسيات». إن قدرة

السجينات على الكفاح مستمدّة من شيء أجادت ويني منديلا شرحه بعد إلقاء القبض عليها: «أصبحت أكثر حرّية في السجن. بالنسبة إلى الإنسان الأسود كل البلد هو سجن، وعندما تصبح في الداخل تعرف لماذا أنت هناك ويعرف ذلك أيضا الذين أدخلوك إلى السجن.» (ويني منديلا، «جزء من روحي ذهب معه»).

أزمة وانكسار

أحتفظ لمطبخنا الصغير في رامات غان بزاوية دافئة في قلبي. كانت فيه طاولة وثلاثة كراسيّ، وفرن غاز، ومجلى وثلاجة. قلت مطبخا صغيرا، لكن بالنسبة إلى من خرجت من منزل في قبو، لم تَكَدْ تستطيع الحركة في زاوية الطبخ فيه، فإن مساحة مطبخي كانت بالتأكيد معقولة. وعندما كانت الغرفتان في البيت تُشغلان لسبب أو لآخر، كنت أعمل في المطبخ. كنت أجلس إلى الطاولة في مواجهة الحائط، وهكذا كنت أعزل نفسي عن كل ما حولي.

ويرتبط هذا المطبخ الصغير [في ذاكرتي] أيضا بشميلك. كان يدخل إلى هناك فيما أنا مشغولة بأعمال المنزل، يجلس على الكرسي الموضوع بالقرب من الثلاجة، يفتح بابها ويقول: «لا أرى هنا اليوم شيئا مثيرا، ألا يوجد في هذا البيت شيء للأكل؟» وكانت هذه العبارة، التي تكررت على مرّ الأعوام، مرة في الأسبوع على الأقل، بمثابة شيفرة متفق عليها فيما بيننا، تعني أنه ينبغي عليّ أن أبرهن على أنه ليس محقا في قوله. وكنت أتقدم من الثلاجة، وأخرج منها شيئا ما وأجهز له وجبة طعام شهية. وكان ذلك بمثابة طقس تواصل بسيط فيما بيننا، بلا رسميات أو حواجز. وأتذكر الآن ابتسامته الماكرة؛ والغبطة المرتسمة على وجهه لأني أتعب نفسي من أجله، فيما نعرف كلانا أنه ليس جائعا على الإطلاق.

فاجأتني حرب يوم الغفران بينما كنت جالسة في المطبخ الصغير مع ميخائيل وصديقه، وكلاهما جندي في الخدمة النظامية. وكان زوجي خارج البلد كما صادف أن كان غير مرة في أوقات صعبة جدا في حياتي. وروى كلاهما أنهما بينما كانا يتنزّهان في الخارج لاحظا استعدادات غير مألوفة وسَرَت في الشارع إشاعة قوية أنه تجري على الحدود عمليات عدائية. ولم نكن نعرف بعد أية كارثة على وشك أن تحدث. وفي وقت لاحق، عندما خرجت الإذاعة أخيرا عن صمتها المتوتّر وأعلنت عن نشوب الحرب، تجمّدتُ بالقرب من المجلى. وتمالكت نفسي وقدّمت لهما قبل انطلاقهما إلى قاعدتيهما حساء الدجاج الذي يحبه ميخائيل، وتناولاه بسرعة. وأثناء ذلك كان ذهني يعمل من دون كلل، ها هو، ما حذرت منه كل هذه الأعوام، أمام كل من كان مستعدا لأن يستمع إليّ، أنّ كارثة الاحتلال ستؤدي إلى انفجار، وأن المهزومين لن يسلّموا أبدا بهزيمتهم، ها هو يحدث فعلا، وسيذهب ابني أيضا إلى هذه الحرب اللعينة. ولم أستطع السيطرة على مشاعري وقلت كم يشقّ عليّ الأمر. ووقفنا بجانب الباب، وضمني إليه بكل الدفء الذي كان يجيد التعبير عنه، وابتسم ليخفف عني. وهكذا افترقنا.

ما بين لحظة الفراق وبين التقائنا في قاعدته مضى أسبوعان. لكن الذي كان يقف أمامي في الساحة لم يبدُ ميخائيل الذي عرفته. كان هذا شابًا هزيل الجسم شاحب الوجه، نظرته نظرة حيوان مطارد وابتسامته متشنّجة. وكان يُشيح بوجهه بعصبية كلما سألته عما يحدث له وعن مغزى منظره المخيف. «ألست مسرورا بقدومي؟ هل تعرف مدى صعوبة القدوم؟ لا توجد مواصلات منتظمة»، قلت له. «بلى، أنا مسرور»، أجاب بصوت مشروخ، وهو يتطلع إليّ بنظرة خالية من أيّ تعبير، ثم بدأ يتحدث عن أمور عديمة الأهمية. وفجأة، ومن دون أي ارتباط بما كان يقوله، انفجر قائلا: «أمّي، يوجد هنا أسرى عرب. لكن لا يوجد أيّ احتكاك بيني وبينهم.»

«ماذا تفعل، ميخائيل؟»

«إني أنظف كل شيء هنا. أكنس الساحة، وأغسل أواني الطعام، إنهم لا يستطيعون غسل الأواني.»

«ماذا تعني بذلك، من هم؟»

«الجنود الآخرون».

«لماذا؟»

ليس مهمًا! لماذا تسألين، هل تحقّقين معي؟»

ومرّ شخص ما وارتعد جسده.

«يجب أن تغادري»، قال. وقبّلته وبدا لي وكأنّه جفل. ولأول مرة في حياتي لم أجد طريقي إليه. ولم يكن عندي من أشاركه قلقي. وعندما أتى للزيارة في الإجازة، بدا كأنه كبر أعواما. وفي ليالي الأرق سمعته يصرخ في نومه. في الليلة الأولى كان ذلك خليطا من الكلمات غير المفهومة. وفي الليلة الثانية، كانت الصرخة واضحة وحادّة: «ممدوح ممدوح، ماذا فعلوا بـمدوح!» وفي اليوم التالي قررت أن أخترق جدار صمته بأيّ ثمن. هذا هو ابني الوحيد، وإذا لم أساعده فسوف أفقده. ورويت له ما سمعته في صراخه ليلا، وضممته إليّ وقبّلت عينيه اللتين كساهما غشاء شفاف من الدمع. وانكسر حاجز الصمت. وروى لي بسرعة محمومة لم أعهدها فيه من قبل كيف يعذّبون الجنود الأسرى، بمباركة من القادة، وأنه ليس كل الأسرى يصلون إلى المعسكر، وأنهم «يُفقدون» في الطريق. وحكى لي عن أحذية الجند الثقيلة التي داست الأقدام الحافية، وعن الرؤوس المدمّاة التي خُبطت بالأبواب الحديد، وعن أيدي الجنود التي تورّمت من كثرة ما ضربت ولا تستطيع أن تغسل الأواني أو أن تقوم بأيّ عمل آخر. وقال: «أمّي، إنّ كرههم لي لا يقلّ عن كرههم الأسرى. إني أرى القتل في عيونهم. وكانوا مستعدين لأن يفعلوا بي ما يفعلون بهم.» ثم أخبرني أنه يتناول حبوبا مهدّئة، كثيرا من الحبوب، وأنه لولا ذلك لفقد عقله ولما استطاع النوم.

وانتهت مسألة تعذيب الأسرى، لأنه لم يعد يصل أسرى جدد، لكن ميخائيل لم يعد إلى نفسه. وبعد فترة قصيرة، على الرغم من معرفته أنه يجازف، قدّم لرابطة حقوق الإنسان شهادة تفصيلية عن كل ما شاهده، ونشرت هذه في البلد والخارج.

ومضى الوقت وميخائيل لم يتغلب على مصاعبه بعد. كان مريضا، وأحيانا متغرّبا عن كل ما حوله. وبعد تسريحه من الجيش درس التمثيل مدة عام في جامعة تل أبيب، ثم سافر لدراسة الإخراج المسرحي في ألمانيا الشرقية. فقط بعد عام من إقامته في الخارج عاد إلى نفسه وإلينا.

السطور التي أكتبها الآن كتبتها سابقا على الورق ومحوتها. وبعد ذلك غيّرت ما كتبته، تردّدت، ومحوته مرة أخرى. لكن في النهاية لا أرى مناصا من أن أقول بوضوح ما كبتّه في داخلي أعواما طويلة، بدافع من الانضباط، أو ربما العجز. وربما كان هناك كثيرون مثلي، كبتوا مشاعرهم أيضا ولم يردّوا، وبذلك ساهموا بلا وعي منهم في تنمية بلادة الإحساس وقساوة القلب، لأنّ هذا ما اتّسم به الموقف الذي حظيت به من جانب عدد من زملائي المهمين في الحزب، عندما طلبت منهم مساعدتي في ترتيب أمر دراسة ابني في الخارج على وجه السرعة. وفي الحقيقة، كان الطلب مخالفا لكل القواعد المرعية، وقد شرحت أسباب ذلك للجميع، لكن عبثا. إنّ قلة الاهتمام، ورفض مساعدتنا، والوقت الطويل الذي انقضى إلى أن رُتّب الأمر، سبّبت لميخائيل ولنا معاناة شديدة. لم أتمرد، وسلّمت بهذا الموقف، ويتضح لي اليوم أنني بذلك لم أتصرف بشكل سليم. لكن، على الأقل، لم أسكت، ولم أنسَ.

إن هذا الاعتراف القصير أنهكني تماما، لأن الذكرى تتشبث بي وهي حادّة كالمشرط. وأتذكر، كما لو أن ذلك حدث أمس، قاعة الدخول إلى اجتماع الاتحاد العالمي للشبيبة الديمقراطية في فارنا في بلغاريا، الذي كنت دعيت إليه. وكان ميخائيل معي «من دون إذن»، لأنه لم يكن قد صودق بعد على سفره للدراسة. ورفض أمين سرّ حركة الشبيبة عندنا السماح له بالدخول إلى جلسة الافتتاح، مع أنه لم تكن لديه سلطة لفعل ذلك. وقد غضبت، وتذمرت، لكني لم أقل له «فلتذهب إلى الجحيم!» وأترك المكان. لو أن الأمر يحدث اليوم لتصرّفت بشكل مختلف، لكني وقتئذ كبحت مشاعري انسجاما مع ما ثقّفت عليه، من أن الشأن الشخصي ثانويّ بالمقارنة مع الشأن العامّ، كما لو أنّه لا يمكن التوفيق بينهما؛ وكما لو أنه من الممكن أن تكون إنسانيا تجاه المجموع ولا إنسانيا تجاه الفرد، وكما لو أن إساءة لمشاعرك كهذه هي لمصلحة القضية.

لقد مضت أعوام كثيرة على ذلك وندبة الجرح لم تزُل. ومن أجل أن أستطيع الاستمرار في الكتابة أجدني بحاجة إلى وقفة قصيرة. البحر، صديقي القديم الوفيّ، رماديّ كالفولاذ وهائج اليوم، كهيجان روحي. الريح تحمل معها رائحة الملح والطحالب المائية وأنا

أستنشق الرائحة ملء رئتيّ ولا أشبع منها. وفي خط الأفق يمتزج البحر والسماء كحصيرة عملاقة من الرصاص. اليوم شقّ عليّ فراقهما.

في أثناء تلك الحرب بدأت أكتب كتابي الأول، الذي أنهيته في سنة ١٩٧٤ بالكلمات التالية: «غدا سيكون يوما جديدا، ومع الفجر ستُبدل الحراسات في السجون. وسيَعدّ السجناء يوما جديدا، في العام السابع للاحتلال. شعب عنيد لا يحب أن يفهم لغة القوّة. من لم يسمع الخطى الثقيلة للسادس من تشرين الأول/أكتوبر، ومن تبلّدت حواسّه بعده أيضا، ربّما يفتح عينيه اليوم على يوم جديد من الاحتلال.»

لكن لجنة أغرانات، التي شُكّلت للتحقيق في ما جرى من تقصير في الحرب، لم تشر في النتائج التي استخلصتها إلى الجانب السياسي في التقصير. لقد بذل المسؤولون عن التقصير كل ما في وسعهم كي لا تتفتح العيون على أفعالهم. وكان لا بدّ أن ينقضي ستة عشر عاما كي ينشر الوزير جاد يعقوبي كتابا يقول فيه أنه لو تم التوصل إلى اتفاق مرحلي جزئي في سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢، لما كانت حرب يوم الغفران، كما يبدو، قد نشبت أبدا، ولربما كان من الممكن التوصل إلى سلام بين إسرائيل ومصر من دونها. وعندما قرأت كلامه فكّرت في أننا دائما نحصل على الأجوبة الصحيحة بعد وقوع الكارثة.

في حينه لم نسمع صوته. جاد يعقوبي وزملاؤه، وعلى رأسهم موشيه دايان، لم يكتفوا بأنهم لم يقرعوا جرس الإنذار، بل أدخلوا في رَوْع الشعب الإيمان الذي خلاصته أن وضعنا لم يكن أبدا أفضل مما كان عليه. وصرّح موشيه دايان، ومعه زعامة حزب العمل السياسية، أننا في الحقيقة نعيش حالة «سلام فعلي (de facto) سيتحول بمضيّ الوقت إلى سلام قانوني»، كما قال ردا على سؤال وجّهه إليه صحافي ألماني من صحيفة «دي فيلت».

وقبل ثلاثة أسابيع من نشوب الحرب، قال إريك شارون إن «إسرائيل تقف الآن أمام أعوام هادئة من ناحية أمنية يجب استغلالها لمعالجة المشاكل التي تزعجنا.» وشرح المستعرب عزرا دانين أن العرب يفتقرون إلى الأسس الأولية للوطنية؛ وأن ظاهرة تضحية الفرد بنفسه من أجل المجموع ليست موجودة عندهم تقريبا. ولذلك لا يستطيعون الانتصار في حرب، وكلّ ما يستطيعون فعله هو تكديس الأسلحة «للصراخ والتفاخر كما يفعل السادات، عدة مرات في الشهر. لكن هذا التفاخر لا سند له.» (أمنون كابليوك، في كتابه «ليس تقصيرا»). وكان اللواء يهوشفاط هركابي، رئيس شعبة الاستخبارات السابق، شريكا أيضا في هذا التقدير، شأنه شأن جنرالات آخرين. كل هذه الأقوال، التي اتّسمت بآراء مسبقة وبروح عنصرية، قيلت في وقت كانت السجون فيه مكتظّة بالفلسطينيين. وكان يحكم عليهم في المحاكم العسكرية بسبب كفاحهم العنيد ضد الاحتلال، وشهدت الأحكام التي صدرت عليهم على

استعداد الفرد للتضحية بنفسه من أجل المجموع.

في كتابه المذكور أعلاه يعدّد كابليوك جميع فرص السلام، التي ضُيِّعت. لقد رفضت الحكومة وقتها كل مبادرات السلام التي أقدم عليها السادات، كما رفضت مبادرات عبد الناصر في سنة ١٩٧٠، عندما طلب من الولايات المتحدة التأثير في إسرائيل من أجل حل النزاع، مع الانسحاب من المناطق المحتلة. كما نسفت الحكومة هذه الفرصة للتقدم نحو حل النزاع، عندما وضعت غولدا مئير فيتو على سفر د. ناحوم غولدمان إلى القاهرة، استجابة لدعوة من عبد الناصر. وفي الحقيقة، ما الذي كان يمكن التحدث عنه وقد قرّر دايان أنه، بالنسبة إليه، شرم الشيخ من دون سلام أهمّ من سلام من دون شرم الشيخ. وعندما اقترح السادات في ١٦/١٠/٧٣ في خطابه أمام مجلس الشعب المصري وقفا لإطلاق النار، مع انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خطوط ما قبل الخامس من حزيران/يونيو، واحترام الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وفتح قناة السويس أمام الملاحة وعَقْد مؤتمر سلام دولي برعاية الأمم المتحدة، من أجل إحلال سلام قائم على احترام الحقوق الشرعية لكل شعوب المنطقة، ردّت غولدا بأن الجيش الإسرائيلي ينشط في الجانب الغربي من القناة أيضا، وأن المهمّ الآن هو صدّ العدوّ وتدمير قوّته لضمان مستقبلنا.

واستمر نزيف الدم ومضت شهور منذ نهاية الحرب وحتى نشر أرقام الخسائر: ٢٥٢٣ قتيلا، نحو ٥٠٠ مفقود و ٧٠٥٦ جريحا، فيما كان واضحا أنّ الغالبية العظمى من المفقودين لم تكن على قيد الحياة. وكنت أتأمل صور الشبان المؤطّرة بالسواد، وأتألم وأثور لانعدام الأمل المتجسّد في موتهم. وكم كان مريحا للمستوى السياسي أن يختبىء خلف قول الرئيس، الذي ادّعى أننا «كلنا مذنبون».

صوت أم

اشتقت إلى سماع صوت الأمّهات والآباء الذين لم يتقبّلوا أن يُضحَّى بأبنائهم، الذين لم يكن يهمّهم نوع النظام الحربي أو حرفية الاستعداد الأمني، والذين كانت المواقع السياحية التي أنشئت على الجثث في نظرهم مثيرة للاشمئزاز، والدين طلبوا أن يعرفوا كيف لم تتفادَ حكومتنا الحرب وقادت أبناءهم إلى الموت. وسمعت صوتا كهذا. وكان صوت تسفيرا يوناتان من كيبوتس سريد، أمّ ليئور، الدي قتل في اليوم الأول من الحرب عندما كان يقود دبّابة في سيناء وعمره واحد وعشرون عاما فقط، وأمّ زيف، أطال الله عمره، الموهوب والبهيّ الطلعة. لقد شاهدت صورة ليئور في صفحة الجريدة. وجه وسيم، ابتسامة شقية، تفيض حيوية.

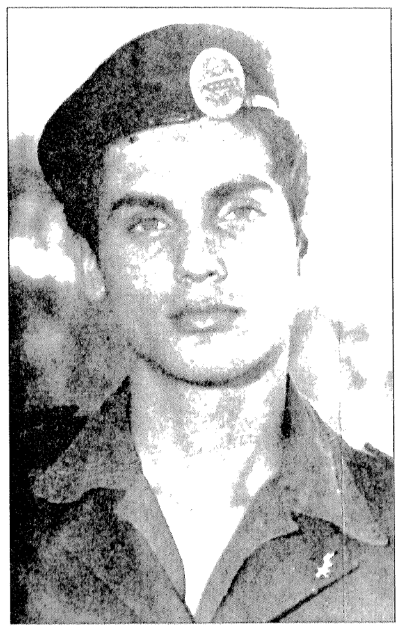
بعد الحرب بعام، أُجريت مقابلة مع الأم نُشرت في ملحق صحيفة «هآرتس» بتاريخ ٧٤/٩/٢٧. رَوت «كيف تحاول أمّ فقدت ابنها أن تعود إلى الحياة، لكن كل شيء مختلف. إنها مصطرة إلى الخروج إلى الشارع نفسه، لمقابلة الأشخاص أنفسهم. ويثور في داخلها صراع قاس حدا. إنها تأتي إلى الحانوت الصغير حيث كانت تشتري أشياء للابن ــ لكن لم يعد هناك من ترسلها إليه إنها تقابل أشخاصا كانوا يسألون دائما عن أحواله، وعن الحر في سيناء، وتحاول ألا تنفجر بالبكاء.

«إنّ الأم التي تفقد ابنها تسير في الشوارع مفعمة بالحزن. لا أحد يلحظ أنه حدث لها شيء ما. هناك شعوب تعلن عن حدادها بشريط من القماش الأسود على الكمّ ليعرف الآخرون ببساطة أنه حدث شيء ما لهذا الشخص، كونوا حذرين. هذا الشخص لا يتحمّل أن يصرخ أحد في وجهه، ولا يريد أن يدفعه أحد. هذه حالة من الحزن لا تنتهي.

«وأنا لا أشعر بأيّ تغيير. الألم لم يخفّ بعد عام. ما يحدث في الداخل لا يتغير حتى لو تغير المظهر الخارجي وأخفته الأعمال. هذا تفتّت تدريجي. قد يكون خفيّا وقد يكون ظاهرا. لكني أرى ذلك لدى أمهات أخريات. أراه في سيماء وجوههن.»

وقد فهمت تسفيرا أن هذا الاحتلال هو سرقة وأن السارق لا بد من أن يلقى عقابه. وأيضا:

«أراهم يتحدثون مرة أخرى كما كانوا يتحدثون قبل الحرب. من المنطقي الاعتقاد أنه بعد المصيبة سيحدث تغيير ما. هناك شيء أسميه إيمانا أو نظرة إلى الحياة، ويخيل إلي أن هذا ما يجب أن يقرر سلوكنا. منذ سنة ١٩٦٧، قبل وقت طويل من مقتل ابني، قلت إني لا أستطيع أن أخطو في المناطق التي احتللناها. وشعرت أني سأرغب بالذهاب إليها فقط



ليئور يوناتان

عندما يحل السلام بيننا وبين جيراننا. ووقتئذ ــ كنت أُنبَذ تقريبا عندما كنت أعبّر عن هذه الآراء. وكل أصدقائي الطيبين كانوا يسخرون من سذاجتي، فيما كانوا يطوون الأرض طيّا بحماسة من الحرمون إلى القنطرة ــ حيث سقط ابني، ليئور.

«هل هذه المناطق التي احتللناها في سنة ١٩٦٧ هي التي أدّت إلى الكارثة، أو التقصير المتمثل في عدم تعبئة الاحتياطيين في الوقت المناسب؟ هم مستعدون لأن يتجادلوا على هذا. لكن من حيث المبدأ ــ لم يتغير شيء. وها هم يتحدّثون مرة أخرى عن الحرب القادمة وكأنها أمر لا مفرّ منه. يقولون: 'الحرب القادمة ستنشب في...'، 'في الحرب القادمة سيستخدم السلاح...'، 'هل هذا حقا أمر حتمي؟'»

وفكّرت وقتها في أن أكتب لتسفيرا، لكني خشيت ألاّ ينجح ما سأكتبه في التعبير عن مشاعري، إلى أيّ حد أشاركها أساها وغضبها، وإلى أيّ حد أقدر سمو روحها. وأردت أن أعرفها عن كثب، لكن لم أعرف كيف أصل إلى ذلك. وفي وقت لاحق، بعد أن تعارفنا، أدركت، كما كان الأمر دائما، أنه كان عليّ ببساطة أن أتبع وحي قلبي.



تسفيرا يوناتان

وذات يوم روت لي صديقتي، شولا، عن الروابط التي نمت بينها وبين تسفيرا، في إثر رسالة بعثت بها إليها، وعن اللقاء معها، وعن شخصيتها الفذة. وطلبت أن تعرفنا إحدانا بالأخرى وعرفت أنها خير من يفعل ذلك. وهكذا سافرنا ذات يوم إلى تسفيرا، مع زوجينا. وقابلتنا بابتسامة، رقيقة ومعذّبة، أضاءت وجهها الجميل، وأبقت عينيها حزينتين. وشاهدت صورة ليئور، واستمعت إليها تحكي عن صباه. وتحدثنا عن أولئك المسؤولين عن انقصاف هذا الجمال في فورة عنفوانه. وقالت تسفيرا أنها لن تغفر لهم ذلك أبدا. ولا تزال ترن في أذني كلماتها: «أنا لا أكره الجندي المصري الذي قتل ابني.» وقالت «إننا نحن الآباء الثكالى، يجب أن نحاول منع موت الأبناء الآخرين.» وانفعلت من القوة النفسية الكامنة فيها. وحكيت لتسفيرا عن الأمهات الفلسطينيات الثكالى اللاتي أعرف أن أبناءهن كانوا من جيل ليئور، وعن الإذلال والقمع الذي شاهدته بعيني، وعن الغضب الهائل الذي أشعر به، وعن الأمل الذي بعث في نفسي حديثها. وتركنا الكيبوتس وأنا أفكر بها وبليئور.

وبعد فترة، سمعت عن نشاطاتها لتقريب القلوب وإحلال السلام بين اليهود والعرب، وعن أدائها لرسالتها من أجل منع موت الأبناء الآخرين. وحملت معها مشاعر الأخوّة بين الأمهات بصفتهن أمّهات إلى برلين البعيدة في سنة ١٩٧٥، حيث شاركنا في اجتماع نظّمته الأمم المتحدة بمناسبة يوم المرأة العالمي. وحضر ميخائيل، الذي كان يدرس هناك، لملاقاتي. وفكرت في أن تسفيرا لن تحظى أبدا بسعادة مثل هذا اللقاء. ورأيت في برلين كم كان صعبا عليها أن تظهر أمام جمهور كبير بهذا الحجم، لكنها فعلت ذلك بوقار، وكنت فخورة بهذه الأم الإسرائيلية لأنها كذلك.

وبعد عامين من تلك الحرب، كتبت تسفيرا في مجلة «هاعولام هازيه»:

«كلّ يوم يمرّ يقرّبنا من أمل السلام. الحقائق التي لم يكن أحد يجرؤ على قولها ـ تطل بحذر من بين السطور وعلى الشاشة. وفي مقابلها، قطعان المنافقين وأسراب الصقور التي ترفض التخلي عن فريستها. وتأتي الكلمات الطنانة لمحاولة إطفاء بارقات الآمال وخنق الأمهات اللواتي ولدن أبناءهن للحياة. وتأتي القصائد المرائية ـ متباكية على الأموات كي تهيئنا للحرب القادمة.»

وفي الحرب التالية، التي جرى الإعداد لها هذه المرّة بإحكام، في المكان الذي وقفت فيه تسفيرا، وقف أب، يعقوب غوترمان، ثكل ابنه، وبيده لافتة مرفوعة: «قتلتم ابني». ووقف معه آلاف تظاهروا ضد الحرب وضد مجزرة صبرا وشاتيلا. وكنت أنا أيضا هناك. وفي هذه المرة تمرّدت الأمهات بالمئات، في إطار «أمّهات ضد الصمت»، وخارجه. وربما كانت تسفيرا الأولى من بين الأمهات اللواتي خرجن عن صمتهن.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بثّ التلفزيون تقريرا عن أحد الذين أصيبوا بجراح بالغة

في الاعتداء الدموي على الباص في الخط ٤٠٥ الذي نفّذه فلسطينيّ من سكان غزة. وقد لقي واحد وعشرون شخصا بريئا مصرعهم في هذه العملية الإجرامية. وادّعى الشخص الذي نفذ العملية أنه قام بها انتقاما لتعذيب أحد أصدقائه ولأعمال الجيش القمعية ضد الانتفاضة. وقد شاهدت أهرونسون، الشاب الجالس على كرسي بعجلات، ويداه ورجلاه مهشمة، وهو يستقبل فيصل الحسيني الذي جاء لزيارته في المستشفى ويقول له: «يجب منح الفلسطينيين كل ما نحظى به ــ علَم، ودولة، وأرض.» وفكرت في ليئور ورفاقه وفكّرت في مشوّهي الحرب الكثيرين ــ ماذا يجب أن يحدث بعد حتى تتغلّب الحكمة السياسية على الأفعال الدموية؟

ولادة رمز

لا يمكن الخوض في الموضوع المؤلم المتعلق بسلب الأراضي في المناطق المحتلة من دون الحديث أولا عن سلب العرب في إسرائيل أراضيهم بصورة «منظّمة»، بموجب قوانين سُنّت لهذا الغرض مع قيام الدولة. وقد كانت هذه قوانين تنمّ عن الدهاء، سلبت منهم بواسطتها معظم أراضيهم، وأقيمت عليها مدن مثل كرمئيل والناصرة العليا، وكيبوتسات وموشافيم. ويمكن أن يشكّل نموذجا إيضاحيا على ذلك مصير سكان قريتي كفر برعم وإقرت، الذين أُجلوا عنهما «بشكل موقّت مدة أسبوعين» في تشرين الأول/أكتوبر من سنة ١٩٤٨. ويوجد على جزء من أراضي كفر برعم كيبوتس برعم، ويزرع معظم أراضي إقرت سكان موشاف شوميره. ولم يُجدِ نفعا حتى قرار محكمة العدل العليا في مصلحة إعادة السكان إلى قريتيهم، ولا وعد مناحم بيغن للسكّان أيضا، عندما كان رئيس حكومة، بالسماح لهم بالعودة إليها.

عن أمر كهذا كتب د. براون، في كتابه «ادفنوا قلبي في سهل الركبة الجريحة»، على لسان زعيم من زعماء الهنود الحمر: «لقد وعدونا وعودا كثيرة، أكثر مما أستطيع أن أتذكر، لكنهم لم يحترموها أبدا، ما عدا وعد واحد: لقد وعدوا بأنهم سيأخذون منا أراضينا وقد أخذوها.»

وفي اليوم الأخير من سنة ١٩٥٤ نشر محرر «معاريف»، عزريئيل كارليباخ، مقالة «اصرخي يا أرضي الحبيبة». وعلى حدّ علمي لم يوجد منذ ذلك الوقت وإلى الآن في معسكر اليمين مَن شجب سلب الأرض من أيدي العرب في البلد والمناطق [المحتلة].

يتحدث كارليباخ مع ابنته عن سلب أراضي العرب في الجليل، ويطلب منها أن ترافقه كي تشاهد كيف ينفّذ الموظفون الحكوميون عملية السلب. لكنه يفكر مليّا في الأمر ويرفض أن يأخذها معه، خشية ألّا تنجح في رؤية ما يراه هو هناك: «... أرى هناك موظفا في مملكة إسبانيا يجلس ويسجّل على الرقّ: أملاكهم مصادرة لمصلحة الدولة عقابا لهم على أن أجدادهم لم يؤمنوا بإله الحق المصلوب، إله الملكة إيزابيلا. أرى هناك ليبراليا جرمانيا يكتب ويوقّع. كل أملاك اليهود صودرت بصورة شرعية، بموجب قانون التملك من أيدي غير الآريين...» ويقول مخاطبا ابنته: «أنتِ ستدفعين ثمن كل ذلك. لا أعرف متى، لا أعرف بماذا، ربما عاجلا وربما آجلا. من الصعب التنبؤ. إن هذا الشرق غارق في سبات عميق وسوف يستيقظ مُتمهّلا فجأة. لكن هذه المرّة، بشكل أو بآخر، من المهم أن يصبح هذا وبالا علينا. هناك دفع تعويضات في هذا العالم. هناك شعوب إثمها كبير وأيديها ملوّثة،

ستضطر لأن تتقدم ذات يوم وتعترف وتدفع. هناك وزراء سيضطرون لأن يوقّعوا عقودا رسمية: أثِمنا وأخطأنا وهذه كفّارتنا؛ نحن، على أية حال، نؤمن بذلك. نحن الشعب الذي ابتدع تحت هذه السماوات الفكرة، إن هذه الدولة مرآة لعدالتها. إنها، على قدر العدالة والقانون فيها، سوف تزدهر أو يحيق بها الخراب... وأنصتي واسمعي: إن أرضنا هذه الحبيبة تصرخ. وربيتِ وكبرتِ ـ ورفعتِ الظلم ـ وأسكتِّ صراخها...»

ولم يُرفع الظلم. واكتسى شعار تهويد الجليل جلدا ولحما بمصادرات إضافية وصرخت الأرض فعلا، لكنّ آذان السلطات كانت مصابة بالصمم. ووصل السلب إلى نعجة الفقير، وسلب العرب آخر ما كانوا يملكون. ولم يعلن المسلوبون الثورة أو العصيان المدني، لا سمح الله. اختاروا شكل الاحتجاج الأكثر تساهلا، والإضراب، الذي تقـرّر تنفيذه في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٦ وسمّي «يوم الأرض». وخلّف هذا الإضراب وراءه ستة قبور عربية لم يجفّ ثراها بعد وصدمة شديدة في البلد والعالم. وزرت بعد ذلك الجليل، وسمعت شهادات عن وحشية الجيش والشرطة، وعن إطلاق النار على كل من كان يتحرك. وقال إسحق رابين، رئيس الحكومة آنذاك، أنه لن تكون هناك لجنة تحقيق في أحداث يوم الأرض، وذلك على الرغم من أن عددا كبيرا من خيار الناس في أوساط الجمهور الإسرائيلي طالب بذلك. وكتب الكاتب أهرون ميجد أنه ينبغي أن تكون هناك حساسية معينة تجاه الكلمات التي تنطوي على شحنة مشاعر هائلة «'تهويد الجليل'، مثلا، وأتخيل ما الذي يمكن أن أشعر به لو طرحوا شعار 'أسلمة تل أبيب'» («دافار»، ٧٦/٤/٩). وأشار إلى قصائد ناتان ألترمان التي تنمّ عن ضمير حيّ بعد مذبحة كفر قاسم وبعد أحداث الناصرة في أيار/مايو ١٩٥٨. وفي إشارة منه إلى تبلّد الحواسّ عندنا كتب أنه لو صدرت مثل هذه الأقوال بعد يوم الأرض عن شخصيّة مقبولة ومعترف بسلطتها مثل ألترمان، لكان هناك من قال إن هذا بمثابة طعنة سكين في الظهر وخيانة.

إن أولئك الذين أعطوا التوجيهات في يوم الأرض الأول وأولئك الذين ضغطوا على الزناد لكي يقتلوا، لم يدركوا أنهم بذلك ساهموا في ولادة رمز سيتردّد على ألسنة الجميع وينفذ إلى وعي ملايين الفلسطينيين في إسرائيل، والمناطق والشتات؛ وسيعبّر أكثر من أي شيء آخر عن التصاقهم بالأرض، وعن حنين مَن أُبعد عنها إليها، وعن استعدادهم للتضحية بحياتهم في سبيلها.

ومنذ ذلك الوقت ترافعت عن معتقلي أيام أرض كثيرين في نابلس والخليل، وفي بيت لحم والقدس، رأوا في هذا اليوم يوم كفاح وتضامن مع إخوتهم في إسرائيل. وعندما تواصل سلب الأرض وتفاقم، أصبح كل يوم يوم أرض، كما يقول الفلسطينيون.

بدأ الأمر بالنسبة إليّ في سنة ١٩٦٨، بقصة أحمد مايرطس، الذي كافح ضد مصادرة كرمه في غوش عتسيون. وقد تعرفت آنذاك إلى من كان قيّما على أملاك الغائبين في المناطق، الذي اكتسب خبرته في قرى الجليل في إسرائيل. ولم يتنازل مايرطس. وعندما اعتقدنا أننا انتصرنا في المعركة، اقتلع أتباع القيّم أشجار العنب. وسارعت إلى قطعة الأرض ورأيت بقايا الشجر وأتباع القيّم يتجولون في المكان.

وبصورة عامة، كان المؤشر الأول مصادرة أراضي البدو في مشارف رفح في السنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢. لخدمة أغراض الاستيطان اليهودي، مع أنه أعلن بصورة رسمية أن المصادرة تمّت لضمان الأمن في المنطقة. وقد صودرت الأراضي، وطرد البدو بوحشية، بقيادة متعهد المصادرات والمستوطنات، أريئيل شارون. وفي قرار لمحكمة العدل العليا، شكّل سابقة، تمت المصادقة على مصادرة الأراضي، بعد أن اقتنعت المحكمة أن المقصود هو حاجات أمنية قاطعة. وتشهد على صحة المبررات الأمنية حقيقة أن البدو، الذين كانوا يهدّدون الأمن بهذا المقدار، استخدموا في المستوطنات الجديدة التي اقيمت على أراضيهم، وبعضهم في مهمات حراسة أيضا.

وحالة أُخرى اقتنعت المحكمة بصددها أن المقصود هو احتياجات أمنية قاطعة هي قضية مستوطنة بيت إيل، التي أقيمت على أراضي سكان البيرة. وقد قبلت المحكمة تصريح العقيد أورلي، قائد المنطقة، الذي قال إن المستوطنة جزء من نظرية الدفاع الإقليمي.

تطوير الأسلوب

أهم قضية يمكن من خلالها فهم آلية السلب هي قضية إيلون موريه. وقد قدّم أصحاب الأراضي في قرية روجيب التماسا ضد مصادرة أراضيهم بواسطة المحامين فلدمان وزخروني وخوري. ومن المهم التنويه بأن تظاهرات التضامن مع رجال روجيب، التي شارك فيها عدد كبير من الإسرائيليين، كانت مصدر تشجيع للفلسطينيين.

لقد اتّسمت ولادة إيلون موريه سنة ١٩٧٩ بخلاف شديد بين وزير الدفاع، عيزر وايزمن، الذي قال أنه لا توجد أية أهمية على الإطلاق للاستيطان في هذا المكان، وبين رئيس الحكومة [مناحم بيغن]، الذي ادّعى أنها حيوية للأمن. واعترض نائب رئيس الحكومة، يغئيل يادين، على القرار، وأيّده الوزراء وايزمن ودايان وكاتس وهامر، في مقابل ثمانية وزراء، على رأسهم رئيس الحكومة. وأثّر هذا الخلاف في الرأي من دون شك في قرار محكمة العدل العليا؛ وحصل أصحاب الأراضي الذين سلبت منهم أراضيهم على مساندة غير متوقّعة بانضمام المستوطنين كطرف آخر إلى الالتماس. فقد ادعوا أن الأمر لا يتعلق بمسائل أمنية، وإنما بالاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل كحقّ مستمد من الأمر الإلهي. ولم يكن في وسع المحكمة أن تقبل حجة كهذه، إذ إن القانون الدولي يسمح بمصادرة ممتلكات الأشخاص لأغراض أمنية واضحة فقط. ونجح المشتكون في إقناع المحكمة بأن القرار بإنشاء مستوطنة يهودية في المكان لم ينبع من ضرورات أمنية. وفي وقت لاحق فقط، من أجل جعلها مقبولة من ناحية القانون الدولي، حاول رئيس الأركان إضفاء أهمية أمنيّة عليها. وفي ٧٩/١٠/٢٢، ألغت محكمة العدل العليا أوامر المصادرة.

وكان الاعتقاد الشائع في أوساط الجمهور في تلك الفترة هو أن الانتخابات التالية ستسفر عن عودة المعراخ إلى الحكم، وأنه سوف يغيّر السياسة الاستيطانية. ومن أجل استباق ذلك وتنفيذ المصادرات بأسرع ما يمكن من الوقت، وللالتفاف حول مناقشات المحكمة العليا، أُعدَّت وصفة جديدة، أُعلن بموجبها مساحات واسعة من الأرض أراضيَ دولة. وكان التنفيذ سهلا وبسيطا: أتاح الأمر رقم ٥٩ بخصوص الأملاك العامة (منطقة يهودا والسامرة) للمسؤول عن الأملاك العامة الاستيلاء الفوري على ملكية كل قطعة أرض هي من أراضي الدولة، أو يعلن عنها أنها من أراضي الدولة، أو يصادق على أنها كذلك؛ وسمح لمن يعتبر نفسه متضررا من ذلك بأن يتوجّه إلى لجنة استئناف عسكرية (استشارية) ويعترض على الاستيلاء والإعلان المذكور أعلاه خلال واحد وعشرين يوما من الاستيلاء. لكن بشكل عام،

قبل وصول الخبر إلى مسامع صاحب الأرض وقبل المناقشة في لجنة الاستئناف، كانت معدّات المستوطنين الثقيلة تظهر في المكان، تحت حماية الحكم [العسكري]، وتفرض بسرعة البرق حقائق ناجزة. وأصبحت أشجار الزيتون، والتين وكروم العنب المقتلعة، تمهيدا لشقّ طريق ما، والمتناثرة على الأرض هنا وهناك، ظاهرة دائمة ماثلة أمام بصر أصحابها الغاضبين.

وكانت فعالية الوصفة المذكورة مستمدة من أن نحـو سبعين بالمئة من الأراضي الخاصة في الضفّة، لم تكن حتى سنة ١٩٦٧ قد دخلت في عملية تنظيم الأراضي، لذلك لم تكن مسجلة في سجلات الملكية باسم أصحابها. وكان إثبات الملكية الوحيد الموجود بيد الفلاحين قيود الضرائب في مكاتب تسجيل العقارات أو عقود البيـع بين الأصحاب المختلفين. وادّعت سلطات الاحتلال أن الأرض غير المشمولة في التنظيم، التي هي من فئة الميري (أرض صالحة للزراعة، يجوز للأشخاص الموجودة في حوزتهم ادّعاء ملكيتها إذا كانت زرعت فترة طويلة) هي أرض دولة، ومن يدّعي خلاف ذلك، يقع على عاتقه واجب الإثبات. وهنا بدأ درب آلام صاحب الأرض المسلوبة. وقد قرّر مستشارو الحكم [العسكري] القانونيون، الذين نصّبوا أنفسهم خبراء في القانون الأردني، أن من يريد أن يثبت أن الأرض غير المسجلة هي ملك له وليس بيده صك تسجيلها في الطابو التركي ــ خلافا للقانون العبري الذي ينص على أن البينة على من ادّعى ــ ينبغي عليه أن يبرهن ملكيته لها وأنها كانت مزروعة لمدة عشرة أعوام. وذلك بموجب المادة ٧٨ من قانون الأراضي العثماني، الذي ادّعى هؤلاء الخبراء أنه يسري روحا ونصا على المنطقة.

ومن أجل إدراك الصعوبة الكامنة في هذا الطلب ينبغي الأخذ بالاعتبار أن الأراضي المعنيّة كانت أحيانا مناطق أغلقت في أعوام الاحتلال الأولى «لأغراض أمنية». وهناك أراض أخرى لم يزرعها الفلاحون لأنه لم يكن لديهم الموارد اللازمة، واضطروا من أجل إعالة عائلاتهم الكبيرة إلى العمل عمّالا في إسرائيل. وعلاوة على ذلك، بما أنه تقرر أن محكّ ملكية الأرض غير المسجّلة هو زراعتها، وبما أن السلطات كانت معنية بالحؤول دون ذلك قدر الإمكان، فقد أصدرت في سنة ١٩٨٣ الأمـر ١٠١٥ الذي يحظر زراعة الأشجار المثمرة من دون إذن ومن دون تقديم وثيقة تثبت ملكية الأرض. ووسّع الأمر ١٠٣٩ الحظر ليشمل زراعة الخضروات أيضا.

وكان المسؤولون عن التسجيل يعرفون جيدا أنه لا توجد في حوزة الفلاحين وثائق غير المصادقات على الضرائب المدفوعة، التي لم تكن مقبولة إثباتا للملكية. وبما أن مدار الخلاف هنا هو إثبات الملكية، ولهذا الغرض شكّلت لجنة الاستئناف العسكرية المذكورة أعلاه (بموجب الأمر ١٧٢)، فإن محكمة العدل العليا لم تكن مخوّلة النظر في الموضوع. وكانت لجنة الاستئناف، المعيّنة من قبل حاكم المنطقة، مشكّلة من قاض، ومحام في الخدمة الاحتياطية،

بصفة رئيس، ومن ضابطين. وكانت ذات صلاحيات استشارية فقط.

ومن زياراتي لأراضٍ في منطقة طولكرم أذكر بصفة خاصة أم محسن، التي عندما وصلتُ إلى هناك مع رجال الحكم العسكري وأصحاب مشروع معيّن، كانوا يريدون شقّ طريق وسط أرضها، كانت تقاتل من أجل كل حبة تراب، وتحاول إبعاد المسّاح. وفيما كنت على وشك الإغماء من شدّة الحر كانت هي، المرأة العجوز، تنزلق بسرعة شديدة بين الشجيرات، محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه. وهناك بضعة نماذج، من القضايا التي تولّيتها، يمكن أن تساعد في فهم الوسيلة التي طبقت بها.

لقد كست السلطات مصادرة أراضي قريتي سالم وبيت دجن بالكساء المحبّب إليها ــ إعلان المنطقة أراضي عامة. وكنت قد شاهدت حقول قرية سالم المورقة لأول مرة عندما ذهبت إليها بعد شهور من بدء الانتفاضة. وقد ذهبت إليها وقتئذ للحصول على شهادات من سكان القرية الأربعة، الذين دفنوا أحياء بعد تظاهرة جرت في ٨٨/٢/٥ من قِبَل جنود، بمساعدة مستوطن، وأنقذهم فلاحون أخرجوهم من تحت التراب.

وبعد ذلك، عندما وقفت أمام أعضاء لجنة الاستئناف، الضباط ذوي الملامح الصارمة الذين أخذوا يدرسون الوثائق، عرفت أني لو قلت ما في قلبي، ولو بلهجة مخففة ومهذبة، لحظروا علي الاستمرار بعد الجملة الأولى لأنهم، لا سمح الله، لا دخل لهم في السياسة. والحقيقة هي، أنه منذ سنة ١٩٨١، عندما قدّمت التماسا لمحكمة العدل العليا باسم المتضررين من الإعلان عن أراض أنها أراض عامة، ضد صلاحية لجان الاستئناف العسكرية هذه للنظر في الأمر، وفشلت، لم أعد إلى الظهور أمامها. لم يكن لي ثقة بها. واضطررت إلى القدوم هذه المرة لأن زميلي، المحامي مروان طه، تعذّر عليه ذلك. وكانت هذه جلسة تمهيدية لتحديد ترتيبات إجراءات المحاكمة وتقديم وثائق إضافية. وبدا كل شيء منفصلا عن الواقع، وكانت المناطق تلتهب بالانتفاضة والناس في قرية سالم لا يزالون تحت وقع صدمة حادث دفن الأشخاص الأربعة.

ومن أجل استكمال إجراءات الاستئناف، كان يتعين عليّ وعلى ممثّل القيّم على أملاك الغائبين القيام بزيارة على الطبيعة مع ممثل الحكم العسكري. وبسبب الوضع المتوتر في القرية طلبنا التأجيل بضعة شهور. وثار رئيس اللجنة: «لن نؤجل للفترة المطلوبة، هذا سيؤدي إلى جرجرة الأمور.» وكرّر ممثل المستأنف عليه شرح أسباب طلبه التأجيل، وكان مشهدا من مشاهد يوم القيامة حقا، أن المستأنف عليه يطلب التأجيل بالاتفاق معي. لكن أعضاء اللجنة أصرّوا على رأيهم، وكان أكثرهم عداء رئيس اللجنة. وعندما شرحت له أن هذه ليست أياما طبيعية، وأنه يجب أخذ ذلك في الاعتبار، قاطع كلامي بفظاظة. وفار دمي، وطلبت معرفة اسمه. ورفض أن يذكره، تماما مثل جنود معيّنين أهانوني غير مرّة ورفضوا التعريف بأنفسهم.

وادّعى أحد أعضاء اللجنة أن التأجيل فترة طويلة بهذا القدر يحتمل أن يسهّل إمكانية زراعة الأرض من قبل المستأنفين. ورغم كل تجربتي ذهلت من كلامه. وقلت له أنه من المفروض أنه عضو اللجنة وليس ممثّل المستأنف عليه. وطلبت أن يسجل في المحضر أني أحتج على هذا القول من جانب عضو اللجنة، وأعتبر ذلك إلحاق ضرر بموكّلي. وخشي هذا أن أتوجّه إلى محكمة العدل العليا وقال: «لا تهددّينا، افعلي ما يحول لك.» وقلت له إني لم أكن أفكر في تقديم استئناف لمحكمة العدل العليا، لكن حتى لو كان الأمر كذلك، فإن التوجّه إلى درجة قضائية أعلى في الدولة ليس بمثابة تهديد. وفي النهاية قدّمت شكوى ضد اللجنة إلى رئيس المحكمة، العقيد داني غوتمان، الذي كان في نظري مستقيما وإنسانيا أكثر من الآخرين. وأيّدني المحامي الذي كان موجودا في المكان وصادق على أقوالي. وبالنسبة إليّ، قررت عدم الترافع مرة أخرى وطلبت من زميلي طه الاستمرار في متابعة الاستئناف، الذي لم يُنظَر فيه حتى يومنا هذا.

وفي كانون الثاني / يناير ١٩٨١ صودر ألفا دونم من أراضي قرية ترقومية في قضاء الخليل لإنشاء مستوطنة متسبيه غوفرين [تيلم]. وبدأ العمل لإنشائها في الموقع في شهر آذار / مارس، قبل أن يتاح لأصحاب الأراضي فعل أي شيء، وبعد تقديم الاستئناف فقط سُلّموا الأوامر بخصوص إعلان المنطقة أراضي عامة. وفي هذه الأثناء اقتُلعت أشجار زيتون، وتين وكروم عنب. وبعد أن قدّم أصحاب الأراضي استئنافا للّجنة قيل لهم إن هذه قد أعلنت أراضيَ عامة، وإنها ضرورية لتوسيع كريات أربع.

وأقيمت على الأراضي الخاصة في قرية بِدّو في قضاء رام الله مستوطنة تل حدشا، بعد أن كان أعلن جزء من الأراضي في سنة ١٩٨٠ أراضي دولة. وفي هذه الحالة أيضا أُخطر أصحاب الأراضي بذلك فقط بعد الالتماس الذي قدموه إلى المحكمة العليا. واستفاق سكان قرية الخضر في قضاء بيت لحم ذات صباح في نيسان / أبريل ١٩٨٠ ليشاهدوا أشخاصا غرباء منشغلين بتسييج أراضيهم والجرارات والتراكتورات تفعل بها ما تشاء. وبعد تقديم التماس لمحكمة العدل العليا فقط علموا أن الأراضي أعلنت أراضي دولة وأنها مخصصة للمستوطنة إفرات مرحلة أ.

وفي شتاء ١٩٧٩ استدعى الضابط المسؤول عن القرى ١٤ مختارا من قرى كفل حارس، وبرقين، وفرحة وبلدة سلفيت. وأخطرهم بصدور أمري مصادرة، الأول يتعلق بمصادرة ستة آلاف دونم والثاني بمصادرة ألف وسبعمئة دونم في نطاق القرى المذكورة أعلاه وطلب منهم إخطار أصحاب الأراضي المعنيّين بذلك. وقال المخاتير للحاكم أنهم لا يستطيعون تحديد مكان وجود أصحاب الأراضي الذين يُعدون بالمئات. وقد أضيفت الأراضي المشار إليها، والمخصصة لإنشاء مركز صناعي لمستوطنة أريئيل، وإلى تلك التي

كانت قد صودرت من السكان لغرض إقامة المستوطنة.

واكتشف سكّان قرية كفر قدوم وأصحاب الأراضي في منطقة جبل السيامي، إلى الشرق من مستوطنة كدوميم، في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨١ أن أراضيهم قد سُيّجت. وتكررت الحكاية: بعد تقديم التماس إلى محكمة العدل العليا علموا أن المنطقة أُعلنت أراضي عامة، وخصصت لمستوطنة كدوميم.

طابع قانوني

تحوّلت أماكن من مجرد أماكن بعيدة إلى واقع حيّ بعد أن ذهبت إليها مع أعضاء لجنة الاستئناف لأراضي الخليل في خلة الدابة من أجل أن نحدد سوية مع أصحاب الأراضي المساحات المزروعة أو التي قام فيها أصحابها بأعمال تطوير أو تحضير للزراعة. وكانت الأراضي المصادرة مخصصة لتوسيع كريات أربع. وكانت الخطوة الأولى التي أقدمت عليها السلطات في ذلك اليوم هي إعلان الأراضي منطقة مغلقة وعدم السماح لرئيس بلدية الخليل، فهد القواسمة، بالوصول إليها. وعلى وجه العموم، كانت المنطقة كلها أعلنت في السبعينات منطقة عسكرية مغلقة.

وقد اكتشفنا خلال الجولة التي شملت بضعة كيلومترات أنه في الليلة السابقة أو قبل ذلك بقليل جاء إلى هنا «مجهولون» مع معدّات ثقيلة وغيّروا معالم المنطقة بشكل ملموس، من أجل محو أية آثار تنمّ عن تطوير في المكان، وبذلك ألحقوا ضررا بأصحاب الأراضي. وقدّمنا شكوى، لكن رجال الحكم العسكري تظاهروا بالبراءة، وادّعوا بأنهم لا يعرفون حقا من فعل ذلك. وقال الفلاحون كيف يمكن أن تتم عملية كبيرة كهذه في منطقة عسكرية من دون أن يعلم الحكم العسكري بها؟...

وكان الفلاّحون يعرفون كل ذرّة تراب، وكل حجر في الموقع. وصرخ وهابي سلطان الشيخ قائلا: «هذه البئر لي، وأنتم لا تسمحون لي بالشرب منها.» وقال لي وهابي، البالغ من العمر ثمانين عاما، أنه مر عليه أكثر من احتلال في حياته، سيطر المحتلون على البلد فترة ثم رحلوا. «لكن أنتم تأخذون منا مصدر حياتنا، الأرض، وإنكم أسوأ من مرّ علينا.»

لقد حدثت هذه الزيارة لأراضي الخليل في يوم مشمس، فيما الثلج الذي غطّى المنطقة كان لا يزال يذوب ببطء. وقدم لي الفلاحون حذاء ضخما، لأن حذائي كان عديم الجدوى في الثلج الموحل. وقد خدمني هذا الحذاء جيدا في كل مرة اضطررت فيها للسير في أراض موحلة. ولا يزال عندي في الخزانة ولم تعد لي حاجة به، لكني أرفض التخلي عنه.

كان السير في المنطقة الجبلية صعبا ومنهكا فيما كنت أتجوّل بالحذاء الفلاحي الضخم، وبياض الثلج يبهر عينيّ حتى خلف نظارتي الشمسية. وقد اندمج القضاة، الذين كانت مهمّتهم الدفاع عن خطة [سلب الأرض] وإنجاحها، جيدا في هذه المجموعة، التي شوّه وجودي تكاملها، وأفسدت سكينتها ملاحظاتي الغاضبة الموجهة إلى الجنود على سلوكهم

المتعالي تجاه الفلاحين. وعندما عدت إلى المنزل تنبهت إلى أن الشمس كوت وجهي وتقشرت بشرتي، لكني لم أستطع أن أسمح لنفسي بالبقاء في المنزل. كما تعرضت في زياراتي للسجون إلى إهانات الحراس.

وقد أكدت لي الزيارة، أكثر من أيّ وقت مضى، أن السلطة عازمة ومصممة على أخذ أراضي الفلاحين، وأنه يوجد بتصرّفها جهاز مزيّت جيدا، بما في ذلك درجة شبه قضائية، على هيئة لجنة استئناف عسكرية، عيّنها الجهاز نفسه وتشكّل جزءا منه.

وقررنا، بضعة محامين، باسم الفلاّحين من جميع أنحاء الضفة الذين كنّا نمثّلهم، أن نقدّم التماسا إلى محكمة العدل العليا ضد شرعية الأمر رقم ٥٩ بشأن إعلان أرض ما أرضا عامّة وضد شرعية لجان الاستئناف بموجب الأمر رقم ١٧٢، بالاستناد إلى القانون الأردني والقانون الدولي. واستندت في الالتماس الذي توليت صوغه إلى رأي الخبيرين بالقانون الأردني، رجا وعزيز شحادة. وخلافا لرأي خبرائنا القانونيين الذين يأتمرون بأوامر الحكومة، أوضحت في الالتماس أن الحكومة الأردنية نادرا جدا ما ادّعت ملكية أراض لم تكن مسجّلة باسمها من قبل؛ بل بالعكس، اعتاد الموظفون الأردنيون في أثناء السعي إلى حلّ أن يسجلوا الأراضي باسم السكان بشكل روتيني، وذلك أيضا استنادا إلى طلبات تسجيل حديثة.

وبالنسبة إلى الأراضي غير المشمولة في التنظيم، سنّ الأردن قانونا، باسم قانون تسجيل الممتلكات غير المنقولة التي لم تسجّل بعد، من أجل أن يُتيح لأصحاب الأراضي تسجيلها. وتنصّ المادتان ٢ و٣ من هذا القانون على أن التسجيل المحدد يسري على جميع أنواع الأراضي، أي على الأراضي من فئة الميري أيضا. وخلافا لادّعاء لجنة الاستئناف، بأن الأراضي من فئة الميري غير المزروعة هي أراض عامّة ــ أي، الزراعة هي المعيار الوحيد والأساسي للبرهنة على الملكية ــ فإنه بموجب القانون الأردني الساري المفعول في المنطقة، تشمل حيازة الأرض حراستها، ومنع نقل الحدود إلى أرض الغير، ودفع ضريبة عليها، وبيعها، والسكن فيها، وأيضا قانون دفع الضريبة في القرى رقم ٥٥/٣٠، الذي بموجبه تشكّل أموال الضريبة المدفوعة دليلا على ملكية الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، ينصّ الدستور الأردني الموضوع في سنة ١٩٥٢، الذي هو المرجع القانوني الأعلى، على أنه يحقّ للفرد رفع دعوى على الدولة أمام المحاكم المدنية، لكن هذه مغلقة أمام المشتكين. وليس أمامهم إلاّ لجنة الاستئناف المعينة من قبل القائد العسكري، وهذه أيضا ذات صلاحيات استشارية فقط.

وبموجب القانون الأردني بخصوص تأجير الأجانب الأملاك غير المنقولة فإن أراضي الدولة لم تكن لتخصص للمستوطنين اليهود الذين هم رعايا دولة أجنبية. وليس من حق المحتل أن يستخدم أملاك الدولة غير المنقولة لأغراض توطين مواطنيه، وذلك بموجب المادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة. وكلّ ما يفعله المحتل هنا ليس من أجل ضمان الأمن، وإنما لخدمة

أغراض سياسية.

كان هذا، بإيجاز، عددا من البنود الرئيسية للالتماس. وقد جرى النظر في طلب إصدار أمر وقف تنفيذ أمام القضاة مئير شمغار، رئيسا، وأهرون براك ودوف ليفين. وقد عرضت مديرة القسم المدني في النيابة العامة حججها بحماسة استثنائية؛ وكان حاضرا في قاعة المحكمة عشرات من ضباط الحكم العسكري، بينهم مستشارون قانونيون وخبراء في الأراضي من مختلف الأنواع، وإلى جانبهم عدد من المستوطنين. وقد وُصف المشتكون، الذين كانوا حاضرين في القاعة، من قبل ممثلة الدولة بأنهم «غير صادقين»، «يفتقرون إلى حسن النية»، «وكذّابون»، و«تحرّكهم جهات لتقديم التماس، لأغراض سياسية لا أكثر ولا أقل.» ووصفت رفض المشتكين الظهور أمام لجنة الاستئناف بأنه محاولة للتهرب من الظهور أمامها، لأنهم لا حقوق لهم في الأراضي التي يدّعون ملكيتها. كما أشارت إلى عيوب شكلية في الالتماس، وكأنها غنمت غنيمة كبرى، ووصفت الأضرار الكبيرة التي تلحق بالمستوطنين، بحسب قولها، من جراء أوامر وقف التنفيذ الموقتة التي تعرقل استمرار عملهم في المنطقة، التي هي، من دون شك، أراض عامة.

وفي ردّي عليها شبّهت ادعاءات ممثّلة الدولة ـ التي ستدخل التاريخ بصفتها عملت بلا كلل لإضفاء طابع قانوني على سلب من هذا النوع ـ بحكاية القوزاقي المنهوب. وحاولت وصف الحقائق كما هي، وتحدثت عن الظلم اللاحق بالمشتكين من جرّاء سلبهم أراضيهم، وعن متاعبهم وكيف يسخرون منهم ويتحدثون إليهم بلغة الجرافات. ودعمت أقوالي برأي خبراء وبنظريات القانون الدولي. وتحدث المحامي العسلي عن لجان الاستئناف العسكرية التي لا تنصف المشتكين وأورد أمثلة تفصيلية ووقائع.

وقد رُفض الالتماس وأُلغيت أوامر وقف التنفيذ الموقتة. وكانت خلاصة حيثيات هذا القرار، الذي صدر في ٨٢/٧/٢، ما يلي:

«أ ـ الحكم العسكري يعمل في المناطق، بالنسبة إلى الأملاك العامة، وفقا لمعاهدة لاهاي لسنة ١٩٠٩، المادة ٥٥، التي بموجبها يُنظر إلى السلطة العسكرية التي تحلّ محلّ الحكم السابق باعتبارها مديرة ومستثمرة للأملاك التابعة للدولة التي كانت تتمتع بالسيطرة على المنطقة قبل قيام الحكم العسكري.

«ب ـ المقصود بذلك هو واجب إدارة الأملاك، وحراستها والمحافظة عليها. وإذا كان يحظر حقا بيعها أو نقل ملكيتها، فإنه يُسمَح بتأجيرها، وفي حالة الأراضي، زراعتها. إن الأمر رقم ٥٩ بخصوص الممتلكات العامة صدر عن الحكم العسكري في إطار أدائه الواجب المذكور أعلاه، بحسب المادة ٥٥ من معاهدة لاهاي، كما ذكر في الفقرة أ.

«ج ـ ليس في الأمر المذكور أعلاه ما يغيّر القانون الأساسي الذي يقرر متى يُعتبر

المِلك عاما إلّا إذا كان الأمر تمّ بحسب القانون الساري المفعول، الذي هو القانون الأردني.

«د ــ من يدّعي ملكية المِلك الذي أُعلن ملكا عاما لا يستطيع رفع الأمر إلى المحاكم المدنية لأن الجيش في المنطقة ليس خاضعا لسلطة المحاكم المحلية، وذلك وفقا للقانون الدولي.

«هـ ــ لجان الاستئناف العسكرية هي هيئة قضائية مناسبة للاعتراض أمامها على إعلان مِلْك ما ملكا عاما.

«وأخيرا، توصي [المحكمة]، بشكل ملزم، الحكم العسكري بتصحيح جوانب الخلل بشأن عدم إصدار إخطارات شخصية بخصوص إعلان الأراضي أراضي عامة، وبإعطاء مهلة كافية للمشتكين لإعداد المادة المطلوبة لإثبات ادعاءاتهم. وهذا أمر لم يكن متوفرا حتى اللحظة.»

وهكذا تجاهلت محكمة العدل العليا الحجّة الأساسية أن الحكم العسكري يغيّر بشكل تعسفي، أو يفسّر على هواه من أجل خدمة أغراضه، القانون الساري المفعول في المنطقة، الذي يجب أن تحسم مسألة ملكية الأراضي بناء على أحكامه. وحتى فيما يتعلق بموضوع الالتماس، والأراضي العامة، فإنه بموجب المادة ٥٥ من معاهدة لاهاي، لا يحق للحكم العسكري، بصفته مديرا «administrator» منتدبا، إعطاء الأرض للمستوطنين، ليقيموا عليها مستوطنات دائمة ومشاريع. كما أن نقل سكّان من الدولة المحتلة إلى الأراضي المحتلة، من أجل تغيير التركيب الديموغرافي فيها، تمهيدا لضمّها إلى إسرائيل، أو تطبيق السيادة الإسرائيلية عليها، مخالف للمادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة.

وقد قضى قرار الحكم على أي أمل للفلاح المتضرر بالحصول على مساعدة [من القضاء]، واستُقبل بسرور في المستوطنات، التي كانت مزدهرة. لكن المستوطنين أرادوا مزيدا ومزيدا من الأرض. وقد عبّرت عن ذلك دانييلا فايس، من زعماء غوش إيمونيم، والعضو سابقا في أمانة سرّ مستوطنة كدوميم. لقد كانت كدوميم وعدت بأرض المعسكر المجاور. وشددت السيدة فايس أمام الصحافيين على «أننا لا نريد أرضا منخفضة (أي المعسكر)، وإنما نريد أرضا مرتفعة (أي الأراضي الخاصة المحيطة بكدوميم والمشرفة على الطريق المفضي إلى المستوطنة).» وقد نقل الصحافي يهودا ليطاني («هآرتس»، ٧٩/٤/٢٨) عنها قولها بوضوح: «ليس من شأني ولا يهمني لمن تعود ملكية الأرض. احتياجاتي واحتياجات المستوطنين تتقدم على أي اعتبار آخر.»

وقد حاول أصحاب الأراضي في قرية الشيوخ، وفي ترقومية، وفي الخليل، وفي منطقة عنبتا وفي أماكن أخرى الدفاع عن أراضيهم بأجسادهم. وكانت النتيجة تعرّضهم للضرب، واعتقالهم بالعشرات، ومصادرة هويّاتهم. ولم يجدوا أمامهم سوى مناشدة الرأي العام في البلد

والخارج.

وقد كانت إحدى الذرائع الشديدة التي احتج بها الحكم العسكري ضد رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، عندما استدعاه لطرده من المنطقة، وقوفه في وجه سلب الأراضي ومشاركته في تظاهرة ضد مصادرة أراض في روجيب. وقد وُصف بسام الشكعة في تحقيق تحريضي، نشر في «معاريف» في ١٩٨١/٥/٢٢، بإيحاء من الشين بيت، كمن يقف وراء «صناعة الالتماسات التي تقدّمها فيليتسيا لمحكمة العدل العليا» بخصوص الأراضي. وأدركنا أننا وصلنا إلى وضع أصبح فيه تقديم التماس إلى محكمة العدل العليا يعتبر عملا تخريبيا تقريبا، وذلك لمجرد أنه يحتمل أن يوقف لفترة وجيزة عجلة السلب.

ووجّهت السلطات اتهامات شديدة اللهجة أيضا إلى رؤساء بلديات عنبتا، ورام الله، ونابلس وحلحول، الذين تجرأوا على المشاركة في تظاهرة سلمية ضد مصادرة الأراضي في جبعرة في الخليل. وتعرّض بعضهم للنفي، وبعضهم للوضع قيد الإقامة الجبرية في المنزل أعواما، والبعض الآخر لاعتداءات على حياته.

من أجل استكمال الصورة يجدر أن نعرض بإيجاز أسلوبا آخر للسلب، استخدم استنادا إلى القانون الأردني الصادر في سنة ١٩٥٢، والمتعلق باستملاك أراض لاستخدامها في أغراض عامّة. وقد طبّق قانون مماثل في المناطق بموجب الأمر رقم ٣٢١، الذي صودرت بمقتضاه أراض كثيرة لصالح المستوطنات أو لأهداف استراتيجية أخرى، مثل شقّ طرق.

في إحدى الحالات، في نهاية سنة ١٩٧٩، تقرر مصادرة مساحة من الأرض في بيت حنينا في منطقة رام الله طولها ٦٦٥٠ مترا وعرضها ١٠٠ متر، من أجل شق طريق، مع حظر البناء على عرض ١٥٠ مترا، وكلّها واقعة في منطقة مزروعة. وكان من الواضح أن الأمر لا يتعلق باحتياجات مزارعي بيت حنينا، الذين لا حاجة لهم على الإطلاق بأن يخترق قريتهم شارع بعرض شارع الشانزيليزيه في باريس. وقدّموا التماسا إلى محكمة العدل العليا بادّعاء أن المصادرة مخالفة للقانون الأردني. وعرفنا من التوضيح الذي قدّمته ممثلة الدولة لمحكمة العدل العليا أن الهدف هو شق طريق سريع لاختصار مسافة السفر من القدس إلى السهل الساحلي، بديلا للطريق الذي كان موجودا. إن هذا كان بالفعل لخدمة احتياجات الجمهور، لكن ليس ذلك الجمهور الذي سُنّ القانون من أجل خدمة احتياجاته.

وفي حالة أُخرى قرر الحكم العسكري شق طريق إلى مستوطنة باسم تسفتا، لم يكن قد أُنشىء بعد. ومر الطريق عبر بساتين أصحاب الأراضي العرب من قرية حبلة ومن بلدة قلقيلية. وكانت معظم البساتين قد زرعت في سنة ١٩٥٢. وكان جزء من الأراضي مزروعا بالقمح. وفي آذار/مارس ١٩٨١ شاهد السكان جرافة تحفر في أراضيهم وتسوّي الأرض

وتقتلع أثناء ذلك المزروعات، من دون أن يكونوا تسلّموا أمر مصادرة أو استيلاء. ولم يجدِ احتجاجهم نفعا.

وفي الالتماس الذي قدّمته باسم أصحاب الأراضي إلى محكمة العدل العليا ذكروا، بين أمور أخرى، أنه يفرض عليهم التنازل عن أملاكهم وعن لقمة عيش أولادهم من أجل إشباع نهم الحكومه إلى الاستيطان. وبعد صدور أمر وقف التنفيذ فقط اتضح للمشتكين ولي أن المصادرة استندت إلى الأمر المتعلق بالاستملاك لخدمة احتياجات الجمهور. وبعد أن دققت النظر فيه وجدت أن الأمر ألغى بنودا مهمة جدا في القانون الأردني (الذي يشكّل أساسه القانوني) تتعلق بوجوب نشر قرار المصادرة وإخطار أصحاب الأراضي به. وقلت في مرافعتي أمام محكمة العدل العليا إن هذا الإلغاء غير قانوني لأن القانون الدولي يلزم المحتل بالمحافظة على القوانين السارية في المنطقة المحتلة، إلّا إذا كانت هناك موانع قاهرة تحول دون ذلك. وشدّدت على أن الهدف من إلغاء البنود كان تسهيل عمليات المصادرة، وإتاحة المجال لاصطناع حقائق على الأرض قبل أن يتمكن أصحاب الأرض من اتخاذ أية إجراءات قضائية.

ودافعت ممثّلة الدولة عن أفعال الحكم العسكري. لكن المحكمة، وخاصة القاضية مريم بن بورات، تشدّدت وأعربت عن رأيها أن عدم الإخطار، من خلال إلغاء البنود المتعلقة بذلك في الأمر، لا يبدو في نظرها مقبولا. وبالنسبة إلى المصادرة، ادّعت ممثلة الدولة أنها جرت حقا من أجل شق طريق إلى المستوطنة، لكن مع ذلك يتعلق الأمر أيضا بجزء من الطريق الذي يصل قلقيلية بكفار سابا وبروش هعاين. وقالت إن هذا الطريق هو جزء من المخطط الهيكلي لشق الطرق في المنطقة، لمصلحة السكان، حيث أنه يجعل طريقهم إلى عملهم في إسرائيل أقصر.

وفي الجلسة الثانية كانت هناك حجج أكثر صفاقة. ادّعت أن المصادرة هي قانونية تماما بموجب القانون الدولي، لأنه بالإضافة إلى المنفعة العامّة فإنّ لها انعكاسات أمنية. وأضافت المدعية العامة أن «رجالها» قالوا لها أن الجميع في الحقيقة راضون عن شق الطريق، وخاصة سكان قرية حبلة، لكنهم يخشون قول ذلك، وهناك من يحثّهم على تقديم الالتماسات. وهاجمتني بعنف مفرط، واستغلت خطأ ارتكبته في الاشارة إلى هوية عدد من الذين صرّحوا بذلك لكي تلمّح إلى أني هي من تقف وراء تقديم الالتماس. وثار المشتكون، الذين كانوا حاضرين في القاعة، على أقوالها وعبّروا عن غضبهم أمام المحكمة.

وفي أثناء النقاش عرضت على القضاة خرائط دقيقة وتفصيلية جدا كان بالإمكان من خلالها معرفة كيف يجري تنفيذ المخطط الهيكلي لوصل المستوطنات بشبكة الطرق التي تقطع الضفة.

وفيما بين الجلستين الأولى والثانية للمحكمة صدر أمر جديد ألزم الحكم العسكري

بإعلان قرار المصادرة على الملأ، وبإخطار أصحاب الأرض به. وقد تم تنفيذ ذلك بعد أن قبل القضاة حجتنا بهذا الخصوص، وكان الهدف منه تصحيح الخطأ في أمر المصادرة وادعاء سلامته [من الناحية القانونية] بعد أن حصل ما حصل.

وقد اعترضت على مثل هذا الحل، وقلت إن أهداف المصادرة غريبة عن روح قانون الاستملاك ونصّه، لأن القصد منها هو خدمة الدولة المحتلة ومواطنيها. وحتى لو سمح أيضا، كناتج فرعي، لأصحاب الأراضي المصادرة باستخدام الطريق الذي دفنت تحته مزروعاتهم، فإنه ليس في ذلك ما يجعل هدف المصادرة شرعيًا، إذ إن الهدف هو خدمة أغراض المستوطنة أو شق طرق استراتيجية للمحتل، ذات صلة بالمستوطنة، لا أكثر ولا أقلّ. كما رفضتُ الادّعاء الكاذب بخصوص رضى المشتكين المزعوم عن شق الطريق. وقلت إن هذا يشبه ادّعاء آخر لم يجرؤوا بعد على النطق به أمام المحكمة، وهو أن مصادرة أراضي شخص ما لا تلحق به أي ضرر، لأنه يستطيع أن يعمل في المستوطنة التي ستنشأ على أراضيه!

وبخصوص الأهداف الحقيقيّة لشق طرق في المناطق، وخاصة في المنطقة مدار الالتماس، طلبت من المحكمة أن ترجع إلى إعلان نشره الليكود أثناء المعركة الانتخابية، تحت غطاء جماعة «نحن على الخريطة» («يديعوت أحرونوت»، ١١/٥/٨١):

«يا مواطني إسرائيل الذين دُعوا إلى المشاركة في الاحتفال الشعبي في أريئيل، نحن فرحون بقدومكم إلى السامرة ونأسف لأن عشرات الآلاف منكم لم يتمكّنوا من الوصول إلى المدرج في مدينة أريئيل، بسبب محاور الطرق الضيقة العاجزة عن استيعاب عشرات الآلاف من محبّي أرض إسرائيل. نحن نعدكم أننا في الأعوام الأربعة القادمة سنشقّ طرقا إضافية، وسنوسّع الطرق الحالية، وسوف يستطيع شعب إسرائيل في عيد الاستقلال الرابع والثلاثين أن يشاركنا الاحتفال الشعبي وأن يكون معنا على الخريطة. تحية وشكرا لكم، جماعة 'نحن على الخريطة!'»

وقلت: «من أجل ذلك يقتلعون البساتين، من أجل ذلك يسلبون أصحاب الأراضي أراضيهم، وبعد ذلك يجنّدون خيرة الجغرافيين والقانونيين لكي يدافعوا عنهم.» وبالنسبة إلى مستوطنة تسفتا، طوبى لمن سيقيمون فيها لأنهم سيحظون بطريق إليها قبل أن تولد.

وعرفت أني أصبت العصب الأكثر حساسية. ودافعتْ ممثلة الدولة بحماسة عن المستعجلين على الاستمرار من دون توقّف في إنشاء البنية التحتية للمستوطنات، التي اشتملت أوّلا وقبل كل شيء على شق طرق للوصول إليها وللالتفاف حول القرى العربية في طول الضفة الغربية وعرضها. وكان الالتماس من دون شك عقبة في طريقها. وعندما رُفض، انفتح الطريق أمامهم لتجسيد خططهم الطموحة. ويبدو لي الأمر اليوم أكثر وضوحا عندما أتطلع إلى شبكة الطرق المتشعبة، بعيدا عن المدن والقرى العربية، أو إلى طرق الوصول

المريحة إلى المستوطنات، التي تقطن فيها أحيانا بضع عائلات فقط، والتي أنشئت على الأراضي العربية التي صودرت لخدمة «احتياجات الجمهور».

ثمن خطأ

على الرغم من أن هذا لم يُقَل في أيّ مكان، فإنه يبدو أن نقمة ممثّلة الدولة عليّ لموقفي في القضية المذكورة أعلاه انعكست أيضا على المستوى الشخصي. وهكذا، كما يخيّل إليّ، حاولتْ الانتقام مني.

وما حصل هو التالي: في ٨١/١٢/٣، قبيل الجلسة الختامية للنظر في الالتماس، تلقيت إشعارا من ممثلة الدولة، مفاده أن اثنين من المشتكين لم يوقّعا على بيانات قدِّمت إلى محكمة العدل العليا باسمهما، كما هو المفروض، وإنما باسم والديهما المتوفيين، وإن مشتكيا ثالثا وقّع باسم أبيه العجوز، من دون أن يذكر في الالتماس أنه مفوّض بذلك من قبله.

واستدعيت على الفور المحامي عبد العسلي، الذي كان يتولى القضية معي وكان حاضرا في أثناء التوقيع على البيانات الخطية. وقد اعتمدت عليه بسبب معرفته الجيدة باللغة العربية، واكتشفنا أن الاثنين بالفعل لم يوقّعا باسميهما، كما كان مفروضا أن يفعلا، وإنما باسم والديهما، بحسب ما هو مسجل في سند الملكية. ولم نتنبّه إلى ذلك بسبب التشابه بين اسمي المشتكيين واسمي والديهما المتوفيين، وبالأساس لأننا لم ندقّق في هويتيهما، لأننا كنّا قد تعرفنا اليهما في اللقاءات التي تمّت من أجل إعداد الالتماس. ولدى تفحّص الأمر اتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أن هذين المشتكيين لم يكونا يقصدان خداع أحد، لأن الأرض محور النزاع كانت بالفعل ملكهما بالوراثة. وبما أني صادقت على بيانات المشتكين، على أساس أنهما وقّعاها أمامي، فقد كنت أتحمّل المسؤولية عن ذلك.

وقد اعتقدت لسذاجتي أن المدّعية العامة المحامية دوريت باينيش، ستتفهّم أنه وقع هنا خطأ فادح، لكن عن غير قصد، لأنه لا يقدر إنسان عاقل أن يشكّ في أن محامية في كامل قواها العقلية يمكن أن تقدّم عمدا التماسا باسم شخصين متوفيين، تعرف القرية بأسرها أنهما كذلك، خاصة وأنه في الإمكان أيضا تقديم الالتماس باسم مشتك واحد فقط، ولا ضرورة للتفتيش عن مشتكين من تحت التراب. وتوجّهت إليها وشرحت ما حدث. وقلت لها إنني أنوي الحصول على تصريح من المشتكيين في تأكيد ذلك، لكن لا يسعني فعل ذلك قبل انعقاد الجلسة. وأبلغتها أيضا أني سأكون مستعدّة لشطب اسم المشتكيين من الالتماس.

وقد لمست في ردّها علي عبر الهاتف شماتتها بي للخطأ الذي وقعت فيه. وعرفت أيضا أنه وقعت في يد المدافعين عن السلب، والمدّعين أن العرب يتوجّهون إلى محكمة العدل العليا من دون سند، غنيمة ثمينة، وأنهم ينوون الاستفادة منها إلى أقصى حدّ.

وأعربت في المحكمة عن أسفي الشديد لما حدث. بل وعن الكمد الذي سبّبه ذلك لي. وشرحت ما حدث ولماذا. وشدّدت على أن الأمر كان خطأ حدث من غير سوء نيّة من جانب المشتكيين ومن جانبي. وأوضحت أيضا أن موضوع الالتماس، أي الأرض، وأولئك المعترضين على المصادرة، الذين يتمتعون بحق ملكيتها، موجودون، وبالتالي لم ينجم أيّ ضرر.

ووافقت المحامية باينيش على قولي أنه كان يكفي أن يذكر في الالتماس أن المشتكيين هما ورثا المتوفيين، وبذلك يكونان أديًا واجبهما. أي أنها هي أيضا كانت مقتنعة أنه لا يمكن أن يكون القصد هنا تضليل المحكمة. وأيد المحامي العسلي شرحي. وصرحنا، هذه المرّة أمام المحكمة، بأننا نستطيع أن ندعم الشرح ببيان خطّي من المشتكيين، وأنه لم يُتح لنا الوقت لتجهيزه قبل الجلسة. وبينما كنت أشرح مصدر الخطأ، لم ينبس القاضي شيلا، الذي حل في هيئة المحكمة محل القاضية مريم بن بورات، ببنت شفة. وكان الموقف شاقا بالنسبة إليّ. وكان في الإمكان الشعور بالعداء الممزوج بالسخرية في جوّ القاعة. ومع ذلك، حيث أنه لم يكن هناك أي منطق أو معقولية في أن ما جرى كان فعل تضليل أو تقديم مستندات كاذبة عمدا، أملت في أن أكون قد أقنعت المحكمة.

وقد بدّد هذا الوهم ذات يوم المذيع في «صوت إسرائيل»، عندما أعلن الحكم الصادر عن محكمة العدل العليا بشأن الطريق الذي يتفادى المرور في قلقيلية: قال أنه وُجّه انتقاد شديد اللهجة إلى المحامية فيليتسيا لانغر، التي قدّمت التماسا إلى محكمة العدل العليا باسم شخصين متوفيين، وأنه ورد في قرار الحكم أن ذلك يمثل استخفافا بقوانين النظر في القضايا، ربّما يرقى إلى جريمة جنائية. ولولا يقظة الطرف المضادّ لكان الأمر تسبّب في تضليل المحكمة. وأذيع الخبر في ذلك اليوم في جميع نشرات الأخبار. وفي الواقع، مع أنه كانت تذكر في كل مرّة حقيقة أن الالتماس قد رفض فإن الخبر كان مركزا عليّ، وكأنما قدّمت قربانا على المذبح عقابا لي على أفعال خطيرة. واتسمت عناوين معظم الصحف في اليوم التالي بروحية مشابهة.

ولم أكن أتوقع ذلك، لا قرار الحكم ولا أن تتسلّم وسائط الإعلام قرار الحكم قبلي، من دون أن يكون في مقدوري الرد.

وتسلمت لاحقا نسخة عن قرار الحكم الذي كتبه القاضي شيلا «ووافق» عليه القاضيان موشيه لانداو ويهودا كوهين. واتضح أن ذلك القاضي الذي صمت في أثناء تقديم الشرح، ولم ينبس ببنت شفة خلال النقاش، كان هو من كتب القرار وضمنه هجوما عليّ لم يراع فيه أية أصول. وأكثر من ذلك، لم يرد في القرار ذكر لروايتي أو تفسيراتي، وكأن القضاة، الذين يتوجب عليهم في أحكامهم مراعاة قواعد العدالة الطبيعية، أي أن يسمعوا حجة الطرف الآخر، أعفوا أنفسهم من هذا الواجب عندما تعلّق الأمر بي. وقد أظهر

القاضي شيلا الذي كانت مشاركته في هيئة المحكمة موقتة، سلاطة لسانه المعهودة في مجال اختصاصه، قوانين الأحوال الشخصية، عندما استهل قرار الحكم بالكلمات: «اثنا عشر مدّعيا، معظمهم من سكان قلقيلية، اثنان منهم من سكان العالم الآخر، اشتكوا لهذه المحكمة على وزير الدفاع والحاكم العسكري في طولكرم...»، وذلك لكي يفهم القارىء منذ البداية أن الالتماس لا يتّسم بطابع الجدية. بمثل هذه اللهجة المتهكمة الساخرة تحدّثوا عن أشخاص ظلموهم في وَضَح النهار، ملغين بذلك مصداقيتهم، وكأنما في وادي الدموع هذا الذي اسمه الاحتلال لا يوجد ما يكفي من المظلومين الذين يحق لهم التوجه إلى محكمة العدل العليا، وينبغي البحث عنهم في العالم الآخر. وبرز في قرار الحكم هذا بمنتهى الوضوح الموقف السلبي تجاهي، بعد أن صنّفت، تقريبا، مع المشتكين، الذين لا يوجد لدى المحكمة استعداد لمدّ يد المساعدة إليهم.

وقد كتب القاضي شيلا في قرار الحكم أنه من واجب المحتلّ أن يهتم بنوعية الحياة، وبالمواصلات، وبسلامة الحياة العامة، ومن أجل تحقيق ذلك يجوز له الانحراف عن القوانين السارية، وفي هذه الحالة القانون الأردني. ومن ناحية ذُكر في قرار الحكم أن الهدف من شبكة الطرق هو تسهيل سير المواصلات الآلية بإبعادها عن التجمعات السكانية. إذ من شأن الالتفاف حول التجمعات السكانية أن يمنع التأخيرات الناجمة بالضرورة عن المرور وسطها، وبهذا يتم توفير في الوقت والطاقة، ولا شك في أن السكان في هذه التجمعات يباركون خلاصهم من الضجيج، وتلوّث الجوّ، وانسداد الطرق في مناطق سكنهم... ومن ناحية أخرى، ذُكر في قرار الحكم أن سلطات الأمن، وسلطات الجيش، التي أخذت على عاتقها مهمة التخطيط والتنفيذ في إنشاء شبكة الطرق هذه، التي تكلّف مبالغ طائلة، لم تفعل ذلك لمجرد تسهيل حركة النقل والمواصلات المدنية والحفاظ على البيئة، وإنما كان الجانب العسكري اعتبارا رئيسيا في اعتباراتها. لأنه إذا نشبت حرب، لا سمح الله، فإن حركة الآليات تصبح أقصر ولا تكون مضطرة إلى المرور وسط التجمعات السكنية، وبالتالي فإن شبكة الطرق هذه هي ثروة استراتيجية ذات أهمية من الدرجة الأولى. وهناك اعتبار عسكري آخر، ذو أهمية كبرى أيضا، وهو الوضع في فترات الهدوء. إذ كثيرا ما يتعرض السكان المعادون بالأذى لحركة رجال الجيش (ولحركة المدنيين غير المرغوب فيهم من ناحيتهم) المارّة في وسط أماكن سكنهم وفي جوارهم. ونقل حركة المواصلات إلى أمكنة أُخرى، بعيدة عن «منزل» المهاجمين المحتملين، من شأنه أن يقلل عدد الاعتداءات، والخسائر البشرية والأضرار. وهذا الاعتبار، كما ورد في نص القرار، ذو وجهين ــ عسكري بمقدار ما يمنع تعرّض الجيش لخسائر، وأمنيّ بمقدار ما يمنع تعرّض السكان الآمنين للإصابة والضرر من جراء عمليات المطاردة، والتفتيش، وحظر التجول وما شابه ذلك من عمليات حتمية في إثر اعتداء على قوات الجيش

أو على مواطنين آمنين.

«. . . إنّ المشتكين يثورون ضد المصادرة»، كتب القاضي أيضا في القرار، «لأنها بحسب رأيهم غير قانونية، وليس لأنهم تضرروا منها. إنهم لا يريدون الاستفادة منها لأنهم يعارضون أفعال المستعمر. وأنا أيضا أريد الكفاح ضد أفعال 'المستعمر'. وإذا تصرفت السلطة خلافا للقانون، فعلى المحكمة أن تحكم برطل العدل الخاص بي [الإشارة إلى عبارة من مسرحية شكسبير، 'تاجر البندقية'، حيث يدور الحديث عن رطل اللحم الذي طالب به المرابي اليهودي].»

وأنا فكّرت، لأسفي الشديد، أن هذه المحكمة هي المكان الوحيد الذي تبقّى لنا، ولم نطلب رطل عدل وإنما ذرّة عدل لمن لم يبقَ له سوى التوجّه إليها.

واشتمل الرد الذي أرسلته إلى المستشار القانوني أيضا على تصريح المشتكين، الذي لم يتح لي الوقت لتقديمه إلى المحكمة في أثناء النقاش. وتوقّفت بصفة خاصة عند المعركة التي فتحت ضدّي. وذكرت أنه «. . . بما أني أتعرّض بشكل دائم إلى تهديدات واعتداءات منذ ١٦ عاما أينما توجّهت في أثناء عملي في المناطق، فإنّ نشر أي شيء سلبي عنّي يؤدّي إلى ردّة فعل فورية تجاهي. لقد نشرت الفقرات في قرار الحكم المذكور أعلاه على نطاق واسع في الصحافة، وتعرضت نتيجة ذلك إلى معاملة مهينة وكلام عنيف حيثما توجّهت، مباشرة بعد النشر، وكان ذلك بمثابة عقاب علنيّ، مؤذ وموجع. . .»

وفي إطار المعركة التي خيضت ضدّي نشر أيضا قرار محكمة تأديبية من طرف نقابة المحامين بخصوص البيانات الخاطئة التي قدّمتها في المرحلة الأولى. ومع أن نشر قرارات مثل هذه المحكمة محظور، إلاّ إن القرار المتعلّق بي نشر من قبل محرّر «هآرتس» للشؤون القانونية. وقد تشدّد المحرر في مقاله وتساءل كيف خرجت بتوبيخ فقط على أمر خطير كهذا، وقال إن حقّ الجمهور أن يعرف ذلك. وأنا، بالطبع، لم أستطع الرد، لأن حظر النشر يسري عليّ أيضا.

وقد رفعت النقابة دعوى جنائية على المحرر بسبب النشر، الأمر الذي جرّ في أعقابه، نشر أخبار إضافية عن «موقى فيليتسيا لانغر». وقد أدانت المحكمة الصحيفة والمحرر، واقترن ذلك بنشر أخبار جديدة أيضا. وهكذا حدث أنه خلال الأعوام السبعة الأخيرة نشرت مادّة حول الموضوع بمعدّل عدة مرات في العام مرفقة أحيانا بصورة لي. وقدّمت «هآرتس» استئنافا ضد الحكم. وكانت هذه فرصة لمزيد من النشر، مع إضافة شرّيرة هذه المرة، بأن الجريمة التي ارتكبتها تصل إلى حدّ التزوير تقريبا.

وهناك تفصيل آخر يجدر ذكره، فيه ما يدل على مقدار مراعاة نقابتي لظروفي. في أثناء النظر في القضية في سنة ١٩٨٣ تعرضت لتهديدات بالاعتداء على حياتي. واحتجت إلى مرافق

خاص لحمايتي. وتقرر النظر في القضية في المحكمة التأديبية في القدس في المساء، ولم يكن في استطاعة الحارس المرافق لي البقاء إلى ساعة متأخرة. وطلبت نقل المحاكمة إلى تل أبيب، مكان إقامتي، وذكرت سبب الطلب، لكنه رفض.

واليوم، عندما ألتفت إلى الماضي، أشعر برضى عميق لأني لم أجبن وواصلت عملي القانوني في الدفاع عن الفلاحين. فبفضل عملي في هذا المجال تعرّفت عن كثب على آلية عملية السلب وكنت بين أولئك الذين فضحوا أمرها في البلد والعالم، وأشاروا إلى أخطارها علينا، وليس على غيرنا فقط.

أبو طاهر مِثالاً

حرص المستوطنون على الوصول إلى [قطع] الأراضي بأسرع ما يمكن، وكذلك كان حال جميع أنواع المبادرين الخاصّين، الذين أرادوا بناء مستوطنات «على بعد عشرين دقيقة من كفار سابا، وذات نوعية حياة جديدة.» وترافقت عملية «إقناع» الفلاحين مع الاعتداءات الجسدية عليهم وإخافتهم واعتقالهم. وقد تمرّس موسى، وهو أحد مستوطني كرني شومرون، بعمليات إقناع من هذا النوع. وكان بين ضحاياه العجوز أحمد خليل جعص، من سكان قرية حَجّة في قضاء طولكرم. فقد صادر موسى هذا بطاقة هويته، وضغط عليه كي يبيع قطعة أرضه، بل أحضر جرّافة إليها. وتقدّم هذا الشخص بدعوى على موسى بأنه اقتلع أشجار الزيتون في قطعة أرضه أيضا، لكن لم تُتّخذ أيّة إجراءات ضدّه، على الرغم من أن الدعوى قُدّمت منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ وأيّدها السكان. فقد كان موسى، باعتباره عنصرا مهمّا في جهاز انتزاع الأراضي، يتمتّع بالحصانة. وعرفتُ بعد مرور الأيام أن الأمر يتعلق بموشيه زار، الذي تم الكشف عن أنه أحد نشيطي الإرهاب اليهودي، وأنه نقل المعتدين إلى منزل بسام الشكعة. وقد اغتنى ذلك الشخص وبنى لنفسه على ربوة في الضفّة قصرا يبهر الأبصار.

كثيرا ما تدهشني هذه العلاقة العميقة التي تربط الفلاح الفلسطيني بأرضه. ويبدو لي أنّ غسان كنفاني أحسن في وصفها في روايته «رجال في الشمس»، من خلال شخصية أبي قيس، اللاجىء الفلسطيني: «. . . أراح أبو قيس صدره فوق التراب النديّ، فبدأت الأرض تخفق تحته: ضربات قلب متعب تطوف في ذرّات الرمل مرتجّة ثم تعبر إلى خلاياه. . . في كل مرة يرمي بصدره فوق التراب يحسّ ذلك الوجيب كأنما قلب الأرض ما زال، منذ أن استلقى هناك آخر مرة، يشق طريقا قاسيا إلى النور قادما من أعمق أعماق الجحيم. حين قال ذلك مرّة لجاره الذي كان يشاطره الحقل، هناك، في الأرض التي تركها منذ عشر سنوات، أجابه ساخرا: 'هذا صوت قلبك أنت تسمعه حين تلصق صدرك بالأرض'.»

كما نجح مئير شاليف، في كتابه «قصة روسية»، في التعبير، من خلال باروخ، حفيد مؤسس الموشاف، عن التصاق ابن الموشاف بالأرض، وإنْ من زاوية مختلفة تماما. إن وصف شاليف يسحرني، كإنتاج أدبي، لكنه لا يعدو كونه لذّة جمالية.

في الحياة، جسّد هذه العلاقة بالأرض أبو طاهر، الذي شاء سوء طالعه أن يكون ابن جنصافوط، الواقعة على بعد عشرين دقيقة من كفار سابا. فقد تحولت هذه القرية الصغيرة والأراضي المحيطة بها إلى هدف استيطاني يريده يهود بروكلين الملتزمون الفرائض،

والتي من بينها ـ كما هو معروف ـ توطين اليهود في أرض ـ إسرائيل، اليهود الذين منحتهم العناية الإلهية إياها من دون غيرهم.

هكذا وُلدت بلدة عمانوئيل، خطأ، وتم بناؤها، بخلاف جنصافوط، وفقا لآخر صيحات التكنولوجيا، مع طرق معبّدة تؤدّي إليها. لكنْ ما العمل ما دام ينقصها طريق واحد، وما دام يفترض أن يمر هذا الطريق في أرض أبـي طاهر؟ لم يتنازل أبو طاهر. كان يريد رطلـه من العدل، على حدّ تعبير القاضي شيلا، وهو لم يَستكِن، كما أنه لم يقبّل يد المستوطن لأنه سمح له بالعمل أجيرا مياوِما في المستوطنة التي أقامها على أرضه. وإلى جانب أبـي طاهر، أقف أنا، اليهودية الإسرائيلية، الآتية من بولونيا، أتعلم فصلا في قضايا الأراضي، لا في الجامعة، في قاعـة مغلقة، ومن كتب حكماء القانون، بل في مكان الحَدَث.

في يوم شتائي ماطر من سنة ١٩٨٤، خرجت في جولة في أراضي أبـي طاهر، مع ممثّلي مدّعي عام الدولة والإدارة [المدنية]، من أجل وضع علامات لحدود أرضه، بصورة موقّتة، إلى حين انتهاء الإجراءات في المحكمة المحلية. انتعلت حذائي الخاص، ووقتني المظلة من المطر، لكنّي لم أجد ما يدافع عنّي في وجه وقاحة رجال الإدارة. فقد تصرفوا هناك وكأن الأمر يعني أرض آبائهم، وأظهروا أمام أبـي طاهر تسلطا متعجرفا. وكان أحد الأشخاص الذين رافقوا رجال الإدارة من مستوطني عمانوئيل، وحاول الدخول في جدل بشأن حدود قطعة الأرض وبشأن وضع العلامات لها. «أنت لا تعرف!»، قال لأبـي طاهر. فلفتّ نظره قائلة: «كيف تقول أنه لا يعرف؟ لقد وُلد هنا، وعائلته تسكن هنا منذ أجيال عديدة، وأنت ـ الآتي من بروكلين ـ تعرف أفضل منه؟!»

لكنّي سرعان ما أدركت أن أبا طاهر يتدبّر أمره بصورة ممتازة، حتى من دون مساعدتي. فقد جعلهم يفهمون، بثقة ذاتية فرضت الوقوف منه موقف الاحترام، أنّ هذه الأمور كلها لا تترك لديه أيّ انطباع أبدا. جادلهم بشأن كل سنتمتـر، ولم يستكن لهم لحظة واحدة، وطلب أن توضع حدود الأرض وفق توجيهاته هو، لأنه الوحيد الذي يعرفها. وأجابهم أبو طاهر، الذي رفض كل إلحاح أو إغراء أو تهديد من جانب موفدي الإدارة والمستوطنين، أنه لن يبيعهم أرضه، حتى لو غطّوا له كل حبة تراب بالدولارات. وقد حوّلته زياراته المتكررة لي، من أجل الرد بهجوم معاكس على حرب الاستنزاف التي شنّتها السلطات عليه، إلى جزء لا يتجزأ من فريق مكتبـي. كان يصرّف، بصرامة، «أجندة» أعمال يومية، ومع مضي الأعوام تضخّمت ملفاته. وهو لم ييأس، ولم يخنع للآتين من بروكلين، ولا لسلطات الإدارة ولا لوكلائها ولا للشرطة. وكما رفض أن يفهم لغة المال، رفض كذلك أن يفهم لغة السجن، الذي وضع فيه في النهاية من أجل تليين موقفه. لم يكن أبو طاهر يعرف أنه ساعدني، أكثر من أيّ إنسان آخر، في المثابرة، على الرغم من كل شيء.

بيت على التلة

«يا قنيطرة، لقد عدنا إليك ثانية»، هذه العبارة كادت تفلت من لساني أمام مشهد المدينة المدمّرة على الشاشة في لقطة مأخوذة عن قرب ومقنعة، لتذكّر بما طواه النسيان، في مطلع العقد الأخير من القرن. وقد أرفق إيهود يعري صور الدمار بتفسيرات وتحليلات، لأنه وُلد في هذه الأثناء جيل لا يعرف يوسف [النبي]. ولم تتضمن التحليلات التفصيل الهامشي، بشأن من دمّر القنيطرة ومتى ولماذا. تحدّث يعري عن قسوة السوريين، الذين حوّلوا المكان إلى ما يشبه موقعا تذكاريا يُجلب إليه كل ضيف رسمي.

أنا أيضا أعود إلى القنيطرة. كان ذلك في سنة ١٩٧١. وكنت أمثّل دروزا متهمين بالاشتراك في تظاهرة في الذكرى السنوية لوفاة جمال عبد الناصر. وتسبّبت تظاهرتهم في إحداث ثورة كاملة في طريقة تفكير خبراء الشؤون العربية، الذين كانوا يعتقدون أن هؤلاء السكان «إيجابيون»، وأنهم سيتنصّلون من عروبتهم في أقرب وقت ممكن، وأنهم سيكّفون بالتأكيد عن اعتبار سوريا وطنا لهم واعتبار السلطة فيها ممثّلتهم.

قمت بجولة في هذه المدينة، التي كان عدد سكانها قبل حرب الأيام الستة خمسة وأربعين ألف نسمة، برفقة عدد من سكان الهضبة الدروز. برزت أمام ناظريّ مدينة أشباح، وكأنّ كارثة طبيعية رهيبة ألّمت بها. ساحة مقفرة، تخرج منها شوارع، وبيوت مبنية بشكل متراصّ، إلى جانب مبان جميلة وجديدة، لم تصل يد التخريب إلى أساساتها، فقط جعلتها غير صالحة لأيّ استعمال كان. من المؤكد أنه كان من الصعب هدمها بيتا بيتا، وهي بيوت حجرية ذات أساسات من الإسمنت، وشرفات قائمة على أعمدة. لكنّ المهمة أُنجزت. وظهر هنا وهناك قضيب حديد، أو شرفة بدت كأنها معلّقة فوق لا شيء. في وسط المدينة فقط، كان يقوم مبنى كبير. تهدّمت كل البيوت من حوله، ووحده ابتسم له القدر. هذا هو المبنى الذي يقيم فيه الحاكم العسكري، رمز السلطة. عندما تتحدث هنا، يُسمع صوتك من بعيد. وحتى الكلاب والقطط، لا تقلق راحة الأنقاض. وعلى مسافة ما، [مئذنة] يتيمة ترتفع إلى الأعلى، هي كل ما تبقّى من المسجد.

كما أنّ زيارتي الأخيرة للقنيطرة، في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، قبل خمسة أيام فقط من عصف هذه الحرب الفظيعة، انحفرت عميقا في ذاكرتي. كانت عمليات التفتيش عند بوابة الدخول إلى المحكمة دقيقة للغاية، لا بل استفزازية. وفي أول مرة، طلبوا

مني حتى أن أخلع حذائي. وقد اشتكيت بسبب ذلك إلى القاضي، فكان جوابه أنّ هذه هي التعليمات.

جرت المحاكمة، في حين كانت تسمع أصوات انفجارات بعيدة. وفي اتفاق فصل القوات عقب الحرب، أعيدت القنيطرة إلى السوريين، وانتقلت المحكمة العسكرية إلى مجدل شمس، في مبنى كان معدا من قبل ليكون مستشفى.

هكذا بدأت فترة مجدل شمس في حياتي، وهي قرية رائعة الجمال تقع على سفوح جبل الشيخ. أصباح باردة وصافية قرب المبنى في أعلى التلة وحميمية السكان. وحادث واحد، شخصي. في اليوم نفسه أيضا، جاء عشرات الأقارب ليروا أعزّاءهم الذين أُحضروا مخفورين من السجون في إسرائيل. أولاد كثيرون كانوا يعرفونني لوّحوا بأيديهم بالتحية. حاجز حديد منعهم من الدخول إلى الساحة الواقعة قرب المحكمة. «أحمل لكِ الحقيبة، فيظنون أني سكرتيرتك، وأستطيع العبور»، قالت لي شابة، هي أخت أحد الموقوفين. «هذا لا يصحّ يا حبيبتي»، أجبتها وعبرت بمفردي. وما أن وصلت ووضعت حقيبتي على المقعد في القاعة الصغيرة، حتى سمعت صرخة. أسرعت في الخروج، إذ ربما كان ثمة حاجة إلى تقديم المساعدة أو التوسط، كي لا تثور النفوس. مشيت بضع خطوات، تعثّرت بحجر ووقعت. في البداية، خفت أن يكون حصل لي كسر ما، لكن أعضائي بقيت سليمة، وشعرت فقط بآلام في قدمي وَحَرَقان شديد في ركبتي. لم أقدر أن أقوم. مرّ بالقرب مني جندي، يتبعه شرطي، وكأنّ شيئا لم يحدث. حاولت أن أقوم معتمدة على نفسي، ولم أفلح. اخترقت إحدى النساء الحاجز، واقتربت مني، ومدّت يدها إليّ، فقمت وأنا أتألم وأعرُج، لكنّي كنت سعيدة لأني لم أطلب المساعدة. ربما المرأة التي كانت ملقاة على الأرض أثناء تظاهرة السلام سنة ٨٩ في القدس، وسمعت جنودنا يقولون أن أمر موتها لا يعنيهم، كانت تشعر مثلي.

كان نحو مئة وخمسين ألف نسمة يعيشون في هذه المنطقة، وغادروها جميعا سنة ١٩٦٧ خوفا من الحرب والاحتلال. فالذاكرة الجماعية عن دير ياسين وكفر قاسم فعلت فعلها، ولم يبقَ سوى أن يُفعل كل شيء كي لا يظل للّاجئين مكان يعودون إليه. فبانياس، مثلا، قرية يقطنها الفلسطينيون أساسا. هم ذهبوا، والقرية هدمت كلّها. وقرى مُراد وعين ماهل والعباسية والعازمة، هي أيضا مدمرة. ولم يقع التدمير خلال الحرب، بل عقبها. وكان منهجيا، بواسطة جرافات. ولدى زيارتي، كانت قد قامت هناك كيبوتسات، مثل إل ــ روم، على أراضي قرية عين حارجار، وكيبوتس ميروم هغولان الذي سرق مياه مجدل شمس. ولعله يجدر أن نضيف أنه كان أول مستوطنة في الهضبة، أقيمت بصورة شبه سرية على أيدي

رجال حزب العمل، وهم كوّنوا بعد أعوام مجموعة ضغط قوية من أجل سنّ قانون ضم هضبة الجولان.

بانياس، موقع سياحي. جبل الشيخ، موقع تزلج على الثلج. ماذا يعني هذان المكانان لشبابنا؟ يعرف الجميع أن صخور جبل الشيخ امتصّت دماء كثيرة. لكنّ صف الانتظار أمام موقع التزلج يطول في فصل الشتاء. مَن مِن المتزلجين السعداء لا يزال يذكر «عيني المدينة»، والجندي الذي أُجريت مقابلة متلفزة معه بعد حرب يوم الغفران، الذي قال أنه لا يستطيع أن ينظر إلى جبل الشيخ، حيث سقط كل هذا العدد الكبير من رفاقه. واللافت للانتباه، كم من بين المئة والخمسين ألف شخص الذين حوّلناهم إلى لاجئين سنة ١٩٦٧ ـ والآلاف منهم للمرة الثانية في حياتهم ـ شارك سنة ١٩٧٣ في الحرب؛ وكم منهم أطلق النار، وجرح وقتل جنودنا في الحرب، التي يقرّ القانون الدولي بعدالتها، لأنها استهدفت استرجاع الأرض التي تقع ضمن سيادة دولتهم، والتي انتُزعت بالقوة. وكم من الأمهات عندنا ثكلن أبناءهن، وكم من الزوجات فقدن أزواجهن، وكم من الأولاد يُتّموا سنة ١٩٧٣ بسبب ما دمّرنا سنة ١٩٦٧، وبسبب عنجهية زعمائنا، الذين اعتقدوا، وما زالوا يعتقدون، أنّ في القوة الإجابة عن كل شيء، وأننا سنصمد إلى الأبد.

لقد حاول دروز هضبة الجولان أن يكشفوا لنا الكذب الذي يتضمنه هذا الفهم. فالسكان القليلون البالغ عددهم اثني عشر ألف نسمة الذين ظلوا موزعين بين عدد من القرى أبلغونا رسالة منذ لحظة الاحتلال الأولى بأنهم يرونه موقتا فحسب. خلال عامين كاملين، وبعد ذلك أيضا، كنت أمثل أمام المحكمة العسكرية في مجدل شمس بوصفي موكّلة لسكان الهضبة الذين اتهموا بالانتماء إلى شبكة تجسّس سوريّة. وفي إحدى الجلسات، لاحظت أن أحد المتهمين يعرف غرف المبنى معرفة جيدة. واتضح أنه كان بيت عائلته. كان جدّه قد بناه، وتبرع به فيما بعد لاحتياجات القرية.

أهل الهضبة مضيافون، وقد أقمت مع كثير منهم علاقات صداقة وثيقة. فقد نشأت صلات حميمة بيني وبين الشيخ محمود حسن الصفدي المكنّى أبا عدنان، الذي دافعت عنه وعن أولاده وأبناء عائلته الآخرين. كنت أصل في ساعات الصباح في طائرة بايبر الأولى التي كانت تقلع من مطار دوف إلى روش بينا وأزور بيته، فأشرب الشاي وأتناول طعام الإفطار قبل يوم منهك في المحكمة، غالبا ما يستمر حتى ساعات المساء. إن كل هذه الكماليات، من مثل وجبة حقيقية في الصباح، لم تتح لي إلاّ في هضبة الجولان.

أبو عدنان رجل حكيم ومجرّب، ولم تنجح السلطات في شراء ولائه. وهو لم يفقد اعتداده بنفسه حتى في السجن، حيث اعتقل مرّتين لبضعة شهور. كان أحدنا يرى الآخر في فترات متباعدة، لكنّ صداقتنا كانت من النوع الذي لا ينال منه الزمان ولا المسافة. هكذا

كان الحال مع هايل أبو جربل، أول من عرفت من أبناء الهضبة، الذي جاء إلى منزلي في رامات غان سنة ١٩٧١، عقب التظاهرة التي نظّمت في ذكرى وفاة عبد الناصر. أمّه، طروش، التي كان أربعة من أبنائها في السجن، بينهم هايل، كانت تكرمني بخبز رقيق [خبز صاج] من صنعها. وتفاح الهضبة الشهير يرسله إليّ هايل، وآخرون أيضا أحيانا، حتى هذا اليوم بالذات.

إن المحبة والدفء اللذين غمرني بهما أصدقائي وأقاربهم في مجدل شمس، ومسعدة، وبقعاتا، وعين قنيا، كانا يخففان الصعوبة التي ألاقيها في السفر هذه المسافة الطويلة، ومن دون سيارة خاصة بي. كان القضاة يرفضون أخذ معاناتي بالاعتبار، وهم الذين كانوا يأتون إجمالا في سياراتهم من طبريا أو من حيفا. وفي كل مرة، كان زوجي ينتظر بقلق عودتي من الهضبة في ساعة متأخرة من الليل.

وفي إحدى الليالي، فيما كان أبناء بعض العائلات ينقلونني في سيارتهم إلى حيفا، حيث كان من المفترض أن أواصل سفري إلى تل أبيب، وقعنا فجأة في مجال تبادل إطلاق نار. قرر السائق أن في التوقف خطرا أكثر، فواصلنا السفر. وكانت أول مرة أرى فيها رصاصا حيّا يتطاير مثل الجمر في ليلة مظلمة. واتضح فيما بعد أن إحدى الوحدات العسكرية كانت تتدرب برصاص حيّ، من دون أن تكترث بالسيارات المدنية التي تمر في الشارع.

عادت الهضبة واحتلت عناوين الصحف، عندما قررت الحكومة في ١٩٨١/١٢/١٤ ضمّها إلى إسرائيل.

اعتقدت السلطات أن المعارضة ستنكسر، إذا وُضع زعماء الدروز وراء القضبان. فاعتقلتهم في ٨١/٦/١، وبينهم كامل كنج، عضو مجلس النواب السوري، وأبو عدنان، وهايل أبو جبل وأحمد القضماني. وكان الرد إضرابا شاملا.

إن الصورة التي وزّعت بها بطاقات الهوية الإسرائيلية على سكان الهضبة، كخطوة أولى في فرض قوانين إسرائيل هناك، ستدخل كتب التاريخ بوصفها مثالا على الطغيان الشديد الثقة بالنفس، إلى درجة لا يحتاج معها إلى التزام الحكمة في الخطوات التي يتخذها. القطعة التالية من النداء الذي وزعه أبناء الجولان آنذاك على ذوي الضمير في إسرائيل تصف يوم التوزيع:

«... هكذا بدأ الأمر: في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم ٨٢/٣/٣١، سمعنا من [إذاعة] 'صوت إسرائيل' أن حظر التجول أُلغي من على قرانا في الهضبة. [لكن] انطلقت من مكبرات الصوت نداءات تدعو إلى دخول المنازل. فرض حظر التجول على قرانا، فأعطى الإشارة ببدء العاصفة. وجاءت الإشاعات فورا: أعمال ضرب، وإهانات،

وإذلال، وتعدّيات على كرامة الإنسان. وتكفي المعلومات التالية لهزّ مشاعر الجمهور المتحضّر.

«أ ــ نشر آلاف الجنود الفزع في القرى، وأقاموا الحواجز حتى على أسطح المنازل، وطوّقوا بيوت العائلات.

«ب ــ مجموعات مدرَّبة ــ تعدّ كل منها أكثر من عشرة جنود ــ تجبر السكان على تسلّم بطاقات الهوية (في حين أن رئيس الحكومة صرح أنّ أحدا لن يُجبَر على أخذ البطاقة).

«ج ــ تزوّد الجنود بمختلف الأدوات اللازمة للقمع ــ غاز مسيل للدموع وهراوات، وسياط ــ واستعملوها جميعها.

«د ــ تحوّلت المدارس إلى مراكز اعتقال، من دون تمييز بين شيوخ ونساء وأطفال. الرقم الدقيق: ١٩٧ موقوفا.

«هـ ــ استغلال وسائل الإعلام في الحرب النفسية، مثل تسريب أنباء تزعم أن زعماء الطائفة تسلّموا بطاقات هوية، وكذلك فرض تعتيم مطلق على التغطية الصحافية ومنع الصحافيين من الدخول وتغطية ما يجري في الجولان.

«و ــ حدث أن عرقل مرور المرضى عند الحواجز، الأمر الذي أدى إلى وفاة طفل رضيع من عين قنيا. وبعد ذلك، تم اشتراط العلاج الطبي بتسلّم بطاقات الهوية.

«ز ــ في ساحات القرى، يمكن سماع الحديث عن مئات حوادث الضرب والإصابات، بعضها برصاص الجنود. وجرى تخريب تجهيزات المدارس على أيدي الجنود الذين أقاموا فيها.

«ح ــ مُنع الرعاة من رعي أغنامهم، وأضرّ حبس الأغنام في ساحات البيوت بصحة السكان وأدّى إلى موت أغنام كثيرة...».

في ٨ آذار/مارس ١٩٨٢، الذي هو يوم المرأة العالمي، قُتلت امرأة من سكان بقعاثا، اسمها غالية فرحات، وهي أرملة وأم لخمسة أولاد. وقد أصيبت برصاص حيّ في رأسها، عندما كانت آلاف النساء يتجمّعن للاحتفال بتدشين مشروع المياه السوري، الذي حررهم من التبعية لشركة مكوروت. وروى البعض أنها كانت خرجت تدعو بناتها للعودة إلى البيت، وروى البعض الآخر أنها كانت تعتزم توزيع البصل لمواجهة قنابل الغاز المسيل للدموع التي أطلقها الجنود.

عمّت موجة من الإضراب الجليل والضفة تضامنا مع إضراب الدروز، ولم تستثن أولئك الإسرائيليين الذين دانوا الضم واعترفوا بشجاعة السكان. وتم في الجليل والضفة تنظيم جمع إعانات غذائية أرسلت إلى الهضبة. وأسرعت السلطات إلى فرض حظر التجول على سكان الهضبة، كي لا تصل [الإعانات] إلى هدفها.

تابعتُ شؤون المعتقلين الإداريين، الذين سجنوا في الرملة والجلمة. وحاولت أن أحسّن ظروف اعتقالهم الصعبة، التي كانت جزءا من موقف السلطات الانتقامي إزاءهم. واتفقنا فيما بعد على تقديم اعتراض إلى محكمة العدل العليا ضدّ ضمّ الهضبة وإرغام السكان على تسلّم بطاقات الهوية الإسرائيلية.

تم تقديم الاعتراض باسم عشرة من المعتقلين الإداريين، واثنين من الذين جرحوا على أيدي قوات الأمن وعولجوا في مستشفى رامبام [في حيفا]. وطلبنا أن يناقَش الاعتراض باعتباره مقدّما باسم جمهور الهضبة كلّه. وطالبنا في الاعتراض، الذي وضع نصّه المحامي أفيغدور فلدمان، بإلزام وزير الداخلية وقائد منطقة الشمال بتوضيح الأسباب الموجبة عدم امتناعهما عن فرض قبول بطاقات الهوية على المعترضين، واشتراطهما قبول بطاقة الهوية وحيازتها لتقديم الخدمات أو التراخيص كافّة أو القيام بأيّ شيء يسمح به القانون.

كما تضمّن الاعتراض ادّعاء بأنه، بناء على مبدأ القانون الدولي، ليس للدولة الحق في الاستيلاء على أراض بواسطة الاحتلال في زمن الحرب، ولا من خلال فرض قانون دولة الاحتلال على المنطقة المحتلة. تم رُدّ الاعتراض، لكن أُطلق سراح المعتقلين الإداريين، بعد أن قبل قاضي المحكمة المركزية في حيفا ادّعاء المحامي فلدمان بأن الإضراب، الذي كان سبب اعتقالهم، أو أي سلوك محتمل آخر، لا يبرران إصدار أمر [اعتقال] إداري.

اتسع نطاق دعم سكان الهضبة، وقامت وفود تضامن عديدة بزيارات إلى هناك في الفترة نفسها، وكان بينها وفد من رابطة حقوق الإنسان والمواطن. وزرت بيوت أصدقائي في الهضبة، مع توفيق زيّاد ومئير فيلنر وشارلي بيطون، الذين كانوا حينها أعضاء كتلة حداش في الكنيست. وفي المساء ألقيت خطابا باللغة العربية، سوية مع رفاقي، عن حقوق السكان المنتهكة، وعن بطولتهم، وعن الطيبين من أبناء شعبي ممن يدينون الظلم وممن يعرفون أن من يسعى إلى السلام مع جاره لا يدّعي أرض جاره لنفسه. وأخبرنا السكان أن البيت الذي على التلة، والذي أصبح مقر المحكمة، استخدم خلال أيام الحصار الذي فرض عليهم سجنا موقتا لرافضي الضمّ. وفي الشوارع كانت بطاقات الهوية تتطاير، فجمعناها كي يعرضها أعضاء الكنيست في اجتماعهم. وسمعنا من أفواه السكان أيضا عن الوسائل العنيفة التي حاولوا بها فرض قبول الهويات عليهم؛ عندما كانوا يعارضون ويقذفون الهويات لإعادتها، كان الجنود يضربونهم بكل أنواع الأدوات، بما في ذلك الأحذية.

لم نكن نعرف أن قانون الجولان وقمع السكان هناك كانا فترة استراحة قبل حرب مدمرة أخرى، مُشبّعة بالدماء، سيموت ويُجرح فيها آلاف الإسرائيليين والفلسطينيين واللبنانيين.

«هناك حدود» خاصة بي

أفقت من الإغفاءة التي ألمّت بي في طريقي من القدس إلى تل أبيب. كانت السيارة تمضي، ولاحت من النافذة سماء رصاصية، تقبّل جبلا ذهبيا. وانتشرت قطرات مطر كبيرة على زجاج السيارة. أنا أحب اللون الرصاصي، ربما لكونه يتناقض والشمس التي تزعجني معظم أيام العام في هذه الرحلات التي لا تنتهي، وتعميني وتحوّل اللون الأخضر الريّان الذي على جانبي الطريق إلى لون ذهبي باهت، فتأخذ منّا هذه الرائحة الرائعة التي يبثها العشب الطري.

فجأة، ظهر وراء الغيوم الرمادية أثر ذهبي للشمس وهي تختبىء في غروبها. أعطاني هذا الجمال إحساسا باللذة وجعلني أنسى للحظة متاعب النهار. لكنّ الأمر البغيض الذي كنت أُبعده بكل قوّتي عاد وبرز فحرمني الراحة. كان ذلك رسالة تهديد وشتم تلقيتها، وتعاودني كلماتها مرة تلو مرة: «عاهرة كنتِ وعاهرة ستظلين»، إضافة إلى الوصف الحي لنوع الميتة التي تنتظرني، بصفتي خائنة.

في مرات سابقة أيضا، لم أكن لامبالية إزاء التهديدات، وإن كنت أقلّل التفكير في أهميتها على اختلافها. ليس تماما بسبب خوفي من تحققها ــ فأنا مخطئة إذ أومن إيمانا كاملا بأن ذلك لن يحصل لي ــ بل لأني كنت أرى دائما في خيالي وجوه هؤلاء الأشخاص المفعمة بالكراهية، التي كانت تنبجس من كل سطر وتنفجر في كل مكالمة هاتفية وفي كل إهانة في الشارع. يتحدث رومان غاري في كتابه «الكلب الأبيض» عن كلب دجّنه عنصري أبيض، خصيصا من أجل مطاردة السود. والكراهية، كما يقول في الكتاب، ليست ناجمة عن التدجين فحسب، بل إنها أيضا دلالة مَخْبَرِيّة عن وجود عُصاب عميق وراسخ. وقد أخذتُ بهذا التحديد الصائب، لكني تعلمت مع مضيّ الأعوام أنه ليس عصيًا على الطب، في حالات كثيرة. ذلك بأنه يقدر الزمن والحوادث التي يأتي بها معالجة أشخاص معيّنين من هذا المرض. ففي الأعوام الأخيرة، اعترف بعض الأشخاص أمامي، بشيء من الخجل، أنهم كرهوني في الماضي، لكنهم استنتجوا بتأثير من التجارب المختلفة أنهم أخطأوا في تقويمهم لي. وكان أحدهم صحافيا أجرى مقابلة معي لكتابة لمحة مختصرة عقب نشوب الانتفاضة. وقد أبدى خبرة واسعة في القضايا المهمة التي رافعتُ فيها، فأشرتُ إلى أنه أعدّ فروضه المنزلية جيدا. ابتسم وقال بصراحة: «لا فكرة لديك كم كنت أكرهك. بقيت طوال أعوام أتابع نشاطك. لكنّ الأمر الآن مختلف تماما. ولدى نشر المقابلة، سعدت إذ وجدت أن الرجل شفي تماما.

من جميع المكائد التي تعرّضت لها، جنيت فائدة واحدة على الأقل: لقد تعلمت كيف تتصرف الشرطة، وحتى المحكمة، عندما لا يكون المصاب يحظى بتعاطفها، وهذا أقلّ ما يقال. ويمكن أن تكون تجربتي على مدى أعوام غير قليلة عيّنة نموذجية، من نوع خاص من «تقرير كارب». ففي سنة ١٩٧٢، عقب انتهاء محاكمة غيورا نيومان، دقّ جرس الهاتف في مكتبي. وأعلن صوت نسائي أن شحنة متفجرة زُرعت فيه قد تنفجر في أية لحظة. لم يُعثر على شيء في المكتب. قدّمت شكوى إلى الشرطة، لكنّ أحدا لم يبلغني عن إجراء أي تحقيق. وتواصلت التهديدات عبر الهاتف، مترافقة بالشتائم، سواء في القدس أو في تل أبيب وفي الفترة الأخيرة بالذات.

في مساء يوم ٧٤/٦/١٢، رجعت، كعادتي، إلى منزلي في رامات غان متعبة، واستلقيت على أريكة في غرفة ابني. سمعنا طرقا على الباب، وذهب زوجي ليفتحه. على العتبة، وقف شاب صغير، وفي يده باقة أزهار. ارتبك زوجي، إذ إننا لم نكن نتوقّع ضيوفا. دفعه الشاب جانبا وحاول أن يدخل الغرفة التي أنام فيها، والتي كان بابها مفتوحا. ودخل وراءه رجلان قدّما نفسيهما على أنهما من رجال الحرس المدني. خرج الشاب معهما، تاركا الباقة وقد رُبط بها بطاقة كتب عليها: «من أجل نجاح عملية ت. ن. ت.» استدعينا الشرطة. وأخذ ضابط من دائرة التحقيقات الجنائية الباقة والبطاقة. وقبل بضع دقائق من وصوله، دق جرس الهاتف وسألني الرجل الذي على طرف الخط الآخر عما إذا بقي أثاث سليم في البيت، و«إذا كان ما فعلناه غير كاف، فستأتي معركة ثانية. نحن منظمة الإرهاب ضد الإرهاب نعلن مسؤوليتنا عن العملية. وإذا لم تتوقّفي عن نشاطك الخياني، ستكون عاقبتك سيئة ووخيمة.» في اليوم التالي، عرفتُ تفصيلات عن ماهية العملية، بعد أن ألقت الشرطة القبض عليهم مع أدواتهم، في حين لم يكن المتحدّث في الهاتف قد عرف بذلك بعد. ووُجد في سياراتهم حبال وأقنعة. لقد كانوا خططوا أن يكبّلوا أهل البيت، وأن يكسّروا محتوياته ويخرّبوها، ويكتبوا على الجدران: «الموت للمخربين».

بعد أن خرج الضابط، لم يتوقّف جرس الهاتف عن الرنين، وكان كل متحدث يفوق سابقه في شتائمه. وقدّم أحدهم نفسه على أنه ضابط في الشرطة اسمه شختر، وسأل عن تفصيلات الحادث. واتصل زوجي هاتفيا بشرطة رامات غان، فقيل له أن ليس لديهم شرطي بهذا الاسم. وعندما عاود ذلك الشخص الاتصال مجدّدا، وقال له زوجي أنه كاذب، رفع قناع رجل القانون وقال «إذا لم تتوقف زوجتك عن مساعدة المخرّبين، فإننا سنقضي عليها، وما حصل اليوم كان مجرّد لعب أطفال.»

لكن، في الحقيقة، لم يكن الأمر لعب أطفال، فقد توجّهت مرارا وتكرارا إلى السلطات ألاّ ترفع الأمر من جدول أعمالها وأن تُجري التحقيقات، ذلك بأنه يوجد هنا بيّنات جنائية

خطرة لا يجوز الاستخفاف بها: فالمقصود منظّمة وضعت سيطرة الإرهاب هدفا لها. في البداية، أحيلت القضية إلى شرطة القدس، حيث زعموا وقوع خطأ، فأعيدت إلى تل أبيب. وواصلت ت. ن. ت. العمل بعد ذلك أيضا، وضايقت أشخاصا ووجهت التهديدات إليهم. وقد أظهرت الشرطة موقفا متحفظًا للغاية، فكان لا غرابة أن حركة الإرهاب اليهودية استطاعت أيضا، في ظل مثل هذا المناخ، أن تنشط فترة طويلة على رسلها. وأعرب عن هذا الموقف الناطق بلسان الشرطة، مساعد المفوّض بوسمي، الذي قال في حديث إلى صحيفة «الجيروزالم بوست»، إنه ينبغي عدم المبالغة بشأن أهمية هذه المجموعة: «إني لا أعتقد أن ستة أشخاص، بينهم ولدان، يمكن أن يسمّوا مجموعة. ولا أعتقد أنها شبكة سريّة، ولا أعتقد أن الأمر جدّي. ونحن نواصل التحقيق.» بعد مرور عام، وبعد سلسلة من التدخلات في الموضوع، قُدمت إلى محكمة الصلح في تل أبيب لائحة اتّهام ضد «رجل الأزهار» على أساس تجاوُز الحدود، لا ارتكاب جناية. وقد دين الرجل. كانت العقوبة خفيفة، وتضمّنت توقيفا مع وقف التنفيذ وغرامة رمزية. كانت الرسالة واضحة: أن ترى أعمالهم لكن ألّا يراهم أحد، وأن تعرف فيليتسيا لانغر أين تقف. وأنا عرفت جيدا أين أقف. فطوال أعوام عملي في مكتبي في شارع كورش ١٤ في القدس، لم أستطع تعليق لافتة في الخارج، لأنها كانت سرعان ما تُنزَل. كنت المحامية الوحيدة في المبنى التي علّقت لافتتها على باب المكتب فحسب. وفيما بعد، احتفلت عصابة «ماعتس» بمضايقة أعضاء الكنيست من كتلة راكح، وحمائم من أمثال يوسي ساريد وشولاميت ألوني، وغيرهم. واعتُبرت أنا من عدادهم. استخفّت الشرطة بالأمر، وعادت إلينا ت. ن. ت. سنة ١٩٨٠. ويبدو أن هؤلاء جميعا كانوا بمثابة نموذج اقتداه «السكريكيم» وجميع الشبكات السريّة الإرهابية، الصغيرة منها والكبيرة.

قبل ذلك، في سنة ١٩٧٨، وصلتني رسالة توقّفت عقبها عن السفر وحيدة، تحت ضغط زوجي وأصدقائي، ومن حينها أخذ يرافقني حارس شخصي. لم اقرأ تلك الرسالة إلّا على مسامع سالا، ثم مزّقتها فورا. وبعد ذلك بأسبوع، وصلت رسالة أُخرى، لا أزال أحتفظ بها. لماذا غضبت إلى هذا الحدّ بسبب رسالة من مجنون سواء أكان مجرّد مجنون أم كان مريضا بعصاب من النوع الذي وصفه غاري؟ قلت لنفسي إنها لحماقة أن أنفعل بسبب هذيانات رجل ذي عقل مريض. لكن هذياناته اكتست طابعا حميا لرجل يذكّرني بمغامراتنا العاطفية، المزعومة، في أماكن مختلفة في القدس وفي أوقات مختلفة، وبأدقّ التفصيلات. وواصل فانتقل إلى لغة بذيئة، وكل ذلك بنفحة من المصداقية، بما فيها ذكر الصور التي أعطيته إياها حَسَب زعمه، والتي سينشرها إذا لم أعلن عن التوقف عن عملي خلال أسبوعين من تسلّمي الرسالة. وبهذه الطريقة وحدها أستطيع الخلاص من تفاقم الأمور ومن الموت. وفي النهاية، وصْف متأنّ للموت الذي ينتظرني، موت بطيء، مع التعذيب، وذلك كله مع

إشارة إلى أعضاء جسمي المختلفة. كيف يمكن أن أذهب برسالة كهذه إلى الشرطة، وأجيب عن الأسئلة، عما إذا كنت أعرف مثل هذا الرجل، وربما، ربما مع ذلك... والصور؟ يمكن عمل تركيب للصور [فوتو مونتاج]. في الرسالة التالية، أرسل الرجل صورة، من مجلة للصور العارية على ما يبدو، كي يدلّل لي على قدرته في هذا الصدد، إذ إنه كتب أن الصور سينشرها في مجلة «هاعولام هازيه»... لقد مضت أعوام كثيرة على ذلك، لكني لا أزال غير قادرة على تحليله بهدوء. وأذكر أن زوجي قال شيئا ما نفذ إلى أعماق وعيي: «في النهاية، وجدوا شيئا يبعثك على الجنون، وجدوا نقطة الضعف فيك. كنت أظنك أقوى من ذلك.» وكان على حق. فقد كان ذلك اعتداء على خصوصية الفرد، وعلى جسدي، وعلى حياتي، وعلى الجمال الذين أومن به، وعلى الحب الذي أعزّه. وقد انكشفت مواطن أذيّتي كامرأة، على نحو لم أعهده أبدا من قبل. دائما، عندما كنت أُسأل عما إذا كان أصعب عليّ كامرأة أن أواجه مشكلات عملي، كنت أجيب بالنفي. وحاولت طوال أعوام أن أعمل على نحو لا يسمح بشيء بأن يطال من مقدرتي المهنية أو أن يفتّ في عضدي، لا الإهانة ولا الأذى الشخصي، ولا الألم ولا الخوف. ولذلك فقد قلقت حينها من الشعور المؤلم بأن ثغرة فُتحت في هذا السور. وأعوزني وقت غير قصير لكي أسدّها.

في سنة ١٩٨٠، شُنّت ضدّي حملة مركّزة، ذات صلة بالمعركة المظفرة التي خضناها ضد طرد بسام الشكعة. ففي أحد الأيام، استدعي إلى مكتبي سيارة إطفاء والشرطة بسبب حريق يفترض أنه شبّ فيه، كما استدعي سمكري لإصلاح تسرّب لم يحصل، وشخص آخر لنقل الأثاث وبِسك ختام ذلك اليوم نفسه، كان أزهارا، وهي التي طوّرت لدي شعورا خاصا إزاءها منذ ليلة الأزهار في رامات غان خصوصا إذا جاءت من مصدر غير معروف. وقد رُبط بهذه الباقة بطاقة ذات دلالة كبيرة: «إلى فيليتسيا لانغر، عيد ميلاد سعيد. والعقبى لمئة وعشرين عاما مع رِجلين على عكازين. من العاملين في المكتب.» ورسالة أخرى، إن كنت لم أفهم القصد: نهايتي ستكون مثل نهاية بسام الشكعة. وإذا كان ذلك غير كافٍ، فقد جاء في الرسالة أيضا أنه لمن المؤسف أن الألمان لم يحرقوني ويصنعوا مني صابونا، وأنه تقرر القضاء عليّ مرة وإلى الأبد، وأنه لا يزال بإمكاني الخلاص إذا غادرت البلد. أما المسؤولية عن إرسال الأزهار والرسائل فقد حمّلت نفسَها مسؤوليتها منظمة ت. ن. ت. عينها، «التي لم تكن منظمة ولا وبجموعة»، على حدّ قول الناطق باسم الشرطة. وفي أحد الأيام، وصل إلى عنواني في القدس برقية (أُرسلت بواسطة بريد إسرائيل) هذا نصّها: «هكذا ينتهي كل أعدائك يا إسرائيل...» وبعد ذلك، قُطعت خطوط الهاتف [في مكتبي ومنزلي]، فترات طويلة، إلى أن استلزم الأمر التوجه إلى مكتب مراقب الدولة.

برز كهانا على الساحة، وبدأت التهديدات تصل من منظمته أيضا. وغدت الشرطة

لامبـالية إطلاقا. توجّهت إلى رئيس ديوان المحامين، الأستاذ دافيد ليباي، فتدخّل لإجراء معالجة ملائمة لقضيتي. وفي سنة ١٩٨٤، رُشَّتْ على باب مكتبي في القدس بأحرف سوداء كلمات بأحرف كبيرة: «فيليتسيا لانغر عاهرة تابعة لـ م. ت. ف. [منظمة التحرير الفلسطينية] لقد دنا أجلك.» أول من فتح الباب كان سكرتيرتي المخلصة راوية، وكانت حينها حاملا، وتقدمت بشكوى إلى الشرطة، بعد أن وجّهتها هاتفيا من تل أبيب إلى كيفية القيام بذلك. ولم يكن مصير الشكوى مختلفا عن سابقاتها. في الشرطة، قالوا لي أنها ضاعت، وعندما ألححت، قيل لي أنهم لا يعرفون من تلقّاها، وغير ذلك من الذرائع المختلفة. بل إن أحد رجال الشرطة قال لي أن عملي خطير وقد آن الأوان كي أتوقف عنه لمصلحتي. كان واضحا أنهم غير مستعدين لإجراء التحقيق، حتى ولو ظاهريا. وقررت أن أترك الكتابة على الباب، كي يُرى ــ على الأقلّ ــ ما يُهدِّدون به الذين يختلفون مع المؤسسة [الحاكمة] في هذه الدولة. فكان أول من احتج على ذلك جارتي التي تسكن فوقي إذ قالت لي بعصبية أن تلك الكتابة ليست لائقة، وأنها مخيفة، وأن ضيوفها يضطربون عندما يرون كلمة «الموت» أمام عيونهم. وأجبتها أنها تتحدث عن اللياقة، في حين أنهم يهدّدونني بالقتل، والشرطة لا تتدخّل. وإذا كانت الكتابة تزعجها، فلتتفضل وتذهب إلى الشرطة، وتطالب بإجراء تحقيق، وعند ذاك أمحو الكتابة. لم يذهب أحد إلى الشرطة. وبعد مرور ثلاثة أسابيع، وحين لم يعد بالإمكان محو الكتابة بالوسائل التقليدية، دهنّا الباب بلون جديد.

على خلفية التجاهل الدائم لشكاواي، أذكر جيدا الحالات القليلة التي كانت تجد فيها آذانا صاغية. ومن السهل عليّ أن أستعيد اليوم الوضع في ساحة المحكمة العسكرية في رام الله: ساحة واسعة، ومعتقلون عرب يُقادون عقب نهاية المحاكمات إلى سيارات الشرطة في طريقهم إلى السجون. كان ذلك في أوائل الثمانينات، حين لم يكونوا يُنقلون في باصات كما في فترة الانتفاضة.

في نهاية المحاكمة، أبدى أحد الشباب من أقارب المتهم ملاحظة غاضبة. فورا اندفع جندي نحوه وأمسكه وبدأ يجرّه من المكان. ركضت وراءهما ورأيت كيف يرفع الجندي يده على الشخص. حاولت أن أحدثه وأهدّئه ووقفت بين الاثنين. وفورا تجمع حولنا جنود وصرخوا: يا فيليتسيا، هاجمتِ الجندي، وشتمتِه، وأعقتِه عن القيام بواجبه، سترين ما سيفعلون بك! أذهلتني المفاجأة، وبدا في لحظة معينة وكأن الكلام انحبس في فمي. لكنّي تنبّهت بسرعة وأجبتهم صارخة أنهم يكذبون، إذ إنهم رأوا جيدا أني لم ألمسه، وكل ما أردته هو الدفاع عن مُوَكّلي. في هذه الأثناء، بدأ الجنود يدفعونني، وفجأة سمعت الكلمات: «عاهرة قذرة، من سيصدّقك؟ عربية مثلك، كلنا سنشهد ضدك، وسترين من سيصدّقون، ستدفعين ثمن هذا غاليا.» من طرف عيني رأيت، رأيت يدا ما تُرفع عليّ. حاولت أن أشق

طريقا لنفسي، وأنا أعلن بثقة، لا أدري من أين جاءتني: «أنا ذاهبة في الحال إلى الحاكم، اسمحوا لي بالمرور!» فتحوا لي الطريق بصعوبة، لكنّ المهم أنهم أفلتوا الشاب. صعدت إلى الحاكم في الطابق الثاني من المبنى، وأنا أعمل جاهدة بكل قواي كي أخفي الرعدة التي ألمت بي. بدأت أستطيع شرح ما جرى بمنطق وهدوء وفيما أنا أنتظر في الخارج، رأيت الجنود يدخلون على الحاكم.

عندما قابلته، قال أن الجنود جميعا شهدوا على أني تصرفت بصورة مشاغبة، وهاجمت الجندي، وشتمته، وقلت لهم أنهم نازيون. فأوضحت له أن كل هذا مختلق، وأني لم أُلحق الأذى بأحد ولم أكن أنوي ذلك، لكن لم يكن بمقدوري إلّا أن أتدخل عندما رأيتهم يضربون إنسانا من دون ذنب اقترفته يداه. نظر الحاكم إليّ وقال: «يا سيدة لانغر، إني أصدّقك، أنت فقط، وسترين في الحال ما سيكون.» دعا الجنود إليه، ووبّخهم على كذبهم. فاعترفوا بذلك. وأنا من جانبي لم أقدّم شكوى كما وعدت، لكن كلما كانت الأعوام تمضي، وكنت أسمع شهادات منسقة ضد أشخاص اشتكوا من أنهم هوجموا، وكأنهم هم المهاجِمون، كنت أفكر في الحادث نفسه. وكثيرا ما فكرت: كيف كان يمكن أن ينتهي هذا الحادث، لو كان لهذا الحاكم اسلوب أولئك الشهود أمام المحاكم.

كان ثمة، موقف آخر، في سنة ١٩٨١ أيضا، عند مدخل سجن غزة. إذ قام جندي، قدم نفسه على أنه ضابط أمن، برمي حقيبتي، وبعثر الأوراق، ودفعني وأهانني. أحاطنا الجنود في دائرة، وسمعت قول أحدهم: «أيتها القذرة، لن تخرجي من هنا.» لم تنفع احتجاجاتي، وشعرت أنهم يريدون إذلالي أيّما إذلال. الأوراق مبعثرة على الأرض والجنود يتضاحكون. جمعت الأوراق بهدوء واستُدعيت إلى السجن كي أجري مقابلة مع الموقوفين. قدّمت شكوى إلى المستشار القضائي في غزة، دودو يهاف، الذي أصبح بعد فترة وجيزة مستشارا قضائيا في الضفة. كان الموقف من الشكوى جدّيا، وينطوي على أسلوب رفاقي من زميل. وقد نجحوا في تحديد الجندي، وجرى تقديمه إلى المحاكمة.

في تلك الفترة، لم أكن الوحيدة التي تتلقى تهديدات: إحدى الرسائل، التي تحدِّد فيها تاريخ تنفيذ الحكم بالإعدام، أرسلت إليّ موجهة إلى عضو الكنيست يوسي ساريد؛ وعلى باب مكتب نادي [حركة] شيلي في تل أبيب، خُطَّت شتائم موجّهة إلى أوري أفنيري، وشولاميت ألوني، ومردخاي تسيبوري، ودرور زايغرمان، وماتي بيليد، وياسر عرفات وإليّ. وإلى جانب كل اسم، رُسم عود مشنقة، إضافة إلى رسومات عن قطع أعضاء الذكورة وعن موت بالتعذيب. ووصف ران كوهين بأنه عميل م. ت. ف.، لأنه حمّل أريئيل شارون مسؤولية حرب لبنان ــ وقد بدت أعواد المشانق فنا ساذجا، لكني عندما رأيت موقف الشرطة المتعاطف مع رجال الشبكة السرية الإرهابية اليهودية، بدأت أحسّ أن الوصف التبريري

لانقلاب عسكري فاشيّ في إسرائيل، كما ورد في كتاب عاموس كينان، «الطريق إلى عين حارود»، قد يتحوّل من خيال جامح إلى واقع.

في الفترة التي كان السيكريكيم فيها يستخدمون الإرهاب ضد أعضاء في الكنيست وشخصيات عامة حتى من وسط الخريطة السياسية، يجدر أن نتذكر قضية حدثت بعد ثلاثة أشهر فقط من حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧: جرى طعن عضو الكنيست مئير فيلنر في ظهره، عندما كان يتنزه مع زوجته قرب منزله في تل أبيب. ومن كان يجب أن ينذر ويستنجد، لم يفعل ذلك. وقد دعي مئير خائنا، لأنه طالب بالانسحاب من المناطق وندّد بممارسات الجيش الإسرائيلي فيها، وهو مفهوم يشكّل معتقد الكثيرين اليوم. وفي المحكمة المركزية في تل أبيب، رأيت حينها موكِّل الطاعن، وهو المحامي يورام أريدور. ورأيت التعاطف الذي حظي به الطاعن من جانب الادّعاء العام. وقد قام مناحم بيغن، بجلاله وبعظمته، في عيد ميلاده، بدعوة الشخص الذي طعن مئير فيلنر إلى الكنيست.

ذكّر رجل القانون والمحامي موشيه نغفي بهذه القضية في صحيفة «حداشوت»، في ١٢/١/٩٠ فكتب: «... لم يتحفّظ أيّ طرف سياسيّ صهيوني بصورة واضحة وحازمة من وسم فيلنر بالخيانة في حينه؛ ولم يحذّر أيّ طرف من الخطر الناجم عن اللجوء إلى هذا الوسم. وحتى اليسار الصهيوني شارك ــ سلبيا على الأقلّ ــ في هدر دم فيلنر. وربما كان لهذا السلوك تفسير فعلي: الخوف من أن يُفسَّر الدفاع عن حق فيلنر في التعبير عن رأيه بأنه تماثل مع آرائه، والافتراض المرائي أنّ الوسم المذكور لن يُستعمل ضد السياسيّين الصهيونيين، وأنه لن يصار بالتأكيد إلى استخدام عنف حقيقي تجاههم.

«... كأن توضيحات الطاعن أُخذت من نصوص إحدى المكالمات الهاتفية التي يجريها السيكريكيم. هكذا تكلّم الرجل، الناجي من الكارثة النازية، إلى رجال التحقيق في الشرطة: 'إن عضو الكنيست فيلنر يحرّض السكان العرب في المناطق المحرّرة ضد الشعب العبري ودولته؛ وهو يسافر إلى الخارج ويشهّر بالبلاد هناك؛ لماذا يُسمح له بالقيام بذلك من دون أن تردّ حكومتنا على ذلك؛ إنه المسؤول، إلى حد بعيد، عن اصطياد أرواح شبّان يهود [دفعهم إلى الانحراف]'.»

يبدو هذا الكلام للسامع وكأنه قيل بعد خمسة عشر عاما ضد يوسي ساريد وشولاميت ألوني، وحتى ضد عيزر وايزمن. لكن اليوم، بعد خمسة عشر عاما من الاعتداء على مئير فيلنر، وبعد أن فقد إميل غرينتسفايغ حياته جرّاء انفجار قنبلة يدوية ألقيت وسط متظاهري حركة السلام الآن، وبعد استخدام الهراوات والغاز المسيل للدموع والرصاص المطّاطي ضد يهود في تظاهرة من أجل السلام في القدس، آن الأوان لكي نفهم أن الديمقراطية لا تقبل القسمة.

لحظات جميلة

كانت كلّ رنة من جرس الهاتف تجعلني أقفز، لكن المتحدث لم يكن هو. على الطرف الآخر للخط، كان صحافي يطلب إجراء مقابلة معي، وبعده خبير في شؤون الشرق الأوسط، وبعدهما امرأة من كندا تريد التحدث معي عن قوى السلام في إسرائيل. وفي كل مرة، كنت أردّ بمجاملة قسرية، ونفاد صبري باد بالتأكيد، إذ كنت أخشى أن يتصل في هذه اللحظة بالذات فيما خط الهاتف مشغول. وقد مضى وقت طويل لم ير أحدنا فيه الآخر، والآن أتينا كلانا مصادفة إلى موسكو التي استضافت مؤتمرا نسائيا عالميا من أجل السلام. كان آخر لقاء لنا في هلسنكي سنة ١٩٧٤، بعد فترة قصيرة من طرده، حيث أدلى بشهادته أمام لجنة التحقيق في ممارسات إسرائيل في المناطق المحتلة، وهي لجنة منبثقة عن مجلس السلم العالمي. وكان معه هناك المرحومان الكاتب مردخاي آفي ـ شاؤول و[المحامي] حنا نقارة. حاولنا، سليمان النجاب وصديقتنا الفنلندية المشتركة وأنا، أن نجد الوقت لنكون معا. كان، بروحه، لا يزال في السجن مع رفاقه، ولا يستطيع الحديث عن أيّ شيء آخر. وكان يتألم لمصير رفيقه عبد المجيد حمدان، الذي كانت ابنته مصابة بمرض السرطان وفي حالة احتضار فيما هو في السجن.

ظل الهاتف المنتظَر لا يرنّ، وأنا أتردّد في الاتصال به. فهو يعلم أني هنا، وطلب بنفسه من صديق له أن يبحث عني. ربما كان، في الحقيقة، غير مهتم إلى هذا الحد. لكن لا، فهذا غير ممكن، ولا شك في أن ثمة صعوبة في الاتصالات هنا، وهذه ظاهرة مألوفة في موسكو. استعرضت نفسي في المرآة. كنت، طوال الأعوام، أبعث إليه رسائل أقول فيها، بين الجد والهزل، أنه يجب أن نلتقي بسرعة قبل أن أشيخ. وأخيرا، هاتفته، وتكلمت بـداية بالروسية، ثم بالعربية. كان ثمة جميع أنواع العقبات وتداخل الخطوط، إلى أن سمعت: «فيليتسيا!»، فبدأت الشكوى فورا من أنه لم يتصل. فضحك، وطلب مني ألاّ أغضب وأوضح أنه حاول الاتصال ولم يفلح، وكان مرتبطا بموعد بعد ذلك. «أنا لست غاضبة»، قلت، «أنا أنتظر هذا اللقاء منذ ثلاثة عشر عاما.». «وأنا أيضا، فيليتسيا، أنا أيضا»، سمعت صوته، فذاب التوتر.

التقينا في الفندق. على شفتيه، اتسعت الابتسامة التي كنت أحبها كثيرا. تعانقنا، وحدّق كل منا في عيني صديقه. سمعت من فمه الكلمات التي كنت أريد سماعها، وكنت مغتبطة. كانت تلك إحدى اللحظات التي لا تمنّ الحياة بكثير مثلها، وأنا أصونـها بغيرة.

«هيا بنا نعترف بجميل الأشخاص الذين يجلبون لنا الغبطة. فهم البستانيون السحريون الذين يزرعون الأزهار في نفوسنا»، كما كتب مارسيل بروست في رواية «لَذّات وأيام»، وأنا أعرف اليوم أن هؤلاء هم الأشخاص الذين كنت بفضلهم قادرة على الاستمرار.

لم أكن في حاجة لأن أخفي انفعالي، الذي امتزج بانفعاله هو. انتقلنا من موضوع إلى آخر، ضحكنا، متحررين، من دون أية حواجز. إن الأعوام التي انقضت أسدت إلينا الجميل. وقد بدا جميلا في عيني، بشَعره الأشيب وعينيه السوداوين البراقتين.

سأل عن وطنه الذي منه طُرد، حتى من دون أن يحظى بحقّه في محاكمة. اهتم بمصير رفاقه في السجون وخارجها. وألمّ الانفعال بليثون، مراسل الصحافة الشيوعية الإسرائيلية في موسكو، الذي وصل في هذه الأثناء واشترك في الحديث. وأعضاء الفريق الذي كان يعد فيلما عن المؤتمر النسائي سمعوا عن سليمان، زعيم فلسطيني، وعنّي. وأرادوا أن يصوّروا الحكاية، فصوّرونا، ومن ثم سجّلوها: «أدين بحياتي لاثنتين: لأُمّي التي ولدتني، ولفيليتسيا التي أنقذتني حينها، سنة ١٩٧٤. عندما اعتُقلت، قالوا لي: 'اختفيت عنا أربعة أعوام، ولا أحد يعرف أنك الآن في أيدينا. لديك إمكانان: أن تقول لنا كل شيء عنك وعن رفاقك، أو أن تموت'. حينها سمعت صوتكِ، فيليتسيا. طلبتِ منهم أن تلتقيني فورا، فأدركوا أنهم فشلوا. وحتى عندما عذّبوني تعذيبا جهنميا، كانوا يعرفون أن أيديهم مكبّلة ولم يشاؤوا أن أموت. كانوا يخافون منك، فيليتسيا، ومن رفاقك وأصدقائك. لقد كبلتِ أيديهم أنت وأشخاص مستقيمون وطيّبون من أبناء شعبك ومن أبناء شعبي، لم أنسَهم.»

أراد الفريق أن أستعيد ما حصل آنذاك، فحاولت أن أفعل ذلك: مكتب صغير لمأمور السجلّ في سجن رام الله، وفي الخارج يدور ضباط الجيش الإسرائيلي ورجال الشاباك [جهاز الأمن العام]. جئت لزيارة بعض المعتقلين من أجل إعدادهم للمحاكمة وأنا أشعر بإحساس خاص. ثمة شخص واقف ووجهه إلى الجدار، مغطى بكوفية. أرغب كثيرا في أن أرى الوجه، لكني أعرف القواعد جيدا. يُمنع مثل هذا الشخص أن يدير رأسه، كي لا يتمّ التعرف على شخصيته. فهو في أيديهم، وعليه أن يدفع ثمن خرق هذا المنع. بدأت أتحدث مع مأمور السجل على أمل أن يكون هذا الإنسان الواقف لصق الجدار يعرفني، فيتعرف على صوتي ويعطي إشارة ما. يخاطر الشخص ويستدير، فأتعرف على وجه سليمان وأتجمد في مكاني. لم أكن قد رأيت سليمان منذ عدة أعوام، وسمعت أنه مطلوب ناديت: «سليمان»، فأجاب: «فيليتسيا». رجال الشاباك والسجانون والجنود يصلون بسرعة. أُخرجت من الغرفة بالقوة، وأنا أسمع سليمان يصرخ: «خبّري عائلتي!». وعائلته تتكون من زوجته ليلى، والأبناء، وأخته رقيّة، التي كان زوجها فايق قد طرد قبلا إلى الأردن. وتمكّنت من أن أصرخ في اتجاههم: «إنه يطلب أن أمثّله، اسمحوا لي أن آخذ توقيعه على التوكيل!» إنهم لا يخفون



سليمان النجاب مع نلسون منديلا

عزيزتي فيليتسيا!

كم ألفا من المناضلين من أجل

الحرية والحياة يدينون لك

بحياتهم وحريتهم؟ أنا واحد منهم.

مع حبي إلى الأبد

المخلص، سليمان

تونس، ١٩٩٠/٧/١٠

على ظهر الصورة أعلاه، كتب سليمان النجاب
الإهداء التالي إلى فيليتسيا لانغر [بالإنكليزية]

غضبهم. ويقول أحدهم: «أنت لا تعرفين ما فعلت!» لكنّي كنت أعرف ما فعلت جيدا. يفتحون أمامي الغرفة المجاورة. «تريدين أن تشربي، تفضلي، ادخلي هنا فورا»، ويغلقون عليّ الباب وهم يحذّرونني من الخروج. أطلب بإلحاح أن أعرف ما إذا كنت رهن الاعتقال، وإذا كان الأمر كذلك، فبأيّ جريمة. ينفون ذلك. نافذة صغيرة ذات مصراع خشبي تصل بين الغرفتين. أرفعه وأصرخ: «سليمان، لا تقلق. سأخبر الجميع وسآتي لزيارتك.» «فيليتسيا» ـ كانت الكلمة الأخيرة التي سمعتها منه، إذ إنهم منعوه من الكلام. وخرجت من السجن وأخبرت كل من استطعت إخباره أن سليمان معتقل. كنت أختصر، إذ لم يكن ممكنا إخبار هذا الطاقم بالحكاية كلها، ورأيت أن سليمان يعيشها مرة أخرى. «قلت لابني، الذي ولد بعد خروجي من السجن، إنه جاء إلى الدنيا لأن الحياة كُتبت لي في ذلك اليوم، بفضل هذه المرأة»، قال أمام الميكروفون، فيما كان المصور يقرّب العدسة منّي.

لم نرَ الفيلم. افترقنا حينها، وكان جمال الفراق مثل جمال اللقاء. لا أعرف متى سأراه مرة ثانية، ولا متى تتقاطع طريقانا، ولا متى سيعود إلى وطنه. عندما رأيت نلسون منديلا وويني تأخذ بيده، فكّرت في سليمان وفي ليلى. وكنت أودّ أن أكون قريبة عندما يعود.

أشباح

مارد صغير، مع ميدالية على هيئة قلب، مرصّعة بحجارة من الصوّان، هي الحلية المحببة إليّ. تلقيتها من عائلة الأشهب، التي تعرفت عليها سنة ١٩٦٨، بعد أشهر قليلة من افتتاح مكتبي في القدس. ملفّ نعيم الأشهب في مكتبي يحمل الرقم ٢. بعد اعتقاله إداريا، زرته في سجن الرملة، وأذكر جيدا الرضى الذي أحسست به، لأنّ في يدي ترخيصا لممارسة المحاماة وبإمكاني أن أدخل السجن وأساعد إنسانا موقوفا فيه من دون تهمة، إنفاذا لتعليمات أنظمة الطوارىء الانتدابية فقط.

أول اعتراض إلى محكمة العدل العليا ضد الطرد، وكان أُعدّ في مكتب المحامي حنا نقارة، قدّمته باسم نعيم. خشينا أن يُطرد تحت جنح الظلام، من دون أن يتلقّى أية مساعدة قانونية، كما جرى مع عشرات الأشخاص في تلك الفترة. وكان أيضا المعتقل الإداري الأول الذي تعلمت من خلاله أسلوب لجان الاعتراض ضد هذه الاعتقالات؛ والعملية المشوّهة المتمثّلة في التداول بشأن موادّ تحت الحماية [القانونية] وفي غياب المعتقل وموكّله؛ والنضالّ ضد الأشباح، والكراهية التي يكنّها الشاباك لمن يدعو إلى السلام بين الشعبين.

هكذا كان نعيم الأشهب، الذي عانى في السجن عامين ونصف العام، حتى كاد يفقد بصره. فهو لم ينكر علينا حقوقنا قطّ، وكان بين الذي عرفوا أن يقدروا القوى التقدمية في إسرائيل، وعزّز لديّ الأمل في أن يقوم السلام بين شعبينا. وعندما اضطر إلى مغادرة وطنه لكي ينقذ بصره، أحسست بالخسارة. فقد تطورت صداقتنا آنذاك إلى علاقات صداقة بين عائلتينا أيضا، وهي لا تزال قائمة حتى هذا اليوم. وإلى الهدية المرصّعة بحجارة الصوان، أُضيف خاتم مرصّع، هدية إلى كنّتي، أحضره نعيم من براغ بمناسبة زواج ابني، الذي تمّ في صوفيا.

يعيش نعيم حياة اللجوء في براغ مع عائلته ويحلم بالعودة إلى وطنه. وعلى امتداد الأعوام، التقيت أثناء رحلاتي إلى الخارج بمئات المبعدين. لم يضربوا بجذورهم في أي مكان وكانوا ينتظرون ـــ بشوق ـــ لحظة العودة إلى بيوتهم. بعد حرب طروادة، ظل أوديسوس يتجول عشرة أعوام إلى أن نجح في رؤية بيته في جزيرة إيتاكا. وقد مرّ بمتاعب عديدة، لكن إرادته في الوصول إلى بيته كانت قوية، وزاده اشتياقه إليه قوّة. وقد واجهته وعائلته واحدة من التجارب الخطرة عندما دفعتهم العاصفة إلى بلاد آكلي اللوتس ورسوا هناك. لكن كان عليهم

أن يغادروا فورا، على الرغم من كونهم تعبين وواهنين وفي حاجة إلى الراحة. استقبلهم السكان بودّ وقدّموا إليهم طعامهم المكوّن من الزهور. ولحسن حظهم، فإنهم لم يأكلوا سوى القليل من هذا الطعام، لأن من يأكل من زهرة اللوتس، يتبدّد حنينه إلى بيته، ولا يعود يرغب إلّا في الإقامة في بلاد اللوتس ويمحو من ذاكرته كل ما جرى له من قبل - هذا ما رواه هوميروس في «الإلياذة».

الفلسطينيون في الغربة، جلُّهم، لم يأكلوا من طعام الزهور الخاص ببلاد اللوتس، ويمكنك أن تسمع منهم حكايات لا تنتهي عن روائح ومذاقات من البيت، وعن أشجار الزيتون واللوز، وعن أحياء القدس، وكأنهم غادروا قبل يوم فقط. التقيتهم في العواصم الأوروبية، وفي الولايات المتحدة، وفي كندا، وفي اليابان البعيدة أيضا. كلّهم تحدّثوا عن الإحساس بالغربة وعن الحنين إلى الوطن وإني أتعجب إلى متى سيظل من الممكن تجاهلهم، في عصر تنهار فيه الأسوار، وتتصدّع الدكتاتوريات.

منذ الملف رقم ٢، تكدّس لديّ آلاف الملفات، التي يبلغ جيل أصحابها جيل بشّار، ابن نعيم، وأخته مجدلين، اللذين ولدا بعد الاحتلال.

عندما اتّهم الوزير عيزر وايزمن بالاتصال مع رجال م. ت. ف.، الذين يُحظر الاتصال بهم كما هو معروف بموجب تعديل القانون لمنع الإرهاب، شكا بصوت عال، وبحقّ، من الكيفية التي قرر بها رئيس الحكومة شمير مصيره استنادا إلى موادّ تحت الحماية خاصة بالشاباك، لا يتم عرضها عليه، لكي يتمكّن من الرد. ويمكن، طبعا، أن نسأل أين كان السيد وايزمن طوال تلك الأعوام العشرين. التي اعتُقل خلالها آلاف الأشخاص اعتقالا إداريا، استنادا إلى موادّ سرّية ومحمية يقدّمها الشاباك، ولم يروها قط، لا هم ولا موكّلوهم، بل كان هو خلال بعض من تلك الأعوام يحتلّ منصب وزير الدفاع، وأكثر من ذلك، فإنّ الآلاف طُردوا من وطنهم استنادا إلى مثل هذه الموادّ. وقد أُحضر عشرات المعتقلين الإداريين ليَمثُلوا أمام لجان الاعتراض، وجرى تجديد اعتقالهم لفترة أربعة أعوام، استنادا إلى المواد التي جُلبت في صناديق، ولم يُسمَح لأي شخص من الذين قرّرت مصيرهم بأن يراها.

حصل ذلك عقب الاحتلال مباشرة، فكانت لجان الاعتراض تناقش أمور سكان القدس الشرقية، برئاسة القاضي الراحل ألفرد فيتكون. وقد أطلق المعتقلون، الذين لم يكونوا يحسنون لفظ اسم القاضي، على اللجنة اسم «لجنة فيبتكونغ». ونقلت ذلك مرة إلى القاضي، الذي - لحسن حظي - لم تكن تنقصه روح الدعابة. لم يكن من الممكن أن يتأتّى عن مثل هذا الاعتراض أية فائدة، ما دمنا كنا نُلزم - المحامي والمعتقل - بالخروج من الغرفة، أثناء عرض رجل الشاباك ادعاءاته ضد المعتقل. وعلى الأقلّ، فإنّ القاضي الراحل

فيتكون تفهّمني عندما قلت له إن يد الاشباح هي العليا في هذا الصراع الذي أخوضه ضدها.

يصدر الأمر بالاعتقال الإداري عن القائد العسكري في المناطق، أو قائد المنطقة في إسرائيل (إلى حين تغيير القانون الذي سأتطرق إلى الحديث عنه)، أو عن وزير الدفاع، لأسباب تتعلق بأمن المنطقة؛ ولا يتوجّب على من يصدره أن يوضح شيئا استنادا إلى قرائن قضائية مقبولة، ويكتفى بالشبهات أو التقويمات التي تستند إلى المعلومات المحمية التي في أيدي الشاباك، التي تشير إلى أن الشخص يشكّل خطرا على أمن الدولة. ويستمدّ هذا الاعتقال مفعوله من التعديل ١١١ لأنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥، العائدة إلى فترة الانتداب البريطاني. وفي المناطق المحتلة، جرى تعديل الأوامر بشأن الاعتقال الإداري بناء على التعديل المذكور، وجرت مواءمتها على مضيّ الأعوام مع أغراض الاعتقالات الجماعية، كما حصل مثلا إبّان الانتفاضة، التي وصل عدد المعتقلين الإداريين خلال أول عامين منها إلى نحو ٥٠٠٠ معتقل. وقد أصبح إصدار الأوامر والإشراف عليها أبسط من ذي قبل، لما فيه راحة السلطات، من أجل ضمان قمع الانتفاضة بسرعة، ومن دون عقبات زائدة أمام المؤسسة العسكرية القضائية.

بناء على أنظمة الدفاع التي وضعها الانتداب، أُقيمت المحاكم العسكرية، ومنها يستمد الحاكم العسكري في المناطق العربية سلطته، وهي التي تمكّن من طرد الناس وهدم البيوت، ومنها تستمد الرقابة صلاحياتها.

واليوم، في حين تلتزم نقابة محامينا الصمت إزاء اعتقال آلاف الأشخاص بموجب هذه الأوامر الإدارية، تسلّم بالطرد وبهدم البيوت، ولا تصدر حتى كلمة احتجاج واحدة على اعتقال زملائنا، المحامين الفلسطينيين، ولا على الوضع المُخجِل في المحاكم العسكرية في المناطق، فإنه ممّا يثير الاهتمام أن نذكر ردّ المحامين في أيام سلطة الانتداب البريطانية، كما جرى التعبير عنه في الاجتماع الاحتجاجي الذي عقدته منظمة المحامين [اليهود] في تل أبيب في ١٩٤٦/٢/٧.

قال د. دونكلبلوم، قاضي المحكمة العليا: «حقا، إنّ هذه الأنظمة هي خطر على اليبشوف كله، لكنّ لنا ــ نحن المحامين ــ اهتماما خاصا بها: هنا ثمة خرق لمفاهيم أولية في القانون والعدالة والقضاء. فهذه الأنظمة تمنح السلطات الإدارية والعسكرية موافقة على استبداد مطلق. وهذا الاستبداد، حتى وإن كان يحظى بموافقة مؤسسة تشريعية، فإنه فوضى... إن أنظمة الدفاع تلغي حقوق الفرد وتنقل إلى أيدي الإدارة سلطة لا حدود لها. وهدف اجتماعنا هو أن نعبّر، كرجال ييشوف وكمحامين، عن تقويمنا لهذه الأنظمة، التي ينطوي أساسها على إنكار حقوق الفرد في اليبشوف وكل فرد من اليبشوف وخرق القانون

والنظام والعدالة والقضاء.»

وقال يعقوب شابيرا، الذي جرى تعيينه فيما بعد مستشارا قانونيا للحكومة ووزيرا للعدل: «إن النظام الذي أقيم مع نشر أنظمة الدفاع في أرض إسرائيل لا مثيل له في أيّ بلد متحضر. وحتى في ألمانيا النازية، لم يكن ثمة مثل هذه القوانين، بل إن أفعال مايدنك وأمثالها كانت هي الأخرى تخالف القانون المكتوب. هناك صورة لنظام واحد فقط تشبه هذه الأوضاع: وضع بلاد محتلة. صحيح أنهم يطمئنوننا بأن هذه الأنظمة موجّهة ضد المجرمين من دون سواهم، وليس إلى مجموع المواطنين، بيد أن الحاكم النازي في أوسلو المحتلة أعلن هو أيضا أن أيّ أذى لن يلحق بالمواطن الذي يسعى وراء رزقه فحسب.

«يجب علينا أن نعلن أمام العالم كلّه: إن أنظمة الدفاع التي أصدرتها حكومة أرض إسرائيل هي تدمير لأسس القضاء في البلاد. فالمحاكم العسكرية تحمل اسم 'المحاكم' زينة فحسب، لكنّها ليست في الواقع سوى 'لجان قضائية عسكرية تقدّم المشورة إلى لواء' [الإشارة إلى النظام النازي]. إن نَقْل قسط كبير من القضاء المدني إلى قضاء تمارسه محاكم عسكرية بصورة حصرية أو موازية، يعني إلغاء القضاء نفسه. ولا يحق لأية حكومة أن تسنّ مثل هذا القوانين.»

وقد جاء في القرارات التي اتُّخذت في نهاية الاجتماع: «١ ـ إن الصلاحيات التي منحت إلى السلطات في أنظمة الطوارىء تحرم الساكن في أرض إسرائيل من حقوق الإنسان الأساسية. ٢ ـ إن هذه الأنظمة تقوّض أُسس القانون والقضاء وتشكّل خطرا جسيما على حريّة الفرد وحياته وتقيم نظاما استبداديا من دون أية رقابة قضائية.» وطالب الاجتماع بإلغاء هذه الأنظمة.

في سنة ١٩٧٩، سُنَّ قانون صلاحيات الطوارىء (اعتقالات)، ألغيت بموجبه في إسرائيل (بما في ذلك القدس الشرقية التي فُرض عليها قوانين إسرائيل) الأنظمة بشأن الطرد والاعتقال الإداري، التي نظمت بقانون جديد، بحيث ظلت التعديلات المئة والثمانية والأربعون الأخرى على حالها، بما فيها التعديلات المتعلقة بالرقابة.

أما فيما عنى الاعتقال الإداري، بحسب القانون الجديد، فقد أُعطيت صلاحيّة إصدار الأمر بشأنه إلى وزير الدفاع، ويخضع الوزير لرقابة قضائيّة بالغة الصرامة. لكنّ الأمر الأهم هو أن القرائن التي تقدّمها السلطات لإجراء الاعتقال تظل محمية إزاء المعتقل، إذا رأى القاضي في المحكمة المركزية أنّ عرضها يتناقض مع أمن الجمهور. وهذا التعديل لا ينطبق على المناطق [المحتلة] التي ظلّت الأوامر فيها على حالها. فسكان القدس الشرقية لم يجنوا أيّة فائدة منه، لأن المأساة الناجمة عن الاعتقال من دون وجود تهمة ومحاكمة، بما في ذلك عدم تقديم المواد المحمية إلى المعتقل، ظلّت كما كانت. «تعديل تجميلي فقط»، كما وصفته عضو

الكنيست شولاميت ألوني، صاحبة الموقف الثابت والجريء من موضوع حقوق الإنسان.

كانت الاعتقالات الإدارية تمدّد بصورة روتينيّة، وكانت لجان الاعتراض تخوِّل قائد المنطقة سلطة القرار مئة بالمئة تقريبا. ومن المفارقات أن المصير الأكثر مرارة كان يواجه من يتحدث أكثر من غيره عن السلام وعن التفاهم بين الشعوب. وهكذا مثلا، فإن تيسير العاروري، إحدى الشخصيات البارزة بين الفلسطينيين، والذي تربطه علاقات ممتازة بمعسكر السلام الإسرائيلي، قد اعتقل إداريا سنة ١٩٧٤، عقب عودته من الدراسة في الاتحاد السوفياتي. وهذا الرجل، عالم الفيزياء اللامع، والذي مارس التعليم بعد ذلك في [جامعة] بيرزيت، تحدّث أمام اللجان عن التعايش مع إسرائيل، لكنه أصرّ على حق الشعب الفلسطيني في العيش من دون احتلال، وكنّا بعد حديثه نخرج من غرفة اللجنة، ويُفتح الصندوق على ما فيه من وثائق سرية. سألنا غير مرة عن سبب اعتقاله. وطوال أربعة أعوام كاملة، كان الجواب الوحيد الذي تلقّيناه هو أنه معتقل لدواعي أمن المنطقة... وفي النهاية، طُرد.

كانت آخر مرة أمثُل فيها أمام اللجنة في تلك الفترة في نيسان/أبريل ١٩٧٥ في سجن الخليل. وكان بين المعترضين عطا الله رشماوي وقريبه خليل، الذي يعمل مدرسا، ومحمد سعادة الذي كانت حالته الصحية متدهورة، وحسني خضر من بيت لحم. وقد أطلع خضر أعضاء اللجنة على آثار التعذيب على جسده، لكنّهم قالوا له أن ذلك يخرج عن صلاحيتهم. وتحدّث عن السلام، كما فعل الآخرون أيضا. وأعلنت أن هذه هي آخر مرة نمثل فيها أمام اللجنة، من أجل إعطائها فرصة إضافية. فقال القاضي أن هذه الجلسة تذكّره بمؤتمر جنيف. فعلّقت قائلة: «لكنّا نسجن اليد التي تمتد إلينا بالسلام إلى أمد غير محدد.» في تلك الليلة، عدت إلى البيت، وعلمت في اليوم التالي أن حسني خضر وآخرين من نابلس قد أُبعدوا إلى لبنان. لقد نجحوا، فعلا، في الاستهزاء بي: كانوا يسمعون، بطول أناة، حديثه عن سلام إسرائيلي ــ فلسطيني، فيما كان أمر الطرد جاهزا في أيديهم. وانتظروا أن أنصرف، من دون أن أشكّ في أي شيء، ليحولوا بذلك دون الاستئناف لدى محكمة العدل العليا أيضا. وكانت تلك هي القشة التي قصمت ظهر البعير. جرت مقاطعة اللجان، وبدأ المعتقلون الإداريون إضرابا عن الطعام مطالبين بإطلاق سراحهم. وأيّد مطلبهم أكاديميون كثيرون، ومنظمات اليسار، ورابطة حقوق الإنسان والمواطن وذوو الضمائر الحية الآخرون في البلاد وفي العالم.

إبّان حرب لبنان، أسبغنا على اللبنانيين وعلى الفلسطينيين هناك إنجازات حضارتنا، وطبّقنا عليهم أنظمة الدفاع. فخلافا للقانون الدولي، جرى تعديل أنظمة الطوارىء (وضع المعتقلين من لبنان في معتقل داخل إسرائيل) لسنة ١٩٨٣، كي تتمّ الممارسات كلها وفقا للقانون. فأحد المعتقلين، أنور زيدان، الذي لم ننجح في تحديد مكانه إلاّ بعد جهود مضنية،

بما فيها تدخّل السلطات الأميركيّة، مَثُل للاعتراض أمام اللجنة في سجن عتليت في ١٩٨٤/٤/٤. وفي هذه المرة، لم يكن لدى الادعاء حتى ذِكر لأية مواد سرية. كان يحمل ملف أوراق فارغا، لا بطاقة فيه ولا قيدا، لكن ذلك لم يمنعه من أن يقول للجنة أن ذلك الرجل عضو في منظمة تخريبية وأن ثمة معطيات ضدّه، لكنّه لا يعرف أين هي. وطلب زيدان أن يقنع اللجنة ببراءته. وحاولتُ، من جانبي، أن أستند إلى المواثيق الدولية، فدعوت إلى رفض المطالبة باعتقال إنسان من دون معلومات محددة، أو بيانات، أو قرينة مكتوبة حتى لو كانت محمية. عندها طُلب منّا الخروج، وظلّت المنصّة بكاملها لرجل الشاباك. وجاء قرار اللجنة، التي ترأسها قاضي المحكمة المركزية، منسجما مع الوضع: إنها واجهته بالأمر الإداري.

في سنتي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، تصاعدت موجة جديدة من الاعتقالات الإدارية، كان المعتقلون هذه المرة طلبة من جامعتي بير زيت والنجاح، إخوة صغارا لمعتقلين منذ أحد عشر عاما. في ذلك الحين، كان أمر الاعتقال الإداري يخضع، بناء على تعديل في القانون، لموافقة قاض عسكري، ولا يأتي دور الاعتراض إلّا بعد هذه الموافقة.

ضغط المعتقلون كثيرا لكي أمثّلهم في الاعتراضات، ووافقت في النهاية من دون رغبة مني. وأخذت تتكرر مشاهد الصندوق المليء بالوثائق، ورجل الشاباك ذي الوجه الجامد، وخروجنا من القاعة، عندما تقدّم المواد المحمية إلى اللجنة ويدلي رجل الشاباك بروايته عنها. قلت مرارا إن هذا الصندوق بما فيه من قرائن محمية يتضمن بالتأكيد اتهامات من رجل لا قَسَمات له، أو كمن يضع قناعا على وجهه، وكان بإمكاننا أن ننزع هذا القناع لو سُمح لنا بذلك. في مثل هذه اللحظات، كنت أتذكّر مشاهد من حرب لبنان، عندما كان رجال مقنّعون يشيرون بأصابعهم إلى فلسطينيين، فيصار إلى اعتقال هؤلاء على أيدي قواتنا أو على أيدي «أصدقائنا» اللبنانيين، رجال حدّاد أو الكتائب.

«يتّضح أن أحدا ما قد افترى على يوسف ك. ففي صباح أحد الأيام، اعتُقل من دون ذنب اقترفته يداه»، كتب كافكا في روايته «المحاكمة». لم يعرف يوسف ك. «جريمته»، حتى نهايته المريرة، وهذا هو أيضا حال آلاف المعتقلين الإداريين. وتعجّب يوسف ك. «لعدم إمكان وضع قائمة اتهام أو دفاع، ذلك بأن لا أحد يعرف التّهمة الموجّهة إليه ولا مضاعفاتها الممكنة. من الضروري استعادة ذكرى الحياة كلها، ووصف طابعها وتفحُّصها من جوانبها كافة، وبكل ما فيها من الحوادث والأفعال بأدقّ تفصيلاتها.»

من هذه الناحية، تفوّق رجال الشاباك واللجان حتى على قضاة يوسف ك.، بأنه ليس في مقدور أية مرافعة دفاع، مهما تضمّنت من تفصيلات، تشمل الحياة كلّها، أن تنقض حتى ورقة صغيرة واحدة لا يعرف أحدٌ ماهيّتها، مخزونة في هذه الصناديق. لكن، خلافا ليوسف

ك. ، لم يعترف المعتقلون الإداريون قطّ بشرعية المؤسسات القضائية، من أمثال اللجنة، على الرغم من أنهم وافقوا على المثول أمامها، وعرفوا أن يقدروا جيدا التشويه المتضمن في هذه الخطوة.

ولقد توصّلتُ، بعد آلام لا يستهان بها، إلى استنتاج بأني لم أعد أستطيع المثول أمام هذه اللجان، لأني لا أقوى على مواجهة الإحباط الناجم عن المثول أمامها، والغثيان الذي يثيره عملها في نفسي. وفي فترة الانتفاضة، لم أمثل في جلسات الاعتراض مطلقا. لم أكن قادرة، شخصيا، في هذه المرحلة من الاعتقالات الجماعية ومعسكرات التجميع، على إعطاء الشرعية لخطوة لم تكن تشكّل إلاّ ورقة توت لوضع لا محاسب فيه ولا رقيب. وإلى جانب ذلك، فإني لا أدين ــ لا سمح الله ــ المحامين الذين واصلوا المثول أمام هذه اللجان، بناء على طلب المعتقلين، وأدرك الصعوبات التي تواجههم.

أعود إلى قصة نجاح واحدة سنة ١٩٧٤، هي قصّة عطا الله رشماوي، الشخصيّة العامة المعروفة في بيت ساحور. وقد عُذّب هذا الرجل أثناء التحقيق، وكان اعتقاله يجدّد في كل مرة.

في نيسان/أبريل ١٩٧٦، عشية انتخابات البلديات في المناطق، أعلمنا رفاقه وأصدقاؤه في البلدة، أنهم سيتقدّمون بترشيحه لرئاسة البلدية، وفي حال انتخابه، سيكون للمطالبة بإطلاق سراحه مفعول أقوى.

في البداية، حصلت على تصريح من المستشار القضائي ليهودا والسامرة لأخذ توقيع رشماوي على توكيل خاص يمكّن شقيقه من أن يقدّم باسمه ترشيحه إلى الانتخابات. وصلت إلى سجن الخليل في ١٩٧٦/٣/٨ ــ في مساء اليوم نفسه الذي كان الموعد الأخير لتقديم قائمة المرشحين. كان السجن أعلن منطقة مغلقة، ومبنى الحاكم العسكري محاطا بحلقات من الأسلاك الشائكة من جوانبه، فوقفت، وابن عم عطا الله، لا حول لي ولا طول. فقال بلسان واهن: «لن تقدري أن تفعلي شيئا، ليس الأمر في يديك.» وأجبته: «هل تعتقد أني أستسلم بهذه السرعة، وخصوصا أني بذلك قد أضيّع الفرصة الوحيدة لإطلاق سراح عطا الله؟» وطلبت منه أن ينتظر في مكانه. اقتربت من بعض الجنود وقلت لهم أنه تحدّدت لي زيارة خاصة إلى السجن، لأنه يتوجّب عليّ أن آخذ توقيع موكّلي على توكيل لكي أتقدّم بترشيحه إلى الانتخابات، وإذا لم أفعل ذلك الآن، فسأتأخّر. وأوضحت أيضا أنه يتوجّب عليّ الحصول على توقيع المدّعي المحلي وأن أتمكّن من الوصول إلى بلدة بيت ساحور قبل الساعة المحددة. قلت ذلك كلّه بأهدأ ما يمكنني في وضع التوتر الذي عشته في مواجهة الظروف التي كانت تهدّد بإفشال جهودي. فقال أحدهم، وهو المسؤول على ما يبدو، إن الضابط ليس هنا

ويجب انتظاره، لأنه هو والحاكم فقط مخوّلان منح التصريـح الخاص. وهو قد يعود بعد نصف ساعة، أو ربما بعد ساعة، وحينها يصبح بالإمكان اتخاذ قرار بشأني. أنهى حديثه، وبدوا مبتهجين بهذا الوضع الذي تقف فيه امرأة وحدها في ساحة مقفرة محاطة بأسوار من الأسلاك الشائكة وتريد أن تنقذ عربيا ما من الاعتقال. في تلك اللحظة، ومن دون أن أفكر أو أقدر ميزان القوى، قررت أن أتصرّف، عارفة أني إن لم أفعل ذلك، فسيضيع كل شيء. أمسكت بأحد الجنود من يديه، وقلت له كلمات لا أدري، بعد أعوام، من أين جاءتني: «أنت لا تعرف من أنا! أنا فيليتسيا لانغر، التي تستطيع أن تجول الدولة كلها، وأنت لا تسمح لي بالمرور؟!» ومن دون أن أترك فرصة للإجابة، دخلت سياج الأسلاك الشائكة وانطلقت كالسهم في اتجاه البوابة التي تؤدّي إلى الساحة المجاورة للسجن، دخلتها بسرعة ووصلت السجن، فيما كانت صرخاته لا تزال ترنّ في أذني.

في السجن، أخذت توقيع رشماوي بحضور سجّان، ومن ثم غادرت المكان بسرعة، لكي أتمكن من الحصول على توقيع المدّعي المحلي والوصول إلى بيت ساحور في الوقت المناسب، قبل إغلاق السجلّات.

في طريق عودتي إلى السيارة، التقيت بالضابط الذي طلب الجنود انتظاره وانتظار تعليماته. فقال، وابتسامة باردة على شفتيه: «من حسن حظّك، يا فيليتسيا، أني لم أكن هنا، وإلّا كنت أطلقت النار عليك.»

في اللحظات الأخيرة تماما، تمكنت من الوصول إلى بلدية بيت ساحور. تلقّوا توكيل رشماوي، وقُدِّم ترشيحه. وقد تمّ انتخابه، لكن طريق إطلاق سراحه كان لا يزال طويلا، إذ لم يُطلق سراحه إلّا في ١٩٧٦/١٠/٣١، بعد أربعة أعوام من الاعتقال الاداري، تتويجا لنضال لم يهدأ على الصعد الممكنة كافة. وكان إطلاق سراحه على يدي الوزير وايزمن يعود إلى حد كبير إلى نجاحه في انتخابات مجلس البلدية. وطوال تلك الأعوام كلها، لم نر ــ رشماوي وأنا ــ إشارة مكتوبة واحدة عنه من قبل الشاباك أو من أية هيئة أُخرى، كي يمكننا التطرّق إليها.

إني أحافظ بعناية على مظاهر التعبير عن الشكر التي يقـدّمها معتقلون إداريـون أو عائلاتهم، ومن بينها غلاف فني من الصدف لكتابي «بأمّ عينيّ» الصادر باللغة العربية؛ وأعلّق على الجدار في بيتي معجون أسنان، وقلادة من خشب الزيتون، ومطرّزات شعبية، وإلى جانبـها علّقت أيضا هدية جديدة ــ مطرزة كبيرة ذات إطار ــ من أعضاء «ديرخ هنيتسوتس» («طريق الشرارة»). ليس ثمّة أغلى من هدايا نتلقّاها من السجن.

عـدت مرة أخرى إلى بيت ساحور سنة ١٩٨٠، عندما فرض الحاكم عقوبة جماعية

خاصة من نوعها: فهو أجلى من هناك كل أبناء عائلة الشوملي إلى كوخ في عين السلطان، مخيم اللاجئين المهجور في أريحا، لأن ابنها طارق قد رمى، حسب شهادات بعض الجنود، حجرا أو حجارة.

قدّمت إلى محكمة العدل العليا اعتراضا ضدّ الإجلاء. وسافرت مع مجموعة من الصحافيين إلى عين السلطان، وهو مكان مهجور، من دون خدمات، يعجّ بالعقارب والثعابين. وقد أجبرت الضجة التي أثيرت بشأن القضية السلطات على إعادة عائلة الشوملي إلى بيتها، من دون انتظار حكم محكمة العدل العليا. لكنّ الابن طارق ضُرب في المعتقل على أيدي الجنود والشرطة بقسوة اضطرّته إلى أن تجرى له عملية جراحية بسبب إصابة المجاري البولية والكليتين. وجاء إلى المحكمة على كرسي بعجلات وأنابيب الدواء مربوطة إلى جسمه. دُهش الجميع، وأبدى الجنود هناك تعجّبهم من إحضار حتى شخص مثل هذا. وبعد أعوام، إبّان الانتفاضة، تمّ اعتقال طارق أيضا في أنصار ٣.

إن من عرف بما أصاب عائلة الشوملي وعطاالله رشماوي، وباعتقال العديد من شبان البلدة مع مرور الأعوام، لم يتعجّب عندما جاء اليوم الذي تحوّلت بلدة بيت ساحور إلى رمز لمقاومة الاحتلال. لكن تجدر الإشارة إلى أنه منذ ذلك الحين، أي سنة ١٩٨٠، عندما زار وفد «السلام الآن» بيت عائلة الشوملي وأعرب أمامها عن معارضته للعقوبة الجماعية، وزار من ثم دار البلدية، فإنه سمع قول رئيس البلدية حنا الأطرش أنه لا يمكن التوصّل إلى حلّ للنزاع إلّا من خلال روح التسامح والاحترام المتبادلين.

في أثناء الانتفاضة وثورة الضرائب، تعهد رابين بإخضاع السكان، وفشل، ونشأت في البلاد حركة تضامن تبعث على الإعجاب مع أبناء البلدة، انضمّ إليها أشخاص كثر، من بينهم ذوو نفوذ في أوروبا والولايات المتحدة.

الجذور

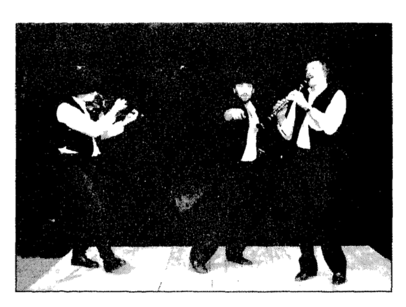
شجرة سنديان طويلة مرتفعة الرأس تبسط أغصانها، كأنها مليكة هذا الحرج الصغير. والشمس تصبغ أعلاها بلون أخضر لامع، فتبدو شجرة التّنوب المجاورة داكنة بخضرتها الرمادية على خلفية أعالي السنديانة التي تداعبها الشمس. وثمة شجرة أخرى، لا أعرف نوعها، بين فروعها الخضراء تتساقطُ الأوراق التي تزيّنها على نحو أنيق. وهناك شجيرات صفراء كالليمون، تبدو من بعيد مثل باقة أزهار. وفي مكان غير بعيد عنها، تسمق شجرة صنوبر مثل برج، وتتخلل أشعة الشمس فروعها، وتضيء بقعة الحرج الجرداء المكسوة بشتى الألوان. ريح خفيفة تهبّ، ولا أحد هنا، غير السيارات التي تعبر الطريق المجاورة. عطر الطبيعة يغمرني تماما. زقزقة العصافير، وحفيف أوراق الشجر. في مثل هذه اللحظات، أحب أن أكون وحيدة، لكي أكرّس نفسي كلّيا للسرور الذي تقدر الطبيعة أن تمنحه. وهذا جمال أُمنَحه هديّة للحظة، وكنت أود أن أختزنه في داخلي، ليخفّف عني البشاعة التي أجدها في مشاهد أُخرى. حاولت ذلك مرارا عديدة وفشلت، ومع ذلك أظل أحاول مرة تلو الأُخرى. واليوم، أريد أن تظل أفكاري مع ابني ميخائيل فقط، بعد أن جاءت به إليّ الشاشة الصغيرة ليلة أمس.

كنت أودّ لو تنقل إليه كل التبريكات التي أهدتني إياها الأمهات لاهتمامي بأبنائهن. ولعل هؤلاء الأبناء أخذوا شيئا ما من حصته لديّ. وربما استطعت أن أمنحه المزيد. ربما.

أمس، رأيته يقف ويغنّي، صوته ينساب ويتماوج. كان فيه حزن البلدة اليهودية المدمرة، ودعابة الصعاليك، وتفاؤل قويّ إزاء الصعوبات اليومية، وحبّ رقيق لفتاة ولزمن ولمكان لم تعد موجودة. كان يغنّي لهم، لأبناء الجيل الثاني من الألمان الذي ينفرون من الحروب، والذين كان بينهم من سمعوا قليلا جدا عن الإساءة التي اقترفها كثيرون من جيل الآباء. كان ابني هناك، بكامل جسده وروحه، في ذلك المساء، وعانق الجمهور محاولا إشراكه في البهجة الروحية الخاصة التي تعرّف عليها هو نفسه منذ فترة غير طويلة. وقد اجتازت قوة إحساسه الحاجز القائم بين إنسان وإنسان، فهتف الجمهور له شاكرا ومتضامنا. ولم أره أبدا من قبل يفرد جناحيه هكذا، من دون تردّد أو تحفّظ، ويعرف كيف ينثر بكرَم مكنون قلبه، وابتسامته تشعّ، لأنهم تلقّوه بالحب.

في ١٩٨٩/٤/٧، أجرت صحيفة «هعير» مقابلة مع ميخائيل، قال فيها، من بين ما قال: «كان مفهومي لتلك الأمسية هو إسعاد الجمهور الذي جلس ساعة ونصف الساعة،

وأن يفرح فحسب. لذلك امتنعت عمدا عن غناء حتى أغنية واحدة عن الدمار. وبدلا من أن أوجه من المنصة إصبع الاتهام، أردت أن يتسلّوا ويذهبوا إلى بيوتهم، وحينها يفكّرون في أنفسهم بهدوء كيف فعلنا مثل هذا الأمر، دمّرنا حضارة بمثل هذا الثراء.»



ميخائيل لانغر (في الوسط) مع فرقته
في حفلة موسيقية بعنوان
«عندما يغني الحاخام» (توبنغن، ١٩٩٠)

إن حفيدا لضحايا الكارثة النازية، ابن أحد الناجين من معسكرات الاعتقال، هو الذي أبرز هذه الحضارة بنفسه، ليس في وطنه، بل في الغربة، ونحن قدّمنا له العون بالإشارة إلى مصادرها فحسب، إذ إننا لم نعرفها في بيوت آبائنا.

في عائلتنا الصغيرة، كانت الكارثة النازية في الخلفية فحسب. ومن جانبنا، نحن الاثنين، كان ذلك بمثابة اضطرار. لم يكن زوجي يحبّ أن يكرر رواية ما مرّ به، وكنت أجد صعوبة في سماع حوادث الكارثة، وحتى في رؤية أفلام وقراءة كتب عنها. وما عرفته بشأنها، هو ما رواه لي عندما تعارفنا، شابّ في العشرين من عمره وصبية في السابعة عشرة من عمرها. كان قد نجا من الموت قبل بضعة أعوام فقط، عندما أطلق سراحه من معسكر ترزنشطاط في تشيكوسلوفاكيا على أيدي الجيش الأحمر. كان كل شيء مُعَدًا لقتل اليهود في غرف الغاز، ولو تأخر الجنود أربعا وعشرين ساعة، لما وجدوا أحدا ينقذونه. ومثله مثل الآخرين، كان أشبه بهيكل عظمي، لا قوّة لديه لكي يمشي بنفسه. وعندما بدأ يأكل، أصيب بالتيفوس والتهاب الرئتين، وغطّته القروح. وقد عالجه الأطباء العسكريون السوفيات وأنقذوا حياته. في معسكرات الموت، حصّل اللغة الألمانية، ومن المنقذين تعلّم اللغة الروسية. وقد مرّ بمعسكرات فلاشوف وشنستوكوف وبوخنفالد ومسدورف. والطريق إلى آخر معسكر، استغرقت زوجي اثني عشر يوما، وامتدت على مسافة آلاف الكيلومترات، وقد تناول خلال الفترة كلها وجبة من الحساء وثلاث حبات بطاطا بقشرها. كان يمشي نائما، ومصابا بالإسهال، ولم يتوقّف للراحة، لأن من كان يتوقف، كان يقتل بالرصاص. هكذا قُتل رفيقه، الذي لم يعد بوسعه أن يواصل السير. وعندما وصلوا تشيكيا، ألقت إليهم ربّات البيوت التفاح من النوافذ، وكان الألمان يضربون من يركض لالتقاطها.

عندما انتهت الحرب، عاد إلى مدينته كراكوف. سأل لدى اللجنة اليهودية عن أقاربه، وبحث عنهم، فربما يكون أحدهم قد نجا على الرغم من كل شيء، لكن أحدا لم يسأل عنه. كان له أخ صغير يدعى آرثور، يشبه ميخائيل في طفولته، قبل أن يكبر ويصبح شبيها بي.

سمعت قصة آرثور الصغير، ابن الأعوام التسعة، مرارا، إلى درجة تخيلت معها أني أعرف السرير الذي اختبأ فيه. كان ذلك في غيتو كراكوف، الذي أعلنه النازيون «يودِن راين» [منطقة خالية من اليهود]، وصرّحوا أن من يوجد مختبئا في أي مكان، يُقتل بالرصاص فورا. خبأوا آرثور الصغير في فراش السرير، مع فتحة للتهوية، في منزل شرطي يهودي، على أمل ألّا يفتشوا المنزل. وذهبت الأم إلى العمل. وفي المساء، عندما وصل زوجي وأبوه إلى المكان، لم يجدا الصبي، ولم تظهر أمه أيضا. فظنّا أنها قدرت أنهم جميعا يغادرون الغيتو في هذه الأثناء، ولذلك فإنها أخذت الصبي على أمل أن تلتقيهم. ومنذ ذلك الحين، لم يرهما أحد قط. راجت شائعات مختلفة بشأن المكان الذي ذهبا إليه. وكان آخر خبر أنهم أُحضِروا

إلى تربلينكا. وقد رأى شخص ما أبا زوجي في هلبرشطاط، غير البعيدة عن بوخنفالد، قبل انتهاء الحرب بثلاثة أسابيع أو أربعة، وهناك أُدخل إلى «رفير»، الذي هو بمثابة غرفة مرضى في المعسكر لا يخرج منها أحياء.

قبل عشرين عاما تقريبا، رأى زوجي بغتة في دليل الهاتف اسم آرثور لانغر. وعلى الرغم من غياب أيّ أمل في أن يكون هذا أخاه، لأنه كان سيعرف بالتأكيد مكان وجوده مع مرور الأعوام، فإنه حاول جاهدا أن يتحقق من الأمر. رأيت بصيص الأمل الذي شعّ في عينيه أثناء ذلك الانتظار الذي لا رجاء فيه، ورأيت كيف انطفأ ذلك البصيص.

في سنة ١٩٦٩، عندما كنت في ألمانيا الشرقية، زرت بوخنفالد. لقد تم تفكيك المعسكر، ولم يبق سوى عدد من الحجرات مع أدوات التعذيب، وأُقيم مكانه متحف، بُنِيَ في إحدى غرفه نموذج خشبي للمعسكر. التُقطت لي صورة قرب الكوخ الذي سُجن فيه زوجي، حَسَب الرقم الذي أعطاه لي. وبعد مرور ستة أعوام، وقفنا معا، زوجي وميخائيل وأنا، عند بوابة معسكر ترزنشطاط، قرب مقبرة واسعة، وتجوّلنا في المعسكر، وأراني زوجي المجمّع الذي سُجن فيه، والجدار الذي كان يوقف أمامه الأشخاص المراد قتلهم. كان ميخائيل ينظر صامتا وحضن أباه. قال لنا أصدقاؤنا التشيكيون: «يجب عليكم أن تزوروا ليديسا أيضا.» فسافرنا إلى هناك. لقد كُتب الكثير عن هذه القرية الوادعة، التي دمّرها النازيون من أساسها عقوبة جماعية على قتل ضابط بأيدي الأنصار. وقتل النازيون رجال القرية كلّهم، وأرسلوا النساء إلى معسكرات اعتقال، وأرسلوا الفتيان إلى ألمانيا لأعمال السخرة، من أجل إعادة تثقيفهم.

امتد أمامنا حقل واسع، يشبه سجادة من ضفائر الزهور. وفي وسطه نُصُب: صليب وعلى رأسه دائرة من الأسلاك الشائكة. ويزور الناس النصب ويضعون الباقات في أسفله، فيها دموعهم تروي الأرض. في الجانب الآخر، نمت ليديسا جديدة. لكن هنا، حيث كانت المنازل تقوم، لم يُبنَ شيء. وفي مكان قريب، أقيم متحف، متحف الحزن الإنساني، الذي تؤمّه جماهير غفيرة، تتعرف على مصير القرية المأساوي، ويريها الدليل الصور المعلّقة على الجدار، ويروي لها حوادث تلك الأيام. حدّقت في صور القرية قبل تدميرها، وفي رسائل الفتيان الذين غادر أصدقاؤهم الصغار منازلهم إلى الأبد، وفي الأدوات المنزلية التي أُخرجت من تحت الأنقاض، وفي الصور المصغّرة لحفلات زفاف وأعياد لن تعود.

مرّ بالقرب منا بعض الأشخاص. امرأة عجوز تبكي، وإلى جانبها صغار يلبسون الجينز. كانوا يتحدثون باللغة الإنكليزية، وقرأوا كلمات هيملر: «نحن الألمان الأمة الوحيدة التي تنظر إلى الحياة بحبّ.» وتحت الكلمات صورة منزل مهدّم ونصف جثة كلب. وقد دُفن النصف الثاني تحت الأنقاض. وفي مكان قريب، صور لجثث ملقاة على أرض محروقة ـــ هذا

كل ما بقي من سكان المكان. وعلى الجدار، إعلان كبير: «ضحايا ليديسا هم أبناء الخلود.» فكرت في معنى كلمات ألبرت شفايتزر، بعد أن رأى هذه المأساة: «يجب أن تعيش ذكرى ضحايا قرية ليديسا في قلوب البشرية إلى أن يتحرر العالم من الجلّادين ومن مبغضي الإنسان.»

عدت بتفكيري إلى القرى الثلاث في منطقة اللطرون، التي طرد أهلها منها وسوّيت بالأرض، والتي أقيم في مكانها مُتنزَّه، تبرعا من يهودي كنديّ. ويستمع التلاميذ والسياح الذين يجيئون إلى هذا المكان إلى شرح الأدلّاء، بأنه في هذا المكان كانت تقوم مستوطنة أمواس [عمواس]، الوارد ذكرها في العهد الجديد. من ذلك الحين وحتى سنة ١٩٦٧، لم يحدث شيء في ذلك المكان...

عدنا إلى براغ صامتين. وقال ابني: «غدا يأتي إليّ صديق من أمواس.» وقد جاء حقا. نحيل، قصير، له ابتسامة صبيانية. يتلقّى تعليمه هنا. طلبت منه أن يحدّثني عن أمواس. تردّد في البداية، ثم أسهب وتحدّث بهدوء: «حدث ذلك إبان الحرب. كانت المعارك بعيدة عن القرية. لم يكن بيننا جنود أردنيون. كان الجميع عندنا فلاحين. كنت حينها في الرابعة عشرَة من عمري وأنا أذكر كل شيء جيدا. جاء جنود إسرائيليون وقالوا لنا أن نخرج من البيت ونغادر القرية. طلبنا منهم أن يسمحوا لنا بأخذ بعض الأدوات المنزلية، لكنهم رفضوا. أخذنا قليلا من الطعام. كان ذلك اليوم حارا جدا. ولم يكن معنا ماء. أمرونا أن نذهب في اتجاه رام الله. وقالوا أنهم سيقتلون من يعود. مشينا وبكينا من الخوف والعطش. كان لنا بيت جميل جدا. وكان لآخرين أيضا بيوت جميلة. وبعد ذلك، علمنا أن القرية كلّها دُمِّرت وأن البيوت كلّها نُسفت. وهذا ما فعلوه أيضا بالقريتين المجاورتين يالو وبيت نوبا.» كانت هذه حكاية عن أمواس، فيما كانت ظلمة المساء تلفّ براغ الجميلة. وقال زوجي: «إن مهدّمي أمواس هم من مبغضي الإنسان.»

لم أؤيد قط إجراء مقارنات ميكانيكية بين جرائم الاحتلال وجرائم الكارثة النازية، لأني أرى أنها غير قابلة للمقارنة بتاتا. لكني واجهت ممارسات، أدهشتْ زوجي بسبب تشابهها مع ما فعله النازيون. وقد جرى أحد الحوادث في المعتقل العسكري في أريحا سنة ١٩٨٢. فقد تم اعتقال عدد من سكان المدينة، بينهم سمير أديب، الذي تحمل ابنته اسمي، وأُودِعوا المعتقل، في مكان يخص الحكم العسكري. وطلبت عائلاتهم مني أن أزورهم وأطلّع على وضعهم. فأخذت أبناء سمير وانتظرت للحصول على تصريح بمقابلة المعتقلين. وتأخر التصريح، فأدركت أن ثمة من لا يهتم بإجراء الزيارة. وأصررت على حقي في رؤية الموقوفين، ويبدو أنه بعد ساعة ونصف الساعة من الانتظار لم يعودوا يجدون ذريعة مقبولة

منطقيا تثنيني عن قصدي. ودخلت والأولاد إلى الغرفة الموعودة لإجراء المقابلة ووعدتهم أن يروا أباهم بعد قليل.

وأخيرا، فُتح الباب ودخلوا: أربعة أشخاص، أيديهم مكبّلة بالسلاسل. رأسا اثنين منهم ـ سمير ورجل اسمه خالد ـ حُلِقا خطوطا خطوطا. وكان وجه سمير مصفرًا، وبدت الخطوط على هذا النحو مضحكة ومحزنة في آن. كانت ابتسامته خجولة وفي عينيه رطوبة. بكاء بولا الصغيرة قطع الصمت الذي طغى على الغرفة، فشتمت نفسي لأني أحضرت الأولاد إلى هنا.

سألت: «من الذي فعل هذا بكم؟». قال سمير: «أمر القائد أحد المعتقلين العرب بحلق شعرنا على هذا النحو، لكي يسخر الجميع منا. ويجعلون المجنّدات يريننا، فيضحكن... كما أنهم رقّمونا، انظري»، ووقف سمير على قدميه وأراني رقما بالعربية على رأسه، من الخلف، مقصوصا بالشعر وعلى رأس خالد، لاحظت حلاقة فنية، مع أرقام... وقال الآخران أنهم فعلوا الأمر نفسه بهما أيضا، لكن شعرهما نما في هذه الأثناء.

همست الطفلة لسمير: «أبي، لماذا عملوا لك رقما على الرأس؟» حضنها سمير، وارتجفت شفتاه، وخفض رأسه المحلوق كي لا ترى عينيه.

كان ضابط شاب ينظر إلينا بلامبالاة ألقيت أمامه بالكلام على عواهنه قائلة إن النازيين فعلوا ذلك باليهود. فقال بقسوة: «لو رأيت أي قمل كان في شعرهم! وعدا ذلك، هذا فعله رفيق لهم!» فتدخل سمير: «لقد أجبرتموه على فعل ذلك»، وأشار رفيقه المعتقل إلى جندي، برتبة رقيب كان يقف إلى جانبي. ظل وجه الجندي كامدا، ولم يردّ. وقال سمير: «لم أكن أظن أن الإسرائيليين يمكن أن يفعلوا مثل هذا الأمر.» صافحت المعتقلين، وسيقوا عائدين إلى السجن.

قدّمت شكوى في [مستوطنة] بيت إيل، [مقر رئاسة الحكم العسكري]، فثار الرائد غواته الذي تسلّمها. لكن لم يعثر على المتهمين، على الرغم من أني أبلغت أن أحدهم لم ينكر أمامي أنه أُمر بفعل ذلك. في ساعات المساء، في البيت، ألقيت بهذا العبء على كاهل زوجي. «لقد فعل بنا النازيون أمرا مشابها. رهيب كيف تعلموا منهم!»، قال وهو يمسك برأسه. وعندما جاء بعض الصحافيين لإجراء مقابلة معي، قال لهم أنه خجل ومرتبك من الجرائم التي نقترفها. وطلب ألّا يلوّحوا له بالملايين الستة، لأنه لا يحق لهم التحدث باسمهم وباسمه.

قبل ذلك بعشرة أعوام تقريبا، وفي قاعة تغصّ بالحضور، في فرانكفورت، سمعت الشاعر اليهودي النمساوي إريخ فريد يقرأ قصيدة تعبّر عن الإحساس بالغضب لدى زوجي ولديّ ولدى الآلاف مثلنا، أُوردها فيما يلي بترجمتي بتصرّف:

«لقد خسرتـم موتاكم / لأنّ موتاكم كانوا ضحايا جلّاد العادلين والمقموعين / الذين لا قوة لهم ولا بيت / مقاتلو المقاومة القتلى / وأولادهم / هؤلاء كانوا موتاكم / لكنكم غدوتم الآن أقوياء وقتلة / وأنتم تقذفون القنابل على ضحاياكم / بينما هم هناك / أنتم تطردون من لا قوة لهم مِن أكواخهم البائسة / أنتم ترشّون بسمٍّ طائراتكم / حقولَنا / وتمطرون نساءنـا وأولادنا بالنابالم / هل تعتقدون أن موتاكم سيعرفونكم مجددا / فيما أنتم داخـل دبّابـاتكم وطائراتكم الحربية / موتاكم انتقلوا إلينا / معذبين إلى معذبين / لأن القتلى هم إخوة وأخوات القتلى / لا القاتل / موتاكم لا يريدون أن يعرفوكم مجدّدا / والأفضل بالتالي ألّا تظلوا تعتمدون على موتاكم / كي تُسكِتوا العالم / ما دمتم تُميتون. . .»

وقع حادث آخر في قرية بدّو، ذكّرني زوجي به أثناء كتابة هذا الكتاب: «ألا تكتبين عن ذلك؟ إني أذكر ما حدّثتني به أكثر من المعاناة التي وصفتِها لي.»

وأنا أورد هنا القصة الحقيقية، كما سجّلتها حينها في يومياتي:

«من دون عنوان. . . أمحو عنوان 'لعنة اليدين' الذي وضعته الآن لهذه الصفحة من يومياتي، وذلك ببساطة لكي أتحرر من كابوس جندي لا وجه له، ترسم يده إشارة نجمة داود في الإسمنت الرطب بصرامة، بعيدا عن بيته، في قرية عربية نائية قرب رام الله. أرى اليدين فقط، وهذه غلطتي، لأن المركز في دماغه هو الذي كان يعطيهما التعليمات، وهما كانتا أداته الطيّعة فحسب. اليدان الحاذقتان أنجزتا الآن مهمة سدّ أبواب هذا البيت العربـي البائس ونوافذه. لم يبقَ إلّا البئر. بعد جهد قليل، يتمّ سدّ البئر، في حين يرتفع بكاء الأولاد ويمنع التركيز. يجب أن تكون نجمة داود التي على البئر عملا فنيا، ولذلك فإنها، مع شيء من الإرادة والحرص، تبدأ تتكون على هذا النحو، نقاطا نقاطا، محفورة في الإسمنت، بحيث تصمد أمام حوادث الزمن. ومرة أخرى، يرتفع صراخ الأولاد. 'كم ولدا ينجب هؤلاء القذرون. لهذه ستة، والسابـع في البطن. وإذا أجرينا حسابا، فإن ولدا يخرج كل عام، فهذا أصغرهم الذي يدبّ عمره عام واحد. وهي مع ذلك تطلب الرحمة. ملامح وجهها توحي أنها لو كانت تحمل قنبلة لقذفتنا بها'. لقد نسيتُ التاريخ بسبب كل هذه الضوضاء. وتخطّه اليد بشكل جميل: ١٨/٩/٧٧، مع إشارتين لنجمة داود، لتكتمل الصورة. 'ليتذكروا ذلك طوال حياتهم. والآن يمكن مغادرة هذا المكان المجنون'.

«روى السكان أن الجندي كان في الثلاثين من عمره، وأنه عمل بنشاط، بمساعدة رفاقه الأصغر سنّا، الذين وقف بعضهم في المكان وبنادقه مصوّبة. لكن لم يكن لذلك حاجة بتاتا، كما قالوا، لأنهم لم يفكروا في المقاومة، وحربـي نفسه، صاحب البيت، معتقل لديهم في السجن. وزوجته حامل. وعندما سمعت النبأ البغيض أُغمي عليها. أمرها الحاكم أن تغادر

البيت وأن تخليه من كل شيء خلال نصف ساعة، لأنهم سيسدّونه وستُمنع العودة إليه. وإذا لم تُخلِه، فإنه سيهدَّم على ما فيه. هكذا تحدث الرجل الذي كانت استقبلته بـ ʾأهلا وسهلاʿ، وكرّمته بفنجان قهوة، كما هي العادة هناك، وعندما عاد إليها وعيها، بدأت تتوسل إليه أن يشفق على أبنائها الصغار الستة، وعلى الذي في بطنها، لأن من المؤكد أن له هو أيضا أولاد. وحاولت، هي المرأة المنكوبة، أن تخاطب المنطق فيه أيضا، فادعت أنها والأولاد لم يفعلوا شيئا ضد دولة ذلك الرجل، وأن زوجها لم يقدم حتى إلى المحاكمة. وإذا أثبتوا التهمة عليه، فليحكموه هو، لكن ليس هم. هكذا قالت ناشطة الشابة للحاكم، لكنّ الرجل لم يردّ بشيء. وعندها، جمعت حولها أبناءها، ما عدا أصغرهم الذي عمره عام، الذي كان نائما في فراشه، وقالت أن الأفضل لها أن تموت في بيتها إلى جانبهم جميعا، وأنها لن تخرج منه. نفد صبر الحاكم، ولا داعي للومه على ذلك. فأمرّ المختار الذي كان يرافقه بأن يحضر رجال القرية، وأن ينفذوا المهمة بأنفسهم، لأن هذه العنيدة ترفض تنفيذها، مما يعني أن يخرجوها مع أبنائها وكل أثاث البيت. تردّد المختار في البداية، لأنه لم يتلقَّ أمرا كهذا طوال حياته. لكن الحاكم قال إن هذا أمر عسكري ويجب تنفيذه. ورأى المختار الجنود المسلحين الواقفين في الوسط، فاقتنع. تنفّس الحاكم الصعداء، فهو رجل عملي، وكل تأخير في تنفيذ المهمة يربك برنامج عمله، وعلاوة على ذلك، فإن على الأمر يتألّق توقيع قائد المنطقة نفسه. ذلك الرجل ذو الوجه المعروف الذي كثيرا ما يظهر على الشاشة، مبتسما تارة وجديا تارة أخرى. يعقد اللقاءات، ويعتني بنظافة سكان المناطق ويكافح وباء الكوليرا، ويتفرغ أحيانا من كل مشاغله الكثيرة التي تشعّها ثقافتنا المتحضرة على هؤلاء المتخلفين بكرم لامتنـــاه، فيوقّع أمرا ما، مثل هذا الأمر على سبيل المثال. يد واحدة توقّع، والأيدي الأخرى تنفذ، وتزيّن العمل المنجز برسم إشارات المنفذين والموقِّع، وهي الأيدي التي يحرّكها ذلك المركز في الدماغ.

«بعد نحو ساعة، كانت كل ذخيرة العمر مكوّمة على الأرض الصخرية. وأُخرج الطفل، الذي استفاق في هذه الأثناء، من البيت فاحتجّ ببكاء مرير على الشمس اللاهبة التي لم يقهِ منها شيء. لكنّ بكاءه ذهب عبثا، لأن لا رحمة تحت هذه الشمس. ترى ناشطة كيف يقتلعون العتبات والباب وتطلب منهم أن يعطوها إياه. ويملأون الآن الفراغ الحاصل بالآجرّ وبالإسمنت. وعندما يجفّ كل شيء، لا يعود لها بيت تعود إليه. يتحرك الجنين في أحشائها ويركلها، كأنما يريد أن يخرج. ʾإلى أين يسرع؟ʿ، تفكّر، وتهدىء الأولاد، لكن، فجأة، كأن شيئا ما تمزّق قريبا منها. ترى أنهم يسدّون البئر، مصدر حياتهم، يا الله! ماذا يفعلون؟ كيف ستجلب المياه من مسافة بعيدة؟ في طرقات ملتوية، في طريق ليس بطريق؟ عَرق بارد يغطّي جبينها في هذا اليوم القائظ، وتصرخ كحيوان جريـح. وفجأة، انتهى كل شيء. لن تصرخ



ايلول/سبتمبر ١٩٧٧:
في قرية بدّو تم ردم بيت هذه العائلة بالإسمنت
ونرى فيليتسيا لانغر وعلى ذراعها أصغر الأولاد

بعد الآن. إنها، في أعماق أعماقها، تلعنهم، هم وأبناءهم، والكراهية المتراكمة تغمرها تماما. كراهية لا قاع لها.

«وأنا أقف أمام نجمة داود، أمام القبر الذي دُفنت البئر فيه، أمام النوافذ المسدودة، وكأني إنسان أعمى. يقول أحدهم: 'هذه يهودية، لكنّها من اليهود الجيدين'، هذا لم يبدُ مقنعا هنا، الآن. وأرى الكوخ الذي يسكنونه حاليا. أين مستلزمات النظافة الصحية، والحضارة، أين هي؟ الأولاد يحيطون بي. والأم تقول أنْ ليس لديها ماء لكي يستحموا، وهم ينفجرون بالصراخ: 'يا خالة، هلّا تحضرين لنا ماء'، ويريد أحدهم أن يقبّل يدي. ولوهلة أحلم في هذا الصيف أن بوسعي أن أفتح البئر وأسقيهم من الماء البارد الذي يترقرق هناك، في الأعماق. وأعدهم أن الناس الطيبين سيساعدون في فتح البئر والبيت، فيما الصغار والكبار يصغون إليّ، وأنا أريد أن أبرّ بوعدي، لأني إن كذبت، فلن يثق أحد في هذه القرية بطيبة الإنسان بعد الآن.

«قبل أن أغادر، نظرة خاطفة أخيرة، كي تحتفظ الذاكرة بالتفصيلات كافة. ناشطة تمنحني ابتسامة شكر. على ماذا؟ لا أعرف. فأنا لم أفلح حتى الآن في اختراق الباطون حتى لسنتمتر واحد، كما أنه ليس في وسع الألم والخجل أن يجلبا لهم قطرة ماء واحدة. ويلاحقني

العنوان الذي محوته. ولا مفر أمامي من هاتين الكلمتين المتوعّدتين: 'ملعونة اليدان...'.

«قالوا لي أن سكان القرية نظموا تظاهرة على شرفي، بعد أن أفلحت في التوصل إلى فتح البئر، وهتفوا فيها 'تعيش فيليتسيا!'.»

حُزَم ضوء

كان العزاء عن كل وحشية القمع في أصحاب الضمير، ومنهم مَن صمَت فيما مضى، ورفع صوته الآن. وأحد هؤلاء هو دان ألمغور، محط مودّة الجميع، الذي قام ذات يوم فهَزّ أسس القلاع بوقفته العاصفة ضد الاحتلال والقمع. وقد قاطعه وعزله أولئك الذين كانوا يدلّلونه حتى الأمس القريب. ففي قصيدته: «كي لا نفقد الصورة»، كتب ألمغور:

«أعطونا القوة/كي لا نفقد الصورة/ صورة الإنسان/ أعطونا القوة/ في هذه الأيام بالذات/ كي لا نفقد الصورة/ كي لا نذهب في الأخدود/ الملطّخ/ بالدم. . .»

وأنا أحترم أولئك الذين يرفضون أن يذهبوا في الأخدود الملطخ بالدم.

في حين أن الآخرين خافوا من تسمية الأشياء بأسمائها فيما عنى ممارسات إسرائيل في المناطق المحتلة، وكشف المنافقين الذين في صفوفنا، لاعتبارات سياسية ذرائعية، لم يتردّد يسرائيل شاحاك عن الجهر بالحقيقة بأعلى صوته.

عندما أردت أن يعرف العالم عن الجرائم التي رأيتها، من أجل إيقاف الأيدي التي تنفّذها، وربما أيضا من أجل إنقاذ أنفسنا، تجنّد شاحاك لهذه المهمة، التي رأى فيها فريضة دينية، كما رأيت. وعندما كنت أشعر بالخداع والخيانة، وكان الألم يتأكّلني بسبب نكران الجميل، كان هو الواحد والوحيد الذي استطعت أن أتحدث إليه عن ذلك. شخصية إنسان عالمي في عصر النهضة، أستاذ لامع في الكيمياء العضوية، يحب الموسيقى والأدب، ويلمّ بالمصادر [الدينية]، بحيث يمكن التوجه إليه للسؤال عن معنى جملة من التوراة بسبب التربية الدينية التي تلقّاها في صغره. نجا من الكارثة النازية، وأفلح في أن يستخلص منها النتائج الإنسانية الصحيحة. وقد أدى نشاطنا المشترك من أجل حقوق الإنسان إلى ولادة صداقة عميقة بيننا، لم ينل منها الزمن، ولا خلافات الرأي والجدالات التي دارت بيننا. وفي حين كان يشقّ على أنفس كثيرين من أصدقائي سماع كلامي مرارا وتكرارا عن فظائع الاحتلال، وفي حين كنت أرى في نظراتهم المتعجبة السؤال الصامت: «ألمْ تعتادي على الأمر بعد، ألا تزالين حساسة؟»، كنت أتوجه إليه، لأنه كان لا يزال حساسا، ويرفض التعوّد.

يسرائيل شاحاك، رئيس مجلس عصبة حقوق الإنسان والمواطن، ومردخاي آفي ــ شاؤول الذي كان رئيسها، ويوسي ألغازي الذي كان سكرتير العصبة، والمحامي المرحوم حنا نقارة ويفكا غافيش كانوا مثل حُزَم الضوء. صحيح أني لا أدّعي هنا كتابة تاريخ الاحتلال

والنضال ضده في أوساط المجتمع الإسرائيلي، لكنّ الذين سيكتبونه ذات يوم ــ وأنا أود أن أؤمن أن هؤلاء سيكونون رجالا مستقيمين وطيبين ــ لن يستطيعوا إغفال الدور المهم الذي أدّته العصبة، حتى في الفترة التي كانت لا تزال معزولة ومرذولة بسبب نشاطها في هذا المجال.
في أوائل السبعينات، وقع الاختيار على نقارة وعَليّ لنكون نائبي رئيس العصبة.

للعصبة جذور عميقة في مجتمعنا. فهي أقيمت سنة ١٩٣٦، عقب الإضراب المشترك عن الطعام الذي قام به السجناء اليهود والعرب، كمنظمة لهذا الغرض، وتم تسجيلها بعد عام جمعية عثمانية. وكان الذي بادر إلى إقامتها وعمل بمثابة روحها الحية مردخاي آفي ــ شاؤول، وهو شاعر وكاتب ومترجم، ذائع الصيت وحائز على عدّة جوائز. وجنّد في الأعوام الأولى للعمل من أجل حقوق الإنسان أشخاصا مثل الأستاذ إرنست سيمون ور. بنيامين. واستطاعت العصبة، في فترة الانتداب البريطاني، أن تقيم صلات مع اليسار في العالم أيضا. وبعد إقامة الدولة، بدأت تحرص على صيانة حقوق الإنسان في البلد. ولأن ميدان المواجهة بدأ يصبح منذ الآن مع سلطات الدولة، لا مع الغرباء كما كان الحال سابقا، انقلب موقف السلطات من العصبة إلى موقف معاد، الأمر الذي أثّر إلى حد كبير في تقديم صورة سلبية عنها في وسائل الإعلام، وفي التعتيم على نشاطها.

كان آفي ــ شاؤول، رجل الفكر ونبي الغضب، هو الذي عمل بعد ١٩٦٧ من دون كلل من أجل نشاط مشترك بين اليهود والعرب في إطار العصبة ضد انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحتلة. التقيته، وزوجته ليئا، مرات عديدة. أثارت إعجابي دائما لغته العبرية الرائعة، وأفكاره الواضحة، لكن أكثر ما قدرت فيه هو حساسيته إزاء الظلم، واستعداده الدائم، حتى آخر أيام حياته، لمواجهته بعزم وحماسة.

كما أن الذين سيشهدون على تاريخ النضال ضد الاحتلال ومن أجل السلام لن يقدروا على إغفال دور كل من راكح وحداش في الوقوف ضد الاحتلال والقمع ومن أجل تسوية سلمية، قائمة على أساس احترام حقوق الشعبين، حتى عندما كان هذا الموقف غير شعبي أكثر من أي شيء آخر.

مع مضيّ الأعوام، كثر الذين يرفضون القمع في المناطق، في صفوف الاحتياطيين أساسا، لكن بين جنود شبان في الخدمة الإلزامية أيضا. وكان أحدهم عميت لفينهوف، حفيد يهوديّ قاتل من أجل الحرية في الأورغواي، حيث قُتل على أيدي الفاشيين. وفي فترة معيّنة، دخل الأب كارلوس والابن السجن، تباعا، بسبب رفضهما الخدمة في المناطق.

كما أن أرنون رونين، ابن أحد نشطاء إنقاذ اليهود في سلوفاكيا وإحدى مقاتلات الغيتوات في بولونيا، وهو أب لثلاثة أولاد، وجندي مقاتل اشترك في حربين، رفض أن يعمل وفقا لتعليمات إطلاق النار على النساء والفتيان. «في تلك العائلة، لا يُعرف تقليد "لم نكن

نعلم'، و'لم نستطع'، و'لم يكن ثمة خيار'.»... «هذه عائلة لا يخفض الأب فيها نظره عندما يسأله ابنه: 'أبي، ماذا فعلت أنت في ساعة التدهور الروحي؟» (أفياهو رونين: «الجرأة على أن تكون وحيدا»، «هآرتس»، ١٩٨٩/١/٣٠).

عندما يسألونني، ما الشيء الجيد الذي ترينه في إسرائيل، أنت المنحازة على هذا النحو، المحترفة توجيـه الاتّهامات؟ أجيب من دون تردد أن أشخاصا مثل الذين ذكرتهم هم الجيد فيها، وهم الذين ينقذون شرف دولتنا، وهم الأمل في أن نتمكن ذات يوم من الاندماج في هذه المنطقة.

ومع ذلك كله، لا يزال الكثيرون يذهبون في الأخدود الملطخ بالدم. وكثيرون يقارنون ذلك بما جرى في ألمانيا قبل الإبادة بأعوام. وقد كتب الأستاذ شاحاك عن ذلك في رسالة إلى «هآرتس» (٩٠/١/١٧): «كان ثمة شيء مميز للغاية في سلوك النازيين اليومي إزاء ضحاياهم قبل الإبادة بأعوام عديدة: التمييز الرسمي والعقاب الجماعي والإذلال الدائم لـ'كل السكان بسبب أصلهم القومي'، كانت اختراعات نازيّة في عصرنا. فمثلا: إخراج اليهود، لمجرد كونهم يهودا، لتنظيف شوارع المدن في ألمانيا، لم يحصل في سائر الأنظمة القمعية القائمة آنذاك، وطبعا، كانت الرغبة الجلية والرسمية في تنظيف البلاد من اليهود أمرا مميزا. وهذه الأمور كلها أدّت بالضرورة إلى الإبادة.

«وماذا يجري عندنا؟ ليس فقط أن حزبا يدعو صراحة إلى طرد كل العرب من المناطق هو حزب قانوني ويحترمه الليكود والعمل سواء بسواء (لاحظوا اشتراك بيرس في حفلة زئيفي)، وليس فقط أنّ ثمة أناسا وهيئات محترمة تدعو إلى 'تشجيـع الهجرة'، وحتى إلى قتل شعب، بل إن منهج التمييز القانوني والإذلال الجماعي لـ'كل السكان بسبب أصلهم القومي'، هو المنهج الأساسي الذي تمارسه إسرائيل في المناطق (وليس رومانيا الدكتاتورية ضد مواطنيها).

«كتب العقيد بوليـغ، القائد العسكري لقطاع غزّة، في صحيفة «هآرتس»، الصادرة في ٨٩/٨/٨، 'إنهم يتحمسون كثيرا لذلك' لأننا 'بواسطة التنظيف، نذكّرهم بمن يسيطر هنا'، وعموما، فإننا هكذا نثقّفهم.

«وهكذا، فإن مقارنة النظام في المناطق (وليس في إسرائيل نفسها) بالنظام النازي في بداية طريقه (حتى سنة ١٩٣٩ تقريبا) هي مقارنة دقيقة وصحيحة. وثمة داع للخوف من أنه كما أدت الحالة الأولى إلى منهج إبادة لولا تدارك أمرها في اللحظة الأخيرة، فإن من شأن الحالة الثانية أن تفضي إلى النتيجة ذاتها.»

إنّ كل ما بي ينتفض ضد نبوءة رؤيوية من هذا القبيل، لكن لا يمكن تجاهل الخطر، كما لا يمكن، مع شديد الخجل، تجاهل صحة المقارنة. ففي آخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠،

نُشر استطلاع للرأي مفاده أن ٤٥ ٪ من الجمهور الإسرائيلي يؤيد تقليص الديمقراطية في إسرائيل، ويؤيد قيام قيادة قوية تفرض النظام في الدولة، من دون انتخابات إلى الكنيست والتصويت الذي يتم فيه. وقد كانت نسبة مؤيدي هذه الصيغة ٣٤ ٪ في سنة ١٩٨٧.

في بحث أجراه الأستاذان يهاف وبيرس من جامعة تل أبيب قبل عامين، وشمل عينة نموذجية من ١٢٠٠ شخص، تبين أن ٣٣ ٪ عارضوا فرض قيود شديدة على الديمقراطية في مواجهة أقل تهديد يتعرض له أمن الدولة؛ وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٢٩ ٪. وأجاب أحد الأستاذين عن سؤال في مقابلة متلفزة عن أسباب هذه الظاهرة ـ وقد صعُب عليه الأمر قولُ الذي أجرى المقابلة إن الطغيان يسقط في كل العالم في حين يريدون لنا هنا أن يظهر تشاوشسكو آخر ـ قائلا إن الاعتقاد بأن ينجح الجنود في أن يكونوا «مِسْتر هايْد» في المناطق ويظلوا «الدكتور جيكل» في البلد هو اعتقاد باطل، لأن ذلك غير ممكن، ولأن الأمور تختلط وتصل إلينا أيضا وتلحق أضرارا فاضحة بالديمقراطية. وعلى هذه الخلفية، يحظى ـ بقوة مضاعفة ـ جوابُ أستاذ الفكر السياسي زئيف شطرنهل، عن سؤال عما إذا كان يمكن حقا أن تقوم فاشيّة يهودية، إذ قال: «ليس لدى اليهود جينات تحصّنهم ضدّ الفاشيّة. فالفاشية ظاهرة قومية متطرّفة وراديكالية، تمثّل محاولة لبناء العلاقات بين البشر على أساس العنف، وعلى الإحساس بالتفوّق الذاتي وتفوّق الوحدة الإثنية التي أنتمي إليها، بالنسبة إلى الوحدات الإثنية الأخرى. . . . وتجذُّر الفاشيّة في إسرائيل يعتمد على مدى دخول المجتمع وضعا من التأزم. فالظواهر من هذا النوع تتطور في أوضاع الأزمة أو بعد حدوث هزيمة. وليس المقصود هنا هزيمة مادية بالذات، بل نفسانيـة» («عال همشمار»، ١٧/٨/٨٨).

هذا هو الثمن الفظيـع الذي ندفعه لقاء سيطرتنا على المناطق، كما دفع فاوست روحه وضميره إلى مفيستو، فخسر العطف والحب. وإنها لمعادلة تبعث على الحزن الشديد في العقد الأخير من هذا القرن، إذ يرفض معظم أبناء الشعب الذي نجا من الكارثة النازية أن يأخذ عبرة منها.

العلاقة الألمانية الخاصة بي

أذهلتني ألمانيا، أو على الأصح أذهلتني الألمانياتان، بالعبرة التي استفادها الشعب الألماني من الكارثة التي أنزلها حكّامه بأوروبا، والثمن الفظيع الذي دفعه. كنت تعرفت في رحلاتي إلى ألمانيا الشرقية على الماضي النازي في المتاحف، في معسكر بوخنفالد، ورأيت الروح المعادية للنازية التي طبعت المناهج الدراسية والكتب والأفلام. والآن، بعد أن سقطت الأسوار، وبعد أن مُنح الجميع حرية التعبير، نشهد أنسالا وحشية للنازية الجديدة لم نعرفها من قبل.

نُشر بعض كتبي في المجلتين الأسبوعيتين «فاخنبوست» و«هوريزونت»، الصادرتين في ألمانيا الشرقية، بترجمة ماريو أوفنبيرغ. ونشر كتابي الأول، «بأمّ عيني»، في ألمانيا الغربية سنة ١٩٧٧. وقد دعيت إلى معرض فرانكفورت، حيث عُرض الكتاب لأول مرة، وعقد مؤتمر صحافي. وفي ذلك الحين، تعرّفت إلى الشاعر إريخ فْريد، الذي كنت أعرف شعره من قبل. وقرّب ما بيننا الألم النابع من كوننا، نحن اليهود، الذين كنا ضحايا العنصرية والظلم، ننزل بالفلسطينيين أمورا فظيعة.

تحدثت مع الجيل الثاني من الألمان الذي تحرّر من جرائم آبائه، وفهم مصدرها، وأصبح مستعدا للإسهام في المعركة من أجل حقوق الإنسان والسلام. وحتى في ذلك الحين، حاولت أن أشرح لهم أنه لا يتوجب عليهم الخضوع لابتزازات المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، الرامية إلى إسكات صوت ضمائرهم التي تثور على الظلم الذي ننزله بالفلسطينيين، بسبب جرائم النازيين ضدنا إبان الحرب العالمية الثانية. وبعد عشرة أعوام، وخلال الانتفاضة، نشأت صدوع عميقة في حائط الخوف من الانتقاد، وكشف ما تفعله إسرائيل في المناطق، مخافة أن يُتّهموا بمعادة السامية أو أن يقال لهم: «بسبب ماضيكم، لا يحق لكم أن تعظونا في الأخلاق.»

سُئلت ذات مرة: أليس من المشروع وحتى الطبيعي أن يخاف شعب مرّ في الكارثة من أن تعود عليه ثانية؟ فأجبت أنه يمكن فهم هذا الخوف، لكن يجب أن نشرح لهؤلاء الخائفين أن العرب لا ينوون إبادتنا، وأن السلام القائم على أساس احترام الحقوق المتبادل كان ممكنا منذ أعوام طويلة، لكن قادتنا لم يريدوه. كانوا يريدون إسرائيل كبرى، ولم يؤمنوا إلّا بقوة سلاحهم. وقد أفلحت المؤسسة الحاكمة منذ سنة ١٩٤٨، بمساعدة هذا الخوف، في أن تجند المؤيدين لها على هواها، باسم الخطر، وهي تحتلّ، في ظل هذا الخطر، أراضي لدول وتستعبد سكّانها، وتقمع الشعب الفلسطيني شر قمع.

في آذار/مارس ١٩٨٥، وصل إلى إسرائيل، تلبية لدعوة من عصبة حقوق الإنسان والمواطن، وفد من لجنة التحقيق الدولية في جرائم إسرائيل بحق الشعبين اللبناني والفلسطيني. وكان يضم الأستاذ جيرهارد شتوفي، رئيس الوفد والمحاضر في القانون الدولي في جامعة بيرمان وعضو الأمانة العامة لمنظمة المحامين الديمقراطيين؛ والأستاذ نورمان فايخ، المحاضر في القانون الدولي في جامعة هامبورغ ورئيس اتحاد المحامين الديمقراطيين في الجمهورية وعضو الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي؛ وإيلي موزورا، المهندسة المعمارية التي تسكن نيقوسيا وعضو سكرتارية لجنة التحقيق هذه، كما أنها نشيطة في منظمات دولية تُعنى بحقوق الإنسان. وقالوا أنهم لم يروا قط مثل هذه المعاناة وأن ما شاهدوه في مخيمات اللاجئين والمستشفيات في المناطق [المحتلة] يصل إلى مستوى الفظاعة. وربط الأستاذ شتوفي بين ما رآه هنا وما رآه في تشيلي والسلفادور. ورأى أن الفارق هو أن هنا ثمة مواجهة واضحة وحادّة بين سكان محليين وسلطة احتلال أجنبية، في حين أن الصراع في الدولتين المذكورتين يجري داخل المجتمع نفسه.

بعد عامين من نشوب الانتفاضة، التقيت للمرة الثانية الأستاذ شتوفي في بيرمان، بصحبة محامين ألمان آخرين لم يكلّوا في النضال من أجل حقوق الإنسان في كل مكان. وهم، في بلادهم، يقفون في مقدمة الذين يناضلون ضد الحزب الجمهوري، الذي يبغض الغرباء.

وبعد بدء الانتفاضة بفترة قصيرة، جاء وفد آخر من ألمانيا، يضم الأستاذ فايخ، الذي زارنا سنة ١٩٨٥، والمحامي تيلو فينتر من بيرمان، الذي كان هو الآخر زار المناطق [المحتلة] في السنوات السابقة. وقد شاهدا الضحايا الذين كسرت عظامهم بناء على تعليمات رابين، وشاهدا جرحى في المستشفيات، وبيوتا مدمَّرة، وأُناسا عاشوا في ظل حظر تجوّل متواصل. وخلصا إلى أن ما شاهداه قد فاق، في وحشيته وفظاعته، كل ما كانا يتصوران.

في نيسان/أبريل ١٩٨٨، رأيت حشود المتظاهرين من أجل السلام في ساحة رومبيرغ في فرانكفورت، في ختام مسيرة السلام الخاصة بمقاطعة هيسن. وقيل لي إن سبعين بالمئة من الألمان يؤيّدون حركة السلام. وعندما خطبت أمام عشرين ألف شخص تجمّعوا في تلك الساحة، دعوتهم إلى أن يتبنونا نحن أيضا، ويقبلونا في حركة السلام هذه، ويمدّوا يد العون لنا وللفلسطينيين من أجل كسر الدائرة الدموية. وكان ثمة بين الأشخاص العشرين ألفا واحد أيضا تحدثت إليه: ميخائيل. فاقترب مني، وعانقني قائلا: «لقد بلّغتِ الرسالة لي أيضا.»

وأنا، من ناحيتي، كانت الهدية الأجمل والأهم هي التي حصلت عليها في [معسكر] دكاو في ١٩٨٨/٤/٥. وقد منحتني إياها منظمة المحامين الديمقراطيين في جمهورية ألمانيا الاتحادية، على اسم المحامي هانس ليتن، الذي قتل في ذلك المعسكر قبل خمسين عاما تماما، عقابا له على دفاعه القانوني عن ضحايا الفاشية. وقد مُنحت الجائزة لي ولمحامية من

هامبورغ، هي بربارة هيسينغ، على جهودها التي لا تكلّ في تقديم المجرمين النازيين إلى المحاكمة.

أقيم الاحتفال بمشاركة جمع غفير من المدعوّين في القاعة الكبرى في متحف المعسكر، وتضمن قراءة مقاطع من مرافعات هانس ليتن أمام المحاكم النازية، كانت إحداها ضد أدولف هتلر نفسه. وقرأ المقاطع محامون شبّان يرتدون عباءات. وكنت قبل الاحتفال قد زرت المتحف ورأيت الصور التي تجمّد الدم في العروق. وضعنا باقة أزهار في المكان الذي قتل فيه ليتن، حيث جرى تعذيبه طوال خمسة أعوام، هو ومئات آلاف الألمان، من اليهود وأبناء الشعوب الأخرى. لا أدري بماذا كان الآخرون يفكّرون، أمّا أنا فقد توحّدت مع موتاي، مع القريبين من أبناء العائلة، ومع أولئك البعيدين الذين ظلوا قريبين منّي طوال حياتي، لأنهم ضحوا بحياتهم في النضال ضد الفاشية في كل مكان. وشرح الأستاذ فايخ الأسباب التي دفعت المنظمة لتمنحنا الجائزة. وقد توقف أمام الجهود العظيمة التي بذلتها المحامية هيسينغ في تقديم النازيين إلى المحاكمة وأمام نضالها القانوني الذي لا يلين، وبالروح الجريئة المناهضة للفاشيّة التي ميزت هانس ليتن، ضد المؤسسة القضائية التي كانت مستعدة للصفح عن الجرائم القديمة غير القابلة للصفح. أما فيما يخصّني، فقد أشار إلى نشاطي أعواما طويلة في الدفاع عن حقوق الإنسان في المناطق [المحتلة].

اعتلت بربارة هيسينغ المنصّة ووصفت المظالم الخطرة التي ارتكبتها العدالة الألمانية الغربية فيما يتعلق بتقديم المجرمين النازيين إلى المحاكمة، ومعاناة عائلات الضحايا وخيبة أملها، وقالت أنها تتسلم الجائزة باسمهم وأن الجائزة ستعينها على الاستمرار. وعندما اعتليت المنصة، قلت إن الجيل الثاني من الشعب الذي نما المسخ في صفوفه، يمنح اليوم جائزة في موقع معسكر الموت إلى يهودية إسرائيلية اضطرت إلى اللّجوء إبان الكارثة، بسبب نضالها من أجل حقوق الفلسطينيين الذين يقمعهم أبناء شعبها، وإنها تقف الآن أمامهم باسم الآلاف من أبناء شعبها الذين يدينون الظلم والقمع. إن كل ما هو إنساني وجميل وشريف في أخوّة الشعوب متجسد هنا. كاميرات التصوير لمعت، وباقات الأزهار تكومت، وأحسست بتلك الألفة الخاصة التي تجمع البشر الذين لا يسلّمون بالعنصرية والفاشيّة حتى داخل شعوبهم هم. رأيت دموعا تترقرق في عيون الكثيرين، ومرة أخرى ـ لا أدري كم مرة سَبَقَتْها ـ تعلّمت ألّا فواصل بين البشر الذين يعزّ على قلوبهم كل ما هو إنساني.

في تلك اللحظات بالذات، وعلى بعد آلاف الكيلومترات، كان الجنود في قرية سالم يدفنون بالجرافة أربعة شبان وهم أحياء.

كشف المكنون

«فيليتسيا لانغر خطر أمني، أُلغيت إجازتها بالترافع أمام المحاكم العسكرية التي تقاضي جنودا بسبب معلومات عن اتصالات لها مع م. ت. ف. ومع عناصر معادية في أوروبا الشرقية. وهي تدرس التوجه إلى محكمة العدل العليا للطعن في إسقاط إجازتها» ــ كما جاء في عنوان لـ «دافار»، في ١٩٧٧/٤/١. حتى ذلك الحين، لم أحظ برؤية اسمي بارزا في عنوان صحافي كبير بعرض خمسة أعمدة، ومرفقا بصورة. وظهر الخبر، بصيغ مختلفة لكن بالروح ذاتها، في صحف أخرى أيضا. ومن نافل القول إن ذلك لم يزدني شعبية، فقد ردّ «الشارع» فورا بزيادة العداء تجاهي. بل إن سائق سيارة أجرة قال لي بصورة قاطعة: «أخيرا انتهيت، يا فيليتسيا!» وعلى حدّ علمي، كنت الأولى التي تعاقبها المؤسسة الحاكمة بسبب الاتصال مع م. ت. ف.، وذلك بصورة بالغة الدقة، إذ إنها قصدت هدفا أشمل، من وراء عقوبة سحب الترخيص بالمثول أمام المحاكم العسكرية، ومن وراء التوقيت.

فوفقا لقانون القضاء العسكري لسنة ١٩٥٥، يجب على المحامي الذي يمثل أمام المحاكم العسكرية التي تقاضي جنودا ــ خلافا للمحاكم العسكرية بحسب أنظمة الطوارىء، وكذلك المحاكم العسكرية في المناطق بعد سنة ١٩٦٧ ــ أن يحصل على ترخيص بذلك من لجنة خاصة، بموجب صلاحيتها وفقا للبند ٣١٨ من قانون القضاء العسكري. وقد حصلت على مثل هذا الترخيص في ١٩٧٢/٦/٤، قبل محاكمة غيورا نيومان في المحكمة العسكرية للمنطقة الوسطى في يافا. وترافعت بعد ذلك عن بعض الدروز، من رافضي التجنيد والفارّين. وكان بين موكلي في تلك الفترة الشاعر والمترجم سلمان مصالحة الذي رفض التجنيد، مصرًّا على أنه عربي. وقد ظل يتردد على مكتبي فيما بعد، وأنا أتذكره بالتقدير.

في ١٩٧٧/١/٣١، أبلغني قاضي المحكمة العليا، الذي كان رئيسا لتلك اللجنة، أن رئيس هيئة الأركان العامة مردخاي غور توجّه إلى اللجنة طالبا إلغاء التصريح الذي كانت أعطته لي، ويحق لي بموجبه أن أمثل أمامها وأتقدم بدعاواي. وقد تنبّهت الآن، فيما أنا أستعيد ذكرى الجلسات، أن تلك كانت أول مرة أواجه فيها بموادّ سرية عليّ، لم يكن بمقدوري معاينتها أو الإشارة إليها. وأنا أذكر وجوه ممثلي مكتب المحامين الواجمة، الذين كان يفترض أن يدافعوا عن مصالحي أمام اللجنة، لكنهم تنكّروا لي منذ البداية؛ ومجاملات القاضي شمغار النبيلة؛ ولُطف أهرون براك، مستشار الحكومة القانوني آنذاك، الأخّاذ. وقد مثّلني المحامي يوسف أرنون، الذي قال، فيما قال، إن حيثيات رئيس هيئة الأركان العامة ــ اللقاءات مع

أشخاص في م. ت. ف. ومع عناصر من أوروبا الشرقية ــ هي حيثيات سياسية، يحظر القانون على رئيس هيئة الأركان، بوصفه رجلا عسكريا، اللجوء إليها؛ وأني لم أمسّ قط بأمن الدولة، وأن مثل هذا الاتهام لم يوجّه ضدي أبدا. وأكثر من ذلك، فإن رجال سياسة آخرين، ذوي مناصب عسكرية رفيعة وتعيينات لخدمة الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، في حال الطوارىء، مثل اللواء احتياط ماتي بيليد، التقوا رجـالات من م. ت. ف.، ولم يجرَّدوا من مهمات الطوارىء.

وأشار المحامي أرنون كذلك، مستشهدا باقتباسات من البراهين القانونية، إلى أن مصادرة حق مكتسَب تتطلب حيثيات ذات بال، لا ادعاءات مجرّدة، خصوصا أن كل ما قدّمه رئيس هيئة الأركان كان معروفا حتى في سنة ١٩٧٢، زمن منح الترخيص، وطالب، بناء عليه، بعدم الاستجابة إلى طلبه. وحذّر المحامي من إمكان إلحاق ضرر فادح بسمعة المؤسسة القانونية، بل واقتبس مناشدتين من مندوبين محافظين في البرلمان البريطاني رأيا في طلب رئيس هيئة الأركان أمرا معيبا.

وعندما مُنحت حق الكلام، قلت لهم أنْ ليس معقولا أن يُعتبر إنسان يقيم صلات قانونية من أجل دفع السلام متّهما بنقل معلومات محظورة. كما سخرت من قولهم أن لديهم «معلومات موثوقة» بشأن صِلاتي. قلت أنه ما كان عليهم أن يجهدوا أبدا في جمع المعلومات، بعد أن أجرت الإذاعة الإسرائيلية مقابلة معي مباشرة من نيويورك بشأن لقائي مع فاروق القدومي ومع شفيق الحوت قبل عام تقريبا، في إطار أحد المؤتمرات. حينها لم يكن قد سُنّ تعديل قانون منع الإرهاب، الذي يحظر أيّ اتصال مع شخص في م. ت. ف. يحتلّ منصبا في المنظمة. وفي تلك الفترة، كان يُسمح بإجراء اتصال لا يمسّ بأمن الدولة. ولم أكن أعلم أننا سنصل إلى يوم يودَع فيه إنسان مثل إيبي ناتان، الذي أُجِلُّه لشجاعته، السجن ويُقدَّم فيه آخرون إلى المحاكمة ويدانون، وكل ما اقترفوه من جرم هو أنهم تحدّثوا مع رجـالات م. ت. ف. بشأن كيفية التوصل إلى السلام.

اتخـذت اللجنة قـرارها بـإلغـاء التصـريـح في ٣/٢٩، بـالإجمـاع، بـدعـوى أن المحامية التي تمثل أمام محاكم عسكرية تطّلع على معلومات سرّية: «إن كشف مثل هذه المعلومات لمن يقيم اتصالات مع م. ت. ف. ومع جهات معادية أُخرى، على النحو، وفي الظروف المشار إليها هنا، يمكن أن يشكّل خطر أمنيا من النوع الذي أراد المشرِّع منعه، عندما اشترط لمثول المحامي أمام محاكم عسكرية الحصول على تصريح خاص. . . . . . وتوصلنا إلى اقتناع أن لا أساس لخشية المحامية لانغر أولشكّها في أن رئيس هيئة الأركان العامة قد اختصها بالذات من بين الحالات التي نشأ فيها مثل هذا الخطر الأمني، والتي لا تستوجب كما يبدو اتخاذ إجراء وقائي مماثل للإجراء المطلوب من اللجنة. ولا نرى أساسا لقول المحامية

لانغر بإمكان وجود اعتبارات سياسية في صلب توجّهها إلى اللجنة.»

كان رئيس نقابة المحامين، المحامي تونيك، مستعدا أن يوصي بأن يمثل محام من قبل النقابة أمام محكمة العدل العليا ليدافع عني. وكان المرشح هو هغلر، المحامي من الطراز الأول، وذو الثقافة الواسعة؛ كان ينتمي إلى اليمين، لكنّه اتفق معي على أني جُرّدت من تصريحي على غير وجه حقّ وتطوّع بمتابعة الأمر. وشدّت أزري النداءات المرسلة من الخارج. وللأسف، فإن أحدا لم يقم بالتعبير عن التضامن، أو بالاحتجاج على هذا الإجراء غير الديمقراطي، باستثناء طلبة تقدميين ولجنة المبادرة الدرزية وعصبة حقوق الإنسان والمواطن وراكح. وكان لا بد من مرور أعوام طويلة وحرب دموية أخرى كي يدرك كثيرون أن اللقاءات مع رجال م. ت. ف. تشق الطريق إلى التفاهم وتقرّب فرص السلام.

طلبت الحصول على محاضر من مناقشات اللجنة. فردّ القاضي شمغار أن هذه المحاضر ليست متاحة لإطلاع المحامين الذين يمثلون أمام اللجنة، لكنّه أرفق بردّه هذا «مادة خلفية إضافية»، بحسب تعريفه. وكانت هذه المادة رسالة من فرع الأمن الميداني مؤرخة في ١٩٧٧/٣/٢، تتضمن «تلخيص موقف» رئيس هيئة الأركان بشأن إلغاء ترخيصي، وكذلك «عددا من المعطيات الوقائعية الإضافية». لقد كانت هذه الوثيقة، وفقا لمضمونها وطبيعتها، من إعداد الشاباك. على الرغم من أنها لم تكن موقعة.

جاء في تلخيص الموقف الذي وضعه الأمن الميداني: «إن هدف القانون، المتمثّل في ضمان أن المعلومات بشأن الجيش الإسرائيلي التي تصل إلى محام 'لا تُنقل إلاّ إلى محام أقرت لجنة متفق عليها وموضوعية مصداقيته الأمنية'، كتدبير يهدف منع وصول المعلومات الاستخبارية إلى العدوّ... يجب أن يشمل أيضا 'الظروف التي فيها أساس معقول للافتراض أن المعلومات قد تنتقل إلى جهة معادية، حتى في غياب يقين ملموس على ذلك في كل حالة محددة'.» وتمضي الوثيقة إلى القول إن اللقاء يمكن أن يأخذ أشكالا مختلفة، كأن يكون بالمصادفة أو رسميا، وفي مؤتمرات دولية، وعندها لا يتخذ رئيس هيئة الأركان توصية بإجراء معين؛ ويمكن، من جهة ثانية، «أن يتم بناء على مبادرة انطلاقا من تعاطف الطرف الإسرائيلي مع الطرف المعادي في م. ت. ف. أو في أوروبا الشرقية، وانطلاقا من التماثل معها.» وفي الحالتين، كما تدّعي الوثيقة، يكمن خطر نقل معلومات استخبارية، «أمّا عندما يتعلق الأمر بلقاء يتمّ على خلفية تماثل المواقف إزاء دولة إسرائيل ويتضمن تبادل الحديث بشأن ما يجري في إسرائيل، فمن المفهوم أن خطر نقل المعلومات... يصبح بمثابة خطر ملموس.» وجاء في الوثيقة أيضا: «تقول المحامية لانغر أنها تعمل من أجل سلام إسرائيل. لكن مصالحها الأيديولوجية (لم يكن من الممكن حتى افتراض أنها، بناء عليها، تفضّل مصلحة إسرائيل على مصلحة م. ت. ف. وجهات أوروبية شرقية، وهو أمر غير صحيح)... لا تغيّر طابع

الجانب الثاني وأهدافه ورغبته في جمع معلومات، وعليه، ثمة أساس لاستخدام الوسيلة الأمنية، أي: تجريدها من التصريح، كما قلنا سابقا.»

أمّا الوثيقة الثانية، السرّية وغير الموقّعة، والتي أصبحت ملك الجميع بعد أن أدخل مضمونها في النقاشات بشأن الاعتراض في قاعة غير مغلقة، فتتحدث عن لقاءات مع سعيد حمامي وفاروق القدومي وشفيق الحوت. وأشير فيها أيضا إلى أن ياسر عرفات سمّاني في أحد الاجتماعات «صديقة في معسكر العدو»، وكذلك فعل فاروق القدومي. وكنقطة إضافية في تأثيمي، أُشير إلى علاقتي بمنظمة المحامين الديمقراطيين العالمية، التي أنا عضو فيها. وزُعم في هذا الصدد أنها تقوم بدور خزّان معلومات استخباراتية للاتحاد السوفياتي.

في الاعتراض المقدم إلى محكمة العدل العليا، المؤلفة من القضاة حاييم كوهين وشلومو لفين وآشر شلومو، قدّم المحامي هغلر دعواي بحماسة وقدرة واقتناع داخليّ عميق، وفقا لنص الاعتراض وروحه، وهي الدعوى بأن اللجنة اقترفت خطأ جسيما بحقي وبحق نُظم العدالة عندما لم تقدّم لي المادة الخلفية المذكورة أعلاه، كي تمنحني فرصة التعليق عليها أو استجواب ممثل الادّعاء بشأنها أمام اللجنة. وعلاوة على ذلك، فإنّ الممثل تصرّف وهو ينوي الشر تجاهي عندما أجاب بالنفي عن سؤال رئيس اللجنة بشأن ما إذا كان لديه ما يضيفه على الجملة الوحيدة التي قالها عن اتصالاتي، في حين أن المادة الخلفية كانت في محفظته.

أما فيما عنى القول بتماثلي مع عناصر م. ت. ف.، فقد أُشير في الاعتراض إلى دعمي الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، من جهة، وإلى موقفي السلبي من الميثاق الفلسطيني من جهة ثانية. وفيما عنى دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، يتجاهل رئيس هيئة الأركان واللجنة، بصورة اعتباطية، موقفها المبدئي الإيجابي إزاء حقّ إسرائيل في الوجود وأمنها. وفي هذا الصدد، اقتُبس قول ليونيد بريجنيف، أثناء استقباله الرئيس السوري حافظ الأسد، أنه «لا يمكن إقامة سلام دائم يمسّ بالمصالح الحيوية لأية دولة أو شعب في المنطقة. ومن البدهي أن لكل شعوب المنطقة، بما في ذلك شعب إسرائيل، الحق في الاستقلال والوجود الآمن.»

وأكثر من ذلك، فإنّ المادة الخلفية التي قُدّمت إلى اللجنة لم تُثرها، بَل إنها لم ترَ داعيا لأن تسألني، على الأقل، ما إذا كان القول بشأن موقفي صحيحا، وماذا عندي لأقوله عن الموضوع، وهي بذلك جرّدت نفسها من أهليتها كلجنة موضوعية. وكان ردّي، من خلال الاعتراض، أن قول رئيس هيئة الأركان افتراء وكذب، ذلك أني بدعمي، مع آخرين كثر في إسرائيل، الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، أفعل ذلك من أجل سلام شعبي أنا بوصفي أسعى إلى مصلحة الدولة.

وفيها عنى قول رئيس هيئة الأركان بشأن الطابع الاستخباري لمنظمة القانونيين الديمقراطيين العالمية، فهو يفتقر إلى أساس، ومن المفترض أن يثير مئات آلاف القانونيين أعضاءه في العالم كله. أما أنا فعضو في منظمة القانونيين الديمقراطيين في إسرائيل، المتفرعة عن المنظمة العالمية. وفيها يتعلق بأقوال المديح التي أسبغها عليّ رجال م. ت. ف.، فإنّ شهادة حسن السلوك الشرعية الوحيدة ذات الصلة التي يمكن الاستناد إليها هي نشاطي القضائي والسياسي.

كان قرار اللجنة، بالطريقة المجردة من الأهلية، اعتباطيا، لأنه بمجرد توجه رئيس هيئة الأركان إليها تم وضع أسس مغايرة لقصد المشرع؛ إذ كان هذا [المشرّع] يريد الحيلولة دون خطر أمني، ولم يثبت مثل هذا الخطر، حتى ظاهريا.

وأخيرا، جاء في الادّعاء باسمي، أن ثمة ترابطا واضحا بين الأمور، يدلّل على نية للمساس بمثولي أمام محاكم أخرى أيضا، لا علاقة لها بالمحاكم العسكرية التي تقاضي جنودا. والبرهان على ذلك ما يلي: في ١٩٧٧/٤/٩، طلبت منّي سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية أن أدافع عن توماس رفايتر. وقد تم تعزيز الطلب هذا بتفويض من الأمّ، بناء على طلب المعتقل. وعندما لم يُسمح لي بمقابلة المعتقل، لاعتبارات باطلة (حتى في رأي محكمة العدل العليا)، قدّمت اعتراضا إلى المحكمة العليا (في القضية ٧٧/١٨٠)، التي انعقدت في ١٩٧٧/٤/١٤ مؤلفةً من ثلاثة قضاة، ودُعي إليها مفوضو المستدعى عليهم: مصلحة السجون والمدعي العسكري الرئيسي. وقدّمت مفوضة المستدعى عليهم المحامية باينيش إلى المحكمة شهادة موقّعة من قبل وزير الدفاع، ومؤرخة في ١٩٧٦/١٢/٢١، موجهة إلى المحكمة العسكرية في اللد. وجاء في هذه الشهادة أن الوزير يوافق، بناء على البند ١٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٥، أن أمن الدولة يستوجب ألاّ يمثّل المتهمين أمام المحكمة في هذه القضية، بمن فيهم توماس رفايتر، إلاّ شخص تمت الموافقة على أن يكون وكيلا لمتهمين أمام محاكم عسكرية وفقا للبند ٣١٨ من قانون القضاء العسكري لسنة ١٩٥٥. وبما أني كنت قد مُنعت من أن أكون مثل ذلك الوكيل قبل فترة، فلا يمكنني لقاء توماس رفايتر وتمثيله. ورفضت محكمة العدل العليا اعتراضي، مستندة إلى القانون وقصد المشرّع. وفي هذه الأثناء، أُلغي التفويض الممنوح لي، عندما اتضح أني لا أستطيع المثول في المحاكمة المذكورة. ورفضت دوريت باينيش، التي ادّعت باسم الدولة، جميع ادعاءاتي بأنّ اللجنة ظلمتني، على أساس أنه كان يمكنني أن أقول كل ما لديّ أثناء النقاش في محكمة العدل العليا. ولم تكن ثمة استقامة في ادّعائها هذا، لأنها كانت تعرف جيدا قوانين تلك المحكمة، والتي لا يتم بموجبها استجواب الشهود من رجال الجيش أو الشاباك، وأنهم حتى لم يقدّموا بيانا خطيّا في الحالة التي أمامنا، وهكذا ضاعت تماما فرصة استجوابهم خلال نقاشات اللجنة، فيما لو تم عرض

المعلومات عليّ.

في قرار المحكمة، تبنّى القاضي حاييم كوهين موقف رئيس هيئة الأركان واللجنة، بقوله أن مجرد الخوف وحده من إمكان تعرّض أمن الدولة للخطر يكفي لتجريدي من الأهلية، حتى لو كانت اللجنة على اقتناع بأني تصرفت باستقامة. كما حدّد أن العناصر التي أجريت اتصالات معها معنية بالحصول على معلومات وأن لديها الطرق والوسائل للحصول على هذه المعلومات، وأن من يُجري اتصالات معها، ولو بنيّات حسنة ولأهداف سياسية طاهرة، لا علاقة لها بنقل المعلومات أو أي شيء من هذا القبيل، عرضة للوقوع في الفخ الذي ينصبونه له ولأن يكون أداة في أيديهم للحصول على المعلومات التي يريدونها.

لقد أظهر قرار المحكمة أن القضاة، بمن فيهم حاييم كوهين نفسه، الذي هو من المتنوّرين بينهم، لا يمكنهم التحرر من فكرتهم أن القادة الفلسطينيين ناصبو أفخاخ ومفترسو معلومات؛ وأنهم ـ بطبعهم ـ يتطلّعون إلى تحويل الإنسان الذين يتصلون به إلى أداة في أيديهم، رغم أنفه، وأنهم في الحقيقة ليسوا معنيّين بالتحادث من أجل السلام، بل بجمع معلومات استخبارية. وأننا أيضا لم أُفلت من هذا السيناريو، بل كنت كما لو أني عاجزة، لا حول لي ولا قوة، بحيث يجب إبعادي عن أية معلومات قد تُنقل إلى العدوّ.

لقد كذب رجال الشاباك عندما زعموا، على لسان رئيس هيئة الأركان، أن مثولي في محاكمات جنود هو ما يُثير قلقهم، ولذا يجب منعي من الاطلاع عليها.

ليس عبثا إشارتي في الاعتراض إلى ترابط في الأمور بين طلب رئيس هيئة الأركان منعي من تمثيل المتهمين أمام المحاكم العسكرية وبين محاكمة توماس رفايتر الصاخبة. لقد اختُطف رفايتر وبريجينا شولتس في نيروبي، وأُحضرا إلى إسرائيل، واحتجزا في سجن انفرادي (in communicado) مدة عام. ومثّلهما محامون كان لديهم تراخيص بالمثول أمام محاكم عسكرية، بعد أن استعمل رئيس هيئة الأركان صلاحياته، وفقا للبند ١٢ من قانون نظام المحاكمات الجزائية، وطلب ذلك لاعتبارات أمنية. وبعد أن أُدين الاثنان وحكم عليهما وخرجا من السجن الانفرادي، تحدثا عن العذاب الذي عانياه على أيدي رجال الشاباك في أحد المعتقلات في مكان ما من البلاد. وقد تطابق وصفهما، إلى درجة مدهشة، مع وصف كل من سليمان النجاب وعطا الله رشماوي وحسين حدّاد وآخرين.

إن رجال الشاباك، كما حددت لجنة لانداو، ظلوا يكذبون أمام المحاكم العسكرية ستة عشر عاما كاملة، كما لو أنهم لم يستخرجوا اعترافات من المتهمين بوسائل مرفوضة، وخافوا أن تتسرب المعلومات بشأن جرائمهم. وكانوا يخشون الرأي العام في البلاد وفي العالم، الذي استصرخته وأشخاص ذوو ضمائر في شأن موكّلي الذين جرى تعذيبهم. ولو أني عرفت بما فعلوه بتوماس رفايتر، لكنت بالتأكيد فعلت كل شيء كي أكشفهم، لا بوصفي جاسوسة،

او ناقلة معلومات، أو أداة عمياء أو ما إلى ذلك من أوصاف هِجاء، وإنما كمن يرى ذلك، في حدّ ذاته، واجبا إنسانيا.

أريد أن أثار للإهانة التي أُلحقت بالقادة الفلسطينيين الذين التقيتهم. إن أول من ترك لدي انطباعا جيدا خاصًا كان سعيد حمّامي. كان ذلك سنة ١٩٧٤، في منزله في لندن، حين جلست بصحبة زوجته خالدة. تحدّث عن مصيره كلاجىء، كان دائما وفي كل مكان من دون وطن، وإن لم يعانِ ضائقة أشقائه في مخيمات اللاجئين. كان يحنّ إلى رؤية بيته في يافا، لكنه كان يعرف آنذاك أن الدولة الفلسطينية ستقوم في المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧، إلى جانب إسرائيل. وإذا كان مئات الآلاف أصبحوا يتحدثون الآن عن حل يقوم على أساس دولتين لشعبين، فإن حمّامي كان من بين أوائل الذين أدركوا أن الأمر لن يكون غير ذلك. وقد دفع ثمن ذلك كاملا، فقُتِل لأنه كان محاربا من أجل السلام، ولهذا السبب فقط. ومع قادة آخرين، مثل شفيق الحوت وفاروق القدومي وأبي إياد (صلاح خلف)، وعلى رأسهم ياسر عرفات، تحدثنا عن المستقبل، الذي قد يكون مختلفا، وعن استعداد م. ت. ف. لتقديم التنازلات، والتي أكبرها إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وأسرّوا لي بامتنانهم لدفاعي عن إخوانهم مقاومي الاحتلال. وأجبتهم دائما بأني لا أقوم بأقلّ من ذلك من أجل أبناء شعبي أنا، حتى إذا كانت لا تزال أقلية صغيرة منه فقط مستعدة للاعتراف بذلك. ولم أتردد أبدا في إدانة الهجمات الإرهابية التي مسّت بالمدنيين، ومع الإشارة إلى أن هذه الهجمات تمسّ أيضا بالنضال ضد الاحتلال. كما أني رفضت بصورة قاطعة فكرة الدولة العلمانية ــ الديمقراطية في فلسطين كلها، والميثاق الفلسطيني في كل ما يتعلق بإنكار وجود إسرائيل. وتجادلنا، لا كأعداء، بل كبشر سئموا الحروب، ويحترم بعضهم بعضا، من دون أن يتوقع أيّ منهم «معلومات» منّي، أو أن ينقل الحديث إلى قواعد لجمع المعلومات، حتى لو كانت في غاية النزاهة. لقد كان الذين تحدثت معهم يدركون أنه لا يمكن وضع نهاية لمأساة شعبهم من خلال إيجاد مأساة لشعبي أنا.

سئل يتسحاق رابين، عندما كان وزيرا للدفاع، أثناء وجوده في الولايات المتحدة، عما إذا كانت الاجراءات الشديدة التي يتخذها لقمع الانتفاضة تزيد عدد أصدقاء إسرائيل من الفلسطينيين، فأجاب: «إني لا أريد أن أجعل منهم أصدقاء.» وبحسب حكمة الذين سبقونا، فإنّ بطل الأبطال هو الذي يحوّل مبغضه إلى مُحبّه. وبناء على ذلك، فإن رابين بريء من كل بطولة. أما فيما عناني شخصيا فإني منسجمة مع نفسي، وذلك أني، على الرغم من مختلف قرارات المحاكم، وعلى الرغم من التهجّمات والمقاطعة التي تعرّضت لها، لم أرتدع أبدا عن إقامة علاقات مع الفلسطينيين، وفضّلت علاقات الثقة والحوار بيننا على الخوف والغربة.

كتب في المحرقة

كانت منصّة القضاة في المحكمة العسكرية في نابلس تبدو معرضا. ومن أجل التغيير، لم تعرض هناك، هذه المرة، صحف محظورة، بل جداريات [سجادات لتزيين الجدران]، ومناديل مطرّزة مبعثرة كيفما اتفق ــ وهي مادة إدانة في محاكمات الشبان الذين قدّموا إلى المحاكمة بسبب «حيازة مادّة تحريضية». أربعة ألوان خطرة سيطرت هنا: الأسود والأبيض والأخضر والأحمر [ألوان العلم الفلسطيني]. وعلى إحدى الجداريات طُرزت أزهار، وسلك شائك، وولد يرفع إصبعيه بشارة النصر «V». وعلى أحد المناديل، طُرّزت فتاة تحمل علم فلسطين. وكان ثمّة أيضا تطريز لزنبقة، بالألوان نفسها. «هؤلاء الأنذال يتفلسفون علينا، كأن أحدا لم ير مثل هذه الزنبقة في حياته»، علّق أحد الجنود، وأنهى رفيقه الكلام، ناظرا إليّ، بقوله: «أبناء الزانيات!». ورافع المدّعي العام بحماسة عن الضرر الذي قد يلحقه مثل هذا التحريض بالسلامة العامة.

لقد جرى ما أصفه هنا قبل الانتفاضة بنحو ثلاثة أعوام. أمّا خلال الانتفاضة، فقد صدرت الأوامر إلى الشبان بإنزال أعلام فلسطينية عن أعمدة الكهرباء ذات التوتر العالي. وصعق التيار الكهربائي عددا منهم فأودى بحياتهم. ونجا أحدهم، لكن الأطباء اضطروا إلى قطع يديه، ويقع عليّ الذنب لأني لم أتمكّن من رؤيته. وعلى الرغم من ذلك، ظلّت الأعلام ترفرف في كل مكان. وليس الأعلام فقط، فقد تمّ العثور أيضا على طريقة خادعة وجريئة للتعبير عن الوطنية، لم يستوعبها قادتنا الأمنيون دائما: بدأت الألوان الأربعة تزيّن القمصان والأوشحة المصنوعة في إسرائيل، واللوحات وأكياس النايلون، وكأن أيدي رسامين مجهولين كانت تشتكي ضيق الأفق والظّلم. وأحيانا، وكأن على استحياء، كانت تُضاف بقعة من لون آخر كأنما قُصد بها أن تكون ذريعة. وقد ضرب جنود حرس الحدود عددا من موكّليّ الشبان بسبب هذه التشكيلة من الألوان على ملابسهم، لكن من ذا الذي كان في أمكانه أن يسيطر على هذه الآلاف كلها من ذوي قمصان «غالي» وغيرها ممن أخطأوا جميعا من دون أن يعلموا.

عندما مثّلتُ طلبة جامعة النجاح، حيث صودرت «مادة تحريضية» دعيتُ إلى مشاهدتها، كان ثمة معرض أعدّته الحاكمية [العسكرية] بهدف إيجاد ذريعة لشنّ إبادة على الرسوم والتطريز واللافتات والحرف المكتوب. وكان أيضا في هذا المعرض الخاص صورة موضوعها قطع رجلي بسام الشكعة نتيجة الاعتداء عليه. و«هذا أيضا تحريض؟»، قلت معترضة أمام الضباط، لكني لم أتلقّ جوابا. إنّ من يتفهّم الذين يقطعون الأرجل، ومن حكم

عليهم بعقوبة تبعث على السخرية، ومن عفا عنهم بعد ذلك ــ سيكون من الطبيعي أن يكره التعبير الفني عن نتيجة الجريمة.

حُظر توزيع آلاف الكتب في المناطق، بينها كتب محمود درويش وسميح القاسم وراشد حسين وغسان كنفاني، وكذلك كتب داني روبنشتاين ويغآل آلون وعيزر وايزمن وأمنون روبنشتاين؛ كتب شعر وفكر، اقتصاد وسياسة، ونقد أدبي وتاريخ، كلّها وفقا لتقرير الرقيب. وفي فترة ولاية أحد الرقباء، لم ينجُ من الحظر حتى رواية شكسبير «تاجر البندقية».

علاوة على الكتب المحظورة، يوجد أيضا الأمر رقم ٥٠، من أوائل أوامر الحاكمية العسكرية، باسم «أمر بشأن جلب مطبوعات وتوزيعها (منطقة الضفّة الغربية، لسنة ١٩٦٧)»، تخضع بموجبه للترخيص كل مطبوعة تجلب إلى الضفة. وتمّ تعريف المطبوعة بأنها «كل جريدة، مجلة، مجموعة، أو كتاب، وكل مستند، مما نشر أو أُعدّ للنشر، ولو لمرة واحدة. وكل مستند كما ذكر يعتبر معدًّا للنشر ما لم يثبت خلاف ذلك.» ومن الواضح أن القيم على تنفيذ الأمر لا يبتهج لأية منشورات تتضمن مجرد التلميح إلى مقاومة الاحتلال. وبعد عدد من حالات الرفض، فإن أحدا لن يتوهّم أنه سيحصل من القيّم على ترخيص منشورات من مثل هذا النوع. بل حدث أيضا أن كتبا ليست متضمّنة رسميا في قائمة الكتب المحظورة حُظرت بموجب أنظمة الدفاع (الطوارىء)، لسنة ١٩٤٥، المتعلّقة بالرقابة، كما تبنّاها أمر منع أعمال التحريض والدعاية العدائية (يهودا والسامرة) (رقم ١٠١) لسنة ١٩٦٧.

إن أسلوب اصطياد الكتب واللافتات والرسوم من هذا النوع وغيره لم يقتصر على المكتبات. إذ تحوّلت كل مكتبة خاصة تعود إلى شخص تريد السلطات أن تعلّمه درسا، إلى مصدر لا ينفد للأدبيات غير المرخّصة أو المحظورة. وكما أن بيت الفلسطيني لم يكن قط حصنه، منذ أن وطئت أقدامنا هذه المناطق سنة ١٩٦٧، كذلك كانت مكتبته مباحة. ومن السخرية البالغة أني وجدت نفسي كمن يُطلب منها الدفاع، في المحاكمة العسكرية، عن أشخاص متهمين بحيازة كتابي «بأمّ عيني» أو «هؤلاء إخواني». وكانت إشارة من الشاباك تكفي لإنهاك طالب معين، كي لا يستطيع التقدم إلى الامتحانات، بعد أن يغيروا على مكتبته، ويوقفوه بتهمة «حيازة مادة تحريضية»، ولا يطلقونه إلّا بعد دفع غرامة، أو اعتقاله لفترة ستة شهور ــ وهي العقوبة التي تفرض عادة لحيازة أدبيات من هذا النوع. وكان يطلق الشاب بعد الامتحانات، وهكذا حتى الامتحان المقبل.

مضت أعوام غير قليلة قبل أن ينظّم الفنانون والأدباء الإسرائيليون صفوفهم ويرفعوا صوتهم. ففي سنة ١٩٨٥ بادر نحو خمسمئة رسّام إسرائيلي إلى مساعدة زملائهم الفلسطينيين، بعد أن جرى، في آذار/مارس ١٩٨٤، اعتقال الرسام فتحي ربان، من سكان مخيّم جباليا في القطاع. حكم عليه بالسجن خمسة شهور بتهمة التحريض ضدّ السلطات

ـ بواسطة رسوماته. فجرى آنذاك تنظيم معرض مشترك تحت عنوان: «فنانون فلسطينيون وإسرائيليون ضدّ الاحتلال ومن أجل حرية التعبير». واشتمل المعرض على أفضل لوحات ما يزيد على أربعين رساما ونحّاتا إسرائيليا معروفا، من اليهود والعرب، إلى جانب أربعة عشر عضوا في رابطة الفنانين التشكيليين الفلسطينيين. فكان احتجاجا مهيبا على قمع الثقافة والفن. وقد أحسن زوجي، الذي ساعد في تنظيم المعرض، في الحديث عن التعاون الكامل، الذي تواصل واتسع بعد ذلك، إبّان الانتفاضة.

كتابي «بأمّ عيني»، الذي يتناول الوضع في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٧٣، وجد نفسه أيضا، في ١٩٧٨/٤/١٨، في محكمة العدل العليا، عندما رفض القاضي لانداو، القائم بأعمال الرئيس آنذاك، والقاضيان يتسحاق كوهين وشمغار، الالتماس الذي تقدّم به سجين إسرائيلي في سجن شطة، طالبا الحصول عليه. (محكمة العدل العليا ٧٧/٥٤٦، يوسف فرنكل ضدّ مصلحة السجون، قُدّم بواسطة المحامية ليئا تسيمل).

جاء في قرار المحكمة أن هذا الكتاب يتضمّن فصولا فيها تحريض قد يتسبّب في خطر حقيقي متمثّل في إثارة الغرائز، مثل وصف الإضرابات والخرق المنظم للانضباط، وكذلك اقتباس «أقوال أعضاء منظمات التخريب أمام المحاكم. صحيح أن الدعوة السامية إلى السلام بين شعب إسرائيل وعرب أرض إسرائيل توجد في مواضع مختلفة من الكتاب»، كما جاء في قرار المحكمة، «لكن هذه الأقوال تخدش السمع إزاء الأهداف المعروفة لمنظمات التخريب التي يقف منها الكتاب، نصا وروحا، موقفا متعاطفا واضحا.» لقد أطلقت المحكمة اصطلاح «عرب أرض إسرائيل» على الفلسطينيين، حسب وصيّة رئيس الحكومة آنذاك مناحم بيغن ورفاقه في الرأي. ولم تكن على استعداد حتى لأن تقتبس حرفيا دعوتي وموكليّ إلى السلام، التي لم تكن موضع ثقتها.

أظهر قرار المحكمة بوضوح أن القضاة المحترمين لم يسمعوا شيئا عن آراء الفلسطينيين الأفراد، ولا عن م. ت. ف. بوصفها منظمة جامعة، وعن قرارها إقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وليس مكان إسرائيل. وهم لم يروا بين دفتي الكتاب دعاة سلام، تعرّضوا للقمع والطرد، وظلّوا حتى في المنفى يتطلّعون إلى السلام وإلى إقامة الصلات مع الإسرائيليين، كما كانوا يدعون إلى ذلك في وطنهم. وأبى القضاة أن يروا المعاناة الإنسانية الموثّقة في الكتاب، وأن يأخذوا في الاعتبار أن أحدا لم ينفِ ما جاء فيه. إنهم رأوا في وصف الإضرابات مادة تحريضية، في حين أن الأمر يتعلّق بإضرابات سجناء من أجل تأمين شروط الحدّ الأدنى؛ وقد ظهر وصف هذه الإضرابات أيضا في صحف أجيزت قراءتها في السجون، وتضمّنت أحيانا إعرابا عن تفهم المضربين باسم الرأي العام الديمقراطي في

إسرائيل. كما أن القضاة المحترمين لم يفطنوا إلى قراءة الفقرة الواردة في الكتاب والتي أعربتُ فيها عن معارضتي للأعمال التي يقوم بها الفلسطينيون ضدّ الاحتلال ويُقتل فيها مدنيون، وعن عدم استعدادي للدفاع عن منفّذيها. أما أقوال أبطال الكتاب أمام المحاكم المختلفة بشأن حقّهم في مقاومة الاحتلال فقد أوردها الكتاب كما جاءت على ألسنتهم، من دون تعليق، ولا يوجد فيها حتى تعبير واحد عن أن هدف المنظمات هو تدمير إسرائيل. لقد كشفت المحكمة، من خلال قرارها، عن اتّجاهها السياسي، والذي ينبغي بموجبه أن يكون الاحتلال محميا من جميع النواحي، وأن أيّ نضال ضدّه، يعترف بشرعية الآلاف في إسرائيل والملايين في العالم، يُعتبر نضالا ضدّ إسرائيل ووجودها.

بعد أن حُظر كتابي في السجن الصغير، أصبح واضحا أن قرّاءه سيلاحقون أشدّ الملاحقة في السجن الكبير، أي المناطق المحتلة. لكن الكتاب تغلب على شتى أنواع الحظر. فقد سلّم قرّاؤه، كأمر مفروغ منه، بدعوتي السامية إلى السلام، ولم يجادلوني مرة واحدة بشأن موقفي من الاعتداء على المدنيين ورفض المثول للدفاع عمّن اتُّهموا بأعمال من هذا النوع. وبسبب أعمال الإرهاب الرسمي في المناطق وفي لبنان وأماكن أخرى، لم أفلح دائما في إقناعهم بعدالة موقفي. وأشار لي أصدقائي أن القضاة المحترمين، خصوصا القاضي براك، وضعوا المقاييس الأكثر ليبرالية فيما عنى الحق في حرية التعبير في إسرائيل. وأنا أتّفق مع هذا الرأي، الصحيح أضعافا مضاعفة فيما يتعلّق بالقاضي براك. أما هناك، في المناطق، فثمّة كوكب آخر، لا يزال يسوده الإرهاب ضدّ حرية الكلمة المكتوبة والمحكيّة. إن ديمقراطيّة دولة ما لا تقاس فقط بالحريات التي تمنحها إلى مواطنيها، بل بالذات بالحريات التي هي على استعداد لتحرم منها الشعب الذي تسيطر عليه. وبهذا الاختبار، فإننا لا نحصّل حتى علامة النجاح.

في سنتي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، وبعد بضع سنين من الهدوء، بدأت موجة جديدة من الاعتقالات الإدارية، لم تكن تتطلّب المزيد من المحاكمات والأدلّة. والذين بدأوا بحظر القصائد والكتب، استمروا بسجن الشعراء والكتّاب. «أليس من المعيب أن يُسجن شاعرا؟» سألت قاضيا عسكريا أقرّ الاعتقال الإداري لسامي كيلاني. فلم يفهم كثيرا موضوع شكواي. أرسل سامي إلى السجن، ثم بعد ذلك إلى معسكر أنصار٣ إبان الإنتفاضة. ولم يعرف سجانوه تماما أن قصائد ناظم حكمت في السجون التركية كانت غذاء لأجيال من الثوريين، وأن جيل الانتفاضة اليوم يعرف قصائد كيلاني وزملائه، حتى لو سجنوا خلف الأسوار والسياجات.

إن لحظر القصائد وسَجْن ناظميها دينامية خاصة بها. ففي ١٩٨٩/٥/١٠، الذي كان

اليوم الرابع لحظر التجوّل في نابلس، اقتحمت مجموعة من الجنود مكتب دار الحدادة، الذي يحتوي على ألفين وثلاثمئة وخمسين كتابا. صادر الجنود عشرات الكتب وألقوا إلى الأرض بالكتب الباقية من طابق المبنى الثالث، وأحرقوها. فجاء رجال الإطفاء وحاولوا إخماد النيران، مخافة أن تنتشر في المنطقة، لكن الجنود منعوهم من ذلك. ولم يُسمح لهم بإطفاء النار إلاّ بعد أن احترق معظم الكتب والمجلات. ونشر ب. ميخائيل تفصيلات الحادث في صحيفة «هآرتس»، الصادرة في ١٩٨٩/٥/١٩، تحت عنوان: «رجاء، استنكروا!». لكن أحدا لم يستنكر.

بعد ذلك أُغلقت الصحيفة الإسرائيلية «ديرخ هنيتسوتس» [«طريق الشرارة»]، التي كان يمكن أن ترى فيها صورا عن ضرب الفلسطينيين ومعاناتهم. وكانت القوى الديمقراطية المختلفة في إسرائيل تعي الاتهامات التي تتعرّض لها حرية التّعبير داخل الخط الأخضر أيضا، وهي احتجّت على إغلاق الصحيفة. وقد اعتبرت منظّمة العفو الدولية محرري الصحيفة، الذين تمّ حبسهم، سجناء رأي.

أما أنا، فقد دارت في رأسي أفكار كئيبة عن لقب شعب الكتاب، الذي كثيرا ما افتخرنا به ذات مرة.

الافتراق عن أمّي

«ما أجمل العالم! كم وددت أن أحيا حتى النهاية» ـ قالت أمي بعد أن أعدناها من المستشفى إلى البيت. كان عمرها أربعة وسبعين عاما تقريبا. وقد هدّ قواها البول السكري. ساعدناها، زوجي وأنا، كما كانت صديقتي سالا تزورها. وبعد فترات استشفاء، تقصر وتطول، وعملية ثانوية بسبب انسداد شرايين في القدم، عافت نفسها المستشفيات إلى حدّ أن أيّ ذِكْر للاستشفاء كان يثير عصبيّتها وحزنها. وأثناء إقامتها في مستشفى تل هاشومير، في حين كان زوجي خارج البلاد، كنت أذهب إليها يوميا مباشرة من القدس، بعد محاكمات طويلة وزيارات إلى السجون، وأحاول تسليتها وتشجيعها. وأحسست بارتباط وثيق بها، كان يقوى في الأعوام الأخيرة. كنت أومن بقدرتها على التغلّب على المرض، وقد نجحت فعلا في ذلك في فترة معيّنة، فبدأت تخرج مجددا من البيت، وبدا لنا أنّ الأسوأ قد مرّ. كانوا يعالجونها في المستشفى بصورة جيدة وكان الأطباء محترمين، لكن معظمهم كان يعوزه العلاقة الإنسانية الدافئة مع مرضاه. وفي إحدى زياراتي، وجَدْتُ أمّي كئيبة. وقالت أن أحد الأطباء أربكها كثيرا، عندما سألها في حضور المرضى الآخرين: «قولي لي، ما تفعل فيليتسياك مع هؤلاء المخربين؟»

«تعب تربية الوالدين»، قال لي شخص أعرفه، لمّا رآني في ساعات المساء عائدة متعبة من المستشفى. لم أشعر بأيّ شفقة على نفسي، ولم يبدُ لي أي شيء صعبا أو ثقيلا. كنت أريدها أكثر فأكثر، وكانت كل علامة طفيفة على تعافيها تثير لديّ الفرح والأمل. واستطعت خلال هذه الفترة كلّها أن أتقاسم وزوجي مساعدة أمي وقلقي على صحتها. لم أنسَ أعوام الحرب، وطريق الآلام التي قطعتها، وكنت آمل دائما ألاّ تعاني حتى عهد شيخوختها على الأقل. ولم أستطع أن أدرك عظمة محبّتها لميخائيل إلاّ اليوم، بعد أن أصحبت أنا نفسي جدّة.

وفي نيسان/أبريل ١٩٧٨، تدهورت حالتها، وأصيبت مرّتين بالتهاب رئوي، الأمر الذي زاد في ضعفها.

كان عيد الفصح على الأبواب، وهو عيد يثير انفعالاتها دائما. تحدّثت مع سالا عن الاستعدادات لليلة السيدر [الحفلة التقليدية في العيد]. لكنّها في المساء نفسه احتاجت إلى طبيب. جاء الطبيب وقال أن لديها انخفاضا في مستوى السكر. وعندما سمعته يقول أنه يجب

إدخالها المستشفى صباحا إذا لم تشعر بتحسّن انفجرت بالبكاء، وقالت أنها لا تستطيع تحمّل المزيد وأنها تفضّل الموت على أن تدخل المستشفى. لن أنسى ذلك البكاء وتذمّرها اليائس الأخير. كان ذلك نداءها الأخير إلينا. ربما كان يجب التعامل معها بحنان أكثر، وألاّ نغضب كما غضبنا حينها، مخافة أن تكون استسلمت للمرض. كيف فكّرت بنا آنذاك، كيف فكّرت بي، ربما آذتها القسوة. وهذه الدموع المتأخرة، التي نجحت أخيرا في إطلاقها وأنا أكتب هذه السّطور، كانت يجب أن تغمرني آنذاك. لكنّي كنت حينها أسيرة الارتباك، وأردت أن أظهر الجرأة والثّقة بالذات وأن أؤنّبها على ضعفها. وعندما استيقظت في الليل، وسمعتها تتنفّس، ارتحت وغرقت في النوم. وفي صباح اليوم التالي وجدتها جالسة، براحة غريبة، في كرسيّها الذي في غرفتها، وهو الذي أجلس عليه الآن وأنا أكتب، تتنفّس، لكنها غائبة عن الوعي، وعيناها فاغرتان، زجاجيتان، فارغتان. خفت على سلامتها، وغضبت من نفسي لأني لم أسمع شيئا في الليل. لكنّا كنا لا نزال نعتقد أن الأمر يتعلّق بـ «صحو من السكري»، إذ لا يمكن أن يكون الأمر غير ذاك. وكان ذلك، فعلا، التشخيص الأول.

عندما جلست إلى جانبها في المستشفى، أخذت تنظر إليّ عبر قناع الأكسجين وكأنها تريد أن تقول لي شيئا، فداعبت رأسها، وتوسلت إليها من أجل أي إشارة بأنها تتعرّف عليّ. هذا المشهد، مشهد الوجه الشاحب وهاتين العينين، اللتين تبدوان كأنهما تطلبان الرحمة من هذا العالم، الذي لم يرحمها كثيرا، يعود إليّ مرة تلو المرة. وظلت كلمات لم تُقَل، ومظاهر محبة يتيمة، وأسئلة لم تُسأل، وهذا العالم الجميل، الذي أحبته كثيرا. أسفر التشخيص عن وجود نزيف دم في الدماغ، أودى بحياتها بعد ساعات معدودة. وفي صباح اليوم التالي لموتها، لم أتمكن من أن أكون معها. كان يجب أن أكون مع سامي، وهي تتفهم ذلك بالتأكيد. كانت تعرف أن تحب أبناء الآخرين وكأنهم أبناؤها. ولقد قدرتها لميزتها هذه، وسأظل أبد الدهر أسيرة فضلها لأنها أورثتني إياها.

عندما بدأ التراب يواريها، كنت أقف هناك أبكي هذه الخسارة وهذا الظلم الفظيع الذي يتضمنه الموت. وغضبت ممن كان يسأل عن عمرها، في تلميح إلى أنها عاشت حياة طويلة بما يكفي، وكأن للأم عمرا.

ابن جديد

«مركز بورجس الطبي

كالامازو، ميتشغان

تشهد هذه الوثيقة أن جنين ــ فيليتسيا إسماعيل وُلدت لسامي وريم إسماعيل في هذا المركز الطبي، الساعة ٣:١٠ صباحا، يوم الأحد الموافق ١٩٨٨/٨/٧. ومصادقة على ما يرد فيما يلي، تم توقيع هذه الوثيقة بناء على التعليمات المعمول بها في المركز الطبي على يدي المسؤول المعتمد لذلك، وختمت بالخاتم الرسمي للمركز الطبي...»

هذه هي تفصيلات ولادة حفيدتي، ابنة سامي إسماعيل وريم إسماعيل، وهما ابنا عمّ، اللذين تزوجا في جيرارد، بولاية أوهايو، في ١٩٨٦/٧/٢٧.

إنهم يعيشون الآن سعداء في كالامازو، حيث يدرس سامي في كلية الهندسة الكهربائية والحواسيب ويعمل على أطروحة الدكتوراه. وريم على وشك إنهاء دراستها (ممرضة قانونية)، وجنين ــ فيليتسيا تبتسم لي في الصور المعلقة على جدران بيتي ومكتبي. وفي يوم الأم، الذي تحييه الولايات المتحدة في ٥/٩، أرسلت لي حفيدتي، بواسطة أبيها، تهنئة على ظهر بطاقة بريدية ملونّة مزيّنة برسوم أزهار وفراشات وكلمات حب طبعت بالآلة الكاتبة:

«جدتي العزيزة فيليتسيا، أودّ أن أنقل إليك أحرّ التهاني في يومك الخاص، يوم الأم سنة ١٩٨٩. لقد حدثني أبي عنك كثيرا. وهو يقدرك كثيرا لأنك أنقذت حياته قبل ١١ عاما. ولهذا السبب سمّاني جنين ــ فيليتسيا. إن لي اسما عظيما وآمل أن تفخري بي في يوم من الأيام. لقد شاركت في تظاهرة صامتة احتجاجا على أعمال القمع التي يتعرض لها إخوتي وأخواتي على أيدي الإسرائيليين ودعما للانتفاضة.

«أرسل إليك صورتين جديدتين. وسأحاول أن أرسل المزيد إليك في المستقبل القريب. أرجو أن تنقلي تحياتي إلى الجدّ موشيه. جدّتي، أنا أحبك كثيرا. لولاك، لما كنت هنا اليوم. آمل أن ألتقيك. المخلصة دائما، جنين ــ فيليتسيا.»

في ملف سامي إسماعيل، كنت قد سجلت ما يلي:

«في ٧٧/١٢/٢٦، هاتفني السيد فايس من السفارة الأميركية في تل أبيب، وأخبرني أن أحد مواطني الولايات المتحدة، سامي إسماعيل، من مواليد بروكلين، عمره ٢٣ عاما، قد اعتُقل قبل خمسة أيام. له عائلة في رام الله جاء ليزورها. وكان عاش في رام الله من عمر

٧ أعوام حتى ١٦ عاما. وهو أحد مواطني الولايات المتحدة ويعيش فيها. موجود لدى شرطة بيتح تكفا. طلب سامي من السيد فايس أن يخبرني عن رغبته في تعييني محامية له. وطلب السيد فايس تحديد موعد للقائي في السفارة غدا. وبناء على المعلومات التي لدى السيد فايس، فإنّ الذي يتولى قضية سامي هو السيد تسشيـغ من قيادة الشرطة القطرية في القدس، فاتصلت به طالبة مقابلة سامي. قيل لي أن أتصل غدا.»

أُرفقَ بهذا السجل، وهو الأول في القضية رقم ١، من بين ستة ملفات تحمل اسم سامي إسماعيل موضوعة أمامي، رسالة من السيد فايس، مساعد القنصل الأميركي، مكتوبة على ورق السفارة الرسمي موجهة إليّ باللغة العبرية بخط اليد ويتماثل نصها مـع مكالمته الهاتفية المذكورة.

في اليوم التالي، التقيت السيد فايس في القسم القنصلي، حيث قابلت أخا سامي الذي وصل من شيكاغو. باسم، الوسيم ذو الشعر الأسود الفاحم والشاربين والنظارات، بدا قلقا، ولأسباب لا تخلو من الوجاهة: فقد وصل سامي إلى إسرائيل منذ ستة أيام، بهدف زيارة أبيه العجوز الذي عمره ٨٥ عاما وقد هدّه المرض ــ وهذا تفصيل هامشي لم يحدّثني عنه السيد فايس. أوقف سامي لدى نزوله من الطائرة، وخشي أخوه أن يتوفى الأب من دون أن يرى ابنه، الذي طلب استدعاءه إلى فراش المرض. «إنكم تتخلّون هنا عن مواطنيكم الذين من أصل عربي. وإذا مات أبي قبل أن يراه سامي، فإني سأنشر ذلك في العالم كله وسأظل أصرخ بذلك حتى آخر يوم في حياتي»، قال باسم. كان يخشى أن يكونوا يعذبون سامي، وطلب أن نراه معا.

بدأت التحرك. وكالعادة، كان من طلبتهم في جولة الهواتف الأولى إما في اجتماعات أو في رحلات. وتلقّيت إجابات سلبية على طلباتي كلها. كان أحد الادعاءات أنه لم يجرِ التحقيق مـع سامي بعد ــ وهو ادّعاء تبيّن بطلانه في اليوم التالي. وأراني باسم البيان الخطّي لثلاثة أطباء من رام الله، وفيه أن الأب المحتضر يريد رؤية ابنه وأنهم يطالبون بالسماح له بذلك. واصلت اتصالاتي بالمعنيين بالأمر، فيما كنت أحثّ العـاملين في القنصلية عـلى مساعدتي. وأبلغوني في المساء أنه سيُسمـح لسامي أن يزور بيت والده في اليوم التالي، ١٢/٢٨، وأنه سيُنقل بعد ساعة إلى [مركز] شرطة رام الله، حيث يمكنني مقابلته بحضور أخيه.

في اليوم التالي، وصلت مـع باسم في الساعة المحددة إلى [مركز] شرطة رام الله، لكنهم هناك هزوا أكتافهم قائلين أنهم لا يعلمون شيئا عن الموضوع وأنه أعيد إلى الرملة. وعلمت من سامي أن زيارة سامي لأبيه استغرقت نحو عشر دقائق، بينما كان البيت مطوّقا بالشرطة طوال الوقت، وكان سامي أيضا تحت الحراسة. ولم يستطـع الأب أن ينبس ببنت شفة.

غادرنا فورا. لم نجد سامي لدى شرطة الرملة، كما لم نجد المقدم سابير، الذي تولّى القضية. أصبح الوقت متأخرا. وخشيت ألّا يسمحوا لي برؤيته بناء على الحجة الإجرائية المحببة إلى قلوبهم القائلة أنهم لا يستقبلون الجمهور في مثل هذه الساعة. وبعد جهد جهيد تمكّنت من رؤية المقدم سابير في منزله. احتججت لديه على لعبة القط والفأر التي يلعبونها معي وطلبت رؤية سامي بشدة. فكان الجواب: «إن الوقت متأخر الآن، ولن يسمحوا لك بدخول المعتقل في بيتح تكفا.» فقلت: «يسمحون أو لا يسمحون، ما عليك إلّا أن تعطيهم تعليمات بذلك، أنا أطالبك بذلك بعد أن أزعجونا على هذا النحو المخجل.» أعطانا التصريح، ووصلنا المكان ليلا.

بعد انتظار دام نحو ربع ساعة في غرفة دخول صغيرة ومهملة، جاؤوا بسامي. بدا مثل فتى كبير، شاحب ونحيف، وعندما نظر إلينا بعينيه الدافئتين الكبيرتين، أضاءت وجهه ابتسامةٌ مشعّة تدعو العالم إلى الردّ بمثلها. ومع مرور الزمن، والتعرف عليه عن قرب، عرفت أن جمال طلعته يعكس جمال روحه. وبعد أن قبّل باسم، نقلنا الحراس إلى غرفة الطعام، التي كان يفترض أن تتم المقابلة فيها من غير حضور أخيه.

عندما بقينا وحدنا، انطفأت ابتسامته. تحدّث عن التحقيق الذي أجري معه، كيف ركلوه في صدره، وأمروه أن يمسك كرسيا بيده، وبصقوا في وجهه، وهدّدوه باعتقال أبناء العائلة جميعا وبتعذيبهم أمام عينيه؛ شتموه، وسخروا منه عندما كان عاريا، ولم يسمحوا له بالنوم. وجرى التحقيق طوال ساعات وأيام طويلة من قبل محقّقين كثر، يتناوبون، ولم يسمحوا له بالنوم سوى ساعتين. قرر سامي أن يبدأ إضرابا عن الطعام، الأمر الذي زاد ضعفه. قالوا له: «أبوك العجوز لا يساوي عشرة سنتات، ولا يستأهل بالتأكيد أن تأتي لتراه. سيموت من دون أن تراه، لأنك لا تعترف. وإذا لم تتحدث، فإنك ستعتقل لزمن غير محدد.» ضربوه في بطنه، وشدوا شعره. وفي ١٢/٢٧، اليوم الذي لم يسمح لي فيه بزيارته، انكسرت مقاومته ووقّع اعترافا باللغة العبرية، التي لا يفقه كلمة واحدة منها. صحيح أن المسؤول في القنصلية مارك ديفدسون كان زاره قبل يومين من ذلك، وأنه اشتكى إليه، لكنه لم يتحدث عن تفصيلات التعذيب الذي تعرّض له، مخافة أن ينتقموا منه لذلك. وحتى بعد هذه الزيارة، استمر المحققون في منعه من النوم، إلى حد أنه تمنّى الموت لنفسه. أما فيما عنى تهمته، فقال لي: «لست عضوا في منظمة الجبهة الشعبية. سافرت إلى ليبيا، لكني لم أتدرّب على السلاح، كما يدّعون. أنا طالب يهتم بدروسه، وأنا أيضا أتماثل مع شعبي. والسفر إلى ليبيا في إطار نشاط طالبي من أجل الفلسطينيين، لا يخالف القانون الأميركي، كما أنه لا يلحق الضرر بإسرائيل.» كنت أسجل كل كلمة يقولها، عندما قال فجأة: «فعلا، أنا لا أساوي شيئا، بدليل أنهم نجحوا في تحطيمي. كيف نجحوا في إيصالي إلى مثل هذا

الوضع؟ جعلوني أعتقد أن لا أحد يقف إلى جانبي، والشكوى إلى المسؤول في القنصلية لم تُجدِ نفعا، وعندما سألتهم أين ديمقراطيتكم، هزأوا بي وقالوا: 'هذه هي ديمقراطيتنا'. ومدّدت القاضية فترة اعتقالي خمسة عشر يوما، من دون أن أعرف ما إذا كان لي أية حقوق. أحسست بأني وحيد وبأن الجميع تخلّوا عني. قلت للمحققين إني لا أريد أن أعيش، وإني أريد حقا أن أنتحر.» قال ذلك بصوت مخنوق وهادىء أخافني. قلت له أنه يجب الآن أن يناضل من أجل براءته وأني متأكدة أنه قد تخلّى عن هذه الأفكار الصبيانية. صمت وابتسم ابتسامة خفيفة. وثارت الشكوك لديّ بسبب الطريقة التي كان يبقي فيها يديه في جيب بنطاله. طلبت منه أن يريني ما يحتفظ به هناك. تردد مرتبكا، وألححت. وفي نهاية المطاف، أخرج من جيبه نحو ثماني رصاصات استطاع جمعها. أخذتها منه، وحاولت أن أتعامل مع الموضوع كله على نحو من البساطة، لكني لم أفلح في ذلك. لم يكن لديّ أدنى فكرة عن كيفية التصرف في مثل هذه الحالة. وكل ما فهمته أنه كان يحتقر نفسه، وأنه كان يجب بالتالي أن يعيد لنفسه ما أخذوه منه، أي الكرامة الشخصية، والثقة بقيمة نفسه، وأن يغرس فيها ثقة لا يستطيع المحققون المساس بها بعد الآن.

قلت له أني، طبعا، لن أعيد الرصاصات إليه، وأنه يجب عليه أن يعدني بأن ينسى موضوع الانتحار. وشرحت له أنهم استطاعوا كسر من هم أكثر تجربة وقوّة منه، وأن الاعترافات التي حصلوا عليها منه غير قانونية، وأننا سنكافح كي لا يؤخذ بها أدلّة في المحاكمة. وواصلت القول أن أصدقاءه في الجامعة في الولايات المتحدة سيقفون إلى جانبه، وسيحركون الرأي العام، وأن بيننا أيضا أشخاصا جيدين ومستقيمين سيفعلون الأمر نفسه، وأننا سنكشف أساليب التحقيق الباطلة. وانتهيت إلى القول: «إرفع رأسك، يا سامي، سنكون فريقا واحدا. أنا معك، تذكّر ذلك!» وكان يصغي إلي مطأطىء الرأس، ثم رفع عينيه، وابتسم مجددا ابتسامته الجميلة ووعدني أن يصمد وأن يعود إلى ذاته. تصافحنا، وأبقيت يده في يدي، إشارة إلى أننا أبرمنا عهدا. ورويت لباسم كل شيء.

سارعت في الصباح إلى إرسال شكوى إلى القنصلية، لكنّي لم أكن قد هدأت بعد. ربما لم أشدّ عزمه بما يكفي، ربما يواصلون التنكيل به. قدّمت شكوى إلى الشرطة بشأن معاملته، وطلبت زيارة أخرى. أُعطيت التصريح، وذهبت إلى سامي في صباح يوم ١٢/٣٠ مجهّزة بكعك الوَفْل والكعك المحلّي، ثم اشتريت له صابونا وفرشاة أسنان ومعجون أسنان. «أنا اليوم إنسان آخر، فيليتسيا»، قال سامي، وقد رأيت ذلك بنفسي. افترقنا هذه المرة كصديقين قديمين، وأصبحت أكثر هدوءا. بعد خمسة أيام، علمت أن أباه توفي. بعد توسّطنا لدى السفارة، سُمح لسامي بالمشاركة في الجنازة. جيء به مكبّلا بالسلاسل، وعلى هذا النحو رافق أباه إلى مثواه الأخير.

التقينا مجددا في ١٩٧٨/١/٦، في محكمة صلح نتانيا، أمام القاضي الدوري، لبحث
طلب الشرطة تمديد فترة اعتقاله خمسة عشر يوما إضافية. اتهم بعضوية الجبهة الشعبية،
بالتدرب على السلاح في ليبيا سنة ١٩٧٦. ولم تتضمن لائحة الاتهام، لاحقا، تهمة التدرب
على السلاح، التي استبدلت بها تهمة الاتصال بعميل أجنبي، وعقوبتها القصوى السجن
خمسة عشر عاما.

عندما قلت للقاضي إن سامي يريد أن يتحدث عن المعاملة السيئة التي تعرض لها أثناء
التحقيق، وإن الاعترافات أُخذت منه تحت الضغط ــ وهذا ادّعاء يجب، في حال وجوده،
سماعه في أول فرصة ــ بدا غاضبا وقال أني أنا التي أخبرت سامي أن يقول ذلك.
احتججت بشدّة. وأوضحت أن سامي لا يفهم اللغة العبرية، وهو لا يعرف المرحلة التي يجب
عليه أن يتحدث فيها عن ذلك، لذلك قلت له إن هذه المرحلة هي الآن، لكن ادعاءاته
بشأن الضغط أثناء التحقيق هي ادعاءات خاصة به، بل إننا قدّمنا شكوى بذلك إلى السفارة
الأميركية. لم يشأ القاضي أن يسمع، وسجل أني أنا قلت لسامي أن يتحدث عن الأمور
بشأن الضغط. لم أتنازل، وطالبت بأن تُرفق الشكوى إلى السفارة بالمحضر. وتم قبول ذلك،
وكان في ذلك عزاء جزئي. أُعلنت الإجراءات كلها سرية، وصدر أمر بمنع النشر لاعتبارات
أمن الدولة. ويجب ألّا يغيب عن البال أن هذا الموقف الذي اتخذه القاضي، الذي دافع بمثل
هذه الحماسة عن صورة محققي الشاباك، ساعدهم هو أيضا على خداع المحاكم والكذب
أمامها ستة عشر عاما، كما اعترفوا أمام لجنة لانداو.

هكذا بدأنا طريق الآلام في هياكل القضاء. لكن روح سامي كانت قد أصبحت قوية،
في ذلك اليوم، في نتانيا. شرحت له ما جرى، وأعددته لما سيأتي. رافقته إلى سيارة الشرطة في
شارع المدينة المفعم بالضجيج، بإحساس مريح، عقب الكرب الذي خلّفته نقاشات
المحكمة لنا. فجأة، التفت سامي إليّ وقال، فيما كانت الابتسامة المميزة على شفتيه:
«فيليتسيا، أريد أن أطلب منك شيئا. أريد أن تكوني لي أمّا.» صافحت يده المكبّلة
بالسلاسل، وقلت أننا يجب ألّا نمس بحقوق أمه في ما وراء البحار، وأنني، بيني وبين نفسي،
قد اعتبرته ابنا لي منذ مدة. وهكذا أصبح سامي أخا لابني الوحيد.

في آب/أغسطس ١٩٨٩، وأثناء نقاش جرى في واشنطن بشأن تسليم شاب فلسطيني
من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، طلب محاموه الاستعانة بشهادة سامي، بهدف توضيح
أساليب التحقيق في إسرائيل والخطر الذي يهدد موكّلهم في حال تسليمه. فأدلى سامي بشهادة
طويلة، واستعاد الفترة التي تحرّر من كوابيسها، وإنْ بصعوبة. تحدّث عما مضى، وعن
فيليتسيا لانغر، المرأة اليهودية التي اتخذته ابنا لها، رمزا لإمكان التعايش بين اليهود والعرب.

استمدت المحكمة صلاحيتها في الحكم على سامي من المادة ٢ من قانون العقوبات لسنة ١٩٧٧ (اليوم المادة ٥) من قانون جرائم الخارج (صيغة موحّدة) ١٩٧٣. وتنص هذه المادة أن: للمحاكم صلاحية أن تحاكم، وفقا للقوانين الإسرائيلية، شخصا قام في خارج البلاد بعمل يعتبر جريمة لو نُفّذ في إسرائيل، وأضرّ، أو كان بقصد الإضرار بدولة إسرائيل أو أمنها أو ممتلكاتها أو اقتصادها، أو بخطوط مواصلاتها، أو باتصالاتها مع بلدان أخرى.» وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعديل الذي أُقر سنة ١٩٧٢، تعرّض لنقد شديد من جانب خبراء في القانون الدولي، باعتباره تشريعا خارجا عن نطاق التشريع الوطني يُطبّق على غير ساكن الدولة أو مواطنها، ويتعلق بنشاط ذي طابع سياسيّ هدفه نشر آراء سياسية أو دعم حركات تحرر. إن الحكم على المواطن الأميركي سامي إسماعيل وفقا لقانون يتعارض في روحه وجوهره مع تشريعات الولايات المتحدة ــ التي لا تعتبر النشاط السياسي بأنواعه كافة، بما فيه دعم منظمات فلسطينية، وحتى عضويّتها، جريمة، وهي من حيث المبدأ تحمي هذا النشاط ــ يفهمه الرأي العام المتنوّر في الولايات المتحدة على أنه عمل غير مقبول.

في «محاكمة ثانوية» ضد قبول اعترافات سامي أدلة صالحة، أدلى بشهادة عن تسلسل الأحداث في التحقيق معه. وعلى الأثر، تعرّض لاستجواب بصورة متواصلة ومنهكة، وصمد أمامه مُظهرا ثقافة وذكاء أخرجت الجانب الآخر [ممثّل الادّعاء] عن طوره. كان مهذبا لكن حاسما، وابتسم مرارا، كعادته. وقد وبّخته المحامية سارة سيروطه بفظاظة، لكن سامي لم يرتبك. وقد وصف رجال الشاباك، الذين شهدوا بذلك فيما بعد، التحقيق وكأنه كان مثاليا. وصدّقتهم المحكمة، ولِمَ لا تصدقهم حقا، وقد كانت الأمور على هذا النحو دائما؛ وأخذت باعترافات سامي أدلة مقبولة في المحاكمة، فأصبح على وشك أن يُدان.

شهد سامي كشاهد دفاع وأصرّ على روايته بأنه لم يكن عضوا في منظمة، مع كل ما يترتب على ذلك بالنسبة إلى المادة ٢ من لائحة الاتهام أيضا: أي الاتصال بعميل أجنبي. ولم يرفع صوته سوى مرّة واحدة، عندما قالت المحامية سيروطه على نحو مغيظ أنه في الحقيقة لم يقلق كثيرا على أبيه ولم يبتهج برؤية. فأنكر سامي ذلك بغضب من شعر بالإهانة. وقد أثارني، وغيري كثيرين، السؤال كيف عرفت أن لديه كل الإجابات. وبعد أعوام، عندما كان سامي يدلي بشهادته في قضية التسليم المذكورة سابقا، اعتبر سؤال سيروطه هذا محاولة لنزع الإنسانية عنه، بتصويره عربيا من دون إحساس محبة لأبيه. وقال لي زوجي، الذي

ذهب مرة أو مرتين إلى المحكمة لسماع شهادة سامي، قال لي فيما بعد في البيت أنه أخذ انطباعا بأني لم أُخطىء بشأنه.

كنت أفكر دائما، في طريقي إلى السجن، بامتنان بأني مدينة للشاباك على أنه منحني سامي هدية؛ وعلى نحو أدقّ، فأنا مدينة أيضا لمكتب التحقيقات الفيدرالي (إف. بي. آي.)، لأنه الذي أعطى الشاباك المعلومات بشأن سفر سامي إلى ليبيا. وبعد جهد جهيد، وبمساعدة من المحامي جبارة من الولايات المتحدة، نجحنا في الحصول على تقرير عملاء الـ إف. بي. آي.، عقب زيارتهم سامي، لكن الشاباك ادّعى أنه لم يسمع عنه ولم يعرف به، وهو ادّعاء لا أصدقه، لا جملة ولا مبدأ.

كانت تلك الفترة من الفترات الصعبة في حياتي: العناية بأمّي المريضة، من جهة، والساعات الكثيرة التي كان يجب علي أن أكرسها لمحاكمة سامي، من جهة ثانية. لم يفارقني الخوف على صحة أمي لحظة واحدة.

بعد إحدى جلسات المحكمة، أُبلغت أن القضاة يريدون أن ينهوا الاستماع إلى البيّنات في الجلسة المقبلة، المقررة في ٧٨/٤/١٧، وأن يحددوا موعد التداول في القضية لإصدار الحكم. كان سامي آنذاك في أوج مرحلة استجواب الشهود، التي يمنع الدفاع طوالها من التحدث مع المستجوَب.

قبل الجلسة المذكورة بيوم، عدت إلى البيت من المستشفى، حيث توفيت أمي. استلقيت على الأريكة، من دون أن أتمكن من التوقف عن البكاء، في حين كان زوجي يحاول أن يهدئني. وفجأة، تذكرت أن محاكمة سامي ستجري غدا، في الجلسة الأخيرة قبل إصدار الحكم. لم تكن ثمة أية مشكلة في تأجيل المحاكمة، لكن أحد القضاة كان سيغادر البلاد ولن يمكن تجديد المحاكمة إلاّ بعد شهر، ويكون الحديث مع سامي في هذه الأثناء ممنوعا. وسيظل في السجن فترة طويلة من دون أن أقوم بأية زيارة له. سألت زوجي: ما العمل؟ «اذهبي إلى المحاكمة، ومن هناك آخذك إلى الجنازة. هذا واجبك تجاه هذا الفتى. أنت تعرفين أن أمك كانت ستتفهّم الأمر.» سألت نفسي لو كان ميخائيل يجلس في قفص الاتهام، هل كنت لأتخلّى عنه هكذا؟ كان الجواب لا، فحسم الأمر.

وصلت إلى المحكمة، بثياب سود، ووجهي منتفخ من البكاء، وأضع نظارات شمسية معتمة. قالت المدعية «إني أقدّر التزامك، لكن أحدا لا يستأهل ذلك»؛ وأنا كنت أعرف أنه يستأهل تماما. ترقرق الدمع في عيني سامي عندما رآني. وسألني: «لماذا جئت؟»، فقلت له إني كنت ملزمة. قال: «هذا غير صحيح»، فقلت: «كنت مضطرة».

في تلك الجلسة، انتهى استجواب الشهود. وعندما سألت سامي، في الاستجواب المكرر، أن يوضح أقواله في استجواب الشهود، قال: «برأيي، لقد عاني الفلسطينيون،

وأعتقد أنهم عانوا لفترة طويلة جدا. إنهم خارج وطنهم بسبب عوامل مختلفة. وعندما أقيمت دولة اسرائيل، لم يكترث الإسرائيليون بالناس الذين كانوا يعيشون هنا، وطُردوا من إسرائيل. إن لهم الحق في إقامة دولة مستقلة إلى جانب إسرائيل، بحيث يعيش الناس معا بسلام. وأنا لست خبيرا بشؤون المنظمات وبكل ما تقوله كل منظمة.»

هكذا انتهى فصل الدفاع والشهادات في المحاكمة. لم أكن قادرة على المرافعة شفويا، وكُتب في المحضر على لساني: «حلّت بي كارثة مفاجئة بوفاة أمي، لذلك تعذّر عليّ مواصلة النقاش اليوم، مع أني كنت معنيّة جدا بإنهائه. أرجو أن تكون المرافعة كتابة.» قالت المحامية سيروطه: «أنا موافقة». قدّمنا المرافعة في الموعد المحدد وانتظرنا إصدار الحكم.

بدأت المعركة في الولايات المتحدة لإطلاق سراح سامي تأخذ زخما. وأبلغني، هاتفيا، أخوه باسم، الذي عاد إلى هناك، عن تأليف لجنة للدفاع عنه، ذات فروع في عدد من الولايات الأميركية. كما تحدث جيم زغبي، منسق منظمة حقوق الإنسان للفلسطينيين، عن نشاط يجري من أجله. وعلمت عن نشاط يقوم به جيمس أبو رزق، العضو الديمقراطي في مجلس الشيوخ، ومحامون معروفون مثل عابدين جبارة. وفي الواحدة بعد منتصف الليل، خابرني بوب كار، عضو مجلس النواب عن منطقة إيست لانسينغ، ميتشيغان، مكان إقامة سامي ودراسته؛ وقدّم نفسه بأنه عضو في لجنة الخدمات المسلّحة في الكونغرس، التي عملت الكثير من أجل إسرائيل. وكان قد عمل محاميا واشتغل بموضوع حقوق الإنسان. قال إن وسائل الإعلام كلها أعطت أهمية لقضية سامي، وإن الجالية اليهودية في إيست لانسينغ قلقة بشأنه أيضا، ووعد بإثارة الموضوع في الكونغرس كذلك.

وفي البلاد، تحدثت صحيفة «هآرتس»، في عددها الصادر في ٧٨/١/١٩ عن تنظيم مجموعة من ستين طالبا ومحاضرا في ميتشيغان للمطالبة بإطلاق سراح سامي، وأن الناطق بلسان المجموعة، جون ماسترسون، الأستاذ في الرياضيات، قال إن سَجن إسماعيل قد يلحق الضرر بالعلاقات الأميركية ــ الإسرائيلية.

وأنا شخصيا وصلت إلى إيست لانسينغ، التي استقبلتني بأشجار مكسوة بالأبيض والوردي. كما في الأساطير. قال لي أصدقاء سامي، الذين استقبلوني في المطار إن هذا هو الربيع هنا، راحة بعد شتائنا الطويل والقاسي. جلسنا في مطعم المطار، وقالوا أنهم كانوا جلسوا مع سامي على المائدة المجاورة قبل سفره إلى إسرائيل. كانت الطائرات تهبط وتقلع، ويبدو أننا كنا جميعا نفكّر في الطائرة التي ستعيد سامي إلى هنا.

كنت لا أزال أفكر في سامي، الذي اقتيد من الزنزانة، إذ هو يرفض اليد التي يمدها رجل الشاباك الذي يتحدث معي، قائلا: «يدك، لن أصافحها!» استدعيت إلى السجن

عندما علمت أنه أعيد إلى الزنزانة، لا لشيء إلّا لأنه حدثني عن الظروف الصعبة هناك وعن إضراب الموقوفين ـ وهو ما أرادت الإدارة إخفاءه. كانت الزنزانة ذات رائحة نتنة، تعجّ بالجرذان الجائعة. كان سامي قلقا بشأن وضع رفاقه في الزنازين. وقال أنه قرأ رواية «الأم» لغوركي، وأنه إذا كان بإمكانها النضال، فإنه يستطيع هو الآخر. رأيته كأنه نضج فجأة، وأصبح قويّ الشكيمة. رويت هذا كله لأصدقائه.

في ٢٥/٥ حاضرت في مدرج جامعة ولاية ميتشيغان. تحدثت عن انتهاك حقوق الإنسان في المناطق [المحتلة] وعن سامي. وفي حفل الاستقبال الذي أقيم في المساء، «أحاطني أصدقاؤه، وبينهم باتريسيا آيسلي التي نشطت من أجله من دون كلل، وتلقّفوا بلهفة كل معلومة أنطقها. وقدموا التحيات على مناديل ورق، لا أزال أحتفظ بها حتى اليوم في ظرف مغلق.

في هذه الأثناء، كانت المعركة من أجل إطلاق سراحه تتسع بصورة تبعث على أقصى الإعجاب، وتجنّد لها طلاب، والمحاضرون روبرت بار وجون ماسترسون وكروت أوسبورن، ومحامون معروفون مثل إرنست غودمان الذي كان مراقبا عنهم في المحاكمة. وأرسلت نداءات إلى الكونغرس، واتخذ مجلس بلدية ديترويت قرارا خاصا بشأنه، وحازت القضية برمّتها على اهتمام الصحف.

خلال الأشهر الطويلة التي استغرقتها المحاكمة، كانت القاعة مليئة دائما. فعلاوة على الأقارب والمراقبين من الولايات المتحدة، ظهر بين الجمهور طلاب وشباب كُثر، جاؤوا، بحسب وصف مراسل «معاريف»، لأنهم سمعوا أنّ «لدى [القاضي] دوف ليفين في القاعة، متّهم جميل وجذاب.»

أثارت المحاكمة اهتماما جما في العالم الغربي، خصوصا في الولايات المتحدة. وتمعّن رجال القانون الأميركيون في مدى صلاحية المحكمة في إسرائيل لمحاكمة إنسان على فعل قانوني جرى تنفيذه في بلد آخر، في الولايات المتحدة، في هذه الحالة. وفي هذا الصدد، جاء الأستاذان درشوفيتس ومساعده فريدمان وتابعا جزءا من النقاشات. ومما يدل على مدى شعبية سامي أن اثنين من أساتذته في جامعة ميتشيغان جاءا لدى بدء المحاكمة إلى البلاد وتابعا النقاشات حتى النهاية. بل أن أحدهما، هو الأستاذ روبرت بار، مثل أمام المحكمة من جانب الدفاع كشاهد حسن سلوك. وقال في شهادته: «أنا أستاذ مشارك في الهندسة الإلكترونية، وأقيم هنا الآن على الرغم من أن الامتحانات الفصلية تجري الآن. عرفت سامي لأول مرة عندما تسجل في مساق أدرّسه سنة ١٩٧٥. كان طالبا نموذجيا في الدائرة وحصل على علامة امتياز كاملة. في رأيي، إن لسامي شخصية فذة. إنه أحد طلبتنا الممتازين منذ أعوام. وتطوع

لتمثيل الكلية في المناسبات الطالبية في جامعات أُخرى. وهو درَّس في الدائرة، وهذا شرف. وقد أثنى عليه أعضاء الهيئة التدريسية الذين عرفوه والطلبة الذين درَّسهم.»

المدعية سيروقي: «من الذي موَّل إقامتك في إسرائيل ونفقات الرحلة ذهابا وإيابا؟»

الأستاذ بار: «تبرَّع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة لهذا الغرض ببضع مئات من الدولارات. ودفعت من جيبي مبلغا مماثلا. وتبرع طلبة سامي وأصدقاؤه إلى 'جمعية الدفاع عن حقوق سامي إسماعيل'، التي تم تأليفها عقب اعتقاله وتقديمه إلى المحاكمة. وكان ثمة مصادر مالية أخرى موَّلت رحلتي إلى هنا.»

قبيل إصدار الحكم، وصلت إلى المحكمة برقية وقعها ٣٠ شخصية، بينهم حاخامون، تطالب بعدم إصدار حكم قاس بحق المتهم، والاكتفاء بالشهور السبعة من الاعتقال التي قضاها منذ توقيفه في المطار.

كما أثيرت قضية اعتقال سامي في مجلس الشيوخ الأميركي قبل فترة وجيزة من بدء محاكمته في تل أبيب. وادَّعى عضو مجلس الشيوخ جيمس أبو رزق، الذي هو من أصل لبناني، أن «هذه حادثة رمى فيها مكتب التحقيقات الفيدرالي مواطنا أميركيا إلى ذئاب، بجريرة فعل لا يُعدّ جريمة في الولايات المتحدة.» أما المندوب الجمهوري في مجلس النواب بوب كار فاعتبر قضية الاعتقال «وكر دبابير». وبمناسبة الحديث عن الـ أف. بي. آي.، فإن أحد ادعاءات الدفاع في المحكمة كان أنه عُرِض على سامي، أثناء اعتقاله وبعد أن استسلم نفسيا بسبب تعبه الشديد، وثيقة للـ إف. بي. آي.، تؤيد اشتباهات السلطات الإسرائيلية. وبذلك حاول المحققون كسره نهائيا، بتأكيدهم أن لا أحد يقلق بشأنه، وحتى السلطات الأميركية تؤيد اعتقاله. ولم يقبل هذا الادعاء ــ وغيره كثير ــ من جانب القضاة، ولم تقدَّم وثيقة الـ إف. بي. آي. أبدا أمام المحكمة.

«... بعد أن نظر القضاة في جميع الظروف التخفيفية، قرروا فرض عقوبة على سامي إسماعيل بالحبس الفعلي ١٥ شهرا، يبدأ بيوم اعتقاله في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧.» لم تكن ثمة مشاهد بكاء وصراخ بعد أن نطق رئيس المحكمة بالقرار. «سامي الجميل»، كما سمته الصحف، قام من مكانه، قبّل أبناء عائلته، وتسلّم بياضات نظيفة وحلويات، ورافقه مكبلا، شرطي أخذه إلى السجن.

وحتى بعد أن أدين، فإنه لم يعرب عن ندمه على ما فعل. وفي قاعة المحكمة الفارغة، ظلت كلماته الهادئة والواثقة: «أنا بريء. إن جريمتي هي تضامني السياسي مع المضطهدين الفلسطينيين في العالم كلّه» ــ هكذا وصف النهاية آفي بتلهايم في ملحق «معاريف» الصادر في ٧٨/٦/١٦. في الليلة ذاتها، كتبت إلى أخيه:

«عزيزي باسم، الآن مساء، وبعد عشرات المكالمات الهاتفية والكلام العاطفي وما إلى

ذلك، انفردت بنفسي ومع ما جرى اليوم: قرار الحكم على سامي، اليوم القاسي في المحكمة، عيون مفعمة بالكراهية، وابتسامته هو. كنت أريد أن يكون في الخارج، طليقا. اليوم، وفورا. لكن يجب أن ندرك أين نحن، وأن نفهم الجو الخانق والمسمم لكل من حولنا. كانت كلماته الأخيرة في ٦/٧ مليئة بالجمال والكبرياء إلى درجة أني أدركت مرة أخرى، أني لم أخطىء، وأن قد وصله كل ما نفعله. كان هادئا تماما قبل إصدار قرار الحكم، وقال لأحد الصحافيين: 'أمّي مِن دير ياسين'، كان يمكن المرء أن يرى على وجه الصحافي أن هذه الكلمات لا تستند أبدا إلى مادة البيّنات، وأنها جاءت لتبرر العقوبة. في البداية، فكرت في تقديم استئناف، لكن سامي لم يكن مستعدا لذلك، وكذلك العائلة. وعندما فكرت ثانية، توصلت إلى استنتاج أنهم على حق.

«بعد صدور قرار المحكمة، رافقت سامي إلى المصعد الخاص بالموقوفين، وقبّلته، بعيدا عن الجمهور الحاشد الذي كان في المكان، وقلت للشرطي: 'هلّا اعتنيت به، فهو عزيز جدا عليّ'. وعندما عدت إلى القاعة، بدأ الجميع يعلّقون أن العقوبة كانت خفيفة جدا، فرددت غاضبة أن سامي لا يستحق السجن يوما واحدا. وبعد ذلك، أُجريت مقابلة متلفزة معي، من قبل إس. بي. إس، أو إن. بي. سي. لا أتذكر.

«أخذ محام لا أعرفه يصرخ بي ويهينني. وطلب مني أن أوقف المقابلة، وغضب منه رجل التلفزيون لأنه خرّب له 'العرض'. حاولت أن أبقى محافظة على كرامتي. ولم يدافع عني أحد من الحاضرين، وبينهم محامون. كان الأستاذ بار هناك، وكان ما جرى، بالنسبة إليه، درسا جيدا عن حرية الكلام عندنا...»

واصل سامي درب آلامه في سجن الدامون، حيث كان عليه أن يمكث في صحبة مجرمين خطرين، مع تهديد مستمر لسلامته الجسدية، وأن يناضل أيضا من أجل ألّا يقوم بعمل يخدم سجّانيه.

كان «الدعم» الذي تلقّاه في إسرائيل من ممثلي دولته قصة في حد ذاته. ولم تخجل وزارة الخارجية من أن تعلن أمام المحكمة الأميركية التي ناقشت، بعد مرور فترة زمنية، تسليم فلسطيني آخر إلى إسرائيل، أن معاملة سامي أثناء اعتقاله كانت ممتازة، إن من جانب سجّانيه الإسرائيليين أو من جانب ممثلي دولته. هذا في حين أن القنصل بالذات هو الذي قال لسامي، عندما طلب مساعدته في نضاله من أجل ألّا يُفرض عليه عمل يتعارض مع ضميره، إن إسرائيل أمة مستقلة وذات سيادة، و«إذا طلبوا منك أن تعمل قنابل أو شوارع، فعليك أن تعمل قنابل أو شوارع.» ولمّا سأله سامي عما إذا كان ذلك هو موقف وزارة الخارجية، ردّ بالإيجاب. كما أنه سأل القنصل عما إذا كان الاتحاد السوفياتي، في رأيه، أمة مستقلة وذات

سيادة، أجاب «نعم». وكانت تلك فترة محاكمة أناتول شارنسكي، التي أثارت أصداء قوية في الولايات المتحدة. وواصل سامي: «هل يمكنك أن تقول لي، إذن، لماذا تتدخل الولايات المتحدة في قضية شارنسكي؟» فأجاب القنصل: «هذه مسألة مختلفة تماما.» «بالتأكيد، مختلفة»، رد سامي. «إن شارنسكي مواطن سوفياتي، وأنا مواطن أميركي.»

لقد ناضل سامي، فعوقب بالسجن في زنزانة. ووقفت إلى جانبه، واضطرت الإدارة في نهاية المطاف إلى التراجع، وتلقّى العمل الذي طلبه. وكانت الكراهية التي بدأها حياله مدير سجن الدامون أكثر مما عاناه في سجن كفاريونا. وقد برزت في كل نظرة وفي كل كلمة، وبرزت حيالي أنا أيضا، حيث تحولت كل زيارة أقوم بها للسجن إلى حالة مَرَضيّة بالنسبة إليّ. وعلى الرغم من ذلك كله، وجد سامي هناك أيضا طريقه إلى قلوب بعض البشر، وبينهم عدد من السجناء الجنائيين. وفي إحدى زياراتي، انتظرته ساعة كاملة، إلى أن جاء شاحبا ومضطربا. يتمتم قائلا: «فيليتسيا، لم يحدث لك شيء، فيليتسيا؟» وعندما استعاد قواه، روى أن سجناء إجراميين جاؤوا عنده قبل ساعة وقالوا له إنه أُعلن في الراديو منذ برهة عن مقتل فيليتسيا لانغر في حادث طرق. وتذكرت أن أمي تلقّت ذات مرة مكالمة هاتفية تقول أني قُتلت. فاستنجدتُ بأصدقائي ولم تهدأ إلا بعد أن سمعت صوتي.

«سأعيش طويلا، يا سامي»، قلت أطمئنه.

عرفت أن العلاقات الخاصة التي نشأت بيننا تخرج سجّانيه عن طورهم، وأنهم حاولوا مرارا إلحاق الضرر بها. لكن كل ضرر كهذا كان يعمّق علاقتنا، كما كان يزيد حرصي على ألّا يضروه. كان يسمّينا «أمّي اليهودية» و«أمي التي من دير ياسين»، وكانت أمه تبعث إليّ بالتحيات والشكر لعنايتي به. وقد ظهرت صورتها في صحيفة أميركية، تحمل لافتة كتب عليها: «اطلقوا سراح ابني!».

قبيل إنهاء سامي ثلثي فترة سجنه، ارتفعت الأصوات في الولايات المتحدة مطالبة بإطلاق سراحه. صدرت برقيات وبيانات وعرائض عن أعضاء الكونغرس والمثقفين ونشيطي الكنائس والحركة العمالية ونشيطي السلام وحاخامين. وكما هو معروف، فإن إطلاق سراح سجين مبكرا يرتهن بسلوكه الحسن. لم يطلب سامي شيئا، ولم يعرب عن ندمه. وقد تحوّل إلى مبعث قلق للسلطات بسبب الضغط الشعبي الكبير الذي مورس عليها.

علمنا أن شرط إطلاق سراحه سيكون الطرد. حاولت إقناعه بأن عودته من أجل أن يكمل مرحلة الماجستير، ثم الدكتوراه، أمر مهم جدا له. وكان زملاؤه وأصدقاؤه يريدون أن يكون هناك، وكان يجب عليه أن يحترم رغبتهم ومن أجل مستقبله الأكاديمي أيضا. التأمَتْ لجنة العفو [ثلث المدة] في سجن الدامون. فطلبت إذْنا بالمرافعة باللغة الانكليزية، وقدمت برقية تطالب بإطلاق سراح سامي، وقّعها مئات الشخصيات المرموقة في الولايات المتحدة.

وقد سجلت في ملف القضية، في ١٠/١٨، يوم اجتماع اللجنة، الفقرة التالية الموضوعة أمامي الآن: «أبلغني رئيس اللجنة أنه وفّر عليّ الجهد، لأن القرار قد اتُّخذ. قدّموا لي أمر طرد بحق سامي صادر عن وزير الداخلية. وسأل سامي عما إذا كان لن يطرد بعد قضاء خمسة عشر شهرا كاملا، فكان الجواب أن ليس ثمة أية ضمانة لذلك. فأشرت عليه بقبول عرض إطلاق سراحه، فقبل العرض.»

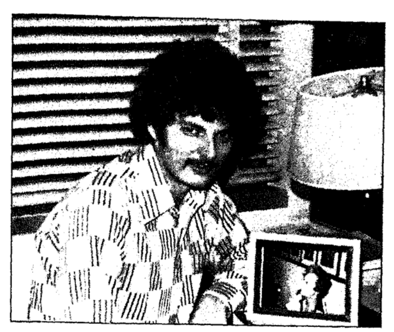
تم نقل سامي إلى سجن الرملة، من أجل إعداد ترتيبات سفره. ولم أره في إسرائيل بعد ذلك.

أخيرا، جاءت المكالمة المنتظرة من سامي عبر البحار، وبعدها ببضعة أيام الرسالةُ الأولى وفيها وصف لعملية الطرد التي كانت وحشية هي الأخرى، ولقاءاته الصاخبة مع أصدقائه، وصورة له تبدو فيها صورتي على الطاولة أمامه.

سجلت في يومياتي عن تلك الأيام: «عندما جاء يوم إطلاق سراحه، ارتديت أجمل ملابسي كي أضفي الاحترام أمام عيون الجميع على ملابس السجين البالية التي يرتديها. أحاطتني نظرات العداء لكنها لم تنل مني. كانت عيناه تلمعان في ذلك الصباح، وكأنهما رأتا الأشجار خلف الأسوار. لكن عندما بشرّوه بخبر إطلاق سراحه، اختلطت سعادته بالحزن وقال: 'إني أحب أصدقائي هنا، ومن الصعب عليّ أن أتركهم'. وكما جرّوه فيما مضى إلى سجنه، فإنهم يجرّونه الآن في طريقه إلى الحرية. كانوا يعرفون كم هي عزيزة عليه هذه الأرض التي يطردونه منها، وكم يصعب عليه الفراق. وهناك، وراء المحيط، بدأ طريقه إلى الحرية، حيث كان اسم الأرض وأبنائها المسجونين، على شفتيه.»

وكان اللقاء الأول أيضا في حفل زفاف ميخائيل في صوفيا. كانت تلك فترة جميلة في حياتي، بدأت الرسم فيها أيضا، خصوصا رسم الأزهار والمناظر الطبيعية. أصبح ميخائيل عاشقا ورأيت بعيني كيف تجسد هذا العشق. أحببت حبيبته التي هي زوجته منذ عشرة أعوام، وما زلت أحبها كابنة وصديقة. أحببت حب ميخائيل لها، وحبها له، وكان يوم زواجهما من أجمل أيام حياتي. رسمت لهما أزهارا باندفاع مفاجىء إلى حب فرشاة الرسم، من دون أي إعداد أو معرفة، أو نيّة مسبقة، اندفاع توقّف بعدها، وأحلم أن أعود إليه ذات يوم.

سامي أحبه الجميع وأصبح جزءا من العائلة. وحضر الحفلة أيضا صديقي نعيم الأشهب، الذي جاء من براغ خصيصا، بالإضافة إلى ضيوف من مختلف أنحاء العالم. كنت معهم جميعا طوال الوقت، لكنّي في الواقع كنت مع سامي وكنت لسامي. كان بحاجة إليّ أكثر من الآخرين جميعا، وكلّهم تفهّموا ذلك، حتى ميخائيل. تحدث سامي عن السجن وعن



سامي إسماعيل بعد إطلاقه
(الولايات المتحدة الأميركية، ١٩٧٩)

زملائه وعن نفسه وعن الجُمَل التي تعلّمها هناك بالعبرية، مثل: «سأحطّمك أيها العربي القذر» أو «سأكسر رأسك»، كان يقولها بلكنة أميركية، ومع ذلك كانت تخرج جميلة من فمه. وتحدث عن حزنه لأنه لا يستطيع زيارة عائلته في البيرة، وعن اشتياقه إلى الأرض، التي هي جزء منه، وإن لم يولد فيها فعلا. كان ذلك شهرا ساحر الجمال بالنسبة إلينا جميعا. وبعد ذلك عاد سامي إلى الولايات المتحدة، وهناك أطلق صفارة الإنذار في اجتماعات، بشأن وضع السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وتحدّث عن تجربته، وطالب بإجراء تحقيق بشأن علاقات إسرائيل مع جنوب إفريقيا ومع أنظمة دكتاتورية في أميركا الوسطى.

من بين لقاءاتنا الأخرى مذ ذاك، في الولايات المتحدة أساسا، أذكر بصورة خاصة اللقاء الذي تم في شيكاغو في حزيران / يونيو ١٩٨٤. كان سامي يشارك في اجتماع عقد في الجامعة التي حاضرت فيها. انقضى أكثر من ساعة ولم يظهر. خشيت أن يكون نشأ بيننا سوء فهم بشأن موعد اللقاء، لكن شكّا مزعجا ساورني في داخلي في أن اللقاء ليس مهما بالنسبة إليه كما هو بالنسبة إليّ. كنت طوال حياتي شفافة، إنْ خيرا وإن شرا. لم أكن أقدر على عدم إشراك صديقي في الخوف من ألّا أراه قبل أن أسافر، ويفصل بيننا المحيط مجددا لفترة لا يعلمها أحد. في النهاية، وصل برفقة باسم. واتضح أنهما كانا تأخرا بسبب ازدحام سير خانق. وقال سامي إنه لم يخطر في باله أن يفارقني، وابتسم ابتسامته الرائعة.

وجه الإلهة الغريب

رسّام المحكمة يُري ك. رسما، يتعرف فيه ك. على القاضي. فيقول الرسام أنها صورة العدالة وأنه رسمها بناء على طلب. «'الآن أصبحت أعرفها'، يقول ك.، 'هنا الحزام على عينيها، وهنا الميزان. لكن أليس ثمة جناحان هنا خلفها؟ وأليست هي فعلا تعدو؟' 'أجل'، قال الرسام، 'كنت مضطرا لرسمها على هذا النحو بناء على الطلب، وهي، في حقيقة الأمر، صورة العدالة وإلهة النصر في آن.'... 'هذا الدمج ليس جيدا'، يقول ك. ضاحكا. 'يجب أن تكون العدالة مرتاحة وواقفة، مخافة أن يهتز الميزان، فيتعذّر إصدار حكم عادل'.» وبعد ذلك. «... بدت الصورة وكأنها ترتفع إلى الأمام، ولم تعد تشبه إلهة العدالة بتاتا، لكنها لم تكن تشبه إلهة النصر أيضا. لقد بدت الآن مثل إلهة الصيد تماما.»

تصوير كافكا هذا يطاردني كلما فكرت في القضاء العسكري، يرافقه قول كليمنصو إن المشترك بين القضاء العسكري والقضاء هو مثل المشترك بين الموسيقى العسكرية والموسيقى. وليس أفضل من الطرد مثالا على ذلك.

كان من بين المطرودين الذي توليت قضاياهم، ولم ألتقهم مرة أخرى حتى الآن، وليد نزال من قباطية، وأكرم هنية، آخر المبعدين قبل الانتفاضة، والذي توليت قضيته أمام محكمة العدل العليا سوية مع المحامي أفيغدور فلدمان. وقد ساهم مثوله الواثق والمتألق أمام اللجنة، وردوده القاطعة على كل ادعاء، بعض الشيء في القرار بالموافقة على طرده. كان الأمر دائما على هذا النحو: دعاة السلام، الطيبون والموهوبون، مصيرهم الطرد.

لكني أحيانا ألتقي أحد موكليّ المبعدين في مؤتمرات واجتماعات عالمية. وكان آخر من التقيت د. عزمي الشعيبي من البيرة، الذي طُرد سنة ١٩٨٦، هو وكل من علي أبو هلال وحسن فاروجة. وهذا الأخير، وهو صحافي يسكن مخيم الدهيشة للاجئين، لم يُسمح له بلقاء أمه المريضة قبل طرده، وقد ماتت من دون أن تراه.

التقيت الشعيبي في ندوة في مدريد، في كانون الثاني / يناير ١٩٩٠. وقد قيل الكثير في الاجتماع عن انعكاسات الانتفاضة على عملية السلام في منطقتنا، وعن الهجرة من الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك الخوف من توطين المهاجرين في المناطق المحتلة. ولدى انتهاء الندوة، ودّعت عزمي وعدت إلى بيتي في تل أبيب. ترى، ماذا فكّر عندما سمع الحديث عن حق المهاجرين غير القابل للنقض في المجيء إلى إسرائيل، «ونحن لن نقول لهم أين يستوطنون»، بحسب كلام شمير، فيما هو، المولود هنا، لا يستطيع العودة إلى بيته؟

تم طرد د. عزمي الشعيبي، مع أنه مريض، بناء على مادة سرية لم يسمح له بالاطلاع عليها. وقد احتجت عشرات المنظمات ومئات الشخصيات من الولايات المتحدة وأوروبا لدى السلطات الإسرائيلية، وأعربت عن تضامنها مع المطرودين وعائلاتهم، خصوصا د. الشعيبي المريض. وفي إطار معركة إحباط الطرد، نُشرت في الصحف الإسرائيلية بيانات وقّعها شخصيات من البلاد ومن الخارج؛ وتظاهر رجال يتمتعون بضمائر حيّة في تل أبيب والقدس وحيفا مطالبين بإلغاء أوامر الطرد؛ وأثارت كتلة حداش الموضوع في الكنيست؛ ووصل إلى إسرائيل والمناطق [المحتلة] محامون ذائعو الصيت في الولايات المتحدة وأوروبا ودعوا السلطات إلى وقف تنفيذ الحكم؛ وتلقيت في مكتبي مطالعات معلّلة لخبراء في القانون الدولي، من أجل تقديمها إلى المحكمة، وتتضمن شروحا للمصادر القضائية والمستندات المؤيدة لقاعدة المنع المطلق للطرد، كما جاء في البند ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ وفي وثائق أخرى من القانون الدولي؛ وأراد خبراء ذوو أسماء لامعة، مثل الأستاذ إيان براونلي، لفت نظر محكمة العدل العليا إلى أن إسرائيل لا تستطيع تجاهل مقتضيات معاهدة جنيف الرابعة التي تمنع الطرد، في حين أنها هي نفسها أعلنت أنها تطبق المبادىء الإنسانية لهذه المعاهدة في المناطق، باعتبار تلك المقتضيات مبدأ إنسانيا من الدرجة الأولى. وقامت منظمتان معروفتان للمحامين الأميركيين ــ الرابطة المهنية القومية للمحامين والمؤتمر القومي للمحامين السود، اللتان زار قادتها وممثلوهما إسرائيل والمناطق [المحتلة] ــ بتقديم مطالعتهما إلى محكمة العدل العليا، وفيهما تحليل علمي عميق للقانون الدولي، يستند ــ فيما يستند إليه ــ إلى محاكمات نورنبيرغ.

تم تقديم هذه المادة الوفيرة كلها إلى المحكمة، لكنّا كنا قدّرنا ما ينتظر أن تسفر عنه المداولات بناء على الحكم الذي صدر في قضية ثلاثة مطرودين قبل أشهر معدودة فقط: قيل حينها، أن ليس ثمة ضرورة لتكرار الادعاء بشأن منع الطرد، لأن هذا الادعاء نوقش وتم رفضه بصورة قاطعة في قضية سابقة حول الموضوع نفسه. وفي رد الدولة على اعتراضنا الحالي، قيل صراحة إن إثارة الادعاء المذكور آنفا محكومة بالفشل سلفا، بل لا داعي لإثارته أبدا، إذ سبق لمحكمة العدل العليا أن حسمت الأمر. فعرفت أن أمامي تجربة قاسية في مواجهة هذه المقاربة.

بعد أن بيّنت للمحكمة أني أتهيأ للادعاء بناء على أحكام القانون الدولي، قال رئيس المحكمة القاضي دوف ليفين أنه لن يسمح لي بالادعاء بناء على ذلك، إذ إن هذا الادعاء سبق أن قُدم وتم البت فيه. أما محاولتي الادعاء بأن قاضيا واحدا على الأقل، هو حاييم كوهين، قد قرر شيئا مختلفا، وأن هيئة المحكمة الحالية (شوشانا نتنياهو وأليعيزر غولدبيرغ) قد تُغيّر الحكم، فلم تجد أذنا صاغية. وعلّقت على ذلك بأنه يُستنتج من ذلك أن محكمة العدل العليا تقف ضد معاهدة جنيف. فكان الجواب أنه إذا كان المقصود هو منع

الطرد بناء على المادة ٤٩ من المعاهدة، كما ادعيتِ في الماضي، فإن الأمر يكون كذلك.

ما جرى بعد ذلك نشرّته موسَّعا وسائلُ الإعلام في البلاد وفي العالم: ألغى مقدّمو الاستئناف استئنافهم فجأة، وفسروا ذلك بأنهم لا يعتقدون أن المحكمة يمكن أن تجري محاكمة عادلة، في غياب إمكان الادّعاء بناء على أحكام القانون الدولي فيما هناك مادة سرية لم يُطلعوا عليها؛ وادّعوا أن طردهم إجراء سياسي ليس إلّا، لا علاقة له مطلقا بالحيثيات الأمنية، وأنه يهدف إرضاء المتطرفين في إسرائيل والمناطق [المحتلة] وتحطيم معنويات الشعب؛ وتحدّثوا عن حقهم في وطن، لكن قيل لهم ألّا علاقة لذلك بالمداولات. وفي النهاية، شكر الثلاثة كل من وقف إلى جانبهم في المناطق وفي إسرائيل والعالم، وأكّد ألّا وجه حق في طردهم عن أرضهم وعائلاتهم. فهم الجميع أن العودة عن الاستئناف تعني الطرد السريع. لكنّا لم نقدر أن نعرف أنهم سيُحرمون ــ بُهتانا ــ حتى من حقهم البسيط في العناق الأخير، كأنما أرادوا الانتقام منهم على جرأتهم في الإعراب عما يقتنعون به.

بدأت سياسة الطرد مباشرة بعد الاحتلال سنة ١٩٦٧. وثمة تقديرات بأن عدد المطرودين يبلغ ألفين، باستثناء الذين طُردوا جماعيا فور انتهاء المعارك، كي يصبح لدينا «الحد الأقصى من الأرض مع الحد الأدنى من السكان»، بحسب رغبة رئيسة الحكومة الراحلة، الأم الجدّة غولدا مئير.

توقّف الطرد عبر معبري نهر الأردن، بعد أن رفضت السلطات الأردنية استقبال المطرودين، كي لا تمنح الشرعية لعملية الطرد. فبقيت الصحراء، وادي العربة. وكان الطرد من هذا الطريق وحشيا، يذكّر على نحو طبيعي بمصير هاجر كما جاء في التوراة. في سنتي ١٩٧٠ و١٩٧١ كان موكّلي يختفون واحد إثر الآخر. وفي ٧١/١١/٨، عندما دخلت ممر سجن الخليل رأيت موقوفين منظمين أزواجا في صف متواز، وقد كُبّلت يد كل منهم إلى يد صاحبه. استعرضتهم، لكن لم يتح لي فرصة التدقيق فيهم جميعا، لأن الحراس أخرجوهم إلى السيارة. وسط المجموعة برز اثنان، عجوز وفتى بدا كأنه شاب. سأل بعضهم إلى أين هم ذاهبون، فأجاب السجان: «إلى سجن نابلس». وألحّ أحدهم قائلا: «لماذا إذن من دون ملابس السجناء؟»، ولم ترد إجابة عن هذا السؤال، بل غمزة فقط في اتجاهي. وعندما خرج الموقوفون، قال السجان لي: «ألا تدركين أن هؤلاء في طريقهم إلى الطرد؟!» فأدركت. وبعد مرور ساعة، أعلنت الإذاعة الأردنية عن وصول مطرودين كانوا موقوفين في السجون الإسرائيلية.

في سنة ١٩٧٣، طُرد ثلاثة من سكان المناطق عبر وادي العربة، من دون إجراءات قضائية. وكان من بينهم رئيس بلدية البيرة عبد الجواد صالح، الذي تجرأ على وضع نصب

في ساحة البلدة يرمز إلى معاناة أهاليها، وعضو اللجنة الإسلامية في القدس الشرقية عبد المحسن أبو ميزر. تظاهرت النساء الفلسطينيات آنذاك في القدس، وهن يرفعن يافطة كُتب عليها: «نحن نريد السلام، دعونا نعيش على أرضنا بسلام.» وجاء المطرودون إلى جسر أللنبي للتظاهر. وهم يحملون يافطة كتب عليها: «أبناؤنا بحاجة إلى آبائهم». وقد انحفرت في ذاكرتي عميقا الصورة التي ظهر فيها أبو ميزر يمسك باليافطة وعبد الجواد صالح إلى جانبه، فيما جندي إسرائيلي يتعارك معه. إن أبناء عبد الجواد صالح يواصلون النضال ضد الاحتلال، وهم لا يخذلون أباهم. وهو لم يتردد، في لقاء دولي جرى في بروكسل سنة ١٩٨١، عن رفع صوته ضد أولئك المتطرفين في العالم العربي الذين لا يعرفون التمييز بين الإسرائيليين المحبّين للسلام والذين يمارسون القمع.

كان القاسم المشترك بين المطرودين هو نشاطهم السياسي، الهادف أساسا إلى إيجاد حل سلمي، مع معارضة الاحتلال والتمسك بحقوق شعبهم. هكذا كان حال [أبو] علي شاهين من رفح، الذي طرد سنة ١٩٨٥، عقب معركة قضائية وشعبية طويلة في البلاد وفي الخارج. وكان هذا أيضا حال د. تيسير العاروري، الذي كان من بين مجموعة المطرودين الأخيرة إبان الانتفاضة؛ كانت جريمته كبيرة على نحو خاص، فهو قد انضم إلى إسرائيليين يسعون إلى السلام، سلام يقوم على الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير لكلا الشعبين، بل إنه وضع وإياهم ميثاقا مستمدا من روح الشعار: «دولتان لشعبين». وبصدد ذلك، قال القاضي دوف ليفين في مطالعته للنقاش الذي جرى في محكمة العدل العليا ضد طردهم، إن نشاط المرشحين للطرد في العملية السياسية ليس ذا صلة. وقد طردوا بعد عام من الإجراءات القضائية، التي تمكنوا بفضلها من استنشاق هواء وطنهم أثناء جولتهم اليومية في سجن الجنيد، وبعد أن أعربوا في المحكمة عن رأيهم في الدولة التي تطردهم وشكروا الإسرائيليين الذين وقفوا إلى جانبهم. ولا شك أن عام السماح الزائد هذا من الإجراءات القضائية، والذي كان للمحامين فضل فيه أيضا، كان مهمًا، ذلك بأن أوامر الطرد الجديدة لا تصدر، وفقا للنهج المتّبع في الأعوام الأخيرة، إلاّ بعد إنهاء إجراءات الطرد تنفيذا للأوامر التي صدرت قبل ذلك.

بدأ مكتبي يكتظ بأقارب المعتقلين الإداريين الذي كانوا لا يزالون في السجن. جاؤوا إليّ مدفوعين بالخوف من الطرد. وقررنا هذه المرة تقديم التماس جماعي إلى محكمة العدل العليا، والمطالبة بإصدار أمر يمنع الطرد، لأن دور أيّ منهم قد يأتي غدا أو بعد غد. أعددت مطالَبة بذلك باسم عائلات ثمانية وعشرين معتقلا إداريا. وأشرت في الالتماس إلى أن رجال الشين بيت هدّدوا الجميع بالطرد في الماضي، وأن طرد حسني حداد، الذي تم بمكيدة، يكشف نيّات سيئة لدى وزير الدفاع. وصفت كيفية تنفيذ الطرد، الذي لا يستطيع ضحيته

اللجوء إلى أي جهة قانونية، ولا حق إلى لجنة الاعتراض بناء على أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥، التي يتم تنفيذ الطرد بموجبها. وأرفقت القرار والالتماس في قضية سليمان النجاب، الذي كان أصبح في لبنان عندما قدّمت الالتماس.

كان الوقت متأخرا، إذ تجاوزت الساعة الثانية بعد الظهر، وذهب القضاة جميعا إلى بيوتهم. وبناء على طلبي، وجّهوني إلى بيت القاضي حاييم كوهين. قال السكرتير أنه يتوجب عليّ فعل ذلك بسرعة، كي أتمكن من العودة قبل الساعة الثالثة، فيمكننا طباعة الأمر، إذا أعطي لي، ويمكنني نشره، ويشار هنا إلى أن الأمر لا يصبح ساري المفعول إلا بعد أن يسلم للجهة المعنية. طلبت هذه المرة أمرا ضد وزير الدفاع، بصفته المسؤول عن الطرد. انتقلنا، المحامي المتدرب صالح بدارنة وأنا، إلى بيت القاضي كوهين. فتح الباب لنا، وبعد أن بيّنت له أن الموضوع ملحّ جدا، أدخلنا غرفة مكتبه، وجلس إلى جانب منضدة الكتابة يعاين التماسي. حبسنا أنفاسنا ونحن نتابع تعبيرات وجهه. وبعد بضعة أسئلة إيضاحية، أعلن أنه سيعطيني أمرا موقتا، الأمر الذي يعني أن مقدّمي الالتماس لن يطردوا إلى خارج حدود إسرائيل و/ أو المنطقة التي تسيطر عليها إلى حين إعطاء قرار نهائي بشأن الالتماس. أما نقاش الالتماس، فسيحيله على هيئة من ثلاثة قضاة. تنفّسنا الصعداء. وقد أسهبت الصحافة هذه المرة في الحديث عن إعطاء الأمر الموقت، الذي كان يعتبر انتصارا كبيرا في مثل حالتنا، وإن كان في الحقيقة خطوة موقتة. وتحدّد موعد إجراء النقاش بشأن الأمر ليكون بعد شهر.

في يوم النقاش، غصّت القاعة بعائلات مقدّمي الالتماس. وقبل أن تسنح لي فرصة لأقول كلمة، هاجمني الرئيس القاضي زوسمان: «إلى مَ يستند التماسك حقا؟ هل أبلغك الوزير أنه يعتزم الطرد؟!»

«لا يبلغني الوزير شيئا، أيها المحترم» ـ أجبت ـ «لا أنا ولا موكليّ. فهو ببساطة يطردهم تحت جنح الظلام، كما أشرتُ في التماس لمصلحة زملاء مقدّمي الالتماس.»

أحد القضاة: «إذا كان الأمر كذلك، فيمكن تقديم التماس باسم ثلاثة ملايين من سكان إسرائيل، إذ ثمة هنا خطر في أن يُطردوا، من دون أي شيء ملموس...»

أنا: «ليس موكليّ ثلاثة ملايين من سكان إسرائيل. إنهم معتقلون من دون تهمة، أو محاكمة، وقد هدّدتهم سلطات الأمن في مناسبات مختلفة بأن تطردهم، وقد طرد زملاؤهم فعلا بهذه الصورة. في عهد الإنكليز كانوا يُطرّدون إلى مستعمرات الإمبراطورية البريطانية. هل لبنان والأردن هما مستعمرتانا؟»

القاضي زوسمان: «أنت تحبين كثيرا أن تأتي إلى هنا وتزعجينا، يا سيدة لانغر.»

«كيف أحب أن آتي إلى هنا في حين أن الموقف مني هو على هذا النحو؟ لكن، هل بقي لديّ مكان آخر يمكنني أن أذهب إليه، في حين أن حقوق الإنسان تنتهك على هذا النحو

الفظّ؟!»

القاضي زوسمان: «إذا لم تتوجّهي إلى وزير الدفاع بالسؤال عما إذا كان يعتزم طرد مقدّمي الالتماس، فإننا لن نستجيب إلى طلبك، الذي هو في رأينا من دون أساس.»

طالبت بتمديد فترة الأمر الموقت على الأقل، وتعهّدت بأن أتوجه إلى وزير الدفاع، من أجل إيضاح نياته. تم تحديد فترة الأمر الموقت بخمسة عشر يوما إضافية. وفي كتابي إلى وزير الدفاع، طلبت أن يجيبني عما إذا كان يعتزم طرد مقدّمي الالتماس «في وقت من الأوقات»، وأشرت إلى أنه يتوجّب عليّ الحصول على ردّ واضح وقاطع. فرد وزير الدفاع ألّا نيّة لديه حاليا في طردهم. لكنّه أضاف: «إن أي إجراء اتخذته السلطات المخولة أو ستتخذه في المستقبل بشأن هؤلاء الموقوفين قد اتخذ وسيتخذ استنادا إلى القانون وبموجبه.»

ومرة أخرى، تحدد موعد لجلسة محكمة العدل العليا. قرأ القاضي زوسمان الرسالة وقال: «ماذا تريدين بعد؟ السلطات لا تعتزم طردهم، وإذا فعلت ذلك، فبموجب القانون. ليس لنا هنا كمحكمة ما نفعله.» عدتُ إلى الطريقة التي تم بها طرد الآخرين، وأشرت إلى أنه لم يتم وفقا للقانون، وبالتالي فإن الوزير لا يقول الحقيقة، عندما زعم أنه تصرف في الماضي بموجبه. وأعربت عن خشيتي من أن تكون كلمة «حاليا» أكثر من تلميح إلى نيّاته في المستقبل. استللت تعليمات الدفاع وأريت المحكمة تعديلا أجري سنة ١٩٤٧، يحق بموجبه لكل شخص صدر أمر طرد ضده أن يمثل أمام لجنة اعتراض، وأن يعترض على الأمر. وكيف استطاع الذين طردوا حتى الآن أن يعترضوا، في حين كَبّلوا أيديهم، وغطّوا عيونهم، ونقلوهم مباشرة من السجون إلى الحزام الأمني على الحدود اللبنانية وقالوا لهم: «إذا عدتم، فسنطلق النار عليكم!؟». طلب القضاة من أمين المكتبة أن يأتيهم بالصيغة المحدّثة للتعليمات وتوصلوا إلى استنتاج بأني على حق. طلبت أن تشير المحكمة على الأقل إلى أن ذلك هو حق مقدمي الالتماس، إذا تقرر طردهم في المستقبل. فقال القاضي زوسمان: «هذا ليس من شأننا، فالوزير تعهد أن يتصرف وفقا للقانون، وهذا يكفينا.» فأدركت أننا على وشك أن نخسر القضية.

توجهت إلى القضاة بطلب أخير، هو الإشارة على الأقل إلى ما يقوله القانون. وقلت لهم: «أنتم الملاذ الأخير لمقدمي الالتماس.» فتشاور القضاة وقرروا، في ضوء تعهّد الوزير، رفض الالتماس، لكن الرئيس زوسمان كتب في الأمر الذي أعطوه، أنه بعد أن فصّلت أمام المحكمة نص القانون، فإنه «يحق لكل من يصدر ضده أمر بالطرد أن يتوجه إلى اللجنة الاستشارية التي أقيمت وفقا للمادة ١١٢ (٨)، إن هذه اللجنة ستقدم بعد أن تنظر في الطلب، توصياتها إلى الحكومة، وهي التي ستقرر في مسألة الطرد.»

وهكذا، إذن، رُفض الالتماس، لكنّ الهدف تحقّق. فقد تقرر أنه لا يجوز طرد شخص

من وطنه من دون إعطائه إمكان الاعتراض على الأمر، وهذا ما لم يُفعل حتى الآن. لكن المعركة لم تنته بذلك. فقد قررت السلطات، مجبرة، تأليف لجان استشارية ـ هيئة عسكرية ذات صبغة قضائية، يعيّنها القائد العسكري ـ تكون مهمتها مناقشة اعتراض المرشحين للطرد في إجراء خاطف. وإذا لم توصِ اللجنة بشيء آخر، ينفذ الطرد فورا بعد ذلك، من أجل الحيلولة دون إمكان الإشراف القضائي من جانب محكمة العدل العليا على الأمر.

قوة الضغط الشعبي

إن مصير د. أحمد حمزة النتشة يجسّد جيدا طريقة عمل السلطات. كنت صديقة لعائلته، خصوصا لزوجته الفرنسية لويزيت، وكثيرا ما استضافوني في بيتهم المضياف في بيت لحم. عمل د. حمزة، وهو طبيب جرّاح، مديرا لمستشفى بيت جالا. وهو شخص تقدّمي الآراء ومحبوب لدى الجمهور، ترشح في الانتخابات البلديّة التي جرت سنة ١٩٧٦ لرئاسة بلدية الخليل. وقد استقال من الخدمة، لكي يرشّح نفسه، وفقا لما يقتضيه القانون الأردني. واعتقل في ٧٦/٣/٢٦، تحت جنح الظلام. وأبلغتني زوجته بذلك تلفونيا في الصباح. كان ذلك يوم سبت، وتطوّع زوجي، الذي كان هو الآخر يعرف العائلة، بنقلي إلى القدس. وبلغني بعد ذلك أيضا نبأ اعتقال المرشح في الانتخابات البلدية في البيرة، د. الحاج أحمد.

في الساعة الحادية عشرة والنصف أبلغت مسجل المحكمة العليا القاضي بارطوف، وفقا للإجراء المتّبع في الأيام أو الساعات التي لا تعمل المحكمة فيها، أني أريد أن أتقدّم بالتماس عاجل لأمر تمهيدي ضدّ وزيري الدفاع والشرطة، للحيلولة دون طرد الرجل.

تحدّدت الساعة الرابعة بعد الظهر موعدا لمناقشة الالتماس. وفي الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم بلغني أن القرار بطرده قد صدر. هاتفت د. عتسيوني، الذي كان القاضي المناوب في ذلك اليوم والذي تقرّر مناقشة الالتماس بحضوره، وطلبت مقابلته في أقرب وقت وحتى فورا، كي لا أتأخر عن الموعد. وقلت له أني لا أريد أن أشبّه بالجراح الذي أعلن أن عملية الجراحة نجحت، لكن المريض مات. وأشرت أيضا إلى أني أهيىء الالتماس، وأنقل تفصيلات الخبر الذي وصلني لتوّه هاتفيا من المحامي جاسر، في رام الله، والذي مفاده أن أمرا بطرد د. حمزة صدر هذا الصباح، وأنه مَثُل أمام لجنة الاعتراض وطلب أن يراني، لكنه لم يحصل على ردّ. فأبلغني القاضي عتسيوني أن النيابة دعيت لإجراء المناقشة، أي أنها على علم بالإجراء القضائي الجاري.

في الساعة المحددة، وصلت ولويزيت إلى بيت القاضي. ودخل معنا ممثّلو النيابة. كان التوتر شديدا، فقد كنا نعرف ما هو موجود في كفّتي الميزان. د. عتسيوني، وهو رجل لطيف وأحد القضاة الإنسانيين الذين عرفتهم في المحكمة العليا، جلس إلى جانب طاولة الكتابة وبدأ شيئا ما من الصعب أن نسمّيه مناقشة. وأعلن ممثّل المستشار القانوني المحامي بلتمان، بصورة قاطعة واضحة، أن د. حمزة قد طُرد قبل ربع ساعة تقريبا إلى لبنان. وبعد ذلك، تحدثت لويزيت، ثم أنا، ثم جاء قرار القاضي التاريخي.

بعد عرض تفصيل الإجراءات، قرّر القاضي أنه «... في ضوء هذا الوضع المفروض، من الواضح أن ليس ثمّة أي داع لإصدار أمر موقّت أو أمر مشروط، ويجب عليّ أن أعرب بقوّة عن دهشتي من أن سلطات الجيش الإسرائيلي أسرعت في تنفيذ أمر الطرد، في حين أنه في الساعة الثانية عشرة ظهرا أبلغ إلى نائب الادعاء العام أني سأنظر في الالتماس الحالي في الساعة الرابعة بعد الظهر. وليس أمامي بالتالي، إلاّ إصدار التعليمات بإجراء تحقيق في الموضوع من جانب مستشار الحكومة القانوني.

«إني لا أفهم لماذا كان من الضروري تنفيذ قرار الطرد قبل ربع ساعة من قيامي بالنظر في الالتماس. ويبدو لي أنه كان ثمة، لأسفي الشديد، محاولة للحيلولة دون المناقشة أمام هذه المحكمة، وهذا ما لا مكان له في دولة يحكمها القانون. وكما قلت، لا خيار أمامي سوى رد الالتماس من دون أن أنظر في مضمونه.»

كان القاضي عتسيوني غاضبا، وبدا التأثر واضحا عليه. قلت إن هذه جريمة حرب، تتعارض وأحكام معاهدة جنيف. قال لي المحامي بلتمان: «احذري، أنت محامية في إسرائيل»، لكنّي لم أشأ أن أحذر، وكرّرت قولي، وطلبت منهم أن يسجّلوه في المحضر. قلت إن هذا تعدّ على المحكمة، لكن الأخطر من ذلك هو طرد إنسان إلى لبنان الممزّق بالمعارك. وعندما سمعت لويزيت النبأ المشؤوم بدأت بالصراخ، وقد احمرّ وجهها من الغضب وترقرق الدمع في عينيها: «كنت في باريس إبّان الاحتلال النازي. وأنا لا أفهم كيف يقدر الذين ارتدوا ملابس صفراء أن يرتكبوا مثل هذه الجريمة. لقد أرسلتم زوجي هدية إلى الكتائب.»

فيما بعد علمت أن يتسحاق رابين، رئيس الحكومة آنذاك، هو الذي وقف وراء عملية الطرد هذه، وأن المستشار القانوني الأستاذ أهرون براك هو الذي صادق عليها، وهذا مما لا أستطيع فهمه حتى هذا اليوم بالذات. ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، لم نسمع عن أي تحقيق أو أي تدقيق في الموضوع وفق ما قرّر القاضي.

لكن الفعلة أثارت هذه المرة أوسع ردّات الفعل السلبية في صفوف الرأي العام في البلاد والعالم. وكانت أيضا فعلة تجاوزت الحدود وتفتقر إلى الحكمة الظاهرية؛ فما حصل كان تعدّيا لم يسبق له مثيل على السلطة القضائية دانته الصحافة بمجملها. أما بالنسبة إليّ، فقد حرصت أن أفعل ما بوسعي من أجل أن تقابل هذه الفعلة المشينة بأوسع ضجة ممكنة، حتى لا تتكرّر.

طالبنا بإعادة د. حمزة إلى وطنه فورا. كما خاطبت وزير الدفاع، لغرض مشابه، باسم عائلة د. الحاج أحمد، التي عيّنتني لهذه الغاية، لكن رد المستشار القانوني المعيّن للضفة، أليكس راماتي، كان سلبيا. بل أنه في رده لم يجد داعيا لذكر واحدة من المداولات في محكمة العدل العليا، والتي انتقدها القاضي انتقادا حادا للغاية. لقد أعرب ذلك الرجل لأعوام طويلة عن

لامبالاة بشأن حقوق الإنسان، وجاء في أسفل السلم الذي أدرجت فيه مختلف المستشارين القانونيين المعينين بالمناطق. بالإجمال، نشأ بيني وبين المستشارين علاقات عمل سوية تماما، بل وأحيانا وديّة. ووجدت بينهم أيضا من لم يكونوا مستعدّين للموافقة على كل شيء من جانب الإدارة، أناسا يقدّرون الاستقامة وعلاقة الزمالة أثناء تأديتهم وظيفتهم. كان مثالا على ذلك غيتا، من بيت إيل، التي حظيت كل طلباتي لديها، في شؤون إنسانية أساسا، بمعالجة سريعة ومخلصة. ولن أنسى أيضا موظّفي السكرتاريا في محكمة العدل العليا، بدءا بالسيد عتسيس، وعلى رأسهم أبراهام، وكذلك السكرتير الرئيسي شمرياهو، لموقفهم المهذّب والودّي تجاهي.

تقدّمنا بالتماس إلى محكمة العدل العليا وحصلنا على أمر مشروط، يلزم وزير الدفاع بالإجابة عن السؤال: لماذا لا يعيد د. حمزة ود. الحاج أحمد إلى وطنهما فورا؟ فجاء في الرد الخطي أن الاثنين يشكّلان خطرا أمنيا شديدا وأن سلوكهما عقب الطرد ـــ نشاطهما وخطاباتهما بما فيها من قذف ـــ يؤكّد المعلومات التي كانت في حوزة قوات الأمن. ولم يتضمّن هذا الرد، الذي قدّمته دوريت باينيش، مديرة دائرة قضايا العدل العليا [في وزارة العدل]، كلمة واحدة تعبّر عن الأسف أو أي تطرّق إلى كيفية الطرد. إن التي ستصبح بعد مرور الأيام مدّعية الدولة وتصمت طوال فترة الانتفاضة عن الانتهاكات الفظّة لحقوق الإنسان، قد صمتت أيضا آنذاك عن موضوع حمزة.

قدّرت أن فرصة د. حمزة ود. أحمد في المحكمة العليا ضعيفة. وخشيت أن يعزّز قرار الحكم الذي سيصدر موقف السلطات، إذ يصبح علينا أن نثبت أمام المحكمة العليا أن اعتبارات السلطات كانت اعتباطية. أضف إلى ذلك أن محكمة العدل العليا حدّدت مرارا أنها ليست على خبرة في شؤون الأمن، وأنها لن تعترض على اعتبارات القائد العسكري، ما لم يتمّ البرهان على غياب الاستقامة لديه. فألغيت الالتماس وقلت للويزيت: «لن يعود زوجك عن طريق محكمة العدل العليا.»

وفعلا، عاد د. حمزة بعد أقل من عامين، بناء على تعليمات وزير الدفاع وايزمن، وبدا كأن جميع الحيثيّات الواهية التي أوردت في الرد الخطّي بشأن الخطر الأمني الذي يشكّله لا محل لها. وفي سنة ١٩٨١، كان يُفترض أن يكون [د. حمزة] هدفا لاعتداء قاتل يجعل مصيره كمصير كل من بسام الشكعة وكريم خلف، لكنه نجا بفضل الكلب الذي نبح تلك الليلة ودفع مجرمي منظمة الإرهاب اليهودي إلى الهرب. ولايزال د حمزة يواصل عمله كطبيب، وبين مَنْ يعالج جرحى الانتفاضة. لكن آلافا غيره ممن لم يحظوا بالعودة يعيشون حياة لاجئين.

مرات لا حصر لها، حذّرت أمام المحاكم من أن الطرد لن يؤدي إلّا إلى إذكاء مقاومة الاحتلال، وقد انفجرت الانتفاضة فعلا. وفي أنصار٣، كتب المتوكل طه، رئيس رابطة

الكتّاب الفلسطينيين، قصيدة بعنوان: «هل طردوك» ونشرت في «غيشر»، في ٨٩/١٢/٢٢:

هل أبعدوكْ؟!
هل توّجوك القنبَ سِرّاً
عندما جاءوا إليكَ مـع الغسقْ
وقيّدوكْ؟!
لا تسرقوا منه العبقْ
قلبي تشقّق واحترقْ
لا تأخذوه إلى الهواءِ الحُرّ..
أين سيأخذوكْ؟
احمل عذابي يا مسيحَ الانتفاضةِ
وانطلقْ

لن يبعدوك
وإنْ بغربتكَ الجديدة أطلقوكْ
سيظلّ وجهكَ في أزقتنا
المشاعلَ والحبقْ
وإذا أرادوا موتنا
فلقد عبرنا بالمصابيح الحجارةِ
كلُّ أيامِ النفقْ.
يا مسيح الانتفاضةِ
يتموا أطفالنا قبل المخاضِ

في أواخر الثمانينات، أراد وزير الدفاع يتسحاق رابين أن يُسمح بتمديد فترة الاعتقالات الإدارية من نصف عام إلى عام واحد، مـع إمكان تجديدها، كما طالب بالسماح بعمليات طرد فوري، أي بالعودة إلى أيام الستينات والسبعينات السابقة. وقد نجح فيما يخصّ تحديد فترة الاعتقال الإداري إلى عام، لكنه فشل بصدد عمليات الطرد الفوري.

«لا تَدْعونا ننزل إلى القاع ونرسب»، قال عضو الكنيست عن المعراخ دافيد ليباي، أستاذ القانون، مخاطبا وزير العدل أثناء نقاش بشأن المناطق [المحتلة]، مشيرا إلى: «أن كل سلطة احتلال معنية بالإفلات من القانون، وليس بالتأكيد من القوانين الدولية [فقط]. ولأجل ذلك، تمّ وضـع معاهدات دولية وتحديد معايير للأمم المتحضّرة التي نطمـح أن نكون في عدادها.» إن الأستاذ ليباي المحترم، الذي أتذكّره بالخير للمرات التي توجّهت فيها إليه، سواء فيما عناني شخصيا عندما هُدّدت بالقتل، أو فيما عنى آخرين، لم يدرك قط أننا سبق أن نزلنا إلى القاع، وأننا نغطس، وأن الذي ناشده أن يخلصنا، هو نفسه الذي يعمل على قطع أنبوب الأكسجين كي نرسب في الأعماق...

بسام: المعركة الأولى

كانت شمس ذلك اليوم لافحة، مثلما هو حال أيام شهر حزيران/يونيو كلها في شرقنا. وقد رافقني ميخائيل في زيارتي إلى عائلات في نابلس، أغلقت السلطات بيوتها بسبب أفعال أبنائها. وحالتي النفسية الكئيبة إزاء المشاهِد المتوقّعة وازتها فرحتي باللقاء المنتظر مع بسام الشكعة. كان قد عاد منذ فترة وجيزة من السجن إلى مكتبه كرئيس للبلدية، عقب معركة ناجحة ضد طرده. لم أنعم بنجاحات كثيرة، وكان هذا الأخير النجاح الأهم، رغم أنف وحنق الساعين له ولي بالسوء، الذين أغدقوا عليه الوعود مقابل أن يتخلّى عنّي. فقد كانت هذه القضية أكثر ما تداولته الألسن في الدولة في أواخر سنة ١٩٧٩، ووصلت أصداؤها إلى العالم كله.

لقد بدأتْ باستفزاز، وقف خلفه اللواء داني ماط: على صفحات «هآرتس»، ٧٩/١١/١٧، نُشر ما يوحي بأن الشكعة أعرب، في حديثه مع اللواء، عن تأييده الكامل للمذبحة التي راح ضحيتها أولاد ونساء في الهجوم على حافلة الركاب على طريق الساحل. وتوسعت وسائل الإعلام في نشر النبأ، وأجرى الكنيست نقاشا بشأن الموضوع. وطرحت إمكانية طرده من نابلس بتهمة التحريض على القتل.

في تلك الأيام، أرادت السلطات أن تفرض على الفلسطينيين مشروع الإدارة الذاتية، وفقا لاتفاق كامب ديفيد. ورأى الفلسطينيون في ذلك ضربة قاضية لتطلّعاتهم الوطنية المشروعة، وكذلك رأى الأمر كل رؤساء البلديات في المناطق، الذين تم انتخابهم في الانتخابات البلدية سنة ١٩٧٦. وقد رأوا في التهديد الموجّه ضد الشكعة خطوة سياسية تهدف تحطيم معارضتهم لمشروع الإدارة الذاتية.

بعد أن اطّلعتُ على الصحف، اتصلت ببسام وقلت له أنه، في حقيقة الأمر، وبحسب ما هو مكتوب فيها، قد أصبح في حكم المذنب، وأنهم الآن إنما يناقشون العقوبة التي يجب إنزالها به. وأوضحت له أنه يجب أخذ ما يكتبه المراسلون العسكريون على محمل الجدية الكاملة، لأن معظمهم ينطق بلسان السلطات. وقد أيّد تقديري أن أحد الإمكانات في حالتنا هو الطرد. وهذا خطر ملموس لا يمكن مواجهته إلّا بالتوجه السريع إلى محكمة العدل العليا. فأبلغني بسام أنه يضع الأمر برمّته في يديّ، إذ إنه شخصيا مشغول في ساعات الصباح. وكان يجب عليّ أنا أيضا أن أمثل أمام المحكمة العسكرية في اللد. واتفقنا على أن يُقدّم الالتماس لمنع الطرد باسم زوجته عناية، وأن تأتي هي إليّ في اللد، ومنها نسافر إلى القدس. كنت

مسرورة أن ليس بسام هو من سيأتي إليّ، لأني كنت أخشى أن يعتقلوه في الطريق، فيحبطوا بذلك كل شيء.

في هذه الأثناء، تمكنت من الحصول، هاتفيا، على نص المقابلة الكامل، الذي نشرته «عال همشمار» في ذلك الصباح، بقلم مراسلها د. أمنون كابليوك. كانت تلك خدمة نادرة للحقيقة، قدّمها هذا الرجل. فقد كانت أقوال بسام تشهد على أن ما كُتب في «هآرتس» كان تحريفا لموقفه، الأمر الذي بدا معه، وكأنه يؤيد قتل الأطفال والنساء، أو يدعم قتل الأبرياء عموما.

أثناء وجودي في المحكمة في اللد، كنت قلقة طوال الوقت خشية أن نتأخر عن الموعد، وأن نفشل بسبب أي خطأ فنّي صغير. وفي الساعة الحادية عشرة تقريبا، أبلغوني من البوابة أنّ شخصا ما ينتظرني. فأدركت أنّ عناية وصلت. طلبت أن أنصرف من المحاكمة مبكرة، من أجل تقديم التماس عاجل إلى محكمة العدل العليا، لكني امتنعت عن تحديد الشخص الذي سيقدَّم باسمه. كان ذلك لقائي الأول مع عناية. وبمرور الوقت، تعرّفت على مزاياها كامرأة مناضلة، وودودة وذات قوة نفسية كبيرة.

بدأ سباق مع الزمن. ابتدأت كتابة الالتماس في السيارة، في الطريق إلى القدس، فيما كانت عناية تنقل إلي تفصيلات وتبدي ملاحظات. كنت أعرف أني إذا تمكنت من تقديم الالتماس قبل الواحدة ظهرا، وهي الساعة التي ينهي فيها الموظفون عملهم، فقد أنجح في الحصول على أمر موقت بمنع الطرد. أما إذا تأخرت، فقد يحصل له ما سبق أن حصل لكثيرين غيره من قبل. عندما وصلنا مشارف المدينة، أصبحت المسودة جاهزة؛ طُبع الالتماس وقُدم فورا، وبعد فترة وجيزة، صدر أمر موقت، سافرت كي أنقله إلى نيابة الدولة.

التقيت المحامية دوريت باينيش، المسؤولة عن دائرة قضايا العدل العليا في نيابة الدولة، في خضمّ جلسة مع رجال الشاباك. قالت أن نائب أمين السجل السيد غيلون اتصل بها هاتفيا وأبلغها عن وجود الأمر. لم يكن لديّ أدنى شك في شأن موضوع الجلسة، ومما عزّز اطمئناني، أننا الآن منعنا طرد بسام. أخذت عناية معها نسخة عن الأمر وسافرت إلى نابلس.
وبدأ الراديو يذيع أن في الأمر الذي أصدره قاضي المحكمة العليا شلومو آشر، منعت محكمة العدل العليا طرد بسام الشكعة، وذلك إلى حين مناقشة طلب زوجته إصدار أمر تمهيدي ضد وزير الدفاع، بحضور المستشار القانوني للحكومة. وقال لي بعضهم إنك قمت بعمل جيد، تحسّبا لأسوأ الاحتمالات، لكن ليس لدى السلطات، في حقيقة الأمر، نيّة لطرده. في ذلك الوقت، جرى في نابلس اجتماع لرؤساء البلديات، أُعرب فيه عن التضامن مع بسام. وقام فريق تلفزيوني، برئاسة رفيق الحلبي، وفرق تلفزيونية أجنبية بتغطية الحدث، وطلبوا أن

يسمعوا من بسام روايته عن محادثته مع اللواء ماط.

في المساء، وفيما كنت أنتظر التقرير الوارد في [البرنامج الإذاعي] «يومان هحدشوت»، اتصل بي أحد معارفي الجيدين وسأل كيف عرفت أنهم يوشكون على طرد بسام الشكعة، حيث كانوا يوشكون فعلا على إصدار أمر بطرده. إن التوجه إلى محكمة العدل العليا قد خلط أوراقهم، لكنّهم صمّموا على طرده.

في ذلك المساء، أبلغ مذيع التلفزيون يعقوب احيمئير المشاهدين أنه، لأسباب لا تتعلق بصحافيي دائرة الأخبار، تعذّر بث اجتماع رؤساء البلديات في نابلس. وتبع ذلك تعتيم الشاشة لمدة ثلاث دقائق. فأدركت أن «لابيد المعتم» (وهو الاسم الذي أطلقه كثيرون على تومي لابيد، مدير التلفزيون آنذاك) قد فرض سلطته، وأن الاستفزازات بحقّ بسام متواصلة، وفق الوصفة المجرَّبة: يبدأون بنشر تهمة ملفقة دموية، وعندما يريد المتضرِّر أن يقول روايته ويدحض الكذب، لا يمكّنونه من ذلك. في اليوم التالي، جاء في الصحف أن لابيد قال أنه لم يسمح ببث التقرير، لأنه «ليس مستعدا لأن يضع الشاشة في خدمة 'قاتلي الأطفال'.»

في اليوم التالي، ١١/٩، الساعة السادسة صباحا، أعلن مذيع الراديو أن القائد العسكري لمنطقة يهودا والسامرة أصدر قرارا بالطرد ضد رئيس بلدية نابلس. وفي الساعة السابعة، هاتفني بسام ليبلغني ذلك. وقد عرف بالنبأ من صحافي في إذاعة «صوت إسرائيل».

تناول معظم نشرات الأخبار طوال اليوم قضية بسام. وقد ظهر فيها، بصورة جلية، حنق السلطات على إصدار القرار الموقت. وأحسن الوزير أريئيل شارون في التعبير عن هذا الحنق في المساء، إذ قال بلغته المعبّرة: «لو كنت أنا الذي يدير المسألة، لكان الشكعة في شرق الأردن في الليلة نفسها...» وفي ساعات الظهيرة، أذيع خبر مفاده أن ممثل النيابة العامة توجّه إلى محكمة العدل العليا مطالبا إياها بتفسير للأمر الموقت، الذي يسمح، وفقا لفهم النيابة له، بمباشرة إجراءات الطرد بحق الشكعة، وأن المنع لا ينطبق إلّا على الطرد نفسه. وبحسب قول المذيع، فإنّ القاضي وافق على التفسير المقترح، ولا مانع، بالتالي، يحول دون مباشرة إجراءات الطرد. كان واضحا أن السلطات وجدت طريقة سريعة لاعتقال بسام، وأن هذا هو الإجراء الأول باتجاه الطرد. اتصلت ببيت القاضي شلومو آشر في القدس وطلبت إليه توضيح ما سمعته لتوّي. فقال لي أنهم طلبوا منه فعلا تفسير الأمر، ففعل ذلك، وأن الأمر — في رأيه — لا ينطبق إلّا على الطرد نفسه، وليس على إجراء إداري سابق له. وعندما سألته عما يتصل بالاعتقال، أجاب: «طلبتِ منع الطرد، وهذا ما حصلتِ عليه.» فأدركت أن من المتوقع اعتقال بسام في أيّة لحظة.

في ساعات الصباح الباكر من يوم ١١/١١، هاتفني بسام وقال أنه استُدعي للذهاب في

الساعة الثامنة إلى مكتب حاكم نابلس. وبعد ساعة ونصف الساعة تقريبا، حادثتني عناية هاتفيا وأبلغتني أن بسام اتصل بها من مقر الحاكم وقال لها أن أمرا بالطرد إلى لبنان قد قرىء عليه. وأبلغوه آنئذ أيضا أنه سيمكث في معتقل سجن الرملة إلى حين طرده.

أدركت أنه يجب العمل بجهد مضاعف ومطالبة القاضي، أو ثلاثة قضاة آخرين، بتفسير مختلف للأمر. لكني قررت أولا أن أزوره في السجن في اليوم نفسه. وحصلت على تصريح بذلك من حاكم الضفة. وقبل أن أخرج، تصفّحت الصحف. وقد أشارت جميعها إلى حملة التضامن مع بسام الشكعة في نابلس. وحملت «معاريف» في عناوينها النبأ التالي: «الشكعة غدا أمس بطل الضفة.»

في ١١/١٢ نشر تقرير شبه كامل عن المحادثة التي جرت بين بسام الشكعة وداني ماط، وتبين منه بوضوح أن بسام لم يبرّر العمل الإجرامي على طريق الساحل، وأنه لم يتضامن معه بالتأكيد. ولم يكن لقارىء التقرير إلاّ أن يرتعب من مدى التعفن الخلقي لدى المسؤولين عن تحريف الرواية الأولى، التي أثارت كل هذه الهستيريا الرهيبة. كما أنه لم يكن ممكنا ردّ الفكرة التي مفادها أنه لولا منع طرد بسام، لكان من شبه المؤكد أن الجمهور لن يعلم بأن المسألة مسألة افتراء. وقد هاتفني أشخاص كثيرون وقالوا أنهم تعجبوا حقا من قبل، كيف يوشكون على طرد شخص بسبب كلام قاله في محادثة خاصة، أما الآن، وبعد أن أصبح ما قاله معروفا، فلا يمكن تبرير أي إجراء يتخذ بحقه.

امتلأت تفاؤلا، لكنه كان سابقا لأوانه. فقد أعلنت السلطات وممثّلها نائب وزير الدفاع مردخاي تسيبوري، بعد أن تحققت من فشل الاستفزازات، أنّ لديها مادة كثيرة ضد بسام، تؤكد أنه يشكل خطرا أمنيا.

واصلنا معركتنا في محكمة العدل العليا ضد الطرد، وجاءت الهجمة المضادة، التي أدارتها دوريت باينيش من دون جدوى. وهي لم تتردد في اللجوء حتى إلى تبرير سقيم، بقولها إن الالتماس مقدم باسم زوجة بسام، لأنه لا يعترف بصلاحية المحكمة. . . وردّا على ذلك، ضمَمْت بسام فورا إلى الالتماس. وفي طريق عودتي من المحكمة إلى مكتبي، حاول أحدهم أن يدوسني بسيارته فسحبني المحامي العسلي جانبا في اللحظة الأخيرة. ومرة أخرى، زادت التهديدات لي ورأيت فيها دليلا على نجاحنا، على الأقل الآن، في إحباط خطّة الطرد.

وفعلا، بعد مرور شهر تقريبا، التأمت اللجنة الاستشارية للاعتراضات في معتقل الرملة، وأوصت بإلغاء أمر الطرد. وجاء القرار بعد ضغط تحرك شعبي لم يسبق له مثيل قبل الانتفاضة؛ وبسام نفسه أضربَ عن الطعام، وتمسك برأيه ألاّ يخضع وألاّ يوافق على الاستقالة من رئاسة البلدية مقابل إلغاء الأمر. ولم يستسلم أيضا لضغط الساعين إلى مصلحته، ظاهريا، كي يتخلى عني وأعلن أن لديه ثقة مطلقة بمؤهلاتي.



بسام الشكعة (في الوسط)
بعد إطلاقه مع فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل،
وفيليتسيا لانغر (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩)

تمثل ثأر السلطات الصغير مني في أن نبأ إلغاء قرار الطرد بلغ مسامعي من طريق الراديو. وكانت الصحف قد سمّت القضية بكاملها «سلسلة من الأخطاء»، قبل أن يعلن بنيامين بن أليعيزر، حاكم الضفة، إلغاء الأمر.

مع إطلاق سراح بسام من السجن، سافرت إلى نابلس، راغبة أن أراه وهو يدير مدينته مجددا. في مبنى البلدية، وصلت إلى باب مغلق وعليه لافتة: «رئيس البلدية». دخلت. كان بسام يجلس إلى جانب طاولة الكتابة، وهو يرتدي بذلة غامقة وربطة عنق، وابتسامته تشعّ على شفتيه وفي عينيه. قال: «هذه اللحظة بالضبط ذكرت اسمكِ. ما أن أكملت الجملة، إذا بكِ تفتحين الباب.» قدّموا لنا الشاي والقهوة، وحولنا أزهار كثيرة، عليها شرائط وكلمات تهنئة. طوال الوقت كان سكان من المدينة، شيبا وشبانا، يدخلون إلى الغرفة، فيصافحونه ويعانقونه ويهنئونه. وحظيت بكلمات تنمّ عن الامتنان والتقدير. تواصل تدفق الزوار، جماعات وفرادى، ووجوههم متألقة. وكان بسام، وقد تأثر، يستمع إلى الكلمات الحميمة الموجّهة إليه، ويوقع البرقيات، وكنت أفكر في هذه الأثناء أن الواقع يكون في أحيان نادرة أجمل من الحلم.

وعدت بسام أن أضع كتابا بشأن هذه المعركة لدى انتهائها. وقد وفيت بوعدي، ونشرت كتابا وثائقيا قصيرا، بعنوان: «الحكاية التي كتبها الشعب». ولديّ شك في أن أكون قد نجحت في أن أصف فيه عظمة تلك الفترة.

والآن، سافرت مرة أخرى إلى نابلس، وقد أردت أن يتعرف ميخائيل أيضا على بسام وأن يهنئه. اتفقنا هاتفيا بشأن اللقاء في الساعة السابعة والنصف صباحا، وأن يكون اللقاء بعد ساعتين، ومن ثم نذهب سويا عند العائلات التي أغلقت السلطات بيوتها، وأن نحاول المباشرة في نشاط قضائي ما من أجلها.

عندما وصلنا إلى البلدية، لم أر سيارة بسام هناك. «غريب»، قلت لميخائيل، «يبدو أنه لم يصل بعد، أو أنه استدعي إلى مكان ما.» وفي حين انتظر ميخائيل في الخارج، دخلت مبنى البلدية كي استطلع ما إذا تُرِك لي خبر ما. فاقترب مني حارس عرفني وقال: «بسام في المستشفى». في البداية، لم أستوعب قصده، ظانّة أنه ذهب لزيارة شخص ما. وفجأة رأيت الحارس يبكي، وقال «أصيب بجروح بليغة. لقد تمكّنوا منه. إنه في رفيديا.» انتقلنا إلى المستشفى، وكان ميخائيل يحاول طوال الطريق أن يهدئني. احتشد هناك مئات الأشخاص، والنساء يبكين، وعلم فلسطين يرفرف على السارية. وبعد أن عرفني أحدهم، سمحوا لنا بالمرور. سألت عن حاله، وسمعت جوابا جماعيا: سيعيش، سيعيش. وقال أحدهم بصوت خافت: «قطعوا رجليه».

لقد تمكنوا منه، في أية حال. أنقذته من الطرد، لكنّ الإنقاذ تحوّل إلى لعنة. يجب أن أراه فورا. لو أنهم يسمحون لي. ناشدت الأطباء السماح لي بالدخول إليه. فأوضحوا أنه لم ينتعش قليلا من العملية إلاّ لتوه. «أريد كثيرا كثيرا»، قلت متوسّلة إليهم، ولعل نبرة ما في صوتي جعلتهم يلينون.

كان بسام يضطجع في سرير كبير، ووجهه شاحب، وحوله أطباء عيونهم محْمَرّة. وفي مكان رجليه كان له ضمادات كبيرة. عرفني، فظهرت على فمه ابتسامة لم أر مثلها في حياتي. بدأت أتحدث عن الجريمة، وكذلك عن سعادتي بأنه ظل حيا. لا أدري من أين جاءتني الكلمات، وسمعت نفسي كأني لست من يتكلم. «فيليتسيا، هل زرت تلك العائلات المسكينة، كما اتفقنا... لا تنسي أبناءها في السجن، إني اعتمد عليك»، قال بصوت خافت. لم أقدر أن أحبس دموعي أكثر من ذلك إزاء هذا التعبير الإنساني الرائع وقبّلت يده. والتفتّ إلى الأطباء الذين بدا التأثر عليهم هم أيضا وقال: «تعرفون؟ إنسانة عظيمة، فيليتسيا.»

في الخارج، كبر الحشد، وسمعت خلف النوافذ صيحات يأس وهتافات متوترة:

«وبالروح بالدم نفديك يا بسام.» أمّا دوريات الجيش التي اقتربت من المكان، فقد رُجمت بالحجارة. ومكث ميخائيل في إحدى غرف الإدارة، متأثرا ومضطربا، ومستعدا للمغادرة في أية لحظة، وطلبت منه البقاء.

في إحدى الغرف، اضطجعت عناية، والنساء يواسينها. كان الرعب لا يزال يلمع في عينيها، وكأنها تسمع الآن صوت الانفجار الرهيب. ضممتها، وهي تبكي بمرارة. «بسام، يا فيليتسيا. هل رأيتِ ما عملوا ببسّامي، بحبيبـي.» داعبت رأسها، وأردت مواساتها بكل الكلمات وأنا أعرف أن ليس بمقدورها أن تتأسّى. في هذه الأثناء، أبلغونا أنه ورد في أخبار الصباح أن متفجرات قد انفجرت أيضا بسيارة كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، وأنه كان يتوجب قطع إحدى قدميه وأن رجله الأخرى أصيبت إصابة بالغة، وذلك في الساعة ذاتها التي انفجرت فيها سيارة بسام. أما إبراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، فقد نجا من الاعتداء، إذ لم يفتح باب المرآب الذي ربطت إليه المتفجرات، بل طلب من خبير المتفجرات في الشرطة أن يفعل ذلك. وقد أصيب خبير المتفجرات في الشرطة سليمان الحرباوي إصابات بالغة في وجهه وعينيه وهو يحاول فتح الباب وتفكيك المتفجرة.

كانت سيارة بسام تقف في ساحة بيته المستأجر في رفيديا، الذي زرناه مرات عديدة. وكنت آخر من هاتفه قبل خروجه. وبعد ذلك، انقطع الخط. وعندما حاول أن يدير محرك السيارة، حصل الانفجار. خرجت عناية وأبناؤها فرأوه يتمرّغ في دمائه. حاولت طلب المساعدة بواسطة الهاتف، لكن الخط كان قُطـع، كما قلنا، ولم تصل سيارة الإسعاف من المستشفى المجاور إلاّ بعد أن استدعاها الجيران. كل ذلك سمعته بصورة متقطعة في ذلك الصباح في المستشفى، وقال لي أحدهم: «لا تزال رِجلا بسام في السيارة في الساحة، ولن نسمح بإخراجهما.»

في الخارج، زاد التوتر، وسُمعت طلقات الجيش. وبعد مرور أقل من ساعة، أطلقوا النار في اتجاه المستشفى أيضا. منذ نشوب الانتفاضة، أطلقوا النار مرارا على المستشفيات، لكن آنذاك، حين كان يرقد إنسان، ضحية اعتداء نجا من الموت، وكان أبناء شعبه في الخارج يعبّرون عن حزنهم وغضبهم، ماذا بحق الجحيم ـ كان الجيش يفعل هناك. امتلأت غرف المرضى بالغاز، وبمعجزة فقط، لم يُسفك مزيد من الدم.

ميخائيل وأنا كنا الإسرائيليين الوحيدين في نابلس اللذين كان قلباهما مع الضحايا. وبعد ذلك، وعلى امتداد شهور، زار منزل بسام إسرائيليون كثيرون، يهودا وعربا، وأعربوا عن استنكارهم للجريمة، وعن تضامنهم معه.

قبيل الظهر، طلبت الشرطة إليّ أن أذهب إلى بيت العائلة وأحاول تهدئتها، كي يتمكن رجال الشرطة من إخراج رِجْلَي بسام من السيارة وأخذهما للفحص. وبعد التشاور مع أبناء

العائلة في المستشفى، أعطيتُ موافقتي. كانت السيارة تقف في المكان المحدد قرب مدخل المنزل، وقد تحطمت بشكل شبه كامل. دخلتُ البيت، وكان هناك أساسا نساء من العائلة. ضممت الابنة، هَنا، وأغلقت الأبواب، وطلبت منهن ألّا يخرجن. حاولت أن أتحدث لكي أصرف انتباههن، وانتباهي أنا أيضا، عما يجري في هذه اللحظة في الساحة. كان جو البيت مفعما بالكراهية والحزن. كانت الكراهية تتفجر من العيون، ومن حركات الأيدي، ومن الأصوات المخنوقة. وكان الحزن يعصف من البكاء الصامت، من الجمل المتقطعة وهي تصف الاعتداء. مزيج من الأصوات. وأنا تميزت رائحة هذه الكراهية وتعجبت من هم هؤلاء المجانين الذين بثّوها بجريمتهم.

كان هذا هو البيت نفسه الذي أُقيمت فيه، قبل فترة وجيزة، حفلة هنيئة، بعد أن أفشلنا طرد بسام، وتبعتها حفلة في بيتي في تل أبيب، مع بسام، ومع عناية، ومع ابنتها الصغرى غدير. كان بسام سعيدا، وقال أن هذه زيارته الأولى في تل أبيب ليهود إسرائيليين.

دخل إلى البيت ضباط، على رأسهم اللواء بن أليعيزر، للتعبير عن الأسف للحادث. فوجد الغضب حينها متنفسا، وسُمعت صرخة تجمّد الدم في العروق: «أخرجوا من هنا، أيها المجرمون!» ولا أحد يعرف ماذا كان جرى، لو لم أكن هناك وأحاول تهدئة النساء. قلت للضباط إن هذا وقت سيىء جدا للقيام بمثل هذه الزيارة. وخرجوا ترافقهم صرخات النساء. لم تعد السيارة في مكانها، وحل محلّها حفرة صغيرة فيها بقع من الدم.

نصحنا أصدقاؤنا بمغادرة نابلس في أقرب وقت ممكن، لأن الإضراب سيعلن ولن يكون السفر ممكنا. أردت أن أرى بسام مرة أخرى. وفي نحو الساعة الثالثة بعد الظهر، دخلت غرفته. كان واهنا، لكنه حاول مجددا أن يبتسم وقال: «أنا هنا والآن فقط يبدأ النضال.» من أية مادة قُدِدتَ يا بسام؟ فكرت حينها، وأنا أتعجب لذلك حتى اليوم.

رافقنا أصدقاؤنا حتى خرجنا من نابلس وهم يطلقون أبواق السيارة في الطريق، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي كنا نستطيع المرور بها في سيارة إسرائيلية. وقال لي ميخائيل: «جئت بي إلى الجحيم، حسن أننا خرجنا منه.»

في المستشفى في رام الله، كان يرقد كريم خلف. كان عادة ينقل أبناءه إلى المدرسة، ومن حسن الحظ أنه لم يفعل، في ذلك اليوم. على جدران الممر المؤدي إلى الغرفة التي يعالج فيها، أُلصقت ملصقات وثبتت أصص كثيرة وزهور، تزيّنها شرائط بألوان العلم الفلسطيني. بدا كريم، المصاب بمرض القلب، واهنا، ووجهه نحيلا تبدو عليه المعاناة. وكان يُنتظر أن يجرى لرجله التي بقيت علاجات كثيرة وقاسية طوال شهرين. كانت روحه المعنوية عالية، لكن الاعتداء جعل صحته تتدهور. وقد توفي قبل الأوان في ٨٥/٣/٣٠.

أما إبراهيم الحرباوي، خبير المتفجرات في حرس الحدود، من الدروز الذين يؤمنون

بحلف الدم معنا، فقد دفع حقا الثمن من دمائه: فبنتيجة الانفجار الذي استهدف رئيس بلدية البيرة، فَقَدَ عينيه الاثنتين.



بسام الشكعة (إلى اليسار) في الكرسي المتحرك بعد بتر ساقيه

مساء، في بيتي، سجلت في يومياتي: «المجانين وحدهم لا يخافون من غضب الشعب، ومن القبضة المضمومة لولد، ومن شرارات العداء التي تتطاير من عيون الصبايا، ومن الإدانة التي يصدرها شعبهم هم، على من يحمّله مسؤولية اشتداد القمع والقتل بحق الشعب الآخر. ومع ذلك كله، ثمة عزاء في أنه لا يزال حيا، وأنهم لم يقدروا عليه، وهو ــ بمثل هذا القلب الذي له ــ سيحسّ بأرض الوطن حتى من دون أن تطأها قدماه.»

قضى بسام شهورا طويلة أجريت له فيها عمليات جراحية في الأردن وفترة النقاهة المتواصلة في لندن. ولدى عودته إلى مدينته، خرج سكانها من بيوتهم وحملوه على أكتافهم إلى مبنى البلدية. وهذه المرة أيضا، وكما حصل إثر عودته من السجن، كان هو الذي انتصر.

سألته مرة: «بسام، ألم تفكر أنه كان من الأفضل لو طردوك من أن تفقد رجليك؟» «لا، حبيبتي. أنا أفضّل من كل قلبي أن أظل في الوطن.» وقد صدّقته.

في سنة ١٩٨٢، عزل من منصبه، مثله مثل رؤساء البلديات الآخرين، إذ من الصعب تحمُّل رؤساء بلديات يريدهم الشعب. ومع مضيّ الأعوام، حوّلت السلطات منزل بسام إلى سجن له؛ لوحق إلى كل مكان ذهب إليه، ولم يسمح له بالخروج من وطنه؛ وهددت السلطات ضيوفه وألحقت الأذى بأصدقائه وضايقت قاصدي بيته، في محاولة وقحة ومكشوفة لفرض العزلة عليه. فكانت النتيجة أن تقاطر الناس يوميا إلى بيته، وبينهم إسرائيليون يمقتون الاحتلال والقمع.

إبّان الانتفاضة، دخل جنود إلى بيته، وهدّدوا حياته بالبنادق وقنابل الغاز. وهو، بسلاحه، كرسي العجلات، كان يشعّ فخرا وثقة بالنفس. مشبعا بالحب ذاته وبالقلق على الآخرين كما على الذات، يعيش بسام الانتفاضة كسائر أبناء شعبه.

إن أجراس الانتفاضة المقبلة كان يمكن استشعارها في نابلس في ٢ حزيران/يونيو ١٩٨٠.

الغرفة الصغيرة، التي استعملتها لأعوام غرفة عمل، والمكتظة بالكتب والملفات والحافظات ومذكرات السجناء، بدت لي فجأة ضيقة وخانقة تعيد إليّ ذكريات غير محببة. لذلك، استوطنت غرفة المرحومة أمي. هذه الغرفة تريحني أكثر في التركيز والكتابة، والانفصال عن الأمور اليومية قدر الإمكان. إن مهنتي صعبة ومنهكة، لكن فيها أيضا لحظات جميلة من الكتابة المتدفقة التي يمكن تكريس النفس لها. وأصعب اللحظات هي تلك التي يُطلب مني فيها التغلب على رغبتي في كبت آراء معينة، والتهرب من كتابة هذا الفصل أو غيره. وهذا بالضبط ما يجري معي قبل أن أبدأ بكتابة فصل عن منظمة الإرهاب اليهودية. لا أدري ماذا فكر بسام بالضبط لدى الكشف عن المنظمة [التي اعتدى أفرادها عليه]. وأنا ببساطة لم أجد راحة وأنا أقرأ عن المداولات في المحكمة وعلمت بالأحكام والعقوبات. لقد صدمتني البهجة التي يحيطونهم بها، والمحبة التي أُغدقت عليهم من كل حدب وصوب، والنزهات التي نظّمت أثناء فترات توقّف المداولات القضائية. والآن، عليّ أن أجتاز ذلك مرة ثانية، كعقوبة فرضتها على نفسي، لأنه بغير ذلك لن تكتمل الصورة.

أول أمس، عندما بدأت بالكتابة عن بسام، رنّ جرس الهاتف. كان على الطرف الآخر من الخط ضابطة من طَرَف المستشار القانوني في [مستوطنة] بيت إيل. سألتْ: هل لا يزال بسام الشكعة يريد السفر إلى الخارج. وهل لا تزال المحاضرة التي ينوي إلقاءها في إمارات الخليج قائمة؟ ذُهلت. فبسام الشكعة ممنوع من السفر إلى الخارج بعد أن كان خرج للعلاج عقب الانفجار، ورُفضت طلباتنا كلها، بما فيها طلب السفر إلى برشلونة في إسبانيا، ليتسلّم جائزة الحرية، التي مُنحت إلى نلسون منديلا أيضـا. قلت لها إن الطلب لا يزال قائما، ويكفي أن يخرج فينظم له لقاء أو محاضرة. وشكرتها ولم أخفِ تعجّبي. وأوضحت الضابطة أنها تحاول تغيير القرار. أبلغتُ بسام مضمون المحادثة، وذكّر بهذه المناسبة أنه كان يريد السفر إلى الخارج أيضا ليرى ابنته في إنكلترا، ومواصلة علاجه [ومتابعة أمر] طرفيه الاصطناعيين.

في هذه الأثناء، لم نتلقّ ردًا من المستشار القانوني. وهاتفني بسام مجددا وقال إن صحافيا من جريدة «الجيروزالم بوست» قد اتصل به، لينقل ردّه على كلام عيرا رففورت، الذي اتهم وآخرون بتنفيذ الاعتداء عليه. وكان هذا قد قال أنه لو قتل الشكعة لكان ذلك مبرّرا في نظره من الوجهة الخلقية. وقد قال ذلك أمام جمهور من أربعين شخصا، تلقوا كلامه بحرارة.

كان ذلك عيرا رففروت، المولود في بروكلين، الذي نفّذ الاعتداء على بسام الشكعة، بالاشتراك مع نيتنزون وموشيه زار. لم يمضِ رففورت سوى خمسة عشر شهرا من الشهور الثلاثين التي حكم عليه بها، وأُطلق سراحه عشية عيد الفصح سنة ١٩٨٨، بفضل سلوكه الحسن وحصوله على العفو من الرئيس هيرتسوغ. ومما يجدر ذكره أنه كان قد اختفى فترة طويلة في الولايات المتحدة إلى أن وافق على العودة إلى البلاد وتسليم نفسه.

لدى سؤال رففورت عما إذا كان يأسف للهجوم ونتائجه، قال أنه كان للهجوم عدد من الأوجه السلبية، مثل أخذ القانون باليدين. لكن ليس لديه أو لدى رفاقه أي تفكير بالندم. ولكي يعزز أقواله، أثار أن مسألة الهجوم على الشكعة أُبلغت إلى حاخامين مهمّين كثيرين، قالوا أن لنا الحق في قتله. وقد أجاب بسام، بناء على طلب الصحافي: «إن رففورت هو ضحيّة أيديولوجيته وأسيرها. إنه يسمح لنفسه باتخاذ موقف لا أساس له من الدين أو الإيمان لدى إنسان متحضر.»

إن الكتب المكدسة على الطاولة إلى جانبي تغمز لي. فهي تذكرني بالثلاجة في فترة الحمية، لكن شهيتي ليست مسيطرة الآن. سأقرأ قليلا، فلعل ذلك يسهّل عليّ مواصلة هذا الفصل. ومن دون تردد، مددت يدي إلى كتاب «كلّ الحياة أمامنا»، لرومان غاري. هذا الولد العربي في الرواية، الذي ترعرع في بيت روزا، التي كانت فيما مضى مومسا، اليهودية المولودة في بولونيا ونجت من الكارثة النازية، وتعتاش من رعاية أبناء زميلاتها في المهنة، يربط حياته معها بوفاء ومحبة رائعين حتى مماتها. إن غاري يمقت العنصرية، وقد ساطها بدعابة طيبة القلب ودعابة سوداء وكأنه يتلذذ بذلك. أفتحُ الكتاب مصادفة عند صفحة ١٣٩، عندما يريد أبو الولد أن يأخذه، بدعوى أنه أبوه، من روزا ـــ روزا، العاهرة، نبيلة النفس، والأكثر واقعية في كل ما عرفت من الأدب، تسميه مومو. ولا يستطيع الأب المفترَض التعرف على ابنه بعد أحد عشر عاما من تسليمه إلى روزا. وكان الرجل قد قتل زوجته المومس، واعتبر معتوها وأدخل للعلاج في مستشفى للأمراض النفسية. وتخاف روزا مع ذلك من أن يتعرف على مومو الولد العربي الذي تحبه، فيأخذه منها. فَتَحْبِكُ حيلة، إذ تقدم للرجل موريس، الولد اليهودي الذي هو في تصرفها، مثل ابنه، وكل ذلك بمعرفة الأولاد الذين يتسلّون بمراقبة ما يحدث. «جئتك قبل أحد عشر عاما بطفل مسلم عمره ثلاثة أعوام اسمه محمد. أعطيتني إيصالا مقابل ابن مسلم، محمد قادر، أنا مسلم، وابني كان مسلما، وأمه كانت مسلمة. وهناك أمر آخر، أعطيتك ابنا عربيا شرعيا مئة بالمئة، وأريد أن تعيدي لي ابنا عربيا، ولا أريد ابنا يهوديا، على أيّ نحو، سيدتي. لا أريده. هذا كل شيء. وضعي الصحي يمنعني. كان محمد قادر، لا موئيز قدير، سيدتي، لا أريد أن أصبح مجنونا مرة أخرى. ليس عندي أي شيء ضد اليهود، الله يسامحهم. لكنّي عربي مسلم حقيقي، وكان

لي ابن في الحالة نفسها. محمد، عربي، مسلم. سلمتك إياه في حالة جيدة، وأريد أن تعيديه لي كذلك تماما. أنا أسمح لنفسي أن أخبركِ أني لا أستطيع تحمّل مثل هذه الانفعالات. طوال حياتي كنت ضحية للملاحقة وعندي إثباتات تشهد على ذلك، وتؤكد أنني إنسان مُلاحَق، تحسّبا لأسوأ الاحتمالات'.

«'إذا كان الأمر كذلك، فهل أنتَ متأكد أنك لست يهوديا؟' سألت السيدة روزا، آملة.

«على وجه السيد قادر يوسف مرّت، كموجات، بضع رجفات عصبية. 'سيدتي، أنا ملاحق من دون أن أكون يهوديا. ليس لديكم احتكار [بأن يلاحقكم الغير]. انتهى الاحتكار اليهودي، سيدتي. للناس الآخرين من غير اليهود أيضا الحقّ في أن يكونوا ملاحقين. أريد ابني محمد قادر عربيا، كما سلّمتك إياه مقابل إيصال. لا أريد ابنا يهوديا، لا أريد على أي نحو، عندي ما يكفي من المشكلات حتى من دون ذلك'.»

تواصل روزا حيلها كي تبلبل العدوّ، في حين يحرص الأولاد ألّا يُظهِروا سرورهم؛ تعاين وثائق الأولاد الذين أعطتهم لها المومسات، والوثائق على حال من الفوضى إلى درجة أن الشخص لا يستطيع أن يجد فيها ما يبحث عنه؛ وتتظاهر بأنها وجدت ما كانت تبحث عنه: «ها هي، وجدتها»، قالت بانتصار ووضعت إصبعها في المكان. «الـ٧/١٠/١٩٥٦ وشيء ما.»

«'ماذا تقصدين بـ شيء ما؟' سأل السيد قادر يوسف بصوت متهدّج بالبكاء.

«'هذا من أجل التقريب. فقد تسلمت ولدين في اليوم نفسه، أحدهما مسلم والثاني يهودي...'، فكّرت وأضاء وجهُها بالفهم.

«'وبذلك يكون كل شيء مفهوما تلقائيا' قالت برضى ظاهر. 'بالتأكيد، اختلط عليّ الأمر في الدين'.

«'ماذا؟' قال السيد قادر يوسف باهتمام كبير. 'ما معنى ذلك؟' فقالت السيدة روزا 'يبدو أنني ربيّت محمد على أنه موئيز، وموئيز على أنه محمد. تسلمتهما كليهما في اليوم نفسه وخلطت بينهما. موئيز الصغير، الحقيقي، موجود الآن لدى عائلة مسلمة طيبة في مرسيليا، ويعاملونه معاملة جيدة، ومحمد ابنك، الواقف أمامك، ربيته على أنه يهودي. الختان وما إلى ذلك. كان دائما يأكل كشيرا، يمكنك أن تكون واثقا'. 'ما معنى أنه كان دائما يأكل كشيرا؟' صرخ السيد قادر يوسف وقد انهار تماما، ولم يبق لديه قوة حتى ليقوم عن الكرسي. 'محمد ابني كان دائما يأكل كشيرا؟ واحتفل بختانه، محمد ابني حوّلوه إلى يهودي'.

«'أخطاء في الهوية'، قالت السيدة روزا. 'الهوية كما تعرفها هي أيضا أمر يمكن أن نخطيء فيه، لا حصانة لديها ضد الأخطاء، وطفل في الثالثة من عمره لا يملك الكثير من الهوية، خصوصا عندما يكون مختونا. خلطت بين مختون وآخر، فربّيت ابني محمد على أنه

يهودي صغير وطيب، بإمكانك أن تثق بذلك، وعندما يُترك طفل أحد عشر عاما من دون القدوم لزيارته، يجب ألّا يُتعجّب لأنه تحول إلى يهودي. . .؟»

ومن صفحات الكتاب، أعود بنفسي إلى الواقع. لكن قبل أن يتوجب علي مواصلة الكتابة، أعزّز تفاؤلي بفكرة أنّ نظام التمييز العنصري يتقوّض، والمؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا أُعلنا شرعيين، ونلسون منديلا يوشك أن يخرج إلى الحرية. وعمّا قليل، ستحتفل ناميبيا باستقلالها، والعنصرية تتراجع في معقلها الأخير. لا، ليس الأخير، فالمعقل الأخير عندنا، والعنصرية هنا لم تبدأ التراجع بعد. وعن من يمثّلونها على نحو بالغ الوضوح، رجال الشبكة السرية الإرهابية اليهودية، ورفاقهم في غوش إيمونيم، يجب عليّ أن أواصل الكتابة في هذا الفصل.

باستثناء الثلاثة الذين حكم عليهم بالسجن المؤبد بسبب القتل ويقيمون في ييشيفاه [مدرسة دينية] في العفولة حيث يدرسون التوراة في ظل أوضاع ممتازة، أُطلق سراح الباقين جميعا ويقومون بدورهم في قمع الفلسطينيين على هذا النحو أو ذاك. ولن أعجب، إذا سمعنا عن شيء ما يذكّرنا بهم (come back) في المستقبل.

يهودا عتسيون، يجب ألّا ننسى، يعتبر مُنظّر المنظمة الإرهابية. ونعرف عن أفعاله من حكم المحكمة المركزية في القدس في قضية الشبكة السرية: «. . . شارك المتهم في التخطيط العام وأشرف على الاستعدادات لعملية تنفيذ الاعتداءات في رام الله والبيرة ونابلس. وهو لم يشترك شخصيا في وضع الشحنات المتفجرة حَسَب أقواله، كي لا يُحال بينه وبين الاستمرار في المنظمة والإعداد للنشاط الأساسي: تطهير جبل موريا [حيث الحرم الشريف]. ونتيجة لهذه الهجّمات، أصيب إصابات بالغة كل من بسام الشكعة وكريم خلف وكذلك خبير المتفجرات سليمان الحرباوي. أمامنا وقف متهم وصرّح عن الحق الذي كان له في الاشتراك في قطع أرجل من سمّاهم القتلة أعضاء لجنة التوجيه الوطني.»

لم تذكر المحكمة أن لجنة التوجيه الوطني، التي كان أعضاؤها رؤساء البلديات المنتخبين وشخصيات أخرى يمثلون الجمهور الفلسطيني، اشتغلت في النشاط السياسي العلني فحسب إلى أن حظر عليها ذلك. وفي بيان برنامجي للجنة، تم التأكيد على معارضة السكان لاتفاق كامب ديفيد، واستنكار الإجراءات القمعية، بما فيها سياسة الاستيطان التي تسلب الفلاحين أراضيهم، ونشاط رجال غوش إيمونيم الذين يشكّلون ذراع الحكومة الإسرائيلية في سياستها التوسعية. كما تمّ التأكيد في البيان على تمسك الشعب بحقّه في تقرير المصير.

في ١٩٨٤/٤/٢٧، منعت أجهزة الأمن انفجار خمس حافلات للركاب تابعة لشركة عربية في القدس الشرقية. وكانت عقارب ساعة المتفجرات وضعت بحيث تفجر في الساعة

۳۰ : ١٦ من يوم الجمعة، عندما تكون الحافلات مليئة بالعمال العرب العائدين إلى القرى المجاورة بعد انتهاء عملهم. وعقب التحقيق، تم توقيف خمسة وعشرين رجلا من غوش إيمونيم وعصابة كهانا، وتمّ الكشف عن منظمة ذات فروع في أوساط المستوطنين، أطلق عليها اسم «الشبكة السرية الإرهابية اليهودية»، وهدفها ممارسة الإرهاب ضد العرب في المناطق، وضد المساجد، بما فيها مساجد القدس. وتبين مما قيل في قرارات المحكمة صورة لشبكة إرهابية متفرعة، بدأ التخطيط لها في حفل عرس ابنة الحاخام ليفنغر.

في أيام محاكمة «الأبناء الأعزاء»، كما سمّاهم سياسيّو اليمين، دُعيت إلى المعتقل الكائن في ساحة المسكوبية لمقابلة موقوف عربي. وفي الساعة نفسها، كان رجال الشرطة يهيّئون متهمي الشبكة السرية للخروج إلى المحكمة. كان الموقوفون يتحدّثون بودّ مع رجال الشرطة، الذين تمنوا لهم النجاح في المحاكمة وأعربوا عن محبتهم لهم، بتربيت تشجيع على أكتافهم. بل إن أحد رجال الشرطة خلعَ قبّعته ووضعها على رأس أحد الموقوفين. وقفت جانبا، محاوِلَة أن أحفر هذا الموقف في ذاكرتي، بكل تفصيلاته. تنبّه شخص ما فجأة إلى وجود غريب هناك وسمعت الاسم «فيليتسيا»، علامة للتحذير، على لسان شخص لم أر وجهه. فتوجّهت العيون إليّ، وعرفت فجأة بوضوح أنه إذا هاجمني شخص ما في هذه اللحظة، فإن أحدا لن يتحرك لمساعدتي؛ لم أتمكن من التعرف على شخصياتهم، لكن كان بينهم الذين اقترفوا الجريمة بحق بسام وكريم والحرباوي والذين مارسوا القتل بدم بارد في الكلية الإسلامية. انتابتني رعدة، وارتحت بعد أن خرجوا.

تحدث موكّلي العربي عن وابل من الإهانات، وعن الكيس الصغير النتن للرائحة الذي غطّى رأسه طوال ساعات، وعن الغرفة المجمَّدة، مع مكيف الهواء، وعن المطالبة بالعلاج الطبي التي رُفضت واشتُرط لها أن يعترف بما ينسبه المحققون إليه، وعن ليال من التحقيق من دون نوم. يا له من عالم آخر، هذا المعتقل.

كانت الخطورة بادية في لوائح الاتهام، التي تضمنت القتل في الكلية الإسلامية، ومحاولة القتل (لرؤساء البلديات)، والعلاقة بتفجير مساجد، وتلغيم حافلات ركّاب، وسرقة أسلحة بكميات كبيرة من الجيش الإسرائيلي وحيازتها بهدف شنّ هجمات. أما الحاخامون الذين أعطوا الموافقة والتشجيع فلم يقدموا إلى المحاكمة.

تبينّ أن المستوطنات تشكل دفيئات لإرهاب وحشي، تحت عيون السلطات المفتوحة، في حين كان الإرهابيون جزءا من نظام الدفاع الإقليمي، المسؤول عن أمن المناطق. وفي أثناء المداولات القضائية، تقلّصت لوائح الاتهام، ومنها ما تقلّص كثيرا، وأُبرمت صفقات ادّعاء، خُفِّفت بسببها حدّة الاتهامات الخطرة. فالاعتداء على رؤساء البلديات، مثلا، تحول من «محاولة قتل» إلى «التسبب في أضرار خطرة». ووافق الادعاء، على الرغم من وجود أدلة دامغة

لديه، على صفقات ادعاء على طول الجبهة تقريبا. وخلال المحاكمة، ظهرت مرارا العلاقات
لودية التي قامت بين المحققين من الشاباك والمستجوَبين من المنظمة الإرهابية، لدى إبداء
ولئك تفهمهم أفعال هؤلاء.

في قرارات الحكم بالإدانة، تم اقتطاف آراء المتهمين فيها عن الاعتداء على رؤساء
لبلديات، لكن من دون أن تعبّر المحكمة عن استنكارها أو مقتها لتلك الأفعال، وهو ما تبعثه
عمليات القتل في الكلية الإسلامية أو تلغيم الحافلات أو العلاقة بتفجير المساجد. كما ورد في
رارات الحكم، ومن دون أيّ تحفظ، أقوال رئيس هيئة الأركان سابقا رحبعام زئيفي، بوصفه
شاهد حسن سلوك [للمتهم]، والتي جاء فيها أن رؤساء البلديات أُولئك كانوا يتماثلون مع
لمتطرفين في المنظمات الإرهابية العربية.

فاجأت الأحكام الخفيفة الجميع، وأكّدت، مرة أخرى، أن ليس الجميع سواسية أمام
لقانون. وعلاوة على ذلك، تبيّن من معاينتها أنه كان من الصعب على القضاة أن يحاكموا
لمتهمين، وفيما يلي أمثلة على ذلك: «... ثمة بين المتهمين من كان خطأهم في حماسة
يمانهم، مَن أمسك بمسعره ونفخ فيه نارا غريبة دون أن يكلف بذلك، وخطأ مثل هؤلاء
لا يشبه جرائم آخرين يريدون الإبادة والقتل والإفناء.» وجاءت هذه الجملة عقب وصف
لمتهمين بأنهم أشخاص مثقفون، شاركوا في حروب إسرائيل، وأحدهم من أبطالها، وأنهم
رجال علم وعمل، «خلّفوا وراءهم طريقة حياة سهلة وذهبوا مع أبناء عائلاتهم لإقامة
مستوطنات عبرية، وفلاحتها وحراستها.»

لم يكن بالإمكان التحرر من الانطباع بأن قلب القاضي فينكلمان كان معهم، مع
لمستوطنين. وأنا أعرف تعبيرات أخرى له أيضا: ففي أواخر السبعينات، عندما كان قاضي
حتياط في رام الله، قرر أحدهم في الحكم العسكري هناك أن ينغص حياتي. لم يسمحوا لي
لدخول إلى المحكمة من دون تفتيشي بصورة استفزازية، بما في ذلك رفع التنورة، الذي كان
يفترض أن تقوم به مجنّدة. ولم تكن المجنّدة، إجمالا، تأتي لتقوم بذلك «لعدم وجود وقت»،
لذلك كنت أُترك في الخارج ساعات، بانتظار مجنّدة تفتشني، في حين كان القضاة يناقشون
قضايا موكليّ حصرا. فاعترضت على مثل هذا التفتيش، ونشبت بيني وبين الحكم العسكري
حرب استنزاف طويلة وقاسية. طلبت المساعدة من المحكمة فأُعطيتها بصعوبة، من جانب
ض أو آخر، كان يتدخل من حين إلى آخر لمصلحتي، إذ هو يرى الظلم الذي يلحق بي.
ذات مرة، وعقب عملية إنهاك كهذه، دخلت المحكمة وقدمت شكوى إلى القاضي
فينكلمان؛ فقرر أن «يحميني» وقال ما يلي تقريبا: يمكن قانونيا منع السيدة لانغر من دخول رام
الله أو المحكمة العسكرية منعا باتا. لكن وبما أننا قد سمحنا لها، فيجب أن يتمّ ذلك بصورة
منطقية ومن دون عقبات...

صارخة كانت أقوال المحكمة في قضية يشواع بن شوشان، الأب الروحي الذي كان مصدرا لإلهام المجموعة كلها. وقد وصف المتهمون الآخرون كيف توجّهوا إليه: «سيدنا يشواع، امنحنا البركة، نحن ذاهبون للانتقام من الأغيار»، ومنحهم يشواع بركته فعلا، وما حصل بعد ذلك معروف.

في قرار الحكم، كتب القاضي فينكلمان عن يشواع بن شوشان هذا: «وُلد المتهم سنة ١٩٥٠، وهو متزوج وأب لسبعة أولاد. وهو نفسه رجل قلم وسيف، بطل معارك إسرائيل. لقد جاء إلى منصة الشهود ضباط جيش كبار. وتحدث العميد (احتياط) بنيامين بن أليعيزر عن يشواع، الجندي والإنسان والرفيق والصديق. وتحدث العميد مئير دوغان عن يشواع، الضابط النموذجي. وشارك يشواع في حرب الاستنزاف، ثم في حرب يوم الغفران. وفي هذه الحرب أصيب إصابة بالغة في معركة وجها لوجه. . . لذلك، يصعب إصدار حكم بعامة، وفي ضوء هذه الاعتبارات بخاصة. لكن، واأسفاه، ليس لدى المحكمة إلّا ما سُمح لها به.»

أمّا القاضي بيزك فقد صنع الأعاجيب، إذ قال في قرار حكم بن شوشان: «يبدو لي أن واجب الأمة أن تثأر لأبطالها في يوم الواجب.»

حكم على الرجل بالسجن الفعلي أربعة أعوام ونصف العام. وكما أشرت، فإنّ عقوبات الآخرين بدت باعثة على السخرية أيضا في ضوء أحكام المحاكم في إسرائيل والمناطق لانتهاك التشريعات الأمنية. وقد أظهر القضاة اهتماما مبالغا فيه بالحال الصحية، وبالأولاد، وبالأشقاء المعتقلين؛ وحتى رفض المتهمين للإدلاء بالشهادة حظي بتفهّم وفُسّر بعلاقات الصداقة القائمة بينهم، والتي بسببها لم يشأ أحدهم أن يجرّم صديقه. ولدى إصدار الأحكام في ٨٥/٧/٢٧، شعر الجميع أنّ جيلا أُسدي إليهم. أمّا السجن المؤبد الذي فُرض على ثلاثة منهم بتهمة القتل، فقد كان عقوبة إلزامية، ليس لدى المحكمة أي رأي فيها.

الاحتفال هناك وصفه الصحافي جاد ليئور في صحيفة «يديعوت أحرونوت»: «انتهى النطق بالحكم. الآن يبدأ الاحتفال الحقيقي. لم يُشاهد مثل هذا المنظر من قبل في مبنى المحكمة. القاعة تغصّ بأكثر من مئة من المصوّرين وكاميرات الفيديو. كل متهم، كان قبل لحظة فقط سجينا تمت إدانته، تحوّل إلى بطل. 'أعطني مقابلة قصيرة فقط'، يقول مراسل تلفزيون أجنبي متوسلا. 'بضع كلمات فقط'، يطلب مراسل الإذاعة. يعانق الأقارب بعضهم بعضا، وعيونهم تدمع، غير مصدّقين. ويسارع أحد الأقارب فيحسب أنه عندما يخفض 'ثلث' مدة العقوبة على الأقل بسبب حسن السلوك، فإن ٩ من الـ ١٥ متهما سيكونون قد أُطلق سراحهم خلال أقل من عامين. وأربعة منهم ــ بوعز هنمان، وحاغي سيغل، ويتسحاق نوفيك وناتان نتنزون ــ سيكونون في بيوتهم في غضون ثمانية أشهر ونصف الشهر. 'هذه أقلّ من فترة الحَمْل'، يقول أحدُ معارف بوعز له، فيبتسم ويخفض عينيه.»

وحقا، فتح تخفيض ثلث العقوبة وقرارات العفو أبـواب السجن أمام أكثـريتهم الساحقة، نـاهيك عن الإجازات والامتيازات المختلفة التي تمتّعوا بها في السجن، بما فيها الاشتراك في الاحتفالات العائلية. وحتى من حُكِم بالسجن المؤبد (الذي لا رأي للمحكمة في فرضه بتهمة القتل، بحسب القانون) فيحق له أن يكون واثقا بأن اليوم الذي سيجد فيه طريقه إلى الحرية لن يكون بعيدا، كما حصل مع المحكومين في قضية كفرقاسم ومع السادة سديه وفيتتو وليدرمان وآخرين.

وفي حزيران/يونيو ١٩٨٩، عفـا الرئيس عن الـذين تسببوا في إصـابة سليمـان الحرباوي. وقد أعرب الحرباوي عن اعتراضه على قرار رئيس الدولة، قائلا: «لا يمكن أن يحصل هؤلاء الأشخاص على العفو في حين أن واحدا مثلي فقد نور عينيه نتيجة فعلتهم.» بل يمكن، ويمكن. هذه هي الحقيقة. لكن، ليس كل سجين إسرائيلي يحظى بتخفيض الثلث بسبب حسن السلوك، ناهيك عن الحصول على العفو. فسجناء «ديرخ هنيتسوتس» («طريق الشرارة»)، مثلا، الذين كان النشاط السياسي كل ما فعلوه، لم يحظوا بتخفيض الثلث. وفي قضية آخر سجناء هذه المجموعة، بن - إفرات، الذي قضى ثلثي فترة سجنه، تنازلنا عن المثول أمام اللجنة [لعدم الثقة بها].

وهؤلاء الذين اقترفوا جرائم، باستعمالهم أسلحة الجيش الإسرائيلي في زرع الموت ولم يعربوا عن ندمهم على ذلك، يندمجون اليوم في الدفاع الإقليمي وبأيديهم أسلحة الجيش الإسرائيلي.

استراحة

أخيرا، تفتحت الزهرة في الليل، وقابلتني في الصباح بجمالها الوردي كله، سامقة في ساقها المنتصب. طويلة كانت طريق الشتلة من هولندا في صندوق كرتوني صغير، إلى أن وصلت طاولة الشرفة في تل أبيب. في البداية، بدت لي كأنها لا تشعر بالراحة في بيئتها الجديدة، لكنها تكيفت. يقولون إن الأزهار تحب أن نتحدث إليها. صحيح أني لم أتحدث إليها، لكنّي واثقة أنها شعرت بالحب الذي أبديته لها.

تلقيتها بمناسبة عيد ميلادي من هيلين أثناء إقامتي في ألمانيا. وبعد عدة أسابيع، عندما استضفناها في بيتنا ورأت لوحاتي الزيتية، التي تعبّر عن علاقتي الخاصة بالأزهار، أدركت كم أفرحت قلبي. هذه الصداقة المتأخرة بيننا نشأت في فترة صعبة من حياتي: تعب، ومشكلات مالية في الاحتفاظ بالمكتب، وخيبة أمل في من كان بمقدورهم تقديم المساعدة ولم يفعلوا.

كانت هيلين تعاني بسبب ماضي بلدها النازي، والجرائم التي اقتُرفت بحق اليهود وشعوب أخرى. وبوصفها مسيحية مؤمنة، فعلت كل شيء من أجل القيام بفريضة محبة الغير. ومع مرور الوقت، اكتشفت الظلم الذي لحق بالفلسطينيين، وتابعت ما يجري في المناطق المحتلة، وعرفت ما أقوم به، من دون أن تعرفني شخصيا. فخاطبت إحدى المؤسسات الدولية، واقترحت ترشيحي لجائزة مهمة في موضوع حقوق الإنسان. وتلقّيت منها رسالة حميمة تعبّر فيها عن التقدير وتعرض تقديم المساعدة. كما أنها ترجمت إلى اللغة الألمانية كتابي «عهد الحجر»، الذي صدر في إنكلترا سنة ١٩٨٨. وعندما التقينا، رأيت أمامي إنسانا لا يسمح له ضميره بالصمت. وكان هذا انطباع زوجي أيضا، بعد أن تحدّثنا عن الكارثة النازية، وبعد أن روى لها ما مر به من حوادث.

وفي زيارتها إلى المناطق [المحتلة]، شعرت بالضيق بسبب الأسلاك الشائكة الكثيرة التي رأتها هناك، وعيد الميلاد المشحون بالتوتر الذي قضته مع أناس في بيت جالا وبيت ساحور. وفي إحدى القصائد التي نظمتها، اقتبست قول أنتيغوني في مسرحية سوفوكليس: «لست هنا كي أكره، بل كي أحب.» وهيلين لم تر كثيرا من الحب عندما وضعت يدها في أيدي فلسطينيين وإسرائيليين في نشاط مشترك في القدس. كان هناك أيضا رصاص مطاطي وهراوات، وجرحى ومعتقلون، وكثير من الكراهية في عيون رجال الشرطة وافراد حرس الحدود.

في آخر اليوم، تفتحت زهرة أخرى، وظهر برعم جديد.

جميل أن تكون ثمة صداقة متأخرة كهذه. تذكرت فيرا، صديقتي، التي أفناها السرطان من دون رحمة، وزوجها مناحم الذي رافقها في مرضها بتفان لا حدود له. لقد حظيت بأن تموت وهي تشعر أنها محبوبة. وهذا يختلف بالتأكيد عن فعل شيء ما يجعل الموت المرتقب أقل إيلاما، كما حاول أن يفعل مدلخو في رواية أ. ب. يهوشع: «كل شيء من أجل تخفيف الألم، من أجل أن تخرج الروح بسهولة. . . لأن هذا هو هدفه في الشهور الأخيرة: أن يخفف الألم، حتى في هذه اللحظة الأخيرة.» لقد فعل مناحم ذلك بكامل قلبه. وتحدث الكثيرون بالثناء في ذكرى فيرا. ولو قالوا لها وله قليلا من تلك الكلمات الجميلة وهي لا تزال على قيد الحياة، لكانوا أعطوهما قليلا من النور، الذي كانت تبحث عنه أحيانا، من دون جدوى.

ثمة أيضا بعض المدقات [جمع مدقة، وهي عضو التأنيث التناسلي في الزهرة] الجديدة في أصص الأزهار. وهي تعرف كيف تشكرني على تكريس عنايتي لها. تفحّصتها ونظفت كل شيء. اتصلت بشأن قضية سمير من نابلس، الذي ينتظر لمّ شمل عائلته، وقضية الشكعة الصغير الذي صادر الجنود بطاقة هويته في الشارع وسط رام الله، من دون داع. وهذه ممارسة محبّبة لدى الجنود الضّجِرين وتسبب ضررا كبيرا لضحيّتها. ونجحت في أن أتوصل إلى أن يعطوه شهادة بأن الهوية لديهم، مع أنه لم يعثر عليها بعد.

يمكن البدء بفصل جديد، يكون هذه المرة عن قضاة. ويزعم زوجي أنه كان عليّ أن أجهد كثيرا كي أجدهم، في مثل هذه الحياة، ووسط مثل هؤلاء الناس الذي ألتقيهم.

أمر لا يُصدَّق

لقد جرى هذا لي حقيقة، ومن سيحاول سيجد القضية موثّقة في سجلات المحكمة العسكرية في اللد، أو في مجموعات الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا أو في صحف سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥. وهي تكاد تكون حكاية ذات مغزى خلقي، يمكن، بعد إعادة صوغها قليلا وبعض الحذف هنا وهناك، أن تُروى حتى للأحفاد. على ألّا يقولوا العبارة التي تبعث على التوتر: «حكايات جدّة».

كان، مرة، قاض عسكري، رائد في الاحتياط، يجلس على كرسي القضاء في المحكمة في اللد. كان الرجل، الذي يمتهن المحاماة، ويعمل مديرا لأحد المصارف، عضوا في «حيروت»، من أنصار «أرض ـ إسرائيل الكاملة» ومن المقرّبين من مناحم بيغن. كان كره العرب في دمه، وذلك ليس بالأمر الشاذ وسط أبناء صنفه، لكن قساوته كانت شديدة بصورة خاصة. فقد كان سخيًا في إصدار أحكام بالموت، خلافا لسياسة النيابة، التي لم تكن أيضا متسامحة أبدا. كان يعرف أن قرارات الحكم هذه ستلغى لدى استئنافها، لأن النيابة تطلب ذلك، لكن كان ثمة شيء يطربه في كلمات المادة ذات العلاقة في القانون: «يُشنق إلى أن يلفظ أنفاسه.» وفي انتظار الاستئناف يعيش المحكوم تحت خوف الموت!

وفي يوم من الأيام، مثل أمام قاضينا هذا شاب صغير اسمه توفيق أهرم. واعترف أنه كان عضوا في منظمة غير قانونية لفترة قصيرة. كانت هذه عضوية مجرّدة، لم تتسبب عادة في عقوبة شديدة، كان حدها الحبس عاما ونصف العام إلى عامين. وكان ثمة من فكروا أن الشاب، الذي أوقف من عدة شهور، سيطلق سراحه ويخرج إلى بيته، وذلك عقب شهادة حسن سلوك خاصة من نوعها كنت أحضرتها.

جلس القاضي وشفتاه مزمومتان، ضيقتان كخيط، علّمتني تجربتي أنهما تنذران بالشر غالبا، وأخذ يستمع إلى شهادة شاهد حسن سلوك، وهو يهودي عجوز، عضو سابق في الإيتسل [الإرغون تسفائي ليئومي: المنظمة العسكرية القومية]، قام حتى بإطلاع القاضي على وثيقة تشهد بذلك. وروى كيف أن عائلة المتهم ساعدته ورجاله في أيام الانتداب وأنقذتهم فعلا من أيدي الإنكليز. وبالغ الرجل في مديح العائلة وطلب إلى المحكمة أن تهتم بابنها الماثل للمحاكمة.

على مقعد المتهمين جلسنا كلانا، المتهم وأنا، وهو وضع غريب بعض الشيء، ذلك بأنه كان يُفترض بي طبعا أن أدافع عنه، وهي مهمة نجحت في تنفيذها، لكن بصعوبة،

لأني كنت بحاجة إلى من يدافع عني إزاء كراهية القاضي. فقد تبدّت هذه الكراهية في كل ملاحظاته والتفاتاته إليّ. طبعا، لم أقلق بشأن مصيري الخاص وأنا جالسة هناك، بل لمصير المتهم، مخافة أن يعاقب مرتين: الأولى على ما فعله، والثانية على أنه اختارني محامية له.

وقد تحقق خوفي. فقد فرض القاضي على الفتى عقوبة مفرطة بسبب هذا الجرم لا مثيل لها في الظروف الراهنة، هي السجن عشرة أعوام. وكتب في معرض تطرقه إلى شهادة حسن السوك التي تقدّم بها عضو الإيتسل السابق: «أما فيما عنى عائلته، فليس لدينا الحق في أن نردّ الجميل إلى المتهم على ذلك، فهذا شأن الله تعالى، لا شأننا.» لقد صدق أبو المتهم عندما قال لي: «توفيق لم يفعل شيئا ليعاقبوه هذا العقاب. قالوا لنا أنهم يكرهونك، وقد قالوا الحقيقة. هذا قرار حُكم ضدك.» التقيت الأب مرارا في الأعوام التي مرت مُذّاك وحتى يوم مماته، وتحدث إلي بكلام آخر، لكن حديثه آنذاك، بعد أن أظلمت الدنيا في وجهه، هو ما لا أستطيع نسيانه.

في المكان نفسه، أعلنت أني لن أمثل مرة أخرى أمام هذا القاضي في قضايا أخرى تحددت لي عنده، وقلت للجنود الذين كانوا هناك إن هذا الشخص لا يصلح أن يكون قاضيا.

من دون إبطاء، قدمت اعتراضا على قرار الحكم. وبقية القصة مسّتني شخصيا: ففي شكوى قدمها رئيس محكمة الاستئناف إلى مكتب المحامين، اتُّهمت بموجبها بأن سلوكي لا ينسجم وسلوك محام، لأني أعلنت أني لن أمثل مرة أخرى أمام القاضي، ولأني وجّهت إليه إهانات بحضور الجنود، الذين ترك حديثي انطباعا سيئا لديهم. وقامت الشكوى على أساس الكلمات التي تذكرتها ضابطة المحكمة في تلك الفترة، التي سارعت إلى الشهادة ضدي. وكانت هي الضابطة نفسها التي وعدتني بصورة احتفالية قبل بضعة أعوام بأنها ستفعل كل شيء ليدخل ابني في خدمة الشرطة العسكرية ويأتي بالمعتقلين العرب إلى أمه في المحكمة. وبعد ذلك، عملت في اللد كضابطة مختلفة تماما، كان موقفها إنسانيا ورفاقيا، لكن كان عليّ أن أنتظر ذلك أعواما.

كتبت ردا إلى مكتب المحامين، وصفت فيه قرار الحكم، وموقف القاضي مني، وأعلنت عدم مقدرتي على خدمة موكّليّ بالاستمرار في المثول أمامه، وأن الذي يجب أن يتقدم بشكوى هو أنا.

مع مرور الوقت، سُمع استئناف المتهم، وخُفضت فترة عقوبته إلى النصف. كان ذلك صفعة لقاضي المحكمة البدائية لكنه لم يكن كافيا في مثل هذه الحالة؛ فحتى الحبس لخمسة أعوام، في ظروف القضية، كان عقوبة شديدة للغاية، لكن يبدو أن ذلك كان أقصى ما كانت محكمة الاستئناف مستعدة لبلوغه. وقرر مكتب المحامين عدم تقديمي إلى المحاكمة، لكن

لم يكن في ذلك سوى عزاء جزئي. فقد بدأت صحة الأب في التدهور، ومات قبل أن يرى ابنه يخرج إلى الحرية. قالوا لي أنه مات حزنا، وفكرت أنه إذا تلقى القاضي صلاحية الله تعالى، فإنه يتوجب عليه آنذاك أن يدفع لقاء ما ألحقه حكمه بالأب.

وجاء تاريخ الاستحقاق. كان، حقا، متأخرا بالنسبة إلى توفيق وكثيرين آخرين، لكني، مع ذلك كله، أغامر بالقول المأثور: أن يأتي متأخرا أفضل من ألّا يأتي أبدا.

ففي أحد أيام سنة ١٩٧٤، انفجرت قضية بصوت عال. واعتقل القاضي بشبهة اختلاس من بنك إيرتس ـ يسرائيل بريطانيا. وكان الأمر يتعلق بما لا يقلّ عن سبعة وأربعين مليون دولار، وهي أكبر عملية اختلاس في تاريخ الدولة. لقد ذهب بعيدا. وحتى هذا اليوم بالذات، أوائل سنة ١٩٩٠، لم يقم أحد بما قام به، على الرغم من وجود قضايا اختلاس كثيرة منذ ذلك الحين. وقد نظرت المحكمة العليا بخطورة بالغة إلى الجرائم التي اتهم بها، وكذلك إلى الخوف من أن يشوّش إجراءات القضاء، بحيث رأت أنه يجب توقيفه حتى نهاية الإجراءات القضائية ضده.

أما القضايا التي تحدّد سماعها لدى قاضينا، ومن بينها تلك التي كان يفترض بي أن أمثل فيها، فقد حُوّلت إلى قاض آخر. وفي اليوم المحدد، عندما سألني القاضي، بناء على القانون، عما إذا كنت أوافق على تغيير هيئة المحكمة، لم أتنازل عن البهجة الصغيرة وقلت أنه ما دام ذلك القاضي يقضي وقته في السجن الذي أرسل موكّلي إليه، فمن الواضح أنه لا يستطيع إجراء المحاكمة، وأنا أوافق بسرور على هيئة أخرى، إذ كان من الواضح أني ما كنت لأمثل أمامه.

دينَ الرجل وحُكم عليه بالسجن الفعلي اثني عشر عاما. لكن أصدقاءه في الأوساط العليا لم يسكتوا، لأن هذا المختلس كان منهم، فأطلق سراحه من السجن «لأسباب صحية». وكما أنه لم يوجد حتى الآن مختلس مثله، لم يوجد أيضا محتضِر مثله. استأنف لدى المحكمة العليا ضد الإدانة والعقوبة. وفي ٧٥/٩/٩، رُفض استئنافه، لكن المبلغ المختلس اعتبر ٣٩,٤ مليون دولار، بدلا من ٤٧ مليون دولار، وهو يظل مبلغا كبيرا بكل المقاييس. وقد كتب القاضي لانداو، في تعليله رفض الاستئناف، في قرار حكمه أن: «لا يُعقل أن يعاقب سارق يعمل بالأساليب 'التقليدية'، مثل السطو على مصرف وسرقته، بما هو جدير له، في حين أن يحظى بالمعروف سارق ذو ياقة بيضاء يعمل بأساليب متطورة و'نظيفة' ظاهريا، تفوق أضرارها السيئة في مداها، بما لا يقاس، الأضرار التي يسبّبها الذي يسطو أو يسرق. وينطوي ذلك على خطورة إضافية هي أن المستأنِف هو محام يجب عليه أن يحافظ على مستوى سلوك نزيه بصورة خاصة في إجراءاته المتعلقة بالمسائل المالية.»

وأخيرا، وجدت العزاء في أن الجنود، الذين ترك كلامي بحق القاضي انطباعا سيئا

م أن يوازنوه بالمعلومات الوفيرة الموجودة في المقالات الصحافية الحادة بشأن
حرامية لدى ذلك الشخص، الذي هو يهوشواع بن ـ تسيون.

حادث دجاج

في تلك السنوات، جرت محاكمة مشهورة، أطلق عليها اسم محاكمة الشبكة اليهودية ـ العربية. فقد اتهم عدد من رجال اليسار اليهود والعرب ينتمون إلى مجموعة ماتسبين بالتجند لمصلحة منظمات فلسطينية، وبالتجسس والخيانة. وفي أثناء التحقيق مع الموقوفين، جرت محاولة للتأثير في اليهود منهم على الاعتراف، تحت التهديد بأنهم إذا لم يعترفوا فسيخضع رفاقهم العرب للتعذيب. وتكرر الأمر نفسه سنة ١٩٨٨، أثناء التحقيق مع موقوفين من «ديرخ هنيتسوتس». جرت المحاكمة في المحكمة المركزية في حيفا، وصوّرها التلفزيون كلها. وبعد ذلك، وأثناء الاستئنافات ضد الأحكام التي صدرت عن المحكمة العليا، سميت هذه المحاكمة، وبحق، محاكمة استعراضية.

في هذه المحاكمة، مثّلت رامي ليفنه وصديقه ملي ليرمان. كان ثمة ضد ليفنه بند اتهام خطر: الاتصال بعميل أجنبي، عضو إحدى المنظمات الفلسطينية، تبلغ عقوبتها القصوى السجن خمسة عشر عاما. وكان الحكم على رامي ليفنه حكما صعبا للغاية حقا: عشرة أعوام من السجن الفعلي. لم يكن موقف القضاة مني مختلفا عن موقف ذلك القاضي، في اللد. فهنا أيضا تصرّفوا تجاهي بقساوة، وحاولت أن أردّ عليهم، مع كل القيود المفروضة على محام ملزم بالحذر من أن تعتبر إجابته قدحا بالمحكمة.

لن أنسى ابتسامة القاضي فريدمان الخبيثة، التي استقرت على الشاشة. وأتذكر أيضا ملاحظات المدّعي رفيد السامة وافتقاره إلى روح الزمالة. فرفيد، الذي هو اليوم قاض في المحكمة العسكرية للاستئناف في اللد، أبدى سرورا بهذا الجوّ من اللسعات والكاميرات التلفزيونية، وفعل ما لم يفعله من قبل أيّ زميل في المهنة، حتى لو كان على الجانب الآخر من المتراس: فقد اشتكى أمام القضاة، أني أضع على قميصي زهرة سوداء بدلا من ربطة عنق سوداء. في الجلسة التالية، وصلت فعلا بربطة عنق، لكني قررت فيها بعد أن أناضل من أجل علم الجمال حتى النهاية، وأخذت، طوال أعوام، وفي كل المحاكم، بما فيها العليا، أضع على قميصي زهرة سوداء. لم يعلق أحد على ذلك، ومع مرور الأيام نَهَجَ نهجي عدد من الزميلات الأخريات أيضا. قد يقال إن الأمر غير جدير بتذكّره بتاتا، لكنْ ثمة ـ إزاء ذلك ـ أمر ما أساسي، وهو حقي في درجة من الاستقلال، والتمسك بما هو جميل في بحر من الوحل.

قبل إصدار الحكم، قال ليفنه ما يؤمن به في إفادته وفي كلماته الأخيرة، وقد احترمتُ رغبته في أن يفعل ذلك. وبعد قراءة الحكم، كتب إليّ:

عزيزتي بولا،

أعرف جيدا ما يجري في قلبك في هذه الساعات. وأعرف أن هذه الأعوام العشرة التي حكم بها عليّ هي، بالنسبة إليك أكثر مما هي بالنسبة إلى أي إنسان آخر في العالم، أكثر من أن تكون «كارثة». وأعرف أن ستظلين لفترة طويلة تتحرقين في محاولة لكي تعرفي «ما الذي فعلته، خطأ، وأدى إلى الحكم على رامي بهذا الحكم المجحف الفظيع وعديم الحياء». كما أني أعرف أنه على الرغم من الصورة المحترمة التي تلقيتِ قرار الحكم بها (كما تقبلتِ جميع الإهانات وأنواع التصرفات المخجلة الأخرى التي ألحقتها المحكمة بك ـ كإنسانة وكمحامية ـ وجها لوجه)، على الرغم من ذلك تجمّع لديك شيء ما في الداخل عندما قال سلونيم [رئيس المحكمة]: «عشرة أعوام»... وأكثر من ذلك. بمقدوري أن أخمّن أنك في أعماق قلبك ربما تجرين الحساب التالي: «إنهم يكرهونني ـ وأنا أعرف ذلك. لذلك لو أوصيت بأن يدافع عنه محام آخر "غير مكروه"، فلربما كان حكمه أخف؟!» أو: «لو أقنعته بتخفيف الإفادة [ما قاله]، وخصوصا "الكلمة الأخيرة"، فلربما ما كان تلقى هذا الحكم الشديد!» أنت لن تعترفي بوجود مثل هذه الحسابات المتناقضة لدى أناس آخرين. وربما لا تعترفين بها لنفسك. لكني شبه متأكد أنها موجودة.

أيتها المرأة العزيزة،

إذا كان هذا هو فعلا ما يدور بخلدك، فلن يغيّر شيئا أن أكتب «لا تحمليه كثيرا على محمل الجدّ». وهذا بالضبط هو ما لا توافقين على فعله ـ خلافا لكل محام بورجوازي ـ الاختفاء وراء ادعاءات انطباع توحي للموكّل ولك بأن «هذا ما استطعت عمله»، ثم الذهاب للنوم بضمير مرتاح.

فليكن واضحا لكِ: لو لم تكوني محامية مكروهة لدى النظام، لما كنتُ وافقتُ أبدا أن تأخذي على نفسك الدفاع عني. صدّقيني، أنا راض بالحبس. عشرة أعوام، وتكون فيليتسيا لانغر محاميتي. وما كنت لأرضى من ذلك بديلا.

ثانيا: حتى لو كنتُ واثقا أني كنت سأربح بضعة أعوام فيما لو تنازلت عن كلمة واحدة، لما كنت تنازلت...

أثارت الرسالة انفعالي، على الرغم من أن أفكاري لم تكن كما عرضتها تماما. أحسست بالإهانة والأسف والغضب، لكني سرعان ما أدركت أنه يجب علي أن أترجم هذه المشاعر إلى نضال قضائي وشعبي. وفي هذه المرة أيضا، لم ألُمْ نفسي بقول: ماذا لو؟ كان أمامي معطى يجب مواجهته، ولذلك قدّمتُ استئنافا وربحته. وحظيت في المحكمة العليا بمعاملة احترام وإصغاء من جانب القضاة حاييم كوهين وكيستر وعتسيوني، الذين أعربوا عن موقف إنساني إزاء رامي أيضا. وقد أُخِذ بالاعتبار التبرير القضائي الذي قدّمته، وهو أن الإدانة بتهمة الاتصال مع عميل أجنبي لا تستقيم، لأن الأمر هنا يتعلّق بعضو منظمة فلسطينية، في حين يتحدث القانون عن عميل لدولة أجنبية وذلك بعد أن كانت المحكمة الأدنى قد رفضته. لقد بُرِّئت ساحة رامي من هذه المادة الخطرة، وخُفضت ستة أعوام سجن من عقوبته.

لو كان مثل هذا النجاح القضائي من نصيب محام آخر، لكانوا أسبغوا عليه الثناء

الجزيل. أمّا أنا فلا. وأكثر من ذلك: فقد نوّه أيضا قرار الحكم الصادر عن المحكمة العليا بكفاءة المحامية باينيش بالذات، وهي وكيلة الدولة، على الرغم من أنها خسرت في الاستئناف.

مع مضيّ الأعوام، توقف التمييز ضدي بصورة شبه كاملة. إذ يبدو أن القضاة العسكريين والمدّعين العامين أدركوا أن عليهم كبت غرائزهم، لأني ما كنت لأستسلم حتى لو نغّصوا حياتي. لكن تلك المواقف القاسية التي وصفها رامي سترافقني دائما، ولم تلحقها نعمة النسيان.

أما فيما عنى نجاحي القضائي في قضية رامي، فإنه بالذات لم ينته نهاية سعيدة؛ فقد أدخل الكنيست تعديلا على القانون، يقضي باعتبار المنظمة الفلسطينية أيضا بمثابة عميل أجنبي. وكان ثمة من لامني، قائلا بين الجد والهزل: «انظري، بم تسبّبتِ».

لكني احتفلت، وإن وحيدة في الواقع، فرفاق رامي في الرأي لم يدعوني إلى احتفالهم بكسب الاستئناف. احتفلت من أجل رامي، ومن أجل زوجته وأبنائهما، ومن أجل والديه، ومن أجلي أنا أيضا.

قَدَمٌ مرّتان

«اتصلوا مرتين من مستشفى 'هداسا' بخصوص ما كتبته إحدى الصحف في لندن، عن أني لم أتلق علاجا عندهم بعد أن ذهبت إليهم»، هذا ما أبلغتني إياه سكرتيرتي مها. فأدركت أن الأمر يتعلق بكتابة نبذة عن حياتي في صحيفة «الصنداي كورسبوندنت»، اقتُبس فيها قول بسام الشكعة، وهو يتذكّر قضية توجّهي إلى «هداسا». أنا شخصيا لم أتحدث عن ذلك إلى كاتبة النبذة. اتصلت برقم الهاتف الذي تركته سكرتيرة الأستاذ، الذي لم أستوعب اسمه. وبعد أن تعرفت عليّ، شكرتني على الاتصال، وقالت أن الأستاذ قد قرأ شيئا ما في صحيفة لندنية بشأن توجهي إلى «هداسا»، وهو يرغب كثيرا في أن يعرف ما الذي جرى ومتى. فقلت لها: «سأحكي لك، سيدتي. حَسَن أن يهتم أحد ما بالأمر، وإنْ تأخر ذلك عشرة أعوام تقريبا...». «ماذا تقولين، هل كان ذلك قبل كل هذه المدة الطويلة؟» فأجبت: «أجل. كان ذلك في تموز/يوليو ١٩٨٠، وأنا أذكر ذلك اليوم جيدا.»

وكيف لا أذكر ذلك اليوم، ٨٠/٧/٣، الذي جرى فيه النقاش الختامي للالتماس الذي قدمته إلى محكمة العدل العليا، وطالبتُ فيه بإعادة رئيسيّ بلديتي الخليل وحلحول إلى وطنهما؟ كنت مسرعة إلى المحكمة، وسقطت في حفرة في الشارع. أدرت كاحلي الأيمن، وانتاب قدمي ألم شديد. لكن لم يكن لديّ وقت، لأن ذلك كان اليوم المحدد لتقديم ادعائي. وقد أرادت يسرى القواسمة، الزوجة، في المحكمة تدليك قدمي قبل دخول القضاة، لكن أيّ لمس لها كان يزيد الآلام. طمأنوني أن هذا ليس كسرا، وإلاّ لما كنت استطعت التحمل، لكن التطمينات لم تخفّف الألم. كنت أعرف أن أمامي ساعات من تقديم الادّعاء. قلت لزميلي المحامي عسلي أنه ربما طلبتُ الجلوس. فقال أن ذلك لن يُتَلقّى بصدر رحب، وأن عليّ أن أبذل جهدا، وأن أضغط على نفسي، وأن أقف على قدميّ فوافقته الرأي، وقدّمت ـ طوال ساعتين ـ ادعائي واقفة، إلى أن جلست في فترة الاستراحة، ولم أستطع القيام مجددا. عندها أخبرت القضاة بما جرى لي. فعلّق القاضي لانداو أنه كان يجب علي أن أقول ذلك من قبل، خسارة أني وقفت طوال الوقت. وقبيل انتهاء الجلسة انهرت، لكن ليس قبل إنجاز عملي الأساسي. وبعد ذلك بتسعة أعوام، وفي إحدى الجلسات الطويلة المضنية التي عقدتها المحكمة بشأن معتقلي «هنيتسوتس»، ذكّرني المحامي مئير مورغنشتاين ـ الذي مثل معي للدفاع عنهم، وساعدني آنذاك في قضية طرد رؤساء البلديات ـ بوقوفي طوال ساعات على رجل واحدة. وشجعني مبتسما وقال: «أنت هنا على الأقل تقفين على رجلين اثنتين.»

بعد جلسة المحكمة العليا، كانت رجلي كلها زرقاء ومنتفخة، فتوجهت إلى مركز نجمة داود الحمراء. وقيل لي هناك أنهم لا يستطيعون معالجتي، في مثل هذه الحال، وأرسلوني إلى غرفة تصنيف في مستشفى «هداسا» في عين كيرم. وصلت هناك مع سكرتيري سلمان، ومع سائق سيارة أجرة كانت تقلّني في تلك الفترة. واتضح من الصورة التي صوّروها لقدمي أن ليس ثمة كسر، وحوّلوني إلى طبيب مجبّر. جلست في كرسي ذي عجلات وانتظرت دوري.

عندما أُدخلت إلى غرفة الطبيب، اقترب مني أولا مساعده أو خبيره، وبدأ يتحدث عن المطرودين وعن موضوعات سياسية أخرى، رغم أنه في حالتي في تلك اللحظة، لم يكن لديّ أيّ اهتمام لأناقشها. أما الطبيب نفسه، وهو شخص شاب يعتمر طاقية محاكة[الوصف يشير إلى أنه متديّن مستوطن في المناطق المحتلة] (ويسكن في غوش عتسيون أو كريات أربع ــ لا أذكر في أي منهما) فقد قابلني بابتسامة ساخرة وبالسؤال: «كيف سأخبر زوجتي أني عالجت اليوم فيليتسيا لانغر؟!» لو كنت أقدر، لقمت وغادرت على نحو استعراضي، لكنّي أجريت حسابا باردا، قدر ما استطعت، بأن هذا يوم الجمعة، والوقت متأخر، وسأضطر في تل أبيب إلى الطواف بين غرف التصنيف. وكما فعل دائما، ساعدني صديقي المخلص، الغضب، في الحفاظ على كرامتي فقلت: «أنت طبيب، وبحسب قسم أبقراط، يجب عليك أن تقدم المساعدة لكل من يتوجّه إليك، لا يعنيني بتاتا ما ستقوله أو ما لا تقوله لزوجتك. وأنا أحذّرك من أنك إذا آلمتني من دون داع، فسأتّهمك بأنك فعلت ذلك عمدا، بدافع موقفك السلبي منّي!».

قال الطبيب إن الإصابة غير خطيرة، وهي مجرّد انخلاع، وقد تنفست الصعداء عندما خرجت من هناك. وحدّد طبيب مجبِّر، ذهبت إليه في اليوم التالي في تل أبيب، أن الأمر يتعلق بانخلاع شديد. وقد رافقتني الآلام وصعوبة المشي على القدم فترة طويلة. وظل وهن القدم حتى اليوم، وكثيرا ما تذكّرني أوجاع الكاحل بحوادث ذلك اليوم.

بعد نحو أسبوعين، جاءت إلى مكتبي عربية إسرائيلية شابة، تعمل ممرضة في «هداسا». وروت أنها كانت في غرفة الأطباء عندما دخل الطبيب الذي فحصني وقال: «تصوّروا، من عالجت اليوم؟ فيليتسيا لانغر، ولم تكن تشكو سوى انخلاع في القدم، لكني تمنيت لو أنها على الأقل مصابة برصاصة في رأسها.» فتدخلت الممرضة ووبخت الطبيب. فقال أنه إنما كان يمزح، وانتهى الأمر عند ذلك. أنا لم أتقدم بشكوى، فقد كانت أفكاري تتركز حينها على قضية المطرودين فقط. رويت هذا كله بإيجاز شديد لسكرتيرة الأستاذ. «ليس مسجّلا لدينا أنك دخلت غرفة التصنيف»، قالت، وأعربت عن اعتقادها أنه ربما كان من الصعب إيجاد ذلك بسبب عدم وجود بطاقات مُحَوْسَبة آنذاك. أعطيتها التاريخ، لكي يبحثوا.

إن القصص في حياتي مسندة بصورة غريبة. فحكاية انخلاع الكاحل سنة ١٩٨٠ أنهيت كتابتها قبل شهر تقريبا، وهي اليوم وصلت إلى يدي الطابعة. لم يكن في ذلك أي شيء خارج عن المألوف، لكنّ أمرا حصل أمس أعادني إلى تلك الأيام.

نظّم زملائي المحامون، الذين يمثلون أمام المحاكم العسكرية، حفلة رائعة على شرفي. ولدى خروجنا من هناك ـــ زوجي وأنا، مع زملائي نعامنه، وغوزلان والشعيبي وطه والعسلي وسكرتيرتي مها ـــ علقت قدمي اليمنى نفسها في شق في غرفة الدرج فسقطت. وفي هذه المرة أيضا، كنت متأكدة أن ثمة كسرا. وعندما قمت، بمساعدة أصدقائي، اقترحوا عليّ أن نذهب إلى «هداسا». فرفضت. وعندها اقترحوا د. الحسيني، خبير التجبير الذي يعمل في «هداسا» في جبل المكبّر، ويسكن في مكان قريب. وصلنا بيته في الساعة العاشرة والنصف مساء، كان قد نام، إذ كان عليه أن يجري عملية جراحية قبل شروق اليوم التالي. فأيقظته زوجته. ومنذ اللحظة الأولى لدخولي، شعرت أن لديهم جميعا رغبة في المساعدة، حتى لدى ابنهما الذي عرض عليّ شرابا باردا. وفحصني الطبيب باهتمام. وأفاد تشخيصه الأوليّ عن وجود كسر، لكنه ـــ على الرغم من ذلك ـــ أراد التأكد من ذلك بصورة أشعة إكس. وفي الساعة الحادية عشرة ليلا تقريبا، استدعت الزوجة هاتفيا فنيَّ الأشعة من بيت حنينا. ونُقلتُ إلى عيادة الطبيب. حيث صوّروني. فلم تظهر كسور. وأعطاني د. الحسيني فورا كبسولة لتخفيف الآلام، سرعان ما لمست تأثيرها، وزوّدني بكبسولات إضافية. كنت وزوجي متأثرين بالحميمية والحرص اللذين غمروني جميعهم بهما. وروى زوجي للطبيب عن الصدمة التي واجهتها في «هداسا». وخلعت زوجة الطبيب خفّها وأعطتني إياه، لأني لم أكن قادرة على انتعال حذائي في قدمي المنتفخة. وأراد زوجي أن يدفع للطبيب وللفنيّ أجرتهما. لكنهما رفضا بإصرار أخذ أي مقابل لقاء العلاج. وقال د. الحسيني: «لا يمكن أبدا، ولا أريد أن أسمع هذا. إنه لشرف لي أن أعالجها.»

بالأحابيل تصل إلى الطرد

كان ذلك يوم الجمعة، في ٢/٥/٨٠، عقب الصدمة الأولى التي ألمّت بي بعد أن شاهدت الأخبار في التلفزيون بشأن الهجوم الذي شنّته مجموعة فلسطينية مسلّحة على مستوطنين، طلبة مدرسة دينية في الخليل، أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، بدأت أخاف على مصير فهد القواسمة. ونَجَم خوفي أيضا عن التصريحات الأخيرة لسلطات الحكم [العسكري] بشأن سياسة جديدة، صارمة، إزاء رؤساء البلديات. أردت الاتصال ببيته في الخليل، لكني اكتشفت أن الهاتف في منزلي مقطوع. فذهبت إلى جيراني في المنزل المقابل واتصلت به من هناك. كانت الساعة العاشرة مساء تقريبا. قال القواسمة أن كل أموره في حالة جيدة، وأن حظر تجول قد فُرض على المدينة، وأنه شخصيا سمع عن الهجوم عبر وسائل الإعلام وأن ليس لديه أية تفصيلات بشأنه. وقلت له أن هاتفي، لسبب ما، لا يعمل، لكنه يستطيع، إذا احتاج إليّ، أن يتصل من خلال اثنين من جيراني، وأعطيته رقمي هاتفيهما.

في الثامنة والنصف صباح اليوم التالي، جاء صديقي وجاري عوزي بورشتاين وأخبرني أن رئيسي البلدية القواسمة وملحم اعتقلا ليلا وأن عائلتيهما تبحثان عني. ذهبنا معا إلى بيته، على بعد شارعين، وقيل لي هناك أنهم تلقوا في تلك الأثناء مكالمة أُخرى، كانت من بلدية بيت لحم هذه المرة، وطالبت بإبلاغي أن نساء من العائلتين ينتظرنني وأنهن على اقتناع بأن الاثنين سيُطردان.

اتصلت برئيس سجلّ المحكمة العليا طالبة إليه إرشادي إلى القاضي المناوب في يوم السبت، كي أقّدم فورا التماسا من أجل أمر مشروط وأمر موقت يمنع طردهما. فقيل لي أني سأوجه، عقب وصولي القدس، إلى قاض مناوب. وقبل خروجي، أبلغني نائب رئيس بلدية بيت لحم جورج حزبون أن ليس بمقدور النساء المجيء إليّ في القدس، وأنه يُرجى ذهابي إلى البلدية من أجل القيام بجميع الترتيبات المطلوبة لتقديم الالتماس.

في سيارة الأجرة، سمعت من «صوت إسرائيل» أن رئيسّي البلديتين، وقاضي الخليل الشيخ التميمي، قد طردوا إلى لبنان. ولدى وصولي إلى بلدية بيت لحم، رَوَت نساء العائلتين الرواية التالية: عندما جاء الجنود إلى منزل القواسمة، أعطى زوجته رقمي الهاتف البديلين، فعزمت الاتصال بي، لكن خط الهاتف في منزلها كان قد قطع أيضا. وفي صباح اليوم التالي فقط، استطاعت إحدى نساء العائلة، في ظل حظر التجول، الوصول إلى مكان فيه هاتف، لكن الأوان كان قد فات. أما زوجة محمد ملحم فَرَوَتْ أنه قيل لزوجها أنه يجب

أن يلتقي الحاكم العسكري، وأنه سيعود بعد نصف ساعة. وقد اتصلت بـي، وبقية الرواية معروفة.

ومن أجل استرضاء خاطر المعترضين على الطرد، زعمت السلطات أن الواقع قد أوجبه عقب الهجوم الذي حصل في الخليل، وذهب ضحيته ستة من طلبة المدرسة الدينية، وأن التحريض الذي أثاره المطرودون كان من بين العوامل التي أدت إلى الهجوم الإجرامي.

قدمت التماسا في ٨٠/٥/٣ باسم المطرودين الثلاثة وأبناء عائلاتهم، وصفت فيه الطريقة المخزية التي طُردوا فيها، بانتهاك خطر للقانون. وأشرت إلى أن ذلك كان خضوعا لرجال غوش إيمونيم وغيرهم من المتطرفين، على الرغم مما يعرفه المستدعَى عليهم [السلطات] من أن مقدِّمي الاستئناف قد مدّوا أيديهم بالسلام إلى الشعب الإسرائيلي. كما أنهم يعرفون جيدا أن مقاومة الرجال الثلاثة للاحتلال وللمستوطنات ولمشروع الإدارة الذاتية، الذي لم يروا فيه حلّاً سلميا، هي محط إجماع أكثرية الجمهور في المناطق [المحتلة]. ولذلك فإنّ طردهم قد نجم عن دوافع انتقامية عمياء بسبب الهجوم الذي حصل في الخليل، والذي لا علاقة لهم به. يضاف إلى ذلك، أن السلطات بحماستها الشديدة، كانت على استعداد لأن تنتهك أيّ قانون وعرف، فقط من أجل ان ينفَّذ الطرد ولا يحول دونه أي تدخل قضائي. ولهذا السبب أيضا، فإن أوامر الطرد باطلة ولاغية، إذ إن مقدّمي الالتماس مُنعوا من اتخاذ خطوة قضائية، بحسب النظام ١١٢ (٨) من أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥. وفي أية دولةِ قانون، لا يعتبر الإنسان مسؤولا عن عمل لم يقم به، ويكون له الحق في الدفاع عن نفسه ضدّ الإجراءات الاعتباطية، بوصفه إنسانا، وربّ عائلة، ومواطنا، ومنتخَبا من الجمهور ــ وهو حق حرم منه مقدّمو الالتماس.

وفي الختام، فإن طرد هؤلاء الرجال يتعارض وقواعد القانون الدولي، أي المادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة، التي تحظر بصورة قاطعة طرد مواطنين من قبل دولة الاحتلال، أيا كانت الأسباب، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٣ (٢). ولو كانت المادة ٤٩ المذكورة أعلاه في المعاهدة تشكّل قانونا دوليا مطبقا، يلزم كل الدول، لكان مصير أوامر الطرد الإلغاء.

قدّمت الالتماس، ونُشر مضمونه على نطاق واسع، لكن طريقة طردهم كانت لا تزال لغزا. وذلك حتى ٥/١٧ حين اتصل بـي القواسمة وملحم من نيويورك، حيث تمت دعوتهما للمثول أمام مجلس الأمن الدولي. وروى فهد القواسمة أن كرمون، مستشار الشؤون العربية لدى الحكم العسكري، جاء إلى بيته في ٨٠/٥/٣ بعد منتصف الليل، وأبلغه أن الحاكم العسكري يريد التحدث معه، وألّا حاجة به ليأخذ سيارته. فهو، كرمون، سيعيده إلى بيته بعد فترة قصيرة. وبعد أن أُحضر القواسمة إلى مبنى الحكم العسكري، قيل له أن الحاكم

مشغول ولا يستطيع التحدث معه، لكن الوزير عيزر وايزمن نفسه يريد التحدث معه، وأن عليه السفر إلى تل أبيب من أجل ذلك. جيء به إلى طائرة عمودية، وهناك قابل ملحم والتميمي. وأقلعت الطائرة بالثلاثة، بعد أن غُطيت رؤوسهم بأكياس. وطوال فترة الطيران، لم يُقل لهم كلمة واحدة عن أنهم على وشك أن يُطردوا. ولم يُبلغوا بذلك إلا بعد أن حطّت الطوافة على الحدود اللبنانية، فيما كانت رؤوسهم لا تزال مغطّاة بالأكياس. وأُركبوا سيارة نقلتهم إلى الرائد سعد حداد، ومن هناك تابعوا سفرهم إلى بيروت.

في اليوم الذي قدّمت باسمي مذكرة خطية إلى المحكمة العليا، تتضمن المعلومات أعلاه، نقل يهودا ليطاني في صحيفة «هآرتس» عن القواسمة قوله: «لسنا مدانين في عملية القتل التي جرت في الخليل، ولا علاقة لنا بها.» ويشار إلى أن الصحف لعبت دورا مهما في هذه القضية، إذ نقلت رسالة المطرودين. فقد نشر أمنون كابليوك، مراسل «عال همشمار» آنذاك، في ١٨/٥ المكالمة الهاتفية التي أجراها معهم: «... 'لقد كنا كبش فداء عقب الضغط الذي مارسته غوش إيمونيم' ـ قال محمد ملحم. أما فهد القواسمة فقال: 'إن الاستيطان في قلب الخليل كان أساس البلاء. قلت عشرات المرات للحاكم العسكري للخليل، وللقائد العسكري العام للضفة الغربية وللوزير وايزمن إن استيطان المستوطنين في الخليل هو تحدّ لا ينتهي. ثم كان ما كان، وبدلا من أن يوجهوا إصبع الاتهام إلى أولئك الذين لم يعيروا نداءاتنا ومخاوفنا انتباها، فإنهم يتهمون أولئك الذين كانوا قد حذّروا. طوال شهور، ناشدناهم بإخراج المستوطنين من قلب الخليل، وأرسلنا برقيات، وعبّرنا عن آرائنا في مقابلات صحافية، لكن أحدا لم يُعِر ذلك اهتماما. أكّدنا أن الاستيطان في الخليل يهدّد السلام، ليس في المدينة فحسب، بل في المنطقة كلها، لكنهم كانوا يجيبوننا دائما: 'هؤلاء الناس استوطنوا الخليل من دون إذن'. طالبنا بإخراجهم ما داموا ينتهكون القانون، لكن لم يُفعل شيء. وعندما حصل الانفجار، أخذوا يتهموننا، يتهمون الذين كانوا يحذّرون' ـ قال القواسمة. وقال رئيسا البلديتين أنهما تأثرا لدى سماعهما أنباء التظاهرة التي نظمتها الأوساط اليسارية على الجانب الغربي من جسر أللنبي، فيما كان المطرودون يحاولون عبور الجسر، يوم الأحد الماضي. 'سنعود، وليكن ما يكون'.»

جرى النقاش بشأن طلب إصدار أمر مشروط أمام القضاة حاييم كوهين رئيسا، وأهرون براك، وهداسا بن ـ عيتو؛ وقد تم تغيير هذه الهيئة فيما بعد، وتكونت في الجلسات اللاحقة من الرئيس م. لانداو والقاضيين ح. كوهين وي. كوهين.

قبيل الجلسة، قدّم مدعي الدولة آنذاك، المحامي غبريئيل باخ، بيانا فصّل فيه «التصريحات التحريضية التي أدلى بها المطرودون»، ونشاطهم وأفعالهم، التي أدّت، بحسب زعم البيان، إلى تدهور الوضع في الخليل بصورة ملموسة، إلى أن بلغ ذروته في جريمة قتل

طلبة المدرسة الدينية. واستغلّ المطرودون، كما زُعم، نفوذهم لخدمة أهداف غير قانونية لِـ م. ت. ف.، واستغل الشيـخ التميمي مركزه كرجل دين لإلقاء خُطَب تحريضية على خلفية دينية.

لكي أردّ على هذه الافتراءات، قدّمت مذكرّتي عضو الكنيست فكتور شيمطوف، الأمين العام لحزب مابام آنئذ، واللواء (احتياط) د. ماتي بيليد. وقد ورد في مذكرة شيمطوف موجز لمحادثته مع القواسمة، في آذار/مارس من تلك السنة، وفيه «... تحفّظ بوضوح من جريمة قتل الجندي يهوشواع سلومي، وقال أنه منذ سنة ١٩٦٧ 'تتميز الخليل بأنها مدينة مفتوحة، مضيافة، ومحبة للسلام'. ومع ذلك، ادّعى رئيس البلدية أن رجال كريات أربـع كثيرا ما يقومون بأعمال استفزازية ومكائد تمسّ كرامة سكان الخليل بشدّة. كما قال لي السيد القواسمة ألاّ اعتراض لديه على عودة يهود الخليل إلى مدينتهم إن هم أرادوا ذلك، لكن ذلك لا يمكن أن يتم إلاّ في عهد السلام وبصورة متبادلة، وعودة اللاجئين إلى بيوتهم.

«... وفي استكمال المحادثة، طرحت آنذاك حقيقة رفض م. ت. ف. المتعنّت الاعتراف بدولة إسرائيل، وذكرت بصيغة ياريف ـ شيمطوف، التي لم تلق أي صدى في بيروت. فقال رئيس بلدية الخليل أن المشكلة في رأيه هي أن إسرائيل ليست على استعداد للاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير في دولـة مستقلة خاصة بهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأعرب عن رأيه أنّ الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل لا يمكن أن يأتي إلاّ في مسار المفاوضات. وأضاف: 'إنني أؤيد أن يعيش جميـع شعوب المنطقة بهدوء وأمان'. فسألته: الشعوب فقط، أم الدول أيضا؟ فأجاب القواسمة: 'الشعوب والدول'.

«... لقد ترك رئيس البلدية انطباعا لديّ بأنه إنسان يعرب عن آرائه بصـدق وصراحة، وأنه لا يحاول إخفاء نيّات أو آراء وراء صيـغ دبلوماسية منمقة. فهو لم يرفض، مثلا، حلّ مشكلة تقرير مصير الفلسطينيين بالارتباط مع الأردن، لكنه قال إن ذلك موضع نقاش وقرار يتخذه الفلسطينيون أنفسهم، بعد أن يتمّ الاعتراف بحقهم في دولة خاصة بهم.»

وقال ماتي بيليد في مذكرته أنه بناء على معرفته لرئيسَي البلديتين وأحاديثه معهما لأعوام عديدة، يستطيـع أن يشهد بأنهما محسوبان على المعتدلين من الجمهور الفلسطيني، ويؤيدان صراحة ومن دون تحفّظ الحل القائم على أساس الاعتراف الفلسطيني بدولة إسرائيل، دولة يهودية ذات سيادة ضمن الحدود التي وضعت في اتفاقات الهدنة. وفيما عنى المناطق التي تحتلها إسرائيل اليوم، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، فهما يعتقدان أنها يجب أن تشكّل أراضي الدولة الفلسطينية التي ستقوم في ظل السلام مع إسرائيل وبموافقتها.

«لم أسمع من رئيسَي البلديتين هذين، في أية مناسبة، أية جملة يمكن تفسيرها على أنها تحريض أو إبداء لرأي إحدى الجهات المتطرفة في الجمهور الفلسطيني، وأعرف أن آراءهما حتى

في هذا اليوم، وعلى الرغم من طردهما غير المبرر، لم تتغير فيما عنى الطريقة التي يجب حلّ النزاع الإسرائيلي ــ الفلسطيني بها» ــ هذا ما كتبه بيليد في الخلاصة.

في قاعة المحكمة، كانت توجد وفود من أعيان الضفة، صغيرة الحجم هذه المرة، بسبب أوامر الحجز التي صدرت بحق أشخاص مختلفين، كما وُجد ممثلو منظمات دولية ومراسلون أجانب كثيرون. وأحاط بالمبنى رجال الشرطة وجنود حرس الحدود. واعترف مدّعي الدولة أن الطرد نُفّذ بطريقة لم تسمح بالتوجه إلى لجنة الاعتراض. وقال: «فيما عنى طريقة الطرد، يجب استخلاص الدروس. لكن لا يمكن أن يخطر على البال أن تعيد المحكمة إلى إسرائيل أشخاصا يدعون علنا إلى الجهاد والحرب.» وقاطعه القاضي حاييم كوهين مشيرا إلى أن المحكمة لا تناقش الآن مسألة أسباب الطرد أو اعتبارات القائد في إصدار الأوامر، بل طريقة الطرد. فأوضح مدعي الدولة أن تلك الليلة شهدت حادثا مؤلما لم يحصل مثيل له من قبل. وأجاب القاضي إن جريمة القتل مؤلمة حقا، لكن لماذا يجب أن يكون أمر الطرد مؤلما هو الآخر؟

إن البيانات الخطية التي قدّمتُها باسم المطرودين، والتي قدمها الشخصان المذكوران، وكذلك، خصوصا، غياب أيّ تطرق من جانب مدّعي الدولة لطريقة الطرد، قد فعلت فعلها. فصدر أمر تمهيدي، يطالب سلطات الأمن أن تقدم خلال خمسة وأربعين يوما تعليلا لعدم إلغاء أوامر الطرد إزاء حقيقة أن المطرودين لم يعطوا الفرصة التي يمنحها القانون للاعتراض على الطرد أمام لجنة اعتراض.

فيما كان الالتماس لا يزال قائما، وأنا أعيش بأمل أن يعاد المطرودون، جاء الاعتداء على بسام الشكعة وكريم خلف. وفكرت إذّاك أن الطرد، في هذه المرة، أنقذ القواسمة وملحم من مصير مشابه. وعلى صفحة لإحدى الصحف، طالعني وجه يسرى القواسمة المبتسم، وقد شجّعها مسار النقاش في محكمة العدل العليا وأسلوب القضاة الصارم إزاء مدّعي الدولة. يسرى المسكينة، التي أفضى الطرد بزوجها إلى الموت. وأتذكر، في مراحل المعركة الأخيرة، اللامبالاة التي ألّمت بأعضاء اللجنة وبمحامي الحكم العسكري وهم يسمعونني أقول إن الطرد يعني الموت أحيانا.

تحدد يوم ٧/٦ موعدا لإجراء النقاش بشأن الالتماس، وتصاعدت المعركة ضد الطرد. فقد عرض المساعدة عليّ وعلى المحامي العسلي المحامون بنحاسي ومورغشتاين وشوهام، وقبلناها شاكرين. وعيّنت لجنة المحامين الدولية في جنيف الأستاذ أوغوست فيرنر مراقبا في مداولات المحكمة العليا. كما أن منظمة المحامين الديمقراطيين، التي مقرها بروكسل، أرسلت وفدا فيما بعد، من أجل متابعة الإجراءات القانونية بشأن موضوع الطرد. كما جاء إلى المناقشات أربعة من أعضاء البرلمان الفرنسي، يمثّلون الكتل الأربع الكبرى فيه.

قدمت نيابة الدولة بيانا خطيا بالرد على الأمر التمهيدي، فصّلت فيه أقوال المطرودين، خصوصا في الاجتماع الذي عقد في قاعة البلدية في ٨٠/٣/٢٤، والذي فيه، بحسب الادعاء، «أسهموا بنصيبهم في تسلسل الحوادث الخطرة في الخليل.» كما أورد البيان أحاديث لهم، بحسب ما اقتُبست من صحف لبنانية وأردنية وغيرها، بشأن ضرورة الكفاح المسلح لتحرير الأراضي العربية. وفي هذه الأثناء، غادر المطرودون نيويورك إلى بعض البلدان العربية ولم نتمكن من تنظيم الاتصال بهم. وقد رفضتُ رفضا قاطعا اقتراحا بالموافقة على التئام لجنة الاعتراض، من دون أن يمثل المطرودون أمامها.

وقبيل إجراء النقاش، قدّمت بيانا خطيا للصحافي حاييم برعام، من قادة معسكر شيلي آنذاك، الذي كان التقى لتوه رئيسي البلديتين بعد طردهما. وقد أكد مضمون البيانين الخطيين اللذين قدمهما شيمطوف وبيليد بشأن أقوال القواسمة في اللقاءات والحوادث التي سبقت الطرد، ثم كتب: «. . . في حزيران/يونيو ١٩٨٠، التقيت القواسمة مرة أخرى، وكذلك محمد ملحم رئيس بلدية حلحول. وألقيت وإياهما خطابات في ٨٠/٦/٤ في 'تِمْبل سيناي'، الكنيس الإصلاحي في واشنطن، في أمسية كُرِّست كلها من أجل السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وتحدث الاثنان عن التعايش السلمي، مع اعتراف متبادل بالحقوق، وتلقّيا بتعاطف كبير خطابي، الذي دافع عن حقوق الفلسطينيين من وجهة نظر صهيونية واضحة، مع الحرص على حقوق إسرائيل وأمنها. وفي المؤتمر الصحافي الذي عقد بحضوري في اليوم التالي، ٨٠/٦/٥، امتدح الاثنان قوى السلام في إسرائيل، بما فيها حركة السلام الآن ومابام وشيلي وراكح. وفي المساء نفسه، أجريت محادثة طويلة مع الاثنين، كُرِّست كلّها من أجل تشجيع القوى المعتدلة في كلا المعسكرين، لمصلحة حل سياسي في المنطقة.»

في هذه الأثناء، نُمي إلى عِلْمي أن عيزر وايزمن، الذي كان وزيرا للدفاع إبّان فترة طرد الثلاثة، لم يكن يرغب في ذلك، وأنه وافق مضطرا، بعد أن طلب ذلك منه رئيسُ الحكومة مناحم بيغن بإصرار، بضغط من غوش إيمونيم. وكان ذلك أمرا خارجا عن المألوف، إذ إن وزير الدفاع هو الذي يفترض فيه أن يبادر إلى عملية الطرد، أو أن يؤيدها على الأقل.

في ردّي على البيان المقدّم باسم الدولة، قدّمت بيانا خطّيا آخر باسم زوجات المطرودين. وقد جاء فيه، من بين أمور أخرى، أن الطرد فُرض على الوزير وايزمن، بضغط من غوش إيمونيم، التي ظلت تحرّض فترة طويلة ضد رئيسي البلديتين والشيخ التميمي. كما جاء في بيان الزوجات أن فهد القواسمة، بحسب شهادته، قد حذّر الحاكم العسكري المحلي وحاكم الضفة الغربية ووزير الدفاع، تكرارا، من أن وجود مستوطني بيت هداسا هو بمثابة مادة متفجرة. وعندما حصل الحادث، قرر رئيس الحكومة أن يطرد بالذات الإنسان الذي لو أخذت تحذيراته على محمل الجد لما وقع ذلك الحادث الدموي.

لقد قال الجنرال (احتياط) حاييم بار ـ ليف، لا غيره، وهو رئيس هيئة الأركان السابق، والذي كان سكرتير حزب العمل، في جلسة الكنيست في ٥/٥/٨٠، أنه «لو نفذت الحكومة الإسرائيلية ما أعلن عنه وزير الدفاع من على هذه المنصة باسم الحكومة، وما أكده الوزير نسيم هُنا في الكنيست أيضا، أي إجلاء الأشخاص الذين في بيت هداسا، لما حصل ما حصل في ليلة السبت.» وهذا بالضبط كان مغزى تحذير القواسمة.

أما فيما عنى خطابات الشخصيات الثلاثة في الاجتماع الذي جرى في قاعة البلدية، والتي قام عليها أساس الادعاء، فقد أضاء البيان الخطي خلفيتها كما يلي: أقيم الاجتماع غداة قرار الحكومة، بأكثرية صوتين فقط، إقامة مدرسة دينية ومدرسة ميدانية في الخليل. وقد رأى السكان في ذلك إهانة لاذعة للخليل الإسلامية، وتحديا لسكانها وبداية لعملية انتزاع الملكية. وتحدث رئيسا البلديتين عن وسائل ممكنة يجب انتهاجها في مواجهة القرار. فقال ملحم: «ليس لدينا سلاح، لكن لدينا الإيمان.» أما فيما عنى أقوال الشيخ رجب التميمي، فقد كانت ذات طابع ديني وقد انجرف في كلامه، كما هو عهد القادة الدينيين في بلدان وشعوب مختلفة، لكنه لم يتضمن دعوة إلى العنف. وباختصار، لم يكن ثمة أي علاقة، ولو واهية، بين ما قيل في ذلك الاجتماع وما جرى بعده بخمسة أسابيع.

كما طُلب مني شخصيا تقديم بيان خطّي، بعد أن نُسبَ إلى محمد ملحم أقوال تحريضية في «اللقاء من أجل فلسطين»، الذي عقد في بازل بسويسرا، في أيار/مايو ١٩٧٩. وبما أني كنت حاضرة في اللقاء، فقد استطعت أن أضع الأمور في نصابها: لقد تحدث ملحم لمصلحة التعايش بين الشعبين، ولمصلحة حل يأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة لكليهما، بما في ذلك حق إسرائيل، كدولة، يجب أن يقوم إلى جانبها دولة فلسطينية. وكنت شاهدة كيف تفاخر ملحم في بازل بعلاقاته الجيدة مع إسرائيليين من معسكر السلام.

نقد لاذع

في الولايات المتحدة، لبّى الرأي العام اليهودي التقدّمي النداء؛ فوقّع خمسة وخمسون زعيما يهوديا عريضة، وكان بينهم ثلاثة رؤساء سابقين للجنة رؤساء المنظمات اليهودية وحاخامون ذائعو الصيت، وأساتذة جامعات ورجال أعمال، وزعماء للجباية اليهودية، أعلنوا أن سياسة الحكومة في المناطق [المحتلة] يمليها قوميون متطرفون.

في يوم مناقشة معارضة الدولة إصدار أمر مشروط، كانت القاعة تغصّ بالحضور. كرّر مدعي الدولة تبريره لطريقة الطرد. واعترف أنها لم تكن وفقا للقواعد المتّبعة، لكنّه ادعى أنه لم يكن ثمّة خيار آخر. وقد استشهد بمقتطفات من الصحف بروحية البيان الخطّي الذي قدّمه، قائلا إن الثلاثة يشكّلون خطرا على الأمن إذ إنّهم يجسّدون النشاط العنيف ضدّ الحكم [العسكري].

وأشار القاضي حاييم كوهين إلى أن الطرد بالذات، بالطريقة التي تمّ بها، سيحوّل المطرودين إلى قدّيسين. وأعرب القاضي لانداو عن رأيه أن المقتطفات التي استشهد بها مدّعي الدولة تظهر حقا أن ثمة تحريضا مكشوفا، لكن المهم حاليا هو طريقة الطرد. وسأل القاضي كوهين لماذا لا يمكن إعادتهم، كي يمثلوا أمام اللجنة وفق ما يقتضي القانون؟ فأجاب باخ أنه بناء على الرأي الموثّق للحكم العسكري، فإنه حتى إذا أعيد المطرودون إلى السجن، فسيكون ذلك كارثة من زاوية تدهور الوضع الأمني في المنطقة.

وعن سؤال عما إذا كان المطرودون أنفسهم يقبلون حكم المحكمة ويريدون أن يكونوا هم أيضا مقدمي التماس، إضافة إلى نسائهم، أجبت بالإيجاب. في بداية حديثي، عارضت دعاوى المدعي، التي استندت إلى مقتطفات صحافية، يريد المطرودون بحسبها تدمير دولة إسرائيل، وبذلك لا يحصلون على مساعدة المحكمة. وأشرت إلى البيانات الخطية التي قدّمها شيمطوف وبيليد وبرعام، من جهة، وإلى بطلان تقديم مقتطفات صحافية على ألسنة أشخاص لا يستطيعون فهم ما هو مكتوب فيها، أو شرحه أو نفيه، من جهة ثانية. وذكّرت بأنّ بسام الشكعة كاد أن يطرد بعد أن حرّفوا أقواله. وذكّرت بأن الوزير وايزمن لم يقدّم بتاتا بيانا خطيا إلى المحكمة العليا، وأن غيابه يبدو واضحا هنا بالذات. صحيح أن الوزير وايزمن نفى، في مكالمة هاتفية مع باخ، أنه قال أنه لو كان رئيس الحكومة لما طرد رئيسي البلديتين. لكنه أيضا أعرب، بحسب أقوال باخ، عن غضبه من أن الطرد جرى. فقلت إن في ذلك أكثر من دليل على أن الاعتبارات الأمنية لم تكن هي سبب القرار، بل هو الخضوع لغوش

إيمونيم، كما قيل في الالتماس.

وقد رددت على أقوال المحامي باخ بأن إعادة المطرودين تشكّل كارثة، قائلة إن نقض أساس القانون والدولة هو الكارثة. ولقد قيل أيضا إن إجلاء المستوطنين عن إيلون موريه سيشكّل كارثة، لكن المحكمة ـ التي كانت تعي حقيقة أن قرارها قد يتلقّاه بعض السكان بالغضب ـ قالت بلسان القاضي لانداو إن العدل، والعدل فقط، هو الذي سيأخذ مجراه. وأكدت أن هذا ما يجب أن يكون أيضا في الحالة التي أمامنا.

وفي فصل إضافي من مرافعتي، مكرّس للحديث عن لاقانونية أمر الطرد، اقتبست من قرار الحكم الذي أصدره القاضي حاييم كوهين، والذي قدّر أن طرد إنسان من وطنه هو عقوبة خصصت «للقاتل الأول». وحقا، إذا كان ذلك بمثل هذه الخطورة، وأنّه حتى المشرّع البريطاني، في عهد الانتداب والشبكات السرية، وجد أن من الصحيح إدخال تعديل في شأن الاستئناف، فإننا ملزمون بتطبيق هذا التعديل .

أما فيما عنى الادعاء بوجود «خطر أمني»، فقد اقتبست ما قالته سلطات الأمن بشأن د. النتشة، وكأن لا أحد أخطر منه، وها هو يجلس هنا بين جمهور المحكمة، بعد أن تراجع وزير الدفاع عن الخطأ المقترف والمتمثّل بعدم السماح له بالالتماس لدى محكمة العدل العليا. كما تراجع الوزير في شأن بسام الشكعة، في حين يتم هنا الإصرار على مواقف تنبع من اعتبارات غريبة عن القضية، والتلويح بفزّاعة الأمن.

صعّب القضاة الأمر بسؤالهم لماذا لا أُحضِرْ بيانات خطيّة من جانب المطرودين. فأجبت أنه يصعب عليّ إجراء المحاكمة بواسطة قمر صناعي أو بالهاتف، وأن ليس منطقيا بحق المطرودين، بعد أن أُلحق بهم مثل هذا الظلم الشديد، أن نطلب منهم بيانات خطيّة من بعيد. لم يقتنع القضاة بهذه النقطة، وقال لي القاضي كوهين: «لديك أسبوع، ويمكنك القيام بذلك عن طريق قبرص.»

أُجِّل النقاش لاستكمال مرافعتي حتى ۷/۱۰. وبين الجلسة والأُخرى، أفلحت بصعوبة في تقديم بيان خطي من جانب المطرودين، بحسب طلب المحكمة، فيما يلي نصّه:

«نودّ أن نلفت انتباهكم، أننا ـ منذ تولّينا مناصبنا كرئيسي بلديتي الخليل وحلحول وكقاض شرعي لمدينة الخليل ونحن ندعو إلى إقامة سلام عادل، وأننا نعمل من أجل تحقيق هذا الهدف لكل شعوب هذه المنطقة، مسلمين ومسيحيين ويهودا. وقد عبّرنا عن ذلك مرارا في كل مناسبة التقينا مسؤولين فيها، وكذلك أمام الرأي العام الإسرائيلي وكافة وسائل الإعلام المحلية والأجنبية التي أمكننا أن نلتقيها. ولم نغيّر النهج الذي انتهجناه في الحديث في الأراضي المحتلة وخارجها في أثناء الجولات التي قمنا بها قبل عملية الطرد، والتي التقينا خلالها أبناء الشعب الفلسطيني والعربي والرأي العام العالمي.

«إننا أيضا لسنا مـع سفك الدماء، سواء كان الدم يهوديا أم عربيا، أيا كانت دوافعه، إذ إنه لنا أولاد نتطلـع إلى أن يعيشوا هم وأولاد المنطقة الآخرون في أمن وسلام ورفاه.

«إن الأقوال التي نُسبت إلينا، سواء في وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، أو في بيانات التحريض ضدّنا، تناقض روح هذه الرسالة، وتفتقر إلى أي أساس من الحقيقة، ونحن لا نقبلها. وبكل ما قيل أعلاه، طلبنا من زوجاتنا، لكوننا في الخارج، التوجه إلى المحكمة الموقّرة بالتماس في شأن طردنا، الذي تمّ عشية يوم ٨٠/٥/٣ بطريقة تتناقض والقوانين المحلية والدولية المتّبعة. ونحن جميعا واثقون أن المحكمة الموقّرة ستجري العدل وستطبق روح القانون والعدالة والإنسانية في شأن حقنا في العودة إلى مدننا وعائلاتنا، كي نتمكّن من مواصلة طريق السلام العادل الذي نتطلّـع إليه.»

في ٧/١٠، واصلت مرافعتي، وقدمي المنخلعة تؤلمني. أردت في البداية أن أثبت أن ليست الاعتبارات الأمنية هي التي وجّهت السلطات. وقدّمت نموذجا من الأحكام الإسرائيلية التي تبطل أعمالا من هذا النوع من جانب الإدارة. فعلّق القاضي حاييم كوهين أن ليس لديّ دليل على أن السلطات تصرّفت عن سبق إصرار. فأجبت أن تصرّفها باستعجال، مـع تخطّيها السلطة القضائية، يشهد هو الآخر على وجود إصرار، حيث أن نهاية فعل تشهد على بدايته. ولو كانت واثقة أنها بالاعتبارات الأمنية تصدُق ما تقول، لكان بإمكانها أن تحضر إلى الطوافة نفسها، التي استعملتها لطرد مقدّمي الالتماس، أعضاء اللجنة العسكرية للاعتراض وأن تحاول إقناعهم بذلك. وتطرقت أيضا إلى تقرير رجال الشاباك، واقتبست ما يتعلّق منه بقرار الحكم الصادر عن رئيس المحكمة العليا اليوم، ورئيس هيئة المحكمة، القاضي لانداو، في قضية أسعد الأسعد، وهو كاتب من رام الله، رُفِضَ طلبه إصدار مجلة «الكاتب» الأسبوعية في القدس الشرقية، استنادا إلى تقرير من الشاباك، بأنه يشكّل خطرا أمنيا. وقد حذّر القاضي لانداو في ذلك القرار من أنها لخطورة بالغة الاستناد إلى تقرير لا أساس له، إذ إن الأمر يتعلّق أحيانا بـ «مُتّهِم لا وجه له» (faceless accuser). وبـالتالي، حصـل الرجـل على إذن بـإصدار الأسبوعية، وهو لا يزال يصدرها حتى هذا اليوم بالذات.

قدّمت مزيدا من المرافعات بشأن قواعد العدالة الطبيعية. وبعد أن انتهيت، سألني القاضي لانداو هل يقدر مقدمو الالتماس المطرودون أن يحصلوا على مساعدة من هذه المحكمة ــ بعد الأسبقية التي جاءت في قرار الحكم على قائمة [جمعية] «الأرض»، والذي نُطق فيه أن لا حقّ لها بالمشاركة في الانتخابات، لأن الجمعية المذكورة رفعت لواء تدمير دولة إسرائيل ــ وهم الذين وجّهت ضدّهم ادعاءات مماثلة. فأجبت: أوّلا، لا يتعلّق الأمر هنا بمواطني دولة إسرائيل الذين يلتزمون بالولاء لها، بل بسكان مناطق محتلة، لا يجوز اشتراط

حقّهم في الحياة في وطنهم باعترافهم أو بعدم اعترافهم بدولة إسرائيل، ولا بهذا الموقف أو ذاك منها. وإلى ذلك، فإن كل ما قدّمه ادعاء الدولة ضدّ الملتمسين يستند إلى صحف لا تشكّل بيّنة أمام المحكمة، في حين أن الملتمسين قدّموا بيانات خطية من شخصيات عامة إسرائيلية، وقدّموا بأنفسهم اليوم أيضا بياناتهم الخطية من عمّان.

ناظرني القاضي لانداو وقال إن البيان الخطي المرسل من عمان لا يقول، بوضوح ما هو السلام المقصود؛ فرددت أن هذا ليس تصريحا سياسيا، بل نداء إنساني إلى المحكمة بكلام عام، فيه إدانة لسفك الدّماء على أيدي أيّ طرف. لقد حظرت عليهم السلطات طوال الأعوام، منذ انتخابهم رؤساء بلدية، حظرا قاطعا أن يعملوا في السياسة، وها هي تطالبهم الآن بالتصريح وكأنهم زعماء سياسيون بكل معنى الكلمة. وإذا كانت هذه، حقا، رغبة الدولة، فلتسمح لهم بالعودة والمثول أمام هذه المحكمة والإدلاء بأقوالهم.

وذكر القاضي لانداو مقالة في صحيفة «واشنطن ستاد»، يظهر من مقابلة أجرتها مع ملحم أنه لم يشأ التحفظ من م. ت. ف. فأشرت في الرد إلى أنه إذا كان هذا هو العيب المنسوب إليه، فلن يكون الوحيد المصاب به، بل ورؤساء البلديات جميعا، ويشترك في هذا العيب أكثر من مليون يسكنون المناطق [المحتلة]. وحتى وسط الشعب في إسرائيل، ثمة جدال بشأن ذلك، ويعتقد كثيرون أن م. ت. ف. هي الممثل الوحيد للشعب العربي الفلسطيني. هل توجد نيّة لطردهم جميعا؟

يجب القول إن نيابة الدولة جهدت أن تفعل ما بوسعها حتى اللحظة الأخيرة تماما، كي تشوّه سمعة المطرودين في عيون المحكمة. فقدّمت بيانا خطيا بأنهم تظاهروا عند جسر اللنبي، عندما رافقوا قبل عدة أيام بسام الشكعة، الذي بُترت ساقاه، في طريق عودته إلى نابلس، وبأنهم هتفوا بكلام سفيه ضدّ الدولة. فأشرت، في بيان خطي مضادّ قدمته باسم زوجاتهم، أن الثلاثة لم ينبسوا ببنت شفة طوال فترة مرافقتهم الشكعة. وفي النهاية، طالبت بتحويل الأمر المشروط إلى أمر قاطع وإبطال أوامر الطرد.

اشتمل قرار الحكم، الذي صدر في ١٩/٨/٨٠، على ثمان وعشرين صفحة، إذ إن كلاّ من القضاة الثلاثة أعطى قرار حكم منفردا.

بدأ الرئيس، القاضي لانداو، الذي كان قرار حكمه أول الثلاثة، بالكلمات التالية: «في ليلة السبت، الموافق ٢/٥/٨٠، قُتل في مدينة الخليل ستة يهود كانوا عائدين من صلاتهم في مغارة المكفيلا [الحرم الإبراهيمي].» وأنا أذكر هذه البداية لأنه برز خلال قرار الحكم كلّه أن تلك كانت نقطة الانطلاق والاستناد في تناول الطرد. وإلى ذلك، انتقد القاضي لانداو مرافعة غبريئيل باخ بأن الاعتراض على قرار الطرد يمكن القيام به حتى بعد تنفيذه، وبذلك

فإنه تبنّى ادعائي في الموضوع، من دون أن يذكره:

«. . .هذا لا يجوز لأن التفسير الجديد الذي أراد السيد باخ أن يدخله لم يقدّم إلّا من أجل التبرير اللاحق لسلوك المستدعى عليهم الذي لا يمكن تبريره وفقا للقانون القائم. وفي رأيي أن إتاحة المجال أمام التوجه إلى اللجنة الاستشارية قبل تنفيذ الطرد كان واجبا ملقى على عاتق من أصدر قرار الطرد، لا مجرد مسألة تتعلق بالعُرف والنظام السويّين.

«. .حتى لو كان أكثر ما يريده المستدعى عليهم، لاعتبارات أمنيّة ملحّة، هو تنفيذ الطرد من دون أي إبطاء، فلم يكن ثمّة أيّ مبرّر لتجاهلهم، وهو كان تجاهلا عن معرفة، لضرورة إجراء العدل الذي يلزم كل سلطة من سلطات الحكم، بما فيها سلطات الحكم العسكري. وثمة خطورة إضافية في سلوك المستدعى عليهم، إذ ليست هذه أول مرة ينهجون فيها نهج 'التذاكي' على صلاحية هذه المحكمة. فقد سبق في قضية د. النتشة (محكمة العدل العليا ٧٩/١٥٩)، أن تم تنفيذ الطرد باستعجال، قبل أن تتمكن هذه المحكمة من قول كلمتها، وهذا ما كان موضع انتقاد شديد من قبل القاضي عتسيوني في القرار الذي أصدره في ٧٦/٣/٢٠.»

وفيما عنى الشيخ التميمي، قال القاضي أنه تحدث بكلام تحريضي في الاجتماع المذكور في الخليل، ودعا إلى ممارسة العنف ضد الدولة، من أجل تدميرها، وهو بذلك غير مؤهل لأية مساعدة. كما تحدّث الاثنان الآخران في الاجتماع نفسه بحدّة، وتحدث محمد ملحم عن التعاون مع السلطات على أنه خيانة، لكنهما ــ إلى ذلك ــ دعيا لانتهاج وسائل مقاومة يمكن احتمالها. وأضاف القاضي أنه لم يتلقّ من القواسمة وملحم بعدُ نفيا تفصيليا للأقوال التحريضية التي نسبتها وسائل الإعلام إليهما و«أنا على استعداد لتقبّل حجة السيدة لانغر بأنهما لم تتمكن، في الفترة القصيرة التي أتيحت لها بين جلستي هذه المحكمة، من الحصول من مقدّمي الالتماس على معالجة لهذا الشأن بشكل أكثر تفصيلا. . .»

في الجزء الذي يوجز قرار الحكم، كتب القاضي لانداو أنه توصل إلى استنتاج عام، «بأنّه نظرا للثغرة الخطرة في إجراءات الطرد الكامنة في حرمان الملتمسيْن الرئيسيين (القواسمة وملحم ــ ف. ل.) من حقهما في التوجه إلى اللجنة الاستشارية قبل تنفيذ الطرد، فإن العدالة تقتضي إزالة هذه الظلامة، على نحو يمكّنهما الآن من الوصول إلى اللجنة الاستشارية، إن هما أراد ذلك. . .» وفيما عنى ادعاء سلطات الأمن أن «عودة المطرودين الثلاثة ستعرّض السلام في المنطقة لخطر شديد، وأن من شأنها أن تؤدّي إلى انهيار الوضع الأمني، الذي هو الآن صعب من دون ذلك»، أكدّ القاضي من بين ما أكدّ: «أنا لا أعرف ما إذا تمّ النظر منذ البداية في البديل أيضا المتمثل في خطر عدم الهدوء في المناطق، في حال أدرك السكان أن فعلة السلطات التي لم تتمّ وفقا للقانون تظلّ على حالها من دون إزالة الظلامة، بإعطاء الفرصة للملتمسين

رقم ١ و٢ لشرح قضيتهما أمام اللجنة الاستشارية وجها لوجه. وفي اعتقادي أن المدّعين يحسنون صنعا إذا هم أعادوا النظر في موقفهم من هذه القضية.

«وعلى أساس ما قيل، أرى أنه يجب ردّ الالتماس المقدم من الملتمسين الثلاثة، لكن الردّ فيما على الملتمسين رقم ١ و٢ سيكون في ضوء الملاحظات التي سجّلتها أعلاه.»

أما القاضي حاييم كوهين، القائم بأعمال الرئيس، فقد حدّد هو الآخر أنه يجب منح المرشح للطرد حق الاعتراض قبل تنفيذ الطرد فعليا، وأننا في الحالة التي أمامنا إزاء خرق متعمّد للقانون.

وقد رفض القاضي الادعاء بأن ليس للملتمسين الحق في تلقّي المساعدة إذا كانوا محرضين بقوله: «... وإذا ادعى مدّع، أن المسألة مسألة مبدأ، وما يناسب مخرّبا عاديًا، لا يليق بقادة يرئسون الجماعة ويدفعون رعيتهم إلى التمرد ـ حتى على ذلك أردّ أننا لا نميّز في أمر المثول أمام هذه المحكمة، بين تقيّ وشرّير، أو بين شرير متمرّس وشرير مبتدىء. ليس هذا فحسب، بل يحظر أيضا على سلطة إدارية أن تميز بينهم فيما يتعلق بالحفاظ على حقوقهم القانونية. ومع ذلك، فإن مجرد حقيقة أن نفوذ القادة ـ وكذلك خطر نشاطهم ـ هو أكبر [من نفوذ غيرهم]، لا يعني أن إثمهم أكبر أيضا؛ وأنه فيما على كونهم جديرين بالمساعدة من هذه المحكمة، يجب ـ بحسب الادعاء الذين نناقشه ـ تحديد مدى إثمهم بالذات. ويجدر في هذا السياق الإشارة إلى الحقيقة ـ التي ذكّرتنا السيدة لانغر بها، بحق ـ وهي أن الملتمسين ليسوا ملزمين أبدا بالولاء لدولة إسرائيل أو لأجهزتها العسكرية...»

وفي شأن الادّعاء بأن إلغاء أوامر الطرد سيعرّض للخطر أمن الجمهور في منطقة يهودا والسامرة، جاء في قرار الحكم الذي أعطاه حاييم كوهين:

«... لو عُرضت أمامنا بيّنة ما، ولو دار في ذهني أن ثمة حقا خطرا ملموسا في أن تؤدي عودة الملتمسين إلى بيوتهم إلى الإضرار بأمن الجمهور في منطقة يهودا والسامرة إضرارا فعليا، لكنت فكّرت بجدية ما إذا كان من العدل عدم منح المساعدة إلى الملتمسين، من أجل الحيلولة دون ذلك الضرر. لم تُعرض علينا أيّة بينة، وأنا بعيد عن الاقتناع. يقول قائد المنطقة في بيانه الخطي، وهو الذي لديه 'خبر يقين'، إن عودة الملتمسين الآن 'من شأنها أن تعرّض السلام والأمن في المنطقة لخطر شديد'، لكننا لا نعرف مصدر هذا 'الخبر اليقين'. إن حقيقة أن الملتمسين قد قالوا ما قالوه في الماضي لا تثبت أي شيء بشأن تصرّفهم في المستقبل. ويجوز أن يلزموا الحذر الشديد، بعد عودتهم إزاء أي اصطدام ممكن مع سلطات الأمن، ولو فقط من أجل الحيلولة دون طردهم مجددا.

«ومع ذلك، إذا ظهرت دلائل على أن النبوءة السوداء لقائد المنطقة توشك أن تتحقق، فإن لديه دائما صلاحية اتخاذ إجراءات ملائمة بحق الملتمسين، سواء بحسب هذه الأحكام

أو بحسب تشريـع آخر ــ من أجل منـع الخطر ــ وعليه فحسب أن يستعمل صلاحيته مـع الحفاظ على تعاليم القانون.

«إن السلاح التقليدي لا يقلّ أهمية عن أيّ سلاح آخر، وربما فاقه في الأهمية ــ وليس لديّ سلاح تقليدي أنجـع من سلطة القانون. ويحسن أن يعرف كل من يجب أن يعرف أن سلطة القانون في إسرائيل لن تخضـع أبدا لأعدائها. وفي رأيي أنه يجب تحويل الأمر المشروط إلى أمر قاطـع وإلغاء أوامر الطرد التي صدرت ضدّ الملتمسين.»

وقد برّر القاضي يتسحاق كوهين طريقة الطرد، معتبرا أنه جرى في ظروف استثنائية. ووافق على أن يكون ردّ الالتماس فيها عنى القواسمة وملحم بموجب ما جاء في قرار حكم الرئيس، وعلى أن يردّ التماس الشيخ التميمي.

عودة مرحلية

رأينا إنجازا كبيرا في الانتقاد الشديد للحكم [العسكري] الذي تضمنته قرارات الحكم. فقد كانت التوصية بالسماح لرئيسي البلديتين بالمثول أمام اللجنة قاطعة. وأصبحت الحاجة ملحّة الآن للقاء المطرودين، والحصول على بيان خطي منهم، وتوجيهه إلى لجنة الاعتراض والمطالبة بإحضارهم أمامها.

وهنا أيضا ظفرت بتوقيت ملائم. إذ دُعيت إلى «برلمان الشعوب للسلام»، الذي عقد في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ في صوفيا ببلغاريا، من جانب مجلس السلم العالمي. ودعي إلى الاجتماع القواسمة وملحم أيضا. أما الشكعة، الذي كان يقيم في الخارج آنذاك لدواعي العلاج، فقد دعي هو الآخر، مرشحا لتلقّي جائزة السلام.

قبل سفري، طلبت من عائلتيّ الاثنين الحصول على بيان خطّي باللغة الإنكليزية منهما، يتم توقيعه بحضور ممثل الصليب الأحمر، كما طلبت المحكمة. وجرى توقيع البيان في ٩/٥، أمام رئيس وفد الصليب الأحمر في الأردن، ونُقِل إليّ، مع تفويض يخوّلني تمثيلهما أمام لجنة الاعتراض.

وقد كتبا في بيانهما الخطي، من بين أمور أخرى: «... إننا نعتبر م. ت. ف. الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، شأننا في ذلك شأن الأكثرية الساحقة من شعبنا، والملايين في العالم كله، بمن فيهم الكثير من الإسرائيليين. ونحن ننفي ما قيل في مقتطفات الصحف، كما أوردها المستدعَى عليهم أمام المحكمة الموقرة، الذين يحاولون فرض آرائهم، بوصفه أقوالا محرّفة أو منزوعة من سياقها، ونطالب بأن نوضّح كل شيء أمام اللجنة.

«... إننا ضد سفك الدماء، وهذا ما تشهد عليه البيانات الخطية التي قدّمها السادة شيمطوف وماتي بيليد وحاييم برعام. وهذه هي الآراء التي نعبّر عنها في وطننا وخارجه، قبل الطرد وبعده. وقبل الطرد بفترة طويلة، عارضنا بوضوح سياسة الاستيطان، ويشاطرنا هذا الرأي الأسرة العالمية كلها تقريبا، وكثير من الإسرائيليين أيضا.

«... إننا نعلن بهذا أننا كنا طوال نشاطنا العامّ مواطنين يحافظان على القانون. ونحن نعلن أمام اللجنة بوضوح أننا في نشاطنا، كشخصيات عامّة أو بشكل عامّ، لم يكن في نيتنا تجاوز القانون العسكري.»

سافرت إلى صوفيا ضمن وفد يضمّ توفيق طوبي وشارلي بيطون وليئون زهافي وحسن بشارة. كان لقائي الأول مع ملحم والقواسمة حارّا. «أنتما عائدان»، قلت لهما، فنظرا إليّ

غير مصدّقين، وضحك فهد وقال: «أنت ستعيدينا؟». «أجل. وإلاّ فمن؟». وإلى جلسات العمل، التي ترجمت لهما فيها كل ما ينسبونه إليهما، وتلقيت ردّهما كي أنقله إلى اللجنة فيما بعد، انضم بسام أيضا. هذا الرجل، المعروف بأن الابتسامة لا تفارق شفتيه أبدا، بدا منقبضا تماما. وقال شارحا أنه لا يزال يعاني آلاما حارقة في قدميه اللذين لم يعودا موجودين: «إن الدماغ لم يعتدْ بعد.»

وفي صوفيا، كان لنا لقاء يبعث على الانفعال مع ياسر عرفات، هو الأول من نوعه بالنسبة إليّ. ولدى عودتي إلى البلاد، كان في انتظاري في مطار اللد استقبال شمل بصقات وصرخات من نوع «أيّتها الخائنة، فَلْتَحرَقي!». وموست ضغوط من أجل تقديمي إلى المحاكمة، لكن المستشار القانوني رفضها وحدّد أن لقاءنا لم يكن متعارضا مع القانون، حيث لم يكن حينها قد أُقِرَّ بعد تعديل قانون مكافحة الإرهاب الذي يحظر أي لقاء [معهم].

سرعان ما أُزيح هذا كله جانبا، حين تمكّنت من تقديم البيانات الخطية والتفويض إلى اللجنة، بواسطة المستشار القانوني للضفة. وكان أصبح واضحا أن السلطات لن تستطيع تجاهل توصية محكمة العدل العليا. وفي افتتاحيتها في ١٠/٨، اعتبرت «هآرتس» استجابة مناحم بيغن للتوصية قرارا معقولا ورأت في السماح بذلك دلالة على أنه سيسمح لهما بالعودة الدائمة. وفي جلسة تمهيدية للّجنة، عقدت في ٨٠/١٠/٩ في بيت [نادي] المحامين في تل أبيب، تكونت هيئتها من اللواء بن-تسيون فرحي رئيسا، وهو قاضٍ في وحدة المحاكم العسكرية، ورئيس سابق للمحاكم العسكرية، ورائدين لم يكونا من رجال القانون، بُلِّغت أنه سيحظر نشر المداولات. وقد مثّل الادّعاء المقدم إيلان شيف، الذي أعلن موافقته على أن يعود المطرودون كي يمثلوا أمام اللجنة إلى حين «يقرر قائد المنطقة ما إذا كان سيتبنّى توصياتها أم لا.» وتم تعيين جسر أللنبي مكانا للجلسات، على الرغم من معارضتي، لأنّه ليس من السهل وصول العائلات إلى هناك بقصد الزيارة. وطلبت الالتقاء بالمطرودين في ١٠/١٤، قبل إحضارهم أمام اللجنة، وقد تمّت الموافقة على ذلك.

بعد ذلك فورا، توجّهت إلى قائد المنطقة اللواء بن أليعيزر، وطلبت منحي فترة معقولة لتوجيه التماس مكرر إلى محكمة العدل العليا، إذا لم توص اللجنة بإلغاء قرارات الطرد أو إذا لم يأخذ اللواء بتوصيتها الإيجابية. فتلقيت جوابا إيجابيا بأني أستطيع تقديمها خلال ثمان وأربعين ساعة بعد صدور قرار الحاكم العسكري.

وصل القواسمة وملحم وقبّلا أرض الوطن. وجئت لأنتظرهما، في حَرّ أريحا اللاهب، وأنا كلّي استعداد للاستمرار، إذ كنت أعرف أن هذه هي البداية فقط، وُضعا في غرفة في محطة تحت الحراسة. ولحسن حظنا كانت الغرفة مكيفة الهواء. وقد أطلق بعض الجنود نحوي تعليقات مهينة، لكني سمعت أيضا كلمات تحية من مجهول. وفي هذه المناسبة، تعرّفت على

الضابط الذي نفذ عملية الطرد. ولن أنسى تعابير وجهه عندما رآهما عائدين.

وقد أعلنا لدى عودتهما:

«نحن سعيدان بالعودة إلى وطننا ونأمل أن نعود قريبا إلى عائلاتنا. ونحن مقتنعان أن عودتنا ستسهم في السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ونمد أيدينا بالسلام إلى الشعب في إسرائيل ونعرب عن شكرنا وامتناننا العميق لكلّ أولئك الذين رفعوا أصواتهم في إسرائيل ومن أبناء شعبنا من أجل عودتنا إلى وطننا. إن عودتنا هي حقّنا الطبيعي والقانوني وهي لمصلحة شعبينا والتفاهم بينهما. ونأمل أن نعود بسرعة ونقوم بمهماتنا العامة التي انتخبنا من أجلها شعبنا، الذي قرأنا اليوم بتأثر في الصحف العربية عن تهانيه الحارّة بعودتنا. وبمناسبة حلول عيد الأضحى، عيدنا الكبير، نتمنى السلام والبركة للجميع. نحن نؤمن أننا سنعود إلى بيوتنا وأن العدالة والحكمة ستنتصران وأن الدعوى ضدّنا ستلغى.»

لقد اصفرّت قليلا الورقة التي كُتب عليها هذا النداء، لكني أتذكر بوضوح كيف كانا يزنان كل كلمة، وكيف ترجمت أقوالهما بسرعة من العربية إلى العبرية، وكيف حرصت أن أطلع الجمهور عليها. إن المرحوم غبرييل شتيرن، مراسل «عال همشمار»، الذي كان رجلا ذا ضمير وروح جميلة، بأكثر معاني هذا المفهوم إيجابية، كتب أثناء مناقشة اللجنة قضية المطرودين:

«... من المسموح لكل سلطة أن تعيد التفكير في إجراءاتها، وفي ذلك بالذات علامة قوة لا علامة ضعف، ومن يدري؟ لعل هذه تكون البداية نحو مستقبل أفضل في العلاقات بين الشعبين.» وقد قال لي رئيس بلدية حلحول محمد ملحم كلاما بهذه الروح.

«... وكما ذُكر، فإنّ الأمين العام لحزب مابام فيكتور شيمطوف عقب الطرد مباشرة أرسل بيانا خطيا، يشهد (بناء على محادثة شاملة وصريحة نُشرت في حينها في «عال همشمار») على نيّات القواسمة في السلام والتعايش. وكان هذا في الواقع موقف لجنة التوجيه الوطني، كما قال بوضوح في مؤتمر صحافي كان الأول من نوعه في بيت أغرون رئيسُ نقابة المهندسين في الضفة [الغربية] إبراهيم الدقاق، بِعِلْم م. ت. ف.، ولا شك، إن لم يكن بأسمها. ولا تقولوا إن هذا 'كلام بلسانين'، إذ لا يزال المطلوب في الظروف القائمة لدى الجمهور الفلسطيني والعربي شجاعة لاتخاذ موقف معتدل نسبيا كهذا، تفوق الشجاعة التي يتطلّبها موقف متطرف.

«وقدم رئيسا البلديتين أنفسهما في هذه الأثناء بيانين خطّيين بشأن نيتهما في احترام قوانين الحكم العسكري. وإذا كان الأمر كذلك، يبدو لي أنه يجب أن يقال لوزير الدفاع ع. وايزمن، الذي قام الآن بخطوة أولى في الاتجاه الصحيح والحكيم والنبيل لتصحيح الوضع: من يبدأ بفريضة ينجزها، بواسطة لجنة الاعتراض التي ستتألف. وتجيء هذه

الإيماءة في هذه الأيام بالذات في وقت مناسب مرتين: عشية عيد الأضحى الإسلامي، الذي يحلّ يوم السبت، وعشية الزيارة الرسمية الأولى التي يقوم بها رئيس الدولة إلى مصر، أكبر بلد عربي. ومن شأن خطوة جريئة كهذه أن تعزّز الأمل نفسه الذي عبّر عنه رئيس بلدية حلحول في حديثه معي.»

عقدت اللجنة جلساتها طوال يومين، على مدى اثنتي عشرة ساعة تقريبا في اليوم، وهي تحفزنا لأن ننهي العمل في السابع عشر من الشهر. جلست في الحجرة الكبيرة من المبنى الموقت سوية مع المحامي عبد العسلي، الذي كان يترافع هو الآخر عن المطرودين، وكانت المرافعات طويلة ولاهبة مثل الحَرّ في الخارج. وحُظر علينا نشر أنباء المداولات، لكن مع ذلك، ظهر بعض التفصيلات من مرافعات الادّعاء في الصحف، ونقلت ملاحظاتي بشأن ذلك إلى اللجنة. وفيما بعد، نُقل أيضا بعض التقارير عن المناقشات، وإن كانت باهتة للغاية.

أورد توفيق خوري في مقالته في «يديعوت أحرونوت»، يوم ٨٠/١٠/١٧، قليلا مما كان يجري في اللجنة، يمكن إيراده هنا للحصول على وصف موجز. فقد جاء في تقريره أن «مصدرا أمنيا وَصَفَ أمس مثول ملحم بمظهره الخارجي وبأسلوبه بأنه الأكثر مدعاة للإعجاب. وقد نفى، خلال شهادته، كما فعل نظيره من الخليل فهد القواسمة، ما نُشر منسوبا إليه في وسائل الإعلام، وادّعى أنه داعية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. كما نفى ملحم مقتطفات واقتباسات قدّمها الادّعاء تتعلق بمناسبات ظهر فيها في الساحتين العربية والدولية، عقب طرده من البلاد في ٣ أيار/مايو من هذه السنة.

«. . . وكررت المحامية لانغر تأكيدها أن البيانين الخطّيين اللذين قدّمهما رئيسا البلديتين المطرودان يلغيان جميع الاتهامات المنسوبة إليهما من قبل الادّعاء. في حين أن المدعي العسكري العام إيلان شيف قال في الموجز الذي قدّمه إن أقوال رئيسي البلدّيتين أدّت مباشرة إلى أعمال عنف، مثل الهجوم الخطر الذي وقع قرب بيت هداسا في الخليل. . .»

في نهاية المناقشات، أحسست بالكرب. صحيح أنهم هنأوني على ما وصفوه «مرافعتي التي تبعث على الإعجاب» وأن المدعي تحدّث بلطف وبلسان مهذّب، لكني أدركت أن أعضاء اللجنة لم يوهَبوا ما يكفي من الفضيلة، وأننا لم نفلح في اختراق جدار ادعاءاتهم.

نشرت توصيات اللجنة، التي ترفض الاعتراض، في ١٠/١٩، مع إضافة هي بمثابة توصية، بأنه إذا غيّر الاثنان أسلوبهما وأثبتا تمسكهما بالسلام، وعندما يفعلان ذلك، ربما تنشأ ظروف لإعادتهما، ملحم أوّلا، وبعده القواسمة. وقبلت اللجنة ادعاءات النيابة كاملة ولم تأخذ بأقوال النفي من جانب الملتمسين. فتساءلت متعجّبة: ماذا يجب أن يقول هذان

الرجلان بَعْد، كي يُسمح لهما بالبقاء في وطنهما؟ وعندما علم المطرودان بالتوصية، قرّرا الإضراب عن الطعام.

لم تقف الصحف، بمعظمها، إلى جانب استنتاجات اللجنة. وكان عنوان المقالة الرئيسية لصحيفة «عال همشمار»، ٢١/١٠/٨٠: «قرار يفتقر إلى الحكمة».

أقرّ رئيس الحكومة مناحم بيغن الطرد. وقد قال لرئيسي البلديتين إلياس فريج ورشاد الشوا، اللذين جاءا إليه بطلب لا سابق له بألاّ يقر التوصية لاعتبارات إنسانية، أنه لا يستطيع التدخل، لأن القضية خاضعة للقضاء.

سيزيف السعيد

قدّمت الالتماس الثاني بعد ثمان وأربعين ساعة من نشر القرار. وقد وجّهت نقدي، أساسا، إلى قرارات اللجنة وقبول توصياتها من قبل المستدعى عليه رقم ٢، قائد المنطقة اللواء بـن أليعيـزر. وأشرت إلى أن أقوال الملتمسيْن في شأن السلام، ونفيهما مضمون المنشورات المختلفة التي استند إليها قرار الطرد، وتأكيدهما احترام قوانين الحكم [العسكري] قد أخفيت عن الجمهور. وعلى الرغم من أنه ضمن لهما خلال مناقشة التماسهما الأول، الاطّلاع على أيّة معلومات تقدم إلى اللجنة، قُدّم في الواقـع معلومات سرّية، ألحقت ضررا شديدا بقدرتهما على الدفاع. وشهد اختيارُ جسر أللنبـي مكانا للمناقشات، وضغطُ الوقت الذي مورس على الملتمسين، مدى ما حظي المستدعى عليهم من طريق سريعة لإنهاء القضية بعملية طرد جديدة.

وفيما عنى الادّعاء القائل إن المطرودين يتحدثان بصوتين: أحدهما معقول، إلينا، والآخر متطرف، إلى أبناء شعبهما وإلى العالم العربـي، أُلحق بالالتماس مقابلة أجرتهـا «الجيروزالـم بوست»، في ٧٩/٧/١٣، مـع ملحم، تحدث فيها عن دولتين إحداهما إلى جانب الأخرى، وكذلك بيان خطي جديد للملتمسين، نشرته صحيفة «الشعب» العربية، التي تصدر في القدس وتوزع في أنحاء الضفة والقطاع.

وأكثر من ذلك، فإن المستدعى عليهم تجاهلوا البيانات الخطّية التي قدمتها شخصيات يهودية، وكل المادة الإضافية التي قدّمت إليهم، ومنها، مثلا، نسخة عن صحيفة «الواشنطن بوست»، جاء فيها أن محمد ملحم مرشـح لجائزة السلام من قبل «صندوق السلام في الشرق الأوسط»، وذلـك «على أسـاس نشاطـات وتصريحـات أظهرت استعـداده للسـلام مـع إسرائيل. . .» وأجزاء من مقابلته مـع «هآرتس»، ٧٨/١١/٢٤.

وتطرّق جزء إضافي من الالتماس إلى غياب الأمانة لدى يغآل كرمون، الذي أخرج القواسمة وملحم من بيتيهما بالخديعة، ثم عاد فجمـع مادة إضافية، لا لشيء إلّا ليبرّر أوامر الطرد بعد حدوث الحادث، حتى وإن توجّب إلغاؤها في ضوء الكشف عن حقائق جديدة. فعلى سبيل المثال، وخلافا للادعاء بوجود صلة مباشرة بين أقوال الملتمسيْن في اجتماع الخليل والهجوم الذي شنّته مجموعة فلسطينية على شبان المدرسة الدينية، تبيّن من التحقيق أنّ الهجوم جرى تخطيطه منذ فترة مـع المدعو «أبو جهاد». وبذلك أُسقط الأساس للربط بين الملتمسين والهجوم، الذي اعتُبر ذريعة لطردهما.

وأخيرا، تطرقت إلى القانون الدولي الذي لم يُسمح لي بالمرافعة في ضوئه في التماس سابق، مع إضافة فقرة تقول إن المادة ١١٢ (٨) من أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥، التي بموجبها صدرت أوامر الطرد ضد الملتمسين، قد أُلغيت بالمادة ٩ (١) من قانون المملكة الأردنية الصادر في ١٩٥٢/١/١، والتي نصّت: «لن يُطرد أيّ أردني من أراضي المملكة.» وحيث أن الملتمسين من مواطني المملكة الأردنية، فإنّ الحكم على هذه الأوامر هو الإلغاء. وبعد عدة أيام، قدمت أيضا مطالعة المحامين جودة شهوان ورجا شحادة، الخبيرين في القانون الأردني.

واصل الملتمسان إضرابهما عن الطعام، وكنت قلقة بشأن صحتيهما. وأعلنت المحامية باينيش، مديرة دائرة قضايا محكمة العدل العليا [في وزارة العدل]، أن ليس ثمة نيّة لطردهما حتى الانتهاء من مناقشة الالتماس، لكن المحكمة أعطتنا، مع ذلك كله، أمرا مشروطا يحظر طردهما، وذلك «فقط من أجل التزام النظام والحيلولة دون ادعاءات لا مبرر لها من قبل الملتمسين»، بحسب ما كتبت القاضية مريام بن ـ بورات.

في ١٠/٢٧، زرت سجن الرملة، الذي نُقلا إليه بناء على طلبي، ووضعا في حجرة كبيرة وفسيحة. وقالا أن الطبيب العسكري الذي فحصهما لم يكن مستعدا لتحمل مسؤولية صحتيهما، وحذّرهما من أن استمرار إضرابهما عن الطعام قد يلحق الضرر بالكلى. ونقلت إليهما رجاء من عائلتيهما بوقف الإضراب، لكنهما رفضا.

في جلسة المحكمة في ١١/٣، وقد استنزفني الإجراء المتواصل والمضني والمشحون بالتوتر، أدركت أن وجهة نظر القاضيين، الرئيس لانداو ويتسحاق كوهين ـ اللذين حدّدا في الالتماس الأول أن الطرد قانوني بحسب القانون الدولي ـ لم تتغير مذّاك، ولذلك انتقلت في نهاية مرافعتي إلى اقتراح عملي: لماذا لا يمنح المطرودان الفرصة لإثبات ما قالاه أمام اللجنة وفي بيانيهما الخطيين أمام المحكمة؟ تطرقت إلى أساس توصية اللجنة، وقلت، متحدّية، لماذا يجب طردهما أولا، ومن ثم اختبارهما، لماذا لا يتم ذلك الآن؟

كان قرار الحكم، الذي صدر في ١٢/٤، طويلا ومعلّلا ومتوقّعا؛ رُدّ الالتماس، ولم تلغَ أوامر الطرد، مع أن القاضي لانداو شكّك في حكمتها. وقد نشر موجز موثوق عن قرار الحكم في «هآرتس»، نقلا عن وكالة عيتيم، في ٨٠/١٢/٥، كما يلي:

«. . . قرّر رئيس المحكمة العليا موشيه لانداو والقاضي يتسحاق كوهين، ممثلين رأي الأغلبية، أن أوامر الطرد لا تخرق القانون الأردني في يهودا والسامرة ولا القانون الدولي بشأن الطرد من مناطق محتلة. وفي المقابل، أعرب القائم بأعمال الرئيس، القاضي حاييم كوهين، ممثلا رأي الأقلية عن اعتقاده أن أوامر الطرد تخرق حقا القانون الدولي المألوف.

«ومع ذلك أوصى القضاة الثلاثة معا بأنه يجدر بالقيادة السياسية الآن، وقد انتهت المحاكمة، أن تعيد النظر في مسألة الطرد وأن تزنها من جميع جوانبها، بما في ذلك الادّعاء بأن طرد رئيسي البلديتين مجدّدا لن يؤدي إلّا إلى مفاقمة القضية، وإمكان وضع القواسمة وملحم قيد الاختبار، من دون طردهما، كي يثبتا، فعلا، صدق بيانيهما الخطيين.

«وحدّد القاضي لانداو في قرار الحكم الأساسي، أنه، حقا، في ضوء تلك المادة في القانون الأردني لسنة ١٩٥٢، التي تحظر طرد مواطن أردني من المملكة الأردنية، يُشَكّ فيما إذا كان نظام الدفاع لسنة ١٩٤٥، الذي أصدرت أوامر الطرد بموجبه، ساري المفعول في يهودا والسامرة عشية دخول الجيش الإسرائيلي المنطقة سنة ١٩٦٧؛ لكن من الواضح أن قائد يهودا والسامرة قد نشر أمرا سنة ١٩٦٨ يحدد أن تشريع حالة الطوارىء (الذي يشمل النظام المذكور)، الذي كان ساري المفعول في المنطقة بعد ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، سيظل ساري المفعول منذ ذلك التاريخ فصاعدا. وفي اليوم نفسه، عشية انتهاء الانتداب البريطاني، كان نظام الدفاع نفسه ساري المفعول في جميع أنحاء أرض ـ إسرائيل، وكانت النقطة الزمنية الفاصلة ـ بحسب تحديد ذلك الأمر لاستمرار المفعول ـ هي سنة ١٩٤٨، لا سنة ١٩٦٨. وأكد القاضي أن 'ما يترتّب على ذلك، من وجهة نظر القانون المحلي المطبّق في يهودا والسامرة، هو أن المادة ١١٢ لا تزال سارية المفعول حتى اليوم'.

«وفيما عنى الادّعاء بأن الطرد إلى خارج حدود المنطقة المحتلة يناقض القانون الدولي، بناء على المادة ٤٩ من معاهدة جنيف، أوضح القاضي لانداو: 'إن هذه المعاهدة لا تشكل جزءا من القانون الداخلي لدولة إسرائيل أو لمنطقة يهودا والسامرة'. وأضاف: 'وبناء على ذلك، فإني سأسلك هذه المرة أيضا سلوكي في قضية [مستوطنة] إيلون موريه فيما يتعلق بفقرة أخرى من معاهدة جنيف، تتصل بنقل سكان القوة المحتلة المدنيين إلى داخل المنطقة المحتلة، وسأمتنع عن البتّ في مسألة قانونية أوامر الطرد بحسب معاهدة جنيف، التي هي هنا بمثابة واحدة من تعليمات القانون الدولي التقليدي فحسب... إن قرار الحكومة الإسرائيلية بالتنفيذ الفعلي للتعليمات الإنسانية الواردة في معاهدة جنيف الرابعة هو قرار سياسي لا صلة له بالمستوى القانوني الذي يجب على هذه المحكمة الاشتغال فيه'.

«وبعد ذلك أشار الرئيس إلى أن ثمة حقا في القانون الدولي التقليدي قاعدة تحظر على الدولة طرد أحد مواطنيها إلى خارج حدودها (وبناء على ذلك، يمكن الاستنتاج أنه كان يُحظر على قائد يهودا والسامرة أن يطرد من المنطقة المحتلة رئيسي البلديتين اللذين هما مواطنان أردنيّان)؛ لكن هذه القاعدة لا تنطبق، في رأي القاضي، إلا بين دول يسود بينها السلام، ولذلك فإنها لا تنطبق على الحالة موضع النقاش.

«أمّا الآن، بحسب تأكيد القاضي لانداو، 'فإنّ العلاقات بين دولة إسرائيل وجاراتها

(باستثناء مصر)، ومن بينها دولة الأردن المحاذية ليهودا والسامرة، لا تزال قائمة على أساس نظام من اتفاقات الهدنة، ولم يتمّ التوصل حتى الآن إلى تسوية دولية نهائية بشأن يهودا والسامرة. وبما أن هذه هي حالة هذه المناطق وسكّانها، فإني لا أرى كيف يمكن أن نطبق عليها قوانين السلام التقليدية التي هي بين دول تقيم فيما بينها علاقات سلمية عادية. وأساس أوامر الطرد موضع البحث، ينبع من حق الحاكم العسكري ومن واجبه أن يحافظ على النظام العامّ، ولا يمكن مقارنة وضع مواطن في دولتنا إبّان السلم مع وضع ساكنِ منطقة محتلة قبل حلول السلام'.

«ولدى تطرّقه إلى ادعاءات المحامية فيليتسيا لانغر ضد 'الافتقار إلى الاستقامة' في الاعتبارات التي أخذت بها اللجنة الاستشارية وقائد يهودا والسامرة وقراراتها، حكم القاضي لانداو أن هذه الادعاءات لم تثبت. وأشار إلى أن المقدّم يغآل كرمون، مستشار قائد يهودا والسامرة للشؤون العربية، الذي جرى توبيخه على سلوكه في قضية الطرد، هوحقا الذي نسّق المعلومات لإدانة المطرودين وقدّمها إلى اللجنة الاستشارية، لكنّ القاضي رأى أن 'شخصية جامع المعلومات لا تمسّ بالضرورة صحة المعلومات المجموعة'.

«كما أوضح القاضي أن ليس بإمكان محكمة العدل العليا أن تناقض انطباع أعضاء اللجنة الاستشارية بأن الملتمسين تحدثوا 'بلسانين'، فأطلقوا في البلاد العربية كلاما تحريضيا يدعو إلى استعمال العنف من أجل تدمير دولة إسرائيل، في حين أظهروا، عندما كانوا في البلاد أو في دول غير عربية، الاعتدال والرغبة في سلام حقيقي بين دولة إسرائيل ودولة عربية تقوم إلى جانبها.

«وأضاف القاضي لانداو أنه إذا كان رأي اللجنة ــ الذي يوافق رأي قائد يهودا والسامرة ــ أن إعادة المطرودين الآن إلى منطقة يهودا والسامرة من شأنها إذكاء غريزة العنف لدى سكان المنطقة، فإن ذلك بالنسبة إلى المحكمة العليا، هذه المرة أيضا، هو'النهاية من وجهة نظر قضائية'، وإن الادعاء بالافتقار إلى الاستقامة 'يبدو ادّعاء مجردا معلّقا في الفراغ'. ومع ذلك ينهي الرئيس القول بأن ثمة نوعا من 'بارقة أمل لدى الملتمسين' في قول اللجنة أنها رأت بيانات المطرودَيْن الخطية المعتدلة خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، و'بداية إثبات شهادات من قبلهما بأنهما تخلّيا عن أفكار الكفاح المسلّح ضد دولة إسرائيل'.

«وأوضح 'أن مهمتنا في عودتنا لمناقشة هذا الالتماس كانت نقل قرار اللجنة الاستشارية وقرار قائد المنطقة الذي أعقبه، إلى تحت الرقابة القضائية. ولم أجد خللا قضائيا في ما أوصيَ به أو ما قُرّر. أمّا المسائل بشأن جدوى القرار المتخذ وحكمته فهي تخرج عن نطاق الرقابة القضائية وتتّصل بنطاق القرار السياسي'.

«وانضم القاضي يتسحاق كوهين إلى القاضي لانداو في حيثياته لعدم وجود خلل

قضائي في قرار الطرد. وأضاف أنه يبدو له أيضا أن من الجدير بالقيادة السياسية أن تعيد النظر في قضية الطرد.

«أمّا القاضي حاييم كوهين فقد اختلف، في رأي يمثّل الأقلية، عن رأي زميليه. وأشار بداية أنه يتفق مع رأي القاضي لانداو بألاّ مجال للتدخل في اجتهاد قائد يهودا والسامرة، وأن نظام الدفاع الذي أُصدرت أوامر الطرد بناء عليه لم يُلغَ في المناطق المدارة. لكنّه، مع ذلك، توصّل إلى استنتاج واضح بأنّ المادة ٤٩ من معاهدة جنيف، التي تحظر عمليات الطرد من المنطقة المحتلة، 'نواة لقانون دولي تقليدي كان مطبّقا دوما، قولا وفعلا، في جميع أرجاء العالم'. وهذه القاعدة في القانون الدولي التقليدي تحظر على أية دولة طرد مواطن من مواطنيها إلى خارج حدودها، ويقف في مواجهتها، في الحالة موضع البحث، تشريع قائد يهودا والسامرة الذي احتفظ لنفسه، بناء على المادة ١٢ من أنظمة الدفاع، بصلاحيته في طرد أي شخص من المناطق المدارة. وفي تطرّقه إلى الخلاف بين الاثنين، حدّد القائم بأعمال الرئيس أن 'تشريع قائد المنطقة لا يستطيع أن يصمد، قانونيا، أمام قاعدة في القانون الدولي التقليدي'، ولذلك تقتصر صلاحيته على طرد الغرباء فقط، لا المواطنين.

«وكتب القاضي: 'يؤسفني أن هذه الأمور البسيطة والواضحة لم تحظَ بقبول زميليّ الموقّريْن'، وأضاف أن اعتقادهما أن تلك القاعدة الكبرى في القانون الدولي التقليدي لا تلزم القائد العسكري للمناطق المدارة إلاّ في أوقات السلم، هو، في رأيه، اعتقاد 'خاطىء'.

«وأكد القاضي كوهين أن هذه القاعدة في القانون الدولي التقليدي لا تتعلق أبدا ــ كما حدد زميلاه القاضيان ــ بمبادىء السلوك إبّان الحروب، بل هي تحدّد مبادىء السلوك دائما. وشرح قائلا: 'جهدت ولم أجد، في تلك الأجزاء من كتب القانون الدولي التي تناقش قوانين الحروب، أيّ ذِكْر أو تلميح إلى أنه يُسمح للدولة، أثناء الحرب، أن تطرد مواطنين من أرضها، أو إلى أن الحظر الذي يفرضه القانون الدولي على طرد المواطنين لا ينطبق في وقت الحرب'. وفي النهاية، أشار القاضي إلى أن جنسية الملتمسيْن هي حقا أردنية، وأن ليس ثمة ــ ظاهريا ــ ما يمنع في القانون الدولي إبعادهما إلى المملكة الأردنية، التي هي الدولة التي ينتميان إليها كمواطنين.

«ويواصل: 'لكني أخشى أن إدارة هذه المناطق من قِبَل إسرائيل تخلق لهذه القضية وضعا جديدا وخاصّا. والوضع القائم ــ قولا وفعلا ــ هو أنه لا يمكن النظر إلى المناطق المدارة والمملكة الأردنية باعتبارهما دولة واحدة، وبالتأكيد ليس من وجهة نظر إسرائيل، التي اختلفت دائما مع الأردن بشأن سيادتها الشرعية على المناطق التي تديرها إسرائيل حاليا.

«ووفيا عنى تنفيذ القاعدة التي تحظر طرد مواطنين إلى خارج حدود دولتهم، فإنه يجب النظر إلى المناطق المدارة والمملكة الأردنية باعتبارهما دولتين منفصلتين. والدليل على ذلك

هو وجود حدود بينهما، وخضوع الانتقال من هنا إلى هناك لتصريح إن من جانب قائد المنطقة أو من جانب الأردن. لكن فيما عنى تنفيذ تلك القاعدة، لا أهمية بالنسبة إلى الملتمسين في أن المناطق المدارة ليست بمثابة 'دولة' ذات سيادة، وأن الملتمسين من مواطنيها. ويكفي في هذا الصدد أصل المواطنية العائد إلى مكان إقامتها الدائمة... وهذه الاعتبارات تتعزّز لدى سماع الحقيقة التي لم تُنْقَضْ أمامنا هي الأخرى، وهي أن المملكة الأردنية ترفض، في الواقع، استقبال الملتمسينْ على أرضها. يمكن حقا أن يكون هذا الرفض نوعا من خرق الواجب الذي يلقيه القانون الدولي على عاتقها بأن تسمح لأيّ مواطن من مواطنيها بدخول أراضيها والإقامة فيها؛ لكننا لسنا قيّمين على تطبيق القانون الدولي على الحكومة الأردنية. يكفينا أننا قيّمون على تطبيق القانون الدولي على السلطات العسكرية في المناطق التي تديرها إسرائيل. وإن مجرد إغلاق الأبواب أمام الملتمسينْ يشير إلى الحدود الدولية، بمعنيين، التي تفصلنا عنها ــ ومن لا يريد من سكان المناطق أن يعبر هذه الحدود، لا يمكن إرغامه'.

«ولذلك يعتقد القاضي كوهين أنه يجب تحويل الأمر المشروط الصادر بحق قائد يهودا والسامرة إلى أمر قاطع، وإعلان أوامر الطرد الصادرة باطلة ولاغية.»

بعد النطق بقرار الحكم، الذي تضمن توصية إلى القيادة السياسية بإعادة النظر مجدّدا في الطرد، قلت للصحافيين إنني آمل أن تكون الحكمة هذه المرة أسرع من الطوّافة، وهذا ما لم يكن في المرة الأولى. كما قمت في اليوم نفسه بزيارة السجن بصحبة أبناء العائلتين. ترجمت لهما قرار الحكم وقلت أنه لا يزال ثمة أمل في التوصية التي قدّمها القضاة الثلاثة. وفي المساء أرسلت برقية إلى وزير الدفاع، ذكرت فيها أنه قيل في قرار الحكم إن قضية الملتمسينْ جديرة الآن، بعد أن انتهت الإجراءات القانونية، بإعادة النظر من قبل القيادة السياسية وإن القاضي حاييم كوهين قرّر، برأي يمثل الأقلية، أن قرارات الطرد باطلة ولاغية لأنها تتناقض مع القانون الدولي. وطلبت، بالتالي، إعادة النظر في قضية الملتمسين وإلغاء قرارات الطرد من أجل السلام والتعايش بين الشعوب.

فور إصدار قرار الحكم، بدأت مجموعة ضغط غوش إيمونيم ممارسة الضغط على رئيس الحكومة بيغن. وقد أرسل الحاخام موشيه ليفنغر، من قادة [مستوطنة] كريات أربع، ومجلسُ [مستوطنات] يهودا والسامرة، برقية إليه، حذّرا فيها من تحمُّل مسؤولية الوضع الذي سينشأ في يهودا والسامرة إذا لم يُنفّذ الطرد ــ وهي خطوة ستعزّز الاتجاهات الفلسطينية المتطرفة عقب الإحساس بالانتصار. كما ناشده أعضاء يمينيون في الكنيست تنفيذ الطرد فورا. أما الصحافة فقد أصرت، على الرغم من ذلك، على أن توصية محكمة العدل العليا بالنظر مجدّدا في الطرد لا سابق لها. وكان عنوان المقالة الرئيسية في «هآرتس»: «المحكمة العليا ضدّ الطرد مجددا»،

وكانت تلك أيضا لهجة الـ «جيروزالـم بوست» وصحف أخرى. ووجّهت عضو الكنيست شولاميت ألوني برقية إلى مناحم بيغن وأشارت إلى أن من شأن إلغاء قرارات الطرد أن يُؤثر إيجابيا على العلاقات المتدهورة بين اليهود والعرب.

وفي الساعة التاسعة من صباح يوم ١٢/٥، أرسلت برقية أخرى إلى رئيس الحكومة، ثم نقلت المناشدة بواسطة سكرتيرته، يونا.

في يوم الحسم، كنت في حالة توتّر شديد. كما أني أحسست بتوتّر موكّليّ، وتوتّر النساء والأطفال، وكأنه كلّه تجمّـع في داخلي. وسجلتُ في ملف القضية الكيفية التي عرفت فيها القرار المتخذ في ذلك اليوم:

«٨٠/١٢/٥

«قبل بثّ النبأ في شأن قرار بيغن، سُئل تيدي كوليك في مقابلة إذاعية عمّا كان سيفعل [لو كان محلّ بيغن] . فردّ كوليك أنه كان أبقى رئيسي البلديتين في البلاد، وأنه بدلا من أن يتحدث، فإنه يلفت إلى المقالات الرئيسية في الصحف كلها، التي يوافقُها هو الرأي هذه المرة. ولقد هاتفني صحافي أجنبي وسألني ما إذا كنتُ سمعت أن الرد كان سلبيا، وأن مؤتمرا صحافيا سيُعقد بشأن الموضوع.

«في هذه الأثناء، وعقب حديث كوليك، قال المذيـع في ‹صوت إسرائيل›: ‹والآن نسمـع كيف قرر السيد بيغن في هذا الشأن›. وأعلن الوزير نسيم بأسمه أن الطرد تقرر. وقلت للإذاعة ردا على ذلك: ‹هذا يوم عصيب للعدالة الإسرائيلية. هذا قرار بائس. ليس لدى القيادة السياسية طريقة سياسية، فهي موجودة في أسر القيادة العسكرية التي تتصرّف وفقا لاعتبارات الهيبة، إذ قال السيد بن أليعيزر أنه سيخلع بزّته العسكرية إذا ظل رئيسا البلديتين في المنطقة. لقد طُرد شخصان محبّان للسلام، يدعوان إلى التعايش، وإلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وفي حسن جوار معها›. وسُئِلْت: ‹هل لا يزال لديك إجراء قانوني تقومين به؟› فأجبت: ‹لا. ليس لديّ. لقد اكتملت الإجراءات. حدث أمر قاس، لأننا وضعنا ثقتنا في المحاكم، وفي البيانات الخطية، وفي المناشدات. وهذه الطريق خيّبت الرجاء. وهذا سيؤدي إلى أنهما لن يؤمنا أن هذه هي الطريق لعودتهما إلى الوطن. ومن يهتم بذلك؟!›»

لقد طُرد فهد القواسمة ومحمد ملحم، لكنهما واصلا النضال لكي يعودا. وأضربا عن الطعام في مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، وأنا أعتقد أن كلامهما على جريمة الطرد كشف جانبا وحشيّا آخر من عدالة المحتل.

بعد ذلك، أفلحا في الحصول على رقم الهاتف السري في بيتي، وأرادا الإعراب عن شكرهما لي مرة أخرى، وعن شكرهما، بواسطتي، لكل ذوي الإرادة الطيبة في إسرائيل الذين

وقفوا إلى جانبهما. وقالا عندما اتصلا بـي: هذا هو بيتنا الثاني. كان بإمكاننا أن نعيش بالرفاه في الدول العربية، لكننا مكثنا اثنين وخمسين يوما في السجن كي نبقى في الوطن. وعندما سمعنا قرار محكمة العدل العليا، كنا على ثقة أن الحكومة ستظهر مروءة وتلغي قرار الطرد، ولذلك أُصبنا بخيبة أمل قاسية. وقال ملحم: من الواضـح أن سبب طردنا كان بالذات هو أننا مددنا يدا إلى السلام مـع إسرائيل. وسأل القواسمة: كيف يقدر أناس عانوا بأنفسهم أنظمة الطوارىء البريطانية وقاتلوا ضدها، أن يلجأوا إليها الآن؟ وقد أعربا عن تقدير خاص للقائم بأعمال رئيس المحكمة العليا، القاضي حاييم كوهين، الذي قرر أن الطرد يتناقض مـع القانون الدولي. وقالا أيضا أن الرائد [سعد] حداد، الذي ناما في بيته في طريقهما إلى بيروت، استضافهما وجعلهما ينامان على مصطبة ممر محاذ للمرحاض.

لن يعود فهد القواسمة، فقد قُتل في المنفى، في الأردن. أما محمد ملحم فسيعود بعد أن تقوم الدولة الفلسطينية، وربما قبل ذلك، لأن الحيّ يعود، كما يعود الآن نشيطو المؤتمر الوطني الإفريقي إلى بلدهم من منفاهم الطويل.

مرت عشرة أعوام على هذه القضية التي وصفتها بطريقة تكاد تكون توثيقية. أما فيما عناني، فإن أسطورة سيزيف لم تفارقني، ومن السهل عليّ كثيرا أن أتبنّى تفسير ألبير كامو لها، إذ يقول في «أسطورة سيزيف»: «ليس لك مصير لا يمكن التغلب عليه باحتقاره.» إنها لحقيقة راسخة.

إن كامو يفصلني عن أسطورة سيزيف، وأنا أنجرّ وراءها، إلى استنتاجه النهائي، إن «كل ذرّة في هذا الحجر، وكل تألق معدني ومائي لهذا الجبل في الليل هو عالم في ذاته. ويكفي النضال من أجل الذُّرى في حدّ ذاته ليملأ قلب إنسان. علينا أن نجد لأنفسنا سيزيفا سعيدا.»

أسئلة لم تُطرَح

في ٤ حزيران / يونيو ١٩٨٢، بعد خمسة عشر عاما بالضبط من أطول حرب في تاريخ دولة إسرائيل، والمسماة «حرب الأيام الستة»، أعطيت الإشارة مرة ثانية للاستعداد للتحرك. وبدأ غزو لبنان.

أعلن وزير الدفاع أريئيل شارون أنه كان يعدّ للحرب منذ تولّيه منصبه. وفي «يديعوت أحرونوت»، الصادرة في ٨٢/٥/٤، نقل عن لسان رئيس الأركان العامة رفائيل إيتان أنه قال هو الآخر كلاما واضحا وقاطعا: «بعد أن بنيت مؤسسة خارجة على المألوف بمليارات الدولارات، فإني أستطيع، ويجب، أن أشغلها.» وتحدّث رئيس الأركان نفسه، الذي شبّه العرب فيما بعد بالصراصير السامّة في قنّينة، تحدّث عن آلة الدمار كمن يتحدث عن شبكة للريّ. لكنّها لم تكن حرب أشخاص، أضفوا عليها طابعهم الخاص؛ فقد شنّوها باتفاق الرأي مع الإدارة الأميركية، وبتمويلها ومساعدتها، وأعطوها الاسم المنافق والجدير بالسخرية: «حرب سلامة الجليل» ـ كما في أوكيانيا، الدولة المسخ [في رواية] جورج أورويل، التي أُمر سكانها أن يؤمنوا بأن «الحرب هي السلام».

كانت أهداف هذه الحرب واضحة: فرض تسوية تضمن الهيمنة الأميركية على المنطقة كلها، في إطار أحلاف جديدة وبواسطة محور كامب ديفيد، وضرب استقلال شعوب المنطقة، وتعزيز المكانة الأميركية في مواجهة الاتحاد السوفياتي.

أما من زاوية المصالح الإسرائيلية المباشرة، فقد كان الهدف القضاء على النهوض الوطني للشعب العربي الفلسطيني، والحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وضمّ الضفة والقطاع. وإضافة إلى ذلك، أردنا أيضا القضاء على الحركة الوطنية اللبنانية، وإقامة سيطرة الكتائب وقوّات سعد حداد على لبنان كله، وهو ما كان سيحوّله إلى ما يشبه محميّة إسرائيلية.

لقد كانت حربا دموية، سقط فيها عشرات آلاف الضحايا، إسرائيليين وفلسطينيين ولبنانيين. دُمّرت مدن وقرى لبنانية، ومُحيت مخيمات لاجئين عن وجه الأرض، وفُصل آلاف الرجال عن عائلاتهم، وأُهينوا وعُذّبوا ووُضعوا في معسكر التجميع أنصار، الذي سيغدو في الأعوام المقبلة نموذجا في المناطق [المحتلة] أيضا. وتميّزت هذه الحرب بقصف وانفجارات بربرية استهدفت السكان المدنيين، وباستعمال الأسلحة الفتاكة المحظورة مثل القنابل العنقودية والفوسفورية، ضد هؤلاء السكان، وبحصار تجويع وتعطيش على بيروت، لكنها تميزت أيضا ببطولات للفلسطينيين واللبنانيين.

إن حرب الخداع، كما أُسميت مع مرور الأيام، تطلّبت ضحايا إسرائيليين كثيرين، ضحايا مجّانيين. وكما لن أنسى تسفيرا يوناتان، التي اعتبرت القيادتين السياسية والعسكرية مسؤولتين عن موت ابنها في حرب يوم الغفران، كذلك لن أنسى يعقوب غوترمان وهو يحمل لافتة كتب عليها: «لقد قتلتم ابني»، ورعيا هرنيك، التي سقط ابنها أثناء احتلال قلعة الشقيف، وأمّ نداف كوفيتس من يفتاح، التي قالت: «ليت ابني يكون الأخير.»

لأول مرّة في تاريخ إسرائيل، الملعونة بالحروب، ينكسر الإجماع المقدّس ويقوم مئات الآلاف ضد الحرب، منذ نشوبها وحتى آخر يوم فيها.

أدى التطّلع إلى إقامة سيطرة «نظام جديد» في لبنان، بفضل الدبابات الإسرائيلية، إلى «انتخاب» بشير الجميّل رئيسا. والرئيس، زعيم الكتائب، لم يستجب بدقّة للتطلعات الإسرائيلية. وقال الوزير شارون أنه خيّب الرجاء، فهو لم يشترك في الحرب، كما وعد، ولم يشأ أن يوقّع ــ في الظروف القائمة ــ معاهدة سلام، لم يكن سوى سلام الإذعان والإذلال. وفي ٨٢/٩/١٤ قُتل الرئيس؛ ولا يزال ثمة أسئلة كبيرة فيها عنى هويّة القتلة والطرف الذي يخدمه موته. أمر واحد كان واضحا، وهو أنه توفرت الذريعة لاستكمال خطة دخول بيروت، وهو حلم الوزير شارون ورئيس هيئة الأركان. وكان الإعلان قصيرا ومقتضبا: «عقب قتل الرئيس المنتخب بشير الجميّل، دخلت قوات الجيش الإسرائيلي الليلة بيروت الغربية، للحيلولة دون نشوب حوادث خطرة ممكنة ومن أجل تأمين الهدوء. وقد جرى دخول القوات الإسرائيلية من دون مقاومة.»

عقب المجزرة في مخيّمي صبرا وشاتيلا للاجئين، خاتل شارون وإيتان في كذبهما بشأن أسباب دخول بيروت الغربية. ولم تُقَل الحقيقة بوضوح، لكنها كانت تصرخ من كل بيت مدمّر، ومن كل كوخ لاجئين منسوف، ومن أنقاض عين الحلوة والرشيدية: لا مكان للفلسطينيين في لبنان، وبالتأكيد ليس في بيروت. وسُمعت مرة أخرى الكلمة الفظيعة: «التطهير». جمهور كامل أُنزل إلى مرتبة مخرّبين يجب اجتثاثهم؛ كانوا لا يزالون يعيشون ويتنفّسون من دون أن يعرفوا ما ينتظرهم، لكن الحكم عليهم صدر في لحظة دخول الجيش الإسرائيلي بيروت الغربية، في مهمة «تطهير» هائلة.

لقد وُصف ما جرى في الأيام الثلاثة التالية في ملايين الكلمات وآلاف الصور التي هزّت كل ذي ضمير في إسرائيل وفي العالم. ذُبحت عائلات كاملة وهي نائمة، على أيدي الكتائب، وقُتل أطفال إلى جانب والديهم. بُقرت بطون على هيئة صليب، ورُبطت قنابل يدوية بالجثث لزيادة الإصابات في وقت الإخلاء أيضا. وجاءت الجرّافة أيضا لتكمل التدمير وتقبر جثث القتلى. كم يبدو هذا الكلام مألوفا لمن عاش الكارثة النازية!

هكذا طفح كيل الدماء في ظل حكم الطغيان. فارتجّت البلاد وهاجت، مطالبة بإجراء تحقيق وإقالة من يتحملون المسؤولية وتقديم المتهمين إلى المحاكمة. مئات العلماء والفنانين والمربّين، وأعضاء كنيست ورجال دين وأساتذة جامعات ورجال قانون، ونقابة المحامين، وصحافيون كثر، وعشرات آلاف الأشخاص من شرائح الجمهور كافة، احتجوا على المجزرة الرهيبة وطالبوا شارون والحكومة كلها بالاستقالة وبتقديم المسؤولين إلى المحاكمة. ونجحت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في الكنيست والهستدروت وأماكن أخرى في الربط بين المجزرة والحرب الإجرامية منذ بدايتها، وفي مراحلها جميعا، والاحتلال والقمع في المناطق [المحتلة]. وقد كتب مراسل «هآرتس» العسكري زئيف شيف بشأن ذلك: «لم يكن ذلك عملا انتقاميا عفويا لمقتل بشير الجميل، بل كان عملية تم التخطيط لها منذ البداية، وهدفها دفع أعداد غفيرة من الفلسطينيين إلى مغادرة بيروت ولبنان.» وفي ٨٢/٩/٢٢، جرى إضراب عامّ للسكان العرب في إسرائيل، تعبيرا عن الحداد والاحتجاج على المجزرة. وقد عاملت الشرطة السكان بفظاظة واستفزّتهم، وأطلقت النار عليهم وهم في حِداد، وجرحت العشرات، وقامت باعتقالات واسعة. لقد أصبحت الناصرة مثل نابلس. وكانت أساليب القمع في إسرائيل نسخة عما هي عليه في المناطق [المحتلة].

في مواجهة العاصفة الجماهيرية كلها، تمترست الحكومة، خصوصا الثلاثي القيادي فيها: بيغن وشارون وشمير، في محاولة للتبرّؤ من هذه الجريمة الرهيبة وتبرئة المسؤولين عنها في الدوائر العليا. وعارضت تأليف لجنة تحقيق، كي لا تكشف مسؤوليتها عن المجزرة. كان ذلك أسبوعا من التظاهر في الشوارع، وكانت الوقفة النبيلة لذوي الضمير في إسرائيل. ولأول مرة خرج في ٨٢/٩/٢٥، أربعمئة ألف شخص في تظاهرة ضخمة مطالبين بتأليف لجنة تحقيق، وتردّد طوال ساعة كاملة صدى صوت إسرائيل الأخرى في ميدان ملوك إسرائيل في تل أبيب، بقوة وبجرأة لم يسبق لها مثيل. وقد وقفتُ أيضا هناك مع أبناء عائلتي، وشعرت بالفخار. يجب الاعتراف أن تلك كانت واحدة من المرات النادرة التي قال الشعب فيها: «كفى»، وألّا حصانة أبدا للمجرمين.

وأخيرا، أجبر ضغط الرأي العام الذي لا سابق له الحكومة على التراجع وتعيين لجنة تحقيق رسمية، بحسب قانون لجان التحقيق.

ترافقت نقاشات اللجنة مع توتّر جماهيري شديد، وواصل الكثير من ذوي الضمير الاحتجاج والتظاهر، وازداد عدد الأشخاص الذين رفضوا الخدمة في لبنان. وكان ثمة تكهّن بوقوع زلزال، خصوصا في ضوء الشهادات التي نشرتها الصحف، والتي أشارت بوضوح إلى مسؤولية القيادتين السياسية والعسكرية عن المجزرة. وكان ثمة من تنبأ بوصول بيغن وشارون إلى نهاية طريقهما السياسية.

استخلصت اللجنة استنتاجاتها، وقدّمت توصياتها، لكن النبوءات كذبت. لم يسجل المقياس الزلزالي السياسي هزة حقيقية، ليس آنذاك، وبالتأكيد ليس فيما بعد، ذلك بأن كل الشخصيات التي شاركت ظلّت تحظى بالاحترام والتقدير في ساحة السلطة. ثمة من يختلفون مع تفسير المستشار القانوني للحكومة توصية اللجنة بشأن نقل الوزير شارون من منصبه وإبقائه في الحكومة. لكن مما لا شك فيه أن اللجنة لو أرادت تنفيذ التوصية بتغيير الحكم، لكانت فعلت ذلك بوضوح وصراحة. لقد خففت اللجنة، عن عمد، حدّة انتقاداتها ولطّفت توصياتها إزاء من يتحملون مسؤولية غير مباشرة (بحسب تقديرها) عن المجزرة، وذلك بما يناقض الوقائع الخطرة التي كشفت عنها. وهي لم تفعل ذلك لأن قرار الحكومة قيّدها منذ البداية بشأن حدود تحقيقاتها فحسب، بل بسبب طبيعتها وخصائصها ونقطة انطلاقها.

وإلى ذلك، يجب ألّا ننسى الظروف والمناخ المعادي المنذر بالخطر، التي أحاطت بمناقشات اللجنة؛ فقد احتاج أعضاؤها إلى حماية الشرطة، وتلقّى أحدهم، وهو القاضي أهرون براك، تهديدا بالقتل؛ ولأول مرة في تاريخ دولة إسرائيل، ألقيت قنبلة يدوية على متظاهرين يطالبون بتطبيق توصيات اللجنة، فقُتل إميل غرينتشفايغ. وفي هذه الظروف، إذن، أبدى اعضاء اللجنة جرأة واستقامة، على المستوى الشخصي على الأقل. لكن ذلك لا يعفيني، حتى مع أخذ تلك الظروف الصعبة بالحسبان، من إجراء تحليل نقدي موضوعي لجوهر التقرير، من حيث الوقائع التي كشف عنها، والاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها، بحَسَب أفضل ما أمكنني فهمه.

في ٧٨/٣/١٤، غزت إسرائيل الجنوب اللبناني في «عملية الليطاني»، واحتلت المنطقة ثلاثة شهور. وهي لم تتخلَّ عنها إلّا بعد أن خلّفت وراءها مرتزقها سعد حدّاد، خلافا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥، الذي كان يجب ــ وفقا له ــ نقل المنطقة بكاملها إلى قوات الأمم المتحدة. في ذلك الحين، قارنت وسائل الإعلام الأميركية أعمال القصف بمثيلاتها في فيتنام. فكتب مراسل الـ «واشنطن بوست» حينها: «من سفوح جبل الشيخ شرقا وحتى التلال المشرفة على صور غربا، خلّف الغزو الإسرائيلي للبنان الجنوبي طريقا عريضة من الموت والدمار، لا سابق لها في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من نهر الليطاني.» وقد أثار حجم الأضرار واتّساعها السخرية من الادّعاءات الرسمية، بأن الهدف كان توجيه ضربة قاصمة إلى قواعد الفلسطينيين ومخيّماتهم من دون سواها.

ذكّرت لجنة كوهين في المقدمة بالحرب الأهلية في لبنان، لأن العلاقات بين الكتائب ودولة إسرائيل كانت بدأت منذ عملية الليطاني، سريّة إبان عهد حكومات المعراخ، ثم أصبحت علنية في عهد حكومات الليكود. ولم تذكر اللجنة هذه العلاقة، مما انتقص من

الصورة الكاملة وكان له انعكاس على الوقائع التي كشفها التقرير.

ومن أجل إنعاش الذاكرة، يجدر أن نورد هنا بضعة تفصيلات تميّز هذا التنظيم [الكتائب] ومن كان زعيمه، أي بيار الجميل. فقد تعرّف هذا الشخص على النازيين سنة ١٩٣٦، أثناء اشتراكه في دورة الألعاب الأولمبية في ألمانيا النازية. وأتيحت لـه خلال هذه الزيارة فرصة إمعان النظر في [منظمة] الشبيبة الهتلرية وغيرها من منظمات الشباب في القارة الأوروبية. وقد ترك طابعها شبه العسكري انطباعا عميقا لديه، وقرّر لدى عودته إلى لبنان تأليف منظمة خاصة به، تكون مدرسة لتثقيف الجيل الجديد تثقيفا وطنيا، وهو جيل كان يفتقر إلى نهج المواطنة القومية. وتألفت الكتائب على غرار حركات الشباب الفاشية في أوروبا في الثلاثينات، وارتبطت بعلاقات مع تنظيم الكتائب في إسبانيا. لم يبذّر التقرير الكلمات كي ينوّرنا في شأن خصائص الكتائب، لكنه أشار إلى أهدافها إزاء الفلسطينيين: «إن موقف قادة الكتائب، كما عبّروا عنه في تصريحات شتّى، كان إجمالا أنه لا يمكن للدولة اللبنانية أن تكون موحّدة ومستقلة من دون إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الذين يقدّر رجال الكتائب عددهم بما لا يقل عن نصف مليون نسمة. وفي رأي رجال الكتائب، أن مثل هذا العدد من اللاجئين، المسلمين في أكثريتهم العظمى، يعرّض التوازن الديموغرافي بين المسيحيين والمسلمين في لبنان للخطر، كما أنه، من جوانب أخرى، هدّد بالخطر استقرار الدولة اللبنانية، ومكانة المسيحيين فيها. لذلك، اقترح قادة الكتائب أفكارا بطرد قسم كبير من اللاجئين الفلسطينيين من الأراضي اللبنانية، سواء بوسائل الإقناع أو بوسائل ضغط مختلفة. ولم يكتموا رأيهم في أنه ستنشأ ضرورة للّجوء إلى أعمال عنف تؤدي إلى مغادرة عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين عبر الحدود اللبنانية» (تقرير لجنة كوهين، ص ٦).

وأكثر من ذلك. ذكّرت اللجنة بأن قادة الموساد، الذي التقوا زعيم الكتائب بيار الجميل، سمعوا منه كلاما لا يدعُ مجالا للشك بشأن اعتزامه تصفية المشكلة الفلسطينية، «حتى إذا تطلب ذلك اللجوء إلى وسائل شاذّة ضد الفلسطينيين في لبنان.» وأُضيفَ إلى ذلك الأنباء المختلفة بشأن أعمال القتل التي نفذتها الكتائب، ضد الدروز والفلسطينيين، الذين رأوا فيهم أعداءهم. وباختصار، أشار التقرير إلى «أن هذه الأنباء عزّزت لدى أشخاص مختلفين، خصوصا لدى ضباط استخبارات ذوي تجربة، الإحساس بأن رجال الكتائب سينتهزون فرصة تذبيح الفلسطينيين، إذا أتيحت لهم هذه الفرصة» (التقرير، ص ٧).

بدت الفرصة المنتظرة وشيكة لدى دخول قوات الجيش الإسرائيلي بيروت، عقب مقتل بشير الجميل. لم تنتقد اللجنة حيثيات هذا الدخول، على الرغم من أن تبرير القيادة السياسية لهذه الخطوة كان مشوبا بالتناقضات والكذب. فقد كان الحديث في البدء عن الحفاظ على النظام وحماية حياة البشر، وعقب ذلك مباشرة، صار الحديث عن أَلْفَيْ «مخرّب» ظلّوا في

بيروت، خلافا للاتفاق المبرم بشأن خروجهم... وقد بقي هذان الألفان من أكثر الأسرار كتمانا في هذه الحرب، إذ لـم يشاهدهم أحد أبدا في أي مكان. وقد روى مراسل صحيفة «التايمز» في بيروت روبرت سورو أنه دقّق عقب رفع الحصار الإسرائيلي، فلم يجد ذِكْرا لأيّ نشاط عسكري، وكانت الأسواق تضجّ بالناس. وإلى مخيمات اللاجئين، التي ظلّ فيها سكان عُزل ـ وهو ما كـان يعرفه بالتأكيد أفضلُ الاستخبارات في العالم ـ تقرر إدخال الكتائب. وبررّت هذه الخطوة بـ «خبرتها في التعرف على المخربين»، وكانت بهدف «التمشيط والتطهير». وتجدر الإشارة إلى التقارير الصادرة، عشية دخول الكتائب المخيمات، بأن «كل شيء هادىء وساكن»، و«كل المدينة في أيدينا»، و«المخيّمات مغلقة»، و«كل شيء على ما يرام.» ويؤكد هذا الوصف بمزيد من الشدة، أنه لم تكن ثمة أية ضرورة عسكرية، حتى فيما يتعلق بقيادة الجيش الإسرائيلي، لإدخال الكتائب مخيمات اللاجئين.

وهكذا، يطرح السؤال، الذي تجاهلته اللجنة: لماذا كانت الحاجة إلى إدخال الكتائب المخيمات، إن لم تكن من أجل تنفيذ المؤامرة، المتمثلة في تذبيـح الفلسطينيين، من أجل دفعهم إلى الفرار، على غرار ما جرى في دير ياسين، لكن بصيغة بيروت ١٩٨٢؟ إن حقائق أخرى كثيرة على الأرض، قُدّمت إلى اللجنة، تؤيد هذه القراءة تأييدا قويّا. وإحداها هي التنسيق الكامل للعملية بين الكتائب والجيش الإسرائيلي.

لقد استعمل مراسل «التايمز» في القدس، دافيد هليفي، مصطلح «جلسة تخطيط حاسمة مسيحية ـ إسرائيلية»، عقدت في ١٦ أيلول / سبتمبر في مقر قيادة الجيش الإسرائيلي في بيروت، اشترك فيها عن الجانب الإسرائيلي العميد عاموس يارون، واللواء أمير دروري، وما لا يقلّ عن ثلاثة ضباط كبار آخرين. وحضر الجلسة أيضا فادي افرام، رئيس هيئة الأركان العامة للكتائب، يرافقه إلياس حبيقة، رئيس استخباراتها. وكان هذا الشخص المعروف بعنفه قد درس في كلية القيادة والأركان في إسرائيل، وكان يُفترض أن يكون القـائد الأساسي للمجموعات التي أعدّت لدخول المخيّمات. وقد أسهم في مجزرة تل الزعتر، وفي الهجمات على خصوم بشير الجميّل. وعرف الإسرائيليون حبيقة وأنصاره على أنهم رجال أمن عنيفون ومتهورون، ولا يشكّلون قوة عسكرية منضبطة. كما عرف الإسرائيليون أن حبيقة كان يريد توريط أمين الجميل، الذي كان يكرهه، وأنه كان متورطا في صراعات أخرى بين القوى داخل الكتائب. ونظرا لأن حبيقة هو الشخص المسؤول عن حراسة بشير الجميل، فقد اتُّهم بالتسبب في موت قائده، ولذلك، كان متحمسا لإفـراغ إحباطـاته في أحـد ما. «كان يُفترض بالفلسطينيين، الذين قاتلوا الجميّل فيما مضى، أن يغدوا قرابين.» ثم أورد دافيد هليفي قول فادي افرام إن حبيقة سيأخذ رجاله إلى شاتيلا، وقال الاثنان: فليكن «كسح» في المخيمات. وهاتف اللواء دروري، بعد ذلك، الوزير شارون في تل أبيب، وقال

ما نصه: «أصدقاؤنا يدخلون المخيّمات. وقد نسّقت أمر دخولهم مع شخصياتهم الأساسية.» فردّ شارون: «بركاتي، عملية الأصدقاء موافق عليها.» دخل «الأصدقاء» مخيّم شاتيلا في الساعة السادسة من مساء يوم ٨٢/٩/١٦. وقدّم الجيش الإسرائيلي الإنارة لهم، من الطوّافات أولا، ثم [بالقنابل المضيئة] من مدافع الهاون، كما يليق بأصدقاء. إن أكاذيب رئيس هيئة الأركان عقب المجزرة بأن الكتائب دخلوا المخيمات من دون علمه، معروفة لدى الجميع.

وصلت الأخبار بشأن حصول فظائع إلى ضباط الجيش الإسرائيلي وهم على سطح غرفة القيادة (في المبنى المشرف على المخيمات) بعد أقلّ من ساعة من دخول الكتائب. وكان هناك بعض رجال شعبة الاستخبارات العسكرية، بينهم ضابط استخبارات الغرفة. وقد نُقل إليه أن في أيدي الكتائب خمسة وأربعين شخصا، وسئل عما يجب عمله بشأنهم. فكان جوابه: «افعل ما يريده الله.» لا أعرف ما إذا كان هذا الضابط في الجيش الإسرائيلي تذكّر اسم شدمي، الذي أجاب، قبل ستة وعشرين عاما من ذلك عن سؤال مماثل بشأن سكان كفر قاسم، جوابا مشابها إلى حدّ يبعث على الدهشة: «الله يرحمه».

وبحسب تقرير اللجنة، تجمّعت في هذه الأثناء أنباء أخرى: أبلغ أحد جنود الكتائب إلى إيلي حبيقة، نفسه، أنه علم بوجود خمسين امرأة وطفلا، وسأل عما يفعل بهم. فكان ردّه: «هذه هي آخر مرة تسألني مثل هذا السؤال، أنت تعرف تماما ما يجب فعله.» «وحينئذ»، بحسب نصّ التقرير، «انفجر رجال الكتائب الموجودون على السطح بضحك صاخب. وفَهِمَ مقدّمٌ كان على سطح غرفة القيادة وسمع المحادثة أن المقصود قتل النساء والأطفال» (ص ١٠). ثم «جاء نبأ جديد بشأن المجزرة على لسان ضابط الاتصال الكتائبي ج. وقد روى ضابط الاتصال هذا إلى أشخاص مختلفين، في الساعة الثامنة مساء تقريبا عندما دخل إلى غرفة الطعام في مبنى غرفة القيادة في أثناء تناول وجبة العشاء، أن ثلاثمئة شخص قتلوا على أيدي الكتائب، وكان بينهم مدنيّون. وقد قيل ذلك بحضور عدد كبير من ضباط الجيش الإسرائيلي كانوا في المكان نفسه، وبينهم العميد يارون أيضا.» «... وبعد ذلك بفترة قصيرة عاد الضابط الكتائبي ج. إلى غرفة الطعام وصحّح النبأ السابق بأن خفّض عدد المصابين من ثلاثمئة إلى مئة وعشرين» (المصدر نفسه).

إنها تكاد تكون صورة سوريالية: ضباط الكتائب والقادة الإسرائيليون يرفّهون قلوبهم بعد أن سمعوا الأنباء بشأن قتل النساء والأطفال، الذين كان عددهم في البداية خمسة وأربعين، ثم صار خمسين. وهم الآن يستمعون إلى تقرير عن ثلاثمئة قتيل، ثم ينخفض عددهم إلى مئة وعشرين. لم يهبّ أحد منهم إلى النجدة، ولم يقلق، ولم يهتمّ، ولم يرسل تقريرا بأن أحدا ما يجب أن يوقف الوليمة، أو أن يوجّه ملاحظة ما إلى «الأصدقاء»، الذين جلس

معهم إلى المائدة بروح «أُخوّة المحاربين».

أَسْكتَ العميد يارون مَن نقَل إليه أنباء المجزرة. كما أنه لم يخبر اللواء دا
المجزرة، بل اكتفى بأن نقل إليه آخر خبر يتعلق بسقوط قتيلين في صفوف الكتائب
شهادة اللواء دروري، فإنه لم يعرف شيئا عن عملية الكتائب «الشاذّة»، إلى أن
سطح غرفة القيادة يوم الجمعة، حيث سمع عن «تطهير غير نظيف» تقوم به الكتا
أنهم لا يدْعون السكان إلى الخروج قبل أن يطلقوا النار على البيت الذي يريدون تد
يفعل جنود الجيش الإسرائيلي. ويبدو أن هذا المصطلح الذي يجمّد الدم في ال
واضحا للّواء دروري، وكان كل ما فعله عقبه هو إعطاء تعليمات بأن تتوقّف أ
المخيمات، وإلاّ تتقدّم. كما أنه تحدّث مع رئيس هيئة الأركان هاتفيا قائلا أد
تجاوزت الحد، وأنه أمرَ بوقف عمليّتها. وهنا يبرز الكذب إذ إن وقف التقدم لم
وقف العملية؛ وكان إبقاء الكتائب في المخيمات يعني الموافقة على مواصلتها
الإجرامية. وهذا ما كان.

لا نجد في تقرير اللجنة أسئلة موجّهة إلى اللواء دروري، مثل: عند أي نق
المجزرة مبالغا فيها؟ وكم من القتلى أو «المطهّرين» على نحو «غير نظيف» يشكّل حد
ومتى تبدأ المبالغة؟ كما لم يوجه إليه السؤال: هل كان القصد مجزرة، لكن
مبالغة...؟ واستمعت اللجنة أيضا إلى شهادة الملازم غربوبسكي، نائب قائد سري
الذي كان مسؤولا عن بضع دبابات متمركزة عند سور ترابي وعلى الشارع المحاذي
بعد مئتي متر تقريبا من بيوت المخيمات الأولى. وهو رأى جنود الكتائب يقودون نس
من منطقة المخيمات إلى منطقة المدينة الرياضية؛ ورآهم يقتلون مجموعة من ح
وأطفال. وقد أراد أن يرسل تقريرا بذلك عبر جهاز اللاسلكي إلى رؤسائه، لكن أ
الدبابة قالوا له أنهم قد سمعوا عبر الجهاز تقريرا إلى قائد الكتيبة بشأن قتل مدنيين
الكتيبة قال لهم: «نعرف بذلك، وهذا ليس من شأننا، يجب عدم التدخل.» وإ
غربوبسكي، رأى جنود آخرون من وحدته أعمال قتل وسمعوا شكاوى بشأن ذلك.
كل شيء إلى القادة.

كما جاء رئيس هيئة الأركان العامة، الذي سمع في طريقه من المطار إلى مقر
الكتائب ما كان معروفا لدى اللواء دروري والعميد يارون بشأن الأعمال «الش
المخيمات. ولم يتطرق رئيس هيئة الأركان مطلقا إلى الأقوال التي سمعها، ولم يطلع
بها. وبلغت مؤامرة الصمت وكمّ الأفواه والإخفاء ذروتها في اللقاء الذي تمّ في قي
الكتائب. فهناك، كما قال التقرير، «أعرب رئيس هيئة الأركان عن انطباعه الإيجابي
وعي قوات الكتائب وسلوكها الميداني... وشهد رئيس هيئة الأركان أن رجال الكتائ

تقريرا بأن العملية انتهت وأن كل شيء على ما يرام. . . وكان جوابه: أوكي (OK)، حسن، لقد قمتم بالعمل. وشهد رئيس هيئة الأركان أن الجوّ كان مريحا، ولم يتكون لديه شعور بأن شيئا ما حصل في المخيمات» (ص ١٩).

ويطرح السؤال التالي نفسه: لماذا كان يجب على رئيس هيئة الأركان أن يعتمد على إحساسه، في حين كان ضباطه قدّموا له تقريرا بشأن قتل نساء وأطفال، وكانوا أخبروه من قبل بذلك هاتفيا. هل كان ينتظر من رجال الكتائب أن يتكرموا عليه بالمعلومات، أم أنه ـ ببساطة ـ أدرك أن ما حصل كان يجب أن يحصل، ولم يكن ثمة، بالتالي، ما هو موضع السؤال أو الاهتمام؟ وكذلك فإن اللواء دروري والعميد يارون لم يسألا رجال الكتائب عن شيء في ذلك اللقاء. وفي نهاية الجلسة، أصبح واضحا للعميد يارون أن رجال الكتائب سيحصلون من الجيش الإسرائيلي على جرارات، وأنه لا يزال بإمكانهم دخول المخيمات وهدم «المباني غير القانونية». كما لم تُفرض عليهم قيود بشأن إدخال قوة إضافية إلى المخيمات.

وروى التقرير أن رئيس هيئة الأركان اتصل، إثر عودته إلى البلاد، بوزير الدفاع وأبلغه أنه «خلال عمليات الكتائب في المخيمات، اعتدى المسيحيون على السكان المدنيين بما يتجاوز المتوقّع، كما أنهم بالغوا، ولذلك أُوقفت عمليتهم ظُهرا.»

لم يسأل الوزير رئيس هيئة الأركان شيئا بشأن هذه المعلومات. ولا تطرق التقرير أبدا إلى الكلمات «بما يتجاوز المتوقّع». كما أن الوزير لم يردّ بشيء، عندما نقل إليه مراسل التلفزيون رون بن ـ يشاي نبأ تفصيليا عن المجزرة في المساء. وكذلك فإنّ الوزير شمير لم يردّ بشيء، عندما بلغه نبأ المجزرة من الوزير تسيبوري، بحسب الخبر الذي نقله إليه مراسل «هآرتس»، زئيف شيف.

يصعب إدراك كيف أمكن اللجنة ألّا تستنتج أن الأمر هنا يتعلق بتخطيط مشترك بين الكتائب والقيادتين العسكرية والسياسية في إسرائيل، كان الفصل الأخير فيه استعمال الجرارات الإسرائيلية في حفر قبور جماعية، وهدم المباني على ساكنيها، أمام عيون قوات الجيش الإسرائيلي المفتوحة، لإخفاء آثار الجريمة.

أمامي الآن البيان الخطّي الذي وضعته هيلين سيغل من واشنطن، التي عملت ممرضة في مستشفى غزة في مخيم صبرا. وقد جرت المصادقة على البيان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ بحضور القنصل الأميركي في بيروت. وفي هذا البيان، الذي قُدّم إلى اللجنة، إضافة إلى شهادتها الشفوية، وصفت جنديا كان يتحدث اللغة الألمانية فقط ولم يكن يعرف اللغة العربية إطلاقا كما أنها تحدّثت عن جندي إسرائيلي، قال لها فيما كان يقودها وأعضاء الفريق الطبي: «'اليوم هو عيد الميلاد الخاص بنا، عيد رأس السنة، وأنا لا أحب أن أدخل البيوت وأرى النساء والأطفال'. فسألْتُه: 'كم شخصا قتلت؟' فقال: 'هذا سؤال لا يوجّه إلى

أحد؟.»

وأشارت شاهدة أجنبية أخرى، هي الطبيبة الجرّاحة، د. سوي شاي كوانغ، التي أدلت بشهادتها إلى اللجنة كتابة، إلى أنها فيما كانت تجلس وآخرون في غرفة لإجراء التحقيق معهم، قدّمت امرأة من الفريق الطبي إلى أحد الجنود وثيقة مكتوبة باللغتين الإنكليزية والعربية، بأنها ليست من أنصار م. ت. ف. وبأنها جاءت لمساعدة الأشخاص الذين يُعانون في لبنان. وحاول هذا الجندي، الذي يُفترض أنه كان من رجال الكتائب، أن يقرأ جزء الوثيقة المكتوب بالإنكليزية، وكان واضحا أنه لا يعرف العربية. وقد رفضت اللجنة هذه الشهادات رفضا قاطعا. ومع ذلك، ثمة أنباء أخرى تصرّ على وجود جنود إسرائيليين أثناء المجزرة. وقد نشرت المجلة الأسبوعية الألمانية «دير شبيغل» رواية عضو في الكتائب، أسهم في المجزرة، تحت عنوان: «يوم واحد في حياة عضو الكتائب». وهذا الشخص الذي روى تفصيلات عن قتل أناس أبرياء توقف شعر الرأس، قال أيضا أن جنودا إسرائيليين كانوا معه أثناء المجزرة، وأن ذلك كان في غاية السرية.

إن رئيس الحكومة، الذي لم يسمع ولم يعرف وتوحّد مع الله في الكنيس، لم يستشط غضبا مقدسا على الضحايا الأبرياء، بل على الذين يحمّلونه والحكومة المسؤولية، ويشكّكون بخُلق الحكومة والجيش. ومن بين ما قيل في إعلان الحكومة عقب المجزرة أن «لا يَعِظَنّا أحدٌ بقِيَم الأخلاق واحترام الحياة، التي ربّينا عليها أجيالا من المقاتلين في إسرائيل وسنظلّ نربيهم عليها.»

من المؤسف أن أعضاء اللجنة لم يسألوا رئيس الحكومة أثناء إدلائه بشهادته أمامهم عن أية قيم خُلقية تربى عليها كبار الضباط الذين كانوا على سطح غرفة القيادة، ورئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع وجميع رجال المؤسسة الذين التزموا الصمت إزاء الفظائع وكمّوا الأفواه عنها. ومن المؤسف أن أعضاء اللجنة لم يجدوا من المستحسن إبداء رأيهم بشأن الاعتداءات الخطرة على المدنيين، التي حصلت خلال الحرب والتي أصبحت موضع احتجاج جماهيري واسع. وقد قيل في قرار حكم اللجنة الأخير، الذي تحدّث عن أخلاق القتال لدى الجيش الإسرائيلي، إن عددا غير قليل من المدنيين أصيبوا في الحرب، على الرغم من الجهد الذي بذله الجيش الإسرائيلي وجنوده للحيلولة دون ذلك. وقد تسبّب هذا الجهد، مرارا، في وقوع خسائر إضافية في صفوف القوات الإسرائيلية. وتكوّن انطباع لدى اللجنة بأن الجنود أظهروا انفعالا تجاه الفظائع التي ارتكبت ضد أناس ليسوا مقاتلين. وحدّدت اللجنة أنه يجب إبداء الأسف لأن ردة فعل الجنود الإسرائيليين على هذه الأعمال لم تكن دائما جدّية بما يكفي ولم يتوصلوا إلى وقف هذه الأفعال المنحرفة.

لقد غاب تماما عن أعين اللجنة حصار بيروت الرهيب، والقصف البربري للسكان

المدنيين، وتدمير مخيمات اللاجئين، والقنابل الفراغية والعنقودية، التي هزّت العالم وأثارت الجمهور الإسرائيلي؛ وهي لم تتمكّن من فهم العلاقة القائمة بين هـذه الأفعال ومجـزرة المخيمات.

حقا لقد برّأت اللجنة القيادتين السياسية والعسكرية من المسؤولية المباشرة عن المجزرة ـ وهذا أمر أعترض عليه ـ لكنها نسبت إليهما مسؤولية غير مباشرة. وكان هذا الاستنتاج خطرا بما يكفي لإدانة النهج الأكثر خطورة، الذي لسان حاله: فَلْيَروْا، ويعتبروا، ولْيتلقّنوا درسا. غير أن التوصيات صيغت بلغة ليّنة، مثل: «يرجى من وزير الدفاع أن يستخلص استنتاجات شخصية ملائمة من الشوائب التي تكشّفت أثناء قيامه بمهمّات منصبه.»

لم يُلقَ على رئيس الحكومة المنعزل عن الأحداث، الذي لم يبد اهتماما بما حدث، سوى درجة معينة من المسؤولية ولم ترفـع بشأنه أية توصية. وأمّا رئيس الأركان، الذي أكّدت اللجنة أنها توصلت إلى استنتاجات خطيرة حول نشاطاته وتقصيراته، فلم ترفـع بشأنه، في الواقـع، أية توصية، «آخذين بعين الاعتبار أن تمديد فترة ولايته ليس موضـع بحث.» أمّا بالنسبة إلى قائد منطقة الشمال، أمير دروري، فقد اكتفت اللجنة بالإشارة إلى مسؤوليته، من دون أية توصية أخرى، وذلك لأنه تولّى مهمات عديدة وصعبة في الأسبوع الذي دخل فيه الجيش الإسرائيلي بيروت الغربية. وأمّا ضابط سلاح المظليين والمشاة الرئيسي، عاموس يارون، الذي كتم التقارير المتعلقة بالمذبحة وأخفاها، فرفعت بشأنه توصية تقضي بألاّ يشغل منصبا قياديا في الجيش الإسرائيلي مدة ثلاثة أعوام، فقط لا غير. وأمّا الوزير شمير فلم ترفـع بشأنه أية توصيات، بل ولم تعز إليه أية مسؤولية، على الرغم من أنه كان باستطاعته، على الأقل، أن يسأل ـ لو شاء ـ عما إذا كان ثمة صحة في ما أبلغه به زميله الوزير تسيبوري حول مذبحة المخيمات. والبقية معروفة. فقد بقيت الحكومة على حالها، ونقل وزير الدفاع شارون من منصبه، لكنه بقي في الحكومة، وعضوا في اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية وعضوا في الفريق الذي يجري المفاوضات مـع لبنان. وازدادت مهنته السياسية ازدهارا بصفته «إريك ملك إسرائيل».

لم تطعن اللجنة في تحليلاتها بالسياسة والمفهوم اللذين أديا إلى حرب لبنان، بكل أهوالها. وفي الواقـع، فقد أبقت جميـع أفراد القيادة السياسية المسؤولين عن المذبحة على وضعهم السابق، بلا مساس. وقد برز القصور الذي انطوت عليه توصياتها، بقوة أشد، في ضوء البند ٢٩٨ من قانون العقوبات لسنة ١٩٨٧، الذي ينص على أن «من يتسبب في وفاة شخص بعمل أو تقصير ممنوعين يُدان بالقتل، وحكمه السجن عشرين عاما.» ويعرّف البند ٢٩٩ التقصير الممنوع على النحو التالي: «التقصير الممنوع هو التقصير الناجم عن إهمال آثم في أداء الواجب، سواء اقترن بنيّة في التسبب في الوفاة أو الأذى الجسماني أو لم يقترن بمثل هذه

النيّة». ويتحدّث البند ٣٠٤ من القانون عن التسبب في الوفاة من خلال إهمال، وعمل متسرّع ولامبـال. ويتناول البند ٣٢٢ من القانون المسؤولية عن صحة من لا حيلة لهم وحياتهم، حيث يكون المسؤول عنهم مستوجبا المحاكمة إذا نزل بهم مكروه.

كان هنا تقصير ممنوع، وفي أقل الأحوال، عمل متسرّع ولامبـال؛ وكانت هنا أيضا مسؤولية عمن لا حيلة لهم، لأن سكان المخيّمات وجدوا تحت الرعاية الكاملة للقوة المحتلة، إسرائيل، التي كانت مسؤولة عن سلامتهم بموجب القانون الدولي. علاوة على ذلك، كانت إسرائيل هي التي تسببت في كونهم بلا حيلة، لأنها تسببت في طردهم من حِماهم وبذلك تركتهم تحت رحمة القتلة.

«على مرّ التاريخ، حاكمت الشعوبُ مَن أجرم بحقّها وبحق شعوب أخرى أمام هيئات قضائية لم تحدد الحكومات الجائرة صلاحياتها. هكذا أيضا سيحاكم، عندما يحين الأوان، مجرمو الحرب المسؤولون عن مذبحة صبرا وشاتيلا، والذين أجرموا أيضا بحق شعبهم نفسه. آنئذ ستنجلي كل الحقيقة»، هكذا كتبت سنة ١٩٨٢. أما اليوم فلم أعد واثقة من ذلك. إن القادة أنفسهم يحتلون اليوم مناصب رئيسية، ويواصلون الإجرام من دون أن يعيقهم عائق. هكذا كان الحال قبل الانتفاضة، وهكذا الحال، بقوة أشد، خلالها، ولا يبدو لي أنهم سيحاكمون على ذلك. إني أعتبر ذلك مأساة لشعبنا.

«حتى ولو برهنتَ لي حسابيا أن الحرب التي نخوضها الآن في لبنان ــ لم ننته منها بعد ــ هي حرب في منتهى الفظاعة، غير جميلة ولاخلـقية، ومقرفـة، ولا تليق بنا، فهـذا لا يعنيني. سأقول لك أكثر من ذلك: حتى ولو برهنت لي حسابيا أننا لم نحقق ولن نحقق أيّ هدف في لبنان، لا حكما لبنانيا صديقا، ولا هزيمـة السوريـين، ولا تصفية م. ت. ف، ولا حدّاد ولا ٤٠ كلم، فهذا أيضا لا يعنيني: كان الأمر مجديا. وإذا تبيّن بعد عام أن الجليل سيتلقى ثانية صواريـخ كاتيوشا، فحتى ذلك لا يعنيني كثيرا، سنقوم بحرب أخرى كهذه وسنقتل وسندمّر أضعافا، حتى ييأسوا. هل تعرف لماذا كان كل ذلك مجديا؟ لأنه وكما يبدو هناك أمل حقيقي في أن تكون هذه الحرب قد كرّهت بنا تماما كل العالم الذي يسمّي نفسه متحضرا. ومن الآن لربما تكون قد انتهت، مرة وإلى الابد، الثرثرة عن الأخلاقيات اليهودية الاستثنائية، وعن العبرة الخلقية للكارثة النازية وملاحقة اليهود الذين كان ينبغي أن يخرجوا من غرف الغاز أبرارا وطاهري النفس. خَلَص! انتهينا الآن من هذه القرابين. إنّ الخراب الطفيف الذي أوقعناه بصور وصيدا، والدمار الذي أنزلناه بعين الحلوة (أسفا على أننا لم نمح وكر الدوابّ هذا من الوجود)، والقصف النظيف على بيروت، والمذبحة الصغرى ــ ٥٠٠ عربيّ أيضا مذبحة! ــ التي وقعت في المخيمات نفسها (أسفا على أن الكتائب فعلوا ذلك وليس نحن، بأيدينا الناعمة!) لكن هذه الصدقات والأفعال الحسنة قتلت نهائيا الهذيان

القديم عن الشعب المختار وعن نور للأغيار. خراء أصفى من زيت الزيتون! انتهينا: لا مختار ولا نور وتبارك الذي أعفانا».

هذا حديث طويل يناجي نفسه به أحد محادثَيْ عاموس عوز، كما أورده في كتابه «هنا وهناك في أرض إسرائيل»، يبعث على القشعريرة، لكنه صريح إلى حدّ يبعث على الخوف.

«المرأة - الشيطان»

بقي لديّ من المذبحة شظايا حديد صغيرة للذكرى، قطع من قذيفة وقنبلة وجدتا على أرض صبرا المشبعة بالدم. من الأفضل ألّا أفكر في ما جنته الأجزاء الأُخرى من هذه الشظايا. لقد أحضرها لي شهود كانوا هناك، وطلبوا عدم الكشف عن هويتهم. التقتني شاهدتان، هيلين سيغل ود. سوي كوانغ في فندق مقدسي، تحت رعاية «قواتنا». أدلتا بنص شهادتيهما أمام لجنة كوهين بعد أن مثلتا أمامهـا. بدت هيلين سيغل، التي سبق أن اجتمعت بها في واشنطن، كالخيال. حدثتني د. سوي كوانغ، وهي رقيقة وصارمة، كيف فعلت السلطات الإسرائيلية كل شيء ممكن كي تحبط لقاءهما معي قبل تقديم الشهادة. وقالت: «لقد تحدثوا عنك بالسوء. أدخلوا في نفسي الذعر. عندما أتحدث معك كإنسان لإنسان، أرى أن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحا.»

عادت د. كوانغ إلى عائلتها في لندن. وفي وقت لاحق، عندما نشبت الانتفاضة في المناطق، عادت إلى المكان الذي كانوا فيه في أمسّ حاجة إليها، إلى مستشفى في [مدينة] غزة.

في اجتماع حقوقيين عقد في بروكسل سنة ١٩٨٢، تلقيت شهادة ممرضة نرويجية كانت في مكان المذبحة عندما وقعت. كما أعطتني رسما تخطيطيا لمخيم شاتيلا رسمته لي خصيصا. كتبتُ آنذاك في مفكرتي، استنادا إلى شهادتها:

«تحت الطريق في مخيم شاتيلا توجد جثث مدفونة. مذبوحون بلا اسم، بلا قبر ولا شاهد، مدفونون تحت مفترق الطرق. لقد هدمه القتلة كي يطمسوا معالم جرائمهم. لم تر آن الصغيرة كيف قتلوهم. إنها نرويجية ولهذا نجت من أيدي القتلة. لقد شاهدت موكب [سكان المخيم] الذين يطلبون إنقاذهم من أيدي جنود الجيش الإسرائيلي، الذين قصفوا المخيم طوال شهرين، وقبل المذبحة بيوم أيضا.

«لم تشاهد طالبي الإنقاذ منذ ذلك الحين، ولا تعلم ما إذا كانوا مدفونين تحت الطريق أو في منازلهم أو ما إذا لاقوا حتفهم بالقرب من أحد الجدران في المخيم.» إن آن ممرضة رؤوف، وهي تذكر المرضى الذين قتلوا وتذكر سامي، طبيب الأطفال الوحيد في مستشفى عكا. طلبت منهم ألا يأخذوه، لأن حياة الأطفال الجرحى معرضة للخطر من دونه. أجابوها بأن سامي سيكون بخير «أوكي (OK)» ولم تكن تعلم بعد أنه قُضيَ عليه وعلى الأطفال بالموت.

«اقتاد القتلة سامي طبيب الأطفال إلى المدينة الرياضية، وهناك عذّبوه وقتلوه، سوية مع آخرين عديدين. هكذا حدث قبل أعوام في قارة أخرى، في سنتياغو في تشيلي، لأن الفاشية متشابهة في كل مكان...»

كانت أعوام تلك الحرب أعواما قاسية بالنسبة إليّ. وقد تشبثت خلال إقامتي القصيرة في لوس أنجيليس، حيث دعيت من قبل هيئة تحمل اسم مجلس لوس أنجيليس للشؤون الدولية. وتضم هذه الهيئة، المعروفة بطابعها المأسس، أعضاء من المفكرين المعروفين، وكذلك أصحاب رؤوس أموال من كاليفورنيا. وقيل لي إن الملك حسين، وأميرا سعوديا، وشمعون بيرس، وأسقف كانتربري، ألقوا محاضرات مِن على هذا المنبر. كان العنوان الذي وضعته لمحاضرتي: «الرياء المقدّس ـ حقائق عن ١٥ عاما من الاحتلال الإسرائيلي»، وطبع بهذه الصيغة على بطاقات الدعوة الفاخرة، التي حملت صورتي أيضا.

حدّثني أصحاب الدعوة، في مكالماتهم الهاتفية التي أجروها معي وأنا في البلد، عن معارضة شديدة لمجيئي، وخصوصا من جانب السفارة الإسرائيلية ومن جانب القنصلية المحلية. إنهم يصفونني بالمرأة ـ الشيطان (devil woman)، التي يجب عدم تصديق أية كلمة تنطق بها، ووصفوا دعوتي بالغلطة الفادحة. لقد رُسمت صورتي القاتمة وملامحي القاسية ببرودة عظيمة، لكن النتيجة كانت أنّ مضيفيّ ازداد حب الاستطلاع لديهم لرؤية امرأة ـ شيطان أول مرة في حياتهم.

وَعَدْتُ نفسي أن أظهر بأحسن حالاتي، وقررت أن أرتدي الفستان الأنيق الذي ارتديته في حفل زواج ميخائيل؛ أما وقد صُوِّرت بالمرأة ـ الشيطان، فلأظهر على الأقل بالشكل الملائم. وبحجة سوء فهم بشأن الموعد الدقيق لقدومي من نيويورك، لم ينتظرني أحد في المطار. وعند منتصف الليل وصلت إلى الفندق بنفسي، ولم يصل الشخص الذي كان من المفترض أن يستقبلني إلا بعد مضيّ فترة ما.

أُنزلت في جناح فخم في فندق هيلتون بالمدينة. دهشت لكل هذه الفخامة التي لم أعتد عليها، كما لم يكن بي أية حاجة إليها، غير أن الرجل الذي استقبلني قال أنهم يريدون بذلك أن يظهروا مدى احترامهم لي. وأنا، المتعبة والجائعة، كنت فقط أفكر في شطيرة بسيطة، بل ولّمحت بذلك لمضيفي، غير أن كل شيء، في مثل تلك الساعة، كان قد أقفل، بما في ذلك خدمة الغرف. وقع بصري على سلة كبيرة مغلفة بورق سيلوفان [مادة رقيقة شفافة شبيهة بالورق] أصفر كانت موضوعة على إحدى الطاولات في صالون الجناح. استرعى انتباهي، تحت ورق السيلوفان، حلوى وفاكهة مختلفة الأنواع، مرتبة بشكل جميل، وقطع جبن مغلفة بورق ملوّن. وبما أني تربيت على العفوية الإسرائيلية، قلت للرجل إن لديّ حلا، وأشرت إلى

السلة. حدجني بنظرة جامدة لم تستطع الابتسامة المتكلفة أن تسترها، وقال أنه سيعقد هنا في الغد مؤتمر صحافي، وأن السلة يجب أن تبقى كاملة كما هي، لأن الصحافيين، بكل تأكيد، سيرغبون في تصوير الغرفة... وعندما انصرف، وغطست في السرير الفاخر، الناصع البياض والمعطّر، كانت معدتي لا تزال تقرقع بإصرار وإلحاح ولم تدعني أنام رغم الإجهاد الذي ألمّ بي بعد رحلتي الجوية الطويلة عبر الأطلسي. وفي النهاية، قررت اقتحام غلاف الورق الشفاف رغم أنف المضيف قليل الإحساس. فتحت ثغرة صغيرة في الغلاف، وتمكنت من سحب قطعة جبن وبضع حبات من العنب؛ كررت المناورة من جانب السلة الآخر وسلبت تفاحة صغيرة. هنأت نفسي على أني أحضرت معي ورقا لاصقا وألصقت الفتحات جيدا. وكانت النتيجة النهائية بضع ساعات من النوم المتقطّع، غير أنها كانت أفضل من لا شيء.

كان من المقرر أن تلقى المحاضرة خلال مأدبة غداء، اختراع أميركي مثير للحفيظة. بشكل عام، يجلس المحاضر والنشيطون على المنبر ويأكلون، كما تفعل عائلات العروسين في قاعات الزفاف لدينا. وأثناء الغداء حدثني الموجّه، الذي جلس إلى جانبي، وهو مضيفي الصارم الذي قابلته مساء الأمس، عن هوية الحضور، وتوقف بشكل خاص عند أولئك المعروفين مثل أتباع كهانا. وما أن لاحظ دهشتي حتى سارع إلى إضافة توضيح قائلا «لقد دفعوا ثمن تذكرة، ونحن بلد ديمقراطي. وعدا ذلك، فإنهم أشخاص متحضرون وآمل أن يتصرفوا بشكل جيد، وليس هناك ما تخشينه.» أمّا أنا فكنت أعرف أتباع كهانا من البلد، ولم يكن التحضر الوجه الأبرز لديهم. بالإضافة إلى ذلك، تلقيت عشية سفري رسائل تهديد من الولايات المتحدة أيضا، قيل فيها أنهم سيقطّعونني إربا وسيحرقونني وما إلى ذلك من الأعمال التي تشرح القلب. كان مضيفي على علم بذلك كله. لكن ما العمل، خاصة وأن مضيفي لم يقل أن القاعة، في الواقع، ملأى بأتباع كهانا إلا قبل محاضرتي بعشر دقائق؟ لم أستطع أن أتخلص من الإحساس بأنه أيضا يلاقي بعض المتعة في إخافتي.

قبل بدء المحاضرة، جاء دور الرجل كي يقدمني إلى الجمهور. وبالفعل، قدّمني من زاوية عدائه الشخصي نحوي، وعلى النحو التالي تقريبا: سيكون من الصعب جدا عليكم أن تستمعوا إليها. بالإمكان فهم شعوركم، إنها ستقول أمورا خطيرة من المؤكد أنّ الكثيرين لن يوافقوا عليها، لكنّا مع ذلك قررنا دعوتها ونأمل أن تتمكنوا من الاستماع إلى أقوالها بهدوء...

انتابتني للحظة، وأنا أقف هنـاك مكشوفة، رغبة قوية في الردّ عليه بالمثل أو النزول عن المنبر احتجاجا، غير أني استعدت رباطة جأشي على الفور، وقررت أنه ليس هناك أفضل من أن ألقي أمامه وأمام أمثاله كل ما لديّ عن موضوع الاحتلال، لأني لهذه الغاية بالذات أتيت.

هكذا، وخلافا لعادتي، بدأت أقرأ كلمتي من النص المكتوب. لكنّي لم أكتفِ بمجرد قراءته، بل عبّرت فيه عن كل الغضب والمهانة اللذين تراكما في نفسي من جراء جرائم الاحتلال. ولدهشتي سمعت عندما فرغت من القراءة تصفيقا حادا ينطلق من بعض زوايا القاعة. وعندما بدأت الرد على أسئلة الجمهور، أخذ أتباع كهانا يشاغبون، مستثيرين غضب أولئك الذين رغبوا في الإصغاء. ومع بدء المشاغبة، سارع الموجّه إلى إنهاء الاجتماع، وقال لي إن اضطرابات قد تقع وإن سلامة الناس غير مضمونة، وأثناء ذلك أخذ منّي الميكروفون. طلبت منه أن يعيده إليّ، وأكدت له بأن لديّ خبرة وبأني قادرة على السيطرة على الوضع والاستمرار، لكنه رفض وأعلن انتهاء الحفل. اقترب مني عدد من الحضور وهنأوني بحرارة، مستنكرين تصرّف أعضاء الرابطة. وبعد برهة وجيزة أخرجني رجال الأمن من هناك، عبر المطبخ فدرج الخدم، وأعادوني إلى الجناح الفاخر الذي تحوّل إلى سجن لي. وتمكّن أتباع كهانا، أثناء زيارتي، من مهاجمة محطة إذاعة محلية تقدمية أجرت حديثا معي في برنامج «خط مفتوح». وبعدما أبعدتهم الشرطة ثقبوا إطارات السيارات التي كانت تقف هناك.

وفي الأعوام التالية هدّدوني بالقتل إذا مثلت أمام اجتماع في نيويورك. وقبل نحو ثلاثة أعوام، حاولوا الاعتداء عليّ في اجتماع عقد في جامعة تورونتو، غير أن الشرطة ومنظمي الاجتماع أبعدوهم.

خلال الزيارة المذكورة، صرّحت في مقابلة مع «لوس أنجيليس تايمز»، ثالثة كبريات الصحف في الولايات المتحدة، أن ما يملي عليّ نشاطي هو قلقي على سلامة بلدي وشعبي. ونشر تصريحي من دون أية إضافة تهكمية أو تعقيبية، الأمر الذي أثار ثائرة العديد من القرّاء. وتلقت هيئة التحرير رسائل غاضبة وشتائم عبر الهاتف، غير أنها تلقت أيضا بطاقة تضمنت كلمات تقدير من شخص ما تمنّى حلّ هذا النزاع الرهيب بحسب ما جاء في روح أقوالي. وأرسلت الصحافية التي أجرت المقابلة البطاقة إليّ وكتبت عليها: «عندما نقرأ البطاقة نفهم أن هناك أملا!» وقبل مغادرتي لوس أنجيليس، تمكّنت من مشاهدة رسائل الاحتجاج التي كتبت ضدّ قدومي ومن سماع تفصيلات عن تصريحات غير ودية صدرت بحقي، منها تصريح لرئيس المنظمة الصهيونية في كاليفورنيا، وعن تهديدات صدرت عن أوساط مقرّبة من القنصلية الإسرائيلية، بما في ذلك تهديد بالإضرار بالعلاقات بين إسرائيل والمجلس إذا مثلت لإلقاء كلمة في إطاره.

في ٨٢/٦/٤ سافرت بالطائرة إلى واشنطن لإلقاء محاضرات والالتقاء بسامي. كان اللقاء معه، كما كان دائما، مصدر سعادة. سمعنا نبأ الغزو الإسرائيلي للبنان عبر الإذاعة عندما كنا نجلس في غرفتي بالفندق. كان ردّ فعل سامي حادّا للغاية، وكان على استعداد للسفر إلى هناك على الفور. اتصلت هاتفيا بميخائيل في تل أبيب. قال إن العملية، حسب

البيان الرسمي، على وشك الانتهاء خلال الساعات المقبلة.

في تلك الأيام، أحس الناس في واشنطن بالعار الذي انطوى عليه موقف الولايات المتحدة وموقف وسائل الإعلام الرئيسية فيها من مسألة الغزو. وأصبحت محاضراتي، التي خطّطت بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة للاحتلال الإسرائيلي، مرتبطة الآن بالحرب. التقيت رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في الكونغرس، وموظفي الدائرة الإسرائيلية في وزارة الخارجية، وألقيت على مسامعهم محاضرة عن وضع حقوق الإنسان في المناطق، وعن المعاناة التي لحقت بالشعب الفلسطيني، وبالشعب الإسرائيلي أيضا. أكدت أنّ زعماءنا يستمدون التشجيع من موقف الولايات المتحدة تجاه غزو لبنان. وفي الكونغرس، حظيت بلقاء خاص نظّم بمبادرة عضو الكونغرس، جورج كروكت، من ميتشيغان، مع أعضاء لجنة الخارجية التابعة للكونغرس ومع المجموعة الملقبة بـ «المؤتمر الأسود»، المؤلف من أعضاء الكونغرس السود. وحضر معي د. جيم زغبي وغريغوري هورفلايا، من اللجنة المناهضة للتمييز، التي تضم أميركيين من أصل عربي، والتي تم تأليفها قبل ذلك بعامين، برئاسة عضو مجلس الشيوخ جيمس أبو رزق من داكوتا.

أشخاص مفقودون

عندما عدت إلى البلاد، بادرت، سوية مع محامين آخرين، إلى الاهتمام بقضية معسكر أنصار اللبناني، وبقضية فلسطينيين ولبنانيين من أصل درزي، وآخرين ممن اعتقلوا في لبنان وجُلبوا إلى إسرائيل أيضا. غير أن معسكر أنصار شغلني أكثر منها كلها. كان هذا المكان الرهيب مغلقا بإحكام أمام الناس في الخارج، حتى أن نزلاءه حُرموا من صفة «معتقل» ووصفوا بـ «مجلوبين». قدّمت استئنافا باسم صلاح التعمري وباسم إبنَيْ حوشيه، الذين اعتقلوا في عين الحلوة، طالبة من وزير الدفاع أن يعلّل الأساس الذي اعتقلوا بموجبه، ولماذا لا يُسمح لي بزيارتهم من أجل تمثيلهم، ولماذا لا يُعتبرون أسرى حرب. وقدّم المحامون ليئا تسيمل، وأفيغدور فيلدمان ووليد الفاهوم استئنافات أخرى عن الموضوع نفسه. وبدأت معركة قانونية مضنية من أجل زيارة أنصار. وإلى أن أقرت نيابة الدولة ذلك أخيرا كان المعسكر قد تم تفكيكه.

لم يكن للاستئناف الذي قدّمته تأثير كبير، باستثناء تركيز الانتباه على المعسكر نفسه، الذي تسرّبت أنباء حول ما يجري فيه إلى الخارج عن طريق جنود خدموا فيه، وعن طريق معتقلين أطلق سراحهم، أو عن طريق من تمكّنوا من الخروج منه بطريقة أخرى.

كان التعمري يعتبر المتحدث بلسان سجناء المعسكر. كان كبير السجناء، مساعدا لياسر عرفات عمل تحت إمرته المباشرة، بحسب ادّعاء نيابة الدولة. وكان له وجه غامض آخر في نظر الإسرائيليين، بسبب زوجته دينا، التي كانت مطلّقة الملك حسين. أمّا فيما يتعلق بالأخَوَين حوشيه، فلم أتلقَّ من نيابة الدولة أيّ جواب على الاستئناف. كان جواب أحد المدّعين العسكريين، الذي تلقيته في قاعة المحكمة العليا: «هناك بضعة إمكانات: لا أعتقد فعلا أن الشخصين موجودان في أيدي القوات التي ندعمها. ربما تمكّنا من الفرار، وربما. . .»، وهنا أومأ إيماءة هازلة، «وجدا ملجأ في مخيمي صبرا وشاتيلا.» كان هذا ما قاله تماما، وسجّلت أقواله في مفكرتي على الفور، لكنّي، للأسف، لم أسأل عن اسمه. كان يجدر الكشف عن هويته أثناء شغله وظيفته.

غير أنه كان ثمة آخرون أيضا ممن بعثوا في القلب أملا: مئات من الجنود الذين رفضوا الخدمة في لبنان. وفي أحد الاجتماعات التي دعت إليها حركة «هناك حدّ»، في ٨٢/١٠/٢٢، في قاعة «تسفتا» بتل أبيب، أدلى جنود، بينهم ضباط أيضا، بشهادات عن ما يجري في لبنان. وكان للأقوال التي أدلى بها المقدم (احتياط) دوف يرمياهو وقع شديد على

الحضور، باعتبارها شهادة من مصدر أوّلي ومعتمد حول توجيهات القيادة السياسية وحول التنفيذ على الأرض.

مـع أني لم أزر لبنان مطلقا، فقد التقيته بطرق أخرى. التقيته، من جملة أماكن أخرى، في بروكسـل، في شخص امرأة لبنانية من أسرة كريمة، كانت أول كلمات قالتها لي: «لقد رأيناهم، جنودكم، إنهم أبعد ما يكونون عن صورة الرجال الخارقين التي صنعتموها. لقد كلفكم هذا الاحتلال موت أسطورة تفوّقكم.» قالت ذلك بنوع من الازدراء، وكأنها أرادت المساس بـي شخصيا. التقيت لبنان فـي أوروبا أيضا، في شخص الفلسطيني ميشيل. لم يتذكر عدد ليالي الرعب المتواصلة التي عاشها في بيروت، خائفا من كل همسة أو حركة من شأنها أن تجلب له حكما بالتعذيب أو الموت. آنذاك، تجنّب ميشيل اللجوء إلى اقربائه، مخافة أن يعرّضهم للخطر. أمّا قوّاتنا فتربصت به، وهي نفسها متعبة وخائفة، إلا إنها رغم ذلك كانت مصممة، في عناد أعمى، على مواصلة اصطياد من ضل الطريق من الفلسطينيين. لكن أيديها لم تطله، واستطاع ميشيل الاستمرار في رسم حقول الوطن البعيد، من دون أن يفقد محبة الإنسان الكامنة فيه حتى بعد ليالي الملاحقة الطويلة.

حدث لقائي الأخير مع بيروت تلك الأيام قبل فترة وجيزة، عن طريق دومينيك روك. كشفت لي دومينيك، اليافية الأصل التي تعيش في بيروت، التي تهواها: «أعرف اسمَيْ إسرائيليين حُفرا في ذاكرتي وذاكرة أصدقائي وزملائي: العقيد إيلي غيفع وأبراهام بورغ. عندما كنا تحت الحصار، ولم يكن هناك طعام أو ماء، وقذائفكم تفتك بنا، عندما فهمنا أنه ما لنا من معين، سمعنا بتوق عن حركة مناهضة الحرب لديكم؛ سمعنا عن إيلي غيفع الذي رفض دخول بيروت وقصفنا، وعن أبراهام بورغ عضو الحركة المناهضة للحرب.» سألتها ماذا كان أفظع شيء، بالنسبة إليها. كان جوابها: «قذيفتكم الفراغية التي ألقيت في مكان شديد القرب من المكتب الذي كنت أعمل فيه، ومئات الأشخاص الذين لاقوا حتفهم هناك بسرعة فائقة. ونجت زميلتان لي في العمل فقط لأنها كانتا في طريقهما إلى المنزل لإحضار ماء لحظة إلقاء القذيفة. شكّلنا حقل تجارب مناسبة لاختبار تقنية التدمير والقتل الجديدة. عندما وقفنا هناك، بالقرب من البيت الذي انهار، انطلقت صفارة الإنذار وشاهدت طائرات تقترب. ركض الجميـع عائدين إلى الملاجىء، وافترقت عنهم، عن هؤلاء اللاجئين البؤساء، وقد استحوذ عليّ إحساس خرافي بأني سأموت معهم. لكن الطائرات مرت هذه المرة من دون أن تقصف.» هذا ما قالته دومينيك فيما كنا نطير بين السحب والمضيفة تقدم المشروبات.

صمتت دومينيك، فكرت في صديقتي، ليفيا روكاح، التي رحلت عنا. كانت ليفيا، الصحافية الإسرائيلية وابنة الوزير الراحل روكاح، تقيم في إيطاليا، وكانت حساسة تجاه الظلم ولم تسلّم به. وأثناء الحرب في لبنان، أحسّت بالضيـاع وهبّت بحماسـة لتقديم

المساعدة. وسرعان ما نشأ تفاهم بيننا، في البداية عبر مكالمات هاتفية ورسائل، ومن ثَم عن طريق لقاءات شخصية جرت بيننا في الخارج. بذلت أقصى جهدي لإخراجها من تعاستها، التي نجمت عن خيبات أمل من الناس، حتى المقربين إليها، وبينهم فلسطينيون، ممن لم يعملوا، حسب رأيها، ما فيه الكفاية أو لم يكونوا أوفياء بدرجة كافية؛ واليوم أعلم، بعد أن حصل ما حصل، أنهم تخلّوا عنها فعلا. وقد فارقت ليفيا الحياة بعد أن عجزت عن تحمّل الصدمة من دون أن يكون بجانبها شخص قريب وعزيز. عندما أقرأ الرسالة الأخيرة التي كتبتها لي، وطلبت فيها مساعدتها على نقل مكتبتها إلى كلية بير زيت، وإذ أذكر لقاءاتنا الأخيرة في جنيف، عليّ أن أعترف بأني لم ألاحظ علامات المحنة التي كانت تنذر بالكارثة. ومع وفاتها في نيسان/أبريل ١٩٨٤، فقدت صديقة من الصعوبة بمكان كسب مثلها في سن ناضج، وأنّبت نفسي لأني لم أستوعب إشارات الإنذار.

كانت منظمات خيرية في سويسرا وأصدقاء في واشنطن يعطونني أسماء نساء اختفت آثارهن، وكنت أبدأ حملة بحث بكل السبل الممكنة. كان من بينهن شهيرة قدّورة، العاملة في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين. بعث زوجها كتابا مفتوحا إلى مؤسسات في البلد والعالم، لكي يستفسر عن مكان زوجته، وأرفق التماسه بصور أبنائها الأربعة. طلبت من عضو الكنيست توفيق طوبي أن يقدم استجوابا عن الموضوع. في البداية، منعت الرقابة نشر أيّ شيء عن شهيرة، ثم سمحت بنشر الالتماس الذي قدّمتهُ والاستجواب، اللذين يفيدان بأنها كانت عائدة من زيارة لوالديها في مخيم عين الحلوة، بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤، عندما اعتقلها رجال الكتائب. ونقلت إلى معسكر اعتقال بالقرب من النبطية، ويدعى أنصارية، كان خاضعا لسيطرة الجيش الإسرائيلي. وفي وقت لاحق، أبلغت لجنة الدفاع عن المعتقلين المدنيين عائلتها بأنها موجودة في سجن نفيه ترتسه في إسرائيل.

ادّعت السلطات أن شهيرة ليست في أيدي قواتنا، وأنها لا تعلم عنها شيئا. على الرغم من ذلك كان باستطاعة منظمات دولية، مزودة بمعلومات تفيد بأن الكتائب اعترفت في حينه بأنها معتقلة لديها، وأنها شوهدت لاحقا في معتقل إسرائيلي بجنوب لبنان، أن تتوقع أن إسرائيل وأصدقاءها رجال الكتائب كادوا لشهيرة. غير أنه مضت أعوام ولم يتم العثور على شهيرة حتى يومنا هذا.

في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، طلبت مني مؤسسات دينية بروتستانتية في سويسرا، كما طلب ريتشارد باونلي، وهو أستاذ معروف في القانون الدستوري بجامعة بيرن وعضو في البرلمان الاتحادي ونشيط في حركة السلام، الاهتمام بقضية شابة فلسطينية تدعى مريم عبد الجليل، من مخيم برج الشمالي في صور. كانت مسؤولة عن منظمة خيرية لبنانية

تدعى «النجدة»، تدعمها مؤسسات دينية في سويسرا وألمانيا الغربية. كانت مريم مرشدة في أشغال التطريز في المخيم، التي أصبحت مصدر دخل أساسيّ للسكان. وقد اعتقلت من قبل الجيش الإسرائيلي في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢. ونُصح مطران محلي ذهب إلى السلطات للسؤال عنها بعدم التدخل في شأنها.

علمت عائلتها أنها موجودة في «نفيه ترتسه»، وطلبت مني الاهتمام بها. زرت السجن وطلبت مقابلتها. في البداية، بدا وكأن كل شيء يسير على ما يرام، لكن بعد ساعة من الزمن قيل لي أنه يجب استيضاح الأمر، وبعد ساعة أخرى جاء جواب الشاباك سلبيا. لم يقدِّم أيّ تفسير للرفض، لكن السجانة كشفت لي أن البنات اللبنانيات لم يتلقين، حتى الآن، أية زيارة من محام، مع العلم أنهن معتقلات منذ أشهر، أولا في لبنان والآن هنا، ولا أحد يدري بذلك. قدّمت التماسا إلى محكمة العدل العليا بتاريخ ١٩٨٣/١/٥، وأشرت فيه إلى ما ينطوي ذلك عليه من مساس خطير بحقوق الإنسان، وبالقانون في إسرائيل وبقانون الشعوب. وتجدر الإشارة إلى أن مريم لم تنسب إليها أية تهمة في أية مرحلة. وحُوِّل الالتماس للمداولة أمام محكمة قوامها ثلاثة قضاة، وبالاستعجال الذي يستحقه، لكنه أُعيد فجأة إلى قاض [منفرد]، وأمر الأخير بتحويله إلى المستشار القانوني ويطلب ردّه عليه.

بعد تقديم الالتماس بأسبوعين بالضبط، علمت أن مريم نقلت مجددا إلى لبنان. وبناء على طلب مني، أكّد المستشار القانوني للصليب الأحمر الدولي، ماركو فراري، صحة الخبر وأعلن أنها نقلت فعلا إلى لبنان في سيارة إسعاف تابعة للصليب الأحمر، تمهيدا لإطلاق سراحها، بعد أن لوحظ أنها تعاني مرضا نفسيا. وقد ذهل النشيط في «حركة السلام المسيحية»، فريتس جفنتالر من سويسرا، من هذه المعلومات. فقد عرف مريم، شخصيا، إنسانة ذكية ولامعة، وروى أنها أرشدته مع أعضاء وفد آخرين أثناء زيارة قاموا بها إلى المخيم قبل بضعة أشهر فقط. وقال أن من الصعب عليه أن يصدّق أن مريم هي المقصودة، وإن كان ذلك صحيحا، فلا مفرّ من الاستنتاج أن الاعتقال هو الذي تسبب في انهيارها.

في ١٩٨٢/٢/٦ سلّمتني دائرة قضايا محكمة العدل العليا في نيابة الدولة الوقائع المتعلقة بإطلاق سراح مريم وإعادتها إلى لبنان، لأسباب تتعلق بوضعها الصحي. وبذلك، كما قيل لي، يسقط الأساس الموضوعي للاستئناف ويجب إلغاؤه.

توجهت فورا إلى مؤسسات مختلفة في البلد والعالم؛ اتهمت السلطات بإلحاق أذى خطير بمعتقلة وبإخفائها عني عمدا خشية انكشاف الحقيقة، في الوقت الذي سيكون من الصعب على وسائل الإعلام في لبنان، في جو الإرهاب السائد هناك، أن تتقصّى الحقيقة.

على أثر ذلك سمعت من ليفيا روكاح أن مريم، بالفعل، حية ترزق، لكن ليس أكثر من ذلك. لقد انزوت في عالم لم يعرف أحد طريقا إليه. واستطاعات ليفيا أيضا أن ترسل لي

شهادة طبية حول حالتها كما سجّلت في مستشفى أساف هاروفيه في ٨٣/١/١٩، التي لم أستطع الحصول عليها في إسرائيل. وشخّص أنها مصابة بـ: «تيبّس، وامتناع عن الطعام، وخلل نفساني، وضرر في الكبد، وخلل في القلب.» وذكر في الشهادة أن المقصود «امرأة في الثلاثين من العمر، معتقلة من لبنان، لم تكن مريضة في السابق. المرض الحالي: خلال الأشهر الأخيرة من إقامتها في السجن رفضت أن تأكل وتشرب، بصورة شبه كلية، كما أنها لم تتكلم.»

في سنة ١٩٨٧، في مدينة فلادوليد بإسبانيا، التقيت بليلى شهيد، وهي سفيرة ممتازة للقضية الفلسطينية عيّنتها م. ت. ف. لاحقا سفيرة لدولة فلسطين في إيرلندا. تصاحبت مع هذه المرأة حادة الذهن وسريعة الخاطر. حدثتني عن اجتماع إسرائيلي ــ فلسطيني عقد بباريس قبل ثلاثة أعوام ودار فيه نقاش حادّ بين الفلسطينيين وأنصار السلام الإسرائيليين. وأثناء ذلك سألتني عما إذا كنت سمعت بالمصادفة عن معتقلة لبنانية تدعى مريم عبد الجليل، فقلت لها إنني كنت محاميتها. «يا لها من مصادفة!»، قالت ليلى بانفعال، «الآن اسمعيني جيدا، من فضلك. إن مريم تلك التي عرفتها في لبنان، قبل اعتقالها، كانت فتاة سعيدة، دؤوبة الحركة، صاحبة مبادرة ومسؤولة. لقد عادت إلى بيتها حطام إنسان. طلبنا من الأطباء النفسانيين مساعدتها في بيروت. غير أنه كان من المحال استنطاقها، ولذا كان من المحال أيضا معالجتها. لم يعثر على علامات خارجية تدل على أنها عذّبت، وتملكتنا الحيرة. في ذلك الاجتماع الذي عقد بباريس، تحدثت مع يساري إسرائيلي معروف أدّى خدمة عسكرية في لبنان. روى لي أنه نقل بمرافقة القوة الإسرائيلية معتقلة فلسطينية إلى قيادة الكتائب في مصنع صفا بمدينة صور. كانت آنذاك سليمة معافاة، لكن في اليوم التالي، عندما جاؤوا ليأخذوها، لم يكن باستطاعته أن يعرفها. كان في عينيها شيء غريب، فقد بدتا وكأنهما زجاجيتان. فيليتسيا، عندما سمعت هذا الوصف لعينيها، قلت إني رأيت شيئا مماثلا في عيني مريم. كان التاريخ والوصف متطابقين أيضا. والآن إلى النقطة الأساسية: سأل الإسرائيلي رجال الكتائب، منذهلا من مظهر الشابة، ماذا فعلوا بها حتى أصبح من المحال معرفتها. وحدثوه عن شيء فظيع فعلوه بها ليلة كاملة. ولديّ شعور بأن تلك كانت مريم.»

مثلما التقيت بيروت، كذلك التقيت معسكر أنصار. كان ذلك في شخص موكّلي سابقا، صلاح التعمري، الذي لم يعرف شيئا عن النشاط الذي قمت به من أجله. التقيته أول مرة في سان فرنسيسكو، حيث سمعت منه قصة المعسكر. ذكّرني بعض عناصرها بقصة زوجي عن معسكرات الاعتقال [النازية] ما قبل الإبادة. وفي آذار/مارس ١٩٨٥ التقيته ثانية، هذه المرة في بون، في الجلسة الثالثة للجنة الدولية للتحقيق في جرائم إسرائيل ضد

الشعبين اللبناني والفلسطيني. لقد شُكِّلت اللجنة كردّ فوري على الغزو الإسرائيلي للبنان وحصار بيروت. وبادر إلى تشكيلها المدّعي العام المعروف، جون فلاتس ميلز الإنكليزي. وقد جنّد للتعاون في هذا الصدد مشاهير نشطوا قبلا في لجان مماثلة من أجل جنوب إفريقيا وتشيلي. وعقدت اللّجنة أول جلسة في آب / أغسطس ١٩٨٢ في نيقوسيا، والثانية عقدت في جنيف في شباط / فبراير ١٩٨٣.

قبل انعقاد الجلسة في بون، أرسل وفدان لتقصي الوضع ـ الأوّل إلى لبنان والثاني إلى المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. ومثُل أمام اللجنة، التي ترأسها الأستاذ غيرهارت شتوفي، الذي التحق بالوفد الذي زار المناطق، اثنان وثلاثون شاهدا وخبيرا من لبنان، ووفد من قبل م. ت. ف. ، وسجناء سابقون في أنصار وسجون المناطق وغيرهم. ومثلتُ أمام اللجنة بصفتي رئيسة رابطة حقوق الإنسان والمواطن في إسرائيل، سوية مع المحامي وليد الفاهوم من الناصرة، منتدبا عن الرابطة من أجل السجين. وقد ترك الوفد اللبناني، الذي مثّل جميع التيارات والأحزاب في ذلك البلد، والذي اشترك فيه أيضا المندوب الشخصي لرئيس الحكومة آنذاك، رشيد كرامي، انطباعا مؤثرا جدا.

استمر سماع الشهادات ثلاثة أيام كاملة، وفي سياقه تحدثوا عن معسكر أنصار، ونُسَخه الجديدة أيضا، وعن التعذيب أثناء التحقيق، وعن هدم المنازل، وعن الضرر الفادح الذي ألحق بالمستشفيات والمدارس، وعن تدمير الاقتصاد اللبناني، وعن عمليات مدبّرة قامت بها قوات الاحتلال لإيقاع الفتنة بين الطوائف في لبنان، وعن طرد مدنيين من منازلهم. وروى أحد الشهود أن الجيش الإسرائيلي، عندما كان يرغب في تسخين الجبهة قليلا والتسبب في اندلاع قتال بين الطوائف، كان يضع آلية للقصف على إحدى التلال ويطلق القذائف في بضعة اتجاهات. . . وقد وصف شهود مرّوا بالسجون الإسرائيلية، أمثال يعقوب دواني من نابلس، ونبيل شوخا من بيت لحم، وزكية شمّوط، التي فصلت عن أبنائها قسرا، حالة المعتقلين الصعبة وكفاحهم لتحسين ظروف المعتقل. ووصف صلاح التعمري، قائد سجناء أنصار أ (هكذا كان يسمّى المعسكر قبل تبادل الأسرى بين م. ت. ف. وإسرائيل في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣)، القمع الرهيب في المعسكر، وموت مئات المعتقلين، وكيف حافظ المسجونون هناك على كرامتهم وهويتهم، على الرغم من أنه قيل لهم لحظة اعتقالهم: «انسوا أسماءكم ــ تذكروا أرقامكم.»

في القاعة المجاورة، عرضت أشغال يدوية صنعت أساسا من الحجارة وقطع قماش الأكياس والخيم. وعرضت أيضا صور التقطت في أنصار سرا وهرّبت من المعسكر. وردا على أسئلة أعضاء اللجنة، من أين أتى المعتقلون بآلة التصوير، قال صلاح أنه تم شراؤها من جندي إسرائيلي. وأفاد قائلا: «لو توّفرت لدينا نقود لاستطعنا أن نشتري حتى دبابة بهذه

الطريقة.» وألقى الفاهوم محاضرة حول وضع السجون في المناطق [المحتلة] والقمع فيها.

تحدّثت في كلمتي عن المعتقلات اللبنانيات، وعن الاحتلال اليومي، وعن أولئك الذين يكافحونه من أبناء شعبي. وكان هناك أيضا صحافي إسرائيلي نشر لاحقا في «يديعوت أحرونوت» (١٩/٤/١٩٨٥)، حديثا قصيرا مع «المحامية فيليتسيا لانغر، الإسرائيلية، اليهودية الوحيدة التي دعيت كضيف»: «'ألم تشعري بعدم ارتياح لحقيقة اجتماع هذه اللجنة في ألمانيا بالذات؟'. 'من ناحية المشاركين بالذات شعرت بارتياح، لأنه كان هناك مكافحون ضد الفاشية وأمثالهم ممن يحتفلون بحماسة بـ٨ أيار/مايو، عيد الانتصار على الفاشيّة الألمانية. شعرت بعدم الارتياح فقط عندما تحدث الشهود عن التعذيب في أنصار'. 'وأنت، كمحامية متمرسة، تقبلين هذه الشهادات؟'. 'صحيح أن شهادة كهذه يدلى بها من دون شهادة طبية، ولا يرافق الشهود أولئك الذين ضربوهم، على حدّ زعمهم، لكن الأمور نفسها تنطبق أيضا على أسرانا، الذين عادوا من سوريا وزعموا أنهم عذّبوا هناك'. 'هل توصلت اللجنة إلى قرارات عملانية؟'. 'دعت اللجنة جنود الجيش الإسرائيلي إلى عدم المشاركة في حرب لبنان، حيث يقتلون ويُقتلون في حرب ليست حربهم، كما أن اللجنة حذّرت الجنود من أنه إذا جرت، ذات يوم، محاكمات ضد مجرمي حرب إسرائيل في لبنان فلن يكون باستطاعتهم الإفلات من العقاب بحجة أنهم كانوا فقط ينفّذون الأوامر'.»

عندما أسترجع في ذاكرتي الصور التي رسمها الشهود اللبنانيون وأفكر في الدماء والفجيعة التي تطوّقني، الآن أيضا، من كل اتجاه، أطرح على نفسي السؤال الذي طرحه توماس مان في «جبل العجائب»، في أيام النكبة العالمية الأولى: «أصحيح أنه سينبعث، ذات يوم، أيضا من عيد الموت العالمي هذا، من حمّى هذه النار الأثيمة، التي أحرقت حولنا سماء المساء التي تزخّ المطر، هل سينبعث ويأتي، ذات يوم، أيضا من هنا، الحب؟»

أترك الأعوام التي بقيت من عمري في عهدتكم

بينما أبحر في الماضي الكئيب يحدث في العالم شيء مثير للحماسة.

نلسون منديلا أطلق سراحه.

على اللافتة الملوّنة المعلقة على جدار مكتبي تظهر صورته شابا بشوشا، ينظر إليّ من بين القضبان. خاتمة الكلمة التي ألقاها أثناء محاكمته، في ٧٤/٤/٢٣، مكتوبة بحروف ملونة، بالألمانية، وأنا أعرفها جيّدا: «كرّست كل حياتي لكفاح الشعب الإفريقي. ناضلت ضد التفوق الأبيض، ناضلت ضد التفوق الأسود. رعيت المثل الأعلى لمجتمع حرّ وديمقراطي يعيش فيه معا جميع الناس بانسجام ويتمتّعون بالمساواة في الفرص. آمل أن أعيش من أجل هذا المثل الأعلى وآمل تحقيقه. لكن إذا دعت الحاجة، فأنا على استعداد للموت في سبيل هذا المثل الأعلى.»

أشاهده على الشاشة خارجا من بوابة السجن، يد ويني في يده، يمشيان على مهل إلى الحرية. يلوّح بيد مقبوضة بالتحية الثورية للمجلس الوطني الإفريقي. إن ملايين القلوب في العالم تخفق مع قلبه، وقلبي كذلك.

«إن جزءا من روحي قد ذهب معه»، قالت ويني منديلا. لقد تركت الأعوام آثارها عليه، لكن البسمة تبقى فتية، وهو ينبض بالقوة والحيوية، وعندما يبدأ التحدث إلى شعبه، فكأنما ينفض عن كاهله غبار أعوام السجن. يقول للجماهير، لجيل ثان من المناضلين ضد التفرقة العنصرية: «إن تضحياتكم البطولية التي لا تكلّ هي التي مكّنتني من الوقوف هنا اليوم، ولهذا أترك الأعوام التي بقيت من عمري في عهدتكم.»

وها نحن نرى الزوجين يعودان إلى منزلهما في سويتو. ويني كلها ألَق، متدثرة بزي بهيّ كالعروس.

أفسدت كرميت غيل عليّ سعادتي وانفعالي، عندما أجرت مقابلة إذاعية مع أناتولي شيرانسكي بثّها «صوت إسرائيل» في مناسبة إطلاق سراح منديلا.

احتدم صراع حول منديلا أيضا في سجن نفيه ترتسه بإسرائيل. وقد دُوّن ذلك في مذكرات روني بن ـ إفرات، سجينة «طريق الشرارة»، التي سجنت سوية مع ميخال شفارتس. في تلك المذكرات، وصفت روني كيف دخلت العريفة ميري روزين إلى غرفتهن، في إطار تفقّد النظافة، وبعد تفقّد روتيني من وراء القضبان، سارت بحزم نحو صور نلسون

منديلا و «أنصار ٣» وانتزعتها عن الحائط. انتزعتها من دون غيرها ولم تمسّ باقي الصور. طلبت السجينات طرح المسألة أمام سلطات السجن، واستدعين لمقابلة نائبة المديرة ملخا. كتبت روني في مذكراتها: «كانت المقابلة في غاية الغرابة، وأفترض أنها كانت أغرب بالنسبة إليها، إذ بان جليا أنها لم تعتد مناقشة مسائل من هذا النوع. أخذت تتذرع بمجموعة من الحجج، فقالت أنه ينبغي عدم تعليق أي شيء على الجدران، وأنه يسمح بتعليق ملصقات فقط (عاشت الثقافة). تقدّمتُ خطوة إلى الأمام وسألت: 'إذا فهمتك جيدا، فلا مانع في أن نحضر ملصقا لنلسون منديلا؟' مالت ملخا على الكرسي في عدم ارتياح، وفي النهاية أفرخت بيضتها قائلة: 'اليوم نلسون منديلا وغدا ياسر عرفات'. انتهى النظر في المسألة بعدم اتفاق، لكننا سنستمر في تعليق صورة منديلا.»

هؤلاء الذين ساعدوا نظام التفرقة العنصرية على مرّ الأعوام، عندما فرشوا سجادا أحمر لبوتا؛ وتجار الأسلحة على اختلاف أنواعهم، والشركاء في التطوير النووي مع جنوب إفريقيا، والرياضيون الذين لم يكترثوا لانتهاك المقاطعة، ما أحقرهم اليوم في تلوّنهم وتهانيهم المزيفة. إن ألوان المؤتمر الوطني الإفريقي، التي كانت ممنوعة حتى الأمس، تطغى اليوم على كل شيء. بالأمس «مخرّب»، واليوم مرشح مطلوب للمفاوضات.

كنت أودّ أن أشعر بالسعادة البسيطة التي يشعر بها الناس اليوم في لندن وباريس، وفي برلين وموسكو وفي كل العالم، أن أعانق هنيهة هذا النصر لروح الإنسان، من دون أن أشعر بالألم الذي يلازمني طوال أعوام جرائمنا هنا. لكنّي لا أستطيع، وهكذا سيكون الحال طالما لم تفتح أبواب الأنصارات والزنازين.

قالوا «لم يحدث هذا قط»

كانت الشمس الغاربة تداعب مياه البحيرة وتصبغها بلون ذهبي. على شواطئها نباتات ضخمة، أشجار بلّوط عالية الذوائب. كان قارب ذو محرّك يسير بسرعة مخلّفا ذيلا طويلا من الأمواج الصغيرة. كان ثمة ضفادع تنقنق بين القصَّيْب. هبط الليل وبقيت يلفّني هذا الهدوء حتى صبيحة اليوم التالي. وفي الصباح ابتهجت الطبيعة، وراقت الشمس وخيّل إلي أن باستطاعتي أن أرسم. بدت البحيرة مرآة ضخمة. كانت بجعتان بيضاوان تسبحان بحركات فاتنة. وقبيل المساء، غطت السماء سحابات بيضاء صغيرة انعكست صورتها على مياه البحيرة فبـدا قرارها وكأنه مفروش بالقطن. أخذت المياه تهتزّ وبدا وكأن السماء تهتزّ معها.

إن العودة إلى هذه المشاهد الخلّابة لا تجدي، مثلما لا يجدي التفكير في أن هذا الفصل كتب في وقت ساد فيه أمل بانتهاء المعاناة وتغلّب الحكمة على الجنون. إن ذلك لا يجدي، لأني لست مراقبة موضوعية تكتب تاريخا، بل إنسانة تكتب ما خبرته. إن مقدرتي على أن أصون في ذاكرتي ملامح الناس والمشاهد هي ما يحافظ على قوة تجربتي من الاضمحلال مع الزمن، طالما كان ذلك ممكنا، ويمكّنني من استعادة صورها؛ بيد أني، شخصيا، أشعر أحيانا أني في أمسّ الحاجة إلى نعمة النسيان.

«كفّوا عن الأمل، أيّها العابرون/سودٌ هذه البيانات، /التي رأيتها مكتوبة على سقف البوّابة» ــ هذا ما يقوله دانتي في «الكوميديا الإلهية»، عندما يصل بوّابات الجحيم. ويسأل الشاعر فرجيليوس، دليله: «'سيدي'، قرأت، 'تفسيرها صعب عليّ'، /فأجابني، وهو العالم بالأسرار: /'هنا ينبغي التخلّي عن كل حَيْرة/كل وهن، هنا ينبغي له الانتهاء'.»

أمّا أنا فذهبت إلى دار الهلاك هذه بنفسي، من دون أن يقودني إليها دليل. ذهبت مستجيبة نداء الذين اقتيدوا إليها، لكي أُعينهم قدر استطاعتي.

لدى بداية عملي سنة ١٩٦٧، سمعت عن التحقيق المقرون بالتعذيب الذي يقوم به الشاباك، وسرعان ما تمكّنت من الوقوف على حقيقته.

إن عرض حصيلة ثلاثة وعشرين عاما يبيّن أنه كان ثمة فترة زمنية واحدة فقط، من الصعب عليّ تحديدها بدقة، خلت من التعذيب أو قلّ فيها بصورة مهمة؛ وفيما بعد علمت أن ذلك كان بناء على توجيهات شخصية من مناحم بيغن، رئيس الحكومة في حينه.

منذ سنة ١٩٧٠، أثناء محاكمة علي النوباني، الذي أبعدت عائلته من بيت نوبا خلال الحرب، تعلمت فصلا من أساليب عمل الشاباك. ادّعى النوباني أن رجال الشاباك ضربوه

ضربا مبرحا واعترف بأعمال لم يقم بها. وبعد الاعتراف، سجل شرطي اعترافا أخذه منه، وهدّده بقوله أنه إذا لم يؤكد الاعتراف أمام رجال الشاباك فسيعيده إليهم. ونجح التهديد ولم يكن الشرطي بحاجة حتى إلى المساس به. وكان الأمر المثير للاهتمام في محاكمة النوباني أن المدعي العسكري أكد أن المتهم اعترف بأعمال لم يقم بها، ومنها مثلا اغتيال متعاون، في الوقت الذي ألقي فيه القبض على القاتل الحقيقي وحوكم في المحكمة نفسها... كذلك اعترف بمهاجمة بنك ليئومي في رام الله، وهو الهجوم الذي نفذه شخص واحد. واجه المدعي العام صعوبة في تفسير الأمور واضطر إلى الاعتراف بأن المتهم لم يكن الشخص الذي ارتكب هذه الجرائم. سألت، كيف يمكن إذن أن نصدّق اعترافات المتهم الأخرى، غير أن سؤالي هذا لم يلق جوابا، وأدانت المحكمة العسكرية النوباني على الرغم من كل شيء.

وفي حادثة أخرى، في سنة ١٩٧٣، وصف فلسطينيان أمام المحكمة العسكرية في اللد كيف عذبهما رجال الشاباك في سجن الخليل، وكيف ضربا ضربا قاتلا ووضعا في الزنازين. أحد المتهمين، ويدعى فتحي، وقد مثّلته، بقي في الزنزانة مدة ستة وعشرين يوما، أما زميله، ضياء، فبقي مسجونا فيها بضعة أيام.

وصف فتحي الزنزانة، مقاييسها وجدرانها الخشنة، التي تسبب كل لمسة يد لها جرحا. وكشف علامات الجروح على يديه، وكذلك علامات الجروح التي سبّبتها السلاسل التي قُيّدت بها قدماه. كما وصف كيف أخفته شرطة السجن ورجال الشاباك لفترة طويلة عن مندوبي الصليب الأحمر.

لاحظ رئيس المحكمة أن جميع المتهمين يتحدثون عن زنزانة، لكن المقصود، على ما يبدو، هو غرفة سجن انفرادي عادية، وسارع المدعي العسكري إلى التقليل من شأن الادعاءات حول وجود زنازين في سجن الخليل. أمّا رجال الشاباك، الذين يعرفون الزنازين تمام المعرفة، فنفوا وجودها في شهادة مشفوعة بالقسَم. طلبت من المحكمة زيارة المكان. وبعد جدال حادّ بين المدعي العسكري ورئيس المحكمة وبيني، وبعد مشاورات طويلة، تقرر القيام بزيارة للسجن، وكانت تلك خطوة لا سابق لها في المحكمة العسكرية في اللد.

في صباح ٥ آذار/مارس، اجتمعت المحكمة في الخليل للقيام بالزيارة، لكنها تأجلت فجأة، «بسبب صعوبات»، إلى الساعة الثانية عشرة ظهرا. وفي تلك الأثناء، طلب محاميان آخران كانا يترافعان عن متهمين آخرين في هذه القضية، مشاهدة الزنازين. أجابهم رئيس المحكمة هازئا: «هل ترغبان أيضا في رؤية الجدران الخشنة التي تريد المحامية لانغر رؤيتها؟». أما مندوب الصليب الأحمر، الذي كان حاضرا، فمُنع من دخول الزنازين. وقال نائب الحاكم العسكري، ببساطة: «أنا هنا صاحب البيت ـ حتى لو سمح الرئيس بذلك، فأنا الذي يقرّر!»

دخلنا في حاشية كبيرة تضم القضاة الثلاثة، وضابطة المحكمة وقاضية الإحالة، والمحامون الثلاثة أيضا، برفقة نائب الحاكم العسكري. أومأ فتحي إلى باب مغلق. فتح الحارس الباب، فدخلنا غرفة ضيقة فيها درج يؤدي إلى الطابق الثاني، ثم إلى ممرّ ضيق على جانبيه غرف ذات أبواب حديد ضخمة ونوافذ مغلقة. أومأ إلى الغرفة التي مكث فيها ثلاثة أيام، وإلى غرفة أخرى سجن فيها ثلاثة وعشرين يوما. فتح الحارس الباب وإذا بنا أمام المنظر التالي: حجيرة مظلمة مساحتها نحو متر ونصف عرضا ومترين طولا، بلا نافذة، لا يدخلها ضوء سوى من ثقب موجود في السقف؛ أرضية من الإسمنت، جدران خشنة نثرت عليها قصارة سميكة. والآن لم يحتجّ أي من الحاضرين عندما وصف المتهم هذا المكان بالزنزانة، وقال: «كنت أضطجع على الأرضية، ولم يكن لدي إلا بضع بطانيات. كان ذلك في شهر كانون الأول/ديسمبر.» ولاحظ قائلا: «لم يكن هنا ضوء كما يبدو الآن.» نائب الحاكم العسكري: «هذا هـراء!» فتحي: «كان هنا دلو لقضاء الحاجة. وكان يفرّغ مرة كل ثلاثة أيام.» سألته، هل كان يخرج لتنشق الهواء مرة في اليوم على الأقل، فأجاب: «كلا، فقط عندما كانوا يأخذونني إلى غرفة التحقيق.» ومن ثم طلب أن يدلنا على الزنزانة رقم ١٠، التي لا يزال على جدرانها آثار دماء. فسأل القاضي: «ما الداعي إلى ذلك؟» فتحي: «كان هناك ظلام تام. وكلّما تحركت اصطدمت بالجدار الوخّاز.» فتح باب الزنزانة، غير أنه كان من الصعب ملاحظة آثار دماء. دلّت البطانيات الملقاة على الأرضية والمياه الموجودة في الإبريق على أن المكان أخلي من ساكنه قبل هنيهة فقط، الأمر الذي فسّر تأجيل موعد الزيارة. بدا الشعور بعدم الارتياح واضحا على وجوه القضاة. أسرع المدعي العسكري قائلا: «لم أكن هنا ولا مرة!» وقال أحد المحامين: « لو جلست في هذا المكان الرهيب خمسة أيام لكنت أُصبت بالجنون. وكيف أقسم رجال الشاباك على التوراة أن هذا المكان غير موجود على الإطلاق...»

لدى عودتنا إلى المحكمة، أعلن المدّعي العسكري فجأة أن ليس باستطاعته إدارة المحاكمة، لأنه لا يزال غير مستعدّ... هكذا تمّت أول زيارة للمكان الذي أعلن رسميا أنه غير موجود إلا في مخيّلة العرب الشرقية.

بدأت المرافعة الختامية في هذه المحاكمة الصورية. أراد المدّعي العسكري تصديق رجال الشاباك وليس المتهمين. أما فيما يتعلق بالزنازين التي زرناها فقال «إنها، بحسب رأيي المتواضع، ليست زنازين، يوجد فيها مجال للتمدد براحة.» قلت محتجّة: «هل تقصد أن المكان كاف لمدّ الرجلين وأن هذا يسمّى 'راحة'؟» فأجاب: «أجل. واليوم يوجد فيها ضوء.» فسألته: «هذا ليس صحيحا، أثناء اعتقال المتهم كانت الفتحة مغلقة. لماذا لم تبرهن خلاف ذلك عندما كنّا هناك؟». واصل كلامه مدعيا أيضا «أنهم يتلقون ما يكفي من البطانيات»،

وعدت إلى الإلحاح وسألت هل يعرف معنى النوم، في الشتاء، وفي الخليل، على الأرضية من دون فراش. ومع ذلك، يجب أن أثني على القرار الشاذّ للمحكمة العسكرية في اللد، الذي سمح لنا بزيارة الزنازين.

تذكّرت النداء الذي وجّهه بشير الخيري إلى محاكميه قبل ذلك بأربعة أعوام، في المحكمة العسكرية في رام الله، لتصديق كلامه والمجيء إلى الزنازين، التي تبعد أمتارا معدودة عن المحكمة. آنذاك، كما قال، سيرون الأشخاص المضروبين بأمّ أعينهم. تذكرت القضاة اللامبالين الذين أعلنوا أن ذلك لا يعنيهم. ولما كنت أعتقد أن ذلك بالذات يعنيني جدا، أقمت الدنيا عندما شاهدت جرحى في رام الله وعليهم علامات ضرب، بل وجروحا في أجسامهم.

كانت تلك حالة المعتقل الإداري حسن عثمان عيسى، الذي جلب أمام لجنة الاستئناف وهو مجروح في ساقه، نتيجة الضرب، إلى درجة أنه كان يُخشى من الاضطرار إلى بترها. اجتمعت اللجنة في رام الله برئاسة الرائد ولفسون. قلت إنني شاهدت الجرح، وأنهم أرادوا بعد ذلك معاقبة شرطي السجن، الذي سمح لي برؤية السجين وهو على مثل هذه الحالة. طلبت من أعضاء اللجنة أن يروا الجرح بأنفسهم. أُوقفت عن الكلام بحجة أن ذلك ليس من شأن اللجنة. وفجأة قال لي حسن: «هذا الضابط، هنا، كان حاضرا عندما ضربوني.» خرج الضابط، ولم يكن مسموحا لي بالكلام عن الضرب.

عندما عدت إلى المكتب، كتبت على الفور شكوى لوزير الدفاع. ذكرت اسم ذلك الضابط، برتبة رائد، واسم محقق آخر أيضا. كما كتبت أنّي شاهدت، بعينيّ، الجروح على جسم الشاب، وساقه المتورّمة، وأنه بالكاد يستطيع المشي. طلبت تعيين لجنة تحقيق لفحص الشكوى ومعاقبة المسؤولين. وقدّمت شكوى مماثلة إلى وزير الشرطة. وفي تلك الأثناء، أرسل حسن للعلاج في سجن الرملة وتحسنت حالته قليلا. وبعد مضيّ شهر، تلقيت جواب وزير الشرطة، الذي أرسل إليّ في ١٩٧٠/٥/٨، وكان نصه: «حوّل كتابك موضوع البحث لعناية وزارتنا للرد عليه. أجري فحص جذري لادعاءاتك، ونظرا لأنه لم يوجد لها أساس، فإننا نرفضها.» التوقيع: الكولونيل تسفي روزين، نائب مدير وزارة الشرطة.

جرت زيارة أخرى من قبل محكمة عسكرية للزنازين في سجن غزّة. كان ذلك في سنة ١٩٧٥. أدلى متهم بشهادة قال فيها أن جزءا من التعذيب الذي تعرّض له كان حجزه في زنزانة طوال ثلاثين يوما. طلبت من المحكمة القيام بزيارة للزنازين، وأيد طلبي المحاميان الغزّيّان أبو دقة وأبو وردة، واستجاب له القاضي والمدعي العسكري. لكن رجال الشاباك لم يقيموا وزنا لقرار المحكمة، وتذرّعوا بأنّ «المنشأة سرّية». قلت، سوف نرى الآن، على

الأقل، من صاحب البيت هنا، وطلبت تقديم رجال الشاباك للمحاكمة بسبب الازدراء بالمحكمة. استمر المحامي أبودقة في مهاجمة الشاباك، وبدا القاضي، المقدم أور، غاضبا، بيد أنه لم يقرر شيئا. على الرغم من ذلك، أقول من تجربتي مع قضاة كثر على مدى أعوام طويلة، إن هذا الضابط بالذات أبدى شجاعة تجاه الشاباك، وتمّت الزيارة بالفعل خلال الجلسة التالية للمحكمة، في ١٩٧٦/١/٤. كان كل شيء محظورا وسريا، ولم يسجَّل شيء في المحضر. جنة حمقى في هذا الجحيم. ذلك بأن المعتقلين، الذين لا يقدمون للمحاكمة أحيانا، ويخرجون من هنا إلى الحرية، يروون أين احتفظ بهم وما تعرضوا له. لكن ــ بناء على المفهوم العنصري للسلطات ــ من يصدّق العرب؟ صحيح أني أنا أيضا لم أتمتع بثقة كبيرة في نظرهم، لكنهم كانوا مدركين خَطر انغوائهم بتصديق امرأة يهودية، محامية، وكم بالأحرى أن الأمر هنا تعلّق بزيارة رسمية، بموجب قرار محكمة. وكما هو الحال في غيرها من المرات، امتثلت إلى أمر المحافظة على السرية. فباستثناء كتابة قصة بعنوان «الحياة في القبور»، التي لم تبد وكأنّ لها علاقة بالزيارة لمن لم يعرف بأمرها، كان من الممكن أن يقع المكان الذي يرد وصفه فيها وكأنّه في أي موقع آخر في العالم.

اتسعت تباعا دائرة المعرّضين للتعذيب، المقترن ببراهين دلّت عليها آثار الجروح الجسدية والنفسية، لكن الجواب على جميع الشكاوى كان واحدا: «لم يحدث هذا قط.»

زرت جهاد سعدي في سجن الخليل بصحبة معاوني المتمرّن. أُحضر مباشرة من القسم الانفرادي والخوف يقفز من عينيه ويداه ترتجفان. كان أمرا فظيعا أن ترى يدين مرتجفتين لشاب في سن السابعة عشرة، وقميصه المتسخ في المكتب النظيف والموضّب الذي يجلس فيه رجال شرطة السجن حليقي اللحية. حتى رائحة عطر الحلاقة التي فاحت منهم لم يكن بإمكانها أن تطغى على الرائحة التي فاحت من جهاد. سألني، هل سيستمرون في تعذيبه، وانفجر باكيا. بعد ذلك حدثني كيف علّقوه من يديه، وكشف العلامات التي تركتها الأصفاد، ووصف كيف ضربوه على قدميه حتى أصبح غير قادر على المشي. كان شاحب الوجه ولاحظت أنه لا يسمع أقوالي جيدا. أوضح الشاب أنهم ضربوه على أذنيه، وهمس باستحياء أنهم ضربوه على أعضائه التناسلية. روى وعيناه تتلفتان كعيني الأفعى المذعورة أنهم أرادوا منه أن يبلغهم عن والده، قالوا أنهم يعرفون أنه خطير، كما طلبوا أن يبلغهم عن زملائه. وعندما طلب من شرطة السجن أن يسمحوا له بالاستحمام وتغيير ملابسه، أجابوه بأن الأمر ليس في أيديهم، وأنهم سيطلبون ذلك من المعنيين.

بعد أعوام، أثناء محاكمة معتقلي «طريق الشرارة»، تمكّنا، على ما آمل، أن نزرع في أذهان من لم يصدّقوا بعد ــ وأعني بهم أناسا نزهاء أصحاب ضمير ــ أن الشاباك كان السيد

المطلق والمتحكم في حياة الأشخاص الذين يحقّق معهم، ولذا لم يكن هناك شهود من الخارج على أفعالهم.

اليوم، وبعد أن تسلّمت شهادات رجال الشاباك عن وفاة محمود المصري في سجن غزة، تأكد مرة أخرى أن الشاباك هو الذي يقرّر كل شيء تجاه المعتقل للتحقيق، بما في ذلك إعطاؤه كأسا من الماء، والذهاب إلى المرحاض، وتغيير الملابس، والاستحمام وحتى العلاج الطبي. تحقّقت من ذلك منذ مطلع سنة ١٩٧٣، عندما قدّمت شكوى في شأن مالي ليرمان وشوقي خطيب، اللذين اتهما بالانتهاء لما سمي بـ «شبكة التجسس اليهودية ـ العربية». فقد تعرف ليرمان الذي اتُّهم سوية مع رامي ليفنه، بحضوري في سجن الجلمة، على رجل الشاباك الذي ضربه. رفض الرجل الإفصاح عن هويته أمامي وهدّد مرافقان له بإبعادي عن المكان. وعلى الرغم من أنه كان في المكان شرطي برتبة مفتش وعريفان من المعتقل أيضا، فإن أحدا منهم لم يحاول أو لم يجرؤ على الاقتراب من رجل الشاباك. كتبت شكوى، لكن لا طائل فيها.

لدى صدور كتابي «بأمّ عيني» سنة ١٩٧٥ في لندن، سافرت إلى هناك قبيل توزيعه. وكان الكتاب، الذي صدر في البلد بالعبرية قبل ذلك بعام، قد منع تداوله من قبل الرقابة، ولم توافق على اقتنائه للبيع إلا مكتبات معدودة. كان هناك سذّج بعدد كبير قرأوه آنذاك وقالوا أنهم لا يصدقون أننا، نحن اليهود، قادرون على تعذيب البشر.

في لندن الماطرة قابلني محادثي في مبنى التلفزة الفاخر. بدا وكأنه تأثر بصدق ما ورد في الكتاب حول جرائم الاحتلال، وروى أنهم طلبوا من السفارة الإسرائيلية إرسال شخص ما للردّ عليّ، لكنها رفضت. وعلى هذا دعي ج. جانر، أحد زعماء المنظمة الصهيونية هناك، وعضو الكتلة العمالية في البرلمان. وصل الرجل ومرّ أمامي من دون أن يمدّ إليّ يدا. ووجّهني المحادث قائلا أن باستطاعتي التحدث أيضا عن حالات لم يرد ذكرها في الكتاب، من دون تحديد أسماء.

بدأت المقابلة. أمسك المحادث الكتاب بيده وسأل: «إن كتابك مذهل. كيف استطاعت يهودية إسرائيلية تأليف كتاب كهذا؟»

أجبته: «كتبت الكتاب بقلب يقطر دما، لكي لا تتكرر أمور كهذه، ولكي يفهم الناس أية كارثة يمثّلها الاحتلال أيضا بالنسبة إلى أبناء شعبي.»

ردّ جانر قائلا: «لا أصدق أية كلمة تقولها هذه السيدة ذات 'القلب الذي يقطر دما'. لقد زرت سجنا في إسرائيل، وتحدثت مع معتقلين، كل شيء كذب.»

سمح لي المحادث بالردّ، فسألت جانر: «هل تتفضل وتقول لي من هم المعتقلون الذين

تحدّثت معهم، وماذا قالوا لك؟»

جانر: «لم آت لكي أخضع لاستجواب شامل من قبل هذه السيدة!» (هذا الجواب، كما علمت لاحقا، سبّب الفشل للرجل في نظر المشاهدين).

«وأنا أحدّثك عما رأت عيناي»، رددت وصوتي يرتعد، وتحدثت عن جهاد سعدي. نسيت كاميرات التصوير والمحادث ووصفت الشاب في سجن الخليل، وسليمان وآخرين.

قال جانر: «إنهم إرهابيون يقتلون النساء والأطفال، كالإيرلنديين.»

أجبت قائلة: «إن سلاح هؤلاء الإرهابيين، الذين تعرّضوا للتعذيب، هو المنشور والشعار، وهم يمدّون لنا يدا للسلام، ومستعدون للاعتراف بحقوقنا، عندما نعترف نحن بحقوقهم ونتخلى عن الاحتلال.» غير أنه وأمثاله استمروا يحاولون تبرير الموقف الشاذ، وحاولت أنا وأمثالي، طوال أعوام، كشف الحقيقة، وكفّ الأيدي الأثيمة، وإنقاذ الناس من المعاناة، وأنفسنا من التدهور إلى الهاوية. واأسفاه كم كنا قلّة.

تعذيب ببراهين

تحت غطاء الدفاع الشامل عن الشاباك، جرت في سنة ١٩٧٤ التحقيقات مع معتقلي الجبهة الوطنية، أمثال سليمان النجاب، وحسني حداد، وغسان حرب، وعبد المجيد حمدان وخليل حجازي. كان بينهم شيوعيون وتقدميون آخرون، وكان ما تعرضوا له، في بلد أرقى الديمقراطيات، أفظع من أن يوصف.

كان سليمان النجاب ــ المعتقل الإداري الذي ورد ذكره في أحد الفصول السابقة ــ على استعداد للإدلاء فقط باسمه ورقم هويته، وقد دفع ثمن ذلك؛ بعد «الفلقة»، الضرب الأليم على باطن قدميه، أجبره المحققون على السير في الممر وهم يدفعونه باستمرار. ربطوه بالكرسي عريانا ويداه مكبلتان بالأصفاد خلف ظهره. كان أحد المعذبين يدوس على الأصفاد بكل ثقله، وعندما يقفز الضحية إلى الخلف من ثقل الأصفاد، يضربه المعذّبون الآخرون على العضو التناسلي. عُصبت عينا سليمان طوال خمسة عشر يوما على التوالي، وقيّدت قدمه اليمنى بباب زنزانته الحديدي بسلسلة طولها ثلاثون سنتمترا. وكان يضرب بالتناوب، عريانا كما ولدته أمه بهراوة غليظة وطويلة. وكان الغذاء المقدم له عجينة مقززة من المحال تمييز مكوناتها، لكنه أكل لكي يتحمل التعذيب. وقد أورد المحامي حنا نقارة أخبارا عن تعذيب السجناء أيضا.

حاولنا استنفار الرأي العام. عقدت لجنة حقوق الإنسان والمواطن مؤتمرا صحافيا في تل أبيب، وحضره، بالإضافة إلى المحامين، الكاتب مردخاي آفي ــ شاؤول والأستاذ يسرائيل شاحاك. جاء الصحافيون، وسجلوا، كما تلقوا مذكرة أعدّتها اللجنة، وسألوا عن التفصيلات. وفي اليوم التالي لم ينشر أيّ شيء. نجحت وسيلة مؤامرة الصمت المجرَّبة في هذه المرة أيضا. وباستثناء النشاط البرلماني لكتلة «راكح» في الكنيست، التي نبّهت وحدها إلى التعذيب طوال تلك الأعوام الصعبة، واحتجاجات من قبل يساريين، ومنظمة نساء ديمقراطيات استجابت بكل سرور لكل دعوة للتضامن مع المصابين من المناطق، لم ننجح في تحريك جهات إضافية للقيام بأي نوع من الاحتجاج.

على الرغم من ذلك، حالفنا بعض نجاح عندما نشرت جريدة الطلبة المقدسية «بيه هأتون»، في ١٩٧٤/٧/١، مقالة حول التعذيب، بتوقيع جدعون عيست، جاء في مقدّمتها: «وصلت الفقرات التي تتضمنها المقالة أدناه، المأخوذة من 'زو هديريخ' ١٩٧٤/٦/١٢، إلى هيئة التحرير يوم الثلاثاء الموافق ١٩٧٤/٦/٢٥. وما أن قرأناها وذهلنا

من فحواها حتى قررنا نشرها. مع ذلك، قررت هيئة التحرير التوجه إلى السلطات للتحقق من صحتها والحصول على ردّ في شأنها. وفي صباح يوم الأربعاء، توجهنا إلى مساعد وزير الشرطة ب. ليشم. فأحالنا مكتبه إلى الناطق بلسان الشرطة المقدم ن. بوشمي. لم يكن السيد بوشمي في مكتبه، وقيل لنا إن الموضوع لا يقع ضمن دائرة اهتمام الشرطة، وإنما يندرج في إطار مسؤولية قيادة يهودا والسامرة. اتصلنا على الفور بالناطق بلسانها. لم يكن موجودا أيضا. تحدثنا مع امرأة قيل لنا أنها مساعدة الناطق. أبلغناها، بخطوط عريضة، بما ورد في الفقرات وطلبنا أن تعلمنا بما يلي: أ ــ ما سبب اعتقال سليمان النجاب؟ ب ــ لماذا لا يحتفظ به في معتقل بموجب أنظمة الدفاع (الطوارىء)؟ ج ــ لماذا لم يُجلب س. النجاب إلى المحكمة لغرض اعتقاله؟ د ــ هل باقي التفصيلات الواردة في المقال، لا سيما في شأن التعذيب، صحيحة؟ هـ ــ هل بالإمكان اللقاء مع س. النجاب لاستيضاح الأمر؟ وعدتنا مساعدة الناطق بالرد قبل صباح الجمعة، الموافق ١٩٧٤/٦/٢٨. وبعد استفسارنا عن المسألة، مرة أخرى، لدى الناطق بلسان قيادة يهودا والسامرة، قيل لنا إن الموضوع 'حساس وسياسي ولسنا الجهة التي تعالجه. الرجاء التوجه إلى الناطق بلسان وزارة الدفاع'.

«في يوم الجمعة، الموافق ١٩٧٤/٦/٢٨، اتصلنا بالسيد ن. ليفي الناطق بلسان الوزارة. أبلغناه بتسلسل الأمور كما جاء أعلاه. ادعى السيد ليفي أنه لا يعلم شيئا عن الموضوع، وأنه لم يسمع باسم س. النجاب. وأضاف قائلا إن المعلومات تعطى إلى أقرباء المعتقل في القضاء الذي تم اعتقاله فيه. ومن المحتمل أيضا أن يدلى بمعلومات إلى الصحافة. نحن لم نتلقّ شيئا، وليحكم القارىء بنفسه.»

وتساءل عيست: «. . . وصف الناطق بلسان قيادة يهودا والسامرة المسألة بأنها 'حساسة وسياسية' ولذا أحالني إلى الناطق بلسان وزارة الدفاع. وادّعى الأخير أنه لا يعلم شيئا عن ذلك. واللافت في هذه القضية هو بعدها السياسي. من المحتمل أن تكون مساعدة الناطق بلسان قيادة يهودا والسامرة قالت إن المسألة سياسية بطريق السهو، وأنها لم تقصد ذلك بتاتا. غير أنه إذا لم يكن اعتقال سليمان النجاب سياسيا، فلماذا أحالتني إلى الناطق بلسان وزارة الدفاع؟»

وتساءل الصحافي أيضا: كيف حدث أنه لم يصدر أي رد بعد نشر المقالة في «زو هديريخ» بأسبوعين ــ في حين أن من واجب الناطق بلسان وزارة الدفاع الرد على المقالات التي تتهم الوزارة بتعذيب معتقلين؟ وأكد عيست أنه، بصفته يؤيد كفاح زاخاروف من أجل وقف الاعتقالات السياسية في الاتحاد السوفياتي، ويدين ملاحقة اليهود في سوريا والتنكيل بالأسرى فيها، فإنه يستغرب معالجة السلطات لهذه المسألة.

أثارت المقالة اهتماما وأصبح الموضوع مدار الحديث في مزيد من الأوساط. وانطوى

ذلك، على الرغم من ضيق تلك الأوساط، على إنجاز ما.

أقنعني لقائي الأول بسليمان النجاب في سجن رام الله، الذي تم بعد تأجيل وعناء، بأن حالته صعبة للغاية، على الرغم من أنه حاول الظهور بمظهر القوي. بدا وجهه كوجه شخص عانى مرضا خطيرا، وبانت ابتسامته مفتعلة. أراد أن يدلي إليّ بتفصيلات عن حالته، لكن رجل الشاباك، الذي حضر اللقاء، منعه من ذلك. ووافقت مضطرة على شرط الرجل، ويدعى أبو العبد، بأن يقتصر الحديث على شؤون الدفاع القانوني. وكان قبل مجيئي قد خاض مـع سليمان النجاب في أحاديث مشوّقة حول الأدب العربي، لا سيما الشعر. إنه يعد من المستشرقين الذين باعوا أنفسهم لخدمة الاحتلال.

سألت: «كيف حالك يا سليمان، أين كنت طوال هذه المدة؟»

سليمان: «كنت في صرفند، عذبوني مرة أخرى، كنت في زنزانة...»

رجل الشاباك: «سأقطع الزيارة على الفور!»

«هذه الأمور هي بالضبط جزء من دفاع الرجل، الذي أنا موكّلته، وقد وافقت على ذلك.»

رجل الشاباك: «لا أريد أية تفصيلات!»

سليمان: «أبو العبد لم يضربني. لكن الآخرين ـــ أمر فظيـع.» وفي غضون ذلك أخذ يرفع بنطاله لكي يكشف لي عن علامات التعذيب.

رجل الشاباك: «إذا حاولت كشف أي شيء فسأقطع الزيارة! يا سليمان، ألم أكن على ما يرام معك طوال الوقت؟»

سليمان: «صحيـح، كنت فعلا على ما يرام معي.»

خاطبت رجال الشاباك قائلة: «يا له من عار أن نودع رجلا كهذا السجن، وفوق ذلك أن نعذبه. مع أشخاص كهؤلاء، يتعين علينا أن نجري مفاوضات. هؤلاء هم حلفاء لجميـع محبّـي السلام في إسرائيل.»

سليمان: «أنت متفائلة يا فيليتسيا، وأنا كذلك. لكن ليكن في علمك أنه بعد لقائي مع المحامي في مكتبك، أخذوني إلى صرفند وبدأوا تعذيبـي من جديد. لا أدري ما سيحدث بعد أن تتركيني اليوم. أنا مستعد لكل شيء.»

عدت إلى مخاطبة رجل الشاباك: «إنكم مسؤولون عن كل شعرة تسقط من رأسه. أعد بأني لن أتردد في التوجه إلى جميـع المؤسسات المناسبة في البلد والعالم.»

سليمان: «إنهم أحرار في عمل ما يريدون. النتيجة لن تتغير، وهم يعلمون ذلك. طلبت منهم علاجا طبيا. أنا مريض، لكني لم أتلق بعد أيّ علاج طبـي.»

في تلك اللحظة دخل المدير. طلبت تقديم علاج طبي لسليمان، فأجاب بأنه سيحيل الأمر إلى الممرض. ومع مضي الأعوام، أدركت أنه لا يسمح لأي شخص بدخول شعبة الشاباك من دون إذن منه، بمن فيهم الممرض. تحدثت عبثا مع المدير، فهو لم يقل لي الحقيقة، لأنه لا يملك أية صلاحية لمعالجة سليمان من دون إذن الذين يحققون معه.

توجهت عائلات المعتقلين الإداريين بمناشدات إلى الرأي العام في البلد والعالم: نبّهت إلى الإصابات التي يتعرض لها أعزّاؤها ووصفت هوية المعتقلين السياسية: «تحاول سلطات الحكم العسكري تبرير سلوكها التعسّفي أمام الرأي العام الإسرائيلي بادعائها أن هؤلاء المعتقلين 'شكّلوا منظمات تخريبية'. إن السلطات تستخدم هذا التعبير العمومي من دون تمييز. غير أن الحقيقة هي أن هؤلاء المعتقلين، كما تعرف سلطات الحكم العسكري نفسها، وكما تعرف أوساط ديمقراطية في إسرائيل، ينشدون السلام العادل، ويكافحون بإصرار ضد الظواهر الشوفينية المختلفة أينما ظهرت، ويؤيدون بتصميم حل النزاع الشرق الأوسطي على أساس القرارات الدولية واحترام حق جميع شعوب المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة، بمن فيها الشعب الإسرائيلي والشعب العربي الفلسطيني.

«إن الاعتقالات، والتعذيب، وحرماننا من زيارتهم وإخفاء مكان وجود قسم منهم لا تخدم قضية إحلال السلام العادل وتتناقض مع تطلعات شعبنا الحقيقية...»

بعد زيارتي لسليمان في رام الله شعرت بالإحباط. فهمت أنه أراد التكلم ولم يسمح له بذلك. وأنا، التي كان يفترض بها أن تبعث فيه ثقة بقدرتها على مساعدته، كنت في الواقع بلا حول ولا قوة.

قدمت، مرة أخرى، استئنافا إلى محكمة العدل العليا، باسم معتقلين آخرين اشتكوا من التعذيب أيضا. كان أعضاء المحكمة القضاة زوسمان، وفيتكين وآشر.

قبل أن أتمكن من التفوّه بأية كلمة، وجه نائب المدعي العام، د. حشين، سهامه إليّ: «يوجد لدى السيدة لانغر آلة ناسخة، وهي تقدّم استئنافات حول كل شأن تافه. إن كل شيء لديها يقترن بضوضاء إعلامية تزعم أننا نعذب المعتقلين.» قلت إن أحدا لم يردّ عليّ، إن أحدا لم يأخذ التماساتي بجدية، وإن العائلات، في هذه الأثناء، قلقة، خاصة بعد عدم السماح لسليمان بكشف جروحه لي. قفز د. حشين من مكانه وصاح بأعلى صوته: «كانت تريد أن يقوم سليمان بـ 'ستربتيز' في سجن رام الله، فطبعا لم يسمحوا لها بذلك!» وانتفخت أوداجه حنقا: «ألن تضعوا هنا حدا لهذا الخزي، لهذه الإهانة الوقحة؟» وهنا هدّأ القضاة من روع الدكتور العلّامة، الذي خرج عن طوره وهو يدافع عن رجال الشاباك. بعد مضيّ أعوام، التقيت د. حشين، بعد استقالته من خدمة الدولة. تكوّن لديّ انطباع بأنه تغير نحو الأفضل.

هناك، في المحكمة، تحدّثت عن حقوق الإنسان الأساسية، وعن المساس بكرامة الإنسان. تشدد القضاة مع د. حشين، ووافق الرئيس زوسمان على أن المسألة تنطوي على مساس بحقوق الإنسان. قال د. حشين أنه ليس هناك، بالطبع، مانع في أن أرى جميع المعتقلين الذين يشملهم الاستئناف، ووافقت من جهتي على إلغائه. كانت الساعة نحو الثانية بعد الظهر، وخططت لزيارة [معتقل] الجلمة [بالقرب من حيفا] في اليوم نفسه، لكي أرى سليمان النجاب، وخليل حجازي، وجمال فريتخ، وغسان حرب ومحمد أبو غربية.

سافرت بصحبة أفراد عائلة سليمان. كنت أخشى أن نصل متأخرين، وأن يقال لنا إن من المحال رؤيتهم اليوم. عند مدخل الجلمة، استقبلنا المشهد الريفي وبانت أسوار السجن من بين الأشجار. قرر المدير أن تتم الزيارة في قسم زنازين الحبس الانفرادي. دخلت المبنى عبر البوابة الحديد. وعلى أحد الأبواب رأيت لافتة تقول: «ممنوع الدخول». كان المكان خاويا، مهجورا. رأيت عددا من الغرف الشاغرة على طول الممر. صمت غريب، يتناقض مع الضوضاء المنبعثة من القسم الخلفي للسجن، الذي زخر بالحياة.

كان الرجل الذي من المفترض أن يشرف على الزيارة يلقّب أبو نبيل. رجل شاباك خفيف الظل لم يشكُ أحد من أنه يضرب. إنه يقوم بدور «المحقق الطيب»، كما قال لي المعتقلون أكثر من مرة، ذلك الذي يأتي إليك بعد أن يكون الآخرون ضربوك بما فيه الكفاية، و«ينقذك» منهم... جلسنا في غرفة واسعة. وجلس أبو نبيل قبالتي. كان سليمان أول من أُحضر إليّ. ذهلت من منظر وجهه ـ عينان منطفئتان، شكل غريب للرقبة، رأس محنيّ. كانت الابتسامة الأكثر كآبة، ولم تبعث ألقا في العينين. طلبت منه أن يروي لي كل شيء. قال: «سأروي لك ما منعني أبو العبد آنذاك من روايته، أثناء لقائنا في رام الله.» وفيما يلي أقواله بفمه كما سجلتها:

«في ١٩٧٤/٤/٦، أُخذت إلى سجن عسكري، سجن صرفند، على ما يبدو. وفي صبيحة اليوم التالي، نقلوني، مكبلا، إلى مكتب، وبدأوا يضربونني. استمر الضرب على هذا المنوال طوال ثلاثة أيام. بعد ذلك نقلت إلى زنزانة حجمها نحو نصف متر وارتفاعها نحو ١,٦٠ متر. كانت أرضيتها مليئة بحجارة حادّة الأطراف، وكل حركة قمت بها سببت لي جرحا. كنت عاريا كما ولدتني أمّي. ومن هناك اقتادني جنود إلى ساحة، بعد أن غطوا رأسي بكيس. أجبروني على الزحف على أربع، وأنا عار. وكلما تباطأت، بحسب رأيهم، انهالوا عليّ بالضرب. وعندما تسلّخ كل جلد الركبتين، رفضت الاستمرار. ضربني الجنود مجددا. وضُربَ رأسي بالأرض. ونقلت إلى الزنزانة. قال المحققون أن من الأفضل لي أن أموت هناك. احتجزت نحو أربع وأربعين ساعة في الزنزانة الضيقة. وبين الحين والآخر، أجبرت

على حمل كرسي بيدي وأنا أقف على رجل واحدة، طوال ساعة كاملة.

«نقلت بعد ذلك إلى سجن رام الله، حيث بقيت حتى ١٩٧٤/٦/١٤ ــ اليوم الذي رأيتني فيه. كانت آثار الجروح في ساقيّ لم تندمل بعد، لكن أبو العبد لم يسمح لك برؤيتها.» هنا رفع سليمان بنطاله حتى أعلى الركبة وأراني طبقة الجلد الجديدة التي نمت على ركبتيه، بحضور أبي نبيل. ومن ثم واصل حديثه قائلا: «أثناء لقائي بك، عبّرت عن خوفي من أن أساق إلى التعذيب مجددا، وهذا ما حدث. في اليوم نفسه، في الخامسة بعد الظهر، أخذوني إلى سجن عسكري، وهناك وُضعت ثانية في الزنزانة الصغيرة، التي وصفتها سابقا. بقيت فيها حتى يوم الأحد، وعندها أدخلوني إلى مكتب السجن وانهالوا بالضرب على كل أنحاء بدني، بما في ذلك على الأعضاء التناسلية. رش المحققون خصيتي بسائل كاو فأحسست وكأنهما تكتويان. وبالسائل نفسه رشّوا حلمتي الثديين في صدري.» كشف سليمان عن صدره، ورأيت طبقة الجلد العليا بالقرب من حلمة الثدي مقشرة وتلك التي تحتها حمراء، كالجلد الجديد بعد الحرق.

ومضى سليمان قائلا: «نقلت مجددا إلى الزنزانة، حتى ٦/٢١، ومرة أخرى رشّوني بالسائل نفسه. كما علقوني من اليدين على قضبان الشبّاك. استمر كل هذا التعذيب حتى ١٩٧٤/٦/٢٨، يوم نقلت إلى هذا السجن. والآن يحتجزونني في زنزانة نافذتها الوحيدة مغلقة. عندما قلت أنه ليس هناك هواء للتنفس، قالوا لي أني على أية حال سأموت.»

كتبتُ بيدين مرتعشتين وقلت لأبي نبيل: «تذكر جيدا ما رأيته وسمعته الآن، سيأتي يوم ستدعى فيه لتشهد على ذلك.»

كان الشخص الثاني الذي أدخل إلى الغرفة خليل حجازي، الذي رأيته الآن أول مرة. كان يمشي بصعوبة، بساقين منفرجتين. بعد ذلك روى لي أن كيّ خصيتيه سبّب له آلاما فظيعة. وعندما رأى ردة فعلي على مشيته، حاول تشجيعي. منذ تلك اللحظة تعرفت إلى روح الفكاهة الخاصة التي يتمتع بها هذا الرجل المعذب. وكان هذا ما روى لي:

«بعد اعتقالي ضربت وعذّبت. وقد أبلغت ذلك إلى المحاميين حنا نقارة وعلي رافع. ربطوا يدي إلى الخلف، وضربوني على قدميّ بهراوات.» كشف خليل باطن قدميه، بحضور أبي نبيل أيضا. رأيت رقع الجلد مشققة ومقشرة، وعلامات سُودا بالقرب من الأصابع. ورأيت في منطقة رسغي القدمين جروحا آخذة في الاندمال. شرح لي خليل أنه كان مقيدا بالسلاسل، وأن المحققين كانوا يضغطون عليها، وهكذا جرحوه. ومضى قائلا: «لم أستطع السير طوال عشرة أيام. كما لم أستطع الأكل، بسبب آلام في الفك نتجت عن ضربات بقبضة اليد سدّدها المحققون إلى وجهي. كان هذا الرجل الذي يجلس أمامنا إنسانيا معي، إلى درجة أنه طلب منهم التوقف عن تعذيبي. كما ضربني المحققون على خصيتي ورشوهما بسائل. كانوا

يحضرون جنودا ليروا كيف يعذبونني. بعد الرش انتفخت خصيتاي وطلبت علاجا طبيا. وعندما تحدثت عن السلام وعن إمكانية التعايش بيننا بالذات، زادوا الضرب.»

كان الشخص الثالث جمال فريتخ. دلّت علامة سوداء تحت عينه اليسرى على المعاملة التي لقيها. أخرجت المرآة من حقيبتي وتطلّع إلى نفسه. بدا جمال منهك القوى وتكلّم بصعوبة. حدثني قائلا أنه قبل أربعين يوما تقريبا، بعد لقائه المحامي وليد الفاهوم، أُخذ إلى سجن عسكري. وهناك جرّد من ملابسه وطرح على أرضية خشنة. ومن جراء الاحتكاك بالأرضية، جرح في ركبتيه. كانت العلامات لا تزال تبدو واضحة على ركبته اليسرى. ونتيجة الضرب على رأسه، كما قال، بات لا يسمع جيدا. احتجز مكبلا بالسلاسل طوال عشرين يوما ولا تزال يداه تؤلمانه حتى هذا اليوم. أمر آخر: فقط بعد أربعين يوما، عندما أحضر لمقابلتي، رأى نور الشمس أول مرة.

لم يكن غسان حرب أفضل حالا، فقد بدا ضعيفا ومنهك القوى. حدثني قائلا أنه نقل بتاريخ ١٩٧٤/٦/١١ من سجن رام الله إلى سجن عسكري. وهناك جرّد من ملابسه ووضع في حجيرة خشنة الأرضية. غطى المحققون رأسه بكيس وجرّوه على تلك الأرضية. كشف لي علامة خدش على يده اليمنى. جلس المحققون، أو أشخاص آخرون لم يرهم، فوقه وضرب أحدهم رأسه بالأرض بواسطة جسم صلب. بيد أن التعذيب استمر يوما واحد، فترة قصيرة بالمقارنة مع زملائه.

رأيت صاحبي القديم، حسني حداد، وهو مهندس من بيت لحم، في سجن الخليل بعد زيارتي سجن الجلمة بيومين. كان الشيء البارز، لأول وهلة، هو النحول الذي حل بجسمه. عندما وصلت، كان يجلس مع مندوب الصليب الأحمر، وأطلعه على علامات حروق السجائر على رجليه. وعندما صافحته، تنبّهت إلى عينيه الحمراوين، كأنه شاخ عدة أعوام. حدثني قائلا أنه أحضر بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٦، أو في حدود هذا التاريخ، إلى سجن عسكري. أخذت ثيابه منه وألبس ثيابا عسكرية. احتجز في هذا المكان اثنين وثلاثين يوما، ما عدا يومين مكث خلالهما في معتقل في القدس، حيث التقى عائلته. وطوال الفترة التي أمضاها في السجن العسكري، كان حسني مقيّد اليدين وحافيا، وكانوا يغطون رأسه بكيس أسود كلما أخرج إلى الخارج.

بعد إخراجه من حجيرته إلى الساحة، أجبر حسني على الزحف على ركبتيه، ويداه المكبلتان فوق رأسه. وتكرر ذلك طوال يومين، بعد كل وجبة طعام، أي ثلاث مرات في اليوم. وقد أجبر، هو أيضا، على رفع كرسي بيده وهو يقف على رجل واحدة؛ كما أجبر على السير في خندق ضيق جدا، ورأسه مغطى بكيس، وبالطبع، كان يتعثر ويقع على الأرض أحيانا؛ كما أجبر، بين حين وآخر، على القفز في هذا الخندق. وعندما كان يشعر بصعوبة في

التنفس عبر الكيس وببطء، كانوا ينهالون عليه ضربا. وبعد بضع مرات
حسني أن يزحف، كالوا له ضربات قوية من كل اتجاه، وعلى عينيه أيضا
أضلاعه.

في فترات التوقف عن التعذيب، كانوا يضعونه في إحدى الزنازين، الز
زنزانة مساحتها ٧٥ سم × ٧٥ سم، وارتفاعها ١٦٠ سم، وأرضيتها مليئة با
لا يتمكن من النوم، بأي شكل من الأشكال، خلال الليل، قيدوا يديه خلف
وجبات لا تغني من جوع، ومنع عنه الطعام المطبوخ، وخلال تلك الأيام الاث
فقد عشرة كيلوغرامات من وزنه. كان المرحاض في الحجيرة التي يقيم فيها
إمكانية للاستحمام. كانت السوائل تعتبر شيئا نفيسا. وفي بعض الأحيان
بلا ماء طوال يوم بكامله. في تلك الفترة، رأى في السجن كلا من عطا الله رشم
حجازي، ومحمد عباس الحق، وجمال فريتخ. وسمع حسني صيحات هذا
ساعات.

بدا عطا الله رشماوي، وهو عامل ذو بنية جسدية صلبة، شاحبا كالكلس
تعذيبه مشابهة تقريبا لقصة حسني، باستثناء المشي في الخندق الضيق. غير أن
فترة أطول، وتعرّض مرة لضرب مبرح جدا إلى حد جعله يوقن بدنوّ أجله.
أظافر سود في قدمه كانت تتحرك من شدة الضرب. وكان ثمة أوصاف مماثلة
آخرين.

لم يبق إلا تقديم استئناف إلى محكمة العدل العليا، بالاستناد إلى تقارير
نقارة، وعلي رافع ووليد الفاهوم أيضا، لاستصدار أمر بالتحقيق في شكاو
لم يسبق لي مطلقا تقديم استئناف من هذا النوع، وبحسب علمي، لم يقم آخرون
الأمر هنا انطوى على مساس بالشاباك. كنت أدرك جيدا النظرة الحميمة والودية
المحاكم، غير أنه كان في جعبتي، هذه المرة، براهين قاطعة جدا جعلتني أعتقد
دون نتيجة سيكون أمرا في غاية الصعوبة.

جرى التحقيق معي عن شهادتي في مقر قيادة الشرطة بتل أبيب. أبا
كاسبي بكل ما رأت عيناي، وأكّدت أن ذلك تم بحضور رجل من الشاباك يد
قال الضابط إن أبا نبيل ينفي ذلك... فأجبته قائلة إن أبا نبيل إذن أصابه
الرغم من النظارة التي لبسها، لأنه جلس بجانبي ورأى الجروح وس
ملاحظات. اقترحت على المحقق وضع روايتي موضع أي اختبار يطلبه مني.
وقعا خاصا لديه، بل ولّمح إلى إمكانية أن يكون المعتقلون جرحوا أنفسهم لكي
المحقّقين. سمعنا مثل هذه الرواية يوميا، ولم يبرهن عليها ولو مرة واحدة. غير أن

«غير التابع» [«المستقل»] كان مشبعا بآراء مسبقة إلى درجة ميئوس منها.

اليوم أعترف بأني وقعت ضحية سذاجتي، في هذه الحالة أيضا، التي توافرت فيها شهادات قوية من قبل أشخاص مصابين بجروح. فقد تآمر محققون كثيرون على عدم قول الحقيقة. ولم يُستجَب لطلبنا بإجراء فحص طبي وتقديم علاج. وبعد أن تبين للجميع أن الشاباك كان يكذب طوال أعوام عديدة، على كل المستويات وعلى جميع المؤسسات، بما في ذلك المحاكم، فهمت كيف عمل تكتيك التشويه والخداع في حالة استئنافنا.

أنيطت مهمة التحقيق في شكوى أصحاب الاستئناف بالرائد بن يتسحاق، الذي كان معروفا بكراهيته للعرب وللشيوعيين. بدأ تحقيقه أيضا بشتم الشيوعيين الإسرائيليين والاتحاد السوفياتي. في البداية، لم يشأ أصحاب الشكوى التحدث إليه على الإطلاق، لكنهم قرروا، بعد التشاور، الإدلاء بشهادات مكتوبة، باللغة العربية. طلبت من المحكمة الحكم بعدم جدارة بن يتسحاق، وبدا لدى القاضي حاييم كوهين ميل لفهم شعوري، بل لقد عبّر عن ذلك، غير أنه تقرر أخيرا السير قُدُما في التحقيق، على أن يتم الحكم على نوعيته وطريقة إدارته لاحقا.

كان الجواب الذي قدمته اللجنة إلى محكمة العدل العليا مفصلا، لكنّه منطو على المراوغة والتملص. وقد صُوّر رجال الشاباك فيه بأنهم غير قادرين على إيذاء ذبابة. صحيح أنهم اضطروا إلى الاعتراف بأن سليمان جرح في يديه ورجليه، لبضعة أيام، بسبب السلاسل الحديد، غير أنهم ادّعوا أنهم فعلوا ذلك لمنعه من الهرب. ووصفت التهم التي وجّهها المشتكون بأنها «دعاية سامّة»، أما المشتكون أنفسهم فوصفوا بأنهم «خطر على أمن الدولة».

وفي مناقشة جرت في المحكمة العليا، رد الرئيس كوهين على الدعاوى التي قدّمتها بقوله إن من شبه المؤكد أن أية لجنة تكلّف من قبل الشرطة ستضع الاستنتاجات نفسها، وإن إثبات تلك الدعاوى أمر في غاية الصعوبة. وشعرت، مرة أخرى، بأني أقف أمام حائط مسدود. ورفض الاستئناف.

لم تحرّك الصحافة ساكنا، باستثناء صحيفتي «زو هديريخ» و«الاتحاد». وحاذرت التطرق إلى ذكر كلمة تعذيب. لكن أمر الاستئناف نشر على الملأ، وأخذت أوساط مختلفة علما به، وشكّكت تلك الأوساط في براءة الشرطة. وذكرت الصحافة الأجنبية أن لا جهة مؤهلة للتحقيق في تهم من هذا النوع، من دون محاباة، سوى لجنة تحقيق مستقلة! لكن من يوافق على تعيينها...؟

في الفترة نفسها عالجتُ حالات تحقيق إضافية، وكان أخطرها حالة عمر سلامة، الذي رأيته فقط مرة واحدة، في سجن الخليل، عندما كانت حواسّه مضطربة تماما، وكذلك حالة زياد العزّة، الذي أرسل إلى موسكو للعلاج، لكنه بقي مشوها.

في إطار المعركة ضد التعذيب أثناء التحقيق، مثلت أمام لجنة تحقيق تابعة لحركة السلام العالمية في سنة ١٩٧٤ في هلسنكي، وفي تموز/يوليو ١٩٧٦، مثلت أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف. كانت تلك أول مرة أدلي فيها بشهادة أمام مؤسسة دولية من هذا النوع. وكانت تلك لجنة خاصة للتحقيق في نشاطات إسرائيل في المناطق [المحتلة]، التي تنطوي على انتهاك لحقوق الإنسان. وقد شكّلت اللجنة سنة ١٩٦٨ بموجب قرار صادر عن الأمم المتحدة. ورفضت إسرائيل الرسمية التعاون معها. غير أن سكانا من المناطق [المحتلة]، ومن إسرائيل ومن الخارج أيضا، ممن زاروا المناطق [المحتلة]، كانوا يدلون بشهاداتهم طوال الأعوام. وسُلّمت التقارير عن الشهادات إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وشَكّلت لعدة أعوام، ولا تزال، مادة لمناقشات الجمعية العامة عما يجري في المناطق.

استمرت شهادتي ثلاثة أيام متتالية واقترنت بتقديم مستندات. وفي نهايتها عبّر جميع أعضاء اللجنة عن الشكر والتقدير. وقد فاقهم جميعا رئيس اللجنة، مبواه، الرئيس الأول للمحكمة العليا في السنغال، الذي قال: «إني أضم صوتي إلى زملائي في الإعراب عن الشكر؛ لكني أودّ الإعراب عن إعجابي بك، سيدتي، وعن تهانيّ أيضا، بعد أن تابعنا، لفترة طويلة، تضحيتك بوقتك وربما حتى بسلامتك. حسبت أنك عجوز ليس لديها أشياء كثيرة تتوقعها من حياتها، لكني أراك شابة، جميلة، لديها زوج وأبناء، وأنت تضحّين بذلك كله من أجل القضية التي لا شك في أنك تعتقدين بأنها عادلة. ولذا فعندما أصادف نشاطا كهذا واقتناعا داخليا كهذا فإني أمتلىء بالإعجاب. أود أن أقول لك إني تأثرت بنوع خاص بحقيقة كونك، كما قلت، موجودة هنا لأنك مخلصة لبلدك، ولأنك تحبين بلدك، ومن أجل القضاء على كل ما يلوّثه، وما يلوّث الإنسانية كلها أيضا. ذلك بأن ما يرتكب بحق كرامة الإنسان يرتكب بحق الإنسانية، وهذا يدل، في نظري، على سموّ الروح، وأنا أقدِر هذه الروح حق القدر.» لدى سماع هذه الكلمات (المدوّنة في الصفحة ١٣ من منشورات الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٧٦/٨/١٩) شعرت بوجهي يتورّد حتى العروق.

في ١٩٧٧/٦/١٩، أتيحت للقارىء الإنكليزي فرصة نادرة للتعرف إلى بعض الفلسطينيين الذين اشتكوا من التعذيب في السجون الإسرائيلية. فقد نشرت شكاواهم مفصّلة في «صنداي تايمز» اللندنية المرموقة ومرفقة بصورهم. وشكّل ذلك صدمة للدعاية الرسمية لحكومة إسرائيل في الخارج، وللمدافعين عنها العميان من مختلف زعماء الجوالي اليهودية، وفي مقدمتهم المؤسسة الصهيونية في أوروبا والولايات المتحدة. وصبّت الصحافة في البلد جام غضبها على «صنداي تايمز»، ووُصف التحقيق الذي نشرته بأنه «تحريض» و«تشهير». وجنّدت المؤسسة الصهيونية طاقاتها لإجبار هيئة التحرير على التراجع عن الأمور التي كُتبت، ونظمت حملة لإرسال مئات من رسائل الاحتجاج، بحجة أن الصحيفة تشكّل

بوقا للدعاية العربية. وبذلت أيضا محاولة للمساس بمصداقيتي، لأني «معادية» لإسرائيل، غير أن جميع الأكاذيب باءت بالفشل. ومع ذلك، تسنّى للمواطنين الإسرائيليين أيضا، بفضل الحملة المضادة، السماع عن التعذيب أثناء التحقيق، الذي تحوّل إلى نهج.

أورد إيلان كفير، مراسل «يديعوت أحرونوت» (١٩٧٧/٦/٢٦)، ردّ «صنداي تايمز»، فكتب قائلا: «تدّعي الصحيفة أن ما نشرته حقيقة، ولا ترى مجالا للتراجع عما كتبت، أو حتى عن جزء منه. وتدّعي 'صنداي تايمز' في افتتاحيتها أن التحقيق الخاص الذي قامت به حول هذا الموضوع لا يشهد على أن الصحيفة تتبنى خطا معاديا لإسرائيل، بل يشكّل جزءا من كفاح الصحيفة من أجل حقوق الإنسان. وقد نشرت الصحيفة ــ كما جاء في الافتتاحية ــ تحقيقات كهذه أيضا ضد تشيلي والأرجنتين وأوغندا. وعلى أثر ما نشر في 'صنداي تايمز'، توجّهت منظمة العفو الدولية (أمنستي) لإسرائيل طالبة منها السماح لها بتفقد وضع المعتقلين العرب في إسرائيل.»

لقد تم إذن اقتحام سور الدعاية الإسرائيلية المحصّن. صحيح أننا لم نكفّ الأيدي التي تقوم بالتعذيب، لكنّا خرقنا مؤامرة الصمت، ورأيت في ذلك إنجازا لا بأس به. وأملت في أن يكون لذلك، على الرغم من كل شيء، نتائج على الأرض.

واستمر التعذيب

استمر التعذيب متبعا، وأرى أن من واجبي أن أورد هنا، على الأقل، عيّنة نموذجية لحالات تعذيب وقعت خلال الأعوام اللاحقة. إنها لمهمة صعبة، أشبه بانتزاع الكلمات والجمل. لكنها ضرورية لاستكمال الصورة.

في ١٩٨١/٩/١٧، مثُل يحيى فيّاض، وهو شاب من غزة يبلغ من العمر سبعة عشر عاما، أمام مؤتمر صحافي عقدته لجنة حقوق الإنسان في بيت أغرون بالقدس. وصف يحيى، على مسامع الصحافيين، التحقيق الذي تعرّض له على أيدي رجال الشاباك. وعلى الأثر، اعتقل مجددا وأخضع للتحقيق والضرب، وكان موضوع التحقيق، هذه المرة، من الذي موّل سفره من غزة إلى القدس لحضور المؤتمر الصحافي. طلب المحققون منه أن يعترف بأني أنا التي موّلت الرحلة وأني أجبرته على المجيء لإجراء المقابلة الصحافية أيضا. نفى فياض ذلك، وأطلق سراحه وأعلن أن لا شيء سيمنعه من الشكوى من المعاناة والإذلال اللذين ألحقا به. كان فياض، الطالب في المرحلة الثانوية، قد اعتقل بتهمة تحريض زملائه في الدراسة، وجلب إلى سجن غزة، حيث أجبر على الوقوف طوال عشرين ساعة متواصلة. وبعد ذلك، وضع مرتين تحت دوش بارد ونقل إلى الزنزانة. أمّا أقسى تجربة مرّ بها فكانت عندما ضربه المحققون ضربا مبرحا على جميع أنحاء بدنه، وأدخل أحدهم طرف حذائه في فمه، بينما فتحه آخران بالقوة وبصقا فيه. وطوال فترة اعتقاله، كان فياض يخشى أن ينفّذ المحققون تهديدهم فيحضروا أمه وأخته ويغتصبوهما أمام ناظريه.

في سنة ١٩٨٤ حدث شيء ما: حكم على محقّق الشرطة موشيه بيطون، الذي عذّب معتقلا يدعى وليد محمود العردة، وهو من قرية عرابة الواقعة بالقرب من جنين، بالسجن الفعلي لمدة أربعة أشهر، وثمانية أشهر إضافية مع وقف التنفيذ. وأجّلت القاضية فيكتوريا أوستروفسكي ــ كوهين تنفيذ العقوبة إلى أن يستأنف محامي بيطون في المحكمة العليا.

تعرّض العردة، وهو يعمل معلما، وقد اعتقل بتهمة المشاركة في تظاهرة والتحريض، تعرّض للضرب على جميع أنحاء بدنه أثناء قيام بيطون بـ «التحقيق» معه. وبعد أن جرّده من ملابسه، سكب عليه ماء وهدّده. كما أولج سلكا معدنيا خلف أذنه وفي بنطاله. وروى الشاهد قائلا: «شعرت بتيار كهربائي يسري في كل جسمي وخيّل إلي أني أتمزق.» وطلب محامي دفاع المتهم، أبراهام فاينغولد، قائد بيطون إلى منصة الشهود، ووصف الأخير الظروف الصعبة والتوتر والأخطار القائمة في المعتقل في المناطق [المحتلة]. غير أن القاضية أكدت في



فيليتسيا لانغر مع وليد محمود العردة

قرار الحكم أن ظروف عمل المتهم الصعبة لا تشكل عذرا لتصرّفه.
مثُل العردة مرة أخرى أمام المحكمة العسكرية في جنين بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٥، بناء على طلبي، للنظر في طلب الإفراج عنه بكفالة، بعد أن كان احتجز في سجن انفرادي. رأيته، خائفا، برفقة رجال الشرطة. رفض التحدث معي، لكني تمكنت أخيرا من حثّه على الكلام. حدثني، بتقطع، قائلا أنهم هدّدوه حتى لا يروي ما جرى له ــ تعرض قبل ذلك بيوم للتعذيب في الفارعة، وهناك جروح لم تندمل آثارها بعد على ظهره ورجليه. دخل معنا رجال الشرطة الذين أحضروه، ومعهم ضابط، إلى مكتب القاضي، وبذلوا كل جهد ممكن لعدم السماح للمعتقل بتقديم الشكوى. في البداية، استجاب القاضي لهم، وقد أصررت على طلبي بأن يكشف العردة عن الجزء العلوي من جسده وعن رجليه. بعد ذلك فقط وافق القاضي على سماع الشكوى ورؤية العلامات الخطيرة، والإيعاز بإجراء فحص طبي للمشتكي. وفي هذه المرحلة أيضا، افترى رجال الشرطة أمامي على المتهم قائلين إن تلك الجروح سبّبها هو لنفسه، على شاكلة ما هو معروف منذ أمد طويل. ولم يولِ القاضي العسكري، المقدم هوفمان، أقوالهم أيّ اعتبار. وسجلت الشكوى في المحضر، وشكّلت جزءا من استئناف قدمته في هذا الصدد إلى محكمة العدل العليا صباح اليوم التالي. وقد لعب الاستئناف دورا مهما في فضح القضية، مع أننا لم نصل إلى مناقشة الموضوع في الصميم، وذلك على أثر إعلان وكيل الدولة أن الشكوى مبرّرة وأن موشيه بيطون سيقدم إلى المحاكمة. كما لعب المستشار القانوني للضفة وممثلوه، الذين توجّهت إليهم على الفور، دورا إيجابيا في

هذه الحادثة. مع ذلك، يجب ألّا ننسى أن فضح القضية لم يتم من الداخل، إذ لم تسجل أية شكوى ضد بيطون، على الرغم من أنه تبين خلال محاكمته أن قائد السجن ونائبه، اللذين علما بالحادثة، أبلغا القيادة عنها.

عندما سئلت، كيف نجحت هذه المرة، أجبت بأن السبب يعود إلى أن بيطون لا يُعدّ من رجال الشاباك، وإلى أنه جُلب أمام القاضي رجل كانت جروحه لا تزال ظاهرة وغير مندملة، الأمر الذي ما كان الشاباك ليسمح به. وحتى اليوم، لا يمكنني أن أنسى كيف صرخت في وجه القاضي: «لو كنت جالسا في تل أبيب أو حيفا لسجّلت [الشكوى]، لكنك هنا لا تريد أن تفعل ذلك، لأن الذي يقف أمامك عربي من جنين!» وكيف صحت بعد تسجيل الشكوى وكشف الجروح للعيان قائلة أنه لا يقدر على ارتكاب أمر كهذا سوى أعداء شعبي. في تلك الغرفة الكبيرة، بدا أنه لم يصدم أحد سواي. فالمعذِّب عومل بمراعاة، وأما المعذَّب فأدلى بشهادته أمام المحكمة وسط تعبيرات من العداء ونفاد الصبر. وعلى الأرض، كانت النتيجة أن القضاة، في الحالات التالية، أصروا على رفض تسجيل شكاوى المعتقلين، واضطررت إلى خوض معركة طويلة لكي يقبلوا بذلك ثانية.

تلقيت من سهام، أخت العردة، مزهرية جميلة ومعها سطور كتبت بالعبرية تقول: «إلى السيدة لانغر، مع تقديري ومحبتي: إننا لا نبغض السلام، ونأمل أن يحلّ لكي نعيش بأمان وطمأنينة. إننا لا نكره اليهود كبشر، لكننا نريد منهم إحقاق العدل والاعتراف بحقوقنا. تقديرا مني لدفاعك عن أخي، أعرب لك عن شكري وإعزازي، وآمل أن تقبليني صديقة لك.» إني أحفظ هذه البطاقة معي كجوهرة نفيسة.

في نظرة إلى الوراء، فإن قرار العقوبة الذي أصدرته أوستروفسكي ــ كوهين، القاضية الصارمة القاسية القلب، والذي بدا آنذاك أخفّ من الخفيف، يبدو اليوم متشددا بالمقارنة مع العقوبات التي تفرض على أشخاص تسبّبوا في موت عرب.

إن تقديري القائل أننا نجحنا في حالة بيطون لأن الأمر لم يتعلق برجل من الشاباك قد ثبتت صحته. لقد حوكم بيطون، وقال زملاؤه إن ذلك تم لأنه أحمق، لكن رجال الشاباك لم يكونوا حمقى. ففي قضية تعذيب إضافية حدثت في سجن الفارعة وانكشفت في نسيان/أبريل ١٩٨٤ ــ وفي هذه المرة قدمت شكوى ضد محقّقي الشاباك باسم ثلاثة شبان، وقدم استئناف، وكان ثمة حتى شهادات طبية ــ لم ينفع أي شيء.

كان من الشكاوى التي قدمت في تلك الفترة شكوى تحمل تاريخ ١٩٨٥/١٢/١٩، وقدمت باسم حسام عبد الرحمن عثمان، الطالب في كلية النجاح. روى حسام أن محققا يدعى إيلي أطفأ سجائر في جسمه وصرخ: «أنا هتلر!» وكشف الشاب علامات الحروق على يده أمام القاضي. وقد عمد رجل الشاباك نفسه إلى تغطية وجه حسام بأكياس سميكة

وأحكم شدّها إلى رقبته؛ شعر حسام، الذي يعاني مرض الربو، بأنه على وشك الاختناق؛ كما رشوا عليه ماء باردا، وكل ذلك كي يعترف بتهمة نسبها المحققون إليه.

وفي الشكوى التي قدّمتها إلى الحاكم العسكري لمنطقة يهودا والسامرة، أشرت إلى أن من الضروري التدخل على وجه السرعة، لأن موكّلي يخشى أن يستمروا في تعذيبه. كما طلبت إجراء فحص طبي عاجل له.

في أواخر الثمانينات، عندما اكتشفت في المناطق فصائل كانت تطلق على نفسها ألقاب «منغله»، «كيلريم»، «قتلة الأطفال»، يجدر التذكير بأن ذلك كله تقريبا كان موجودا في الماضي؛ الكثافة وحدها اختلفت وأصبحت أكبر. كما أن الحادثة التي أجبر فيها عرب على النباح كالكلاب، والتي كشف النقاب عنها أثناء الانتفاضة، لم تكن الأولى من نوعها. قبل نحو عشرة أعوام، مثّلتُ فلسطينيا من القدس الشرقية تعرّض للتحقيق لكنه لم يحاكم. أُجبر على النباح كالكلب وعلى الركض حول الغرفة. لم أكن قد قرأت، حتى ذلك الحين، كتاب يورام كنيوك «إنسان ابن كلب»، الذي يتحدث عن يهودي نجا من الهلاك، بعد أن روّضه القائد النازي على التصرف كالكلب.

خط العفو

في ١٩٨٤/٤/١٢، اختُطف باص تابع لشركة إيغد يعمل على الخط ٣٠٠، الذي أصبح، منذ ذلك الحين، خط الباص الأكثر شهرة، والذي سنسمّيه فيما يلي قضية [فضيحة] الشاباك. ألقت قوى الأمن القبض على اثنين من مختطفي الباص الأربعة، وهما شابان في سن الثامنة عشرة من قرية بني سهيلة بقطاع غزة، بينما كانا على قيد الحياة، وقتلتهما بعد ذلك. لم يعلم الجمهور بالأمر إلّا بفضل مصوِّرة «هاعولام هازيه»، عَنات سرغوستي، ومصور «حداشوت»، أليكس ليباك، اللذين صوّرا الخاطفين وهما يُنزلان من الباص حيّين.

قدّمتُ شكوى باسم عائلتي القتيلين، ووجّهتها إلى وزير الدفاع، موشيه آرنس، وإلى لجنة التحقيق الخاصة، برئاسة اللواء (احتياط) مئير زورياع، التي شكّلت للنظر في الحادث. أوردت في الشكوى تفصيلات أحداث القضية وظروفها، التي تتلخص في أن قوى الأمن أنزلت مجدي علي عبد الفتاح أبو جامع وصبحي شحادة أبو جامع من الباص وهما على قيد الحياة. كانت إذاعة «صوت إسرائيل» قد بثت نبأ بهذه الصيغة بضع مرّات، أمّا أفراد عائلتيهما الذين لم يعلموا، في البداية، أن الأمر يتعلق بابنيهم، فسمعوا النبأ مع غيرهم من الناس، مثلنا. بيد أنه بُثّ فجأة بعد ذلك نبأ آخر يفيد بأن المختطفين الأربعة قتلوا جميعهم. ولم يقترن هذا النبأ بأيّ توضيح، و/أو تعليل من أي نوع للتناقض بينه وبين سابقه.

توجّه مندوبو الصليب الأحمر الدولي إلى ضابط الاتصال الخاص بهم طالبين تفسير النبأين المتناقضين. وقيل لهم إن الشابين الآخرين توفيا وهما في طريقهما إلى المستشفى.

استدعي عبد الله عبد الفتاح أبو جامع، ابن عمّ مجدي، في اليوم التالي، إلى مقر الحكم العسكري في خان يونس، في الساعة الواحدة ظهرا، وبقي هناك حتى الخامسة. وبعد مضيّ يومين، استدعي مرة ثانية، ومن هناك نقل إلى غزة برفقة أقرباء المختطفين الآخرين. ووصلت إلى المكان سيارة إسعاف تحمل جثث الشبان الأربعة، وأمر كل من الأقرباء بالتعرف على جثة قريبه. تعرف أبو جامع على جثة مجدي، وكان على الرأس دم ورمل والذراع كانت مضمدة. وشيع جثمانه في غزة وسمح لابن العم بالمشاركة في التشييع. وعندما عاد إلى منزله في بني سهيلة، استقبله أفراد عائلته وبشّروه بأن مجدي حيّ! حدّثوه بأن صحافية جاءت إليهم وأرتهم صورة يبدو مجدي فيها وهو يُقاد من الباص، من دون أن تظهر عليه أية علامة لجرح. تعرّفت الأم فاطمة، وجميع الآخرين، عليه في الصورة بما لا يقبل الشك، حتى أنهم تعرفوا على الساعة التي في يده.

في البداية، لم يجرؤ ابن العم على قول الحقيقة. لكن بعد أن رأى الصورة في يد الصحافية وتعرف على مجدي فيها، أسقط في يده وقال لأفراد العائلة إنه تعرف على الجثة وإن مجدي قد دفن تحت الأرض. لا حاجة إلى وصف الصدمة التي أصابت العائلة، التي رأت لتوّها، ابنها في الصورة حيا سالما وكانت مقتنعة بأنه موجود في أيدي قوى الأمن.

أما فيما يتعلق بصبحي شحادة أبو جامع، فقد جاءت قوى الأمن إلى منزل العائلة فجر اليوم التالي لخطف الباص، وهي تحمل أمرا بهدم المنزل. وكان بينها ضباط كبار من الجيش الإسرائيلي، وأبلغ أحدهم الأم بأن ابنها معتقل. غير أن الحقيقة دحضت بلاغ الضابط المذكور، وتم التعرف على جثة صبحي ودفن في غزة، على غرار جثة مجدي. وبعد بضعة أيام، جاءت الصحافية إلى منزل العائلة وهي تحمل صورة بدا فيها صبحي، بشكل واضح، على قيد الحياة يمسك به رجلان على كلا الجانبين ويقتادانه. وفي هذه الحالة أيضا، أصيبت العائلة بصدمة عميقة.

كانت الأنباء متناقضة إلى درجة أنه جاء في أحدها أن الشخص الذي صوّره مصور «حداشوت» ــ الذي أثيرت جميع التساؤلات بسببه ــ كان أحد الركاب واعتقل بطريق الخطأ. وتوالى النفي مرة تلو الأخرى، ومنعت الرقابة نشر الصورة في «حداشوت». وكانت الخلاصة التي ختمت بها شكواي: «لا حاجة إلى الإسهاب في وصف الخطورة التي ينطوي عليها موضوع التماس موكليّ، وهو موضوع يتعدّى مسألة القتل ذاتها ويتحول إلى مشكلة خلقية ومشكلة محافظة على القانون من قبل العاملين باسم الدولة، حيثما كانوا، وتجاه كل إنسان يوجد رهن أيديهم حيثما كان. كما أننا في غنى عن التأكيد هنا على الجوانب المتعلقة بالقانون الدولي، بكل ما يترتب على ذلك، كون الراحلَيْن من سكان المناطق المحتلة واعتقلا من قبل قوى الأمن. في ضوء كل ما سبق، فإن موكليّ يطلبون العمل على تقديم قتلة ابنيهما، إلى المحاكمة بتهمة القتل.»

تجاهلت السلطات طلبي ولم يكن أمامي مفرّ سوى تقديم استئناف إلى محكمة العدل العليا، طالبة تسليمي النتائج والاستنتاجات الكاملة التي توصلت إليها لجنة زورياع. وكان مما كتبته في الاستئناف: «إن نهج تجاهل أصحاب الاستئناف، وكأنهم مستباحون، يثير الشك في أن التحقيق إنما كان الغاية منه تقديم تبرير للّذين يوجهون أصابع الاتهام في الداخل، وتحسين الصورة في الخارج، وتمويه الحقيقة وتبرئة أشخاص نافذين من مسؤوليتهم بطريق التعسف.»

أثناء النظر في الاستئناف، قُدّم من قبل وزير الدفاع شهادة حصانة في شأن تقرير لجنة زورياع، الأمر الذي أغلق أمامي، عمليا، كل إمكانية لمعرفة الحقيقة. تراجعت عن الاستئناف، مع الاحتفاظ لنفسي بحق التوجه إلى المحكمة مجدّدا إذا اعتقدت أن استنتاجات

لجنة التحقيق ستبرّر ذلك. وكانت استنتاجات اللجنة، كما نشرت في وسائل الإعلام، أنه ليس ثمة شخص مسؤول عن موت الشابين؛ لقد تعرضا للضرب على أيدي بعض الأشخاص، بينهم العميد يتسحاق مردخاي، وتوفيا على أثر ذلك. لن يقدّم العميد مردخاي إلى المحاكمة بتهمة التسبب في الموت أو التسبب في إصابة خطيرة، لأن ما فعله لم يكن بوسعه التعجيل في وفاة الشابين. لقد استندت هذه الاستنتاجات إلى تقرير طبي أقل ما يقال فيه إنه غير دقيق، قدّمها معهد الطب القضائي، لا سيما الدكتور ب. ليفي (الذي اجتمعت به لاحقا على أثر تقديمه تقرير طبي آخر مغلوط فيه في شأن وفاة عوّاد حمدان). توجهت إلى المستشار القانوني للحكومة، الأستاذ يتسحاق زمير، وطلبت الاطلاع على مزيد من التفصيلات. وردّ بأنه لا يستطيع إعطائي جوابا في صميم الموضوع نظرا لسرية التقرير.

غير أنه خلافا لمرات سابقة رُفضت فيها شكاوى برغم توافر براهين مقنعة جدا، مُني الشاباك في قضية باص الخط رقم ٣٠٠ بالفشل. وبرز الذين كشفوا القضية، الناطقون بالحقيقة، من صفوف قيادته. فقد قرّر ثلاثة من أعضاء الشاباك ألا يلوذوا بالصمت وقالوا لرئيس الحكومة، المسؤول بحسب القانون عن عمل الشاباك، إن رئيس الشاباك وغيره كذبوا على لجنة زورياع، وعلى لجنة بلتمان، وإن رجال الشاباك هم الذين قتلوا الخاطفين. وكان رئيس الحكومة سريعا في اتخاذ قراره، فأقال «الوشاة» من وظائفهم. وتوجّه هؤلاء، من جهتهم، إلى محكمة العدل العليا احتجاجا على الإقالة، وكانت المحكمة هي التي تسبّبت في تفجير القضية.

على أثر نشر معلومات عن القضية في الصحافة الأجنبية، بدأت تظهر، في البلد أيضا، أنباء تفيد أن الأستاذ زمير أمر بفتح تحقيق ضد رئيس الشاباك، للاشتباه بأنه أصدر أمرا إلى رجال الشاباك بقتل الخاطفين. وفي وقت لاحق، وبناء على أمر منه وبمشاركة نشيطة من قبل السيد... والسيد... والسيد...، أقيل رجال الشاباك الذين كانوا متورطين في تقديم إفادات وشهادات كاذبة إلى لجنة زورياع وفريق بلتمان ومحكمة الانضباط. وقد جاء في ختام الرسالة التي وجهها المستشار القانوني إلى مفتش الشرطة العام: «إن هذه الأمور تنطوي على قرينة تدل على ما يبدو على ارتكاب مخالفات جنائية خطيرة من قبل السادة....»

في وقت لاحق، توجّه جميع رجال الشاباك الذين كانوا متورطين في القضية إلى رئيس الدولة ملتمسين العفو. وبالفعل، استجاب الرئيس لهم. وخسر الأستاذ زمير منصبه ثمنا لموقفه الشجاع والمتماسك في هذه القضية. وفي البداية، أبدى المستشار القانوني الجديد، يوسف حريش، الذي رسمتُ ملامح شخصيته في أحد الفصول السابقة، رأيا حازما مؤداه إلى أن لا مفر من إجراء تحقيق من قبل الشرطة، لأن العفو لا يمنح حصانة ضد إجراء تحقيق كهذا، لكنه تراجع عن ذلك في النهاية.

في ١٩٨٦/٧/٦، بعد تقديم الالتماس الأول بعامين، قدّمت استئنافا إضافيا باسم عائلتي الخاطفين. وفي الاستئناف، الموجّه ضد الحكومة، ووزير الشرطة، والمستشار القانوني للحكومة، ورئيس الدولة، طلبتُ تعليل سبب رفضهم اقتراحَي المستشارين القانونيين للحكومة، السابق والحالي، في شأن ضرورة التحقيق في شكوى الأستاذ زمير، وتوضيح سبب عدم التحقيق في دور المرتبة الوزارية في القضية، لا سيما دور القائم بأعمال رئيس الحكومة، السيد يتسحاق شمير، وأيضا، سبب عدم تراجع وزير العدل عن التوصية التي قدّمها إلى رئيس الدولة بالعفو عن رؤساء الشاباك الأربعة، وعدم إلغاء الرئيس توقيعه على التماسات العفو المذكورة أعلاه. وذكرت في الالتماس أن التعليل الذي يتكرر مرة تلو أخرى هو السرية، خشية المساس بأمن الدولة؛ هذا التعليل، الذي يستخدم للتهرب من إصدار حكم على جريمة، تصطكّ منه الأسماع، لأنه ليس ثمة تناقض بين الأمن وإحقاق العدل، في حين أن الإبقاء على وضع يتجوّل فيه القتلة ومحرّضوهم طليقي الأيدي يمسّ بالأمن أكثر من أي شيء آخر. وختمت الالتماس بقولي أنه يتعين على المحكمة الموقرة أن تعيد إلى هذه القضية الحجم الذي تستحق، لأن الأمر يتعلق بحياة بشر، مهما تكن هويتهم، أُجحفَ بحقهم عمدا، وأنه ليس ثمة مجتمع سويّ باستطاعته التغاضي عن ذلك، من دون تطبيق القانون بحرفيته على المذنبين.

في وقت سابق، كان وجهاء ومحامون، بينهم زخاروني وحنين ويفتاح، قد قدموا التماسات [إلى محكمة العدل العليا]، على اعتبار أن القضية تشكّل امتحانا خطيرا للمحافظة على سلطة القانون في الدولة. وصدر أمر تمهيدي أوعز للمستدعى عليهم بتقديم شهادات خطية في شأن الإجراء المتعلق بطلب العفو، بما في ذلك ماهية التعليلات التي استند أصحاب الطلب إليها.

جاء قرار الحكم، الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، مخيبا للآمال. ونشر انتقادي له في «هآرتس»، ١٠/١١، تحت عنوان «العدل الذي لم يتم»:

«... من طريقة تقديم الموضوع، تتجلى النية في تجاوز سرد الحقائق، الذي تستهل به المحكمة قرار حكمها بصفة شبه دائمة. فالفصل الأول من قرار حكم القاضي شمغار، الذي يحمل عنوان 'الرئيس: تقديم الموضوع'، يتطرق إلى منح رئيس الشاباك العفو من قبل رئيس الدولة بالصيغة التالية: 'سبق ذلك أحداث مختلفة بدأت قبل بضعة أشهر واقترنت في البداية بمناقشات على المستوى الحكومي وبمجادلات بين الجمهور محورها أساسا هو السؤال: ما هي الخطوات التي ينبغي للسلطات الرسمية اتخاذها في ضوء المخالفات السالفة الذكر، والتي تطلق عليها تسمية قضية الباص ٣٠٠'.

«بما أن قرار الحكم لا يشبه كتابا يتضمن جداول مختصرة أو قائمة مصطلحات، فإن من

يقرأ أقوال القضاة بعد فترة ما سيضطر إلى تركيب صورة للحقائق، على الأرجح من الصحافة، حول ليلة خطف الباص التي قتل فيها صبحي ومجدي أبو جامع بعد القبض عليهما وهما حيين. وإذا ما أراد أيضا أن يفهم أسباب حصول رجال الشاباك على عفو، فسيتعين عليه أن يقوم ثانية بجولة في الصحافة، وتقصّي ما نشر عن هذا الموضوع.

«غير أن الحقائق لم تكن الأمر الوحيد الذي لم يؤتَ على ذكره في قرار الحكم. فقد آثرت المحكمة العليا أيضا عدم التعمق في تفصيلات الأحداث لدى تفحصها واقعة العفو الذي أصدره الرئيس واكتفت بمسألة وجود صلاحية العفو عن مجرمين لم تتم إدانتهم بعد.

«كما أن حكم القاضي براك، وكان حكم أقلية، الذي سيستشهد به أنصار الديمقراطية بتوسع في المستقبل، والذي يقضي بأن الرئيس لم تكن لديه صلاحية للعفو عن رجال الشاباك، ويجزم بأنه 'لا أمن من دون قانون'، لم يفحص في الصميم الاعتبارات التي استخدمها الرئيس في منح العفو.

«لو طبّق القضاة رقابة قانونية أكثر شدة حيال عمل الرئيس وأخضعوا تعليلاته للنقد الصارم، لتعيّن عليهم أن يقرروا ما إذا كان قد تصرف بتعسّف أو تأثر باعتبارات خارجية في منح العفو؛ كان يترتبّ عليهم أن يقرروا ما إذا كان هدف إنهاء 'رقصة الشيطان' حول القضية والحيلولة دون المساس بالشاباك، على حدّ قول الرئيس، الذي دفعه إلى العفو عنهم، كان محقًا.

«من يكشف جرائم، يشير إلى عيوب خطيرة في النظام، كتضليل ثلاث سلطات قضائية، يشبّه بأنه رمز الشر، شيطان راقص، يتعين إنقاذ من يُزعم أنه ارتكب جريمة باسم الأمن منه. والمحكمة تقتبس ذلك كله في قرار حكمها من دون أية كلمة تحفّظ، وبتجرّد حقيقي.

«إن النتيجة على الأرض لم تأت متأخرة. فأعضاء لوبي التنظيم اليهودي الإرهابي، الذين عُزّزوا بمن تم العفو عنهم حتى الآن، يقفون في الطابور مطالبين بالعفو عن محكومين آخرين، وعمّن أدينوا بتهمة القتل أيضا. إن تعليلاتهم تبدو منطقية في ضوء عمل الرئيس، وفي جعبتهم مقارنات لا تعدّ ولا تحصى. ففي نهاية المطاف، كان 'الأبناء الأعزاء' أيضا ضحايا 'رقصة الشيطان'، ولهم أفضال كثيرة سابقة، كأفضال رجال الشاباك الذين تم العفو عنهم.

«لو نظر القضاة المحنّكون إلى وجهة نظر القتيلين، وفي هذه الحالة إلى أقربائهم أصحاب الاستئناف، لتعيّن عليهم بالتأكيد أن يقرروا كيف سيؤثر العفو مستقبلا على ضمان حياة ساكن الأراضي المحتلة الذي يقع في الأسر، كواجب لا ينبع فقط من قانون البلد، بل من القانون الدولي أيضا، كي لا يشعر القتلة المحتملون بأنهم محميون في المستقبل بمنحهم

العفو كما جرى هذه المرة. وربما يقررون حينذاك أن 'رقصة الشيطان'، التي أزعجت رئيس الدولة إلى هذا الحد، لم تكن إلّا معركة جماهيرية شرعية وتثير احتراما للمحافظة على القانون وحياة البشر مهما كانوا، وليس مجرد عاصفة جماهيرية لا تتدخل المحكمة فيها. إن الرأي الذي عبّر عنه رئيس الدولة لدى منح العفو، والقائل بأن الأمن والشاباك سيّان، لا يمكنه، بكل تأكيد، أن ينجح في امتحان الواقع ـ فالأعمال التي اعترف بها رجال الشاباك هي نقيض الأمن.

«عندما يدرَّس قرار محكمة العدل العليا في كلياتنا، سوف ينوَّه بأهميته الدستورية القصوى. وبكل تأكيد سيسأل البعض: كيف حدث أن عفا الرئيس عن محرضين على القتل، وقتلة، وأشخاص يخفون القرائن ويعرقلون القضاء، للحيلولة دون إصدار الحكم على أعمالهم المجرمة، وآثرت المحكمة عدم انتقاده صراحة.

«إن عائلات الضحايا في بني سهيلة تصوغ استغرابها وخيبة أملها بلغة بسيطة، فتقول: لم ننصف ولم ينصَّف أبناؤنا.»

آنذاك، قال رئيس الحكومة، يتسحاق شمير، في مقابلة أجراها معه ران أدليست، أنه علم أنه حدث ما هو بمثابة إعدام من غير محاكمة قانونية نجم عن فوضى؛ ينبغي عدم النبش في الموضوع، ولولا الصحافة لأمكن كبح التحقيق؛ هناك في العالم قضايا كثيرة كهذه، وهي تبقى مغلقة، وحسن أنها تبقى كذلك. بعد كلماته هذه، نحن في غنى عن رسم ملامح صورة رئيس حكومة إسرائيل.

تظهر بني سهيلة مرة تلو أخرى على خريطة الانتفاضة، وتتكدس في مكتبي ملفات أموات يطلبون إزالة الحيف الذي لحق بهم، لأنهم وعائلاتهم لم ينصفوا، حتى بعد فوات الأوان.

صناعة الاعترافات تنكشف

في أيار/مايو ١٩٨٧، نشبت فضيحة إضافية، متعلقة هي الأخرى بالشاباك، بشأن عزت نافسو [شركسي]، ضابط الجيش الإسرائيلي الذي خدم في لبنان. اتُّهم نافسو بتجاوز الصلاحيات إلى درجة تهديد أمن الدولة، وكذلك بتهم خطيرة كالخيانة، والتجسس ومساعدة العدوّ في الحرب. وتحت ضغط الشاباك، اعترف بالتهم.

في إثر الفضيحة، قررت الحكومة، في ١٩٨٧/٥/٣١، تشكيل لجنة تحقيق بموجب البند (١) من قانون لجان التحقيق، ١٩٦٨، حول أساليب التحقيق وإجراءاته التي يتّبعها الشاباك في موضوع النشاط التخريبي المعادي وتقديم الشهادة إلى المحكمة فيما يتعلق بهذه التحقيقات. جاء في ذلك القرار: «ستقدم اللجنة توصيات واقتراحات، كلما استصوبت ذلك، وأيضا حول الأساليب والإجراءات المناسبة في موضوع هذه التحقيقات في المستقبل، آخذة بعين الاعتبار الوسائل الاستثنائية لمكافحة النشاط التخريبي المعادي.» وفي مقدمة تقرير لجنة التحقيق، التي شكّلت على أثر الاستئناف الذي قدمه نافسو، كتب رئيسها، القاضي المتقاعد لانداو:

«. . . ألحق كشف الحقائق المتعلقة بقضية نافسو ضررا فادحا بالثقة التي يكنّها الجمهور للجهاز، وبموازاة ذلك، تسبب في بلبلة كبيرة، بلغت حد خطر ضلال السبيل، داخل الجهاز نفسه. نشير على الفور إلى أن الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بالأمر، وهم محققون تابعون للجهاز ورجال المستشار القانوني التابع له والمسؤولون عنهم، يشكّلون أقلية صغيرة من مجموع العاملين في الجهاز. لكن نظرا إلى أن وحدة المحققين هي عضو من جسد الجهاز، امتد الضرر والبلبلة إلى سائر الجهاز أيضا.»

تطرّق هذا التقرير، بتوسع، إلى قضية باص الخط ٣٠٠ التي، كما جاء فيه، «كانت ربما أشد إيلاما. بناء على الكتاب الذي عُيّنّا بموجبه، ليس من شأننا الاشتغال بتلك القضية، التي انتهت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ بمنح الرئيس العفو لأحد عشر شخصا من العاملين في الجهاز، بينهم عدد من قادته، واستقالة معظم هؤلاء من الخدمة، بمن فيهم رئيس الجهاز في حينه، السيد أبراهام بندور (شالوم). لكننا لن نجانب الصواب إذا قلنا إن الإخفاق الذريع لهؤلاء، المتعلق بالتواطؤ الإجرامي فيما بينهم لعرقلة مداولات اللجان التي كانت تحقق في تلك القضية وتضليلها ــ هو الذي مهّد الأرض لكشف الأمور التي اقترنت بـ ‹ قضية نافسو›.

«. . . بناء على ما ورد في قرار المحكمة العليا، ادّعى نافسو في محاكمة ثانوية عقدت

للنظر في الاعترافات التي أدلى بها نافسو إلى المحققين في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، أن محققي الجهاز استخدموا أساليب العنف في التحقيق معه، بما في ذلك شد الشعر والخضّ، والطرح أرضا، والركل، والتهكم والإهانة. أمروه بخلع ملابسه للاستحمام بماء بارد. منعوه من النوم لساعات طويلة، خلال النهار، وأساسا خلال الليل، وأجبروه على الوقوف في ساحة منشأة السجن لساعات طويلة، حتى عندما لم يخضع للتحقيق. كما وجهوا إليه تهديدات تتعلق باعتقال والدته وزوجته، وبنشر معلومات شخصية عنه كانت في حوزة المحققين.

«...لدى البتّ في قرار الحكم، رفضت المحكمة العسكرية الخاصة ادعاءات نافسو حول العنف الذي استخدم ضده والتهديدات التي وجّهت إليه. ولم يتزحزح القضاة عن اعتقادهم هذا، على الرغم من أنهم اكتشفوا كذب المحققين في نفي أمور تتعلق بالتحقيق مع آخرين، وأيضا في تفصيلات معينة تعلقت بالتحقيق مع نافسو نفسه. كما أن محكمة الاستئناف العسكرية لم تتأثر بادعاءات محامي الدفاع، وعلاوة على ذلك، وبّخته بسبب تجرُّئه على التهجم على شهادة المحققين بلغة نابية.

«قبل إصدار قرار حكم محكمة الاستئناف العسكرية بفترة ما، اكتُشف التواطؤ الإجرامي الذي أقدم عليه عدد من قادة الجهاز لعرقلة إجراءات اللجان التي كانت تحقق في قضية الباص، التي وقعت بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٢. وفي سياق هذا التواطؤ، لعب موظف رفيع المستوى في الجهاز، السيد يوسي غنوسار، دور 'حصان طروادة' في لجنة زورياع، بصفته عضوا في اللجنة إلى جانب اللواء (احتياط) زورياع. وقدّمت هذه اللجنة تقريرها في أيار/مايو ١٩٨٤. وعلى أثر ذلك، ضُلل أيضا فريق برئاسة المدّعي العام، السيد ي. بلتمان، بتشويه منسّق تخلّله تقديم شهادات كاذبة لذلك الفريق، الذي وضع تقريره في تموز/يوليو ١٩٨٥. وعندما اكتشفت حدّة هذا التواطؤ، تعززت الشكوك في أوساط الجهاز أيضا فيما يتعلق بعدالة إدانة نافسو، وهي شكوك كانت قائمة هنا وهناك في الجهاز من قبل، وأمر رئيس الجهاز الجديد بمبادرته الشخصية، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، بإجراء تحقيق داخلي لاستجلاء هذه القضية مجددا. وفي هذا التحقيق، اعترف المحققون بصحة معظم الادعاءات التي أدلى بها نافسو في أثناء المحاكمة بشأن وسائل الضغط التي استخدمت ضده.

«... انتقدت المحكمة (العسكرية) 'رشوح' المادة التي سلّمت إلى النيابة العسكرية، بيد أن ذلك لم يكن كافيا لتقويض ثقتها باعترافات نافسو وبالرواية التي وجدته مذنبا في جميع التهم التي نسبت إليه. لم يعلم المدّعي العام القانوني بوسائل الضغط التي مورست على نافسو، لأن محققي الجهاز ومستشاريه القانونيين أخفوها عن النيابة العسكرية أيضا، تبعا للتقليد المتعارف عليه في الجهاز. إنّ كشف وسائل الضغط للمحكمة، كان من شأنه التأثير في موقف النيابة العسكرية، وفي نهاية المطاف، في استنتاجات المحكمة أيضا، فيما يتعلق بإدانة

نافسو. وفي هذا الصدد على الأقل، ضلل الجهاز المحكمة، بواسطة النيابة العسكرية، التي لعبت بذلك دور وكيل ساذج للجهاز.

«خلاصة الأمر أن هذه القضية تحمل في طياتها ما يبعث على الفزع ويستوجب التحذير، ليس فقط بسبب الإجحاف في حكم نافسو نفسه، بل وبما لا يقلّ عن ذلك جراء فساد المقاييس الذي ينطوي عليه تقديم شهادة كاذبة، وهو ما انكشف في وضح النهار، ويجب الآن اقتلاعه من الجذور.»

وعليه، فإنّ المحقق الرئيسي الذي حقق مع نافسو، يوسي غنوسار، الذي كان يلقب آنذاك باسم ج.، كان أحد الأشخاص الذين عفا الرئيس عنهم في قضية باص الخط ٣٠٠. وفي هذه الأثناء اكتسى شحما ولحما وظهر أمام شعب إسرائيل باسم يوسي غنوسار. لو تمتع هذا الرجل بموهبة قراءة الآتي، لطلب شيئا من قبيل توحيد الملفات القضائية واستغل الفرصة وحصل على عفو شامل، أيضا عن عدة تحقيقات غير قانونية، وانتزاع اعترافات بالضغط والإكراه، وشهادات كاذبة وما إلى ذلك. غير أنه لم يقدّر أنه على الرغم من أن نافسو لا يزال أمامه أعوام كثيرة يمضيها وراء القضبان، فإنّ جرّة باندور* ستنفتح، وأن أصحاب الشأن لن يخافوا هذه المرة من فتحها.

بعد تشكيل اللجنة والإعلان عن إمكان توجيه الشكاوى إليها، بعثت إليها برسالة في ١٩٨٧/٩/١٦، وأنا أشعر بأن هناك أخيرا من أتوجه إليه. ذكرت فيها أنني واجهت أثناء عملي كمحامية دفاع في المناطق [المحتلة]، منذ نحو عشرين عاما، عدة شكاوى حول أساليب تحقيق استخدم فيها الشاباك الضرب والإهانة، وحتى التعذيب، الأمر الذي كان ينفيه بصفة دائمة. وعلى مدى أعوام، أرسلت شكاوى إلى جهات مختلفة، ورغم أنه كان بينها شكاوى عولجت على نحو مُرض، إلا أنّ الوضع على الأرض لم يتغير نحو الأفضل. لم يحدث، ولو لمرة واحدة، أن شكّكت المحكمة بأيّ شكل في أقوال رجال الشاباك، وكانت المحاكم تقبل نفيهم المطلق، ووصفهم التحقيق بأنه يتم على «فنجان قهوة وسيجارة»، من دون اعتراض.

وتابعت رسالتي قائلة: «باعتباري أمثل عائلتي القتيلين، أخذت علما عندئذ أن دفاع بعض رجال الشاباك عن أنفسهم، كما ذكرت الصحف، أظهر أن الممارسات لا تتعلق بحالات شاذة فقط. لذلك فالحق والعدالة يقضيان بأن تحقق اللجنة أيضا في الشكاوى التي تمحورت حولها القضايا موضوع البحث، بما في ذلك إخفاء الأدلّة وكل ما يترتب على ذلك.»

---

* باندور (Pandore) هي الامرأة الأولى في الميثولوجيا اليونانية أدّى بها فضولها إلى فتح جرة مغلقة كانت الشرور محفوظة فيها فانتشرت في العالم. (المترجم)

أرفقت بالالتماس الاستئنافات التي قدّمها أقرباء القتيلين في قضية باص الخط ٣٠٠ وإحدى عشرة شكوى، بما في ذلك استئنافات قدّمها معتقلون، وأرفقت بها توضيحات بشأنها؛ وكان بينها الشكوى الاستئنائية التي قدّمتها نائلة عايش، وادّعت فيها أنها أسقطت جنينها على أثر التحقيق غير القانوني الذي أجراه معها رجال الشاباك في معتقل المسكوبية بالقدس ومنع المساعدة الطبية عنها.

وقد كتب الصحافي ناحوم بارنيع في ١٩٨٧/٧/٨ في «كوتيرت راشيت» مقالة ذات مغزى بعنوان «التحقيق الأخير ليوسي غنوسار»، تضمنت فقرة مشوقة للغاية وضع لها عنوان: «صناعة الاعترافات».

وفي رسالة إلى الصحيفة، ساهمت من جهتي بقصة رياض ياسين، الذي اعتقل بتهمة الانتماء لمنظمة غير قانونية. ففي ١٩٨٧/٧/٧، بعد اعتقاله بخمسة أشهر، جلب من سجن جنين، شاحب اللون ومنهوك القوى، إلى المحكمة العسكرية للنظر في طلب الإفراج عنه بكفالة. اشتكى قائلا أنه كاد يفقد حياته أثناء احتجازه في حجرة تشبه الصندوق، أبوابها من حديد وطولها نحو ١,٥ متر وعرضها نحو ٦٠ سنتمترا؛ أُدخل إلى الغرفة ورأسه مغطى بكيس سميك؛ أحسّ باختناق رهيب ونزف الدم من أنفه (كان قد خضع لجراحة في الأنف قبل بضعة أعوام وعانى صعوبات في التنفس). قال المعتقل للمحققين إنه يعاني أمراض الكبد وكيس المرارة، غير أن ذلك لم يؤثّر فيهم. احتجز في هذا الصندوق طوال ثلاثة أيام، بصورة متقطعة، حتى اعترف بالانتماء للجبهة الشعبية، أثناء دراسته في رومانيا. وقال أمام القاضي أنه اعترف بما لم يفعل، لكي ينجو من التعذيب. وقدمت شهادة مناسبة أثناء النقاش في المحكمة. وسجل القاضي العسكري في جنين الشكوى، وسلمتها شخصيا في اليوم نفسه للمستشار القانوني في بيت إيل. وقد أفاد معتقلان سابقان احتجزا في سجن جنين أيضا أن هذا الصندوق مثبت في الحائط، وأنه يشكل أداة حيوية في التحقيقات التي يجريها الشاباك في هذا السجن.

تلقّيت شكوى إضافية حول هذه الحجرة الرهيبة من المعتقل عزمي طخمان، الذي احتجز في سجن الخليل. وسلمت شكواه أيضا إلى اللجنة، وكانت متشابهة تشابه نقطتي الماء مع شكوى رياض ياسين.

وبعد نحو عامين، اشتكت لي تري بلاطة، التي عانت مرضا مزمنا في الكبد، أنها احتجزت في حجرة مماثلة في معتقل المسكوبية.

بعثت بالرسالة التي وجهتها إلى اللجنة في شأن طخمان في ١٩٨٧/٧/٢٧. وفي اليوم التالي، وكلتني عائلة عوّاد حمدان الراحل بتولّي قضية وفاته في شعبة الشاباك بسجن جنين. وكان ذلك ارتباطا بين قضيتين يثير الاهتمام.

أعلنت اللجنة أنها ستستمع إلى شهود، إذا ما قررت أن ثمة حاجة لذلك. وبالفعل، استدعت ناجح خليلية، وكان من الأشخاص الذين قدمتُ شكاواهم، للإدلاء بشهادة أمامها. غير أنه تأخر في الحضور في اليوم المحدد، وقوبلت جميع طلباتي لتحديد موعد آخر للإدلاء بشهادته بالرفض.

في غضون ذلك، أكملت اللجنة مداولاتها ونشرت استنتاجاتها، التي ستدوّن في التاريخ كتقرير لجنة لانداو. وقد كافحنا حقا طوال تلك الأعوام في سبيل تشكيل لجنة مستقلة من هذا النوع، لجنة لا يمكن اتهامها بالتبعية رسميا لأية هيئة، غير أنه عندما شكلت مثل هذه اللجنة أخيرا ونشرت استنتاجاتها ونتائجها، تبين أن المواقف الأساسية لأعضائها لم تكن بريئة من الآراء المسبقة.

لقد خلّدت آلة التصوير ذكرى أعضاء اللجنة ووجوههم تعلوها الابتسامة اثناء قراءة التقرير لرئيس الحكومة، الذي بدت على وجهه أيضا علامات الرضى. وأسبغ رئيس الحكومة على التقرير صفة من الإطراء بقوله «إنه لتقرير خارق». أمّا نائب رئيس الحكومة، عضو حركة العمل، فأعرب عن الرضى أيضا. كما أثنى رجال الشاباك، هم أيضا، على التقرير، ومن ناحيتهم، كانوا محقّين في ذلك. لقد سعت القيادة السياسية، في ردّها على التقرير، إلى تشجيع «الشباب الممتازين»، الذين أُكرهوا على الانحراف عن القيم الخلقية والنزاهة وعلى الكذب.

سارت اللجنة على هدى تفكير رئيس الدولة؛ فالأخير عفا عن المجرمين في قضية باص الخط ٣٠٠، لكي يضع حدا لـ «رقصة الشيطان» حولهم، بحسب وصفه العاصفة الشعبية المحمودة التي نشبت للدفاع عن القانون والديمقراطية؛ وقد دافعت اللجنة عنهم أيضا، عمليا، عندما أوصت بعدم اتخاذ أية إجراءات بحقهم. علاوة على ذلك، سحبت اللجنة من تحت ذراعها تقريرا يوجّه النقد إلى الشاباك، فيما هو حقيقة يكيل له أكبر المديح. تجاهل التقرير ضحايا الشاباك تجاهلا مطلقا، ووقع أسيرا لمنطلقاته ومفاهيمه السياسية. ولم يشر بتاتا إلى أن الأمر يتعلق بمنطقة محتلة وبحقوق المقيمين فيها، مضيفا بذلك مساهمته في نزع الصفة الإنسانية عنهم. إن ذلك الجزء من التقرير الذي يتناول التوصيات، علاوة على أنه أوصى بانتهاك حقوق الخاضعين للتحقيق، قد أجاز، من ناحية قانونية وضميرية، استخدام التعذيب [العنف مع المعتقلين، شرط أن يتم ذلك] «بدرجة معتدلة من القوة»، على حد وصفه، خلافا لأحكام قوانين الإثبات المطبّقة في إسرائيل. وبذلك وضع التقرير جمهورا بكامله خارج إطار القانون، سواء الإسرائيلي أو الدولي. وأباح معاملته بما يُحظر أن يعامل به جمهور آخر تمام الحظر.

إن المنطلقات السياسية للشاباك فيما يتعلق بالطابع الإجرامي لـ م. ت. ف ، ورغبته

في تصفيتها، عبر تجاهل مطلق لجميع التلميحات والمبادرات السلمية للفلسطينيين، قد تم تبنّيها من قبل أعضاء اللجنة، وبما أن الأمر يتعلق بـ «الساعين لقتلنا»، فقد أوضح التقرير أن المقصود ليس أولئك الذين يشكلون خطرا فوريا فقط، بل المتآمرون والمحرضون الذين يشكّلون خطرا محتملا علينا أيضا.

ومع أن التقرير ذكر أن محققي الشاباك كذبوا، لبالغ الأسف والخجل، طوال ستة عشر عاما في مختلف المحاكم، إلا إنه لم يذكر ما تستّروا عليه بأكاذيبهم، ولو بكلمة واحدة. وعبثا فتّشت في كل التقرير المتبحّر ولو عن شهادة واحدة لصاحب شكوى، برغم أن اللجنة قُدمت إليها عشرات الشكاوى. وبدلا من ذلك، قرأت ما يقوله رجال الشاباك، وكيف يعبّرون عن أنفسهم، ومدى صعوبة مهمتهم، وكم هي مدهشة، والمعضلات التي يواجهونها. حضر محامو الدفاع عنهم وقُدّمت مستنداتهم، واقتبست أفكارهم؛ الضحايا، فقط، حذار من الإشارة إليهم.

وجاء في التقرير أنّ «كادر المحققين التابع للجهاز يتميّز بخبرة مهنية، وتفان في الوظيفة، واستعداد لتحملّ ظروف عمل شاقة طوال ساعات النهار ومخاطر جسدية، وفي المقام الأول، حافز نفسي قوي لخدمة الشعب والدولة، في عمل سرّي ثوابه من جنسه، من دون المجد الذي تضفيه عليه هالة النشر العلني في نظر الجمهور. إن ما يجعل الأمر مؤلما ومفجعا أضعافا مضاعفة هو أن مجموعة من أشخاص كهؤلاء فشلت فشلا ذريعا في سلوكها، كأفراد وكمجموعة؛ لا نقصد بقولنا هذا أساليب التحقيق التي اتبعت، فهذه يجب الدفاع عنها إلى حدّ بعيد، سواء من الناحية الخلقية أو الناحية القانونية، إنما أسلوب تقديم شهادة كاذبة في المحاكم، الذي انكشف الآن عاريا ويجب إدانته بالفم الملآن.»

وحده من فُتن بالشاباك يمكنه أن يكتب بهذه الطريقة ــ أن يحاول، دفعة واحدة، أن يبرّر تعذيب أشخاص مجهولين يتعرضون للتحقيق وأن يشيد بالذين يعذّبونهم. غير أنه حتى هذا الكلام الأكاديمي ليس بوسعه أن ينفي وجود المعذَّبين، في لبنان والمناطق [المحتلة]، أولئك الذين اختلت عقولهم، وأولئك الذين تسبّبت أساليب التحقيق، التي تمّت تزكيتها الآن، في تشويههم إلى الأبد، وأيضا أولئك الذين فارقوا الحياة ويحيون في ذاكرة شعبهم وأصحاب الضمير في البلد والعالم. إن الرياء والنفاق اللذين ينطوي عليهما الموقف الذي يصوّر الكذب على أنه هو أخطر الجرائم، وليس إلحاق الضرر النفسي والجسدي بالآخرين (وهي أمور سبق أن برزت في قضية باص الخط ٣٠٠)، ليسا إلّا نتيجة لفساد المقاييس الناجم عن دوام الاحتلال. بيد أن اللجنة برهنت على أنها ليست راغبة أيضا في التصدّي لموضوع الكذب، بتزكيتها السلطة القضائية، التي قبلت الكذب [من قبل المحققين] كحقيقة طوال هذه الأعوام، وكذلك القيادة السياسية، التي من فرط سذاجتها لم تخمّن

ولم تشكّ، لأن وكلاءها تآمروا على إخفاء حقيقة ما اقترفته أيديهم.

لقد كانت توصيات اللجنة تحصيل الحاصل لموقفها من الموضوع، على غرار موقف الشاباك، القائل بأن غاية مكافحة الإرهاب تبرّر الوسائل، وإن لم يكن كل الوسائل، وخاصة ليس الكذب. كما أن تأكيدات الشاباك فيما يتعلق بظروف اعتقال المتهمين، بما في ذلك العلاج الطبي المزعوم الذي يقدّم لهم في جميع مراحل التحقيق، تمّ تبنّيها كحقيقة.

تطرقت اللجنة، تحت عنوان «مشكلات قانونية ـ نظرة مستقبلية»، إلى مقترحات الشاباك لتغيير القوانين المتعلقة بصلاحيات المحقق وحقوق الخاضع للتحقيق (يجب التنبه إلى أن الخاضع للتحقيق ليس له حقوق) «وفي شأن مقبولية الأقوال التي أدلي بها في سياق التحقيق في نشاط تخريبي معاد» إلخ، التي اقتُرح دمجها في قانون منع الإرهاب لسنة ١٩٤٨. غير أنّ اللجنة لم تشأ أن تنتظر إجـراء تشريعيا مطوّلا، وأرادت أن تزود الشاباك بتوجيهات للعمل، بمثابة modus operandi يمكن التعايش معها، أي ـ ما كان في حكم المحظور واستوجب الكذب للتستر عليه سينال صفة شرعية من الآن فصاعدا. وفي سبيل تسويـغ هذا الترخيص باستخدام العنف، أي التعذيب، اعتمدت اللجنة على حجج ثقات في القانون الدولي، ممن أكدوا أن كل شيء تقريبا مسموح به في مواجهة الإرهابيين. غير أن المستندات التي استرشدت بها اللجنة لم تنطو على أي معيار قانوني، إسرائيليا كان أو دوليا، يمكن الاستناد إليه ويسمح بتعذيب البشر، قليلا أو كثيرا. وفي محاولة فاشلة لتبرير ما لا يمكن تبريره، حتى في عهد محاكم التفتيش، التي أجاز مبتكروها، كما هو معروف، «تعذيبا خفيفا»، سعت اللجنة إلى القياس على ما هو متبع في إيرلندا الشمالية. بيد أنه لا تتوافر، حتى في إيرلندا الشمالية، أية وثيقة رسمية تجيز تعذيب المعتقلين.

تمادت اللجنة أيضا في زيادة شروط الاعتقال ترديا، وفي المساس بحقوق المعتقلين في الحصول على مساعدة قانونية صغيرة، لكن مهمة، بمنحهم إمكانية المثول أمام قاض، بعد اعتقالهم، لسماع طلب الإفراج عنهم بكفالة. كل ذلك بالإضافة إلى توصياتها في شأن استمرار الاعتقالات الإدارية والإبعاد، كحلول بديلة عندما لا يتوفر اعتراف بالتهمة.

غير أن نشر التقرير انطوى على بعد آخر أيضا. فلأول مرة، أُقر رسميا بوجود جرائم كنت قد نبهتُ إليها، سوية مع أصحاب ضمير آخرين، طوال أعوام.

عندما قرأت التقرير، فكرت في ما إذا كان القاضي لانداو قد تذكر الاستئناف الذي قدمته سنة ١٩٧٧، في شأن السماح بإدخال كتابي «بأمّ عيني» إلى السجن، الذي رفضه آنذاك؛ هل تذكّر وصف التعذيب في الكتاب، بما في ذلك وصف العلامات التي اكتُشفت على أجساد موكّلي؛ هل تذكر أيضا قرار الحكم الذي أصدره، أي: «إنه بمثابة مذكرات تتضمن نشاطات المؤلفة بصفتها محامية دفاع، على الأخص في محاكم عسكرية، وكل ادعاء في شأن

تعذيب عاناه موكّلوها، على حدّ قولهم، على أيدي محققين، يصبح في نظرها، في الحال، حقيقة واقعة، والمحاكم التي لم تقبل ادعاءاتها أجحفت في نظرها في الحكم.»

انتقدت في كتابي نظرة المحاكم العسكرية إلى شهادات المتهمين العرب حول التعذيب الذي تعرّضوا له، وتساهلها المفرط تجاه رجال الشاباك؛ من الواضح أنها، بنظرتها هذه، ساهمت موضوعيا في مهمة الخداع التي مارسها رجال الشاباك على مدى أعوام طويلة إلى هذا الحد. حول هذه النقطة كتب القاضي لانداو في قرار الحكم: «إن الغاية من الكتاب هي الحطّ من شأن سلطات التحقيق والقضاء التابعة للدولة واستنهاض القارىء ضد المكلفين بحفظ القانون.» بيد أن المكلفين بحفظ القانون في الدولة، رجال الشاباك، داسوه بقدم متغطرسة. لو وجد مزيد من الكتب والمنشورات حول الموضوع، ولو كان قضاة من أمثال لانداو على استعداد للإصغاء أيضا إلى أقوال تنبو عنها الأسماع، وفحصها من دون آراء مسبقة، لما نجح رجال الشاباك في خداع المؤسسة بكاملها وقتا طويلا إلى هذا الحد.

تبادر إلى ذهني أثناء قراءة التقرير فكرة منكرة أيضا؛ فبعد أن قالوا ما قالوه عن أكاذيب رجال الشاباك، كان عليهم، في الواقع، أن يقولوا فيه كلمة حسنة عني، لأني لم أيأس على مدى الأعوام من محاولة كشف الحقيقة، بالرغم من المواقف السلبية لمختلف القضاة تجاهي، بمن فيهم القاضي لانداو.

وربما كان هذا هو المجال المناسب لأشير إلى أنه لم يخطىء جميع القضاة في هذه المواقف تجاهي وتجاه المواضيع التي استأنفت في شأنها إلى محكمة العدل العليا، حتى وإن لم أنجح، لأسفي الشديد، في إقناعهم بعدالة حججي في مواضيع الطرد، وتدمير المنازل، والاعتقالات الإدارية ولمّ شمل العائلات. أحمل ذكرى طيبة للقاضي موشيه عتسيوني، الذي أفتقده اليوم أيضا؛ وحاييم كوهين، أحد قضاة المحكمة العليا اللامعين، الذي شكّل قراره حول قضايا الإبعاد عامل تشجيع بالنسبة إليّ في المحاضرات التي ألقيتها في الخارج. وإن كانت له قرارات حكم اختلفت معها أيضا، فقد أبدى أصالة فكرية وروح فكاهة وألمعيّة جعلت من كل مثول في حضرته تجربة حيّة؛ وأحمل ذكرى طيبة للقاضية مريم بن - بورات بفضل كياستها وتسامحها، وقد أسعدني جدا أنها واصلت نشاطها بعد استعفائها من الوظيفة. وأبدى القاضي دوف ليفين، غير مرّة، روح تفهّم ومراعاة لحججي، مع أني لم أتفق مع موقفه. وأصدر القاضي أهرون براك أحكاما حول مواضيع في غاية الأهمية بروح مبادىء حرية الرأي، والدفاع عن حقوق السجناء، وشروط الاعتقال الإنسانية، وكذلك رأي أقلية في موضوع الشاباك. وعلى الرغم من أن القرار الذي أصدره في شأن قضية «طريق الشرارة» سبب لي خيبة أمل كبيرة، فلا يزال في نظري، حتى اليوم، أحد القضاة الذين استطعت أن أجد لديهم أذنا صاغية في شأن المساس بحقوق الإنسان. كذلك الأمر بالنسبة إلى القاضي

غبريئيل باخ، الذي أضفت دماثته، وإصغاؤه، والاحترام الذي خص به المحامي، دائما، جوا ساهم في نجاعة النقاش. وقد ساعد قرار الحكم الذي أصدره حول قضية رابطة إنعاش الأسرة في رام الله في استمرار نشاطها المهم. ولا يسعني إلا أن أنوّه بشكل خاص بقاضي المحكمة المركزية، طال، الذي ارتسمت له في نظري، في محاكمة متّهمي «طريق الشرارة»، صورة الرجل المحب للإنسان، المتوقد الذهن وذي روح الفكاهة والنفس الطيبة التي لا تستخفّ بأحد.

الحق في المعرفة

عندما أرسلت إلى لجنة لانداو، في ١٩٨٧/٧/٢٨، شكوى عائلة حمدان حول وفاة ابنها في سجن جنين، لم أكن أعلم بعد أن ذلك يشكل فاتحة لفضيحة شاباك جديدة.

كان عوّاد حمدان، البالـغ من العمر ٢٣ عاما، ومن سكان كفر رمان، يعمل مدير حسابات. أكمل دراسته في الأردن ومكث هناك زهاء عام. في ليلة ٧/١٩، اعتقله رجال الشاباك، وكان بينهم شخص يدعى آلون. أُبلغت العائلة أن ابنها اعتقل لغرض التحقيق وأنه موجود في سجن جنين. بعد مضي ثلاثة أيام، في ساعات الظهيرة، جاء مندوب الصليب الأحمر الدولي إلى منزل العائلة، وأبلـغ الأب أن ابنه توفي بنوبة قلبية في مستشفى العفولة. ولدى سماع الخبر المروّع، هرع بعض الأقرباء إلى المستشفى، وقصد آخرون شرطة طولكرم لتقصّي التفصيلات. قيل لأولئك الذين توجهوا إلى المستشفى، وكان بينهم ابن عمه محمود عبد الرحمن، أنهم لا يعرفون شخصا بهذا الاسم. وتوجهوا في الحال إلى شرطة العفولة، وطلبوا منها التحقق من هذه المعلومات لدى المستشفى. تبيّن من التقصي الذي قامت به الشرطة أن عواد غير معروف فعلا لدى هذا المستشفى. أما الأقارب الآخرون، الذين توجهوا إلى نائب الحاكم العسكري، المدعو فارس، في طولكرم، فقيل لهم إن عواد توفي بلدغة أفعى. وبعد أن أُبلـغ برواية الصليب الأحمر، التي تفيد بأنه توفي بنوبة قلبية، أكد نائب الحاكم العسكري أنها صحيحة.

بعد هذا العناء، أُبلـغ أفراد العائلة أن الجثة موجودة في معهد الطب العدلي في أبو كبير. أحضروها إلى القرية بمرافقة من الشرطة، والجيش والشاباك. وأمر هؤلاء بتشييـع الجثمان خفية، بمشاركة ما لا يزيد على خمسة عشر شخصا من أقرب الأقارب.

قام نحو ثمانية من أفراد العائلة، بينهم جواد ونعمان كامل عبد الله حمدان، بالتعرف على هوية المتوفى وشاركوا في غسله. رأوا على جسده علامات عنف: نزيفا دمويـا داخليا وورما فوق عينه اليسرى، وعلامات حمراء على يديه وورما واحمرارا في منطقة الأعضـاء التناسلية، وعلامة زرقاء في منطقة الكلية. وحتى هذا اليوم بالذات، لم تتسلّم العائلة تقريرا حول تشريـح الجثة وسبب الوفاة. وقد أكّدت العائلة أن عواد، الذي كان يمارس الرياضة، لم يعان أبدا مرضا أو ضعفا، ولم يحتج إلى علاج طبـي بسبب أي وعكة.

بعثت على عجل بشكوى إلى وزير الدفاع والشرطة، وإلى المستشارين القانونيين للحكومة والضفة، وكما ذكرت آنفا، أيضا إلى لجنة لانداو مرفقا بها شهادة خطية من



عوّاد حمدان

الأقارب، الذين رأوا علامات استعمال العنف على بدن عواد واتهموا سلطات الأمن بالتسبب في موته. طلبت الحصول على تقرير تشريح الجثة لكن الجواب تأخر. وحتى بعد أن بعثت تذكيرا إلى الذين خاطبتهم برسائلي، انتظرت بصبر شهرا آخر، وقدمت استئنافا إلى محكمة العدل العليا ضد وزيري الدفاع والشرطة. أصدر القاضي غبريئيل باخ أمرا تمهيديا ألزمهم بالإجابة خلال واحد وعشرين يوما. وعندما حددت النيابة العامة موعد المداولة، طلبوا تأجيل الموعد ووافق مأمور التسجيل على ذلك. وبما أني لم أتلق جوابا، كما يقتضي القانون، قدمت طلبا بتحويل الأمر التمهيدي إلى أمر نهائي. ومرة أخرى جاء طلب من [نيابة] الدولة بتأجيل إضافي؛ وكان السبب الذي قدّم هذه المرة أن ملف القضية لا يزال موضوعا أمام لجنة لانداو ويجب الانتظار حتى تعيده. وحُدد موعد المداولة في القضية، هذه المرة، في ١٩٨٧/١١/٢٠. أثار الجواب شكّا لدي في أن هناك شيئا ما على غير ما يرام، لكني كنت لا أزال أفترض أن لجنة لانداو منصرفة إلى فحص القضية.

انفجرت القضية في ١٩٨٧/١١/١١، عندما كتبت «يديعوت أحرونوت»، بعنوان ضخم في صفحتها الأولى:

«فضيحة إضافية في الشاباك في سياق تحقيق لجنة لانداو»؛ وجاء في العنوان الفرعي أن رئيس الشاباك أوقف عن العمل موقتا ثلاثة محققين متهمين بتقديم شهادات كاذبة إلى لجنة لانداو. وورد في صلب الخبر أنه «على أثر وفاة المتهم، أجري تحقيق داخلي في الشاباك. أدلى المحققون بروايتهم حول ظروف الوفاة، وقدّمت هذه الرواية خطّيا إلى لجنة لانداو بواسطة المحامي تسفي طرلو، الذي حضر مناقشات اللجنة بصفة مراقب من قبل الشاباك. وقبل عشرة أيام، تبين من تحقيق إضافي أُجري في الشاباك أن المحققين الثلاثة كذبوا في ما يتعلق

بظروف وفاة عواد حمدان. وكان مغزى الاستنتاجات أن الحقائق التي قدمت إلى لجنة لانداو لم تكن دقيقة، بل إن بعضها كان كاذبا، وذلك من دون علم رؤساء الشاباك وممثلهم في اللجنة. وتبينّ، من جملة أمور أُخرى، أن الرواية الأولى أيضا حول سبب الوفاة، التي قالت إنها نجمت عن نوبة قلبية، لم تكن دقيقة، وأظهر فحص طبي أن المتهم توفي نتيجة التهاب رئوي، ربما نجم في سياق التحقيق.»

وجاء في الخبر أنه لم يمارس خلال التحقيق ضغط جسماني على الشخص الذي جرى التحقيق معه، وأن معالجة القضية برمّتها تمّت بناء على مبادرة رئيس الشاباك وبعلم رئيس الحكومة، الذي طلب التعجيل فيها، بعد الكشف عن التفصيلات الجديدة. واقتبس المراسل عن القاضي لانداو قوله: «كما تعلم، فإني دائب الامتناع عن إعطاء مقابلات للصحافة، ولست على استعداد للتطرق إلى هذا الموضوع أيضا.» كما أن المستشار القانوني للحكومة، الذي طُلب منه التعقيب على ذلك أيضا، لم يكن على استعداد للتطرق إلى هذه الفضيحة الجديدة.

كان الكشف نفسه مدويًا إلى درجة أنه أصبح موضوعا مركزيا في الصحافة وموضوعا متداولا على نطاق واسع في أوساط الجمهور. وقد كتب جدعون آلون في «هآرتس» بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٥، أن «هذه الفضيحة تشكّل صفعة ليس فقط لرجال الشاباك، الذين أملوا في الاختفاء من عناوين الصحف وفتح صفحة جديدة، بل أيضا لأعضاء لجنة التحقيق الرسمية... بعد وقوع الحدث، يتبينّ أن تفاؤل لجنة لانداو كان مبالغا فيه ويحتمل أنه نجم عن سذاجة أعضاء اللجنة أو عن مجرد تمنيات.

«... الأدهى من ذلك أن الشاباك، بناء على الاشتباه، سلّم رواية محقّقيه الأولى، التي أفادت أن حمدان توفي بنوبة قلبية، إلى لجنة لانداو، وذلك في إطار عشرين حالة نموذجية قامت بفحصها. بكلمة أخرى، لا يتوقف الأمر على أن محققي الشاباك الثلاثة (الذين أوقفوا عن العمل في هذه الأثناء)، كذبوا، بناء على الاشتباه، على المسؤولين عنهم في ما يتعلق بظروف وفاة حمدان، بل تسببوا بناء على الاشتباه أيضا، في تضليل لجنة لانداو، التي توهمت أن المحققين فتحوا لها مكنونات قلوبهم وكاشفوها -بالحقيقة كلها، وفي تغذيتها بمعلومات كاذبة.»

وفي «كوتيرت راشيت» بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٨، تساءل ناحوم بارنيع، لماذا أوقف محققو الشاباك الثلاثة عن العمل، «ألأنه مات أحد الأشخاص الخاضعين للتحقيق على أيديهم ـــ أم لأنهم أدلوا بشهادة كاذبة؟».

إنصافا للحقيقة، لم أقدّر أن الواقع سيصفع تقرير لجنة لانداو بهذه السرعة، وأن حياة البشر ينبغي لها أن تتعرض للجور من أجل فتح عيون أبت أن تنظر في الاتجاه الصحيح.

مـع انفجار القضية، أبلغت وكيلة الدولة محكمة العدل العليا أن المستشار القانوني للحكومة حوّلها إلى الشرطة للتحقيق فيها، وأن التحقيق سيديره ضابط كبير وسيرافقـه توجيهات من قبل مدّع عام رفيـع المستوى. وستقدم نتائـج التحقيق إلى المستشار، الذي سيقرر ما إذا كان يجب إحالة بعضهم [المتهمين] إلى المحاكمة جراء التسبب في الوفاة أو أية جريمة أُخرى.

وفي غضون ذلك، كانت الدولة لا تزال تصرّ على رفض تسليمي تقرير تشريـح الجثة، بحجة أنه يشكل «جزءا من مجمل مادة التحقيق.» وأُجّل سماع الإدلاء بالشهادات حول القضية إلى ١٩٨٧/١٢/٢٨. وفي صباح اليوم نفسه، أُبلغت بواسطة بيان قدّم إلى المحكمة أن التحقيق في وفاة الفقيد على وشك الانتهاء في الأيام المقبلة، وفقط بعد تلقّي قرار المستشار القانوني، ستسلّم النيابة العامة المحكمة وأصحاب الاستئناف المعلومات الكاملة والوثائق الأخرى المتعلقة بالاستئناف. وعندما شكوت، خلال المناقشة، من طول المدة التي مرت حتى الآن من دون أن يستجاب لطلبي، أبلغتني موكّلة المستأنف عليهم، المحامية يوسفا طفايرو، أن تحولا حادا غير متوقـع حدث قبيل موعد تقديم الجواب إلى محكمة العدل العليا. وعندما ألححت مجددا في السؤال عن تقرير تشريـح الجثة، أجابت بقولها إن «تقرير تشريـح الجثة موضوع للتحقيق، والتحقيق جارٍ مـع المعهد ومـع الطبيب أيضا، وسينتهي التحقيق في هذه الأيام.» وقد أمرت المحكمة بناء على ذلك، بتعيين جلسة للمداولة بعد خمسة وأربعين يوما.

وُجّهت الأنظار مجدّدا إلى معهد الطب القضائي، إلى الدكتور برطولون ليفي، أحد الطبيبين اللذين لعب تقريرهما دورا رئيسيا في تضليل المحققين في قضية باص الخط ٣٠٠. كان من نصيب الدكتور ليفي أيضا تشريـح جثة عواد حمدان، واستند محققو الشاباك إلى ذلك التقرير عندما ادّعوا أنه توفي نتيجة التهاب رئوي ــ وهي الرواية الثالثة بعد لدغة الأفعى وقبلها النوبـة القلبية. وقد تمّ التعبير عن عدم الثقة في استنتاجات المعهد، وعلى الأخص في الدكتور ليفي، في تحقيقات نشرتها الصحافة.

اختتم عوزي بنزيمان المقالة التي كتبها عن هذا الموضـوع في «هآرتس» بتـاريـخ ١٩٨٧/١١/٢٢: «... نجحت سلطات الأمن في تقويض ثقة المواطن الصغير، الأساسية والطبيعية، بأقوالها وتوضيحاتها. لا يتوقف الأمر على أن التجربة تدلّ على أن من المحال الاعتماد على روايات السياسيين المسؤولين عن أجهزة الأمن، ومن المحال الثقة بتوضيحات بعض رؤساء هذه السلطات الحساسة (أمثال أبراهام شالوم ويوسي غنوسار)، بل إن غيمة الشك تظلل أيضا استنتاجات الجهات الاستخباراتية والمهنية...» وقد بـرهنت الأعوام اللاحقة أن الأمر يتعلق بما هو أكبر بكثير من غيمة شكّ في كل ما يتعلق بتأكيدات المعهد، وسنتناول ذلك في السياق أدناه.

استمرت السلطات في ممارسة حرفة التستر. وفي ١٩٨٨/٩/٦، قدّم بيان آخر إلى محكمة العدل العليا جاء فيه أنه في ١٩٨٨/٣/٢٧، قدّمت لائحة اتهام في محكمة الصلح بالقدس ضد فلان، رجل الشاباك صاحب العلاقة بتهمة التسبب في الوفاة نتيجة الإهمال. وبناء على طلب النيابة العامة، صدر أمر بإجراء المداولة سرّا، ويمنع نشر اسم المدّعى عليه وأية تفصيلات تدلّ على هويته.

ذكرت الصحافة أن تلك كانت أول مرة يقدَّم فيها رجل من الشاباك إلى المحاكمة جراء التسبب في وفاة معتقل. وأنكر المتهم التهمة. ضايقتني بساطة التهمة وعدم إمكانية تناول الموضوع في الصميم، في ظل غياب تقرير طبي عن تشريح الجثة. وأثناء النقاش القانوني، طالبت بإلحاح بالحصول على تقرير التشريح. قالت لي وكيلة الدولة إن التقرير الأول وضع على أساس مغلوط فيه، وأوضحت أن «الاستنتاج النهائي كان مغلوطا فيه.» استشطت غيظا من ممارسة الكتمان هذه وقلت: «أريد أن أعرف عَمَّ نجم هذا الاتهام الذي وُجّه إلى رجل الشاباك، 'التسبب في الوفاة بطريق الإهمال'؛ هل كان هناك مجرى هواء أم لم يكن ثمة هواء على الإطلاق واختنق؟! كيف يحصل الجميع هنا على حصانة، بمن فيهم رجل الشاباك المتهم، والعائلة وحدها لا يحقّ لها أن تعرف سبب وفاة ابنها. إني أطلب الحصول على نسخة التقرير الطبي الصحيح من وجهة نظركم، ذلك أنكم تبنّيتم استنتاجا نهائيا ما، وإلا لما قدمتم رجل الشاباك للمحاكمة.» وأيد القاضي باخ موقفي وتشدّد حيال ممثلة الدولة في شأن حق العائلة في أن تعرف. وفعلا، مُنحت وكيلة الدولة مهلة خمسة عشر يوما لتقديم إفادة [جديدة].

غير أن رفض النيابة الإدلاء بسبب الوفاة بقي على حاله؛ ومع ذلك أرفقت ببيانها الاستنتاجات الطبية المتضمنة في تقرير تشريح الجثة من قبل المعهد، كما أدلى إليها بها مدير المعهد، الدكتور موريس روغف، من دون الاستنتاج النهائي فيما يتعلق بسبب الوفاة. ولم يذكر سبب الوفاة أيضا في شهادة الوفاة التي تسلّمتها، والتي وقّعها الدكتور مناحم كاسبي. كان من الواضح لي أن الأمر يتعلق بمؤامرة الغاية منها منع المعلومات الأساسية عنّا. سلّمت الاستنتاجات إلى الدكتور ميرن إبشتاين لدراستها. وقال أنه يمكن أن يكون هناك عدد من الأسباب لوفاة عواد، مع أن الالتهاب الرئوي، الذي أُبلغ عنه في البداية على أنه سبب الوفاة، لا يبدو معقولا.

في جلسة المحكمة بتاريخ ١٩٨٨/٩/٧، قلت إن العائلة غير معنيّة بأساليب التحقيق، لكن من حقها أن تعرف ما الذي سبب وفاة ابنها، الذي اعتقل سليما معافى وأعيدت إليها جثته بعد ثلاثة أيام. ذكرت أني أقف منذ عام تقريبا أمام حائط مسدود متمثل في دفاع وكيلة الدولة عن الشاباك دفاعا لا يكلّ. هذه المرة، ولأول مرة في حياتي المهنية،

انصدع جدار الدفاع الشامل عن الشاباك وأمر قرار الحكم «بتحويل الأمر [التمهيدي] إلى أمر نهائي، بمعنى أن يسلّم المدعى عليهم أصحاب الاستئناف، في أسرع وقت وفي موعد لا يتجاوز ١٧ يوما من تاريخه، الاستنتاج الطبي النهائي في شأن سبب وفاة ابن أصحاب الاستئناف. وسيتحمل المدعى عليهم نفقات أصحاب الاستئناف، مع ربطها بجدول غلاء المعيشة والفائدة حتى موعد الدفع الفعلي، بقيمة ٢٠٠٠ شيكل جديد.»

هنأني كثيرون بالنجاح وشعرت برضى معيّن، لكن لبرهة وجيزة فقط. وفي مكتبي، شاهدت والد عواد يذرف الدموع وهو يقول لأحد الصحافيين: «أريد أن أصيح، لماذا قتلوا ابني؟ أريد أن أصرخ في وجوههم جميعا، لم يشتغل في حياته بالسياسة، لم يرم حجرا. فلاح ابن فلاح مثلي. لم يتح له حتى أن يتزوج.» فجأة أضحت جميع المناقشات والقرارات بعيدة جدا عن هذا الأب المنتحب، ولم أعرف حتى كيف أشرح له معناها باللغة التي يفهمها. حاول الابن البكر تهدئته وقال إننا نبحث عن العدل، ولا بد أن نصل إليه و«فيليتسيا تفعل كل شيء، حتى المستحيل.»

في ١٩٨٨/٩/١٨، بعد اليوم الذي اعتقل فيه عواد حمدان بعام، أبلغتنا [نيابة] الدولة، بعد أن فرضت محكمة العدل العليا ذلك عليها، أن «سبب وفاة الفقيد، الذي قُدّمت لائحة الاتهام على أساسه... هو [اختناق]». «هل رضيت الآن؟» سألتني وكيلة الدولة، المحامية نيلي آراد، رئيسة قسم قضايا محكمة العدل العليا التي كنت أستلطفها وأثمّن عاليا موقفها الودي والمحبب على الرغم من الخلافات في الرأي بيننا. أجبتها ببساطة: «كلّا ثم كلّا.»

وفعْلا، قدّمت في ١٩٨٨/١٠/٤ استئنافا آخر ضد المدّعى عليهم أنفسهم، طلبت فيه إلزامهم بتعليل أسباب امتناعهم عن تقديم معلومات إلى أصحاب الاستئناف حول أية ظروف توفي فيها عواد حمدان اختناقا، بحسب تعبير بيان النيابة العامة؛ عمّ نجم الاختناق؟ ومتى؟ ومن الذي تسبب فيه؟ وكيف؟ ولماذا؟ وما الذي تسبب في النزيف الدموي الذي اكتشف على جسمه، ويبدو كعلامات ضرب؟ كما جاء في إفادة الدكتور روغف وشهادات الأقارب؟ أيّ علاج طبي تلقّاه الفقيد في سجن جنين عشية وفاته؟ ومن هو الطبيب الذي قدّمه له، إن وجد؟ ماذا كانت وظيفة الدكتور مناحم كاسبي، الذي أعطى شهادة الوفاة من دون ذكر سببها، كما يقتضي القانون؛ من الذي أحضر إليه جثة القتيل؟ ومن أمر بإحضارها، من دون ذكر سبب الوفاة؟ من الذي أمر و/أو وجّه الحكم العسكري في طولكرم ومندوب الصليب الأحمر الدولي لإبلاغ أصحاب الاستئناف بأسباب كاذبة عن الوفاة؟ لماذا قُدّم رجل الشاباك إلى المحاكمة بسبب جريمة التسبب في الوفاة عن طريق الإهمال، خلافا للبند ٣٠٤ من قانون العقوبات لسنة ١٩٧٧، في حين أن الظروف تدلّ، كما يبدو، على أن الأمر يتعلق بجريمة

قتل؟ لماذا يخفي المدَّعى عليهم عن أصحاب الاستئناف مادة التحقيق الذي أجراه رجل الشاباك؟

بناء على اقتراح القضاة أثناء مناقشة الاستئناف، في ١٩٨٨/١٢/٧، وافقت على تقليص الاستئناف ليقتصر على البند ٢ أي: «عمَّ نجم الاختناق ومتى؟ من الذي تسبب فيه؟ كيف؟ ولماذا؟ .» وبذلت وكيلة الدولة كل جهد ممكن كي تبرهن للمحكمة أن هذا الاستئناف لا يستند الآن إلى أيّ أساس، وأن أية مجاهرة إضافية ستكشف أساليب التحقيق التي يتبعها الشاباك. وعلّق القاضي دوف ليفين على ذلك بقوله إن هذه القضية حدثت فيها جميع أنواع التطورات، ووقعت أمور أقل ما يقال فيها إنها أخطاء، «لقد حصلوا على شيء غير كامل، إنهم يريدون أن يعرفوا ولهم الحق في ذلك.» وفي ختام المناقشة، صدر أمر تمهيدي ألزم المدعى عليهم بتقديم معلومات إلى أصحاب الاستئناف وفقا للأسئلة المتضمنة في البند ٢ المذكور أعلاه.

من الآن فصاعدا، أسدل ستار كثيف من السرية على كل شيء. فبناء على طلب نيابة الدولة، صدر أمر بمنع النشر في وسائل الإعلام وتعليمات بإجراء بقية النقاش سرا. وسُلّمت إليّ الرواية الرسمية، التي تبنتها الدولة، حول كيفية موت عواد حمدان، في مظروف مغلق أخضر اللون وضع بداخل مظروف بنّي، ويُحظر عليّ الكشف عنها. أحيانا أتخيل أني كنت هناك وشاهدته، وأحيانا أعلّل نفسي بأنهم ربما كذبوا هذه المرة أيضا، وبأن موته لم يكن على هذا النحو. فلسطينيّو غسان كنفاني، في «رجال في الشمس»، يموتون اختناقا في الخزّان الذي يُنقَلون فيه إلى الكويت. والدليل، الذي رأى الجثث بعد أن فتح الخزان، يتساءل: «لماذا لم يدقوا جوانب الخزان؟» لماذا لم يصرخ عواد؟ لعله صرخ فعلا، ولم يسمعوا صوته الآتي من تحت الكيس، أو ربّما لم يتمكن من الصراخ. . .

جرت محاكمة رجل الشاباك سرا. غير أنه جاء في قرار القاضي، الذي سُمح بنشر جزء منه، أنه لم يبرهَن بما لا يقبل أي شك معقول أن سبب الوفاة كان الاختناق، كما قيل في لائحة الاتهام. وعليه، بُرِّئت ساحة الرجل بسبب الشك. طلبت مني عائلة عواد حمدان القيام بشيء ما حيال هذا الموضوع. توجهت إلى المستشار القانوني للحكومة، يوسف حريش، طالبة منه تسليمي المادة القانونية، بما في ذلك لائحة الاتهام، وقرار الحكم، والمحاضر ومادة التحقيق.

وحتى كتابة هذه السطور (١٩٩٠/٥/٢٠)، لم أحصل على جواب.

تعذيب نفسي أيضا

استمر الشاباك في نهجه، ولِمَ لا، في الواقع، إذ لم يعترض طريقه أحد. في ١٩٨٩/٣/٦، توفي محمود المصري في شعبة الشاباك بسجن غزة، بعد أن أمضى ثلاثة أيام قيد الاعتقال. بالإمكان أن نتخيل صورة مخيفة لمعتقل مضروب، يتقيأ دما، ويتلوّى من الألم، إلى أن يلفظ أنفاسه نتيجة انفجار القرحة المعدِيّة. ذكر خبراء مكلفون من قبل الدفاع أن الرضوض التي بدت على جسمه، تدل على استخدام العنف، وكان من شأنها التسبب في انفجار القرحة. وككبش فداء وجدوا ممرض السجن. كان هو الذي حوكم بسبب الإهمال في أداء وظيفته، بينما خرج رجال الشاباك من المسألة من دون أن ينالهم ضرر.

خالد الشيخ علي توفي هو أيضا في شعبة الشاباك بسجن غزة، وهذه المرة، كانت الآثار واضحة إلى درجة يستحيل معها إخفاؤها؛ حضر طبيب مكلف من قبل العائلة تشريح الجثة، وتقرر أنه توفي نتيجة ضربات كالها له رجال الشاباك. سوف يقدم هؤلاء إلى المحاكمة باعتبارهم مسؤولين عن وفاته.

يعقوب بن ــ إفرات، وميخال شفارتس، وروني بن ــ إفرات، وأساف أديب وهداس لاهاف ذاقوا طعم أساليب التحقيق التي يتبعها الشاباك، من دون أن يتعرضوا لعنف جسدي؛ حُقق معهم ساعات طويلة من دون نوم، حرموا لفترة طويلة من الاستشارة القانونية واستخدمت ضدهم وسائل ابتزاز وتهديدات. احتُجزوا مطولا في الحبس الانفرادي، وحقق معهم أياما بلياليها وأهينوا أكثر من مرة؛ هدّدوهم بتعذيب معتقل عربي، صديق لهم، إذا لم يعترفوا بل وأروهم إياه مغطّى الرأس ومربوطا إلى ماسورة في باحة السجن.

حاولوا حمل ميخال شفارتس على الانتحار وحاولوا إقناع روني بن ــ إفرات بأنها مختلّة العقل. كان أول من عبّر عن الفكرة القائلة بأن الإنسان المعرّض للتعذيب «سيتكلم بدافع الجنون» هو، بحسب الميثولوجيا الإغريقية، الإله هرمز، الذي كان على اقتناع بأن بروميثيوس المعرَّض للتعذيب سيكشف عن أسراره فعلا، بأنه «سيتكلم بدافع الجنون». وإنه لمن المثير للاهتمام أن نعرف ما إذا كانت لجنة لانداو قد أخذت في الحسبان هذا النوع من الضغط، باعتباره ضغطا مسموحا به. . .

عندما ذهبت لمقابلة يعقوب بن ــ إفرات في مقر شرطة بيتح تكفا، بدا شاحب اللون وواهنا، وكان يتعثّر في مشيته. قال أنه خرج قادما إليّ من غرفة تشبه الثلاجة، كلها مغلقة.

استجوبتُ رجال الشرطة في المحكمة حول وجود غرفة من هذا النوع ولم ينفوا ذلك.

تحدّثت هداس لاهاف عن احتجازها في زنزانة نتنة، وعن إيقافها مسنودة إلى الحائط بينما كان المحققون يعطون علامات تقدير لأعضاء مختلفة من جسدها، ويلوحون بدبوس أمام عينيها، ويعرضون عليها اعترافات زملائها المكتوبة، وذلك كله لساعات عديدة وطويلة في الليل والنهار. اختبرت هداس جزءا من الأمور السالف ذكرها خلال أول ثمان وأربعين ساعة من اعتقالها. روت ما قاسته لقاضي محكمة الصلح في رامات غان، زيف آف، الذي مدَّد اعتقالها في ساعة متأخرة من الليل. في هذا الوضع، لم يتسنّ لي الحديث معها، لكني رأيت المحضر في وقت لاحق وقلقت على مصيرها. أبدى القاضي لامبالاة عندما تحدثت عن شكوى هداس، بل وأبدى موقفا ساخرا تجاهي، لإفهامي أنه لا يتأثر كثيرا من أمور كهذه، حتى بعد استنتاجات لجنة لانداو. خشيت أيضا على مصير أساف، الذي كان آخر المعتقلين في قضية «الشرارة». كان من الصعب عليّ التفكير في أن هذا الرجل، الذي كنت أضمر له مودة كبيرة، دخل السجن من دون أن يكون باستطاعتي مساعدته، على الأقل خلال الفترة الأولى. وكم سررت عندما علمت أن هداس تنتظر الآن مولودا، بعد كل ما قاسياه؛ ذلك المولود الذي كنت أتحدث معها عنه في السجن، وبعد الإفراج عنها أيضا، عندما كان أساف لا يزال في السجن.

عندما سمعت من ميخال شفارتس وروني بن – إفرات كيف أوقفهما المحققون، كلّا في وقت مختلف وعلى انفراد، أمام مرآة وقالوا: «انظري منظرك الآن، مثير للاشمئزاز!» تذكرت قطعة من «١٩٨٤» لأورويل، يقول فيها المعذِّب للمعذَّب «أنظر كيف تثير الاشمئزاز»، لكي يحطّم ثقته بالنفس، مما سيسهّل على المحقق كسر شوكته. في مقابلة أجراها آفي كاتسمان مع د. يهويكيم شتاين حول التعذيب النفسي، ونشرت في ملحق «هآرتس» في حزيران/يونيو ١٩٨٩ تحت عنوان «جرح لن تكشفه حتى أشعة إكس»، أوضح د. شتاين، الطبيب النفساني الخبير، مدى خطورة هذا التعذيب. على الرغم من الرأي الشائع، الذي يرى أنه أقل خطورة من التعذيب الجسدي، ذكر د. شتاين أن من شأن التهديد بعمل معين أن يكون أحيانا أشد إرهابا من العمل نفسه. وقال الدكتور إن «الأغراض الأمنية» تعبير رائج يتم به التمويه أيضا على أغراض سياسية، ويمارس الشاباك التعذيب من جملة أمور أخرى، لأغراض سياسية، وفي حالات معينة بمعرفة الشرطة؛ وأورد التحقيق الذي تم مع أعضاء «الشرارة» مثالا على ذلك. وعندما طُلب منه التفسير، أحال المراسل إلى محضر المحاكمة.

«... الدكتور شتاين: "في هذه الحالة المحددة، اعتبرت الشرطة نفسها مسؤولة عن ملف التحقيق، وسلّمت النيابة العامة ملفا يحتوي على اعترافات زعم ضباط كبار في الشرطة أنه تم الحصول عليها حسب الأصول المرعية؛ لكن الضباط المعنيين صرحوا بأنهم لا يدرون

ماذا يفعل الشاباك. وعندما ضيّق عليهم الخناق، أكدوا وجود التعذيب، من دون أن يستخدموا الكلمة صراحة، وحاولوا إلصاق التهمة بالشاباك'.

«كيف تعلم أن أعضاء 'طريق الشرارة' لا يختلقون الأمور اختلاقا؟»

«'تكوّن لدي انطباع من عدّة أمور: لم يحاول هؤلاء، وصف الأمور بصورة مبالغ فيها، حتى عندما أتيحت لهم الفرصة؛ لم يزعم أي من الذين تحدثت معهم أنه تعرض لتعذيب جسدي. لقد سمعوا من زملائهم العرب عن تعذيب جسدي، لكن هؤلاء لم يبلّغوا عن تعذيب نفسي.

«'إن الأوصاف التي أعطاها كل واحد منهم، سواء على مسمعي أو في الإفادات، تدلّ جميعها على الأسلوب نفسه. ويتبين من المواعيد الواردة في مادة التحقيق نفسها أنهم كانوا يخضعون للتحقيق معظم ساعات اليوم، وأنه حُقق معهم في الليل والنهار، وأن ساعات الحصول على الاعترافات كانت ساعات الصباح المبكرة، آخر الليل'.

«ما الذي يوحي في كلامهم أنه كان هناك تعذيب؟»

«'إن قسما من الأمور التي تحدث عنها أعضاء 'طريق الشرارة' ينسجم مع أمور معروفة من أماكن مختلفة من العالم. القاعدة هي خلق حالة من ضعف الإحساس وقلة النوم. إنّ هذه الحالة وحدها تكفي لجعل الإنسان يصل بسرعة إلى حالة عدم اتزان، وأحيانا تتسبب أيضا في ظواهر نفسية مرضية. لقد احتُجز أعضاء 'طريق الشرارة' من دون نوم تقريبا. لم يكن باستطاعتهم تناول الطعام الذي قدِّم إليهم لأنه كان ملوثا ومخلوطا. وخلال بضعة أيام، انخفض وزنهم بصورة كبيرة، أساسا من جراء ضيق نفسي شديد. وعلى هذه القاعدة، بنى المحققون تحقيقا حازما ــ استخدام جميع الوسائل الممكنة بقوة كبيرة، في وقت قصير للغاية، من دون الاستنكاف عن ذلك بأيّة حال، ومن دون روادع ومن دون لمسهم. احتجزوا في غرف صغيرة جدا وكريهة الرائحة، وفي إحدى الحالات كانت الجدران ملطخة بالبراز، وفي حالة أخرى فاضت المجاري، وفي حالة ثالثة لم يكن هناك ضوء. أُخذت منهم ساعاتهم لكي يفقدوا الإحساس بالوقت. احتجزوا في عزلة تامة. أوضحوا للآخرين أمامهم أنه يمنع التحدث إليهم، لأنهم خطرون. وكان الهدف من ذلك هو التسبب في تدهور احترامهم للذات والإحساس بفقدان الأمل في أن يتمكن أحد ما أو شيء ما من إنقاذهم' »

كصدى أخير، وفي عودة إلى تقرير لجنة لانداو: كلّما اشتكى معتقلو «الشرارة»، رد محققو الشاباك بأنهم يعملون بناء على توجيهات لجنة لانداو. لدى وفاة خالد الشيخ علي، أعلنت المدعية العامة، المحامية دوريت باينيش، أنه على أثر تقرير لجنة لانداو، أصبح اليوم موضوع التحقيق في الشاباك منظما ومضبوطا، وأن القيود المفروضة على المحققين في التحقيق واضحة لهم. ولو لم يكن الموقف كئيبا إلى هذا الحد لأمكن المرء أن ينفجر ضاحكا.

مسارات وأناس

«ما أروع أن ألتقيك ثانية»، قال سائق التاكسي الذي سافرت معه قبل ثلاثة أشهر، وكان من دواعي سروري أنه لم يتعرف على هويتي كفيليتسيا لانغر. هكذا أمكن الاستمرار في الحديث معه بحريّة، أو على الأصح الإصغاء إليه.

سألني: «هل تتذكرينني؟» فأجبت: «بكل تأكيد»، وابتسم مستمتعا. إنه في الخمسينات من عمره، وبدا عليه أنه بحاجة ماسّة إلى التواصل. قال يختبرني: «هل تتذكرين أيضا ما حدثتك به؟» «نعم، بالتأكيد. سأقول لك أين توقفنا آنذاك. كنتَ تنوي الخروج مع صديقتك الجديدة، وسألتني ما إذا كانت الثياب ملائمة، ولا سيما الجاكيت، وحدثتني أيضا عن العلاقات المتدهورة بينك وبين زوجتك، وعن عملك وغير ذلك.» لم أتطرق إلى مزيد من التفصيلات، لأنه كان قد حدّثني عن حياته الشخصية. «كل الاحترام، كل الاحترام لك يا سيدتي، أية ذاكرة تتمتعين بها! عظيم عظيم.» أطلعني الآن على التطورات الأخيرة في وضعه الحالي، الذي يتميز بانهيار علاقته بزوجته انهيارا تاما. كما حدّثني عن وضعه المالي، وعن مشكلة تقسيم الممتلكات بينه وبين زوجته، وعن المحامي الذي وكّله. كدت أفشل في هذا الجزء، عندما بدأت أنصحه، وأدرك أني مطلعة أكثر مما يجب على الموضوع. «أنت محامية بالتأكيد؟» سألني، واعترفت بالتهمة. ثم سألني لو كنت في محل صديقته الجديدة، هل كنت سأشعر بالإهانة لو قال لي أحدهم أن زوجته أجمل منها؟ لكنه لم ينتظر الجواب، وذكر أنه رجل مخلص ولم يرد الكذب. لاح من كلامه أنه لا يزال يحب زوجته، غير أني لم أشأ الخوض في الملاحظات حتى لا أتورط. قال وكأنه يفكر بصوت عال: «الصديقة الجديدة أصغر مني بأربعة عشر عاما. هذا كالتأمين على الحياة، صدقيني، سوف أهرم بينما ستكون هي شابة وتستطيع العمل. أعتقد أن الارتباط بها سيكون مجديا جدا لي.» وصلنا إلى بيتي وهنأت نفسي على أني لا أملك سيارة إذ بفضل ذلك باستطاعتي التعرف، بين حين وآخر، على فصول من الحياة كما يعيشها الناس ويفسّرونها. كان في ذلك بعض التعويض عن الرحلات اليومية ــ في الصيف، في سيارة ملتهبة الحرارة، وفي شتاء المطر والبرد ــ بين تل أبيب والقدس وبين بلدات الضفة [الغربية]. خارت قواي غير مرة، إلى درجة أني كنت أجد صعوبة في الوصول إلى مكتبي من محطة التاكسيات، أو على طريق العودة في ساعات المساء. لم أشأ بأية حال أن يشفق عليّ الناس الذين كانوا يعرفونني، وعلى الطريق بين شارع كورش في القدس وساحة صهيون، كنت أتوقف بين حين وآخر وأتظاهر بالتفرج على واجهات المحالّ. وبعد أن وقعت

شاحاك نقش عليها «لكفاحكما من أجل حقوق الإنسان وفي سبيل البشرية.»

في زيارتي الأولى لليابان، تمكنت من التمتع بمشاهدة معابد كيوتو، لأن مضيفي لم يكن لديه مهمة عامّة لي في ذلك اليوم. لم أتمكن من رؤية مشاهد إضافية ينفرد بها هذا البلد، لكنّي، في المقابل، أحسست جيدا بعالمية مفهوم حرية الإنسان وحقوقه؛ وأبدى طلبة في الجامعات اليابانية اهتماما بوضع الفلسطينيين [و] الإسرائيليين الذين هم على استعداد لصنع السلام مع أعدائهم.

في سنة ١٩٧٥، تحققت أمنية تمنيتها سنين طويلة: هبطت في الاتحاد السوفياتي، كعضو في وفد محامين، برفقة حنا نقارة وغازي كفير. أبحرتُ في ذكريات الطفولة، في وجوه الناس البشوشة التي حفظتها ذاكرتي، لكن من دون طائل. في تلك الرحلة، أديت أيضا مهمة شخصية هامة: سافرت إلى طشقند، برفقة زملائي، لهدف واحد ووحيد ــ لألتقي أخا صديقتي سالا. بعد أعوام من البحث عنه بعد الحرب، اكتشفت أخيرا أنه على قيد الحياة، إلّا أنه تعذر عليها توفير تكاليف السفر إلى هناك. أما الأخ فلم يُسمح له بمغادرة الاتحاد السوفياتي ولقاء أخته. هكذا أحضرتُ سالا إليه، وأحضرته إليها، بحكايات ووصف مفصل قدر الإمكان.

كسبتُ في رحلاتي صديقات كثرا، إحداهن كانت امرأة مسنّة نجت من هيروشيما، وقامت قبل بضعة أعوام بزيارة إسرائيل والمناطق [المحتلة]. وفي مهرجان أقيم في طوكيو، تعرّفت على رسام فلسطيني شهير من رام الله، فلاديمير تماري، وهو لاجىء لا يستطيع العودة. أخته فيرا فنانة معروفة تقيم في رام الله وتنتج أعمالا فنية فيها. رسم تماري صورة لوجهي أثناء إلقائي المحاضرة، ومن ثم استمع مني، بلهفة، إلى أخبار الوطن. إن آلاف الكيلومترات وأعواما عديدة من الغياب لم تضعف حنينه إليه. وأحتفظ بألبوم رسومات تلقيته منه وعنوانه «شهادات الأطفال في زمن الحرب». كان ذلك في سنة ١٩٧٦، ولم يكن الأطفال اللبنانيون والفلسطينيون يعلمون أن الأسوأ لا يزال بانتظارهم. رسموا طائراتنا والجنود الذين يحاربونهم؛ وبرتقال يافا وتفاح فلسطين الأحمر؛ ومخيمات اللاجئين، والناس الواقفين في الطابور للحصول على الغذاء؛ ودمية من اللدائن ذوّبتها نيران قذائف الطائرات. وصقر من مخيم البقعة، الذي لا أعرف ما إذا كان لا يزال قائما، رسم عصفورا يعود على جناحيه إلى بيت لحم. إني أنتظر اللحظة التي سأشعر فيها أن أحفادي قد نضجوا لكي أريهم الرسومات.

في كندا الباردة والبعيدة، بعث الدفء في نفسي مودّة باولو وزوجته، سندرا شتيلا، اللذين استمرت علاقتي بهما حتى اليوم، وكذلك مودّة جانيت، وسامه، الفتاة المصرية الأصل، التي غمرتني بمحبتها.

أكسبتني ندوة نسائية عقدت في تورينو بإيطاليا تجربة غنية. لم أكن أهوى، بشكل

خاص، المناسبات التي ينظمها نساء فقط، كنت أخشى غرابة أطوار نشيطات حركة مساواة المرأة. بيد أني التقيت في هذه المناسبة نساء مثيرات للاهتمام، وأثار إعجابي منهن، بشكل خاص، الأديبة المصرية الشهيرة، د. نوال السعداوي، الرائدة في الكفاح من أجل حقوق المرأة في العالم العربي. إني أتذكرها أيضا عرفانا بفضلها لأنها كانت أول من شجعني على تأليف كتاب عن حياتي، إذ قالت: «إنه لأمر يبعث على الاهتمام الشديد أنك يهودية، إسرائيلية، وتقومين بما تقومين به. لماذا لا تكتبين عن ذلك؟» حدثتني كيف حصلت على استقلاليتها في حياتها الزوجية وفي العمل كذلك؛ وكيف كانت تخجل أحيانا، عندما كانت طبيبة، من أخذ نقود من المرضى. وحدثتها كم مرة تعيّن علي التغلب على هذا الشعور، طالما لم يكن أمامي خيار آخر. الندوة نفسها نُظمت بصورة جيدة، وكانت هادفة، وشعرت، ربما لأول مرة في حياتي، بأني في أحسن حالاتي بين نشيطات حركة مساواة المرأة. وعلمتني ليلى شهيد (التي كتبت عنها في سياق حديثي عن مريم عبد الجليل)، ونوال، ومضيفتنا الإيطالية وغيرهن، مرة أخرى، أن أحذر النظر إلى نشيطات حركة مساواة المرأة نظرة مُقَوْلبة تعتبرهن مهووسات جميعهن. واليوم، عندما لا تتحدث المرأة الفلسطينية عن مساواة المرأة، بل تجسد جانبا مهما منها بأدائها دورا فاعلا جدا في الانتفاضة ـ تشترك في مختلف اللجان، وغالبا ما تكون في «الخط الأمامي» أثناء عمليات التمشيط، ، والاعتقالات والضرب ـ فإن الأمور التي قيلت في تلك الندوة يصبح لها مفعول مضاعف. خلال عامَي الانتفاضة قُتل ستّ وستون امرأة، وكثيرات منهن أجهضن. وكثيرات منهن يندبن حزنا على أبنائهن القتلى. كان بينهن من شاركن في واحدة من أهمّ المناسبات ـ لقاء بين الوالِدين الثكالى، في جانبنا وجانبهم، من أجل وضع حد لسفك الدماء والتوصل إلى السلام.

قمت بزيارة تركت في نفسي أثرا خاصا للأرجنتين، البلد الذي كانت تحكمه، حتى وقت قريب، طغمة عسكرية، وهو أمر لم يعق قادتنا عن إقامة علاقات حسنة معه وتقديم المساعدة له. نُظِّمت الزيارة من قبل «إيخوف»، وهي منظمة ثقافية تابعة ليهود الأرجنتين. استقبلني مُضيفاي، والمترجمة مينا، والنشيط في المنظمة غروشكا وغيرهم، بحرارة رائعة، ولا تزال علاقتي بهم مستمرة حتى هذا اليوم. رأيت في بوانس أيرس حيّ البؤس، الذي لم أر مثيلا له في أي مكان آخر، رأيت الإهمال والخراب، ميراث الفاشية.

ذكّرني زوجي قائلا: «لا تنسي الكتابة عن الحقيبة.» كيف أصبحت ضحية فوز الأرجنتين على إنكلترا في دورة كأس الكرة العالمية سنة ١٩٨٦، التي احتفل فيها مارادونا بانتصاراته. خرجت من الفندق في طريقي إلى سيارة مضيفيّ، غروشكا وزوجته. رأيت جمهورا يحتفل في الشوارع، شبانا يركضون، وجوههم تعلوها البهجة، في اتجاه غير معروف، يهتفون بشعارات لم أفهم معناها. فجأة اقترب أحدهم مني وخطف حقيبتي من يدي عنوة؛

ركضنا وراءه، لكن عبثا. لم تحتو الحقيبة على مبلغ كبير من النقود، لكنها احتوت على جواز السفر. لم تكن السفارة الإسرائيلية، على أية حال، راضية عن مجيئي إلى الأرجنتين، ولم يكن التفكير في أني سأضطر إلى طلب المساعدة منها أمرا يسرّ البال. ذهبنا إلى الشرطة لتقديم شكوى، وفهمت من دهشة رجال الشرطة أن الشكاوى من هذا النوع لا تقدم بتاتا، لأنه لا أمل في الاهتمام بها. ذهبت من مبنى الشرطة مباشرة لإلقاء محاضرة أمام نزلاء «بيت وارسو»، الناجين من الكارثة النازية، وغيرهم؛ كانت تجربة فريدة من نوعها أن أحاضر أمام جمهور كهذا عن انتهاكات حقوق الفلسطينيين، وعن أولئك الإسرائيليين الذين يقاومون ذلك. وفي الليل، عندما عدت إلى الفندق، أحضر شاب جواز سفري. زعم أنه وجده في الشارع. غير أن الطقس كان ممطرا وجواز السفر جافا. لكن مما لا شك فيه أن قلب اللصوص الأرجنتينيين رؤوف. تلقّى الشاب مني نقودا لقاء العناء، وما زلت واثقة حتى اليوم من أني دفعت لشريك في جريمة. في اليوم التالي، وفي أحد المهرجانات، أهداني مضيفي حقيبة جلدية، بدل التي سرقت.

التقيت في جولتي هذه أمهات وزوجات، وأيضا جدّات أشخاص مفقودين، ممن فقدن أعزاءهن أثناء حكم الطغمة العسكرية. وسرت معهن في مظاهرتهن الأسبوعية.

أبحرت إلى أوروغواي المجاورة على نهر لابلاتا، وعندما وصلنا، رأيت شاطىء البحر شديد الشبه بشاطىء تل أبيب، لكن من دون رصيفنا الفاخر. زرت محطة إذاعية محلية وتحدثت مع أشخاص عملوا فيها عندما كانت تستخدم إذاعة سرية، وتمكنوا من بث أخبار بلغة رمزية [بالشيفرة]. رأيت سجنا يدعى «ليبرتاد» [الحرية]، عُذّب فيه أشخاص كثيرون وقُتلوا؛ جال في خاطري كيف أن جميع طغاة العالم يتخصصون في تشويه المغزى الأصلي للكلمة ويغتصبونها تسخيرا لأغراضهم. أثناء زيارتي القصيرة هناك، التقيت يهودا كثيرين من أمثال أولئك الذين يهتمون بمصير إسرائيل، لكنهم لا يستطيعون التسليم بصورتها كدولة محتلة وتقمع شعبا آخر.

صيف سنة ١٩٨٨، في كوبنهاغن، ابتسم لي في الشمس شمال بارد. وصلت إلى هناك مع زوجي، الذي احتجّ مرة واحدة على الأقل وطلب أن نكون سوية في رحلة عمل. كان ذلك بمناسبة صدور كتابي، «عصر الحجر»، باللغة الدانماركية. في مهرجان للصحافة الشيوعية هناك، التقيت مجددا ببيرجيت، وهي صحافية ومذيعة تلفزيون، دائبة النشاط والحركة وبشوشة الوجه، أنتجت فيلما وثائقيا حول عملي. ومن ثم عرّفوني على امرأة نحيلة الجسم، شقراء الشعر وحسنة المظهر. قدّمت نفسها بأنها آني كنفاني، أرملة غسان، مديرة مؤسسة تحمل اسمه في أحد مخيمات بيروت. لم أتوقع أن ألتقي في كوبنهاغن أرملة الكاتب

الموهوب، ولم أكن أعلم أيضا أنها دانماركية. انفعلت للّقاء ولاحظت أنها انفعلت مثلي. قالت أنها سمعت عني الكثير، وحدثتها بأني دافعت غير مرة عن أشخاص وُجدت كتب زوجها في حوزتهم. قلت لها أيضا أنها ستجد في كتابي الذي صدر الآن بلغتها قصة مميّزة عن معتقل فلسطيني شاب، عطا القبمري، الذي قدّم إلى المحاكمة لأنه كتب تحليلا أدبيا لكتاب زوجها، وكان فيه شيء ما اعتبرته السلطات تحريضا على الكفاح المسلّح.

في باريس تعرفت على ماري كلود، أرملة الهمشري، وفي بلجيكا التقيت أرملة نعيم حداد، والآن آني. معرض من الأرامل. أرسلت آني إليّ في تل أبيب كتاب زوجها بترجمة بولونية، بعنوان «رأس أسد مصنوع من الحجر»، قصص قصيرة تعبر عن الدافع الذي تتميز به كتابته: حياة لاجىء فلسطيني في الغربة وحنينه إلى أرض الوطن. علمت من آني أن كتاب «رجال في الشمس»، الذي أحببته جدا، مهدى إليها، وأنه كتب سنة ١٩٦٢، في بيروت، عندما اضطر غسان أن يتوارى في البيت مدّة شهر، لأنه لم تكن لديه بطاقة هوية.

وُضع للصفحات الأخيرة من الكتاب عنوان «الحياة والموت»، كتبتها آني. تروي فيها كيف جلس جميع أفراد العائلة في الصباح في شرفة منزلهم في بيروت، يشربون القهوة التركية ويتحدثون. كان غسان يلعب مع ابنه الصغير فايز بقطار كهربائي، ثم خرج مع لميس ابنة أخته إلى السيارة. كانت ليلى تريد الخروج وطلبت منه أن يأخذها معه. رفض الأب ذلك، وقال أنه مشغول واشترى لها شوكولاته لكي يلهيها. جلست على الدرج لتأكل الشوكولاته، وعندها سمع انفجار قوي وتحطم زجاج النوافذ. خرجت آني ووجدت بقايا السيارة الصغيرة المحترقة. كانت ابنة الأخت على بعد أمتار معدودة منها. لم تجد غسان. نادته، لكن عندما شاهدت رجله اليسرى ملقاة على الأرض، أصيبت بالصدمة. ضرب فايز رأسه بالحائط، وصرخت ليلى: «أبي!» «أبي!». مع ذلك كانت تأمل أن يكون غسان قد أصيب فقط إصابة بالغة. غير أنهم وجدوه بالقرب من القناة، بجوار المنزل. أخذوا الجثة ولم تره بعد ذلك.

كتبت آني في خاتمة الكتاب: «إنني أرملة غسان كنفاني، أحد الذين ضحوا بحياتهم في الكفاح من أجل فلسطين. أنا دانماركية الأصل. سمعت قصصا كثيرة عن احتلال وطني من قبل الألمان. كان أبي نشيطا في حركة المقاومة، مع دانماركيين آخرين ضحوا بحياتهم من أجل حرية بلدهم. كان هناك أشخاص اعتقلوا في سجون الغستابو، بينما كان آخرون في معسكرات المحاربين الوطنيين. كان الألمان يصفون نشطاء حركة المقاومة بـ 'قطّاع الطرق'، كما تصف قوات الاحتلال والقمع الشعب المقموع الذي يكافح باسم الحرية والاستقلال. لقد بذلت حركة المقاومة الدانماركية الكثير من أجل إنقاذ اليهود من الموت على أيدي النازيين... إني أعتقد، يا غسّان، أنك سرت في الطريق الصحيح، وأثبتّ لشعبك أنك

تكافح من أجل قضية عادلة، والآن أيضا، من قبرك، تشجّعه على الكفاح.»

علّمتني التجربة صدق الحقيقة القائلة أنه ما من مكان آمن، حتى القبر، لدفن الأفكار. وها أنا أسمع أشخاصا من البيت يوجّهون إليّ الاتهام قائلين: ونحن ألم تسقط لدينا ضحايا؟ هل نسيت عملية القتل في ميونيخ، ومعالوت ونهاريا وعمليات الباصات الدموية و . . . إن القائمة طويلة. كلا. لم أنسَ عملية إرهابية واحدة قتل فيها أناس أبرياء، تفجّعت على جميع الضحايا، بكل صدق، واستنكرت هذا الطريق الدموي. لكني اتهمت دائما، بالإضافة إلى منفذي العمليات، أولئك الذين رفضوا، بازدراء، الأيدي التي مُدَّت إلينا للسلام مرات كثيرة، وجميع الحلول التي كان يفترض بها أن تضمن أيضا حقوق الشعب الآخر، والذين اعتبرتهم المسؤولين الأساسيين، عن معاناة أبناء شعبي. كتب نوعام تشومسكي في «لغة وحرية» يقول: «إن مناقشة جرائم الحرب الأميركية في فيتنام تهاجَم مرارا وتكرارا بحجة أنها غير منطقية، أو أنها ليست إلا نوعا من كراهية الذات، إذا لم 'توازَن' بتقديم جردة حسابية لجرائم 'العدوّ'. . . كيف كنا سنردّ على الادّعاء القائل بأن مناقشة نشاطات المعتدين الفاشيست خلال الحرب العالمية الثانية يجب أن 'توازن' الآن عن طريق وصف إرهاب حركة المقاومة في المناطق المحتلة.»

قبل أعوام، عندما كنت في شيكاغو، دعيت إلى الكلام في إذاعة مفتوحة، شعبية جدا، في المحطة الإذاعية المحلية. طلبت محادِثتي مني الانتظار حتى تنهي مقابلة كانت تجريها مع قائد فلبيني وصفته بأنه مناضل في حركة مقاومة سرية تعمل ضد الحكومة. وكانت صيغة أسئلتها على النحو التالي تقريبا: إنكم على الرغم من كل شيء لا تتوقفون عن حرب العصابات، وتتبنون الكفاح المسلّح ضد الجنرال ماركوس. أجابها الرجل قائلا إن الكفاح المسلح ضد الحكم بالقوة، ضد الاستبداد والقمع، أمر شرعي.

كان أول سؤال وُجِّه إليّ هو: «فيليتسيا لانغر، منذ متى بدأت الدفاع عن المخرّبين الفلسطينيين؟»

«قبل دقيقة، سيدتي، عندما كان الأمر متعلقا بالفلبين، وصفوا بأنهم رجال حرب عصابات، متمردون، ووصف قائدهم بقائد التمرد؛ أما في الشرق الأوسط، عندما يتعلق الأمر بإسرائيل والفلسطينيين، فإن هؤلاء يصبحون 'مخرّبين'، و'إرهابيين'. هل يصحّ هنا تفسير العبارة بالقول إن الخلاعة هي مسألة جغرافيا؟!» ذهلت المحادثة ولم تردّ. انتقلت إلى سؤال آخر، غير أن البرنامج كان يبث مباشرة، وما أجبت به لم يكن بالإمكان محوه.

وبالنسبة إلى الأقوال المقتبسة من نوعام تشومسكي: كلا، ينبغي عدم التهرب من المقارنة، مع أني بالتأكيد أدرك الاختلاف أيضا. نحن محتلون، بناء على جميع معايير القانون الدولي، ولذا لا يوجد، ولا يمكن أن يوجد وجه شبه بين كفاح سكان المناطق [المحتلة] ضد

الاحتلال، الذين يعترف القانون الدولي بحقهم هذا، وبين الأعمال التي نقوم بها نحن ضدهم. لنا حق واحد، مقدس، أن نعيش بسلام، ألاّ نشكّل هدفا لهجمات من أي نوع كان، وهذا ما هم على استعداد لضمانه لنا. ومن يرفض السير في هذا الطريق، فهو المسؤول عن كل نقطة دم تسفك، في جانبنا وجانبهم.

الموجة التاسعة

تتحدث الأسطورة عن الموجة التاسعة، أقوى أمواج البحر وأعتاها. ولسوف يعتبر يوم ١٩٨٧/١٢/٩ هو اليوم الذي بدأت تغمرنا فيه هذه الموجة. سبقتها أمواج أخرى فضّل كثيرون جدا عدم رؤيتها، مثلما فضّلوا تجاهل خفقان الأرض قبل ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

«في العام العشرين للاحتلال لم نتحول إلى مسخ. إننا، ببساطة، نعيش فظاظة القوة، فظاظة حالة القمع، التي تتحول أحيانا إلى فظاظة الشر.» هذا ما كتبه يهوشع سوبول في «عال همشمار» بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٣، في سياق مسرحيته «الفلسطينية»، التي تتحدث عن فتاة عربية تعرّضت للضرب على يدي يهوديّ وأسقطت جنينها. هاجموه قائلين إن أمرا كهذا لم يحدث بعد، وإن ذلك تزوير للواقع. أجاب سوبول: «هناك قانون يقول إن أي خلل يحتمل وقوعه في نظام معين، لا بد أن يقع، وسيقع فعلا إذا استمر النظام في العمل حتى وقوع الخلل وإذا لم يوقف عن العمل قبل ذلك.» بعد مرور ثمانية عشر شهرا على هذه الأقوال، أسقطت نائلة عياش جنينها أثناء تحقيق الشاباك معها في معتقل المسكوبية [بالقدس]. اشتكت من تعرّضها لتحقيق وحشي، ومنع العلاج الطبي عنها خلاله، الأمر الذي تسبب في إسقاط الجنين. شاهدت العرض في تيبنغن بألمانيا، الذي جرى تكريما لميخائيل. قرأ الجمهور التقديم الذي كتبته، والذي وزّع قبل دخول القاعة. وفي اليوم التالي، كان الجمهور يستمع، وهو مشدود، إلى أقوال يهوشع سوبول نفسه. فكرت في فظاظة القوة، وربما أكثر من ذلك في فظاظة الشر الذي أشهده يوميا؛ فكرت في نائلة، التي وضعت لاحقا مولودا سليما، وفي زوجها جمال، الذي عامله المحققون بوحشية انتقاما لتجرؤ زوجته على كشف ما اقترفته أيدي زملائهم، والذي طرد من وطنه في النهاية.

في ١٩٨٧/١٢/٩، بلغت سن السابعة والخمسين. وفي المساء، شربنا نخب الحياة في جو عائلي، وأصغينا بقلق إلى أخبار الحوادث في قطاع غزة. خلال النهار كنت قد انهمكت في عملي الروتيني في القدس؛ أرسلت شكوى باسم فؤاد محمود الأطرش، من سكان الدهيشة، عن التعذيب الذي تعرّض له في سجن الفارعة على يـدي محقّق معيّن، وقد شمل ضربا على الرأس وتعليقا فريدا من نوعه، إذ علقه المحقق على رافعة. وبعد خضوعه لعلاج طبي في المستشفى الوطني بنابلس، احتاج المعتقل إلى معالجة في مستشفى للأمراض النفسية.

بعد ذلك جاءت أوقاتي المظلمة. حاولت شق الظلام بوسائلي اليسيرة، التي لم أستطع تقويم تفاهتها بصورة كاملة إلا اليوم، بعد مضي عامين وأربعة شهور على بداية الانتفاضة، ومع ذلك، اتسعت بصورة مهمة، دائرة الاحتجاج على أعمال القمع والقتل، وانضم إليها بضعة أوساط وأفراد ظلوا حتى الآن صامتين، بينهم أشخاص كانوا قد فرضوا حظرا عليّ وعلى نشاطي.

الأميركيون، كالعادة احتجوا، بصورة غير قوية جدا، ونشروا تقارير انتقادية، بلهجة غير لاذعة جدا. كانوا على استعداد لفرض الفيتو في مجلس الأمن كلما طلبت الحكومة ذلك، لأن الأمر تعلق برصيدهم الاستراتيجي.

بعد نشوب الانتفاضة بعامين، نشر التقرير السنوي لوزارة الخارجية [الأميركية] عن حقوق الإنسان، الذي كان بعض عناوينه: تعذيب سجناء، أيضا بواسطة دوش بارد؛ ثلاثمئة وستون فلسطينيا قتلى، معظمهم سقط على أيدي الجيش الإسرائيلي وبعضهم على أيدي مستوطنين؛ أربع حالات وفاة على الأقل نجمت عن الغاز المسيل للدموع؛ الجنود أخرجوا أناسا من منازلهم في منتصف الليل، وأجبروهم على الوقوف طوال ساعات؛ جمعوا رجالا وأولادا وضربوهم عقابا على رشق حجارة؛ مئة وأربعة وخمسون منزلا دمِّرت، ودائما قبل المحاكمة؛ تسعة وثلاثون صحافيا ورئيس تحرير صحيفة فلسطينيون، على الأقل، وضعوا قيد الاعتقال الإداري لأسباب أمنية مزعومة.

مضى عام آخر على الانتفاضة، ارتفع عدد القتلى والجرحى بشكل مخيف، ونشر تقرير آخر لوزارة الخارجية. صحيح أنه عُدِّل وأدخل عليه مزيد من الاعتدال، بضغط من إسرائيل واللوبي التابع لنا هناك، غير أنه لا يبدو جيدا حتى بشكله هذا. اتهمت وزارة الخارجية إسرائيل بانتهاك حقوق الإنسان لسكان المناطق خلال سنة ١٩٨٩ مرة تلو أُخرى؛ ونسب التقرير إلى المستوطنين المسؤولية عن موت أحد عشر شخصا. وذكر التقرير أيضا أن ثلاثة عشر جنديا ومدنيا إسرائيليا قتلوا خلال سنة ١٩٨٩ على أيدي فلسطينيين، وأن مئة وستة وتسعين شخصا جرحوا. أما الجرحى الفلسطينيون فقدّر عددهم بما يتراوح بين خمسة آلاف وعشرين ألفا. وورد في التقرير أن نشطاء فلسطينيين قتلوا عمدا على أيدي قوى الأمن أو على أيدي فلسطينيين يتعاملون معها. ووُصفت معاملة معتقلي الانتفاضة بأنها «قاسية ومهينة». واتُهمت قوى الأمن بضرب معتقلين ومشتبه بهم، وبالضرب أثناء التفتيش، خلافا لقواعد الجيش الإسرائيلي. وعُزيت مسؤولية عشر حالات وفاة على الأقل إلى الضرب. كما اقتبست أقوال جهات فلسطينية ودولية شهدت بأن ممارسة الوحشية في التحقيق مع المعتقلين استمرت أيضا بعد نشر تقرير لانداو، ومن الأمثلة عليها: إيقاف المعتقلين في مكان واحد لفترة طويلة، وعصب العينين، والحرمان من النوم، والدوش البارد. كما تحدث التقرير عن ممارسة ضغوط

جسدية ونفسية قوية بنوع خاص في معتقلات لا يُجلب فيها المتهمون أمام قاض، وخلال التحقيق أيضا. وكتبت وزارة الخارجية تقول «إن معظم الإدانات في الحالات الأمنية يستند إلى اعترافات، بينما لا يُسمح للمحامي برؤية موكّله إلا بعد اكتمال التحقيق، وبعد أن يكون الاعتراف ــ إذا ما وجد ــ قد أدلي به. وقد يحتجز البعض مدة تصل إلى أربعة عشر يوما في المعتقل قبل أن يسمح للصليب الأحمر برؤيتهم.»

في الفصل الذي يتناول الحبس والاعتقال العشوائي والإبعاد التعسفي، ذكر التقرير أن المحكمة العليا الإسرائيلية لم تبطل أوامر الطرد على الإطلاق، وخلال سنة ١٩٨٩ «كانت الاعتقالات الإدارية من دون محاكمة، لأسباب أمنية، واسعة النطاق.» وفي الفصل الذي يبحث في المحاكم العسكرية، تحدث التقرير عن التأخير الطويل في تقديم الموقوفين إلى المحاكمة، بسبب ضخامة العبء الواقع على نظام القضاء العسكري. وجاء في التقرير: «في غياب حق إخلاء سبيل الموقوفين بكفالة، وإزاء التأخير في تقديمهم إلى المحاكمة، مع أخذ الضغوط الجسدية والنفسية الواقعة عليهم بعين الاعتبار، فإن احتمالات الإدلاء باعترافات تصبح أكبر. وبشكل عامّ، تسجّل الاعترافات باللغة العبرية، التي لا يستطيع معظم المتهمين قراءتها.» وتوقف التقرير أيضا عند «الانتهاك التعسفي لخصوصية العائلة، والبيت أو المراسلات، واقتحام المنازل، الذي يشكّل جزءا روتينيا من نشاط الجيش الإسرائيلي، والذي ينتهي بتدمير ممتلكات واعتقالات. ويعتبر هدم المنازل أو إغلاقها من العقوبات غير القانونية التي تفرض بأمر قائد المنطقة العسكري. إن الولايات المتحدة ترى في هذه العقوبات انتهاكا لمعاهدة جنيف الرابعة حول سلوك الجيش المحتل»، كما جاء في التقرير.

فضلا عن ذلك: أصيب معظم الفلسطينيين، الذين قُتلوا، بطلقات نارية سريعة أطلقها الجيش الإسرائيلي أو حرس الحدود في حوادث تخلّلها رشق حجارة، وزجاجات حارقة ومطاردة مشتبه بهم؛ ونجمت حالات وفيات كثيرة عن طلقات أصابت الرأس أو الأجزاء العلويّة من الجسم. وأشار التقرير أيضا إلى المعايير القضائية المزدوجة، حيث يُحضر المستوطنون إلى محاكم يرئسها قضاة مختصون، بالمقارنة مع الإجراءات القضائية المتبعة في المحاكم العسكرية.

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا اتهمت فيه السلطات الإسرائيلية بقتل فلسطينيين بصورة شبه يومية، مدنيين غير مسلّحين، وقدّرت عددهم بنحو خمسمئة وأربعين شخصا. وأكد هذا التقرير أن «التعليمات القائمة فيما يتعلق باستخدام الذخيرة الحية وأسلوب القتل والتحقيقات التي تتم بعد ذلك تدل على أن السلطات الإسرائيلية تسلّم بالقتل من دون محاكمة، بل ربما تشجّع عليه، كوسيلة للسيطرة على الاضطرابات.»

في أعوام الانتفاضة، بدأت إضرابات المحامين الذين كانوا يترافعون أمام المحاكم العسكرية، وازدادت وتيرتها بعد أن منعوا من أداء وظيفتهم كما يجب. ووقع أحد الإضرابات الأخيرة خلال كانون الثاني/يناير ١٩٨٩. عدّد المحامون، في بيان نشروه، سلسلة طويلة من المضايقات التي تعرّضوا لها في عملهم (فضلا عن تلك التي أشير إليها في التقارير الأميركية وتقرير منظمة العفو الدولية): أثناء تنفيذ الاعتقالات في المناطق، لا يبلّغ المعتقل بسبَب اعتقاله. لا يبلّغ المعتقل إداريا أو المرشح للإبعاد بنوع الاعتقال، ولا يسلَّم إليه أمر اعتقال أو أمر إبعاد. وإذا اعتقل شخص ما خارج منزله، فلا تبلَّغ عائلته أو محاميه بذلك. وإذا لم يتم العثور على الشخص المطلوب في منزله، يصار إلى اعتقال أفراد عائلته رهائن، أو إلى أخذ هوياتهم منهم إلى أن يقوموا بتسليمه. ويجد المحامون صعوبة في العثور على المعتقلين أو تحديد أماكنهم، وتستخدم مكاتبهم للتفتيش عن الأقارب. لا يحاط المحامون علما بمواعيد جلب موكّليهم [أمام القاضي] لتمديد الاعتقال. وتمدَّد الاعتقالات بالجملة (أحيانا يمدَّد اعتقال ما يقارب مئة أو مئة وخمسين شخصا أو أكثر في يوم واحد وفي سجن واحد)، من دون منح المعتقل حق الكلام وبغياب محام. وأحيانا يمدّد الاعتقال حتى من دون حضور المعتقل نفسه، وفي بعض الأحيان، «يُنسى» معتقلون قيد الحجز من دون أمر اعتقال على الإطلاق. لا يصار إلى التقيد بالقواعد التي تحدد مدة سريان منع الاجتماع ــ الباطل أصلا ــ بين المحامي وموكّله. ولكي يقوم المحامي بزيارة كهذه، عليه أن يبادر إلى الاتصال بالسلطات، وتمر بضعة أيام أخرى قبل الموافقة على الزيارة.

إن قسما بارزا من المعتقلين من سكّان المناطق يحقّق معه في منشآت الشاباك في القدس، وبيتح تكفا والجلمة (كيشون). وفي هذه المنشآت، ليس ثمة إمكان لترتيب زيارة، وعليه يتعين على المحامي أن يتكلف عناء الذهاب إلى المحطة الأم (بيت لحم، نابلس) للحصول على إذن زيارة ستتم داخل إسرائيل. إن الزيارات التي تتم في السجون العسكرية هي فضيحة قائمة بذاتها: يخضع المحامون لأهواء هذا الجندي أو ذاك، وإذا ما أنعم عليهم، يسمح للمحامي، بعد انتظار إجباري يمتد ساعات طويلة، برؤية نحو ربع عدد المعتقلين الذين طلب رؤيتهم، وحتى في تلك الحالة، يحدد وقته بـ «دقيقتين لكل معتقل». ولا يتقيد الجنود بالمحافظة على حق المعتقل في رؤية وكيله على انفراد، في خلال المحافظة على سريّة محادثاتهم. ويمنع دائما القيام بمثل هذه الزيارات في الأيام التي تجرى فيها زيارات العائلات أو الصليب الأحمر.

إن طلبات الإفراج عن المعتقلين بكفالة لا يستجاب لها بصفة دائبة، وذلك بلا تمييز وعلى غير أساس اعتبارات قانونية صرفة. يتعينّ على المرء أن يكون قد أمضى أشهرا طويلة محتجزا في المعتقل، من دون أن يمثل شهود أمام المحكمة خلال سلسلة طويلة من الجلسات،

لكي يحظى بالإفراج عنه بكفالة، وذلك أيضا شرط أن تكون المحكمة على اقتناع بأنه أمضى فترة عقوبة تتجاوز تلك التي كان من شأنه تلقّيها لو جرت محاكمته حسب الأصول. وفي بعض الحالات النادرة التي يفرج فيها عن معتقلين بكفالة، تكون قيمة الكفالة ضخمة إلى درجة تلغي، فعلا، إمكان الإفراج عن المعتقل.

ينقل المعتقلون إلى المحاكم، ذهابا وإيابا، في ظروف صعبة، ويتلقى المحامون شكاوى كثيرة حول تعرضهم للإهانة والضرب على الطريق. ولدى وصول المعتقلين إلى المحكمة، يحتجزون ساعات طويلة في غرف صغيرة، قذرة، معتمة ومزدحمة، لا يحتوي معظمها على كراسيّ، وحتى داخل المراحيض. ويحتجز بعضهم عدة ساعات في باصات، أحيانا معصوبي العينين ومكبّلي اليدين. لا أحد يهتم بمنحهم طعاما، ولا أحد يهتم بنظافة المراحيض.

أيام عمل كثيرة للمحامين تذهب هدرا بسبب عدم إحضار معتقلين إلى المحكمة. ونظرا إلى أن معتقلين يبقون محتجزين لفترة مطولة من دون أن تكون هناك إمكانية لإنهاء محاكماتهم، يضطر المحامون، مرغمين، إلى الاعتراف بالتهمة وإنهاء قضايا حتى من دون حضور المتهم، لإنهاء المعاناة. في المقابل، يعمل النظام بلا خلل عندما تكون الشرطة أو الجيش معنيين بتمديد اعتقال شخص ما ويُخشى إطلاق سراحه إذا لم يجلب أمام قاض.

هكذا بدت العدالة العسكرية آنئذ، وهكذا تبدو اليوم أيضا.

لدى نشوب الانتفاضة، كانت تصلنا أخبار التظاهرات الضخمة وقمعها الوحشي عبر وسائل الإعلام وعن طريق أشخاص كانوا يأتون إلى المكتب ويطلبون حماية قانونية. قدّمت أول استئناف باسم سكان مخيم بلاطة في ١٩٨٧/١٢/١٢، سوية مع المحامي فؤاد سلطاني، ضد جنود حرس الحدود الذين اعتدوا على السكان. حصلنا على الشهادات المشفوعة بالقسم من الجرحى، شبانا وبالغي السن، في المستشفى، ومن أقربائهم؛ كتبناها بخط اليد، عندما كان المخيّم لا يزال خاضعا لحظر التجول. الفتاة هناء كعبة أصيبت بجروح بالغة في ظهرها، عندما كانت في طريقها إلى منزل ابنة عمّها، واستوجب ذلك استئصال إحدى كليتيها. لم تكن تعرف أن ابنة عمها قتلت، وحذّرتنا العائلة من إبلاغها بذلك. أتذكر كيف اتكأت على سريرها لكي تتمكن من توقيع الشهادة بيدها، التي ربط بها كيس لنقل السوائل. سألتني عن صحة ابنة عمها فكذبت عليها، وأنا ابتسم ابتسامة مطمئنة، لأنها كانت تتماثل للشفاء.

تحدث الاستئناف عن إطلاق النار على السكان، وعن قتل شخصين منهم، وعن إصابة آخرين وإهانتهم. رفضت كتابة تفصيلات عن أمر واحد تعلق بتحرشات جنسية فظة مختلفة الأشكال قام بها جنود حرس الحدود، بما في ذلك إبراز الأعضاء الجنسية أمام النساء. آنذاك حسبت الأمر مبالغا فيه. وأما اليوم فأنا غاضبة من نفسي لعدم تصديقي النساء، لأنه ذاع

لاحقا أن مثل هذه الأمور كان لها أساس من الصحة، بل وقدّمت شكاوى في شأنها وأجريت مناقشات على أعلى المستويات.

في ١٢/٢١ من السنة نفسها قدمت استئنافا ضد التصرفات الوحشية لقوات الجيش الإسرائيلي في غزة: اعتداءات خطيرة على السكان، وحتى على الجرحى في المستشفيات، ومعاملة غير إنسانية للمعتقلين في أنصار ٢. وواصلت تقديم الشكاوى والاستئنافات، بينما كان المحامي محمد شعبان يحضر إلي الشهادات الخطية من المصابين في غزة، إلى أن اعتُقل هو نفسُه، وعندئذ زرته في أنصار ٢، بدلا من مكتبه.

في ضوء تزايد أعمال التخريب ضد الممتلكات بدأت بتمثيل المتضررين. أطلعوني على صور تدمير داخل المنازل، وقالوا لي أنهم توقفوا عن تخزين الحاجيات الغذائية في مكان واحد، وأخذوا يوزِّعونها في جميع زوايا البيت، لأن الجنود يدأبون على سكب الزيت على الطحين وخلط مختلف أصناف المواد لإتلافها.

في شباط/فبراير ١٩٨٨، شاهدت، أول مرة، النتائج الملموسة لسياسة رابين المتمثلة في تكسير الأيدي والأرجل. كان الضحايا عبد الفتاح عطية، من قرية عزموط، وأبا وابنه من عائلة أبو كشك، الذين خضعوا للعلاج في مستشفى الاتحاد بنابلس. سمع الأب، الذي يتكلم العبرية، الآمر بأذنيه. «كسِّروا الأيدي والأرجل، فقط تجنّبوا الرؤوس!» وقد أحضر وابنه في الساعة الثانية عشر ظهرا إلى خيمة بالقرب من سجن نابلس، حيث ضرب على جميع أنحاء بدنه، ولم يتوقف الضرب إلا ليستريح الضاربون. استمر الكابوس حتى الرابعة بعد الظهر تقريبا. وحضر الضرب ضابط برتبة نقيب، كان يتفرج عليهم وهم يضربون الأب، ومن ثم الابن أيضا. ضحك الجنود وتمازحوا وتحدثوا في ما بينهم: إنهم كسروا أيديهما وأرجلهما بالتأكيد. وصف الأب صياح ابنه مستغيثا ولم يكن باستطاعته إنقاذه. جاء طبيب إلى المكان، غير أنه لم يقترب منهما، قال فقط أنه يجب نقلهما إلى المستشفى. وصل الأب إلى المستشفى مجروح الرأس والأنف، وجسمه مليء بالجروح والرضوض. كشف لي عن آثار نزيف دموي كبيرة على جسده، بدت واضحة حتى بعد أسبوعين، وقال أنه لا يزال يعاني الضعف والأوجاع. أما الابن، الذي عولج إلى جانب والده، فوصف لي الإصابات التي لحقت به، والتي كانت أشد خطورة: كسرت رجلاه ويداه، ولم يكن قادرا على الكلام طوال خمسة أيام متتالية. جلست أمه إلى جانب سريره وهي تصلّي وتحمد الله باستمرار، لأنها ظنّت أنها فقدته بعد أن غاب عن الوعي فترة طويلة. كل ذلك كتبته في الشكوى التي قدمتها باسم المضروبين.

كان لديّ دافع للذهاب إلى المستشفيات والحصول على شهادات مكتوبة من الجرحى. فهمت أن دوري هو التحذير، بواسطة الصحافة أو منظمة العفو الدولية. كانت المحطة التالية

هي مستشفى المقاصد في القدس الشرقية. كان المصابون ضحايا عيارات أطلقت من بندقية سريعة الطلقات، إمْ ــ ١٦. وعبّر مدير المستشفى، د. رستم نمري، الذي أجرى عدّة عمليات للجرحى، عن رأي طبي مفاده أن العيارات خطيرة بنوع خاص وأن مداواتها صعبة. هناك حالات غنغرينا عديدة تستوجب بتر أعضاء، لأن الطلقة تفتك بالأنسجة. تجوّلت بين الغرف، بصحبة المحامية المتدربة في مكتبي، نائلة عطية. رأينا الأعضاء المهشمة، والوجوه التي تتغضّن من الألم، وأحد المصابين الذي أصيب بشلل كلّي.

تلاحقت الفظائع واحدة تلو أُخرى. عمل المصورون الصحافيون ساعات إضافية. وبين الحين والآخر أغلقت المناطق أمامهم بناء على أوامر معدّة مسبقا. وشاءت المصادفة أن أقبح الحوادث، التي كانت موضوع الشكاوى والاستئنافات التي قدمتها إلى محكمة العدل العليا، لم تصوَّر. مع ذلك، تمكّن مصوّر محطة تلفزيون سي. بي. إس. في إحدى المرات من تصوير ثلاثة جنود، بينهم ضابط برتبة نقيب، وهم ينكّلون بشابين على تلة تقع في منطقة نابلس. بُثت الصور في جميع أنحاء العالم، وهكذا «حظينا» نحن أيضا بمشاهدتها. ونال المصوّر، وهو عضو كيبوتس، انتقادا مرّا على تصويره هذا. وحكم على الجنود الذين صُوِّروا على التلة بالسجن مع وقف التنفيذ، من أجل عدم الإضرار ــ لا سمح الله ــ بالمعنويات وبحوافز الخدمة العسكرية في المناطق [المحتلة]، وهكذا تحققت العدالة العسكرية. ولم تخلّد الكاميرا ذكرى ضحايا يهودا مئير وجنود غفعاتي في غزة.

مصلوب غزة

أخذت ملفات قضايا القتلى تتكدس في مكتبي. قالت سكرتيرتي الجديدة، مها، أن باستطاعتي الآن تأليف كتاب جديد بعنوان «هؤلاء هم أمواتي»، على وزن كتابي «هؤلاء هم إخوتي»، الذي كتبته سنة ١٩٧٦. كان الخوف يتملّكني كلما فتح باب المكتب ومثل أمامي أمهات وآباء ثواكل. قتل عدد غير قليل من الأشخاص أثناء تشييع قتلى وأثناء مسيرات جرت احتجاجا على مقتل أشخاص. من هؤلاء، كهل في سن الستين، لم يتحمل قلبه الضعيف كمية الغاز الذي أطلقه الجيش. أذكر كيف أحضروا جثته إلى مستشفى الاتحاد في نابلس، بينما كنت أحصل على شهادات خطية من الجرحى. سمعت بكاء أفراد العائلة، ومن دون أن أعي، شاركتهم أساهم. وفي إحدى المسيرات التي جرت احتجاجا على مقتل شاب في نابلس، قتل خمسة أشخاص برصاص الجنود. وبسبب هذا الحدث أطلق على ذلك اليوم «يوم نابلس الأسود». كما شهدت رفح وغزة أياما مماثلة.

كان من أمواتي الأوائل، جودت قدومي، أحد سكان مخيم عين بيت علما. قتل عندما كان يقود سيارته، ولم يكن متنبها، بالقرب من مخيم الفارعة ويُقلّ معه امرأتين في السيارة. في البداية، جاء الأب إلى مكتبي. جلس وحدّثني بعينين دامعتين عن ابنه. تحدث أيضا عن ديمقراطيتنا، وعن نظرته الإيجابية إلى اليهود، وفجأة، انتابته سوْرة من السخط وقال أنه لن ينسى أبدا إلى أن ينتقم. ومن ثم قال أنه لا فائدة من ذلك، في الواقع، لأنه لن يعيد جودت إليه. «لو كان فعل شيئا ما، لو كان قاتل أو حتى ألقى حجرا، لكان الأمر أسهل عليّ. لكنكم قتلتم شخصا كان فقط مسافرا ولم يمسّكم بأذى.» ومن ثم جاءت الأم إلى مكتبي وهي ترتدي ثوبا فلاحيا مطرزا. حدثتني عن الجنود الذين تطاولوا على العائلة المفجوعة! وعن فتاة حامل من العائلة ضربها جندي؛ وكيف دخل جندي إلى البيت كما لو كان بيته. إنها، أم جودت، لن تنسى هذه اللحظة، لا ولن تنسى تسعة وعشرين عاما هي عمر ابنها البكر، الذي كان لها بمثابة بصرها واهتم بإعالتها. «ليس عندكم ربّ!»، قالت لهم.

نضال ربادي، الذي كان في سن الخامسة عشرة عندما قتل بصورة غامضة في بيت حنينا، على أيدي جندي أو مستوطن. جاء أبو نضال ومعه صور لابنه وأخرى للمنزل، الذي أتلف جنود حرس الحدود محتوياته في أيام الحداد بالذات.

مرّت الأيام ولم يعثر أحد على قاتل نضال ربادي؛ شهد أحدهم أن مستوطنا من بسغوت، المجاورة للمكان الذي قتل فيه الشاب، هو الذي أطلق النار من مسدسه «في

الهواء». واشتُبه أيضا بجندي من الاحتياط لم يتمكن الجيش الإسرائيلي، لسبب ما، من العثور عليه.

جاء الرد على شكواي مبهما ودلّ على نية لإغلاق ملفّ القضية. وأصيب الأب نفسه باليأس، لكني، مع ذلك، استمررت في تقديم الشكاوى، ولم أغفل أي تفصيل وأية شهادة. كنت أملأ الملفات بنسخ عن مستندات وقصاصات شهادات، وأرسل مذكرات وأتوجه إلى مؤسسات مختلفة في البلد والعالم، غير أننا لم نتمكن من التوصل إلى المذنبين.

في المحاضرات التي ألقيتها أمام جموع مختلفة في أوروبا والولايات المتحدة، ذُكِرت أكثر من مرة بتظاهرة الأربعمئة ألف شخص التي جرت في ساحة ملوك إسرائيل، وسألني الحضور، أين ذهب جميع هؤلاء؟ عدَّدت أمامهم جميع حركات الاحتجاج التي ظهرت على أثر الانتفاضة، وأطلعتهم على صور النساء المتّشحات بالسواد، حدّثتهم عن النساء من أجل المعتقلات السياسيات والنساء من أجل المعتقلين السياسيين الأحداث، وعن الكتاب والشعراء وأساتذة الجامعات والأطباء وعن السلام الآن. وأخيرا فكرت أن من الضروري التحفظ قليلا على جميع هذه الأوصاف، لئلا يتكون انطباع خاطىء بأن هذه القوى هي المهيمنة في المجتمع الإسرائيلي، وإلّا فمن هم المعتقِلون، المنكّلون، المفجِّرون، المبعِدون، المحافظون على معسكرات الاعتقال، ومن هم المبررون والمفسرون والمعاضدون للسلطة. وسألني أحد الأصدقاء «أما زلت تقدمين الشكاوى؟». أجل، مضيت قائلة، أيضا من أجل نفسي، إذ كيف كان يمكن الاستمرار من دون محاولة العمل بكل الطرق الممكنة ضد الظلم؟ وفي جميع الشكاوى التي قدمتها عن إلحاق إصابات جسدية فادحة بموكليّ أو عن وفاتهم، أشرت إلى دور وزير الدفاع، يتسحاق رابين، باعتباره الشخص الذي أصدر، وأوعز بأوامر غير شرعية تشكّل جرائم حرب في نظر القانون الدولي.

نُفذت أيضا غارات ضد قرى، «عمليات مبادَر إليها»، كما تسمّى بمعنى الضد، كتلك التي نفذت ضد قرية نحالين في ١٩٨٩/٤/١٣، والتي كان حصيلتها خمسة قتلى وثلاثة عشر جريحا. وبسبب هذه الغارة الدموية، توجّهت إلى محكمة العدل العليا باستئناف قدّمته باسم الرابطة [رابطة حقوق الإنسان]، بناء على شهادات من القرية جمعها يوسف الغازي ومحمد صيداوي. طلبنا تشكيل لجنة تحقيق مستقلة، لكن بلا طائل في هذه المرة أيضا. بقي التحقيق في يد الشرطة والجيش الإسرائيلي، الذين حققوا مع أنفسهم.

في أحد الأيام، جاءت إلى مكتبي أخت خضر الطرزي من غزة، ومن ثم جاءت أمه. كنت قد سمعت بنبأ وفاته قبل مدّة. وهو ابن لعائلة فلسطينية من العائلات المسيحية القليلة في غزة. أعلن رسميا أن خضر، البالغ من العمر تسعة عشر عاما، ضرب حتى الموت. غادر

المنزل في ٨ شباط / فبراير ١٩٨٨ لشراء بعض الحاجيات، راكبا دراجته. كانت الحوانيت مغلقة بسبب إضراب، ولذا توجه لزيارة أصدقاء له في حيّ الزيتون. وهناك نشبت مواجهة مع جنود، هرب خضر، فطارده عدد من الجنود من لواء غولاني. فدخل منزل أحد المعارف واختبأ تحت السرير. وبعد فترة قصيرة، اقتحم أربعة جنود المنزل، أخرجوه من الغرفة وأخذوا يضربونه بالهراوات والبنادق. كما ضربوا المرأة العجوز التي حاولت التدخل لحمايته. وفيما كان خضر ملقى على الأرض، رفعه أحد الجنود وألقاه على الأرض ثانية وركله على خصيتيه، ومن ثم جرّوه إلى الخارج وحمّلوه في آلية عسكرية ويداه ممدودتان على مقدمة الآلية ورجلاه ممدودتان على الزجاج الأمامي. واصل الجنود ضربه على رقبته، وعلى يديه ورجليه، وأفاد عدد من الشهود أنهم رأوا الدم ينزف من فمه وأنفه.

توجّهت العائلة إلى الصليب الأحمر الدولي، وإلى مكاتب وكالة الغوث وإلى جميع محطات الشرطة، وإلى إدارة معسكر أنصار ٢ في غزة، لكنها لم تتمكن من العثور عليه. وعُلم لاحقا أنه أُخذ فعلا إلى أنصار ٢ بعد ظهر اليوم الذي اعتقل فيه. وفي وقت لاحق، وصف المعتقلون ما جرى هناك: «وكان في حالة مروّعة، لم يكن يقوى على الكلام أو التحرك. حاولنا التكلم معه، لكنه لم يردّ. سألنا عما إذا كان يريد ماء، فأجاب بإيماءة من عينيه ــ أن نَعم. أحضرنا له ماء وساعدناه على الشرب. . . قلنا للحراس أنه قد يموت في أية لحظة، لكنهم رفضوا المجيء لفحصه. أخرج ستة معتقلين الشاب وهو يعاني سكرات الموت إلى خارج الخيمة، وأمرونا بخلع ملابسنا عقابا على ما فعلناه. . . وأخيرا، جاء ستة جنود وأخذوا الشاب إلى طبيب، ثم أعادوه بعد عشرين دقيقة. لم يقدّم له الطبيب أية مساعدة ولم يستدع سيارة إسعاف، لنقله فورا إلى المستشفى، ولم تصل إلا في منتصف الليل. أخرجنا الطرزي من الخيمة إلى الغرفة وهو يحتضر، وحُمّل في سيارة الإسعاف.» نُقل خضر إلى مستشفى سوروكه في بئر السبع لإجراء عملية جراحية له، حيث توفي بعد منتصف الليل.

حضر جندي إلى منزل العائلة وأبلغها أن خضر توفي، من دون أن يدلي بمعلومات عن مكان الجثة. وفي الليلة نفسها، جاء أفراد العائلة إلى الحكم العسكري في غزة، حيث أُبلغوا، بعد انتظار طويل، بأن الإبن توفي نتيجة سكتة قلبية، وبأن الجثة موجودة في مستشفى سوروكه. وقرر طبيب قام بفحص الجثة قبل الدفن أن خضر الطرزي عانى كسرا في العمود الفقري، وكسرا في الجمجمة، وكسورا في الرجلين وجروحا بليغة في الظهر، والمعدة، والوجه، واليدين والرجلين. ولم يكن باستطاعته تحديد الإصابات الداخلية.

لم تعلم العائلة ما إذا كانت ستجرى محاكمة. وبعد أن قُدّم الجنود التابعون للواء غولاني إلى المحاكمة، أسفتُ على أني لم أعالج هذه الحالة من البداية؛ صحيح أنه لم يكن باستطاعتي التأثير في النتيجة، غير أنه كان باستطاعتي، على الأقل، أن أثبت على الملأ كيف

أدير التحقيق، هل كان ثمة رغبة في التوصل إلى الحقيقة؟ وهل أخذت الشهادات المهمة فعلا؟

آنذاك كتبت في مفكرتي:

«... علم فلسطين يرفرف فوق التلة على مئذنة المسجد. فتيان القرية جُمعوا في الساحة وأُمروا بإنزاله. إنهم يجلسون في الشمس الحارقة منذ ساعات، وبعضهم يتلقى ضربات من جنود 'الوحدة المختارة' التي تحارب الأعلام. إنها غارقة في العمل، لأن الأعلام ازدادت ولن يكفيها حتى ستون يوما من خدمة الاحتياط لتحديد مواقعها وأمر 'المحليين' بإنزالها. وماذا سيفعلون بالضحايا، خضر مثلا، الذين لُفّت أجسادهم بالأعلام؟ أو بالقبور، التي وُضعت عليها الأعلام أيضا؟ أو بالأولاد الذين يرسمونها في كراريسهم.

«لدى 'الوحدات المختارة' أوامر تدعوها أيضا إلى الاهتمام بإزالة شعارات الانتفاضة. عمل يكاد يكون شاقا ولا جدوى فيه، لأن كل شعار يمحى تظهر مكانه شعارات جديدة. الشعارات يزيلها الفلسطينيون تحت تهديد السلاح. يصار إلى إخراجهم من المنازل في الليالي، أحيانا بملابس النوم، ويمسحون الجدران أو يغطّونها بالألوان، وجنودنا يقفون إلى جانبهم مسلّحين بالبنادق والهراوات. عتاد مقنع جدا، لا سيما أنه بعد وفاة خضر، الذي ضرب حتى الموت في شباط / فبراير من هذه السنة، جاء آخرون ممن لاقوا حتفهم بهذه الطريقة.

«أتمنى لقاء واحد من الجنود الذين يخجلهم ذلك، ولو قليلا. لم يحالفني الحظ بعد. ومع ذلك، أتمنى من كل قلبي أن يكونوا هم أيضا قد قرأوا، في إحدى الصحف اليومية، الرسالة التي كتبها أحد القراء عن يهود فيينا، الذين أُمروا قبل خمسين عاما بمسح شوارع غُطيت بشعارات 'جبهة الوطن' المناهضة للنازية؛ أو أن يكونوا، ربما، قد رأوا صورة التمثال المنصوب الآن في فيينا: صخرتان ضخمتان وشكل يهودي راكع يمسح الشعارات. نصب تذكاري لضحايا الشر، لا الإبادة، لكنه فظيع ومخجل، رمز للآتي.

«إنني أكتب عن الأعلام والشعارات، وأخاف أن أبقى وحيدة وجها لوجه مع خضر في ساعاته الأخيرة، عندما حمل على الآلية المتنقلة، في وضعية مصلوب، وهم يواصلون ضربه.

«... جسده المعذّب تم تشويهه، وهكذا سلم إلى أحبائه، ليدفنوه. هذا ما عليهم أن يواصلوا العيش معه وأن يربوا إخوته، الذين وضع أحدهم وراء القضبان، وأن يبقوا متّزنين ويؤمنوا بالمستقبل، وبالإنسان.

«إني لا أعرف قتلته ولا أعرف أمهاتهم. أمّ خضر، الجالسة أمامي، تعبّر عن كل شيء. ليس في فمي عزاء، سوى ألمي، عسى أن يمتزج بألمها، الذي لا حدود له.»

بمرور الوقت، ظهرت في الصحف صور أولئك الذين كان ينبغي، بحسب رأيي المتواضع، أن يقدّموا إلى المحاكمة بسبب قتل خضر. كقاعدة عامة، منذ الاحتلال سنة

١٩٦٧ وحتى هذا اليوم بالذات، لا أعرف حالة واحدة اتّهم فيها جندي بقتل فلسطيني. ذلك أن الفلسطيني لا يُقتَل أبدا على أيدي قواتنا؛ في أحسن الأحوال، ينجم موته عن إهمال أو عن إطلاق نار مخالف لتعليمات فتح النار. هناك أيضا بديل آخر، مناسب بدرجة لا تقل عن ذلك، وهو الضرب حتى الموت، غير أن الشرطة العسكرية، بشكل عام، تجد صعوبة في تحديد هوية الضاربين، وتجد صعوبة أكبر في إثبات من الذي تسبب أو الذين تسببوا في موت الفلسطيني. لكن في قضية خضر الطرزي بالذات، التي توفر فيها عدة شهادات على التنكيل به، بدت معاقبة المسؤولين واعدة.

أوردت «حداشوت»، بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٤، تفصيلات عن أربع حالات ضرب حتى الموت وقعت في غزة. وأفاد المراسل، شمعون ألكبيتس، أن «الشرطة العسكرية انتهت من التحقيق في مقتل إياد عقل (١٧ عاما) تحت الضرب على أيدي جنود الجيش الإسرائيلي في ٧ شباط / فبراير من السنة الحالية، وسلّمت ملف القضية إلى المدعي العسكري، المقدّم أمنون سطراشنوف. وعلمت 'حداشوت' أن نتائج التحقيق في وفاة محرز النمنم (٢٢ عاما)، الذي ضرب حتى الموت في ٢٤ شباط / فبراير على أيدي جنود غولاني، سلمت أيضا إلى سطراشنوف. . . تعرض عقل للضرب على أيدي جنود داهموا منزله إثر اشتباههم بأنه اشترك في تظاهرة جرت في غزة. حمّله الجنود مع ابن عمه في سيارة جيب وأخذوهما إلى حقل يقع جنوب مخيم البريج، حيث ضربوهما مجددا وأمروهما بمغادرة المكان. لم يكن ابن العم، خالد، قادرا على المشي. بدأ عقل الابتعاد عن المكان، غير أن الجنود أمسكوا به وضربوه للمرة الثالثة. وفي وقت لاحق، تم العثور عليهما في الحقل، ونقلهما بعض سكان غزة إلى مستشفى الشفاء، حيث توفي الفتى متأثرا بانسداد شرايين الرئتين نتيجة الضرب.

«فيما يتعلق بوفاة النمنم، شهد أفراد عائلته بأن قوة من الجيش الإسرائيلي داهمت منزلهم الواقع في مخيم الشاطىء واعتقلت الفتى. وعلى حد قولهم، لم يسمعوا شيئا عنه طوال ثلاثة أسابيع. قال شاب يدعى سكّر ـ وكان في ذلك الوقت يعالج في المستشفى من كسور في اليدين والرجلين ـ لأبي النمنم أنه كان معتقلا معه، وسمع كيف كانوا يضربونه في الغرفة المجاورة. ومن ثم نقلا كلاهما إلى معسكر أنصار ٢، وبناء على شهادة سكر، 'لم يبد النمنم بحالة جيدة وكان يتنفس بصعوبة بالغة'. ولم ير الشاهد المعتقل منذ ذلك الحين. أما الشاهد نفسه فحمل في سيارة إسعاف ورماه الجنود بالقرب من مستشفى الشفاء.

«في ١٤ آذار / مارس، بعد اعتقاله بنحو ثلاثة أسابيع، أُحضر النمنم إلى مستشفى الشفاء وهو غائب عن الوعي ومشلول الأطراف. ونظرا لحالته الخطيرة، نقل إلى مستشفى سوروكه ببئر السبع. كتب في سجله الطبي أنه كان يعاني نزيفا في الدماغ، وتمزقا في الأعصاب وشللا في أطرافه الأربعة. وتوفّي بعد شهرين.

«. . . لم يبلَّغ الجيش الإسرائيلي عن الحادثة إلا بعد أن قام المحامي رجا الصوراني بنشر شهادة خطية تتضمن تفصيلات القضية. وردا على ذلك، وجه عضو الكنيست دادي تسوكر استجوابا إلى وزير الدفاع، يتسحاق رابين، وأمر الأخير الشرطة العسكرية بفتح تحقيق.

«وتقوم الشرطة العسكرية الآن بالتحقيق في حادثتين إضافيتين ضرب فيهما سكان من القطاع حتى الموت ــ خضر الطرزي (١٨ عاما) ومحمد جمعة شويدح (٦٨ عاما). وعلم أنه وصلت إلى الشرطة مؤخرا شهادات جديدة حول الحادثتين.

«. . . ضُرب الطرزي على مرأى من عشرات من السكان، بعد انتهاكه حظرا للتجول. وبناء على الشهادات، مدده الجنود على غطاء محرك سيارة جيب، فاتحا ذراعيه، وضربوه بهراوات على رأسه وسائر أنحاء جسده. وقد أكدت نتائج الفحوص الطبية صحة الشهادات. ويقول بعض سكان غزة أن موت الطرزي، وهو ابن لإحدى العائلات المسيحية المحترمة في المدينة، دفع مسيحيين كثيرين إلى الانضمام للتظاهرات. وأضافوا أن كاهنا زار عائلته في القطاع وزّع تقريرا عن وفاته في الولايات المتحدة، تحت عنوان: 'صلب في غزة'.»

قُدّمت لوائح الاتهام وجرت محاكمة. تمكنتُ بمساعدة الصحافة من التعرف على اثنين من جنود غولاني: الملازم إلياهو شريكي والعريف شمعون أمويئيل، اللذين اتهما بإلحاق إصابة خطيرة بخضر الطرزي، وكذلك على طبيب احتياط، د. ميخائيل كبلان، الذي اتهم بالإهمال في أداء وظيفته. ونظرا إلى أن ساحة كل من الملازم والعريف بُرِّئت تماما من أية تهمة، بعد امتناع النيابة العسكرية عن الاستئناف على الحكم، فإنه يُمنع منعا باتا أن أصفهما بالمجرمين، ولن أفعل ذلك. وفي الواقع، وعلى قدر ما يبدو الأمر غريبا، لم يبرهن على أنّ الشخص الذي مات من الضرب كان خضر الطرزي، لأن المدعي العسكري عدّل تفصيلات الاتهام وشطب اسمه منها واستبدله بلقب «فلان الغزاوي». . .

ورد في قرار الحكم، الذي صدر عن المحكمة برئاسة العقيد نيلي بيليد، من جملة أمور أخرى، أن القضاة يبرئون ساحة شريكي وجنوده، ويؤكدون أنه تصرف «ضمن الإطار المعرف والمحدد للأمر، وهو أمر ليس غير قانوني قطعا، ونفذه باعتدال مناسب، مع الانتباه إلى المحافظة على سلامة جسم فلان.

«. . . إننا لا نعتقد أن من وضع مصطلح 'كسر اليدين والرجلين' كانت نيته التسبب في نتيجة جسدية حقيقية؛ فالغاية لم تكن سوى التأكيد على أنه يجب تعريض المعتقلين لألم ومعاناة لا يدومان فترة طويلة، لكن قيمتها الردعية المباشرة كبيرة.»

لم يوجه توبيخ إلا إلى د. ميخائيل كابلان، الذي اتهم بالإهمال في أداء وظيفته. وأكد القضاة أنه فضل الذهاب لحضور مناسبة ما على فحص المعتقل، الذي كان يعاني رضوضا.

ونشرت الصحف صورا للعقيد بيليد وهو يبتسم ابتسامة عريضة. وتطرقت مقالات

كثيرة إلى قرار الحكم الذي يبرّىء المتهمين.

بعد قراءة قرار الحكم لم أقوَ على كبح ردّة فعلي. وما تبقّى لديّ منها حتى اليوم هو رغبة ملحّة في محو الابتسامة عن وجه القاضية نيلي بيليد. لقد خلّفت جميع الأنظمة القمعية، بما فيها تلك التي رُسمت عدالتها بلون بني، أطنانا من قرارات الحكم، التي درسها طلبة القانون بعد أفولها.

كتب المحاضر في الفلسفة، حاييم غناز، الذي قرأ قرار الحكم، في «هآرتس» يقول أنه يحب قراءة قرارات الحكم بسبب أسلوبها الشعري. «أحب أيضا شعر نيلي بيليد، العقيد، رئيسة المحكمة العسكرية التابعة لقيادة منطقة الشمال. إنها تنجح في إضفاء جو ساحر على الموادّ الفظة التي تشتغل بها، بواسطة حروف واو عطف غنائية. إنها تنجح في إسباغ نغمة من اللاأهمية عليها، بواسطة شبه استعارات، وتعابير مثل 'وجبات ضرب' هناك وصفات لإعدادها في 'تعليمات سيصار إلى تفصيلها لاحقا'. يلاحظ أنها تكتب بتسرع، لكن، هذا التسرع، لا يصل إلى حد خنق الأسلوب.

«عندما نزل المعتقل من سيارة الجيب، حاول الفرار من المكان ولاحقه سويسا ووقع كلاهما على جدار من الحجر. في هذه المرحلة أصيب الشاب في رأسه، ونزف دما من جهته الخلفية. تجمّع رعاع على عجل في مكان الحادث، ورُشق جنود القوة بالحجارة، إلى أن قرر شريكي مغادرة المكان، قبل أن ينفذ مهمة استكمال الضرب الذي يستحقه راشقو الحجارة وعلى النحو الذي يرضيه.

«وتضيف القاضية: 'حُمّل في سيارة الجيب وأُخذ إلى معسكر الاعتقال... نقل إلى غرفة استقبال المعتقلين في المعسكر وهو يسير على قدميه. ومن ثم جرى تسلّم المعتقل الفلاني في معسكر الاعتقال، بعد أن خضع حسب النظام المتبع، لفحص مدى لياقته للاعتقال، واعتبارا من هذه المرحلة، ولكونه مجهولا ــ غاب بين سائر المعتقلين في المعسكر ولا نعرف إلى أين آل مصيره'...

«... نكتفي بهذا القدر من الحديث عن شاعرية القاضية. شاعرية لا تترك مجالا كبيرا للتكهن حول خُلق القاضية. إنها بكل تأكيد تبرىء ساحة شريكي وسويسا. إنها بكل تأكيد تعتقد أن أوامر الضرب لغرض العقاب، التي تلقياها، لم تكن غير قانونية قطعا.»

هل كانت تربية صالحة وفشلت؟

كان طريق هاني الشامي الأخير شبيها بعض الشيء بطريق الطرزي، ولم يغب منه إلاّ الطريق إلى المستشفى وتوفي في ما يسمى بـ «موقع جباليا».

استندت لائحة الاتهام، إلى حد بعيد، إلى الشهادة التي أدلى بها ابن الفقيد، كما نشرت في «هآرتس» بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٩:

«كنت أتفرج على التلفاز عندما دخل الجنود بغتة إلى المنزل. بدأوا يحطمون الأقفال. أبي دخل غرفته وأخذنا معه لحمايتنا. عشرون جنديا، ممن حسبوا أننا رشقنا حجارة، أمسكوا بأبي وضربوه على كل أنحاء بدنه. أمسكوا برأسه وخبطوه بباب إحدى الخزائن. أمسك جنديان برجليه وضربه ثلاثة جنود آخرين على رأسه بالهراوات، وسال الدم من رأسه. واصلوا ضربه بالهراوات والأسلحة، ثم مدّدوه على الأرضية، وصعدوا إلى السرير وقفزوا منه على أبي. صرخ أبي من الألم، لكنهم واصلوا ضربه. لم يتفوّه الجنود بكلمة. كان بينهم جندي حبشي صاح أنه يتدرب على الكاراتيه وقام بحركات بيديه ورجليه، موجها ركلاته إلى رأس أبي. لم نستطع القيام بأي شيء. خفنا من الجنود. وفي مرحلة معينة. رفع جنديان أبي من قدميه، ورأسه إلى الأسفل، وأخذوا يركلونه في الرأس، ومن ثم طرحوه على الأرض. جاءت أمّي من الخارج وضربوها هي أيضا.

«في وقت لاحق جاء ضابط، وعندما رأى أبي مضرّجا بدمائه، أمر بأخذه إلى الحكم العسكري. ذهب اثنان من إخوتي إلى هناك وشاهداه يحتضر. لم نر أبي منذ ذلك الحين. في صبيحة اليوم التالي، استدعانا ضابط وأبلغ أمي أنه توفي. كتبوا لنا على علبة كبريت أنهم أخذوه إلى أبو كبير [للتشريح]. . .»

قُدم أربعة من جنود غفعاتي إلى المحاكمة بتهمة التسبب في موت هاني الشامي. كان ثمة شهادات تقشعرّ لها الأبدان، كتلك التي أدلى بها شاهد الادعاء، الملازم شمعون زاكين: «في ساعات المساء، جاء الشامي وابنه إلى الموقع. اتكأ إلى جدار الموقع الغربي. كان الأب يرتدي 'جلابية' بيضاء وكان عليها بقع من الدم. سألته أين يسكن، فتأوّه وقال لي: 'أريد أن أموت، اتركني أموت'. وجهت إليه سؤالا آخر لكنه لم يرد. سال دم غزير من فمه. استمر في التأوه، وصحت عليه أن يتوقف عن ذلك، وإلا قتلته. توجهت إلى د. نوسم وقلت له أنه يوجد جريح. قال لي: 'سيكون على ما يرام'، ولم يفعل شيئا. ولم أره بعد ذلك.

«في المساء، جاء جنود احتياط وضربوا المعتقلين. وفي وقت لاحق، تعرّض المعتقلون

لمزيد من الضرب. صحت عليهم أن يتوقفوا عن ذلك، ولم يتوقفوا إلا بعد بضع دقائق. لا أعرف ما إذا تلقّى الشامي ضربات، لأن المكان كان مظلما. في الليلة نفسها جاء قائد الكتيبة. رافقته في الموقع وقلت له إن الشامي مصاب إصابة بالغة، لكنه لم يقل شيئا.»
وعندما سئل الشاهد. لماذا لم يقدّم له مساعدة، أجاب قائلا «كان هناك معتقلون كثيرون تعرضوا لضرب مبرح. كانت أيديهم موثقة وأعينهم معصوبة. لم أهتم بهم لأنهم عرب وأرادوا قتلنا.»

وقال أحد المتهمين [في المحكمة] أنه ضرب الشامي لأنه كان له كرش بارز، ولأنه كان أبرص ومنظره يثير الضحك، ولكي يبدّد الملل أيضا. لقد نتف النازيون شعر كهولنا الشيب في بولونيا ليتسلّوا. اضطجع الشامي هناك، بكرشه البارز، وحكم عليه بالموت. «ليس في الموت سخافة»، كتب غارسيا ماركيز في «الحب في زمن الكوليرا». حقيقة بسيطة، إنسانية، أولية، وغريبة جدا عن أولئك الذين مارسوا التعذيب في موقع جباليا. أليس من المحتمل أن يكون هؤلاء جيراننا، الذين نلتقي بهم يوميا؟ خلال المدة الأخيرة، حدث غير مرة أني عندما أرى أحد المعارف أو الجيران، أتخيّل أني ألبسه لباسا عسكريا، وأضعه في مكان ما وأتفحصه متأملة، ماذا بوسعه أن يفعل؟

أجل، كان في الموقع جنود ضربوا. لو حاولت النيابة، لاستطاعت العثور عليهم. لكنها لم تحاول. ونظرا إلى أن الشامي لم يضربه المتهمون فقط، فقد بُرِّىء هؤلاء من تهمة التسبب في الموت، ولم يدانوا حتى بالتسبب في إصابة خطيرة؛ أدينوا فقط بسوء المعاملة. وبرئت ساحة الطبيب لأنه، من جملة أسباب أخرى، لم يَثْبُت أنه كان لا يزال في الإمكان إنقاذ الشامي لو قدمت له المساعدة.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المحكمة قررت أن الأمر الذي أُصدر إلى الجنود بضرب المعتقلين كان أمرا غير قانوني بما لا يرقى إليه الشك.

ومما ورد في مقدمة قرار الحكم:

«...لقد استقطبت المحاكمة، نظرا لطابعها المميز، اهتماما كبيرا من جانب الجمهور في البلد، وفي الخارج أيضا، في الوقت الذي تكوّن فيه أحيانا انطباع بأن من يقف أمام المحاكمة ليس المتهمون وحدهم، بل إنه يُراد، بواسطتهم، امتحان وتشويه الخلق القتالي لجنود الجيش وسلوكهم المعهود تجاه السكان المدنيين المتمردين في الأماكن التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي. وعلى الرغم من المحاولات التي تبذل بين حين وآخر لحَرْف النقاش عن مساره وتسليطه على مشكلات مبدئية، وبالتالي استقطاب اهتمام وسائل الإعلام، فإننا، نحن القضاة لم ننس ولو للحظة واحدة أن اهتمامنا في هذه القضية هو اهتمام بمحاكمة جنائية تدور حول جنود متهمين بمخالفات خطيرة، ولزاما علينا أن نتصرف بناء على القواعد القانونية لكي

نفحص مسؤوليتهم عن الحادث.

«نبادر فورا إلى القول إن الحالة الماثلة أمامنا في هذه القضية هي حالة خطيرة، سواء بسبب النتيجة المأساوية التي لاقى فيها أحد سكان مخيم جباليا حتفه، وهو رجل عمره نحو ٤٣ عاما، متزوج وأب لطفلين، أو بسبب الظروف التي أحاطت بها وأدّت إلى موت الفقيد، الضرب حتى الموت، الذي قام به جنود. وبالفعل، كان محور النقاش الذي احتدم بين الأطراف طوال فترة المحاكمة هو: هل كان المتهمون هم الذين ضربوا الفقيد حتى الموت، حسب رواية الادعاء، أم أن الذين تسببوا في موته كانوا جنودا آخرين. مهما يكن الأمر، لا خلاف في أن الفقيد لاقى حتفه نتيجة تعرّضه لهجوم عنيف من قبل جنود. فقد اكتُشفت على جثته علامات عنف قلّ نظيرها، حتى أن طبيب معهد الطب القضائي في أبو كبير اضطر إلى الاعتراف بأنه خلال ما يزيد على ٢٠ عاما من عمله كطبيب شرعي، كانت هذه ثاني حادثة يكتشف فيها على جثة شخص ما أضرارا على هذه الدرجة من الفداحة، نجمت عن استخدام عنف وحشي.

«... في سياق المحاكمة، دهشنا لاستماعنا من بعض الشهود إلى تعبيرات تدلّ على الكراهية والاستخفاف بحياة الآخرين، عندما ينتمي الآخرون إلى أولئك السكان الخاضعين لسيطرة قوات الجيش. تملّكنا الفزع حين استمعنا إلى شهود محسوبين على جنود الجيش، ممن تفرجوا على المشهد المهين المتمثل في ضرب معتقلين داخل معسكر تابع للجيش، وهم مكتوفي الأيدي وبلا حول ولا قوة، ومن دون أن يكترثوا لما تراه عيونهم وقد صمّوا آذانهم عن سماع صيحات اليأس، لا لشيء إلا لأن أولئك الأشخاص اشتبه بأنهم خرقوا النظام وانتموا إلى سكان معادين، وكأن دمهم مباح. هناك شهود دلت شهاداتهم، علاوة على اللامبالاة، على رغبة في الاختباء وراء الحصانة منعا لتجريمهم، لكي لا يعترفوا بمشاركتهم بصورة نشيطة في ضرب معتقلين. إن هذه الظاهرة المخجلة، المتمثلة في ضرب معتقلين لا حول لهم ولا قوة بصورة وحشية، لا تتناقض مع القانون فحسب، وإنما تتناقض مع ما يمليه ضمير وخلق كل شخص ينتمي إلى مجتمع نيّر، خاصة ذاك الذي ينتمي إلى الشعب اليهودي، وإلى هذه الدولة أيضا. إن تحليل مادة القرائن، الجاف نوعا ما، والذي سنتناوله على الفور، لا يمكنه أن يغطي أو أن يحجب الصورة المروّعة التي انكشفت أمامنا، والمتمثلة في انحطاط أولئك الذين اشتركوا في مهاجمة معتقلين بلا تمييز أو شفقة إلى أسفل الحضيض، ووقوع الأمر داخل معسكر الجيش. ولا تنتهي المسألة بوقوع المأساة، موضوع هذه القضية، لكي تتخذ، وعندها فقط، خطوات مناسبة لضمان سلامة أولئك المعتقلين، ولكي تُستظهر الأوامر التي تمنع أي استخدام للعنف ضد من تعرض للاعتقال ويوجد في حراسة الجيش.

«إن السؤال الصعب الذي أثار تعجبنا منذ بداية المحاكمة، وازداد إلحاحا في سياقها بعد

أن تعرّفنا على المشتركين فيها، هو: كيف أمكن وقوع حالة استطاع فيها جنود مقاتلون من وحدة مختارة، ممن حصلوا بحسب تقديرنا على تربية جيدة، أن ينزلقوا إلى سلوك خطير إلى هذا الحد، وأن ينفضوا عنهم جميع القيم التي زرعها آباؤهم فيهم، وأن يمرّوا بتحول نفسي ويكونوا 'مستعدين وقادرين على توجيه ضربات قاتلة'، حسب تعبير الطبيب ليفي، إلى شخص بالغ في السن كان من الممكن من حيث العمر أن يكون أباهم، وإلى درجة تعريض حياته للخطر، إن لم يكن التسبب في موته فعلا.

«في ختام هذه المقدمة، نقول من الآن إن من واجبنا أن نستخلص عبرا من هذه الحادثة البائسة، لئلا تُمسّ المعايير الخلقية والقيم التي رُبّينا عليها، والتي تشكل المناعة الحقيقية لشعبنا، ولكي لا يتكرر مثل هذه الحوادث في المستقبل.»

حكم على المتهمين بالسجن أشهرا معدودة فقط. لا أعرف إلى مَ استند القاضي عندما تحدث عن القيم الإنسانية التي تشرّبها المتهمون في البيت، ذلك أن آباءهم خرجوا عن طوقهم لكي يبرروا جميع أعمالهم. إحدى الأمهات قالت: «ببساطة، واجه أبناءنا خلل أثناء أداء وظيفتهم.» وخلّدت كاميرات التلفزة صيحة الأمهات فرحا عندما برّىء الأبناء من تهمة القتل؛ كما صُور المدعي العام، بعد الإدلاء بقرار العقوبة، وهو يصافح الأيدي ووجهه تعلوه الابتسامة، وهذا منظر غير مألوف تماما في من خسر المحاكمة. تذكرت وأنا أشاهد هذا الاحتفال حديثي مع النيابة العسكرية في قضية دفن الأشخاص الأربعة وهم أحياء، في كفر سالم؛ هناك أيضا أجري تحقيق ووضعت لائحة اتهام، لرفع العتب ليس إلا. والنتيجة كانت قرار عقوبة مثيرا للسخرية نتج عن طريقة النيابة في العمل. ولم يكن قرار العقوبة إلا علامة على طريق العفو، الذي لم يتأخر صدوره.

وفي قضية غفعاتي أيضا، لم يأت العفو متأخرا، ليضع ما قرره القضاة في قرار عقوبتهم موضع استهزاء. لم تستخلص أية عبرة، وبقيت كلمات القانوني والصحافي موشيه نغبي، «كان من الجدير أن يشاطر رابين المتهمين إدانتهم المخزية» من دون جواب. في مقابلة منحها يتسحاق رابين لصحيفة «نيويورك تايمز» في أواخر سنة ١٩٨٩، لمناسبة مرور عامين على الانتفاضة، اعترف بالفعل بأن إسرائيل فشلت في قمعها، كما «فشلنا في لبنان»، غير أن استنتاجه كان التالي: «سنواصل جميع التدابير التي استخدمناها حتى الآن، بما في ذلك المجابهات، والضرب، والاعتقالات واستخدام العيارات البلاستيكية والمطاطية، وفرض حظر التجول على نطاق واسع أيضا.» إن الوزير، لشدة تواضعه، قد أغفل بعض التدابير الإضافية، غير أن تلك التي ذكرها تكفي لإدانته بجرائم الحرب.

إن الموت تحت الضرب يجب ألّا يعزى، كما يفعل كثيرون، لإحباط الجنود الشديد جرّاء

تعرضهم لهجمات في عهد الانتفاضة. فأحمد دحدول، وهو معلّم من سلفيت، كان يناهز الخمسين في سنة ١٩٧٦، عندما ضرب حتى الموت على أيدي جنود كانوا ينقلونه في سيارة إلى مقر الحكم العسكري في طولكرم.

إني أذكر الاستئناف الذي قدمته إلى محكمة العدل العليا وطلبت فيه أن أعرف كيف توفي وأن أحصل على اسم الجندي الذي تسبب في وفاته. أذكر الفرقة الخاضعة للحراسة في مقر النيابة العامة، التي رأيت فيها قرار الحكم الذي صدر بحق الجندي وقد شُطب منه أجزاء كبيرة. وقد منعني ختم السرية عليه من نشره، ولم يسمح لي بتصويره إلا بعد كفاح قانوني مرير، شرط أن أتلف الصورة بعد ذلك مباشرة. لم أعرف الجندي، كما أني لا أعرف اسمه حتى اليوم. غير أني كنت أعرف دحدول عن قرب، وعندما قرأت كيف مات أصابتني نوبة من التشنج، وبالكاد استطعت أن أترجم ما قرأت للأم وابنتها اللتين جلستا إلى جانبي. أثناء السفر في السيارة العسكرية، أُعدم من دون محاكمة قانونية. أين هم اليوم أولئك الجنود الذين كانوا هناك؟ أية قيم يورثونها لأبنائهم؟

جواد أبو سلمية وصائب ذهب، الطالبان في جامعة بير زيت، قتلا رميا بالرصاص في ١٩٨٦/١٢/٤، أثناء تظاهرة، قبل نشوب الانتفاضة بوقت طويل، وباءت جميع الجهود التي بذلتها لتقديم المسؤولين إلى المحاكمة بالفشل. وتوفي أيضا في ظروف مماثلة أبو سرور في جامعة بيت لحم. وسقط أموات في مخيمي بلاطة والدهيشة، وفي نابلس وطوباس. غير أن أحدا لم يقدّم إلى المحاكمة بسبب موتهم، على الرغم من أن جميع شكاواي استندت إلى شهادات جازمة أفادت بأن موتهم نجم عن جريمة. منذ ذلك الحين، بدا وكأن جميع الأجهزة اتفقت على صون جنودنا وشرطتنا وشاباكنا، منفّذي الجرائم ضد السكان، من أيّ مكروه.

طوال هذه الأعوام وأنا أحاول أن أطرد من فكري وقلبي شبح هذا اليوم الفظيع، غير أنه يعود إليّ، ولا مهرب لي منه. تمرّ علي أحيانا لحظات من الألفة والمحبة والتنعم، وثوب جديد، وحديقة نضيرة زاهرة بعد المطر وهواء عليل أتنشقه بملء رئتيّ، ومنظر ممتع لقطّ يستدفىء في الشمس. ومع ذلك، عندما أُسأل «كيف حالك» ينتابني الغضب، وحين أقول إن الوضع رهيب، بعد أن أشير إلى أني في تمام الصحة وأن العائلة على ما يرام، ينظرون إلي وكأنهم يرون شخصا في غاية الغرابة. لا أستطيع أن أقول لمحادثي المهذّب ما الذي أغضبني بالضبط في ذلك الأسبوع، وأحيانا في ذلك اليوم. على سبيل المثال، زبون تأخر عن اللقاء في مكتبي ما يزيد على الساعة. حين لفتّ نظره إلى ذلك، شعر بالإهانة، وحين سألته عما جرى، أجاب باختصار: «لا شيء.» لم أقتنع بالجواب. ذات مرة جاءني شاب بتكليف من ابن عمه وأبلغني بتفصيلات مختلفة عنه. عندما أوشك على الخروج، سألته عن يده الملفوفة بالجبس. قال إن جنديا طلب بطاقة هوية، وبحسب رأي الجندي، لم يسحبها من جيبه

بسرعة كافية، فضربه وكسر يده. وبّخته قائلة: «وأنت تجلس هنا عندي ولا تقول لي شيئا، وكأن الأمر عادي.» سألته متى حدث ذلك؟ وأين؟ وهل يستطيع التعرف على الجندي؟ نظر إلي نظرة إشفاق على سذاجتي وقال: «كنت سعيدا أنه أعاد إلي البطاقة وسمح لي بالانصراف.» بقي هذا الشاب واقفا أمامي حين طلبت من الشخص الذي تأخر أن يشرح السبب، إلى أن رضي وتحدث، ودونت كلامه:

«على مدخل القدس توجد حواجز. دائما يقف هناك رجال شرطة وجنود من حرس الحدود ويبحثون عن سبب لفرض غرامات علينا، مرة بسبب زجاج وسخ، ومرة بسبب سيارة يُغطيها الغبار، لا لشيء إلا لإزعاجنا وتأخيرنا، حتى نصبح غير راغبين أبدا في دخول المدينة. اليوم شاء حظّي السيء أن أصادف دورية كهذه. في البداية طلبوا مني إخراج كل شيء من السيارة، بما في ذلك المقاعد، لكي يفتشوها. أخرجتها وفتشوا. ظننت أنهم سيسمحون لي بالانصراف، لكن أحدهم فتح غطاء المحرك فجأة، وطلب أن أعطيه رقم المحرك. لم أعرف الرقم ولم يكن بالإمكان قراءته. طلب مني أن أُخرج المحرك. لم أعرف كيف أنزله، شعرت أني أصبحت متعبا ويتملكني الغيظ، لكنهم وقفوا بجانبي وخفت أن أتحرك، لئلا يقولوا أني حاولت خطف سلاحهم أو مهاجمتهم أو أني شرعت في الهرب واضطروا إلى إطلاق النار عليّ. قال جندي من حرس الحدود أن لديه وقتا، وغمس إصبعه في الزيت الوسخ والسخام الذي يغطي غطاء المحرك. ورويدا رويدا أخذ يدهن سترتي بإصبعه. شعرت أني على وشك الانفجار ولاحظ ذلك علي وقال أني إذا نطقت بكلمة فسيحطم جمجمتي. استمر ذلك إلى أن جاء شخص ما، على ما يبدو ضابط، وقال له أن يتركني. تركت السترة الوسخة في السيارة، لأني خجلت من لبسها.»

كان هذا يوما سهلا اجمالا، يوما لم تصل فيه مكتبي أية قصة تتعلق بوفاة. وحين حدثت زوجي بقصة الشخص صاحب السترة، قال: «هل تحسبين أن ذلك أقلّ من الضرب؟ كلّا صدقيني. ثقي بتجربتي.» ووثقت بتجربته.

لم تخمد الانتفاضة. لقد تجذّرت واعترف العالم بها كتمرّد على الاحتلال والقمع، ووضعت القضية الفلسطينية في مقدمة جدول أعمال السياسة العالمية. لقد أنشأت، لأول مرة، مؤسسات مستقلة سرية، وأصبحت قضية كل فرد من السكان، ووحّدت المجتمع، ووضعت النساء والشباب في الموقع الأمامي، في خلال تضحية بالنفس وبمستوى المعيشة، وبدأت عبر ذلك كله بناء أساس الدولة الفلسطينية الآتية. إن حلم قمعها، أو على الأقل لجمها، ترجم لدى الحكومة والقيادة الأمنية، خاصة لدى يتسحاق رابين، إلى طرق ووسائل جديدة لزيادة القمع. طلقات بلاستيكية، كُرات معدنية مغلّفة بطبقة رقيقة من اللدائن المقوّاة، وضعت

قيد الاستعمال بصورة مكثّفة. سُمح باستخدام طلقة اللدائن حتى من دون أن يتعرض مطلقها لخطر يهدّد حياته. كانت إصابة الطلقات قاتلة، لا سيّما إذا أصابت منطقة الرأس. في استئناف قدمته حول هذا الموضوع باسم لجنة حقوق الإنسان والمواطن، اعترضت على قانونية هذه التعليمات الجديدة. رفض الاستئناف. وعلى أثر ذلك، أصدرت تعليمات تقضي بالسماح بإطلاق النار [بالذخيرة الحيّة] على الملثّمين، بتشجيع من عدم تدخل محكمة العدل العليا وبعد أن أعطى المدعي العام العسكري ضوءا أخضر لذلك. وقد قدّمت رابطة حقوق المواطن استئنافا ضد هذه التعليمات.

شكّل سقوط مئات من القتلى والجرحى علامة على تطبيق سياسة الضغط الخفيف على الزناد، التي كانت بمثابة سياسة تنفيذ حكم الإعدام. وكإضافة إليها أنشئت وحدات سريّة خاصة مُنحت ترخيصا بالقتل في الحال. وكالعادة، جاء النبأ عن طريق الصحافة الأجنبية، وهذه المرة عن طريق أسبوعية «تايم». شخصان من قرية يطا كانا مطلوبين، أطلقت عليهما النار بدم بارد. ولكي يتعذر التعرف عليهم، استخدم أفراد الوحدة، بشكل عام، سيارة محلية، وظهروا أحيانا بلباس عربي تقليدي. وُجّه إليهم توبيخ بسبب إطلاقهم النار في يطا، وبذلك انكشفت هويتهم. اسم الوحدة، «دُبدبان» [حبة كرز]، شكّل تذكيرا بشعا بكرز لبنان، الذي استهوى جنودنا هناك في البداية. وعلى الأرجح، لاقى أخو الكاتب سامي الكيلاني حتفه أيضا بهذه الطريقة في قرية يعبد. قتل رميا بالرصاص من مسافة قريبة، جراء طلقة واحدة أصابته في القلب. أما الوحدة التوأم لـ «دبدبان» في غزة فدعيت باسم «شمشون».

كان أصغر الأشخاص سنا الذين اغتيلوا بهذه الطريقة هو أبو غوش، البالغ من العمر سبعة عشر عاما. أطلقت عليه النار في مركز رام الله، في وضح النهار، على أيدي أشخاص يرتدون زيا مدنيا. استمروا في إطلاق النار عليه حتى بعد أن سقط ممددا على الأرض، ومنعوا طبيبا كان، مصادفة، في المكان من تقديم المساعدة له. حُمّل الفتى الجريح في سيارة جيب عسكرية بصورة وحشية، وتوفي على ما يبدو في الطريق إلى مقر الحكم العسكري في رام الله. جميع الشكاوى التي قدّمتها أجيب عليها بأن التحقيق جار فيها. ولا يزال التحقيق جاريا فيها حتى هذا اليوم بالذات. ومؤخرا وضعتُ مكتبي، بمساعدة سكرتيرتي مها طالبة القانون، في تصرّف محققي الشرطة العسكرية، لكي أساعدهم على تحديد أماكن الشهود العرب الذين شهدوا من قبل أصحاب الشكاوى. غير أن الاهتمام بالشهود الجنود، أو بالمنفذين أنفسهم، كُتم عني تماما، وكان هذا جوهر الموضوع، لأن الوزن الحاسم كان يعطى، لأسفي الشديد، لشهادات الجنود أو لغيرهم من الشهود الإسرائيليين.

تلقيت الدرس الذي ينطوي على أكبر العبر من حالة ضياء الحاجّ محمد، وهو طفل من



ضياء الحاج محمد، دون خمسة أعوام
قتل على يد جنود في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨

نابلس. ليس باستطاعتي نسيانه، لأن العائلة أحضرت لي صورا للطفل، الذي لم يكن قد بلـغ الخامسة من العمر لدى وفاته، يبدو فيها جالسا على الأريكة، يلعب بدب صغير، مبتسما في إحداها، وعابسا في أخرى، وفي جميـع الأوضاع، كما يصوّر الآباء طفلهم المحبوب. ورأيت لاحقـا، بعينين جـامدتـين، صورة أخـرى لهذا الـطفل الجميـل. لقد قتـل في ١٨/١٠/١٩٨٨، وكان لا يزال آنذاك قتيل الانتفاضة الأصغر عمرا.

في رسالة شكوى بعثت بها إلى وزير الدفاع، باسم العائلة، التي طلبت إجراء تحقيق وتسليم الاستنتاجات إليها، أوردت التفصيلات العادية المتعلقة بظروف وفاته: كان ضياء، في ١٨/١٠، يزور جدّيه في نابلس. أثناء وقوفه على مدخل البيت، أطلق عليه جندي أو جنود عيارات نارية. أصيب الطفل في ذراعه وظهره وبطنه. نقل على عجل إلى مستشفى الاتحاد في نابلس، وحسب شهادة والده، أطلقت أيضا نيران على السيارة، وقد أصابتها. لاحظ الأطباء سبـع إصابات على بدنه ولم يفلحوا في إنقاذه.

بعد الحادثة، علمت العائلة أنه وقت إطلاق النار، كان هناك جنود متمركزون في مواقـع مراقبة، على سطوح المنازل، على بعد نحو ٤٠٠ ــ ٥٠٠ متر من مدخل البيت حيث كان ضياء واقفا. وكان لدى العائلة أيضا شريط فيديو سجلت فيه شهادة أحد الضباط، الذي قال أنه لم تكن هناك أية حوادث في المنطقة في الوقت الذي أطلقت فيه الرصاصات القاتلة على الطفل. وقام الحاكم العسكري، الذي زار العائلة لتقديم التعازي، باستنطاق العائلة ووعد بإجراء تحقيق. كما وعد ضابط الحكم العسكري، الذي دُعي الأب لمقابلته، بأن المحققين سيأتون إلى بيته للحصول على شهادة. وعلى الرغم من طول المدة التي مرت على موت الطفل، فإن أحدا لم يتوجه إلى الأب بهذا الخصوص.

انتظرنا عاما كاملا حتى جاء الرد، وكانت صيغته كالآتي:

«أُعلمنا أن الشرطة العسكرية حققت في ظروف موت الطفل ضياء جهاد فايز الحاج محمد، وأن نتائـج التحقيق سلمت إلى النيابة العسكرية.

«بعد فحص نتائـج التحقيق وتحليلها، توصلت النيابة العسكرية إلى استنتاج مؤداه أنه من غير الممكن عزو أسباب موت الطفل ضياء جهاد فايز الحاج محمد إلى النيران التي أطلقها جنود الجيش الإسرائيلي، غير أنـه قُدّمت، على أثر التحقيق في الحادث، لائحة اتهام ضد أحد الجنود بتهمة استعمال السلاح بصورة غير قانونية، علما بأنه لم يبرهن على وجود علاقة بين استعمال الجندي سلاحه وبين إصابة الطفل وموته.»

أطلعت الأب على هذه المعلومات بالطبـع وسألته عما إذا كان يرغب في أن نقوم بخطوة إضافية، فأجاب «شكرا، لا حاجة إلى ذلك.»

قال الكاتب الجنوب الإفريقي، أندريه برينك، قبل فترة ما في مقابلة منحها لـ «نيوزويك»؛ «إذا كنت أكتب عن التمييز العنصري، فليس ذلك إلا لأنه يؤثر يوميا في حياتي الخاصة جدا، الشخصية جدا.» ويروي بطل قصته «إشاعات عن المطر»، وهو محام قدّم إلى المحاكمة، كيف كان يجمع أناسا سودا، ممّن قاطعوا خدمات الحافلات بعد رفع أجور السفر بصورة فاحشة، لكي يقلّهم في سيارته:

«. . . إن أهم ذكرى أحملها من تلك التجربة هي أن أحدا من جميع الأشخاص الذين جمعتهم ـ وهم أشخاص كانوا على استعداد للسير مسافة خمسة عشر أو عشرين كيلومترا للذهاب إلى العمل، بادئين مسيرتهم في الرابعة أو الخامسة صباحا ـ أن أحدا لم يصدّقني عندما قلت له إني أفريقاني [جنوب إفريقي من أصل أوروبي]. ففي أذهانهم تحوّل مصطلحا 'أفريقاني' و'أبارتهيد' [سياسة التمييز العنصري] إلى مصطلحين مترافدين. إن هذا الأمر قد أوضح لي، أكثر من أي وقت مضى، الواجب الملقى على عاتقي بحكم كوني، شخصيا، أفريقاني: الواجب تجاه جميع أولئك الذين يعانون من جراء قوانين سنّها زملائي الأفريقانيّون.»

إني أتذكر التوضيحات التي احتاج أبناء الراحل غسان حرب إلى سماعها من أمهم لكي يقتنعوا بأن فيليتسيا يهودية، لكن «من اليهود الطيبين»، وأنا أفكر في واجبي كيهودية وكإسرائيلية.

في «موسم جفاف أبيض»، الذي لم أقرأه إلا مؤخرا، بناء على توصية مها، كتب برينك عن التحقيق في أسباب وفاة غوردون نغوبنه (٥٤):

«غوردون نغوبنه، عامل غير ماهر من أورلاندو ويست، سويتو، عاطل عن العمل وقت اعتقاله، اعتقل في ١٨ كانون الثاني/يناير من السنة الحالية. كان لدى الشرطة سبب للاعتقاد بأن المتوفى كان له ضلع في نشاط سرّي، وقد تم فعلا العثور في منزله على بعض المستندات التي تثبت إدانته. ونظرا إلى أن الأمر يتعلق بأمن الدولة، فمن غير الممكن تقديم هذه المستندات إلى المحكمة.

«على حدّ قول النقيب شتولتس، امتنع المتوفى عن التعاون، مع أنه عومل، في جميع الأحوال، بلطف ولباقة. وردا على سؤال من المحامي لاو، أكد النقيب شتولتس أن السيد نغوبنه لم يهاجم ولا مرة بحضوره، وأن صحته كانت على ما يرام طوال فترة وجوده قيد الاعتقال، باستثناء شكواه من حين لآخر من وجع في الرأس. وفي ٣ شباط/فبراير، شكا

أيضا من وجع في الأضراس، وفي صبيحة اليوم التالي، فحصه طبيب القضاء، د. برنارد هيرتسوغ. وعلى حد علمه، اقتلع د. هيرتسوغ ثلاثة أضراس ووصف له أقراصا معينة، لكنه أكد أن المتوفى لم يعان مشكلة طبيّة صعبة. ولذلك، واصلت الشرطة تحقيقها كالمعتاد. وعندما سئل النقيب شتولتس ما معنى 'كالمعتاد'، قال إن المعتاد كان إحضار المتوفى من غرفته في الثامنة صباحا إلى مكتب النقيب، حيث كان يبقى حتى الرابعة أو الخامسة بعد الظهر، وأحيانا حتى ساعة أبكر. وطوال فترة اعتقاله، كان المحققون يشترون طعاما للسيد نغوبنه من 'مالهم الخاص'. وأضاف أن المتوفى كان يسمح له 'بالجلوس أو الوقوف كما يشاء'.

«صباح ٢٤ شباط/فبراير، أبدى المتوفى فجأة علامات تدلّ على العدوانية وحاول القفز عبر نافذة مفتوحة في مكتب النقيب شتولتس. تصرف 'كالمجنون' وتطلّب الأمر كبحه بمساعدة ستة من رجال الشعبة الخاصة. وكوسيلة احترازية، كُبّلت يداه وأوثقت قدماه بالكرسي. في هذه المرحلة، تكوّن انطباع بأنه هدأ تماما، وعند الظهر أعلن أنه على استعداد للإدلاء باعتراف حول نشاطاته السرية. وبناء على طلب النقيب شتولتس، سجل الملازم أول فانتر ثلاث صفحات اعتراف بخط يده، وهنا شكا السيد نغوبنه من التعب. أعيد إلى غرفته. وصباح اليوم التالي، ٢٥ شباط/فبراير، أبلغ عريف أول يدعى كروغ النقيب شتولتس بأن السيد نغوبنه وجد ميتا في غرفته.

«بناء على التقرير الطبي الذي قدّم في اليوم الأول من التحقيق، قام د. جانسن بتشريح جثة عارية لذكر من قبيلة بانتو في سن الكهولة، عُرّف بأنه غوردون ويسيل نغوبنه، في ٢٦ شباط/فبراير.

«الوزن: ٥١,٧٥ كيلوغراما. الطول: ١,٧٧ متر، زُرقة ما بعد الموت في الطرفين السفليين، والصفن، والوجه، والظهر. رعاف في المنخر الأيمن. اللسان بارز من بين الأسنان.

«سُجلت الإصابات البدنية في التقرير على النحو التالي: ١ ـ احتباس دم حول الرقبة بين الغضروف الدرقي والفك، وأسفل منه علامة واحتباس دم بعرض ٤ سم، أكثر بروزا من جهة الجنب. لا يوجد جرح أو نزيف دموي في الأنسجة العضوية الداخلية للرقبة. القصبة ملتوية. لا ضرر في اللسان نفسه. ٢ ـ انتفاخ فوق عظمة الفك الأيمن وجرح في الأنسجة العضوية الداخلية وشق في العظمة نفسها. ٣ ـ ثلاثة خدوش بعرض ٣ ملمترات في الأذن اليسرى وخدش أكبر من النوع نفسه في الأذن اليمنى. ٤ ـ تخثّر دموي في أسفل الظهر فوق منطقة الخاصرتين. ٥ ـ الضلع السابع الأيمن مكسور وملتصق بعظم الظهر. ٦ ـ آثار خدوش في مفصلي اليدين. ٧ـ ورم بارز في الصفن الأسفل. واكتشفت في عيّنة جلدية أخذت من بدنه، وكانت جافة وشبيهة بالقشرة، آثار نحاس على الجلد. . . ـ صدوع

وخدوش أفقية على عظمتي الكتف، وعلى الظهر والبطن. ٩ ــ عظم المرفق الأيمن مكسور تحت المرفق بنحو ٦ سم. ١٠ ــ احتقان ضخم لنزيف في أماكن صغيرة في الدماغ، والسائل الدماغي ممزوج بالدم. وهناك أيضا احتقان متوسط الحجم وماء متجمع في الرئتين. ١١ ــ جروح وصدوع إضافية من مختلف الأنواع مركّزة في الركبتين، ورسغي القدمين، والبطن، والظهر والذراعين.

«وجد د. جانسن أن الوفاة نجمت عن استعمال قوة على الرقبة يجوز تأويلها بالشنق. وفي الاستجواب المضاد، وافق على أن ضغطا كهذا يمكن أن يكون قد مورس بطرق مختلفة أيضا، لكنه ادّعى أنه ليس مخولا بالإدلاء بتكهنات حول احتمالات كهذه.»

هكذا أعادني أندريه برينك من أورلاندو الواقعة في سويتو إلى زنازين الضاهرية وإلى قاعة المحكمة في القدس، وإلى ابراهيم المطور، وإلى الجروح في بدنه، التي فصّلت على غرار جروح غوردون نغوبنه. وإلى الحيرة، وإلى علامات الاستفهام، وإلى التلفيق، وإلى الأكاذيب وإلى القرار النهائي أيضا، وكأن ذلك يحدث في القاعة الكبيرة لمحكمة العدل العليا، ويصدر عن أفواه قضاتنا المحترمين. في جوهانسبرغ بدا الأمر على النحو التالي:

«بعد انتهاء المحامين من مرافعاتهم، رفعت جلسة المحكمة وحدّد موعد استئنافها بعد الظهر لينطق القاضي بالحكم. عرض السيد كلوبر استنتاجاته خلال أقلّ من خمس دقائق. قال، مع أنه ليس بالإمكان تفسير جميع الإصابات الموجودة على الجثة، لم يؤتَ ببراهين قاطعة تثبت بما لا يقبل الشك أن رجال شرطة الأمن مذنبون بمهاجمة [المتوفى] أو بانتهاك أي قانون آخر. كان ثمة دلائل تشير إلى أن المتوفى تصرّف غير مرة بعدوانية وكان من الضروري كبحه باستعمال درجة معينة من القوة. هناك أدلة كافية تشير إلى أن سبب الوفاة كان جرحا نجم عن ضغط على الرقبة، الأمر الذي يجوز تأويله بالشنق، ونظرا لذلك، فإنه يستنتج أن غوردون نغوبنه انتحر شنقا صباح ٢٥ شباط/فبراير، وأنه بالاستناد إلى الأدلة العينية، فمن المتعذر أن تعزى أسباب موته إلى عمل أو تقصير ينطويان على مخالفة قانونية من جانب أي شخص كان.»

لسنا الآن بحاجة إلى خيال واسع لكي نتصور مشهدا مختلفا بعض الشيء في معسكري بيتونيا والضاهرية، شخصياته هي جنود الجيش الإسرائيلي، والجسد المضروب والمجروح هو جسد الفلسطيني إبراهيم المطور من قرية سعير. يجدر بالقارىء المدقّق، على الرغم مما ينطوي عليه الأمر من مشقة، أن يتحلى بالصبر وأن يتتبع القضية التي نشرتها، استنادا إلى حقائق ومستندات، في كراسة بعنوان «موت إبراهيم المطور، الملف الذي أغلق وبقي مفتوحا».

جاء في تقديم مراجعة للكراسة نشرت في أسبوعية «زو هديريخ»: «إن موت إبراهيم المطور والمعركة القانونية الطويلة والعنيدة التي خاضتها المحامية فيليتسيا لانغر لكشف

ملابساتها يمكنهما، من حيث نطاقهما، أن يشكّلا سيرة حياة كاملة لشخص لم يكن يتجاوز وقت وفاته ثلاثة وثلاثين عاما. لدى قراءة الكراسة، التي وثّقت فيها المحامية، بحرص شديد، القضية لصالح رابطة حقوق الإنسان والمواطن، لا بد لكل إنسان غير متحيز أن يتفق مع الجملة التي اختتمت بها المقدمة: 'من الصعب أن تهدأ وتستريح عندما تكون مقتنعا، بالاستناد إلى أدلة راسخة، بأن المجرمين المسؤولين عن موت الفقيد يتجوّلون بيننا بلا عقاب'.»

اعتقل إبراهيم المطور في ١٩٨٨/٧/٨ وجلب إلى معسكر الضاهرية. وبعد نحو شهرين نقل إلى معسكر الاعتقال الواقع في بيتونيا ('عوفر'). وبعد شهرين إضافيين، قدّمت ضده لائحة اتهام في المحكمة العسكرية في الرملة، بسبب جرائم أمنية. أنكر التهمة. كان موعد الجلسة التالية ١٠/١٢. وكان أقرباؤه حاضرين في القاعة ورأوه سليما معافى. وغداة المحاكمة، زاره الأقرباء في معسكر الاعتقال وبدا لهم، في هذه المرة أيضا، سليما، جسديا ونفسيا.

تحدّث معتقلون من معسكر عوفر عن الأحداث التي تلت ذلك: كان المطور يعمل في المطبخ عندما نفذ المعتقلون إضرابا عن الطعام لتحسين ظروف اعتقالهم. اتهمته إدارة السجن بأنه كان المحرض على الإضراب ومنظّمه. أبلغ أحد المعتقلين العائلة بأن المطور أُخذ في ١٠/١٨ بعد الإحصاء الصباحي ولم يعد إلا في الساعة ١١:٣٠، وبأنه رأى رملا على ثيابه وشعره. أخذ ثيابه وقال أنهم سينقلونه إلى معتقل آخر، ولا يعرف إلى أين. عندما كبّلوا يديه بالقرب من الحافلة وأصعدوه إليها بالقوة، تمكّن من الصراخ نحو زملائه قائلا: «يطلبون مني أن أعمل معهم، ولكن لتعلموا أني نظيف.» ورأى المعتقلون جنديا، أو جنودا يسدّون فمه بأيديهم. نقل مجددا إلى الضاهرية نحو الرابعة بعد الظهر، ورآه المعتقلون يُنزل من الحافلة والدم يسيل من رأسه، خاصة من خلف أذنه. ولدى نزوله صاح قائلا «الله أكبر»، و«أنا إبراهيم المطور، إنهم يضربونني حتى الموت، اشهدوا على ذلك أيها المعتقلون!» اقتيد إلى الزنزانة، ومنذ ذلك الحين لم يرّه المعتقلون ثانية، سمعوا صراخه فقط. وبعد يومين توقفوا عن سماع صوته أيضا.

لم يكن باستطاعة المعتقلين سماع صوت المطور لأن السلطات أبلغت العائلة، في ١٠/٢١، بعد مجيئه بثلاثة أيام، أن ابنها توفي وأن عليها دفنه بسرعة.

تبين من شهادات الأقارب أنهم عندما سمح لهم برؤية الجثة على عجل، لاحظوا دما متخثرا على رأسه، وبدت خلف أذنيه جروح مخاطة، وكانت كبيرة بشكل خاص خلف أذنه اليمنى. كانت يده اليمنى مكسورة في عدد من الأماكن، وبدت على رسغي اليدين علامات زرقاء بسبب تقييدها بالسلاسل. كما بدت علامات زرقاء على رسغي قدميه. وعندما حاول

الأقارب رؤية ظهره، منعهم الجنود من ذلك، لكنْ أخواه شاهدا أثناء المحاولة علامات ضرب عليه. سأل ابن العم نقيبا يدعى يحيى: «ماذا فعل بكم حتى قتلتموه؟» فردّ الضابط: «كل من يبدأ معنا يكون هذا مصيره.»

جاء الأقارب إلى مكتبي في ١٠/٢٥، يطلبون التوجه إلى السلطات للتحقيق في وفاة عزيزهم ومطالبين بمعاقبة المسؤولين. في اليوم التالي، بعثت رسالة شكوى إلى وزير الدفاع، والمستشار القانوني للحكومة والمستشار القانوني للضفة، وطلبت الحصول على تقرير تشريح الجثة وشهادة الوفاة، لكني طلبت في المقام الأول الإيعاز بفتح قبره، لتمكين طبيب من قبل العائلة من فحص الجثة. وحتى ١١/٣٠ لم يأت أي جواب، باستثناء إخطار من الشرطة العسكرية يقول أنها تطلب التحقيق مع أصحاب الشكوى حول انتحار المطور. وتمسكت السلطات، حتى النهاية، بالرواية القائلة إن الأمر يتعلق بانتحار.

وبغياب الجواب، قدّمت باسم العائلة استئنافا إلى محكمة العدل العليا. طلبت وكيلة الدولة، المحامية نيلي آراد، تأجيل المناقشة لكي أتمكن أولا من الاطلاع على تقرير التشريح. وفي التقرير، الذي وضع له عنوان «مصدر الملابسات»، كُتب بصورة مقتضبة أن المطور وجد في ١٠/٢١ مشنوقا في زنزانة اعتقال في الخليل، من دون أية كلمة إضافية لا عن الملابسات، ولا عن صورة الشنق وحجم الزنزانة وما شابه ذلك.

توجّهت بواسطة منظمة «الحق»، التي مقرها في رام الله، إلى منظمة أميركية تدعى «أطباء من أجل حقوق الإنسان» ــ التي ينتسب إليها، على أساس تطوعي، أطباء مشهورون وبينهم طبيب متخصص في الطب الشرعي ــ وطلبت المساعدة في إخراج جثة الفقيد من قبره، إذا سمحت محكمة العدل العليا بذلك، وإجراء فحص إضافي لها. وتُرجمت المادة كلها إلى الإنكليزية وأرسلت إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك الصور التي التقطت للجثة.

في ١٩٨٨/١٢/٢٩، تلقينا من د. روبرت كيرشنر، المشرّح والأخصائي في الطب القضائي، من شيكاغو، وجهة نظر طبية حول تقرير التشريح الذي وضعه المعهد، والذي أجراه د. ليفي. عرضت وجهة النظر جميع علامات العنف التي بدت على جثة الفقيد. كتب د. كيرشنر يقول: «إن موقع الجروح لا ينسجم مع نمط الجروح الناجمة مصادفة، فهو أقرب إلى الإصابات الناجمة عن تعمّد، كما أثبت ذلك في المحضر نفسه.» وأعرب عن تقدير مؤداه أن الفقيد قد يكون شنق على أيدي آخرين، وهو مكبل بالسلاسل، وأكد أن الأهم هو تحديد الظروف التي جرت فيها الوفاة.

وختم المشرِّح بالإشارة إلى أنه لن يكون بالإمكان تحديد ما إذا كان الأمر يتعلق بانتحار أو قتل إلا إذا كانت الحكومة الإسرائيلية على استعداد للتعاون. أما فيما يتعلق بالفائدة الكامنة في فتح القبر وإجراء تشريح إضافي، فأكد المشرح أن النسيج العضوي الطري قد تضرر،

على الأرجح بصورة بالغة، جراء التغيرات التي تحدث بعد الوفاة، غير أنه سيكون بالإمكان فحص حالة الهيكل العظمي وفحص ما إذا وجدت كسور فيه. وأعرب عن استعداده لإعادة إجراء الفحص.

وتوصل د. ميرن إبشتاين، وهو طبيب إسرائيلي طلب إليه أيضا إبداء وجهة نظره حول تقرير التشريح، إلى استنتاج مؤداه أن علامات الإصابة الموجودة على الجثة تدل بوضوح على أن المطور كان يتعرض لتنكيل بدني في موعد قريب من موعد وفاته.

أمّا زملاؤه في المعتقل، الذين رأوه مصابا بجروح وسمعوا صيحاته اليائسة، فخافوا إن هم جازفوا وتقدموا للإدلاء بشهادتهم أن يكون جزاؤهم اعتقالا عاديا أو إداريا، ومضايقات أو التعرض للانتقام. مع ذلك، تجاسر أحدهم وجاء إلى مكتبي في ١٢/٢٠. حدثني بما رأى وسمع، إلّا إنه أصر على عدم الكشف عن هويته، وبكل تأكيد، على عدم الخضوع لتحقيق من قبل الشرطة العسكرية. قال أنه أب لأطفال، وقبل شهرين فقط أفرج عنه بكفالة من السجن، حيث اعتقل من دون أن تقترف يداه أي جرم، وتعرض أيضا للضرب على أيدي جنود حرس الحدود. ومع ذلك، أخذت منه شهادة غير موقعة وسلمتها إلى الشرطة العسكرية.

استمر تحقيق الشرطة العسكرية طويلا. لم أتنازل، وطالبت عن طريق كفاح قانوني في محكمة العدل العليا بإخراج الجثة من القبر للحصول على رأي طبي إضافي.

ويوم مناقشة الاستئناف، قُدّمت وجهة نظر النيابة العسكرية حول تقرير التحقيق الذي أجرته الشرطة العسكرية في شأن وفاة المطور. وكان بيت القصيد فيها أن أحدا لم يكن مسؤولا عن وفاته، وبالتالي يجب إغلاق ملف التحقيق. ومع ذلك، تم إيجاد كبش محرقة؛ كان ذلك جنديا أمرت النيابة بتقديمه إلى محكمة انضباطية بسبب إهماله في أداء وظيفته وعدم قيامه بتفقد الزنزانة مرة كل ربع ساعة كما هو مطلوب.

وفي قرار لم يسبق له مثيل، ألزمت محكمة العدل العليا المستأنَف عليهم بفتح القبر.

وجاء الأستاذ ديرك فاوندر، وهو مشرّح اسكتلندي معروف ورئيس قسم الطب القضائي في جامعة دندي، لإخراج [جثة] الفقيد من القبر، سوية مع مشرّح إسرائيلي. وحضر الأستاذ إعادة التشريح التي أجريت في معهد الطب القضائي. وذكر أنه لم يجد بالفعل كسورا في يد الفقيد، حسب ادّعاء العائلة، غير أن لديه تحفظات جوهرية على تقرير التشريح الذي وضعه المعهد، وعلى وجهة النظر المتعلقة بتحقيق الشرطة العسكرية أيضا. ورأى أنه ينبغي عدم استبعاد إمكانية أن يكون الأمر منطويا على قتل، أو على انتحار — إكراه خارجي على خيار يائس بين معاناة لا يمكن احتمالها أو موت ينقذه منها، وهو ما يعرف بـ aggravated suicide [انتحار مدفوع إليه].

ولبالـغ العجب، طلعت وسائل الإعلام بإعلان احتفالي قال إن الأستاذ أكد في الواقـع الاستنتاجات الأولى للمشرّح الإسرائيلي، د. هيس. غير أن الأمر لم يكن كذلك. فقد نشر الأستاذ تقريرا مفصلا احتـج فيه على تكبيل يديه في الفحص: فهو لم يُجرِ كشفا على الجثة كلها؛ ولم يُسمـح له بكشف عظام اليد؛ ولم يحصل على معلومات مناسبة، إلـخ. كما انتقد حقيقة أن مشرّح المعهد لم يطلب الحصول على معلومات مفصّلة عن ظروف الوفاة، مـع أن هذه المقاربة تتناقض مـع المعايير الدولية للطب القضائي. وأكد الأستاذ فاوندر أنه في حالة الفقيد، كان التحقيق الأوّلي والتشريـح مغلوطا فيهما من الأساس، فالمشرّح لم يفحص موقـع الوفاة، ولم ير صورا أو رسوما تخطيطية للموقـع أو تفصيلات أُخرى عنه؛ ولم ير أداة الشنق (أي الحبل)، التي لم تكن أيضا لديه أثناء تشريح الجثة، لكي يقارنها و/أو يطابقها مـع العلامة التي نجمت عن الشنق على رقبة الفقيد. واعتبر الأستاذ ذلك تقصيرا أساسيا.

توجّهت في ١٩٨٩/٤/١٧، مجهزة بوجهة النـظر هذه وبتفصيـلات إضافيـة قمنا بجمعها، باستئناف آخر إلى محكمة العدل العليا ضد وزير الدفاع، مطالبة بتشكيل لجنة تحقيق مستقلّة حول هذا الموضوع. لم تصدر المحكمة أمرا تمهيديا ضد وزير الدفاع، وأحيل الموضوع للمناقشة أمام ثلاثة قضاة. وبحددا أُجّل تحديد موعد للمناقشة مرات لا حصر لها ولا عدّ. وفي شهر تموز/يوليو، قدم جواب الوزير إلى المحكمة، وأرفقت به وجهة نظر سامّة للدكتور هيس حول وجهة نظر زميله. وفي ٧/١٦، يوم المحاكمة، قدمت رد الأستاذ فاوندر، الذي كان، في أقل الأحوال، موضوعيا وقاطعا، وأفاد بأنه يصرّ على نتائجه واستنتاجاته.

كانت مناقشة الاستئناف متوترة للغاية. وصفت وكيلة الدولة التحقيق بأنه جادّ وشامل. أما أنا فأشرت، من جملة أمور أخرى، إلى تناقضات، وإلى عدم دقة، وإلى إخفاء معلومات، وإلى محاولة للتمويه. اقتبست صرخة المطور: «أريد أن أموت»، التي ذكّرتني بصرخة هاني الشامي الراحل في موقـع جباليا. ختمت قائلة أنه لم يجر هنا تحقيق فعلي، ولذا وُجد أنه لا أحد مسؤول عن موت الفقيد. ولزيادة الطين بلة، اعترفت المدعية العامة، فعلا، أمام محكمة العدل العليا، ليس فقط بأن الحبل قد اختفى، بل بأن البطانية التي صنـع الحبل منها قد فقدت ولم يعثر عليها أيضا.

أكد قرار الحكم، الذي صدر في ٨٩/٧/٣١ بموافقة جميـع القضاة، أنه نظرا إلى عدم وجود أي دليل أو حجة ينطويان على أيّ جديد، فليس هناك من مبرر لإجراء تحقيق إضافي. وفي قرار الحكم، الذي امتد على خمس صفحات، استعرض الرئيس شمغار بـإيجاز أسس الاستئناف الأول، وعددا من استنتاجات الأستاذ فاوندر، بالإضافة إلى تفصيلات جديدة وردت في الاستئناف الحالي. أيّد الرئيس ادعاءات وكيلة الدولة، بل أضـاف إليها أن

«علامات الإصابة التي اكتشفت على الجثة يمكن أن تكون لها صلة، في ظاهر الأمر، بالادعاءات المتعلقة بجر الفقيد على أثر هياجه ومقاومته النقل مجددا إلى الضاهرية وسجنه هناك وسلوكه داخل الزنزانة. لقد تم التحقيق في الموضوع بصورة كاملة، ومن غير الممكن تجاهل الشهادات المفصلة التي جلبت في تحقيق الشرطة العسكرية وأحيط صاحب الاستئناف أيضا علما بها. كما أن فحص خصائص السموم لا يدلّ على تأثير ذي أهمية للفاليوم؛ وأما فيما يتعلق بنظرية الأستاذ فاوندر الموقّر، التي يمكن فعلا، بناء عليها، ألا يكون المتوفى قد شنق نفسه، فبالإمكان طرحها في معظم الحالات التي يتم فيها العثور على شخص مشنوق، غير أن المحامية الضليعة لم تقل، ولو تلميحا، أن أحدا ما من الشهود الذين لم يجر التحقيق معهم يدّعي ذلك حقا.»

كان استنتاجي من كل القضية هو: إن موت إبراهيم المطور، الذي ألقي في زنزانة معزولة وهو مضرب عن الطعام، مكبل اليدين والقدمين، مضروبا ومصابا، بعد أن رشّوه بالغاز، وحقنوه بالفاليوم وأعطوه مسكّنات لا يعرف أحد ماهيتها، وبعد أن صرخ «أريد أن أموت»، ولم يكن هناك من ينقذه عندما شنق بقطعة حبل غير موجودة، مصنوعة من بطانية اختفت، إن موته لم يحرّك للسلطات ساكنا.

كان عليّ أن أفهم منذ البداية أني لن أستطيع، في إطار مثل هذا النظام التكافلي الذي لا تولى فيه حياة الفلسطيني أي اعتبار، كشف الحقيقة، وأن الحقيقة لن تكون أكثر من تأريخ لموت معروف سلفا، بروح كتاب غارسيا ماركيز.

نُشرت مقتطفات من كراستي حول موت المطور في «نشرة حول الديمقراطية الإسرائيلية»، بقلم د. حاييم ورفقة غوردون، إلى جانب بحث حول العنصرية في الصحافة الإسرائيلية. وكشعار للنشرة، وُضعت مقولة جان بول سارتر: «إن أسمى كتاب في العالم لن يجلب خلاصا لطفل من المعاناة. الشر غير قابل للخلاص، عليك مكافحته.»

بين الفصول

بحثت عن الحديقة العامة التي اعتدت الجلوس فيها مع ميخائيل عندما كان طفلا. من كان مثلي فقط يكاد يضلّ طريقه إليها. عندما حدّثت زوجي بذلك لاحقا، ضحك من عدم قدرتي على تحديد الاتجاه، الأمر الذي ذاع في العائلة وأصبح مصدرا للتندّر على حسابي. ومنذ أن أدركت أن ذلك يسلّيهم جدا، لم أعد أحتجّ حتى عندما يبالغون. حتى التندر والمزاح على حسابي، إذا كانا بروح جيدة، أجد فيهما شكلا من أشكال التحبب. وتبريرا لإضاعتي الطريق إلى الحديقة العامة، يمكنني القول إن حياتي تسير، بمعنى ما، كحياة عمّال المناطق العرب، لكنّها معكوسة: إنهم ينطلقون قبيل الصبح للعمل في إسرائيل ويعودون إلى المناطق [المحتلة] للنوم. أما أنا فأنطلق قبيل الصبح إلى المناطق وأعود إلى منزلي في إسرائيل للنوم، ولذا فإنّي أكاد لا أتابع تطوير المنطقة.

في الطريق إلى الحديقة مررت بشوارع غفعتايم. رصف متنوع الألوان، دِنان بنباتات وزهور. أية روعة؛ فقط صفائح نفاية العاصمة، وكؤوس اللدائن البيضاء وقِطع الورق الملقاة حولها، أشبه بمنظر ثوب سهرة قذر. يبدو أنه يوم عيد للعرب. على الطريق بيوت جميلة محاطة بحدائق زينة معتنى بها. حرصت على الاحتماء من حر الشمس وسرت في ما يشبه النفق المظلّل. وفجأة وجدت المكان الذي كانت فيه الحديقة، والبقية الباقية منها أيضا: بعض الأشجار ضخمة الجذوع وسميكة الذوائب. وفي باقي المنطقة الخضراء تراجعت البيوت والأشجار تلقي بظلها على واجهاتها. ما كان حديقة ذات يوم سيطر عليه الإسمنت. غادرتها بسرعة، لم أشأ تذكرها على هذا النحو.

«أنت فيليتسيا لانغر»، قال السائق بلهجة تنمّ عن رضى لتعرّفه علي.

أكدتُ قوله.

وفجأة سألني: «هل لديك بوليصة تأمين على الحياة؟»

«ماذا، هل أنت وكيل تأمين؟»

«أردت فقط أن أقول لك إني واثق من أنهم لن يكونوا على استعداد للتأمين على حياتك بسبب درجة المخاطرة العالية.»

«إنك مخطىء تماما»، قلت متظاهرة بالثقة. طلبت منه أن يوصلني إلى شارع إميل زولا بتل أبيب، لكنه لم يعرف كيف يصل إليه. ولم أعرف أيضا، مع أنه سبق لي أن كنت هناك.

إني أحمل علامة فقدان الإحساس بمكان وجودي وعليّ تبرير ذلك، بوعي أو بلا وعي.

سأل السائق بواسطة اللاسلكي: «هل يعرف أحدكم أين شارع إميل زولو؟» أعجبني الالتباس، غير أني فكرت على الفور بأن ذلك غير منطقي وحاولت تصحيح كلامه؛ لكنه تمسك بـ«زولو»، وماذا يهم؟ لوكان يُقِلّ «قصّاصي الأثر» أو دودو توباز لنتج عن ذلك مسرحية. وبعد أن عرف المكان المقصود جاء دور تلقين الدرس:

«باستطاعتي أن أُفهمك، يجب عليك أن تتدبّري رزقك، الكل يجب عليه أن يفعل، لكني مع ذلك أعتقد أنك يهودية جيدة. حتى لو تقوّلوا عليك شتّى الأقاويل، تظاهري بأنك تدافعين عنهم ولبسيهم عشرة أعوام بدلا من عامين، مثلا.»

لاحظت قائلة: «لكني محامية دفاع ولست قاضية، وأنا لا أدخلهم السجن.»

«أتحسبين أني لا أعرف أنك محامية؟ لكني مع ذلك أقصد ألّا تحاولي جهدك. هؤلاء الخراوات لا يستأهلون، صدقيني. كل هذه الزبالة، عذرا، عن السلام وكل هذه السخافات، لا تثقي بعربّي، حتى لوكان في القبر، إنه يبتسم إليك ويمسك بسكين في يده.»

وعندما وصلنا قال: «انتظري لحظة، لدي شيء أودّ أن أقوله لك: يقولون أنك امرأة قوية لا تخافين في المحكمة. لدينا مساكين بوفرة، ولدينا لصوص والحمد لله. أليس في وسعك الدفاع عنهم؟ ألا يستحقون ذلك؟ إنهم على الأقل يهود. أم أنك لا تحبين اليهود؟»

قلت: «أنا لا أحب جميع العرب كما لا أحب جميع اليهود.»

فقال معاندا: «لكن مع ذلك، فإن أسوأ يهودي أفضل من العربي.»

في صباح اليوم التالي، عندما نزلت لآخذ «هآرتس» من صندوق البريد، لاقاني العامل الذي ينظف المنزل. باستثناء إلقاء التحية، لم نتبادل الكلام مرّة. قال: «أنت فيليتسيا، فليباركك الله.» شكرته على المباركة. «إني أعمل هنا منذ وقت طويل، الجيران هنا لطاف جدا. الآن وضعت لك عطرا جيدا في المصعد لتشمّيه عندما تصعدين.» وفي الصحيفة قرأت أن رافض الخدمة العسكرية في المناطق رقم مئة أدخل السجن. إني أتفق مع الأستاذ يشعياهو ليبوفيتش، المقتنع بأنه لا جدوى إلا في أمر واحد: عدم أداء الخدمة. نقلت عنه «تل أبيب» بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٣ قوله: «إن البطولة الحقيقية غير موجودة في ساحة القتال. مثل هؤلاء الأبطال يوجد ملايين، جيدين وأشرارا، على مر التاريخ. البطولة هي التصميم على رأيك إزاء المتهكّمين.» أجل، إنه يدعو إلى عصيان. لم لا؟ لقد وضع أيضا أدق تعريف لحكومتنا؟ «شر أحمق وحماقة شريرة.»

هذا الأمر جعل من يومي يوما عظيما. ليس هذا الأمر وحده، بوني أيضا، المتطوعة للعمل معي، والتي قررت تكريس أوقات فراغها لي، بسبب تقديرها لعملي من أجل حقوق الإنسان. إنها تسجل الملفات وترتب الشكاوى في إضبارات وتتعرف إلى الناس. فتاة

إسرائيلية ليس باستطاعتها البقاء غير مبالية. «بوني، أين كنت طوال الأعوام، عندما كنت أستنجد طالبة المساعدة؟»، قلت لها بين الجد والهزل.

هناك امرأة أخرى لطيفة الروح اقترحت تقديم المساعدة لأنها لم تعد تتحمل ممارساتنا ضد فلسطينيّي المناطق [المحتلة]. إنها ألمانية الأصل، عمرها ٩٢ عاما، واسمها د. إيفا دناليوس. قالت لي عندما زرتها: «أحب هذا البلد جدا، السماء الزرقاء، والشواطىء، وغروب الشمس وشروقها، لكنهم يقتلون روحها.» تفكيرها واضح، ولغتها فصيحة، وفصاحة قولها يعتزّ بها إنسان شاب لو ملكها. قلت لها: «أمثالك يجب أن يعيشوا إلى ما لا نهاية.» ابتسمت إيفا ابتسامة ذكية، متسامحة، وقالت أنها قد تصالحت مع الموت، تريد أن تموت بكرامة ولا تريد أن يطول عمرها. وقالت لي: «أردت أن أتمكن من مساعدتك قبل أن يأتي.» تحدثنا مطولا وأعطتني بضعة مستندات حول تفصيلات علمها الواسع ونشاطها العلمي. ابتسمت قائلة «سوف تكتبين عني بعد وفاتي.» إلّا إني أريد الكتابة قبل وفاتها، وستسامحني على ذلك بالتأكيد. وضعت باقة الزهور التي أحضرتها لها على الخزانة، وسُررت بها غاية السرور.

هذه المرأة الرائعة بعثت الدفء في قلبي خلال الأعوام الأخيرة أكثر من أي شخص آخر. كنت في مسيس الحاجة إلى ذلك في موسم الجفاف الأسود، خاصة عندما أخذت الأخبار المتعلقة بالقتلى والجرحى تُدفع إلى صفحات الجرائد الداخلية، وتحولوا ثانية إلى ضحايا بلا اسم ولا هوية. وعندما تجرأت صحيفة «هاعير» على نشر صور لنحو عشرين طفلا فلسطينيا قتيلا، بينهم أطفال في سن الثالثة والخامسة والثامنة والتاسعة، أُغرقت هيئة التحرير برسائل نقمة على الصحيفة. كيف وصلنا إلى ذلك وأصبحنا لا نعتبر أطفال الآخرين أطفالا؟

قبل يومين زرت صديقتي في ملجأ العجزة، بعد أن كتبت إليّ قائلة أنها لا تشعر بارتياح. سررت عندما رأيتها تجلس إلى المائدة وتأكل وجبة الفطور. غير أنها بدت ضعيفة، وكأنها منطفئة. أحضرت لها تذكارا قطعة خزفية صغيرة من المنزل، بيد أنها رفضت قبولها. «لا أعرف ماذا سيقع غدا، أنا الآن قدم هنا وقدم في الآخرة.» أسفت غاية الأسف لسماع ذلك، كأنها رضخت، غير أني أجّجت شعورها بقصصي، فانتعشت وباتت كما عهدتها. حدثتني هي أيضا عن كفاحها، سوية مع مسنّين آخرين، ضد الإدارة التي أرادت إقالة إحدى العاملات. كانت هي الروح الحية للكفاح، وكلّل الكفاح بالنجاح. قلت لها أنها تجلب فائدة للبشر وعليها الاستمرار. من يستطيع التباهي بخوض معارك كهذه في سنّ الثانية والتسعين؟ آلمها كل جسمها في ذلك اليوم وطلبت عدم تعذيبها بالعلاج وعدم إطالة عمرها. قالت: «لا أريد العيش كنبات». إيفا تؤمن بالله، وتفهم الفرائض بمعناها البسيط: مساعدة الغير، وأولئك الذين يريدون إنقاذ هذا البلد، الذي تحبّه، فهم يعيشون على حرابهم. لم أر تعبيرا

أجمل من هذا عن محبة الوطن. «الحدود بين أفرايم ومنشيه في الشارون»، كان هذا موضوع محاضرة د. إيفا دناليوس في المؤتمر الرابع عشر لدراسة التوراة. قرأتها وقرأت مقالاتها النقدية في موضوع علم الآثار التوراتية، التي تدل على إلمام كبير وعلى حب للموضوع. روت لي أن بعض صديقاتها لم ينظرن بعين الاستحسان إلى علاقاتها بـي، لكنها سعيدة جدا بها. آسَفُ أننا لم نلتق قبل أعوام.

بينما أنا غارقة في العمل والكتابة، هناك ثورات تحدث في أوروبا الشرقية. وككثيرين سواي، شاهدت الثورة الرومانية ببث بالصورة الحية. إلى أي مدى يمكن تشويه، وتلويث، نظام كانت الغاية منه رفاه الإنسان. أيّ ظلم سبّبه قادته وأدّى إلى مثل هذا الانفجار من الكراهية العميقة. كان قلبي مع الثوار حتى تحطم شيء في داخلي عندما شاهدت «محاكمة» الزوجين تشاوشيسكو. قبل كل شيء، ليس باستطاعتي البتة أن أنظر مباشرة إلى جثة مطروحة على الأرض. غير أنه، وفي الأساس، ذكّرتني المحاكمة نفسها بأسوأ أساليب ستالين. وفي ألمانيا كان ثمة شيء جميل ومبهج، في سقوط جدار برلين. يسعدني سقوط الجدران القائمة بين الدول وبين الشعوب. لكن، هنا والآن، يسقط أطفال برصاص جنودنا، ومجتمعنا يتعايش مع ذلك بشكل لا بأس به، إنه يعشق سقوط الدكتاتوريات، لكنه يحاول دفع جرائم احتلاله جانبا وكتمها قدر المستطاع.

إن كشف النقاب عمّا وقع في دول أوروبا الشرقية، التي كنت أعتقد أنها بنَت نظاما عادلا، وأن الأمر يتعلق بمجرد أخطاء وانحرافات، تُثير فيّ كآبة واحتجاجا، لأنهم كذبوا علينا إلى هذا الحدّ أعواما طويلة. مع ذلك، لا أحسب أن الرأسمالية هي الجواب لملايين البشر، الذين لا مأوى لهم ويعيشون تحت خط الفقر في الدولة العظمى الرأسمالية الأولى، الولايات المتحدة؛ ولملايين الجائعين والمضطهدين في بلدان العالم الثالث، الذي ولدوا ليموتوا أو ليعيشوا بلا عمل. إن الاشتراكية، كما طُبِّقت، لا يمكن أن تشكّل برهانا على عدم إمكانية بناء مجتمع تسوده الديمقراطية والمساواة في عالمنا. ليس لديّ جواب عن الأسئلة الكثيرة التي تشغل تفكيري، لكنّي على اقتناع بأن الإنسانية لن تتوقف عن التطلع إلى مجتمع تسوده الديمقراطية والعدالة.

الممنوعون

أدى عنوان «يجوز لشيرانسكي ولا يجوز لعادل شاهين»، الذي ظهر بتاريخ ١٩٩٠/٢/١١ في زاوية بريد القراء في «هآرتس»، إلى خلط الترتيب الذي كنت خطّطته لهذا الفصل. أردت أن أستهلّه بهاجر أحمد، التي أحتفظ بصورتها منذ ما قبل عشرة أعوام، مع أولادها العشرة، كتذكار عزيز. وقد يكون عزيزا أكثر من غيره، لأني تمكنت من إنقاذ هذه العائلة من الإبعاد.

لكن، بما أني قرأت الرسالة، فإنه لا يسعني سوى التوقف عند حالة عادل شاهين، أحد معارفي، وفي هذه الحالة عن طريق الرسالة، التي خلاصتها كالتالي:

«إن حكومة إسرائيل كثيرا ما تستخدم حججا مستمدة من مجموعة القوانين الليبرالية الكلاسيكية: حق الناس في الهجرة من بلدهم كلما وأينما شاؤوا. ولمّا كنت أعتبر نفسي ليبراليا يؤمن بأن لكلّ إنسان الحق في التحكم بحياته وصوغها بأكبر حرية ممكنة من القيود، فإني أؤيد، بلا تحفّظ، الهجرة الحرة وما يترتب عليها قولا وعملا. لا حاجة إلى القول إن فم الحكومة الإسرائيلية وقلبها ليسا متماثلين. لقد كرّست دولة إسرائيل، ولا تزال، جهودا عديدة لإبقاء أبواب الولايات المتحدة مغلقة في وجه اليهود الذين يهاجرون من الاتحاد السوفياتي، إلى درجة تهدّد هجرة اليهود من هناك بالذات.

«. . . إن الكذب والاستهتار اللذين تنطوي عليهما سياسة إسرائيل يبرزان بدرجة أكبر في كل ما يتعلق بلمّ شمل العائلات، عندما يتعلق الأمر بفلسطينيين. بناء على معطيات 'بتسيليم' [مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة]، أُبعد من المناطق المحتلة خلال نصف العام المنصرم، ما يتراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ امرأة وطفلا (١٩٩٠/٢/١). قدّم أحدهم، ويدعى أحمد شاهين، من سكان الظاهرية، استئنافا إلى محكمة العدل العليا، طالبا أن تأمر وزير الدفاع بأن يعلل أسباب عدم السماح لزوجته، المقيمة في الزرقاء والتي تزوجها في سنة ١٩٨٣، بالإقامة الدائمة في منطقة يهودا والسامرة. . . جاء في بيان الإجابة الذي قدّمه شخص ليبرالي مرموق، العميد أفرايم سنيه، بحكم منصبه آنذاك: '. . . إن ظاهرة لمّ شمل العائلات. . . تحوّلت إلى مسألة معقّدة ومنطوية على إشكالات سياسية وأمنية، مثل الهجرة إلى المناطق [المحتلة]. . . لم نجد مفرّا من تبنّي سياسة ترمي إلى إجراء تقليص بارز في عدد الطلبات (المقصود عدة آلاف سنويا) التي نوافق عليها. وينطبق ذلك، بنوع خاص، على جميع الطلبات التي ليس للحكم العسكري اهتمام خاص بها (أمني، سياسي أو اقتصادي وما إلى ذلك). في مثل هذه الحالة، فإن الحكم العسكري على استعداد

للاستجابة فقط لطلب استثنائي وغير طبيعي من حيث معطياته... بشكل يكون هناك اعتبار إنساني كبير الوزن وخاص للغاية يبرر تقديم بادرة عطف'. ومن نافل القول إن الاستئناف رُفض.

«إن هذه الصيغة اللبقة للغاية لا يمكن أن تقدّم إجابة عن السؤال البسيط [لأبـي] علي شاهين والآلاف العديدة من أمثاله 'لماذا ما يجوز لأناتولي شيرانسكي لا يجوز لنا؟' إن قضية [أبي] علي شاهين وزوجته قضية إنسانية تهم الحكومة الإسرائيلية بقدر ما تهمها قشرة الثوم. فمن ناحيتها، يمكن أن يتم لمّ شمل العائلات في الأردن أو في أيّ مكان آخر خارج حدود 'أرض إسرائيل الكبرى والقوية'. لمّ شمل عائلات الفلسطينيين هنا والآن ــ يوك [لا يوجد]! هكذا يتحول الكلام ذو الوجهين إلى معيار، والكذب إلى نهج، والأنانية القومية المقدسة إلى قيمة والرياء إلى سياسة. سؤال بسيط: كيف نربّـي أولادنا على قول الحقيقة؟ كيف نعلّمهم أن اثنين زائد اثنين تساوي أربعة لا سبعة، إذا كان ما يجوز لشيرانسكي لا يجوز لشاهين؟؟»

سأعود إلى استئناف عادل شاهين، كما ورد في الرسالة الموجّهة إلى «هآرتس». غير أني سأقول في البداية شيئا عن «ترانسفير» رابين: لقد تمثل فيه جميع ألوان سياسته الوحشية. منحت سلطات الجيش الإسرائيلي زوجة فيصل محمد سعد مهلة مدتها عشرة أيام كي يُتاح لها ولادة طفلها السادس. لقد وضعته وروى زوجها أنهم الآن ينتظرون الإبعاد في أيّ يوم. سوف تكون رابع امرأة في قرية بدّو ينتظرها هذا المصير.

رائق أبو عيد وصف عملية إبعاد زوجته أميرة على النحو التالي: «دهم الجنود منزلي في الساعة الثالثة قبل الفجر. دخلوا غرفة النوم وأبلغوا زوجتي أنهم يمهلونها عشر دقائق لكي تستعد للخروج، سوية مع ابنتنا، أرن، البالغة من العمر عامين. جميع الطلبات التي قدّمتها للمّ الشمل رفضت. إني مشتاق إلى زوجتي وابنتي، لكني لا أستطيع السفر إلى الأردن، لأن سكان بدّو ممنوعون من مغادرة المنطقة. فضلا عن ذلك، هناك في الأردن خدمة عسكرية إلزامية مفروضة على أبناء جيلي، ولا يمكنني السفر إلى هناك. لم أكن أملك سوى مئة شيكل لأعطيها لزوجتي، وكان عليها دفع غرامة خاصة بسبب إقامتها غير القانونية في المنطقة.»

هذا «الترانسفير» تمّ وقفه في هذه الأثناء. وقد أعلنت الناطقة بلسان وزارة خارجية الولايات المتحدة، في ١٩٩٠/١/٣٠، في ردّ رسمي من الوزارة على مقال نشر في «واشنطن بوست» حول هذا الموضوع، أن الولايات المتحدة تأمل في أن تعامل السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وغزة بحساسية ومرونة لدى النظر في الطلبات التي يقدّمونها للحصول على مكانة ساكن. وذكرت الناطقة «إننا نبحث في هذه الطلبات مع الحكومة الإسرائيلية. إنها بلا شك تدرك اهتمامنا، لا سيما تجاه العائلات المجزّأة.» وللعجب العُجاب تم وقف «الترانسفير»، واضطر الوزير رابين القادر على كل شيء إلى التراجع.

ويقودني هذا إلى التفكير بأنه لو شاء الأميركيون، لاستطاعوا توفير دماء ودموع كثيرة على الفلسطينيين، وعلينا أيضا. لو شاؤوا. . .

للدلالة على سياسة فصل العائلات، سأعيد القارىء إلى قصتي عن عائلة هاجر. إن صفحات الجريدة التي دوّنتها سنة ١٩٧٨ قد اصفّرت، وخطّ يدي امّحى قليلا، غير أن ذلك لا ينطوي على ما ينتقص من واقعيتها.

«عندما أبعدت هاجر مع ابنها إلى الصحراء أشفق الله عليهما ولم يتركهما ليموتا. هذا ما يرويه كتاب الكتب، ومنذ ذلك الحين، تحولت هاجر ومصيرها إلى مصدر إلهام للكتّاب والشعراء والفنانين.

«هاجر التي أتحدث عنها فلسطينية، أم لعشرة أولاد، أرملة في سن الكهولة، لا تحيط بها الهالة الرومانسية التي تحيط بهاجر التوراتية. إنها تحمل هذا الاسم من خلال محبة شعبها لأم إسماعيل نفسها، مع أن والدي هاجر التي أتحدث عنها لم يعرفا ماذا سيكون مصيرها بعد نحو خمسين عاما.

«سترة سوداء، منديل أبيض على رأسها، جالسة على المقعد، وإلى جانبها ثمانية من أولادها. القاعة تكاد تكون اليوم خالية. على كرسي القضاء يجلس قضاة عزيزو الجانب، وفي الخلفية رمز دولة إسرائيل. قررت الدولة أنّ هاجر لا يحق لها العودة إلى القرية التي ولدت فيها، كوبر، والتي غابت عنها سعيا وراء الرزق. لا لأن هاجر احتلت مكان أحد ما، أو منزل أحد ما، إنها وأولادها أيضا لا يهددون ميراث أيّ شخص، الأمر الذي خشيته سارة، زوجة أبينا إبراهيم، من إسماعيل. ببساطة، مكانهم هنا لن يعترف بهم.

«يلاحظ أحد القضاة قائلا: 'ماذا، هاجر؟' يبدو أنه يرى تشابها غريبا في القصتين. القاضيان الآخران يتفحصان الطلب الموضوع أمامهما، الذي يدعو إلى منع إبعاد الأم وأولادها والسماح لهم بالإقامة هنا بصفة دائمة. أحد القضاة يشير بإصبعه إلى الأولاد ويقول لي: 'ألم يمكنك إراحتنا من ذلك، هل كنت مضطرة لإحضارهم هنا؟!' أجبت قائلة: 'طبعا لقد وفرت عليكم، هنا يوجد فقط ثمانية منهم، الاثنان الآخران بقيا في الخارج'. 'إني أسألك، ألا تظنين أن لدينا ما يكفي من الخيال لنتصور كيف يبدو أطفال في هذه الأعمار؟'. 'أجل، يا صاحب الفخامة، إني بكل تأكيد أعتمد على خيالكم، لكن ليس هناك أفضل من المشاهدة بالعين، وقد سمعوا أيضا عن رأفة القضاة الإسرائيليين، ولهذا أحضرتهم أمهم معها'. يلاحظ أحد القضاة قائلا: 'ما الأمر؟ يوجد آلاف كهؤلاء'. 'أجل، أعلم هذا، لكن هؤلاء الآلاف لم يأتوا إليّ. عندما يأتون، لن أتردد في التوجه باسمهم إلى فخامتكم طلبا للعدل'. إني أطرح تعليلاتي، وأتحدث عن خلقياتنا المزدوجة عندما نطالب بالحق في لمّ شمل عائلاتنا وفي الوطن، ونمنعه عن الغير. الجواب قاطع: 'إذا حلّ السلام، فسيستطيع جميعهم



هاجر احمد مع أولادها العشرة (١٩٧٨)

العيش هنا›. أسأل وأنا أشير إلى الثمانية الواقفين خلفي: ‹لماذا يجب أن يكون حقهم في الوطن مشروطا بشيء ما؟ إنه حق طبيعي لكل إنسان. ليس لديهم وطن آخر. وهل هؤلاء الواقفون هنا يهددون السلام؟› أحد القضاة يطرح معضلة: ‹أليسوا يرشقون حجارة اليوم؟!› فأردّ وأنا واجمة، ذاهلة، محاولة التعقّل: ‹أحسب أنكم لا تتوقعون مني جوابا عن سؤال كهذا›.

«الأولاد لا يفهمون العبرية، لكنهم يعرفون أن شيئا مهما يحدث هنا. هاجر يلوح في وجهها توتّر وأمل. القضاة يستجيبون لطلبها. الطلب قُبل موقتا. ليس بالإمكان إبعادها تحت جنح الظلام، في الوقت الحاضر.

«هاجر الفلسطينية تجمع أولادها وتخرج معهم إلى الشارع، إلى شمس الخريف اللطيفة. إنها تطلب مكانا لها ولهم تحت هذه الشمس، على أرضها.»

بعد الحصول على الأمر الاحترازي ضد الإبعاد، أصبح باستطاعة هاجر أن تنام الليل بهدوء، غير أنه الآن فقط بدأت معركة إبقائها وأولادها في المنطقة والحصول على تصريح لها بالإقامة الدائمة. استمرت المعركة أعواما طويلة، حتى أصبحت هاجر جزءا من مكتبي. كان المتدربون والمحامون الشبان يُستبدَلون ويَرثون معالجة قضيتها عن سابقيهم. وحتى بعد أن وافقت السلطات ومنحتها ترخيصا للإقامة الدائمة في المنطقة، بقي الاهتمام باستصدار بطاقة هوية المناطق المنشودة، واستمر ذلك زهاء خمسة أعوام؛ في البداية عالج قضيتها سلمان مصالحة، سكرتير مكتبي الذي أحمل له ذكرى طيبة؛ ومن ثم عالجتها، طوال فترة عملها

لدي، سكرتيرتي المحبوبة والوفية راوية. كانت المشكلة الأساسية مع الأولاد، الذين كبروا في هذه الأثناء واضطروا إلى ضرب الأرض ذهابا وإيابا لكي يحصلوا على إذن موقّت، لئلا يقبض عليهم على حواجز الجيش الإسرائيلي من دون بطاقة هوية.

بين حالة هاجر وحالة عادل شاهين، التي استهللت بها هذا الفصل، وبين رجاء اربيع، التي سأصل إليها في السياق، عالجت عدة عشرات من الحالات التي تزوجت فيها نساء من رجال من سكان المنطقة [المحتلة]، في حين لم يكنّ هن من سكانها؛ كانت أسباب ذلك مختلفة: لم يكنّ أو لم تكن عائلاتهن فيها عندما دخلها الجيش الإسرائيلي سنة ١٩٦٧، أو أن آباءهن سافروا بحثا عن عمل، وفقدوا حق الإقامة لأنهم لم يعودوا إلى المنطقة بعد مضيّ ثلاثة أعوام على خروجهم منها آخر مرة.

بدأ يزور مكتبي نوع جديد من الزبائن لم أعرفه قبلا: أمهات مع أطفال رضّع أُمرن بمغادرة المنطقة، بعد انتهاء صلاحية تصريح زيارتهن. كانت هناك حالات أولاد صغار السن، ضعفاء أو مرضى، ونساء بعد الولادة من الصعب أن يتحملن مشقة الطريق. وكانت هناك أيضا حالات تمكّنت فيها من الحصول على الترخيص المنشود للمّ شمل العائلة. لم تنجم النجاحات التي حظيت بها في تلك الفترة عن جهودي فحسب، مع أني لم أدخّرها ولو مرة واحدة، وإنما نجمت في الأساس عن الحكم المناسب الذي أصدره القاضيان بن ـ بورات وبراك في محكمة العدل العليا. غير أن السياسة، كما توقعت، تغيرت وأمل الحكم العسكري في أن تضفي عليها محكمة العدل العليا طابعا رسميا. كانت لديّ مآخذ لا تحصى على رجال الحكم العسكري الذين عالجوا تلك المسائل، وعلى القانونيين الذي ائتمروا بأمرهم، بمن فيهم القانونيون في النيابة العامة، الذين برّروا هذه السياسة غير الإنسانية وتطبيقها على الأرض.

ذات يوم خضت في قاعة المحكمة العليا حوارا مع ممثل النيابة العامة في شأن رجاء اربيع، التي ذكرتها أعلاه، وهي امرأة من غزة لديها طفل بكر عمره شهر. ودوّنت الحوار في مفكرتي:

«هل كان لديك ذات يوم طفل عمره شهر؟» أسأل زميلي في المهنة، الذي يقف في الجانب الآخر من المتراس. إنه سؤال لا يفضي إلى أيّ مكان، غير أنه ينطوي على ما يهدّىء غضبي بعض الشيء. ولقد تمكنت مؤخرا من فهم الحقيقة البسيطة التي مؤداها أن ما ينطبق على أطفالنا مختلف غاية الاختلاف. لقد قُضي على الطفل الغزّي ابن الشهر، الذي لا يزال رضيعا، بمصير مشابه لمصيرها: مغادرة المنطقة نهائيا. إنها ضحية لتعديل قانوني جديد منطو على دهاء: من يطلب لمّ شمل عائلة، وفي الأكثرية الساحقة من الحالات يتعلق الأمر بامرأة

تطلب الالتحاق بزوجها في المنطقة [المحتلة]، ينتظره في الخارج شهورا عديدة حتى يُبتّ في طلبه. كما أن تصريح الزيارة، الذي يمنح بصورة شبه تلقائية، لن يمنح لمن تريد العيش هنا مع من أحبته. فلْيروا ولْيخافوا ولْيرتدعوا. زميلي، الشاب الذي يفيض تهذيبا، لا يقف بلا جواب ويرد بشيء من الاعتزاز: «قبل أيام قليلة فقط مررت بهذه التجربة، فقد أتم ابني ثلاثين يوما». «وماذا كنت ستقول لو أبعدوا زوجتك مع ابنك ووقفت أمام شخص بذل جهده للتسبب في ذلك، كما تفعل أنت اليوم؟»

هذه المرة، بدلا من الجواب، جاءت ابتسامة عريضة نمّت عن تذمّر من مثل هذا السؤال الذي لا يمتّ إلى الموضوع بصلة، وعن دهشة من المقارنة غير المنطقية. ولعله كان هناك بضعة أمور أخرى أمكن استشفافها من هذه الابتسامة، ومنها تسامح معيّن تجاه غرابة أطواري، غير أنه لم يكن فيها، إطلاقا، لا ارتباك، ولا عدم ارتياح، ولا شيء من الأسف على هذا المخلوق الغزّي، ابن الشهر.

هذا الرجل كان لطيفا، ليس من المتطرفين. «هؤلاء أناس طيبون ومستقيمون، شرط ألّا تزعج أحدا منهم في كفاحه من أجل الشيء الذي يريد أخذه من الغير»، هذا ما كتبه برتولت بريخت، وكأنه عرف الوضع هنا، الآن.

أمّا فيما يتعلق بمحكمة العدل العليا، التي اعترضتُ في الاستئنافات التي قدّمتها إليها على حق السلطات في تغيير السياسة بحسب أهوائها، فقد أكدت قرارات الحكم التي أصدرتها، بصورة قاطعة: أن القائد العسكري يتمتع بصلاحية تغيير سياسة الدخول إلى المنطقة الخاضعة لإمرته، لأنها منطقة عسكرية مغلقة. ولما كان السماح بلمّ شمل عائلة ما مجرّد عمل إحساني، وليس حقا مكتسبا، فإن محكمة العدل العليا لن تتدخل لمصلحة أصحاب الاستئناف. لقد وقع ما كنت أخشاه، وحصل الحكم العسكري على ضوء أخضر من محكمة العدل العليا.

حيال موقف محكمة العدل العليا هذا من الموضوع، قررت الاستعانة، في الاستئنافات التالية، بخبراء ذوي شهرة عالمية في القانون الدولي. كان هذا ما فعلته في استئنافي عادل شاهين وأخيه، وكذلك في استئناف رجاء اربيع، ابنة الثامنة عشرة، التي تزوجت من ابن عمها في غزة سنة ١٩٨٣. بعد مضيّ عامين رزق الزوجان بمولود. كانت الزوجة تقيم في المنطقة بموجب تصريح زيارة، وتغادر وتعود مع الطفل. وفي غضون ذلك، ونظرا إلى أنها تزوجت من فلسطيني وأقامت فترات طويلة جدا في المنطقة، خسرت تابعية دبيّ، حيث ولدت. ولم يستجب لطلبات لمّ الشمل التي قدّمتها.

توجّهت بالتالي إلى الأستاذ إيان براونلي من أُكسفورد، وهو خبير شهير في القانون الدولي

تُدرّس كتبه ومؤلفاته العلمية في العالم كله، وفي جامعاتنا أيضا؛ وقد حضر محاكمات في غاية الأهمية جرت في المحكمة الدولية في لاهاي، واشترك في حالات تحكيم مختلفة بين دول. كما توجهتُ إلى ديانا شلتون، الأستاذة في القانون الدولي بجامعة سانتا كلارا في كاليفورنيا؛ وقد أصبحت خلال الأعوام الأخيرة عضوا في إدارة الرابطة الأميركية للقانون الدولي، ووضعت مؤلفات كثيرة حول حقوق الإنسان في ضوء القانون الدولي، بينها كتاب بعنوان «الدفاع عن حقوق الإنسان في الأميركتين»، وفاز كتابها بجائزة. وقد اشتغلت الأستاذة شلتون بموضوع حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة، وفي المجلس الأوروبي وفي منظمة الدول الأميركية. ووافق الخبيران على إبداء وجهتي نظرهما وتقديمهما إلى محكمة العدل العليا.

أكّد الأستاذ براونلي في وجهة نظره، من جملة أمور أخرى، أن سياسة رفض لمّ شمل العائلة تشّكل خطرا واقعيا (de facto) على الزواج بين سكان المناطق وبين من لا يعدّ من سكانها.

قدم الأستاذ عرضا لماهية الاحتلال، وهو عرض وصفه قرار المحكمة العليا بـ «التصور النضالي»، مؤكدا أن مصالح المحتل في كل ما يتعلق بالأمن معترف بها فعلا، غير أن نمط حياة السكان يجب أن يبقى كما كان عليه ولا يجوز المساس به. واقتبس البند ٤٧ من معاهدة جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ (لحماية المدنيين وقت الحرب)، الذي ينص على عدم جواز حرمان الخاضعين للحماية، بأية حال، من حق الاستفادة من المعاهدة؛ ويتطرق البند ٢٧ منها إلى حقوق المحتلين، التي تشمل، من جملة أمور أخرى، المحافظة على كرامة الإنسان، وحرية العبادة، وعاداته وحقوقه العائلية. وأشار الأستاذ براونلي أيضا إلى البنود ٣١ و٣٢ و٣٣ من المعاهدة، التي تمنع استخدام وسائل إكراه، وتخويف ووحشية، معبرا عن رأيه بأنه يجب أن نرى في الفصل بين زوجين، نتيجة لرفض السلطات، عناصر مماثلة. كما أكد الأستاذ العلّامة أن عرقلة المحافظة على الحياة العائلية من دون سبب مبرّر تشكل انتهاكا لأعراف حقوق الإنسان الأساسية، التي أصبحت جزءا من قانون دولي متعارف عليه ولها مفعول ملزم. وعزّز الأستاذ تأكيده هذا بالاستناد إلى قرار حكم المحكمة الدولية في لاهاي لسنة ١٩٧٠، وأيضا إلى توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨، التي وُجّهت إلى الاتحاد السوفياتي، وطلبت منه حل مشكلة النساء اللواتي تزوجن في حينه من دبلوماسيين أجانب، والسماح لهن بالمغادرة للالتحاق بأزواجهن.

وللدلالة على اعتراف القانون الدولي، منذ أمد طويل، بالمحافظة على تكامل العائلة كعرف ملزم، أحال الأستاذ [المحكمة]، من جملة أمور أخرى، إلى مؤتمر هلسنكي لسنة ١٩٧٥، الذي جرى فيه التأكيد على مواضيع لمّ شمل العائلات وزواج السكان الذين ينتمون إلى بلدان مختلفة؛ وأشار إلى الممارسة المتبعة بين الدول، واقتبس الاتفاق السوفياتي

ـ الأميركي بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧، الذي وافق الاتحاد السوفياتي بموجبه على هجرة مئة وسبعة عشر شخصا بهدف لمّ شمل العائلة. كما استند إلى البند الثاني عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨؛ وإلى البند السابع عشر من الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦؛ وإلى البند الثامن من الميثاق الأوروبي في شأن حقوق الإنسان لسنة ١٩٥٠ أيضا ـ وجميعها يشهد على موقف القانون الدولي الملزم حيال المسألة موضوع البحث. أما فيما يتعلق بتطبيق معاهدة جنيف الرابعة في المناطق، الأمر الذي لا توافق إسرائيل عليه، كما هو معروف، فقد أكد العلاّمة أن إسرائيل ومحاكمها أكدوا أن إسرائيل تتعهد بتطبيق أحكام القسم الإنساني من المعاهدة، وأن لمّ شمل العائلات هو جزء منه.

كما استندت الأستاذة ديانا شلتون إلى المواثيق والبنود نفسها، وأضافت إليها ما ورد في إعلان الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٠ عن حقوق الطفل، الذي ينص البند السادس منه على أن الطفل بحاجة إلى الفهم والمحبة ولضمان نموّ شخصيته نموا كاملا ومنسجما، يجب أن ينمو في كنف والديه ومسؤوليتهما، في جوّ من الاطمئنان النفسي والمادي، ولا يجوز فصل الأطفال القاصرين عن أمهم، إلا في ظروف استثنائية. ونوّهت الأستاذة شلتون أيضا بأن دولة إسرائيل كانت من بين أعضاء الأمم المتحدة الذين قاموا بدور نشيط لدى صياغة هذا البند من الميثاق.

عرضت وجهتي النظر في جلسة المحكمة، غير أنه كان بالإمكان أن يُفهم من موقف القاضي شمغار أنه لا يتفق مع التأكيدات التي وردت فيها. وقُدمت إلى محكمة العدل العليا إفادة من قبل أفرايم سنيه حول قضية شاهين، بحسب ما اقتُبست في الرسالة الموجهة إلى هيئة تحرير «هآرتس»، وشكلت أساسا لمرافعة وكيل الدولة. وفي النهاية، نلت إطراء من محام شاب في النيابة العسكرية، الذي قال أن مرافعتي تركت انطباعا قويا في نفسه. وفي تلك الفترة، تلقّيت من حين لآخر مديحا من الجانب «نفسه»، إذ إنهم ارتأوا، كالرياضيين النزهاء الذين يقدّرون أداء الخصم، التنويه بأدائي. ناهيك بأن المنتصرين يستطيعون السماح لأنفسهم بقليل من الأريحية. لدى خروجي من القاعة، قابلني محام يرتدي قبعة المتديّنين، ومدّ إليّ يده وقال: «إنك تقومين بشيء مهم وإنساني، عافاك الله.» تأرجحت بين موقف واقعي، كما عوّدتني تجربتي المريرة، وبين الأمل في أن تصدر، مع ذلك، توصية ما، شيء ما يمكننا التشبث به. وللأسف الشديد، فاز الجانب المتشائم، ورُفض الاستئناف.

في قرار الحكم، الذي أصبح حجة في موضوع لمّ شمل العائلات، ورفض القاضي شمغار، بموافقة زميليه بايسكي وبراك، شرائع القانون الدولي، التي ذكرت في تقريري الخبيرين، مؤكدا أن المحكمة لن تتدخل في اعتبارات السلطات.

تجاهل الحكم حقيقة أن القاعدة المتعلقة بالحق في لمّ شمل العائلة أصبحت عرفا في القانون الدولي المتعارف عليه، سواء في أيام السلم أو في وقت الحرب. ولذا فإن الحيف الذي سبّبته الدولة المحتلة لسكان المناطق، تحت غطاء الحرب التي شنّتها هي، لا يجوز، علاوة على عدم إصلاحه، أن يصار إلى تخليده، لا لسبب إلا لأن المنطقة العسكرية التي يُقصد الاحتفاظ بها خُصّصت للاستيطان وخلق أمر واقع، من أجل الحؤول دون أية تسوية سلمية في المستقبل.

في غضون ذلك، طُلب من رجاء اربيع، التي كانت حاملا في شهرها الثامن، مغادرة المنطقة فورا. كانت تشعر بتوعّك في صحتها وطلبت من المستشار القانوني لقطاع غزة تمديد إقامتها. أرفقت بالرسالة شهادة طبية مناسبة. وضعت مولودها في ١٩٨٧/٢/٦، غير أنها أصيبت بمرض في القلب بعد الولادة مباشرة. ونظرا إلى أنها تلقت إخطارا بالمغادرة، عدت فتوجهت إلى المستشار، هاتفيا في البداية، ومن ثم برسالة، مرفقة بها شهادة طبية مفصّلة. طلبت تمديد إقامتها في المنطقة، وأكّدت أن الأمر يتعلق بطلب إنساني أساسي، كونها أمّا مريضة لرضيع عمره ثلاثة أسابيع، لا يجوز تركه هو أيضا بلا أم.

كانت الاتصالات الهاتفية بمكتب المستشار القانوني في غزة مليئة بالتوتر، وأخرجتني لامبالاة الضباط العاملين في مكتبه حيال هذه المأساة الإنسانية عن طوري. صحيح أن محكمة العدل العليا أعطتهم ضوءا أخضر، وأن الكلمة الأخيرة كانت في يد قائد المنطقة، غير أن ذلك لا يمكنه أن يبرر خدمتهم بليدة الإحساس والخانعة للنظام.

عندما تلاشى كل أمل، بعثت برقية إلى ميخائيل غورباتشوف، باعتباره رئيس دولة موقّعة هي أيضا على ميثاق هلسنكي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٧٥، طالبة منه التدخل لصالح المرأة الفلسطينية مريضة القلب، أمّ الطفل القاصر، المهدَّدْين بالطرد. وأرسلت نسخة عن البرقية إلى وزير الدفاع رابين. نسجل على ذمّة غورباتشوف أنه لم يردّ علينا. أما فيما يتعلق برابين، فلم تكن لديّ أوهام كثيرة، مع أنه لم يكن باستطاعتي بعد أن أعرف كم امرأة كهذه سيطرد من دون أن يرفّ له جفن.

في ٣/٥ زرت غزة. لم يوافق المستشار القانوني، بأيّة حال من الأحوال، على إعطاء رجاء مهلة تتعدى خمسة أيام، موضحا أن هذه هي السياسة؛ أحد الضباط قال إن طبيبين تفحّصا الشهادة الطبية، وقالا إنها مبالغ فيها وهراء «bull shit». اقترحت أن يقوم هذان الطبيبان المجهولان بفحص المرأة نفسها أيضا. غير أن أحدا لم يردّ على ذلك. عبّر ضابط آخر عن أمانة وقال صراحة أنني استنفدت كل شيء، وإن محكمة العدل العليا أصدرت حكما قاطعا. لم يبق أمامي سوى النشاط الجماهيري، وهذا أيضا يجب ألا نقدّر أنه سينفع وأورد

في ما يلي الوقائع اللاحقة في قضية رجاء:

١٩٨٧/٣/١١، القدس: رجاء اربيع يجب أن تغادر المنطقة في موعد لا يتجاوز صباح الغد، وإلا فستحمل في سيارة جيب عسكرية. كل ما قلته عن طفلها ابن الأسابيع الثلاثة (البكر عمره خمسة عشر شهرا) لم يُجدِ نفعا. كما لم تُجد نفعا حقيقة أنها لا تحمل تأشيرة عودة إلى مصر، وأن تابعية دبي التي كانت تملكها انتهى مفعولها. كما أن مرض القلب الذي عانته لم يترك أثرا في أيّ شخص. انتهت مهلة الأيام الخمسة التي حصلتُ عليها لأجلها.

١٩٨٧/٣/١٢، تل أبيب: في الساعة العاشرة مساء يتصلون هاتفيا من غزة بمنزلي. زوجها الذي يرفض سفرها استدعي للشرطة ولم يعد. كل العائلة قلقة عليه. الصحافيون يعلمون بالحادثة وينقلون أنباءها. صورة رجاء مع طفلها تنشر في الصحيفة. فلسطينية في التاسعة عشرة ممنوعة [من الإقامة]. ولغاية ما، يكتبون أنها من دبي. في ساعات الليل المتأخر يرن جرس الهاتف ثانية. الزوج لم يعد بعد، غير أنه عُلم أنه قيل له أن عليه إخراج زوجته من المنطقة صباح الغد، مهما كلف الأمر. إنهم غاضبون عليه لأنه لم يُحضر أمس جميع أفراد العائلة إلى الشرطة. جميعهم رهائن حتى تغادر الزوجة.

١٩٨٧/٣/١٤، القدس: ثلج يغطي المدينة. لا أخبار من عائلة اربيع. غزّيون يأتون إلى المكتب لشؤون متعلقة بهم. أسألهم عن الطقس هناك. يردّون بأن غزة ليس فيها ثلج لكن الطقس عاصف جدا. جرس الهاتف يرن. يروي صديق الزوج أن زوجة اربيع، مع الطفلين، وبرفقة الزوج، خرجوا في الصباح. الزوج احتجز في مقر الشرطة حتى منتصف الليل ولم يكن قادرا على تحمّل الضغط. اجتازوا الحدود في نقطة عبور رفح، في طقس عاصف.

واقعة أخيرة في قضية اربيع: الصحافة نشرت أقوال اتهام حول الطرد لم ينشر مثيل لها منذ فترة طويلة. منسّق الأنشطة في المناطق [المحتلة]، شموئيل غورين، كذب وادّعى أنّ رجاء لم يكن لديها شهادات طبية وأن مسألة المرض كلام فارغ. ردّي نشر في «هآرتس». الزوج جاء بعد بضعة أيام وشكّلت لجنة. في البيان الذي نشرته اللجنة ورد أن «لجنة لمّ شمل العائلات الفلسطينية، التي شكّلها فلسطينيون مُنعوا من لمّ شمل عائلاتهم، وضعت لنفسها هدفا يتمثل في العمل علنا من أجل تغيير السياسة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية. ليس للرابطة أيّ ارتباط سياسي بأية جهة، ونشاطها إنساني فقط، وقد باتت تضمّ ــ خلال ثلاثة أشهر من نشاطها ــ ما يزيد على ألف عائلة ممنوعة [من لمّ شمل] وتنضم إليها يوميا عائلات جديدة.»

في التظاهرة الأخيرة التي اشتركتُ فيها، سوية مع عدد كبير من النساء والرجال، فلسطينيين وعدد قليل من الإسرائيليين أيضا، وزّع منشور وجّه إلى الجمهور الإسرائيلي.

«. . .لدينا أيضا أمهات، لدينا أيضا أولاد وبنات، ونساء يحملن ويقاسين ويلدن أيضا ـ كنسائكم. ومع ذلك، تنتهج الحكومة الإسرائيلية حيالنا، نحن الفلسطينيين سكان غزة والضفة، سياسة وحشية تتمثل في فصل العائلات! فهل 'الإنسانية' قابلة للتجزئة؟»

وفي التاسع من كانون الأول / ديسمبر من تلك السنة، بدأت غزة تشتعل، دخان الإطارات المطاطية انعقد في السماء، وبعدها التهبت الضفة. وتساءل إسرائيليون كثيرون بدهشة: «ماذا فعلنا لهم، إنهم لم يكونوا أبدا في وضع أفضل!»

جرى مؤخرا لقاء بين عائلات مبعدين تمّ ترحيلهم في إطار «ترانسفير» رابين وعائلات إسرائيلية تعارض ذلك. أعرب الإسرائيليون عن تضامن وعن استعداد للمساعدة، مهما لزم الأمر. لقد فهموا أن الإنسانية غير قابلة للتجزئة.

أولادي

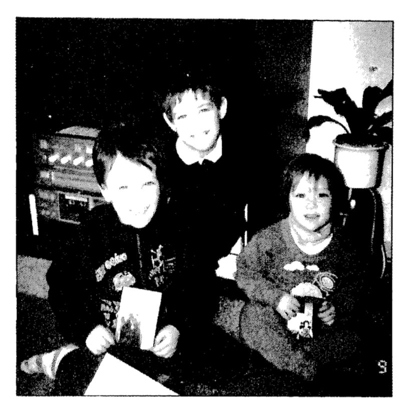
ينهال علي العناق متتابعا، هاتان اليدان الصغيرتان والجسم الغضّ الملتصق بي، القبلة الرنانة التي تطبع على خدّي، الفرحة بمجيئي التي تطل من العينين المشرقتين، إنها لمتعة أتشوق إلى الاستزادة منها. أحكي لداني، حفيدي ابن التاسعة، قصة تعليمية بعنوان «تمرّد الدمى»، بعد أن علمت أنه معتاد على إتلاف ألعابه بالجملة. تمرّدت الدمى على الطفل الذي لم يحافظ عليها ورفضت اللعب معه. وضعت لكل دمية مونولوجا مرسوما قصيرا تشرح فيه لماذا تمرّدت، وماذا تشترط لإنهاء التمرّد والعودة إلى أحضان الطفل الدافئة. يترتب على الطفل أن يفهم ضمنا أن عليه التوقف عن إتلاف الدمى. لم أنسَ الإشارة أيضا إلى أن المتمردين أعطوا الطفل فترة اختبار لمدة أسبوعين، إذا تبين أنه نجح فيها فستعود العلاقة بين الطرفين إلى سابق عهدها.

يستمع الطفل إلى القصة فاغر الفم، يبدو أنه فُتن بها، لكن ما من تحسّن على الأرض. يستمر داني في إتلاف الدمى، غير أنّه يكرر الطلب بأن أحكي له القصة، وإذا أغفلت تفصيلا ما، لكي أختصر العملية، فإنه يذكّرني به ويطلب مني، بإلحاح، أن أكملها. لعل هذه القصة تدلّ على مدى صعوبة التربية، لكن عزائي أنه يحب الاستماع، وأنا أؤلف له مزيدا من القصص، حتى تثور غيرة حفيديّ الصغيرين، دافيد وراحيل، البالغين من العمر خمسة أعوام. وعندئذ أؤلف لهما قصصا مرتجلة لكي أطيّب خاطرهما.

إنهم الآن بعيدون عن هنا آلاف الكيلومترات، لا يتنفسون الهواء الذي أتنفسه. أحفادي لا يزالون صغارا. لم أستطع بعد أن أقول لهم، وما زلت لا أستطيع حتى اليوم، أنني في كل لقاء بهم أتذكر أطفال غزة والضفة، أبناء الثامنة وأبناء التاسعة، الذين يقيمون حواجز ويرشقون حجارة ويشكّلون أهدافا صغيرة لإطلاق النار؛ لا أستطيع أن أحكي لهم عن ضياء الحاج محمد، الذي لم يكن عند وفاته قد أكمل خمسة أعوام، وكان جميلا كدافيد ابننا، وفي عمره، ولا عن جميع الأطفال الذين دفنت ألعابهم، التي ربما تكون شبيهة بتلك التي أطلب من داني المحافظة عليها، تحت الأنقاض المتبقية من منازلهم، وليس لديهم اليوم سقف يظلّهم أو ركن خاص بهم.

إنهم في نظري ليسوا مجرد رقم. لديهم أسماء، ووجوه، وعيون. كمراد مثلا.

«ساهر حبيبي، لا تركض»، صاحت ابنة العم على الطفل البالغ ثمانية أعوام، الذي كان يركض جيئة وذهابا في أروقة المحكمة الطويلة. أخوه الصغير كان يركض خلفه،



احفاد فيليتسيا لانغر: دانييل ودافيد وراكيل
(كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩)



فيليتسيا لانغر مع بيليانا، زوجة إبنها

ووراءهما حاشية من الأطفال في العمر نفسه. كانوا جميعهم ينتظرون، بفارغ الصبر، مراد أخا ساهر الكبير، البالغ اثني عشر عاما. رجال الشرطة كانوا على وشك إحضاره من السجن المجاور، في أية لحظة، للمثول أمام قاضي الصلح. باستطاعتهم أن يطلبوا تمديد فترة الاعتقال أو الموافقة على إطلاق سراحه بكفالة. إن مراد، على حد قول المحققين، هو قائد مجموعة كانت «تقوم بأعمال خرق للنظام في بيت صفافا.» قبل يومين رأيته في السجن، مصابا بجروح نتيجة ضربات سددها إليه المحققون. قصير القامة، هزيل الجسم، يبدو أصغر من عمره. ضربه المحققون كما لو كان رجلا وطلبوا أن يروي لهم ما يعرفه عن زملائه. خبطوا رأسه بالطاولة، نتفوا شعره، ضربوه بهراوة، ولمّا لم ينفع ذلك، هدّدوا بتدمير منزله واعتقال أقربائه. سئل مراد، من يحب أكثر ـ أباه أو ابنة عمه، التي تربيّه سوية مع الأب. قال لي لاحقا أنه راهن على ابنة عمه، حَسِب أنهم لن يحتفظوا بامرأة قيد الاعتقال لفترة طويلة. وفي الغد أراه المحققون ابنة عمه في غرفة الاعتقال المجاورة، وقالوا له أنه هو، ناكر الجميل، تسبب في ذلك. ومن ثم تبيّن أن ابنة العم لم تعتقل بتاتا، غير أنه تبع ذلك ضرب، ومواجهة مع ولد آخر، ومنع الإسعاف الطبي، والاستحمام وتغيير الملابس، وبصق في وجهه، وجميع الأساليب التي وصفها تقرير لجنة لانداو بـ «ضغط جسدي معتدل».

أثار فضولي أثر الجرح الباقي على أنف ساهر الصغير. تبين أنه اشترك في تظاهرة قام بها التلاميذ في مدرسته في بيت لحم. ألقت قواتنا قنبلة ارتجاجية في المكان. أدت شظايا هذه الوسيلة البريئة إلى كسر عظمة أنفه واحتاج إلى عملية جراحية. تضررت حاسة السمع في إحدى أذنيه بنسبة أربعين بالمئة. استمع ساهر إلى قصة روتها ابنة عمه وابتسم إلي، كاشفا عن فراغ تركته أسنان الحليب التي سقطت بصورة طبيعية تماما.

لاح التوتر في وجه الأب. د. هردن، وهو طبيب إسرائيلي، فحص مراد لتوّه وأكد وجود علامات ضرب على بدن الطفل. كان استعداد هذا الطبيب وغيره لفحص فلسطينيين في السجون، بناء على طلبي، بمثابة بارقة أمل في عملي. وأتاح الفحص تقديم شكوى معلّلة إلى وزير الشرطة حول التنكيل بطفل في فترة كانت تخاض فيها لدينا معركة من أجل الأطفال المعرّضين للضرب.

بينما كنا جالسين هناك، وصلت دفعة من الأولاد الذين بدوا أكبر سنا بقليل من مراد، لعلهم في سن الرابعة عشرة. ظهر واضحا أنهم خضعوا لعناية تجميلية قبل إحضارهم، إذ كانوا نظيفين ومصفّفي الشعر. أخطرنا ساهر بأنهم يجلبون مراد. قمنا إلى الخارج، فصادفنا شرطيا ضخم الجثة ممسكا بيدي ولدين وكان مراد أحدهما. بدا أصغر بجانب الشرطي. كان يرتدي ثيابا نظيفة، لا كما رأيته قبل ذلك بيومين، وأطلق ابتسامة نحونا. كانت الكدمة التي على جبينه أقل بروزا. أسرع الشرطي في السير. دخلنا قاعة المحكمة التي كانت تعجّ

بالأولاد. سأل القاضي، متعجبا، عن عمر مراد، الذي بدا أقل من اثني عشر عاما. وهو السن الذي تنطبق عليه المسؤولية الجنائية. إنه يوم الجمعة، وكان يريد الذهاب إلى المنزل وبدء عطلة نهاية الأسبوع في أحضان العائلة. سمعني القاضي أقول إنّ لديّ شكوى متعلقة بالضرب، غير أنه رفض قبولها، كما رفض قبول الشهادة الطبية التي حرّرها الطبيب. قال: «قدّميها في موعد لاحق.» استمع إلى الشرطي يقول إن مراد هو القائد. أطلق القاضي سراحه بكفالة مالية وفرض عليه إقامة جبرية في المنزل بين الساعة الثالثة بعد الظهر والسابعة من صباح اليوم التالي، من دون أن تطلب الشرطة ذلك. لم تُجد الحجج التي قدّمتها حول الموضوع نفعا. خرجنا من القاعة. كان الولد مكبلا بالسلاسل، التي بدت غير ناجعة بسبب حجمها. يبدو أنهم لم يفكروا بعد في أن من الضروري إنتاج شيء ما يناسب رسغي هاتين اليدين الصغيرتين. جالت في ذهني الخاطرة التالية: أن أحتفي في التاسع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، اليوم الذي سأكمل فيه تسعة وخمسين عاما وستكمل الانتفاضة عامين، بالحدث الذي ينطوي على أهم دلالة في مهنتي القانونية: تمثيل طفل فلسطيني في عمر حفيدي.

في غضون ذلك، خرج أولاد آخرون من قاعة المحكمة، برفقة رجال الشرطة. لم يفرج عنهم اليوم وركضت الأمهات لتوديعهم.

«خذ صورة جماعية معنا، مع مستقبل الدولة»، نادى أولاد، في سنتياغو في تشيلي على الصحافي المتنكر، الذي وصف غابرييل غارسيا ماركيز قصصه التي عايشها في تشيلي. وأنا، التي لم أكن أحمل آلة تصوير، صوّرت بعيني، كما تعلمت أن أفعل طوال أعوام، مستقبل الدولة الفلسطينية. أخذت آخر صورة من هذا الموقف تماما على طريقة المصورين المحترفين، وأنا أكاد أركض خلف الحاشية التي رافقت مراد في طريقه إلى السجن، لكي ينتظر ترتيب أمر كتاب الكفالة. لحقت به ابنة عمه، قشّرت موزة بسرعة البرق ودسّتها في فمه. أكلها مراد بمتعة. هفا أحد المرافقين قائلا، بين الهزل والجدل: «قوّى الله الزعيم».

«لم نستطع وقف الأولاد. القرار الحازم، التعطّش إلى الحرية في قلوب الأولاد الصغار كان كبيرا إلى حد أنهم كانوا على استعداد لمحاربة المدافع بالحجارة. هذا ما يحدث عندما يريد الإنسان تحطيم أغلال القمع.» هذا ما قالته ويني منديلا، وهي تقصد أولاد سويتو.

روى لي أحد الصحافيين، الذي كان يغطّي أحداث المناطق [المحتلة]، أنه عندما كان يمضي خدمة الاحتياط في غزة، مر سهوا بأحد الشوارع ورأى أولادا يلعبون بالكُلل. ومن دون قصد داس على إحداها. وعندما انحنى ليلتقطها، التقت نظراته بنظرات الولد صاحب الكلة، الذي أراد أن يلتقطها أيضا. قال لي: «رأيت في عينيه غضبا، وحقدا، واحتقارا. فجأة فهمت ما أمثّله، في الواقع، في نظرهم جميعا، من الصغير إلى الكبير.»

على مرّ الأعوام، رافقت الأطفال الفلسطينيين، أبناء الآباء المعتقلين والمعذّبين؛ قابلتهم في مخيمات اللاجئين، التي كانت أشبه بالغيتوات، إلى أن نضجوا وصلب عودهم ووضعوا على كرسي الاتهام، الذي خصص لآبائهم قبلا. «هؤلاء الأطفال هم بمثابة قرار إعدام للاحتلال»، قلت منذ أعوام لقضاة ومدّعين عامين ولجنود أيضا، ممن كانوا يكبّلون الأيدي الصغيرة بالسلاسل.

إن هؤلاء، الذين سخروا في الماضي من توقعاتي، صعقوا بالانتفاضة. ثمة بينهم من يُغرقون خطأهم في دماء هؤلاء الأطفال، وبذلك يبيحون دماء أطفالنا. وقد جسّد ذلك ضابط في الجيش الإسرائيلي ظهر على الشاشة في تحقيق مصوّر حول نشاط الجيش الإسرائيلي في نابلس إبّان الانتفاضة: «أحلم بأن يمضي ابني، البالغ من العمر سبعة أعوام، الخدمة العسكرية في منشأة الكانتينات والمقاصف في تل أبيب، لكن إذا دعت الحاجة لأن يمضي الخدمة العسكرية هنا، على هذا السطح، فسيكون هنا»، هذا ما قاله الأب، وهو يشير بإصبعه إلى سطح منزل مجاور لموقع تابع للجيش الإسرائيلي. مساكين أطفالنا الصغار، الذين يقرر آباؤهم مصيرهم على هذا النحو. وفي هذه الأثناء حدث لنا أمر أفظع من كل شيء: لقد سلّمنا بحقيقة موت أطفال برصاص جنودنا. هذا المسار لم يبدأ اليوم. كان ثمة قضاة عسكريون ومدّعون عامون على اختلاف أنواعهم، ممن تلقوا توجيهات من المراتب العليا، السياسية والعسكرية، مشتركون فيه.

هناك كثيرون من الناس الأخيار الذين يحزنهم ذلك. سي هايمان، حافا ألبرشتاين، نوريت غلورن، وغيرهم، يبعثون في قصائدهم أملا بأن الإنسانية والرأفة لم يمّحيا من الوجود. وعلى هذه الأرضية، فإن الموعظة التي أطلقتها الملحنة والمغنية نعومي شيمر ترتجف منها الأسماع، حيث كتبت تقول، في مقال موجّه إلى قادتنا الحيارى، إن معالجة الانتفاضة ليست مهمّة الجيش، بل مهمتنا نحن، جميع مواطني الدولة. إنها، على حدّ قولها، لا تؤيد العقوبة الجماعية، إلّا إنها تؤيد فرض «المسؤولية الجماعية»، بحسب تعبيرها. لن يأتي أحد إلى العمل إذا طار حتى حجر واحد. جميعهم سيبقون في أماكنهم، سيحافظون على أولادهم، وسيشجعون العاطلين عن العمل لدينا، الجنود المسرّحين وربما المهاجرين أيضا، بحسب خطاب المغنية الوطنية. مشهد لأب جائع يحافظ على أولاده الجائعين أيضا، الذين ليس في مقدورهم رشق حجر.

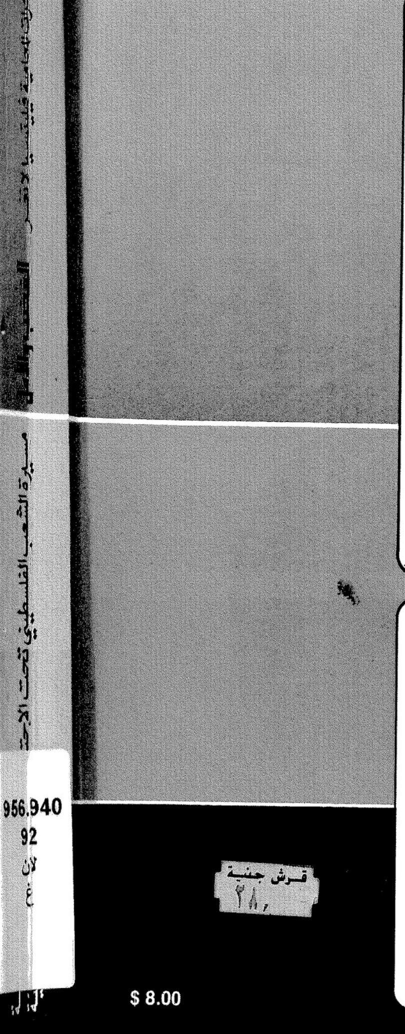
لا أريد أن أختتم كتابي بَسوْرة من السخط، إني أفضل أن أبقى مع الحب.

ذات مرة قال لي صديق مقرّب: «لم تري نفسك مطلقا في المحكمة، وأنت تكافحين بغضب كهذا. ثمة شيء قاس، لا أعرفه، كأنه ليس منك، يظهر آنئذ على وجهك.»

«ها قد علمنا / أنّ الحقد على الرذالة أيضا / يشوّه وجه الإنسان / أنّ الغضب على الظلم أيضـا / يبحّ الصـوت، أوّاه، نحن / الـذين شئنـا تمهيـد الأرض / لـوجـه جميـل منفـرج الأسارير / لم نقدر على أن نفرج أساريرنا»، هذا ما كتبه برتولت بريخت في قصيدته «إلى الدمى».

إن أعوام الغضب على الظلم قد بحّت صوتي، وربما حتى شوّهت وجهي أحيانا. لكني ما زلت قادرة على أن أفرج أساريري، لأنّ الحب لم يتركني مطلقا.

تل أبيب، أيار/مايو ١٩٩٠



المؤلفة

فيليتسيا لانغر، إمرأة لم تستطع أن تغمض عينيها أمام الظلم، إمرأة تتألم مع أولئك الذين أُبعدوا ليلا، وأولئك الذين عذبوا، وأولئك الذين رُمي بهم خلف القضبان، ومع جميع الذين يتعرضون للاضطهاد باستمرار في الأراضي المحتلة؛ إنها إمرأة ناضلت من أجل سلام عادل في الشرق الأوسط، وواجهت كراهية وتهديدا من أولئك الذين لم يدركوا أن ما تفعله هو في مصلحة شعبها أيضا.

منحت المحامية فيليتسيا لانغر «The Alternative Nobel Prize» في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، ونالت في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ جائزة برونو كرايسكي للدفاع عن حقوق الإنسان. وسبق أن أصدرت الكتب التالية: «بأم عيني» (١٩٧٤)، «هؤلاء إخواني» (١٩٧٩)، «من مفكرتي» (١٩٨٠)، «القصة التي كتبها الشعب» (١٩٨١)، «عصر حجري» (١٩٨٧).

الكتاب

هذا الكتاب شهادة تاريخية مهمة عن القمع الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. فقد كانت فيليتسيا لانغر أول محامية إسرائيلية تنهض للدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين، والمرافعة ضد قرارات الإبعاد، ونسف البيوت، ومصادرة الأراضي، والتعذيب في السجون الذي يصل أحيانا إلى حد القتل، ومختلف أشكال الاضطهاد التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. وقد مارست هذا النشاط مدة تقارب ربع قرن من الزمن، وأتاحت لها خبرتها القانونية، والاطلاع على تفصيلات آلاف القضايا، تقديم هذه الشهادة الفريدة والمؤثرة.